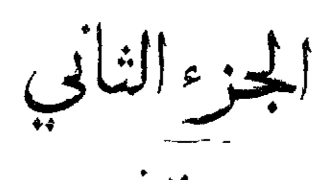

حاشية الخضري
على شرح ابن عقيل
على ألفية ابن مالك
دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع



من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حرى مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سحائب رحماته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمهما الرحيم
المالك آمين

﴿ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ﴾

﴿ هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف ﴾



(ص)

﴿ الاضافة ﴾

نونا تلى الاعراب أو
تنوينا * مما تضيف
احذف كطور سينا
والثانى اجرر وانو من
أوفى اذا * لم يصلح الا ذاك
واللام خذا لما سوى
ذينك واخصص أولا *
أو أعطه التعريف بالذى
تلا

(ش) اذا أردت اضافة
اسم الى آخر حذفت ما فى
المضاف من نون تلى
الاعراب وهى نون التثنية
أو الجمع وكذا ما ألحق بهما
أو تنوين وجر المضاف
اليه فتقول هذان غلاما
زيد وهؤلاء بنوه وهذا
صاحبه واختلف فى الجار
للمضاف اليه فقيل هو مجرور
بحرف مقدر وهو اللام أو
من أو فى وقيل هو مجرور

﴿ الاضافة ﴾

هى لغة مطلق اسناد شئ لشئ أى امالته له أو نسبته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجر أبدا وان شئت قلت اسناد اسم لآخر منزلا الثانى من الاول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه كنون الجمع فى لزومه لحالة واحدة وهى الجر أبدا ويسمى الاول مضافا والثانى مضافا اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لكل منهما قال يس وعينها ياء لاخذها من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه أى فأصلها اضياف كاكرام فعل بها ما فعل باقامة واجازة وسيأتى فى أبنية المصادر (قوله نونا تلى الاعراب) أى حرف الاعراب وهى نون المثنى والجمع وما ألحق بهما بخلاف نون بساتين وشياطين فلا تحذف للاضافة لانها لا تلى الاعراب بل علامته هى التى تليها بمعنى انها تابعة لها فى الرتبة تبعية الحال للمحل وان كان الاصح أن الاعراب مقارن لآخر الكلمة وجودا لا متأخر عنه اه وظاهر أن المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالاعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معربة ولا مبنية فوصف الحركة بكونها اعرابا أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله مما تضيف) أى تريد اضافته وقوله احذف أى ان كان ما ذكر موجودا والا فلا حذف فى نحو ابيك وذوى مال لعدم النطق بالنون ولا فى نحو أفضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمشابهة الفعل فى الاول والحرف فى الثانى ولوجود أل فى الثالث الا أن يراد الحذف لفظا أو تقديرا وانما وجب حذفهما لدلالتهما على تمام الكلمة وانفصالها عما بعدها والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطور سينا) بالقصر للضرورة وأصله المد وهو جبل بالشأم ويقال طور سينين وهو مثال لحذف التنوين (قوله وانو من أو فى) أى معناهما وهو بيان الجنس المشوب بتبعيض والظرفية وليس المنوى لفظهما اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره (قوله اذا لم يصلح) أى بحسب القصد بأن أريد الظرفية فى بيع البلد وحصر المسجد والتبعيض فى مصارع مصر وقوله لما سوى ذينك أى مما لم يرد فيه ذلك بأن أريد فيما ذكر مجرد الاختصاص والنسبة فهى على معنى اللام لان المظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكله أفاده يس وبهذا يعلم ان

نحو

بالمضاف وهو الصحيح من هذه الأقوال * ثم الاضافة تكون على معنى اللام عند جميع النحويين وزعم بعضهم انها تكون أيضا بمعنى من أوفى وهو اختيار المصنف والى هذا أشار بقوله وانو من أوفى الخ وضابط ذلك انه اذا لم يصلح الا تقدير من أوفى فالاضافة بمعنى ماتعين تقديره والا فالاضافة بمعنى اللام فيتعين تقدير من ان كان المضاف اليه جنس المضاف نحو هذا ثوب خز وخاتم حديد التقدير هذا ثوب من خز وخاتم من حديد ويتعين تقدير في ان كان المضاف اليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو أعجبني ضرب اليوم زيدا أى ضرب زيد في اليوم ومنه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار فان لم يتعين تقدير من أوفى فالاضافة بمعنى اللام نحو هذا غلام زيد وهذه يد عمرو أى غلام لزيد ويد لعمرو وأشار بقوله واخصص أولا الخ الى ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة فغير المحضة هي اضافة الوصف المشابه للفعل المضارع الى معموله كما سيذكر بعد وهذه لا تفيد الاسم الاول تخصيصا ولا تعريفا على ماسيبين والمحضة ماليست كذلك وهذه تفيد الاسم الأول تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة نحو هذا غلام امرأة وتعريفا ان كان المضاف اليه معرفة نحو هذا غلام زيد (ص)

نحو مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الارادة وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازا عقليا كما أطلقوه بل ان أريد اختصاص الظرفية فلا مجاز أصلا أو اختصاص الفاعلية بجعل الليل ماكرا كان فيه مجاز عقلي في النسبة الاضافية كما يكون في الاسنادية كهزم الامير الجند وفي الايقاعية كنومت الليلة أى أوقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين حيث أوقع الاطاعة على الامر وهى للآمر فتأمل (قوله بالمضاف) هو مذهب سيبويه والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بعامله ولانه يقتضى المضاف اليه ويطلبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف الجار فلا يرد أن الاسماء المحضة لاحظ لها في العمل وقيل انه نائب عن حرف الجر (قوله عند جميع النحويين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تبعا لابن درستويه ان الاضافة ليست على تقدير حرف أصلا والالزم أن غلام زيد يساوى غلام لزيد وليس كذلك فان معنى المعرفة غير النكرة وأجيب بأن قولنا غلام لزيد ليس تفسيرا مطابقيا من كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف) اختار ولده والرضى وغيرهما مذهب سيبويه والجمهور انها بمعنى اللام أومن فقط وما أوهم معنى في محمول على اللام توسعا فمعنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه وكذا مكر الليل اه ولا حاجة للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظاهر في الظرف وانما لم ترد التى بمعنى من الى اللام كما قال به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضا لانها كثيرة فاستحق أن تجعل قسما مستقلا بخلافها بمعنى في فقليلة فردت الى اللام تقليلا للاقسام فتحصل ان الاقوال أربعة (قوله جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثانى عن الاول فلا حاجة لجعله شرطا ثانيا بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه فلابد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل الجزء والجزئى وصحة الاخبار تخرج الاول فنحو يد زيد بعض القوم على معنى اللام لا من لعدم صحة الاخبار أما على مانقله في الهمع عن ابن كيسان والسيرافى من الاكتفاء بالبعضية فعلى معنى من ومنها عند ابن السراج واختاره المصنف اضافة الاعداد الى المعدودات كثلاثة دراهم والمقادير الى المقدرات كشبر أرض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسى على معنى اللام وأما اضافة عدد الى عدد كثلثمائة فقد اتفقا على انها بمعنى من ولا يضر في صحة الاخبار الاحتياج الى تأويل مائة بمئات (قوله ظرفا) أى زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا كمكر الليل ياصاحبى السجن ألد الخصام (قوله بمعنى اللام) أى وان لم يصح التصريح بها كيوم الاحد وعلم الفقه فيكفى افادة مدلولها وهو الاختصاص وبهذا يرتفع الاشكال عن مواد الاضافة اللامية كما في الجامى وقد يصح اظهارها عند ابدال اللفظ بمرادفه أو مقاربه كذى مال وعند زيد ومع بكر وكل رجل لانه بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل ومن اللامية الاضافة اللفظية كما صرح به ابن جنى والشلوبين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها ليست على معنى حرف ولا يدل للاول ظهورها في فعال لما يريد حافظات للغيب لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص (قوله تخصيصا) ليس المراد به مايشمل التعريف بل قلة الاشتراك فقط فلا يرد أن التعريف داخل فيه فكيف يجعل قسيمه (قوله وتعريفا) أى نوعا من أنواعه المقررة في أل فان الاضافة تأتى لما تأتى له اللام من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف قابلا له بخلاف نحو غيرك ومثلك وحسبك وناهيك فلا يتعرف لتوغله في الابهام وكذا نحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده لان رب وكم لا يجران المعارف فهما في تأويل أخ له وفصيل لها وقيل معرفتان للتسامح في التابع وأما وحده فحال وهو واجب التنكير وهل الاضافة الى الجمل تفيد التعريف لانها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها أو التخصيص لان الجمل نكرات استظهر الرودانى الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل
كرب راجينا عظيم الامل * مروع القلب قليل الحيل
وذى الاضافة اسمها لفظيه * وتلك محضة ومعنويه

(ش) هذا هو القسم الثانى من قسمى الاضافة وهو غير المحضة وضبطها المصنف بما كان المضاف فيه وصفا يشبه يفعل أى الفعل المضارع وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة ولا تكون الا بمعنى الحال فمثال اسم الفاعل هذا ضارب زيد الآن أو غدا وهذا راجينا ومثال اسم المفعول هذا مضروب الأب وهذا مروع القلب ومثال الصفة المشبهة هذا حسن الوجه وقليل الحيل وعظيم الامل فان كان المضاف غير وصف أو وصفا غير عامل فالاضافة محضة

عن التأويل وظاهر أن محل ذلك اذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التعليل والا كانت للتخصيص (قوله وان يشابه الخ) هذا كالاستثناء من قوله واخصص أولا الخ وكنى بيفعل عن المضارع مطلقا (قوله وصفا) حال من المضاف لازمة لانه لا يشابه يفعل الا حينئذ (قوله كرب راجينا) استشكل بأن رب تصرف ما بعدها للمضى واضافة الوصف الماضى محضة وفيه نظر لان الذى يجب مضيه هو عاملها كما قرره العامل فى محل المجرور لا المجرور نفسه وقال فى التسهيل لا يلزم مضى عاملها ولا وصف مجرورها فتدبر (قوله وذى الاضافة الخ) ذى اسم اشارة مبتدأ والاضافة نعته أو بدل منه والمراد اضافة الوصف لمعموله وجملة اسمها لفظية خبره وكما تسمى بذلك لرجوع فائدتها اللفظ بتخفيف أو تحسين تسمى غير محضة لانها فى تقدير الانفصال بالضمير المستتر فى الوصف ومجازية لانها لغير الغرض الاصلى من الاضافة وهو التخصيص أو التعريف (قوله محضة ومعنويه) أى وحقيقية لنظير ما قبله وظاهره انحصارها فى النوعين لكن زاد فى التسهيل ثالثا وهى الشبيهة بالمحضة وحصره فى سبعة أنواع منها اضافة الموصوف لصفته والمسمى الى اسمه وعكسهما كما بينه الاشمونى (قوله كل اسم فاعل) منه أمثلة المبالغة كشراب العسل (قوله بمعنى الحال الخ) أى لانه حينئذ يكون بمعنى المضارع فيعمل فى محل المفعول به والفعل لا يتعرف فكذا ما هو بمعناه فاضافته لمعموله لا تفيد الا التخفيف بخلاف الماضى أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل فى محل المفعول به لبعده عن المضارع فهو مضاف لغير معموله فيتعرف به فان كان بمعنى الاستمرار فقال الرضى هو كالحال وقال السعد فى شرح الكشاف دافعا للتنافى بين كلاميه فى مالك يوم الدين وجاعل الليل سكنا الاستمرار يحتوى على الازمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضى فلا يعمل ويتعرف بالاضافة كمالك يوم الدين بدليل وصف المعرفة به وتارة يعتبر جانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاعل الليل سكنا وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية الى البدلية وبجعل سكنا منصوبا بمحذوف أى يجعله سكنا والتعويل على القرائن والمقامات اه وفى الدمامينى وغيره ما يوافقه واختار السيد فى دفع التنافى ان الاستمرار فى مالك يوم الدين ثبوتى وفى جاعل الليل تجددى بتعاقب افراده فكان الثانى عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وفى حواشى السعد انما وصف بمالك المعرفة لان اضافة الوصف الى الظرف معنوية عند الجمهور اه ولا يلزم مثله فى جاعل الليل سكنا مع قولهم بانها لفظية لان الليل مفعول لجاعل لا ظرف له بخلاف يوم فانه ظرف لمالك اذ المعنى مالك الامر والنهى فى يوم الدين بدليل قراءة ملك فتدبر (قوله أو صفة مشبهة) هى ما دل على فاعل الحدث وأفاد الدوام سواء وازنت المضارع أم لا واسم الفاعل هو ما وازن المضارع وأفاد الحدوث فان أفاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقية على ما فى التوضيح وغيره وقال الزمخشرى وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع أصلا وما أريد به الدوام مما وازنه كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة فاسماء فاعلين ألحقت بالصفة حكما وليست منها حقيقة ولم يقيدها الشارح بغير الماضى كسابقيها لانها للدوام أبدا ولا تكون للماضى وحده أصلا ومقتضاه ان اضافتها لفظية أبدا وهو ما فى الرضى والتصريح قيل لانها تشبه المضارع فى بعض أحواله وذلك اذا أفاد الاستمرار وقال الرضى لانها جائزة العمل أبدا اما رفعا أو نصبا وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع جائز مطلقا لان أدنى رائحة الفعل يكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى مرفوعهما معنى لفظية أبدا كضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملهما النصب فيحتاج الى شرط الحال أو الاستقبال أو الاستمرار ليشبها المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقويا على عمل النصب واضافتهما حينئذ لفظية دون الماضى لبعده عنه فلا يقوى على العمل فاذا أضيف لمنصوب معنى كان مضافا لغير معموله فتعرف به وهذا ظاهر ان قلنا ان الوصف الاستمرارى اضافته لفظية بلا تفصيل كما هو ظاهر اطلاق الرضى أما على ما مر

كالمصدر نحو عجبت من ضرب زيد واسم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس وأشار بقوله فعن تنكيره لا يعزل الى أن هذا
القسم من الاضافة أعني غير المحضة لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا ولذلك تدخل رب عليه وان كان مضافا لمعرفة نحو رب راجينا وتوصف به النكرة
نحو قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وانما تفيد التخفيف ففائدته ترجع الى اللفظ فلذلك سميت الاضافة فيه
لفظية وأما القسم الاول
فيفيد تخصيصا أو تعريفا
كما تقدم فلذلك سميت
الاضافة فيه معنوية وسميت
محضة أيضا لانها خالصة
من نية الانفصال بخلاف
غير المحضة فانها على تقدير
الانفصال تقول هذا ضارب
زيد الآن على تقدير هذا
ضارب زيدا ومعناهما
متحد وانما أضيف طلبا
للتخفيف (ص)
ووصل أل بذا المضاف
مغتفر
ان وصلت بالثان كالجعد
الشعر
أو بالذي له أضيف الثاني *
كزيد الضارب رأس الجاني
(ش) لا يجوز دخول
الألف واللام على المضاف
الذي اضافته محضة فلا
تقول هذا الغلام رجل
لان الاضافة معاقبة للالف
واللام فلا يجمع بينهما
وأما ما كانت اضافته غير
محضة وهو المراد بقوله
بذا المضاف أي بهذا
المضاف الذي تقدم الكلام
فيه قبل هذا البيت
فكان القياس أيضا
يقتضي أن لا تدخل الالف
واللام على المضاف فيه
لما تقدم من أنهما متعاقبان لكن لما كانت الاضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الالف واللام على المضاف اليه
كالجعد الشعر والضارب الرجل أو على ما أضيف اليه المضاف اليه كزيد الضارب رأس الجاني فان لم تدخل الألف واللام على المضاف اليه ولا على
ما أضيف اليه المضاف اليه امتنعت المسئلة

...من ان فيه اعتبارين فيشكل اعتبارهما فيه دون الصفة مع أنه منها حقيقة أو ملحق بها على
القول... في حواشي السعد بان اسم الفاعل قد يتمحض للماضي في بعض أحواله فتكون اضافته
معنوية فلذا اعتبر جانبه في الاستمراري والصفة لا تتمحض له أصلا فلا يحسن اعتباره وحده فيها ومقتضى
ما ... عن السيد من ان الاستمراري الثبوتي لا يعمل واضافته معنوية ان الصفة كذلك دائما لان
استمرارها ثبوتي أبدا والا أشكل الفرق بينهما فتأمل فان في المقام دقة (قوله كالمصدر) مثال لغير
الوصف وقيل اضافته لفظية لانه عامل في محل مجروره رفعا أو نصبا فأشبه الصفة ورد بنعته بالمعرفة في قوله

ان وجدي بك الشديد أراني * عاذرا فيك من عهدت عذولا

وبان تقدير الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال
للوصف غير العامل ومنه أفعل التفضيل لانه لا يعمل في المفعول به فاضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدليل
نعته بالمعرفة (قوله لا يفيد تخصيصا) أي لحصوله بالمعمول قبل أن يضاف اليه (قوله التخفيف) أي
بحذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وأصله ضارب زيدا أو المقدر نحو حواج بيت الله أو حذف نون
المثنى والجمع وحصر فائدتها في التخفيف انما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص والا فتفيد رفع القبح أيضا
كما في الحسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفي نصبه تشبيهها بالمفعول به قبح
اجراء وصف القاصر مجرى المتعدى وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر
لعدم فائدته بل الاول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني تمييز لانه نكرة (قوله على تقدير الانفصال)
أي بالضمير المستتر في الوصف كما مر (قوله بذا المضاف) أي المشابه يفعل فالمضاف بدل من اسم الاشارة
أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أي لان المقصود الاصلي من الاضافة التعريف فيلزم من دخول ال
تحصيل الحاصل أو اجتماع معرفين على شيء واحد (قوله من انهما) أي الاضافة وأل (قوله بشرط الخ)
اعترض بانه لا فائدة للاضافة حينئذ لا تخفيفا لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لان الوصف متعد فلا قبح في
نصبه المفعول به فكان القياس منع الاضافة كما منعت في الحسن وجه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما مر
وأجيب بان هذا الشرط بحسب الاصالة انما هو لجواز اضافة الصفة المشبهة المحلاة بأل كالحسن الوجه لان
رفع القبح فيها لا يكون الا بذلك الشرط كما مر فحمل عليها الضارب الرجل في جواز الجر لاشتراكهما في
تعريف الجزأين كما حملوها عليه في جواز النصب وان كان قبيحا فيها وأيضا ليكون دخول أل على المضاف
الذي هو خلاف الاصل كالمشاكلة (قوله أو على ما أضيف اليه) أي لان المضاف والمضاف اليه كالشيء
الواحد فلذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب رأس عبد
الجاني وبقي من صور الجواز الاضافة الى مضاف لضمير ما فيه أل كقوله * الود أنت المستحقة صفوه *
وأوجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالسماع والافصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله
امتنعت المسئلة) أي مسئلة الاضافة ووجب النصب وأجاز الفراء الاضافة للمعارف مطلقا كالضارب زيد
والضارب هذا والضاربه فيجوز نصب الثلاثة أو جرها بالاضافة بخلاف الضارب رجل فيتعين النصب
لامتناع اضافة المعرفة للنكرة ووافقه المبرد والرماني في الضمير دون غيره لكن أوجبا فيه الجر ومذهب
سيبويه ان الضمير كالظاهر الخالي من أل يتعين فيه المفعولية ان كان الوصف محلى بها كالضاربك اهـ

فلاتقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا اذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكر ويدخل فى هذا المفرد كما مثل وجمع التكسير نحو الضوارب أو الضراب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة المؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام الرجل فان كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع السلامة لمذكر كفى وجودها فى المضاف ولم يشترط وجودها فى المضاف اليه وهو المراد بقوله (ص)

وكونها فى الوصف كان ان وقع * مثنى اوجمعا سبيله اتبع (١)

(ش) أى وجود الالف واللام فى الوصف المضاف اذا كان مثنى أو جمع سلامة اتبع سبيل المثنى على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم مغن عن وجودها فى المضاف اليه فتقول هذان الضاربا زيد وهؤلاء الضاربو زيد وتحذف للاضافة النون (ص)

ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما اذا ورد

(ش) المضاف يتخصص بالمضاف اليه أو يتعرف به فلابد من كونه غيره اذ لا يتخصص الشئ أو يتعرف بنفسه ولا يضاف اسم لما اتحد به فى المعنى كالمترادفين وكالموصوف وصفته فلا يقال قمح بر ولا رجل قائم وما ورد موهما لذلك مؤول كقولهم سعيد كرز فظاهر هذا أنه من اضافة الشئ الى نفسه لان المراد بسعيد وكرز فيه واحد فيؤول الاول بالمسمى والثانى بالاسم فكانه قال جاءنى مسمى كرز أى مسمى هذا الاسم وعلى ذلك يؤول ما أشبه هذا من اضافة المترادفين كيوم الخميس وأما ما ظاهره اضافة الموصوف الى صفته فمؤول على حذف مضاف اليه موصوف بتلك الصفة كقولهم حبة الحمقاء وصلاة الأولى والاصل حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الأولى فالحمقاء صفة للبقلة لا للحبة والاولى صفة للساعة لا للصلاة ثم حذف المضاف اليه وهى البقلة والساعة وأقيمت صفته مقامه فصارت حبة الحمقاء وصلاة الأولى فلم يضف الموصوف الى صفته بل الى صفة غيره

الرجلة

شرط الاضافة ويتعين فيه الجر ان كان مجردا كضاربه لفقد التنوين وأما الضاربك والضاربوك فالجر فيه جائز لوجود شرطه وهو كون الوصف مثنى أو جمعا وكذا النصب أيضا ولا يمنع منه حذف النون لانها قد تحذف مع نصب الظاهر تخفيفا كما تحذف فى الاضافة كقوله

الفارقوا الحق للمدل به * والمستقلو كثيرا ما وهبوا

بنصب الحق وكثير ورد ذلك جماعة بان الاصل ان لا تسقط النون الا للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين غيره بظهور النصب وذلك فى الظاهر دون الضمير هذا وظاهر مذهب سيبويه تعين النصب فى نحو الرجل أنت الضاربه وان عاد الضمير لما فيه أل ولينظر الفرق بينه وبين الود أنت المستحقة صفوه فان هذا أولى منها اقربه من المضاف فتأمل (قوله فلا تقول هذا الضارب رجل) أى لانتفاء فائدة الاضافة وليس له ما يحمل عليه بخلاف ما مر فيجب نصب رجل مفعولا للوصف وكذا زيد عند غير الفراء (قوله وكونها فى الوصف الخ) الجار يتعلق بالكون ان كان تاما وخبره من حيث النقصان ان كان ناقصا وكان خبره من حيث الابتداء وان وقع بفتح الهمزة فى تأويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقه محذوف أى وجود أل فى المضاف يكفى فى اغتفاره وقوعه مثنى الخ وقيل ان وقع مبتدأ ثان خبره كاف والجملة خبر الكون حذف رابطها أى فى اغتفاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون شرطية حذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه وعليه حل الشارح أى ان وقع الوصف مثنى أو جمعا فوجود أل فيه مغن عن وجودها فى المضاف اليه لكن فيه أن الكافى عن وجودها فى المضاف اليه ليس هو وجودها فى المضاف بل وقوعه مثنى الخ لان وجودها فى المضاف خلاف الاصل فيحتاج لمسوغ وهو مشاكلة كونها فى المضاف اليه كما مر أو وقوعه مثنى أو جمعا لانه لما طال بالتثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتج لاتصالها بالمضاف اليه أفاده الصبان (قوله ولا يضاف اسم الخ) فى نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه عما بعده وعليها شرح الاشمونى (قوله لما به اتحد معنى) أى فقط كقمح بر أو معنى ولفظا كزيد زيد مرادا بهما ذات واحدة فيجب فيهما الاتباع على التوكيد اللفظى وخرج عنه المشترك المتحد اللفظ دون المعنى لفظيا كان كعين العين وزيد زيد مرادا بهما ذاتان أو معنويا كاب الاب وابن الابن فان ذلك صحيح سائغ (قوله وما ورد الخ) مقتضاه كالمتن انه يقتصر فى ذلك على المسموع وان التأويل المذكور انما هو تخريج للمسموع على وجه صحيح لا مسوغ لارتكابنا مثله ولا ينافى ذلك ما تقدم فى باب العلم من قوله * وان يكونا مفردين فاضف * لان معناه أبق الاضافة الواردة مؤولا لها بما هنا كما أسلفناه هناك (قوله مؤولا) أجازه الكوفيون بلا تأويل بشرط اختلاف اللفظين (قوله فيؤول الاول بالمسمى الخ) أى اذا كان الحكم مناسبا للمسمى فان ناسب الاسم ككتبت سعيد كرز عكس التأويل أى كتبت اسم هذا المسمى (قوله كيوم الخميس) فيه أنه ليس من المترادفين بل من اضافة الأعم للاخص وهى جائزة لافادتها تخصيص الاعم وأما عكسها فممتنع (قوله حبة الحمقاء) بالمد هى الرجلة وصفت بالحمق لانها تنبت فى مجارى الماء فتمر بها السيول فتقطعها وتطؤها الاقدام وفى القاموس بقلة الحمقاء بدل حبة وتأويلها أن يقال الاصل بقلة الحبة الحمقاء ولا شك أن الحبة التى هى بزر

(ص) وربما أكسب ثانٍ أولا * تأنيثا ان كان لحذف موهلا

(ش) قد يكتسب المضاف المذكر من المؤنث المضاف اليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحا للحذف واقامة المضاف اليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض أصابعه فصح تأنيث بعض لاضافته الى أصابع وهو مؤنث لصحة الاستغناء باصابع عنه فتقول قطعت أصابعه ومنه قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفهت * أعاليها مر الرياح النواسم

فانث المر لاضافته الى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفهت الرياح وربما كان المضاف مؤنثا فاكتسب التذكير من المذكر المضاف اليه بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين فالرحمة مؤنثة واكتسبت التذكير باضافتها الى الله تعالى فان لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف اليه عنه لم يجز التأنيث فلا تقول خرجت غلام هند اذ لا يقال خرجت هند ويفهم منه خروج الغلام

(ص) وبعض الاسماء يضاف أبدا * وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا

(ش) من الاسماء ما يلزم الاضافة وهو قسمان أحدهما ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى فلا يستعمل مفردا أى بلا اضافة وهو المراد بشطر البيت وذلك نحو عند ولدى وسوى

الرجلة توصف بالحق كما توصف به نفس الرجلة لانها من جملة ما يثبت في المجارى فكل من العبارتين موهم لاضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلها من اضافة الاعم للاخص فلا تحتاج لتأويل باعتبار أن الحقاء صار كالعلم على تلك البقلة وان كان خلاف الظاهر واعلم أن التأويل في هذه المذكورات يصير الاضافة حقيقية على معنى لام الاختصاص (قوله موهلا) بفتح الهاء من أوهله لكذا بمعنى أهله أى جعله أهلا له والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلا في نفسه للحذف فهو من اطلاق المسبب وهو التأهيل وارادة سببه وهو كونه أهلا (قوله واقامة المضاف اليه الخ) هذا مع ما بعده تفسير لصلاحيته للحذف وليس شرطا مستقلا أى معنى كونه صالحا للحذف أنه يستغنى عنه في افادة المعنى المراد بالمضاف اليه ويشترط أيضا كونه بعضا من المضاف اليه أو كبعضه فالاول نحو قطعت بعض أصابعه يلتقطه بعض السيارة * كما شرقت صدر القناة من الدم * والثاني كمر الرياح الآتي وكقوله

آتي الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجميل جميل

زاد الدماميني أو كونه كل المضاف اليه نحو يوم تجد كل نفس فلا يقال أعجبتني يوم العروبة لان المضاف ليس كلا ولا بعضا ولا كبعض وان كان صالحا للحذف (قوله مشين) أى النسوة كما اهتزت أى مشيا كاهتزاز رماح تسفهت أى أمالت وصى الرياح أى مرورها فاعله وفيه الشاهد (قوله فاكتسب التذكير) أى بالشروط المذكورة ففي كلام المتن اكتفاء ومما يكتسبه المضاف أيضا ما مر من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميل ووجوب التصدر كغلام من عندك والجمع كقوله

فما حب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

أو البناء بالاضافة الى مبنى كما سيأتي قيل والاعراب كهذه خمسة عشر زيد برفع عشر لاضافته لمعرب وفيه أن اعرابه انما هو لمعارضة الاضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف اليه بدليل أن من يعربه لا يخصه باضافة المعرب بل مع المبنى أيضا كهذه خمسة عشرك كما قاله الدماميني (قوله واكتسب التذكير الخ) أى بدليل قوله قريب والا لقال قريبة ويرد عليه لعل الساعة قريب حيث ذكره بلا اضافة فالاوجه أن التذكير في الآيتين لاجراء فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول في أنه يستوى فيه المذكر والمؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أى مقربة وقيل انهم التزموا تذكير قريب في غير النسب للفرق بينهما وقيل الرحمة بمعنى الغفران أو المطر بقى ان في كلام الشرح اطلاق التذكير عليه تعالى وهو سوء أدب والجواب أن التذكير هنا وصف للفظ الجلالة لا لمعناه فلا ضرر فيه صبان ولك أن تقول المراد اكتسب حكم التذكير الثابت له تعالى لانه اذا أخبر عنه تعالى بحكم لا يكون الا كالمذكر وان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التذكير نفسه اذ الاضافة لا تصير المؤنث مذكرا حقيقة بل باعتبار أن يصير الحكم عليه كالحكم على المذكر فتدبر (قوله وبعض الاسماء الخ) يشعر بان الاصل والغالب في الاسماء صلاحيتها للاضافة وعدمها وقوله وبعض ذا الخ يشعر بأن الاصل في ملازم الاضافة أن لا يقطع عنها * واعلم أن أقسام الاسم بالنسبة للاضافة وعدمها عشرة ما تجوز اضافته وهو الغالب وما تمتنع كالمضمرات والاشارات وغيرأى من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام وما تجب اضافته للجملة فاما لخصوص الفعلية وهو اذا ولما الحينية عند من جعلها اسما أو لمطلق الجملة ولا يقطع عنها لفظا وهو حيث أو يقطع وهو اذ وما تجب اضافته للمفرد مطلقا فاما لفظا أو نية وهو غير ومع والجهات ونحوها ككل اذا لم يقع توكيدا ولا نعتا وأما لفظا فقط كلا وكلتا وعند وما عطف عليه في الشرح أو للمفرد الظاهر وهو أولو وأولات وذو وذات وفروعهما كذوا وذوا تا وكل المنعوت بها فيما يظهر كزيد الرجل كل الرجل أو للضمير مطلقا كوحدك وكل في التوكيد

وقصارى الشيء وحاداه بمعنى غايته والثانى مالزم الاضافة معنى دون لفظ فيجوز أن يستعمل مفردا أى بلا اضافة وهو المراد بقوله وبعض ذا قد يأت أى وبعض مالزم الاضافة قد يستعمل مفردا لفظا وسيأتى كل من القسمين (ص) وبعض مايضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع كوحد لبى ودوالى سعدى وشذ ايلاء يدى لابى (ش) من اللازم للاضافة لفظا مالا يضاف الا الى المضمر وهو المراد هنا نحو وحدك أى منفردا ولبيك أى اقامة على اجابتك بعد اقامة ودواليك أى ادالة بعد ادالة وسعديك أى اسعادا بعد اسعاد وشذ اضافة لبى الى ضمير الغيبة ومنه قوله

انك لو دعوتنى ودونى * زوراء ذات مترع بيون
لقلت لبيه لمن يدعونى *

وشذ اضافة لبى الى ظاهر أنشد سيبويه

دعوت لما نابنى مسورا * فلبى فلبى يدى مسور

كذا ذكره المصنف ويفهم من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ فى لبى وسعدى ومذهب سيبويه أن لبيك وماذكر بعده مثنى وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف وأن تثنيته المقصود بها التكثير فهو على هذا ملحق بالمثنى كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين أى كرات فكرتين ليس المراد به مرتين فقط لقوله تعالى ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير أى مزدجرا وهو كليل ولا ينقلب البصر مزدجرا كليلا من كرتين فقط فيتعين أن يكون المراد بكرتين التكثير لا اثنين فقط وكذا لبيك معناه اقامة بعد اقامة كما تقدم فليس المراد الاثنين فقط وكذا باقى أخواتها على ماتقدم فى تفسيرها ومذهب يونس

أو الخصوص ضمير المخاطب كلبيك وأخواته (قوله وقصارى) بضم القاف مقصورا وحاداه بحاء مهملة بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لهما ويقال فى الاول قصيرا كالمصغر (قوله حتما) أى اضافة حتما أى واجبة (قوله ايلاؤه) مصدر أولى المتعدى بالهمزة بمعنى اتباعه له أى امتنع أن يجعل الاسم الظاهر تابعا له فالهاء مفعوله الثانى واسما مفعوله الاول لانه هو الذى كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الآتى وشذ ايلاء يدى مصدر مضاف لمفعوله الاول ولبى مفعوله الثانى ولامه للتقوية هذا هو الصواب (قوله وحدك) هو مصدر ملازم للافراد والتذكير والنصب فقيل على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفعل الابوة والخؤلة وقيل لفظ به حكى الاصمعى وحد يحد وحدا كوعد يعد وعدا اذا انفرد وقيل أصله ايحاد مصدر أوحده بمعنى أفرده حذفت زوائده وقيل على الحال لتأوله بموحدا أى منفردا على مامر فى بابه وقد يجر بعلى كجلس على وحده أو باضافة كنسيج وحده بوزن كريم أى لا نظير له فى الخير وكذا قريع وحده بالقاف والراء والعين المهملة وهو السيد ويقال جحيش وحده وعيير وحده مصغر جحش وعير وهو الحمار أى لا نظير له فى الشر (قوله لبيك) أصله ألب لك البابين أى أقيم على طاعتك واجابتك اقامتين من ألب بالمكان اذا أقام به فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البابين لك ثم حذفت زوائده وحذف الجار وأضيف للضمير كل ذلك ليسرع المجيب الى سماع خطاب مناديه ويقال فى الباقى نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أى أقام فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضى (قوله ادالة) الانسب تداولا بعد تداول أو مداولة بعد مداولة لان الادالة هى الغلبة ولا تناسب هنا بخلاف التداول فانه التناوب أى تداولا لطاعتك ومناوبة فيها (قوله وسعديك) لا تستعمل الا بعد لبيك لانها توكيد لها (قوله ودونى زوراء) بالزاى ثم الراء هى الارض البعيدة والجملة حال من ياء دعوتنى والمترع البحر من قولهم حوض ترع بفتح التاء الفوقية والراء أى ممتلئ وبيون بفتح الموحدة وضم المثناة التحتية أى واسعة بعيدة الاطراف وفى قوله لبيه التفات من الخطاب الى الغيبة على حد اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم (قوله دعوت الخ) قال الزمخشرى دية فدعا مسورا الحلها فلباه أى أجابه بقوله لبيك فقوله فلبى فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت والفاء الثانية سببية أى فأجيبه اجابة بعد اجابة اذا سألنى فى أمر نابه وخص يديه لانه أعطاه بهما ففيه اشارة الى أنه أجاب بالفعل كالقول (قوله مثنى) أى بحسب الاصل ثم قصد به التكرار وانسلخ عن التثنية والحق بها فى الاعراب نظرا الاصله (قوله على المصدرية) أى المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصادر محذوفة الزوائد لا أسماء مصادر وقوله بفعل محذوف أى من ألفاظها الا لبيك وهذاذيك بذالين معجمتين فمن معناهما فيقدر فى سعديك أسعد أى أعاون وفى دواليك أداول وفى حنانيك أتحنن أو أحن وفى هذاذيك أسرع لان معناه الاسراع وفى لبيك أقيم لانه لا فعل لهما من لفظهما كذا قيل وفيه أن لبيك مأخوذ من ألب بالمكان اذا أقام به أو من لب بمعناه كما مر فله فعل من لفظه ولا ضرر فى كونه محذوف الزوائد على الاول لانه مثل سعديك ودواليك فى ذلك نعم ذكر جماعة ان معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان لب وألب ليسا بمعنى أجيب اه صبان لا يقال قد وجد له فعل من لفظه على هذا أيضا وهو لبى كما فى البيت المار فان معناه أجاب كما مر لانا نقول مدلول لبى انه قال لبيك فلا يصح أن يشتق منه لبيك للزوم الدور فتأمل (قوله ثم ارجع البصر) أى ردده فى نواحى السماء كرتين أى مرتين وقوله فى الآية هل ترى من فطور أى من خلل بصدع

انه ليس بمثنى وان أصله لبى وانه مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير كما قلبت ألف لدى وعلى مع الضمير فقيل لديه وعليه ورد عليه سيبويه بانه لو كان الامر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء كما لا تنقلب ألف لدى وعلى فكما تقول على زيد ولدى زيد فكذلك كان ينبغى أن يقال لبى زيد لكنهم لما أضافوه الى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا فلبى يدى مسور فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصور كما زعم يونس (ص)

وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذ وان ينوّن يحتمل

افراد اذ وما كاذ معنى كاذ * أضف جوازا نحو حين جانبذ

(ش) من اللازم للاضافة ما لا يضاف الا الى جملة وهو حيث واذ واذا فاما حيث فتضاف الى الجملة الاسمية نحو اجلس حيث زيد جالس والى الجملة الفعلية نحو اجلس حيث جلس زيد أو حيث يجلس زيد وشذ اضافتها الى مفرد كقوله أما ترى حيث سهيل طالعا وأما اذ فتضاف أيضا الى الجملة الاسمية نحو جئتك اذ زيد قائم والى الجملة الفعلية نحو جئتك اذ قام زيد ويجوز حذف الجملة المضاف اليها ويؤتى بالتنوين عوضا عنها كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون وهذا معنى قوله وان ينون يحتمل افراد اذ أى وان نون اذ يحتمل افرادها أى عدم اضافتها لفظا لوقوع التنوين عوضا عن الجملة المضاف اليها وأما اذا فلا تضاف الا الى جملة فعلية فتقول آتيك اذا قام زيد ولا يجوز اضافتها الى جملة اسمية فلا تقول آتيك اذا زيد قائم خلافا لقوم وسيذكرها المصنف وأشار بقوله وما كاذ معنى كاذ الى أن ما كان مثل اذ فى كونه ظرفا ماضيا غير محدود يجوز اضافته الى ما تضاف اليه اذ من الجملة وهو الجملة الاسمية والفعلية نحو حين ووقت وزمان ويوم فتقول جئتك حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكرو يوم خرج خالد وكذلك تقول جئتك حين زيد قائم وكذلك الباقى وانما قال أضف جوازا ليعلم ان هذا النوع أعنى ما كان مثل اذ فى المعنى يضاف الى ما يضاف اليه اذ وهو الجملة جوازا لا وجوبا فان كان الظرف غير ماض أو محدودا لم يجر مجرى اذ بل يعامل غير الماضى وهو المستقبل معاملة اذا فلا يضاف الى الجملة الاسمية

أوغيره (قوله انه ليس بمثنى) أى لبيك بخلاف يونس فى خصوصه وغلط ابن الناظم فى اجرائه فى أخواته أيضا (قوله وان ينون) نائب فاعله ضمير يعود على اذ ونائب فاعل يحتمل هو قوله افراد اذ ولم يقل افرادها ايضاحا لئلا يتوهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذ (قوله وما كاذ) مبتدأ خبره كاذ الثانى ومعنى منصوب على نزع الخافض أى والذى مثل اذ فى المعنى من حيث كونه ظرفا مبهما ماضيا مثله فى الاضافة الى الجمل وقوله أضف جوازا كالاستدراك على قوله كاذ يبين به أنه مثله فى مطلق الاضافة لا فى وجوبها ويحتمل أن الخبر قوله أضف والرابط محذوف وكاذ صفة لمصدر محذوف على حذف مضاف أى والذى مثل اذ أضفه اضافة كاضافة اذ فى كونها للجمل حال كونها جائزة (قوله وهو حيث واذ) الاول ظرف مكان لا يخرج عن الظرفية الا نادرا وقد يراد بها الزمان وثاؤها مثلثة وقد تبدل ياؤه واوا قيل وألفاؤ بنو فقعس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من أسماء المكان غيرها والثانى ظرف زمان ماض وقد ترد للاستقبال فى الاصح بدليل فسوف يعلمون اذ الاغلال فى أعناقهم وتلزم النصب محلا على الظرفية مالم يضف اليها زمان كيومئذ والا كانت فى محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولا به ولا بدلا منه عند الجمهور وأما نحو واذكروا اذ أنتم قليل واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت فمؤول بانها ظرف لمحذوف أى واذكروا نعمة الله عليكم اذ أنتم واذكر قصة مريم اذ انتبذت وترد للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم الخ أى لأجل ظلمكم وهل هى حينئذ حرف كاللام أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وترد للمفاجأة بعد بينا أو بينما كقوله * فبينما العسر اذ دارت مياسير * وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف لمعنى المفاجأة أو زائد أقوال (قوله الى الجملة الاسمية) قال فى التصريح شرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها فعلا وبعد اذ أن لا يكون خبرها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه اه ولعل ذلك شرط للحسن لا للجواز لما فى المغنى أن نصب زيد فى جلست حيث زيدا أراه أرجح من رفعه على الابتداء لان اضافة حيث الى الفعلية أكثر اه وفى الهمع يقبح اضافة اذا الى اسمية عجزها فعل ماض كجئت اذ زيد قام دون اذ زيد يقوم لان اذ للماضى فيقبح أن تفصل منه (قوله أما ترى الخ) تمامه * نجما يضىء كالشهاب لامعا * وترى بصرية مفعولها طالع وحيث ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل مفعولها حيث وطالعا حال منها أى ترى مكان سهيل حال كونه طالعا فيه أو من سهيل والشاهد اضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هى حينئذ مبنية على أصلها أو معربة لزوال سبب البناء وهو الاضافة للجملة قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف خبره أى حيث سهيل مستقر طالعا فلا شاهد فيه (قوله اذ قام زيد) يشعر باشتراط مضى الفعل لفظا كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد لا غيرهما (قوله ويجوز حذف الجملة الخ) مثل اذ فى ذلك اذا كقوله تعالى ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا لخاسرون وقد يحذف جزء الجملة بعد اذ كقوله * والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا * أى اذ ذاك كذلك وليست مضافة لمفرد كما توهم (قوله غير محدود) أى ليس له اختصاص أصلا كما مثله ومنه

بل الى الفعلية فتقول أجيئك حين يجيء زيد ولا يضاف المحدود الى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف الا الى مفرد نحو شهر كذا وحول كذا

(ص)

وابن أو اعرب ما كاذ قد اجريا
واختر بنا متلو فعل بنيا

وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن بنى فلن يفندا

(ش) تقدم أن الاسماء المضافة الى الجملة على قسمين أحدهما مايضاف الى الجملة لزوما والثانى مايضاف اليها جوازا وأشار فى هذين البيتين الى أن مايضاف الى الجملة جوازا يجوز فيه الاعراب والبناء سواء أضيف الى جملة فعلية صدرت بفعل ماض أو جملة فعلية صدرت بمضارع أو جملة اسمية نحو هذا يوم جاء زيد ويوم يقدم بكر ويوم عمرو قائم وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسى والمصنف لكن المختار فيما أضيف الى جملة فعلية صدّرت بماض البناء وقد روى بالبناء والاعراب قوله

* على حين عاتبت المشيب على الصبا

بفتح نون حين على البناء وكسرها على الاعراب وما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدا فالمختار فيه الاعراب ويجوز البناء وهذا معنى قوله * ومن بنى فلن يفندا أى فلن يغلط وقد قرئ فى السبعة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالرفع على الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

يوم لانه لايختص بالنهار الا بقرينة كان يقال مارأيته يوما وليلة والا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل ولا نهار أوله اختصاص من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف للجملة بخلاف المحدود وهو مادل على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كامس وغدا (قوله بل الى الفعلية) هذا مذهب سيبويه من ان مشبه اذ واذا يعامل معاملتهما فيضاف الأول الى الجملتين والثانى الى الفعلية فقط مثلهما ووافقه الناظم فى مشبه اذ ولذلك اقتصر عليه دون مشبه اذا فجوز اضافته للاسمية بدليل يوم هم على النار يفتنون وقوله

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

فان يوم فيهما مستقبل كاذا وأجيب بانه نزل المستقبل منزلة الماضى لتحقق وقوعه فيوم فيهما مشبه لاذ لا لاذا وقد صرح الشاطبى بان مشبه اذا يجوز اعرابه وبناؤه على التفصيل فى مشبه اذ اهـ (قوله نحو شهر وحول) أى وسنة وعام كما قاله السيوطى والدمامينى وقيل يضافان للجملة كسنة أو عام كان كذا انظر الصبان (قوله أو اعرب) بنقل فتحة الهمزة الى الواو للوزن (قوله ما كاذ) تنازعه الفعلان قبله (قوله متلو فعل) أى الذى تلاه فعل مبنى (قوله يجوز فيه الاعراب والبناء) قيده فى الكافية بما اذا لم يكن مثنى فقال

وما كاذ أجرى ثم ثنى * فليس عن اعرابه يستغنى

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المذكور مع الجملة يجوز بناؤه عند اضافته لمفرد مبنى كيومئذ وحينئذ وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون و بين فهذه ونحوها مما هو شديد الابهام اذا أضيفت لمفرد مبنى جاز أن تكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة التعريف من المضاف اليه بخلاف المختص لان المبهم له شدة تعلق بما بعده لان معناه لا يتضح الا بما أضيف اليه فهو أهل لاكتسابه منه البناء نحو مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك بفتح الجميع للبناء وهى فى محل رفع الأول صفة لحق والثانى فاعل تقطع والثالث مبتدأ فتحصل أن الاضافة تجوّز البناء فى ثلاثة أنواع اضافة الظرف المبهم الى الجملة واضافته الى مفرد مبنى واضافة المبهم غير الظرف الى مبنى ومنع ابن الناظم الأخيرين قائلا لا يجوز أن تكون الاضافة الى المفرد المبنى سببا للبناء لا فى الظرف ولا غيره لأنها تكف سبب البناء لاختصاصها بالأسماء فكيف تكون سببا فيه والفتحات فيما ذكر اعراب لان مثل حال من الضمير فى حق و بينكم حال من فاعل تقطع وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة لمبتدا محذوف أى منا قوم دون ذلك اهـ أى وأما يومئذ فنصب على الظرفية لا مبنى ﴿تنبيه﴾ عد فى الشذور هذا البناء بأنواعه الثلاثة مما يبنى على الفتح لا غير الا أنه جعله نوعين فقط أحدهما الزمان المبهم المضاف للجملة والثانى الاسم المبهم زمنا أو غيره المضاف لمبنى فبناء الأول لاضافته للجملة ولما كانت جائزة كان جائزا بخلاف حيث وأما الثانى فلا كتسابه من المضاف اليه كامس و بنيا على حركة اشعارا بعروض البناء فى الجميع مع التقاء السا كنين فى البعض كيوم وخصا بالفتح تخفيفا لثقل الاضافة للجملة والمبنى حتى آثروه على اتباع الكسرتين بعده فى يومئذ لذلك فعلم أنه لا يجوز بناء المذكورات على غير الفتح لا قياسا ولا سماعا لانه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما بنى على الفتح لا غير وقد صرح الصبان فى عدل الآتية بان البناء الجائز بالاضافة الى المبنى هو الفتح لا الضم فكذا الاضافة الى الجملة لأنهما من واد واحد وهذا مما لا يخفى على من له أدنى المام بالعلم وأهله لكنه خفى على متعصبى زمننا حتى جادلوا فيه بما لا ينبغى ذكره (قوله بفعل ماض) الأولى مبنى كعبارة المصنف لشموله المضارع مع احدى النونين (قوله على حين الخ) أى فى حين وكذا ما يأتى للماتن أن على الجارة للفاروف بمعنى فى وتمامه * فقلت ألما أصح والشيب وازع * بالزاى والعين المهملة أى مانع من اللهو (قوله

ومذهب البصريين الخ) عللوه بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة فلا وجه له مع الاسم والفعل المعرب وأجابوا عن الآية بان اسم الاشارة عائد للمذكور قبله ويوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وفيه انه يلزم عليه مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وأيضا فالمشاكلة انما تطلب بين المضاف والمضاف اليه وهو الجملة بتمامها وهي مبنية مطلقا لا الفعل وحده الا أن يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكلته وان كانت الاضافة الى مجموع الجملة وعلله المصنف بان سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملة بحرف الشرط في جعل الجملة بعده مفتقرة اليه والى غيره بعد أن كانت كلاما تاما وذلك عام في كل جملة (قوله جل الافعال) بنقل حركة الهمزة الى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان يهون اذا سهل أي تواضع اذا اعتلى أي تكبر غيرك (قوله الى الجمل الفعلية) أي الماضوية غالبا ويقل للمضارعية وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب

والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع

وانما لزمتها لتضمنها معنى الشرط غالبا وان خالفت الشروط في أنها لا تجزم اختيارا وفي اختصاصها بالمتيقن والمظنون بخلاف باقي الادوات فانها للمشكوك والمستحيل كان كان للرحمن ولد وأما نحو أفان مت فلتنزيله منزلة المشكوك لابهام زمن الموت وقد تجرد عن الشرط نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون بدليل خلو جملة هم يغفرون من الفاء ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى وهي ظرف للمستقبل وقد تجيء للماضي كآية واذا رأوا تجارة وللحال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على أن عاملها فعل القسم وهو حالي ولا تخرج عن الظرفية أصلا عند الجمهور وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اني لاعلم اذا كنت عني راضية فهي فيه ظرف للمفعول المحذوف لا مفعول كما توهم أي لاعلم شأنك اذا كنت الخ وقوله تعالى حتى اذا جاؤها حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لاذا وهي منصوبة بجوابها عند الاكثر لا بشرطها لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واقتران جوابها بالفاء واذا الفجائية لا يمنع عمله فيها التوسعهم في الظروف وان لم تستحق التصدير فاظنك بما يستحقه أو يقال محل عمل جوابها فيها اذا لم يقترن بهما والا كان عاملها محذوفا يدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال انها غير مضافة اليه مثلها كما يقول الجميع فيها اذا جزمت كما في المغني وحينئذ فالفرق بينها وبين اذ وحيث أنها يحصل الربط فيها بين جملتي الجواب والشرط بكونها شرطا كما في أين ومتى وأما اذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل بهما ربط وعند تجردها عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بلا خلاف فيما يظهر ليحصل بها الربط فتدبر ومثل اذا لما الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شيء بوجود غيره بناء على قول المصنف انها ظرف فيه معنى الشرط فتضاف لشرطها وتنصب بجوابها كما في القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي فلا يكون شرطها وجوابها الا ماضيين عند كثيرين ولذا اختار في المغني كونها بمعنى اذ لا بمعنى حين كما قيل وأما نحو فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وفلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فالجواب فيهما محذوف أي انقسموا قسمين وأقبل يجادلنا ولا تضاف الا الى الجمل الفعلية كاذا وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهي شم

فعلى حذف أن أحد من المشركين استجارك لان سقاؤنا فاعل بمحذوف يفسره وهي أي سقط وشم فعل أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب س انها حرف وجود لوجود فلا محل لها (قوله بفعل محذوف) أي يفسره المذكور ومثله اذا السماء انشقت وأما قوله

اذا باهلي تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المذرع

فعلى اضمار كان أي اذا كان باهلي نسبة الى باهلة أرذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة أكرم قبيلة من تميم والمذرع بذال معجمة من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أي تبعا للكوفيين كما أجازوا

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف الى جملة فعلية صدرت بمضارع أو الى جملة اسمية الا الاعراب ولا يجوز البناء الا فيما أضيف الى جملة فعلية صدرت بماض هذا حكم ما يضاف الى الجملة جوازا وأما ما يضاف اليها وجوبا فلازم للبناء لشبهه بالحرف في الافتقار الى الجملة كحيث واذ واذا (ص)

وألزموا اذا اضافة الى * جمل الافعال كهن اذا اعتلى

(ش) أشار في هذا البيت الى ما تقدم ذكره من أن اذا تلزم الاضافة الى الجمل الفعلية ولا تضاف الى الجملة الاسمية خلافا للاخفش والكوفيين فلا تقول أجيئك اذا زيد قائم وأما أجيئك اذا زيد قام فزيد مرفوع بفعل محذوف وليس مرفوعا على الابتداء هذا مذهب سيبويه وخالفه الاخفش فجوز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والاخفش في جواز وقوع المبتدا بعد اذا وانما الخلاف بينهما في خبره فسيبويه يوجب أن يكون فعلا والاخفش يجوز أن يكون اسما فيجوز في أجيئك اذا زيد قام جعل زيد مبتدأ عند سيبويه والاخفش ويجوز أجيئك اذا زيد قائم عند الاخفش فقط (ص)

لمفهم اثنين معرّف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا (ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كلتا وكلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين أو معنى دون لفظ نحو جاءني كلاهما وكلتاهما ومنه قوله ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل وهذا هو المراد بقوله لمفهم اثنين معرف واحترز بقوله بلا تفرق من معرف أفهم اثنين بتفرق فانه لا يضاف اليه كلا وكلتا فلا تقول كلا زيد وعمرو [illegible] كقوله كلا أخي وخليلي واجدي عضدا * في النائبات والمام الملمات (ص) ولا تضف لمفرد معرف *

أيا وان كررتها فأضف * أو تنو الاجزا واخصصن بالمعرفه * موصولة أيا وبالعكس الصفه * وان تكن شرطا أو استفهاما * فطلقا كمل بها الكلاما (ش) (١٣) من الاسماء الملازمة للاضافة معنى أي ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله

ألا تسألون الناس أيي وأيكم
غداة التقينا كان خيرا وأكرما

أو قصدت الاجزاء كقولك أي زيد أحسن أي أي أجزاء زيد أحسن ولذلك يجاب بالاجزاء فيقال عينه أو انفه وهذا انما يكون فيما اذا قصد بها الاستفهام وأي تكون استفهامية وشرطية وموصولة وصفة فاما الموصولة فذكر المصنف أنها لا تضاف الا الى المعرفة فتقول يعجبني أيهم قائم وذكر غيره أنها تضاف أيضا الى نكرة لكنه قليل نحو يعجبني أي رجلين قاما وأما الصفة فالمراد بها ما كان صفة لنكرة أو حالا من معرفة فلا تضاف الا الى نكرة نحو مررت برجل أي رجل ومررت بزيد أي فتى ومنه قول الشاعر

فأومأت ايماء خفيا لحبتر
فلله عينا حبتر أيما فتى

و[illegible] والاستفهامية فيضافان الى المعرفة والى النكرة مطلقا أي سواء كانا مثنيين أو مجموعين أو مفردين الا المفرد المعرفة فانهما لا يضافان اليه الا الاستفهامية فانها تضاف اليه كما تقدم ذكره واعلم ان أيا ان كانت صفة أو حالا فهي ملازمة للاضافة لفظا ومعنى نحو مررت برجل أي رجل وبزيد أي فتى وان كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهي ملازمة للاضافة معنى لا لفظا نحو أي رجل عندك وأي عندك وأي رجل تضرب أضرب وأيا تضرب أضرب ويعجبني أيهم عندك وأي عندك ونحو أي الرجلين تضرب أضرب وأي رجلين تضرب أضرب وأي الرجال تضرب أضرب وأي رجال تضرب أضرب وأي الرجلين عندك وأي الرجال عندك وأي رجل وأي رجلين وأي رجال (ص)

دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بلا تفرق) أي بان تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانهما موضوعان لتأكيد المثنى فالشروط ثلاثة التعريف وافهام اثنين وعدم التفرق (قوله ان للخير الخ) المدى الغاية والوجه والقبل بفتحتين الجهة أي وكلا ذلك المذكور من الخير والشر ذو جهة يصرف اليها فذلك مفرد لفظا مثنى معنى على حد عوان بين ذلك أي المذكور من الفارض أي المسنة والبكر أي الشابة والعوان النصف (قوله واجدي) بكسر الدال خبر عن كلا باعتبار لفظها ولو راعى المعنى لقال واجداي بالالف لانه خبر مرفوع والياء مفعوله الاول وعضدا مفعوله الثاني (قوله أيا) أي شرطية كانت أو موصولة أو استفهامية أو وصفية وضمير كررتها لاي لا بالعموم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الاجزاء (قوله أو تنو الاجزا) مجزوم بحذف الياء لعطفه على كررتها وفصل بينهما بجواب الشرط لكونه ليس أجنبيا ولا يرد أن تقديم الجواب على الشرط وهو تنو ممتنع لانه يغتفر في الثواني أفاده يس (قوله واخصصن بالمعرفة) أي غير ما سبق منعه وهو المفرد المعرف غير المنوي به الاجزاء والباء داخلة على المقصور عليه وأيا مفعول اخصصن وموصولة حال منه مقدمة (قوله وبالعكس) عطف على المعرفة فهو متعلق باخصص والصفة عطف على أيا فهي مفعوله أي واخصص أيا الصفة بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالضد لان العكس لغة تبديل أول الشيء آخره وليس مرادا هنا ويحتمل أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس أي والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أي خلافه فان العكس قد يطلق على مطلق التغير (قوله فطلقا) اما صفة لمصدر محذوف أي تكميلا مطلقا أو حال من الهاء في بها أي سواء أضيفت لنكرة أو معرفة غير ما سبق منعه لكن يرد على هذا أن الحال لم تطابق صاحبها في التأنيث الا أن يجعل مصدرا ميميا أي ذات اطلاق لا اسم مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الاولى منهما الضمير المتكلم خلافا لبعضهم (قوله أو قصدت الاجزاء) مثله قصد الجنس كأي الدينار دينارك وأي الكسب أطيب وكذا العطف بالواو كأي زيد وعمرو قام (قوله اذا قصد بها الاستفهام) الحصر ممنوع فان التكرار وقصد الاجزاء يأتيان في الموصولة والشرطية أيضا دون الحالية والوصفية وهما وان شملهما عموم قول المصنف وان كررتها الخ لكن خرجا منه بقرينة أنهما لا يضافان لمعرفة أصلا أفاده سم فالشرطية المكررة كأبي وأيك جاء يكرم وذات الاجزاء أي زيد أعجبك أعجبني والموصولة اضرب أي زيد وأي عمرو هو قائم واقطع أي زيد هو قبيح أي الجزء الذي هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) أي غير ما سبق منعه (قوله الا الى نكرة) أي مماثلة للموصوف لفظا ومعنى كالمثال الاول أو معنى فقط كالذي بعده وكررت برجل أي فتى وهي حينئذ دالة على الكمال أي رجل كامل (قوله حبتر) هو اسم رجل وأيما فتى بنصب أي حال منه وما زائدة وفتى مضاف اليه (قوله فانهما لا يضافان اليه الخ)

قد علمت مافيه (قوله لدن) كعضد على الاشهر ويقال لدن كجير ولدن كبيد ولدن كقلت بكسر التاء ولد كهل ولد كقل ولد بفتح فضم وغير ذلك واذا أضيفت المنقوصة النون الى مضمر وجب رد النون فلا يقال لده سم (قوله جر) فائدته بيان أن عامل الجر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر لانه لم يصرح بذلك فى هذا الكتاب اكتفاء باستفادته من ذلك ومن قوله فى اعمال المصدر

* وبعد جره الذى أضيف له * وفى اسم الفاعل * وانصب بذا الاعمال تلوا واخفض * وفى الصفة المشبهة * فارفع بها وانصب وجر * وفى أسماء الأفعال * ويعملان الخفض مصدرين * (قوله ومع مع الخ) الاولى بفتح العين عطف على لدن فهو مفعول ألزموا كما أشار له الشارح والثانية بالسكون مبتدأ خبره قليل والجملة مستأنفة لبيان لغة السكون لا خبر عن مع الاولى لانه لا يفيد لزومها الاضافة مع انه المقصود (قوله الملازمة للاضافة) أى لفظا فقط لظاهر أو ضمير (قوله ومع) أى الظرفية فهى الملازمة للاضافة بخلاف المفردة فى نحو جاؤا معا فلازمة للحالية على ما سيأتى (قوله فلا بتداء الخ) عبارة غيره لمبدا غاية زمان الخ قال الدمامينى فسماها نفس المبدأ لا الابتداء ومن ثم كانت اسما بخلاف من ومنذ (قوله وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم الخ) أى ان الثلاثة مجموعة فيها فى وقت واحد بخلاف عند فانها وان لزمت الظرفية أو شبهها كلدن لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا يجوز جئت من عنده ومن لدنه وجلست عنده لا لدنه لعدم الابتداء فيه وأيضا فيجوز وقوع عند فضلة كما مثل وعمدة كزيد عندك والسفر من عند البصرة لانها جزء خبر ولا يجوز فى لدن الا كونها فضلة فبنيت لشبهها الحرف فى الجمود حيث لزمت ما ذكر بخلاف عند وليس جمودها بلزوم الظرفية أو شبهها كما قيل لان عند كذلك وقيل بنيت لشبهها وضع الحرف فى بعض لغاتها وحمل الباقى عليه ومر ما فى أسباب البناء علة أخرى عن أبى حيان وكذا الجواب عن بنائها مع اضافتها فانظره * واعلم أن لدن تخالف عند فى بنائها عند الاكثر ولزومها ابتداء الغاية وعدم الاخبار بها كما ذكر وكذا فى ان الغالب جرها بمن ويجوز افرادها قبل غدوة كما سيأتى وتضاف الى الجمل كقوله * وتذكر نعماه لدن أنت يافع * وقوله

صريع غوان راقهن ورقنه * لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وهى حينئذ تتمحض للزمان كما صرح به الرضى اذ لا يضاف الى الجملة من ظروف المكان غير حيث كما قاله ابن برهان وهو الحق فتلك ستة أمور وأما لدى فتمثل عند مطلقا حتى فى الاعراب كما صرح به فى المغنى الا أنها تمتنع جرها بالحرف وقدمر الكلام على عند فى باب الظرف (قوله وهو الكثير) من غيره ما مر من قوله لدن شب ولدن أنت يافع (قوله وقيس تعربها) أى تشبيها بعند واعرابها عندهم مخصوص بلغتها المشهورة وهى كعضد فتحرك النون بالاعراب كما فى التسهيل والهمع (قوله لكنه أسكن الدال الخ) أى وكسر النون للاعراب ولا ينافيه ان اعرابها عندهم مخصوص بضم الدال لان هذا السكون عارض للتخفيف بدليل اشمامها الضم كما صرح به فى الهمع ونقل عن الفارسى أن كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال لا للاعراب (قوله ويحتمل الخ) أى كما يحتمل أن الكسر للساكنين (قوله من جر الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كمجرورا كان قياسيا والا فسماعى كما مر (قوله على التمييز) أى للدن لانها اسم لاول زمن مبهم ففسر بغدوة فهو تمييز لمفرد ولدن على هذا منقطعة عن الاضافة لفظا ومعنى (قوله وهذا قال الخ) فان المتبادر منه ان الباء للآلة فيفيد انها هى الناصبة لغدوة وفيه أنه يصدق بنصبها على التشبيه بالمفعول به كما قيل به لشبه لدن باسم الفاعل فى ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى ويضعفه سماع النصب بها محذوفة النون واسم الفاعل لا ينصب بلا تنوين الا مع أل فان جعلت الباء

وألزموا اضافة لدن فجر * ونصب غدوة بها عنهم ندر
ومع مع فيها قليل ونقل * فتح وكسر لسكون يتصل

(ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لدن ومع فاما لدن فلابتداء غاية زمان أو مكان وهى مبنية عند أكثر العرب لشبهها بالحرف فى لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم جواز الاخبار بها ولا تخرج عن الظرفية الا بجرها بمن وهو الكثير فيها ولذا لم ترد فى القرآن الكريم الا بمن كقوله تعالى وعلمناه من لدنا علما وقوله تعالى لينذر بأسا شديدا من لدنه وقيس تعربها ومنه قراءة أبى بكر عن عاصم لينذر بأسا شديدا من لدنه لكنه أسكن الدال وأشمها الضم قال المصنف ويحتمل أن يكون منه قوله تنتهض الرعدة فى ظهيرى * من لدن الظهر الى العصيرى ويجر ما ولى لدن بالاضافة الا غدوة فانهم نصبوها بعد لدن كقوله وما زال مهرى مزجر الكلب منهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب وهى منصوبة على التمييز وهو اختيار المصنف ولهذا قال ونصب غدوة بها عنهم ندر وقيل هى خبر لكان المحذوفة والتقدير

لدن كانت الساعة غدوة ويجوز فى غـدوة الجر وهو القياس ونصبها نادر فى القياس فلو عطفت على غدوة المنصوبة بعد لدن جاز النصب عطفا على اللفظ والجر مراعاة للاصل فتقول لدن غدوة وعشية وعشيةٍ ذكر ذلك الاخفش وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن وهو مرفوع بكان المحذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وكان تامة وأما مع فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو جلس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهى معربة وفتحها فتحة اعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله

فريشى منكم وهواى معكم ❊ وان كانت زيارتكم لماما

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل تفتح وهو المشهور وتسكن وهى لغة ربيعة وهى عندهم مبنية على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع على ذلك وهو فاسد فان سيبويه زعم ان الساكنة العين اسم هذا حكمها ان وليها متحرك أعنى انها تفتح وهو المشهور وتسكن وهى لغة ربيعة فان وليها ساكن فالذى ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول مع ابنك والذى يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول مع ابنك (ص)

واضمم بناء غيرا ان عدمت ما ❊ له أضيف ناويا ما عدما
قبل كغير بعد حسب أول ❊ ودون والجهات أيضا وعل
وأعربوا نصبا اذا ما نكرا ❊ قبلا وما من بعده قد ذكرا

(ش) هذه الاسماء المذكورة وهى غير وقبل وبعد

للمصاحبة صدق باضمار كان (قوله لدن كانت الساعة) أى أو الوقت مثلا والدال على تقدير ذلك كلمة لدن وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الاضافة للجملة (قوله الجر) أى باضافة لدن اليها (قوله للاصل) أى الغالب فى تالى لدن من الجر فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا فى مكان مجرور غالبا كنصب المعطوف على مجرور غير فى الاستثناء والا فغدوة ليس فى محل جر أصلا فهو من العطف على التوهم (قوله مرفوع بكان) أى التامة (قوله لمكان الاصطحاب) أى فقط كزيد مع عمرو والله معكم ولذا صح الاخبار به عن الذات أو وقته فقط كجئت مع العصر وقد تحتملهما كما كل أو جلس زيد مع عمرو فانه محتمل لزمان الاجتماع فى الأكل أو الجلوس ولمكانه ولذا مثل به الشارح للمكان وقد تأتى لزمان يقرب من آخر نحو ان مع العسر يسرا ان مع اليوم أخاه غدا وهى حينئذ ملازمة للنصب على الظرفية وللاضافة وقد ترادف عند فتجر بمن حكى س ذهبت من معه ومنه قراءة هذا ذكر من معى بتنوين ذكر أى من عندى وقد تفرد عن الاضافة فترد لامها وتنصب على الحال دائما كجاء الزيدان أو الزيدون معا وقيل كثيرا ويقل كونها ظرفا مخبرا به كالزيدان أو الزيدون معا فاصله معى فعل به كفتى واعرابه مقدر على الألف المحذوفة عند المصنف ومذهب الخليل أن فتحته اعراب وليس مقصورا واختاره أبو حيان وعلى الاول فهى ناقصة فى الاضافة تامة فى الافراد عكس أب وأخ وأما يد فناقصة فيهما وغالب الاسماء تام فيهما فالاقسام أربعة وما ذكر من ان معا بمعنى جميعا هو ما قاله المصنف ومال اليه فى المغنى وفرق بينهما ثعلب بان معا تدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعا ويرد عليه قول امرئ القيس

❊ مكر مفر مقبل مدبر معا ❊ اذ وقت الكر والاقبال غير وقت الفر والادبار الا أن يخص ذلك بعدم القرينة وهى فى البيت استحالة الاجتماع (قوله فتح اعراب) أى لشبهها بعند فى وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالة على حضور نحو نجى ومن معى أو على قرب كامر نقله سم عن المصنف اه صبان ولينظر ما هذا التعليل مع أن اعراب الاسماء لا يحتاج لعلة ولو سلم فالتعليل بلزوم الاضافة المعارضة لشبه الحرف الآتى أولى فتأمل (قوله فريشى الخ) المراد به اللباس الفاخر أو المال ولماما بكسر اللام أى وقتا بعد وقت والبيت لجرير يمدح به هشام بن عبد الملك (قوله مبنية على السكون) قيل لجودها بلزوم الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وان لم يوضع له حرف (قوله فالذى ينصبها الخ) ظاهره أن كلام المصنف على التوزيع والاقرب فيه أن الوجهين للساكنة فالفتح طلبا للخفة والكسر على أصل التخلص وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا فى الساكنة ولان فتح الاعراب مر ذكره فى قوله ومع مع فذكره ثانيا تكرار (قوله واضمم بناء الخ) مفعول مطلق على حذف مضاف أى ضم بناء أو حال من المفعول وهو غيرا أو من فاعل اضمم وعليه فيتنازع هو واضمم فى غيرا لانه بمعنى بانيا وكذا يقال فى قوله وأعربوا نصبا الخ ولو قال وغير واضممها اذا عدمت ما الخ لأفاد لزومها للاضافة لعطفها على لدن الا أن يقال راعى جواز قطعها لفظا ومعنى بقلة (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيهما وفى حسب حكاية لحال نية المضاف اليه والاعراب مع التنوين لقصد لفظها وليس فيهما ما يوجب تركه وأما الباقى فيتعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها أو بنائها وهى اما عطف على قبل بحذف العاطف فى بعضها أو مبتدآت حذف خبرها لدلالة ما قبلها (قوله وأعربوا نصبا) أى أو جرا بمن واقتصر على النصب لانه أصل الظروف (قوله وما من بعده قد ذكرا) دخل فيه غير لذكرها بعد قبل فى قوله قبل كغير فيجوز اعرابها نصبا كما سيأتى لكنها ليست ظرفا فينبغى أن يراد بقوله نصبا ما يعم نصب الظرف وغيره (قوله وهى غير) أى اذا

وحسب وأول ودون والجهات الست وهي خلفك وأمامك وتحتك وفوقك

وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه فجواز الأحوال الأربعة مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير بالبناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لانها كقبل في الابهام كما قاله المبرد وجعله الأخفش ضم اعراب ولم تنون لنية لفظ المضاف اليه ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وعلى كل فهي اسم ليس والخبر محذوف أي ليس غيرها مقبوضا أوهي الخبر على الأول في محل نصب والاسم محذوف أي ليس المقبوض غيرها ويجوز قليلا نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الاضافة وبلا تنوين لنية اللفظ كما في التوضيح لأنها حينئذ فتحة بناء لاضافتها للمبني لأن حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز الحذف أيضا بعد لا كما حققه في القاموس ورد على من جعله لحنا بسماعه في قوله

جوابا به تنجو اعتمد فورينا ※ لعن عمل أسلفت لاغير تسئل

وحينئذ فتبنى على الضم في محل نصب على أنها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لا رجل وان نوى لفظ المضاف اليه ففتحة اعراب لاضافتها تقديرا فان قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسما لها فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء أو لفظه فاعراب كما اذا نويت لقطعها عن الاضافة رأسا فتدبر (قوله وحسب) اعلم ان لها استعمالين كما في التوضيح وغيره أحدها اضافتها لفظا فتكون معربة بمعنى كاف اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة فتارة تعطى حكم المشتقات نظرا لمعناها فتكون وصفا لنكرة وحالا من معرفة كمررت برجل حسبك من رجل أو بزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكم الجوامد نظرا للفظها فتقع مبتدأ وخبرا في الحال أو في الأصل نحو حسبهم جهنم بحسبك درهم فان حسبك الله وبهذين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي لان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال اتفاقا الثاني قطعها عن الاضافة لفظا فتشرب معنى النفي زيادة على معناها الأصلي فتكون بمعنى لا غير وتبنى على الضم أبدا وتلزم الوصفية كرأيت رجلا حسب أو الحالية كهذا زيد حسب أي حسبي أو حسبك أي كافيك عن طلب غيره أو الابتداء كقبضت عشرة فحسب فالفاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ حذف خبره أي فحسبي ذلك أو عكسه أي فذلك حسبي وهذا أولى لانها نكرة كما مر فيخبر بها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحينئذ فكلام المصنف والشارح منتقد لان قوله وأعربوا نصبا الخ يقتضي أن يقال فيها حسبا بالتنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى كما هو المراد بقوله اذا ما نكرا مع انه لم يسمع ولا وجه له في القياس وأيضا قوله نكرا يقتضي بمفهومه انها عند اضافتها لفظا أو معنى معرفة كغيرها مع انها نكرة دائما لما علمت الا أن يحمل قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا عل الآتية أفاده المصرح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أوأل بواو بين همزتين بدليل جمعه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واوا وأدغم وقيل أصله ووأل بهمزة بعد واوين قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة وكان حقه حينئذ أن يجمع على ووائل لكنهم استثقلوا واوين أول الكلمة وله استعمالات فتارة يرد اسما بمعنى مبدأ الشيء نحو ماله أول ولا آخر وتارة يرد وصفا بمعنى سابق نحو لقيته عاما أولا بالتنوين لانه قد يؤنث بالتاء ووزن أفعل لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء كما سيأتي وتارة بمعنى أسبق فتليه من ويمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا أول من هذين وهل هو حينئذ أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جار مجراه في تجرده من التاء وتلو من له خلاف وتارة يرد ظرفا كرأيت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي يبنى على الضم لقطعه عن الاضافة قاله يس اه صبان بزيادة (قوله ودون) هو اسم للمكان الادنى أي الأقرب من مكان المضاف اليه كجلست دون زيد أي قريبا من مكانه ثم توسع فيه فاستعمل في المكان المفضول ثم في الرتبة المفضولة تشبيها المعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم في مطلق تجاوز شيء لشيء كفعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وأكرمت زيدا دون عمرو (قوله

و يمينك وشمالك وعلها أربعة أحوال تبنى فى حالة منها وتعرب فى بقيتها فتعرب اذا أضيفت لفظا نحو قبضت درهما لاغيره وجئت من قبل زيد أو حذف ماتضاف اليه ونوى اللفظ كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة
فما عطفت مولى عليه العواطف

وتبقى فى هذه الحالة كالمضاف لفظا ولا تنون الا اذا حذف ماتضاف اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فتكون حينئذ نكرة ومنه قراءة من قرأ لله الأمر من قبل ومن بعد بجر قبل و بعد وتنوينهما وقوله

فساغ لى الشراب وكنت قبلا
أكاد أغص بالماء الفرات

وهذه الأحوال الثلاثة التى تعرب فيها وأما الحالة الرابعة التى تبنى فيها فهى اذا حذف ماتضاف اليه ونوى معناه دون لفظه

و يمينك وشمالك) مثله فى التوضيح والهمع وغيرهما وخالف الرضى فمنع قطعهما عن الاضافة مبنيين على الضم أومعربين بلا تنوين (قوله وعل) اعلم انها بمعنى فوق وتوافقها فى البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه كمثال الشارح وفى الاعراب منونة لقطعها عن الاضافة أصلا بان أريد بها علو مجهول كقوله

* كجلمود صخر حطه السيل من عل *

بكسر اللام أى من شئ عال حقها التنوين لكنه ترك للروى لا لنية ثبوت لفظ المضاف اليه كما قيل لان المضاف اليه لا يحذف و ينوى لفظه أو معناه الا اذا علم كما مر وهنا ليس كذلك اذ المراد من أى شئ عال لا علو شئ بخصوصه وتخالفها فى انها لا تستعمل الا مجرورة بمن ولو معربة ولا يجوز نصبها وفى أنها لا تضاف لفظا أصلا وأما قوله

يارب يوم لى لا أظلله * أرمض من تحت وأضحى من عله

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم اذ لا وجه له لو كان مضافا ولا يقال بنى لاضافته الى الضمير المبنى لأنه كان يجب فتحه كما مر وهذا مضموم وحينئذ فما يقتضيه جعلها فى عداد هذه الأسماء من أنها تضاف لفظا وانه يجوز نصبها قال الموضح ما أظن شيأ منهما واقعا وأما قول الصحاح يقال أتيته من عل الدار بالاضافة فسهو كما فى شرح الشذور ويجاب بما مر عن المصرح (قوله ومن قبل نادى الخ) بجر قبل بلا تنوين أى ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى فولى بالتنوين أو مجرور باضافة مولى اليه والمفعول محذوف أى نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثانى مفعول عطفت والعواطف فاعله والمراد بها الامور المقتضية للعطف من المروءة والصداقة ونحوهما (قوله من قبل ومن بعد) بالتنوين قراءة شاذة (قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة مضارع غص من باب فرح اذا وقف فى حلقه الماء ونحوه وجاء فى لغة بضم الغين من باب قتل و يقال أغصصته متعديا بالهمزة فعلى هذا يكون أغص بضم ففتح مبنيا للمفعول والفرات العذب و يروى بدله الحميم أى البارد و يطلق أيضا على الحار فهو من الاضداد (قوله ونوى معناه) اشتهر أن المراد بذلك أن ينوى معنى الاضافة وهى النسبة الجزئية الخاصة فى بعد زيد مثلا وذلك المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص زيد وأما نية اللفظ فهى أن يكون لفظ المضاف اليه ملحوظا ومقدرا فى نظم الكلام كالثابت واعترض بان معنى الاضافة لا يتحقق الا بمجموع المتضايفين لانه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف اليه قال الأمير فى حواشى الشذور على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه كما هو المراد ثم يقال ما الدليل على ان المنوى انما فى هذه الحالة المعنى وفى تلك اللفظ والذى يخطر بالبال انه عند الحذف لا ينوى الا اللفظ وفى تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حد نحو يوم اذا أضيف للجملة و يقويه انه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان بعد مثلا لم تستعمل فى ذلك كاستعمال من فى الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سيأتى هنا ولا يخفى مافيه اهـ وقال الصبان الذى يظهر لى أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف اليه معبرا عنه بأى عبارة كانت فخصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية اللفظ فانه يكون ملاحظا بعينه ومقدرا كالثابت وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهى قوية لنية لفظ المضاف اليه اهـ وفيه أن ضعف الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضى البناء الذى هو المراد والاعراب أصل فى الأسماء فلا يحتاج لمقتض ولا يزال عنها الا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجبا للبناء وليس له نظير يحمل عليه بخلاف الاوجه الآتية فتأمل والجواب عن الأول أن الاضافة وان كانت نسبة بين المتضايفين لكن خص بها الثانى لانه العمدة فى افادتها الا انك اذا قلت و بعد وسكت كانت البعدية كلية تشمل بعدية زيد وغيره فما جاءت البعدية الخاصة وهى النسبة الجزئية الا من المضاف اليه فتوهم و ينوى معناه أى المعنى المتحصل والمتعين به فاضافة المعنى له لادنى ملابسة وانما خص بناؤه بهذه الحالة لانه معنى جزئى لا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدى بالحرف

وقد

فانها تبنى حينئذ على الضم نحو لله الامر من قبل ومن بعد وقوله أقب من تحت عريض من عل * وحكى الفارسى ابدأ بذا من أول بضم اللام وفتحها وكسرها فالضم على البناء لنية المضاف اليه معنى والفتح على الاعراب لعدم نية المضاف اليه لفظا ومعنى واعرابها اعراب مالا ينصرف للصفة ووزن الفعل والكسر على نية المضاف اليه لفظا فقول المصنف واضمم بناء البيت اشارة الى الحالة التى تبنى فيها وهى الرابعة وقوله ناويا ما عدما مرادا أنك تبنيها على الضم اذا حذفت ما تضاف اليه ونويته معنى لا لفظا وأشار بقوله وأعربوا نصبا الى الحالة الثالثة وهى ما اذا حذف المضاف اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فانها تكون حينئذ معربة وقوله نصبا معناه انها تنصب اذا لم يدخل عليها جار فان دخل عليها جرت نحو من قبل ومن بعد ولم يتعرض للحالتين الباقيتين أعنى الاولى والثانية لان حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب وهو الاعراب وسقوط التنوين كما تقدم (ص) ومايلى المضاف يأتى خلفا * عنه فى الاعراب اذا ما حذفا (ش) يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه ويقام المضاف اليه مقامه فيعرب باعرابه كقوله تعالى وأشربوا فى قلوبهم العجل بكفرهم أى حب العجل وقوله تعالى وجاء ربك أى أمر ربك فحذف المضاف وهو حب وأمر وأعرب المضاف اليه وهو العجل وربك باعرابه (ص) وربما جروا الذى أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدما

وقد أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبها للحرف فى المعنى وهذا معنى قولهم لتضمنه معنى الاضافة أى لافادته معناها ودلالته عليها فى الجملة وان كانت بعد مثلا لم تستعمل فيها كاستعمال من فى الشرط لان البناء العارض يكفيه أدنى سبب أو لانه لما أدى بالمضاف وحده واستغنى به عن المضاف اليه صار مشبها لاحرف الجواب فى الاستغناء به عما بعده فمن ثم يسمونها الغايات لانها صارت غاية أى آخرا فى النطق بعد الحذف وأما فى نية اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده بل الثانى ملاحظ فى نظم الكلام ومقدر فلم يبن ويقال الدليل على نية المعنى فى تلك الحالة سماعه مبنيا بلا موجب فاحتيج الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه الحرف تصحيحا للقواعد كما قالوا فى نحو عمر ان الدليل على عدله سماعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى ان فى ذلك مقنعا يكفى فى التفرقة بين حالتى البناء والاعراب وأما الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها الاعراب والبناء فهو وان كان خاليا عن التكلف لكنه مخالف لاجماعهم فيما نعلم على تعدد الحالتين وان حالة البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله أعلم (قوله فانها تبنى) أى لما مر من تضمنها معنى الاضافة أو شبهها باحرف الجواب أو لشبهها الحرف فى الجمود بلزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية غالبا وعدم التثنية والجمع أو لافتقارها للمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء عارض يكفيه أدنى شئ بخلاف البناء الاصلى فلابد فيه من الافتقار للجملة وانما أعربت عند ذكر المضاف اليه أو نية لفظه مع افتقارها اليه لمعارضته بالاضافة لفظا أو تقديرا وحركت للدلالة على طرو البناء وكانت ضمة جبرا لفوات اعرابها بأقوى الحركات أو لتستوفى باقى الحركات اذ فى حالة اعرابها لا تضم بل تنصب أو تجر بمن فقط لكن نقل المصرى على الازهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء فى بعد اذا قطعت عن الاضافة أصلا فيقال أما بعد فكان كذا والمسوغ للابتداء بالنكرة حينئذ الوصف المعنوى والرابط محذوف أى أما زمن تال للزمن السابق فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جريه مع عدم القطع أيضا (قوله أقب) من القبب وهو رقة الخصر يصف فرسا بانه ضامر البطن عريض الظهر فقوله من عل أى من علوه وهو ظهره (قوله من أول) أى من أول غيره أى من قبله (قوله اعراب مالا ينصرف) لا ينافيه ان الكلام فى أول التى هى ظرف بمعنى قبل لا فى التى هى وصف بمعنى أسبق لانه ذكر الفتح استطرادا لتتميم ما حكاه الفارسى ولعل المعنى حينئذ ابدأ بذلك فى وقت أسبق من غيره (قوله يأتى خلفا الخ) أى غالبا بدليل قوله وربما جروا الخ (قوله لقيام قرينة) أى تدفع اللبس فلا يجوز جاءنى زيد تريد غلام زيد لحصول اللبس بخلاف أمثلة الشارح فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالمذكور ولا بد من صلاحية الثانى لاعراب الاول فلا يحذف المضاف للجملة لانها لا تصلح لاعرابه ﴿تنبيه﴾ قد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الاخير مقام الاول نحو وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أى وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان قاب قوسين أى فكان مقدار مسافة قربه قاب قوسين كما قدره الزمخشرى بناء على تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج الى مضاف آخر فى الخبر أى مثل قاب قوسين وعليه قيل فى الآية قلب أى مثل قابى قوس والاصح ان الحذف تدريجى حذف الاول فخلفه الثانى ثم الثانى فخلفه الثالث وهكذا (قوله باعرابه) مثله باقى أحكامه لانه يخلفه أيضا فى التذكير والتأنيث والافراد والتنكير وغير ذلك كما بينه الاشمونى (قوله وربما جروا) أى استداموا جره (قوله كما قد كان) أى كالجر الذى قد كان والمغايرة بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتى التركيب لا بالذات أو بناء على ان العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه

لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف (ش) قد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه قد عطف كقول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا والتقدير وكل نار فحذف كل وبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكرها والشرط موجود وهو العطف على مماثل المحذوف وهو كل فى قوله أكل امرئ وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على جره والمحذوف ليس مماثلا للملفوظ بل مقابل له كقوله تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة فى قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يريد باقى الآخرة ومنهم من يقدره والله يريد عرض الآخرة فيكون المحذوف على هذا مماثلا للملفوظ به والاول أولى ولذا قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للايضاح (ص) ويحذف الثانى فيبقى الاول * كحاله اذا به يتصل بشرط عطف واضافة الى * مثل الذى له أضفت الاولا

(ش) يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا فيحذف تنوينه وأكثر ما يكون ذلك اذا عطف على المضاف اسم مضاف الى مثل المحذوف من الاسم الاول كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها التقدير قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف اليه رجل وعطف عليه ومنه قوله سقى الارضين الغيث سهل وحزنها * فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع التقدير سهلها وحزنها فحذف ما أضيف اليه سهل لدلالة ما أضيف اليه حزن عليه هذا تقرير كلام المصنف وقد يفعل ذلك وان لم يعطف مضاف الى مثل المحذوف الى الاول كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة * فما عطفت مولى عليه العواطف

فحذف ما أضيف اليه قبل وأبقاه على حاله لو كان مضافا ولم يعطف عليه مضاف الى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذلك ومثله قراءة من قرأ شذوذا فلا خوف عليهم أى فلا خوف شئ عليهم وهذا الذى ذكره المصنف من ان الحذف من الاول وان الثانى هو المضاف الى المذكور هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه أن الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه رجل فصار قطع الله يد من قالها ورجل ثم أقحم قوله ورجل بين المضاف الذى هو يد والمضاف اليه الذى هو من قالها فصار قطع الله يد ورجل من قالها فعلى هذا يكون المحذوف من الثانى لا من الاول وعلى مذهب المبرد بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء يكون الاسمان مضافين الى من قالها ولا حذف فى الكلام لا من الاول ولا من الثانى (ص)

كون كل من الجرين أثر المضاف ودفع بذلك توهم انه جر جديد بغير المضاف (قوله لكن بشرط الخ) أى ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله توقد) مضارع أصله تتوقد (قوله فحذف كل الخ) وانما لم يعطف نار الاول على امرئ الاول العامل فيه كل والثانى على الثانى العامل فيه تحسبين لان العطف على معمولى عاملين مختلفين ممنوع عند س أما على حذف كل فالعطف على معمولى عامل واحد وهو تحسبين (قوله فى قراءة من جر الآخرة) هى مخالفة للقياس من جهة أن المضاف بعض المعطوف وهو الجملة لا معطوف وحده وقيل ومن جهة فصل العاطف من المجرور بغير لا مع أن شرط الحذف اتصاله به كالبيت أو فصله منه بلا كقوله

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى * ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

أى ولا مثل الشر ونحو ما كل سوداء فحمة ولا بيضاء شحمة أى ولا كل بيضاء لكن نقل سم عن الاكثرين عدم اشتراط ذلك (قوله والاول أولى) أى تقدير باقى فيكون مقابلا للمعطوف عليه والشئ كثيرا ما يحمل على مقابله (قوله كحاله) حال من الاول واذا ظرف لحاله أى فيبقى الاول كائنا كحاله وصفته وقت اتصاله به (قوله اذا عطف الخ) أى ولو بغير الواو (قوله اسم مضاف الى مثل المحذوف) أى أو عامل فى مثله بغير الاضافة كقوله

مه عاذلى فهائما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

وقد يترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبى برزة غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانى بفتح الياء بلا تنوين أى ثمانى غزوات (قوله سهل وحزنها) بدلان من الارضين والحزن بفتح المهملة وسكون الزاى ضد السهل ونيطت أى تعلقت وفى عرى الآمال استعارة بالكناية وتخييل ونيطت ترشيح (قوله ومن قبل ذلك) وقيل الاصل ومن قبلى فحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلا عليها فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك الشرط (قوله فلا خوف عليهم) أى بالضم بلا تنوين مع كسر الهاء وهى قراءة ابن محيصن ولا مهملة أو عاملة كليس وقرأ يعقوب بالفتح بلا تنوين على عملها عمل ان مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة اعرابا كان فيه الشاهد أيضا أو بناء فلا (قوله وعند الفراء الخ) خصه الفراء بما يكثر اصطحابهما فى الذكر كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد فكأن العامل فى المضاف اليه شئ واحد فلا يرد توارد عاملين على معمول واحد

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا أجز ولم يعب
فصل يمين واضطرارا وجدا * بأجنبي او بنعت أو ندا

(ش) أجاز المصنف ان يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر واسم الفاعل والمضاف اليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول للمضاف قوله تعالى وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم في قراءة ابن عامر بنصب أولاد وجر الشركاء ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكي عن بعض من يوثق بعربيته ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بمفعول المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء هل أنتم تاركو لي صاحبي وهذا معنى قوله فصل مضاف الخ وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى الكسائي هذا غلام والله زيد ولهذا قال المصنف ولم يعب فصل يمين وأشار بقوله واضطرارا وجدا الى أنه قد وجد الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة بأجنبي من المضاف وبنعت المضاف وبالنداء فمثال الاجنبي قوله

كما خط الكتاب بكف يوما * يهودي يقارب أو يزيل

ففصل بيوما بين كف ويهودي وهو أجنبي من كف لانه معمول لخط ومثال النعت قوله

واحد بخلاف نحو رأيت دار وغلام زيد فيمتنع لعدم الاصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول بأجز وهو مصدر مضاف لمفعوله وشبه فعل بالجر نعت لمضاف وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أي نصبه ومفعولا الخ حال من ما أو من ضميرها المحذوف أي أجز أن يفصل المضاف الشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف أو ظرفا له (قوله فصل يمين) نائب فاعل يعب (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجدا أي وجد المضاف مفصولا بأجنبي للضرورة ولا يصح تعلقه بضمير وجد على رجوعه للفصل لان ضمير المصدر لا يعمل عند من قال به الا بارزا وهذا مستتر (قوله أجاز المصنف) أي تبعا للكوفيين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا ولما تبعهم الزمخشري رد قراءة ابن عامر الآتية مع تواترها وشرط الفصل مطلقا أن لا يكون المضاف اليه ضميرا لانه لا يفصل من عامله (قوله من مفعول به) أي غير جملة فلا يجوز أعجبني قول زيد منطلق عمرو بجر عمرو ورفع زيد وتردد سم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منعه للطول مع أن المتضايفين كالشيء الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف الى شركاء من اضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضايفين وحسن ذلك كونه فضلة غير أجنبي من المضاف ورتبته التأخير عن المضاف اليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في غير مركزه ولذا يستكره الفصل بالمرفوع اختيارا لتمكنه في موضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس بنظم ويوما ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف أي ترك نفسك شأنها مع هواها يوما ويحتمل انه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أي تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعي (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثاني لمخلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الاول المضاف اليه وهو رسله (قوله تاركو لي صاحبي) أي فتاركو مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجار والمجرور قال الدماميني ويحتمل ان حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد الا لاضافة (قوله بالقسم) زاد في الكافية مما يفصل به اختيارا اما كقوله

هما خطتا اما اسار ومنة * واما دم والقتل بالحر أجدر

أي الخطتان المعلومتان من السياق هما خطتا أسر أو قتل والخطة بالضم الخصلة لكن المضاف في هذا كالقسم ليس مشبها للفعل فمقتضاه عدم اشتراط ذلك فيهما فتأمل (قوله بأجنبي) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره كما مثله أو مفعولا كقول جرير

تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها * كما تضمن ماء المزنة الرصف

أي تسقي المسواك ندى ريقتها والامتياح الاستياك فهو اما ظرف أي وقت امتياح أو حال أي ممتاحة والرصف حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماؤها أرق وأصفى من غيره أو فاعلا لغيره كقوله

أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا

أي أنجب والداه به أيام اذ نجلاه ومن المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف لما مر الا أنه أسهل من الفاعل الأجنبي كقوله

نرى أسهما للموت تصمي ولا تنمي * ولا ترعوي عن نقض أهواؤنا العزم

وقوله

ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدمنا قهر وجد صب

برفع أهواؤنا ووجد وجر العزم وصب ومنه غير ذلك (قوله كما خط الخ) ما مصدرية هي وصلتها خبر عن محذوف أي رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ ويقارب أي يبين حروف الكتابة ويزيل بفتح الياء أي

نجوت وقد بل المرادي سيفه * من ابن أبي شيخ الاباطح طالب   الاصل من ابن أبي طالب شيخ الاباطح وقوله

وائن حلفت على يديك لاحلفن * بيمين أصدق من يمينك مقسم   الاصل بيمين مقسم أصدق من يمينك ومثال النداء

قوله

وفاق كعب بجير منقذ لك من
تعجيل تهلكة والخلد في سقرا

وقوله

كأن برذون أبا عصام
زيد حمار دق باللجام

الاصل وفاق بجير يا كعب وكان برذون زيد يا أبا عصام

(ص)

(المضاف الى ياء المتكلم)

آخر ما أضيف لليا اكسر اذا
لم يك معتلا كرام وقذا
أو يك كابنين وزيدين فذي
جميعها اليا بعد فتحها احتذي
وتدغم اليا فيه والواو وان
ماقبل واو ضم فاكسره يهن
وألفا سلم وفي المقصور عن
هذيل انقلابها ياء حسن

(ش) يكسر آخر المضاف الى ياء المتكلم ان لم يكن مقصورا ولا منقوصا ولا مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر كالمفرد وجمعي التكسير الصحيحين وجمع السلامة للمؤنث والمعتل الجاري مجرى الصحيح نحو غلامي وغلاماتي وفتياتي وظبيي ودلوي وان كان معتلا فاما أن يكون مقصورا أو منقوصا ان كان منقوصا أدغمت ياؤه في ياء المتكلم وفتحت ياء المتكلم فتقول قاضي رفعا ونصبا وجرا وكذلك تفعل بالمثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب فتقول رأيت غلامي وزيدي ومررت بغلامي وزيدي والاصل بغلامين لي وزيدين لي

حذفت

يباعد بينها والجلة صفة يهودي فالضمير في الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتله وقتل علي وعمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتواعدوا السبع عشرة ليلة من رمضان فلما خرج علي كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضربه عبد الرحمن بن ملجم المرادي نسبة الى مراد بضم الميم قبيلة باليمن على صلعه ثم حمل على الناس بسيفه فأفرجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها عليه وضرب به الارض فحبسوه حتى مات الامام علي بعد يومين فقتلوه وأما معاوية فضربه صاحبه فأصاب أوراكه وكان سمينا فقطع منه عرق النكاح فلم يولد له بعد ذلك وأما عمرو فاشتكى تلك الليلة فلم يخرج للصلاة وأناب رجلا من بني سهم يقال له خارجة فضرب به الرجل فقتله فلما أخذ وسمعهم يخاطبون عمرا بالامارة قال أوما قتلت عمرا قالوا بل خارجة قال أردت عمرا وأراد الله خارجة فقتله عمرو وفي ذلك يقول الشاعر

وليتها اذ فدت عمرا بخارجة * فدت عليا بمن شاءت من البشر

(قوله الاصل الخ) أي ففصل فيه بين المضاف وهو أبي والمضاف اليه وهو طالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح وفيه انه ليس نعتا لنفس المضاف بل لمجموع المتضايفين لان العلم مركب منهما لكن لما كانت تبعيته في الاعراب انما هي للجزء الاول جعل نعتا له (قوله وفاق كعب الخ) قاله بجير بالجيم مصغرا أخو كعب ابن زهير صاحب بانت سعاد يحرض به كعبا على الاسلام لانه أسلم قبله (قوله كأن برذون الخ) قال ابن هشام يحتمل ان أبا مضاف اليه على لغة من يلزمه الالف وزيد بدل منه فلا شاهد فيه والله أعلم

﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾

أفرده بالذكر لان له أحكاما ليست في الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المنقوص والمقصور بقرينة تمثيله لا نحو ظبي فانه كالصحيح هنا وان كان المعتل يشمله (قوله أو يك كابنين) في حيز النفي كالذي قبله أي اذا لم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله فذي) مبتدأ أول وجميعها ثان والياء ثالث وفتحها رابع و بعد بالضم حال من الياء أي بعد هذه المذكورات أو متعلق باحتذي بضم التاء ماض مجهول أي اتبع وهو خبر عن فتحها والجلة خبر عن الياء ربطت بالهاء من فتحها والجلة خبر عن جميعها والرابط محذوف وهو المضاف اليه بعد والجلة خبر عن ذي فان جعل جميعها تأكيدا فالمبتدآت ثلاثة فقط وحق المقابلة أن يقول فذي جميعها سكون آخرها احتذي لان كلامه أولا في آخر المضاف لا في حال الياء لكنه اكتفى بقوله وتدغم الياء وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك السكون (قوله وتدغم الياء) أي التي في آخر الاسم المضاف وقوله فيه أي في ياء المتكلم المذكورة بقوله جميعها الياء وذكره هنا لتأولها باللفظ (قوله والواو) أي بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف للعلم بان الادغام انما يكون في المثلين وللاشعار به من قوله وان ماقبل واو ضم فاكسره (قوله يهن) بضم الهاء أي يسهل في النطق وكسر الهاء مفسد للمعنى لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال يلن لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر المضاف الخ) أي مع سكون الياء وفتحها كما سيذكره فهذان وجهان و يجوز حذف الياء اكتفاء بالكسر قبلها وقلبها ألفا بعد فتح ماقبلها كغلاما وقد تحذف الالف اكتفاء بالفتحة فالجلة خمسة أوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة بالنداء خلافا للتسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة أما في غيرها كمكرمي فلا حذف ولا قلب لانها في نية الانفصال فلم تكن الياء كجزء الكلمة (قوله كالمفرد الخ) ذكر أربعة أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما يسكن في أربعة (قوله فتقول قاضي) اعرابه مقدر على ماقبل ياء المتكلم لتعذره مع سكون الادغام وان كان قبل ذلك ثقيلا فقط (قوله رأيت غلامي) بفتح الميم وزيدي بكسر الدال وكذا ما بعده (قوله

فذفت اللام والنون للاضافة ثم أدغمت الياء وفتحت ياء المتكلم وأما جمع المذكر السالم فى حالة الرفع فتقول فيه أيضا جاء زيدى كما تقول فى حالة الجر والنصب والأصل زيدوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ زيدى وأما المثنى فى حالة الرفع فتسلم ألفه وتفتح ياء المتكلم بعده فتقول زيداى وغلاماى عند جميع العرب وأما المقصور فالمشهور فى لغة العرب جعله كالمثنى المرفوع فتقول عصاى وفتاى وهذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها فى ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم بعده فتقول عصى ومنه قوله

* سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم
فتخرموا ولكل جنب مصرع

فالحاصل ان ياء المتكلم تفتح مع المنقوص كقاضى والمقصور كعصاى والمثنى كغلاماى رفعا وغلامى جرا ونصبا وجمع المذكر السالم كزيدى رفعا ونصبا وجرا وهذا معنى قوله

فذى * جميعها اليا بعد فتحها احتذى

وأشار بقوله وتدغم الياء الى أن الواو فى جمع المذكر السالم والياء فى المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى تدغم فى ياء المتكلم وأشار بقوله وان ماقبل واو ضم الى أن ماقبل واو الجمع ان انضم عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لتسلم الياء فان لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه نحو مصطفون فتقول مصطفى وأشار بقوله وألفا سلم الى ان ما كان آخره ألفا كالمثنى والمقصور لا تقلب ألفه ياء بل تسلم فتقول غلاماى وعصاى وأشار بقوله وفى المقصور الى ان هذيلا تقلب ألف المقصور خاصة فتقول عصى وأما ماعدا هذه الاربعة فيجوز فى الياء معه الفتح والتسكين فتقول غلامى وغلامى (ص)

﴿ اعمال المصدر ﴾

بفعله المصدر ألحق فى العمل * مضافا او مجردا أو مع أل
ان كان فعل مع أن أو ما يحل * محله ولاسم مصدر عمل

(ش) يعمل المصدر عمل فعله فى موضعين أحدهما أن يكون نائبا مناب الفعل نحو ضربا زيدا فزيدا منصوب بضربا لنيابته مناب اضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما فى اضرب وقد تقدم ذلك فى باب المصدر والموضع الثانى

(قوله حذفت اللام والنون للاضافة) قال الصبان هذا هو التحقيق عندى وان اشتهر ان حذف اللام للخفة والنون للاضافة فليس فى الشارح تسمح خلافا لمن توهمه اه ولعل وجه ما اشتهر أن اللام لا تنافى الاضافة للجمع بينهما فى نحو لا أبالك عند سيبويه كما مر فى باب لا (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة عن الواو (قوله زيدى) هو مرفوع بواو مقدرة لتعذرها مع الياء وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كما مر فى باب الاعراب (قوله تقلب ألفه ياء) أى جوازا عوضا عن الكسرة التى يستحقها ماقبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة فى غير باب الاعراب ومثله لا رجلين اه يس قال الموضح واتفق الجميع على قلب الالف ياء فى على ولدى مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اه ومثلهما الى (قوله سبقوا هوى) قاله أبو ذؤيب فى قصيدة يرثى بها بنيه الخمسة هلكوا جميعا فى طاعون وأعنقوا أى أسرعوا من العنق بفتحتين نوع من السير وتخرموا ماض مجهول أى خرمتهم المنية أى أخذتهم (قوله ان ياء المتكلم تفتح الخ) أى فى الكثير الشائع وتكسر قليلا اذا كانت مشددة بأن أدغم فيها كمسلمى وقاضى وبها قرأ حمزة بمصرخى وكسر الحسن والاعمش ياء عصاى وهو أضعف من الكسر مع التشديد لكنه مطرد فى لغة بنى يربوع وأما تسكين محياى لورش فمن اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله وأما ماعدا هذه الاربعة) هو المفرد وجمع التكسير الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث السالم فكل هذه يجوز فيها التسكين كما هو الاصل فى كل مبنى والفتح لانه الاصل فيما كان على حرف واحد فهو أصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مر ﴿ تنبيه ﴾ اذا كان آخر الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبنى تصغير ابن وكرسى وحوارى فهو من المعتل المشبه للصحيح لكن اذا أضيف للياء وجب حذفها لتوالى الامثال مع انه كان يختار حذفها بدون توال كما مر وليس بعد الاختيار الا الوجوب واذا حذفت فاما أن يبقى كسر ماقبلها أو يفتح على حذفها بعد قلبها ألفا لانها بدل ثقيل أو تحذف احدى الياءين الاوليين وتدغم الثانية فى ياء المتكلم فتفتح على الاصل فيها والله أعلم

﴿ اعمال المصدر ﴾

(قوله بفعله المصدر الخ) اعترض بانه يقتضى ان عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف وليس كذلك بل لانه أصل للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لانه أصل الكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى ما أشبهه وهو المضارع وقد يجاب بانه من الحاق الفرع فى العمل بالاصل فيه وهو الفعل لا من الحاق المشبه به بالمشبه فعلة الالحاق مسكوت عنها (قوله فى العمل) أى لا فى غيره لانه يخالف الفعل فى انه لا يعمل الا بالشروط الآتية وفى جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف الا اذا كان نائبا عن فعله وفى رفعه نائب الفاعل خلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كعجبت من قراءة فى الحمام القرآن ومن أكل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل فى الجميع (قوله ان كان الخ) فعل اسم كان ومع ان أو ما صفته وجملة يحل خبرها (قوله نائبا مناب الفعل) قيل عمله سماعى وقيل ينقاس فى الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو حمدا لله والوعد نحو

أن يكون المصدر مقدرا بان والفعل أو بما والفعل وهو المراد بهذا الفصل فيقدر بان اذا أريد المضى أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا أمس أوغدا والتقدير من أن ضربت زيدا أمس أومن أن تضرب زيدا غدا ويقدر بما اذا أريد به الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن التقدير مما تضرب زيدا الآن وهذا المصدر المقدر يعمل فى ثلاثة أحوال مضافا نحو عجبت من ضربك زيدا ومجردا عن الاضافة وأل وهو المنون نحو عجبت من ضرب زيدا ومحلى بالالف واللام نحو عجبت من الضرب زيدا واعمال المضاف أكثر من اعمال المنون واعمال المنون أكثر من اعمال المحلى بال ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف ثم المجرد ثم المحلى ومن اعمال المنوّن قوله تعالى أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما فيتيما منصوب باطعام وقول الشاعر

بضرب بالسيوف رؤس قوم * أزلنا هامهن عن المقيل

فرؤس منصوب بضرب ومن اعماله وهو محلى بال قوله

* قالت نعم وبلوغا بغية ومنى * والتوبيخ كقوله * رفاقانى الاهواء وانى والهوى * اه صبان وأما نفس المصدر فقد مر فى المفعول المطلق الخلف فى ناصبه (قوله أن يكون مقدرا الخ) فى التسهيل ان ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع اذنى أخاك يقول ذلك فسمع مبتدأ مضاف لفاعله وأخاك مفعوله ويقول حال سدت مسد الخبر على حد ضربى العبد مسيئا أى سمع أذنى أخاك حاصل اذ كان يقول ذلك ونحو ان ضربك زيدا قبيح وكان اكرامك بكرا حسنا ولا اعراض عن أحد فهذه المصادر عاملة مع انه يمتنع تأويلها بالفعل لالتزام العرب عدم وقوعه فى هذه المواضع لانهم كما فى الدماميني لا يقولون أن اضرب العبد مسيئا ولا يوقعون أن وصلتها بعد ان وكان الا مفصولة بالخبر نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة اه وعلل بعضهم الاول بأنه لا يصح تقديره بما ولا بان المخففة لاشتراط أن يسبقهما طالب يعمل فيهما ولا بان المصدرية لانها تخلص المضارع للاستقبال والقصد للاخبار بان السمع حاصل لا سيحصل اه ونظر فيه بانه يصح تقدير أن مع الماضى فالاول أولى لكن أجاب عنه من جعل ذلك شرطا بأن التقدير سائغ بحسب الاصل وان امتنع لهذا العارض وهو الوقوع فى تلك المواضع وبانه لا يلزم من كون اللفظ مقدرا بآخر صحة النطق به مكانه فالحاصل ان الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وان لم يصح حلوله محله ويخرج به المصدر الذى لم يرد به الحدوث كما مر عن الشذور فى مررت فاذا له صوت صوت حمار من ان العامل فى صوت الثانى محذوف لان الاول لم يرد به الحدوث حتى يؤول بالفعل ويعمل بل انك مررت به وهو فى حال تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كان يراد بالصوت الاول فى هذا المثال الشئ المسموع فانه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لان تأويل الثانى يفوت العدد وتأويل الاول يجعله نوعيا باسناد الفعل الى فاعله والقصد انه لمجرد التوكيد أما النوعى فيعمل ولو فى حالة كونه مفعولا مطلقا كضربت زيدا ضرب عمرو بكرا أى مثل ضرب عمرو بكرا فتأمل وفى الاسقاطى قال ابن هشام قد يرد على هذا الشرط ان المحلى بال لا يحل محله فعل مع انه يعمل والجواب أنه يحل وأل كالجزء منه اه (تنبيه) يشترط أيضا أن لا يكون مضمرا خلافا للكوفيين ولا مصغرا ولا بتاء الوحدة كضربت أما التى فى أصل بنيته كرحمة فلا تضر ولا مفصولا من معموله بتابع أوغيره فلا يجوز أعجبنى ضربك المبرح زيدا بخلاف ضربك زيدا المبرح لان معموله كالصلة من الموصول فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى الخ فيوم معمول لمحذوف أى يرجعه لا لرجعه للفصل بينهما بالخبر ان ولا محذوفا ولهذا ضعف تقدير متعلق البسملة اسما كابتدائى كما مر مع جوابه هناك ولا مؤخرا عن معموله لكن جوز الرضى تقديم معموله الظرف واختاره السعد وغيره لتوسعهم فيه ومنه فلما بلغ معه السعى ولا تأخذكم بهما رأفة لا يبغون عنها حولا اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وجعل الظرف متعلقا بمحذوف حالا من المصدر تكلف وأن يكون مفردا وشذ اعمال غيره كقوله

قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة الا المجد والفنعا

بالفاء والنون والعين المهملة أى الخير والكرم وترك المصنف هذه الشروط لاغنائه ماذكره عنها اذ المضمر لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرا أصلا وتأويل المصغر وذو التاء والجمع يفوت المقصود منها وأما المفصول والمؤخر فلان معمول الصلة لا يفصل باجنبي ولا يتقدم على الموصول وانما أطلنا فى ذلك للاحتياج اليه فتدبره والله أعلم (قوله ويقدر بما الخ) مقتضاه ان ما لا تقدر مع الماضى ولا المستقبل وليس كذلك بل هى صالحة للازمنة الثلاثة الا أن يقال انما خصوها بذكر الحال لتعذره مع ان ولأن دلالة ان مع الماضى على المضى ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما عليهما (قوله أكثر من المنوّن) أى فى الاستعمال والا فالمنوّن أقيس لشبهه الفعل فى التنكير ويليه المضاف لأنه كثيرا ما ينوى فيه الانفصال (قوله بضرب)

ضعيف النكاية أعداءه * يخال الفرار يراخي الاجل وقوله فانك والتأبين عروة بعدما * دعاك وأيدينا اليه شوارع وقوله
لقد علمت أولى المغيرة أنني * كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا فاعداء منصوب بالنكاية وعروة منصوب بالتأبين ومسمعا منصوب
بضرب وأشار بقوله ولاسم مصدر عمل الى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل والمراد باسم المصدر ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه
وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا من بعض ما في فعله دون تعويض كعطاء فانه مساو لاعطاء معنى ومخالف له بخلوه
من الهمزة الموجودة في فعله وهو خال منها لفظا وتقديرا ولم يعوض عنها شئ واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظا ولم يخل منه تقديرا فانه لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدرا وذلك نحو قتال فانه مصدر قاتل وقد خلا من الالف التي قبل التاء في الفعل لكن خلا منها لفظا ولم يخل منها تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو قاتل قيتالا وضارب ضيرابا لكن انقلبت الالف ياء لكسر ما قبلها واحترز بقوله دون تعويض مما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنه شئ فانه لا يكون اسم مصدر بل هو مصدر وذلك نحو عدة فانه مصدر وعد وقد خلا من الواو التي في فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنها التاء وزعم ابن المصنف ان عطاء مصدر وان همزته حذفت تخفيفا وهو خلاف ما صرح به غيره من النحويين ومن
اعمال اسم المصدر قوله أكفرا بعد رد الموت عني * وبعد عطائك المائة الرتاعا فالمائة منصوب بعطائك ومنه حديث الموطأ من قبلة
الرجل امرأته الوضوء فامرأته منصوب بقبلة وقوله اذا صح عون الخالق المرء لم يجد * عسيرا من الآمال الا ميسرا وقوله
بعشرتك الكرام تعد منهم * فلا ترين لغيرهم ألوفا واعمال اسم المصدر قليل ومن ادعى الاجماع على جواز اعماله فقد وهم فان
الخلاف فيه مشهور

متعلق بازلنا والهام جمع هامة وهي الرأس كلها وتطلق على جمجمة الدماغ وحدها فاضافته لضمير الرؤس للتأكيد على الاول وسهله اختلاف اللفظين ومن اضافة الجزء للكل على الثاني وأراد بالقيل العنق لانه محل اقالة الرأس أي استقرارها (قوله يخال الفرار الخ) أي يظن الهرب من الحرب يمنع الموت (قوله فانك والتأبين) هو مصدر أبنت الرجل بشد الموحدة واسكان النون اذا بكيته وأثنيت عليه بعد الموت ومن معانيه أن يعاب الانسان في وجهه أو يذكر بقبيح وكلاهما مناسبة هنا وفي بعض نسخ العيني والتأنيب بنون فتحتية فوحدة وفسره بالتعنيف وهو منصوب على انه مفعول معه أو عطفا على اسم ان وعروة مفعوله وخبر ان في بيت بعده ودعاك أي طلبك لنصرته ويروى رعاك أي حفظك وشوارع أي ممتدة لقتله (قوله أولى المغيرة) أي أوائل الخيل المغيرة على العدو وأنكل أي أعجز مثلث الكاف وماضيه بالفتح والكسر ومصدره النكول كما في القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب (قوله في الدلالة على معناه) أي على معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذي صرح به بعضهم ان مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهذا فرق معنوي وما ذكره الشارح لفظي وخرج بهذا القيد نحو الكحل والدهن بضم أولهما فانه وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم (قوله من بعض ما في فعله) أي من الحروف الاصلية أو الزائدة فان حق المصدر أن يتضمن حروف فعله اما بمساواته له كتكلم تكلما أو بزيادة كأكرم اكراما فان نقص دون تعويض كان اسم مصدر كتوضأ وضوأ وتكلم كلاما (قوله دون تعويض) متعلق بخلوه (قوله ولكن عوض عنه) أي سواء كان العوض في آخره كما ذكره أولا كما تعلما وسلم تسليما فانه نقص عن فعله احدى اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء في أوله لا المدة قبل آخره لوجودها لغير تعويض في نحو أكرم اكراما (قوله وزعم ابن المصنف الخ) لم ينفرد به بل تبع والده وجرى عليه الدماميني في شرح التسهيل فقال ينبغي أن يقيد البعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر لبعد ما بينها وبين أفعالها أي توضأ واغتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر وأما نحو العطاء والثواب فمصدران لقربهما من الفعل اذ الاصل اعطاء واثواب فحذف زائدهما وهو الهمزة وحرك ما بعدها ليصح الابتداء به اه (قوله وبعد عطائك) اسم مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله أي المائة من الابل والرتاع بالفوقية جمع راتعة (قوله من قبلة الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء (قوله اذا صح عون الخالق الخ) هو بمعنى قوله

اذا كان عون الله للعبد مسعفا * تهيا له في كل أمر مراده
وان لم يكن عون من الله للفتى * فاول ما يجني عليه اجتهاده

(قوله فلا ترين) مضارع مجهول وألوفا بفتح الهمزة وضم اللام أي محبا مفعوله الثاني (قوله فان الخلاف فيه مشهور) محله في اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بميم زائدة لغير مفاعلة أما العلم فلا يعمل اتفاقا كيسار وفجار وبرة ان كانا من أفجر وأبر أي صيره ذا فجور وبر والا فهما مصدران لفجر وبر ولا يرد ذلك

وقال الصيمرى اعماله شاذ وأنشد أكفرا البيت وقال ضياء الدين بن العلج فى البسيط ولا يبعد ان ماقام مقام المصدر يعمل عمله ونقل عن بعضهم انه أجاز ذلك قياسا (ص) وبعد جره الذى أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله (ش) يضاف المصدر الى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو عجبت من شرب زيد العسل والى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عجبت من شرب العسل زيد ومنه قوله تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة * نفى الدراهيم تنقاد الصياريف وليس هذا الثانى مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وجعل منه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فاعرب من فاعلا بحج ورد بانه يصير المعنى ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع وليس كذلك فمن بدل من الناس والتقدير ولله على الناس مستطيعهم حج البيت وقيل من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك ويضاف المصدر أيضا الى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا (ص) وجر ما يتبع ما جر ومن * راعى فى الاتباع المحل فحسن (ش) اذا أضيف المصدر الى الفاعل ففاعله يكون مجرورا لفظا مرفوعا محلا فيجوز فى تابعه من الصفة والعطف وغيرهما مراعاة اللفظ فيجر ومراعاة المحل فيرفع فتقول عجبت من شرب زيد الظريف أو الظريف ومن اتباعه المحل قوله حتى تهجر فى الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظلوم وبالتأنيث فرفع المظلوم لكونه نعتا للمعقب على المحل واذا أضيف الى المفعول فهو مجرور لفظا منصوب محلا فيجوز أيضا فى تابعه مراعاة اللفظ والمحل ومن مراعاة المحل قوله قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص) ﴿اعمال اسم الفاعل﴾

على قوله ولا سم مصدر عمل لانه مقيد بغير المصدر وهو صحة تأويله بالفعل وأما المبدوء بالميم المذكورة فيعمل اتفاقا كالمضربة والمحمدة ومنه قوله

أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم

فالهمزة للنداء ومصابكم اسم ان مضاف لفاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لاهدى كقعدت جلوسا أو حال من الفاعل وظلم خبر ان واحترز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فانه مصدر لا اسمه كذا فى التوضيح وتبعه الاشمونى هنا وذكر غيرهما ان ذا الميم مصدر مطلقا وجرى عليه فى الشذور (قوله الصيمرى) بفتح الميم نسبة الى صيمرة بلدة بالعجم (قوله وبعد جره الخ) فيه افادة أن جر المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدر وقوله كمل أى ان أردته والا فهو غير لازم فيزاد على صور الشارح الثلاثة صورتان اضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم أى ربه وعكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أى من دعائه الخير (قوله تنفى يداها) أى الناقة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار ونفى الدراهيم مفعول مطلق أى نفيا كنفيها وهو جمع درهام لغة فى درهم فالياء منقلبة عن ألف المفرد لا للاشباع بخلاف ياء صياريف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعنى النقد فاعل نفى وكل مصدر جاء على تفعال فهو بفتح التاء الا تلقاء وتبيان فبالكسر (قوله وليس كذلك) أى لان حج المستطيع ليس الا على نفسه لا غيره والا لزم تأثيم جميع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الرد مبنى على ان أل فى الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذكرى صح الاستشهاد به لتقدم ذكر الناس رتبة دون رتبة المبتدا وهو حج مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون وأصرح منه فى الاستشهاد حديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا (قوله فمن بدل من الناس) أى بدل بعض والرابط محذوف أى منهم كما أشار اليه الشارح ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبى وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهى اما شرطية أو موصولة (قوله وجر ما يتبع الخ) ما الاولى مفعول جر والثانية مفعول يتبع وقوله فحسن خبر لمحذوف أى فرأيه حسن وانما يجر التابع اذا عدم المانع لا فى نحو أعجبنى اكرامك وزيد لامتناع العطف بلا اعادة الخافض عند غير المصنف (قوله حتى تهجر الخ) أى سار ذلك الحمار الوحشى فى الهاجرة أى شدة الحر والرواح من الزوال الى الليل وهاجها أى أثار أتانه المرافقة له فى طلب الماء وطلب المعقب مصدر لهاج على حد قعدت جلوسا مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أى الغريم الطالب لغريمه من عقب فى الامر طلبه بجد وحقه مفعول طلب والمظلوم صفة المعقب على محله أى هاجها هيجانا كطلب المظلوم حقه (قوله قد كنت داينت) بتقديم التحتية على النون أى أخذت تلك الجارية المعلومة فى دين لى عليه والليان بفتح اللام أكثر من كسرها المماطلة والله أعلم

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

عرفه فى التسهيل بانه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية فى مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها فى حالتى التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضى فخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بمعناه كقتيل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضى كفرح وغير الجارية على فعل ككريم

كفعله اسم فاعل في العمل * ان كان عن مضيه بمعزل

(ش) لايخلو اسم الفاعل من أن يكون مقرونا بأل أو مجردا فان كان مجردا عمل عمل فعله من الرفع والنصب ان كان مستقبلا أو حالا نحو هذا ضارب زيدا الآن أوغدا وانما عمل لجريانه على الفعل الذى هو بمعناه وهو المضارع ومعنى جريانه عليه أنه موافق له فى الحركات والسكنات لموافقة ضارب ليضرب فهو مشبه للفعل الذى هو بمعناه لفظا ومعنى وان كان بمعنى الماضى لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه فهو مشبه له معنى لالفظا فلا تقول هذا ضارب زيدا أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيد أمس وأجاز الكسائى اعماله وجعل منه قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فذراعيه منصوب بباسط وهو ماض وخرجه غيره على انه حكاية حال ماضية (ص)

وولى استفهاما او حرف ندا * أو نفيا اوجا صفة أومسندا

(ش) أشار بهذا البيت الى ان اسم الفاعل لايعمل الااذا اعتمد على شئ قبله كأن يقع بعد الاستفهام نحو أضارب زيد عمرا أو حرف نداء نحو ياطالعا جبلا أو النفى نحو ماضارب زيد عمرا أو يقع نعتا نحو مررت برجل ضارب زيدا أوحالا نحو جاء زيد راكبا فرسا ويشمل هذين النوعين قوله أوجاء صفة وقوله أومسندا معناه انه يعمل اذا وقع خبرا وهذا يشمل خبر المبتدأ نحو زيد ضارب عمرا وخبر ناسخه

و بالتأنيث نحو أهيف فانه لايجرى على المضارع الا فى التذكير لان مؤنثه هيفاء ولمنناه أو معنى الماضى لاخراج نحو ضامر الكشح مما دل على الاستمرار ويخرج به أيضا أفعل التفضيل لانه للدوام كما خرج بما قبله فهذه المخرجات ماعدا الاول والاخير صفات مشبهة لااسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ماسيأتى فى أبنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز كما سيأتى وان شئت فقل اسم الفاعل مادل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل فى افادة الحدوث فخرج بالاول اسم المفعول و بالثانى الصفة بجميع أوزانها وأفعل التفضيل (قوله فى العمل) أى لافى غيره فانه يضاف لمعموله و يطرد جر معموله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمراد عمل التعدى ان تعدى فعله واللزوم ان لزم والجار متعلق بما تعلقت به الكاف أو بها نفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف الذى فيه معنى الفعل (قوله بمعزل) بكسر الزاى كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضيه متعلق به لاكتفاء الظرف برائحة الفعل وان كان اسم المكان لايعمل فى غيره والمعنى ان كان فى مكان عزل أى ابعاد عن مضى حدثه والمكان هنا مجازى وهو التركيب ولايصح جعله بمعنى الحدث والباء للملابسة أى ان كان ملتبسا بالعزال لانه كان يجب فتح زائه كما هو قياس مفعل للحدث من مكسور عين المضارع كما سيأتى (قوله ان كان مستقبلا أو حالا) مثله الدال على الاستمرار على مامر فى الاضافة ويشترط أيضا أن لايكون مصغرا ولا موصوفا قبل عمله كالمصدر لانهما من خواص الاسماء فيبعدانه عن الفعل ولا تضر التثنية والجمع لانهما لايغيران صيغة المفرد كالتصغير ولان علامتهما تلحق الفعل وانما بطل عمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالته على الزمان جدا لان لزومه له غير بين بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعنى الماضى لم يعمل) أى الا اذا صح وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضاربا عمرا أمس لصحة كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا ضارب زيدا أمس لعدم صحة يضرب بدله (قوله فهو مشبه له) أى للماضى معنى لكونه بمعناه لالفظا لانه لم يوازنه (قوله وأجاز الكسائى الخ) محل الخلاف فى نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فان كان ضميرا رفعه اتفاقا أوظاهرا فكذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور قال السيوطى وهو الاصح لكن بشرط الاعتماد على شئ مما ذكروه اهـ ومقتضاه انه يرفع الضمير وان لم يعتمد فى نحو ضارب أنت أمس (قوله حكاية حال) أى بدليل ونقلبهم دون وقلبناهم والمعنى يبسط ذراعيه والمشهور فى حكاية الحال أن يقدر الماضى واقعا من التكلم وقيل أن يقدر المتكلم نفسه موجودا فى زمن وقوع الفعل و يعبر على كل بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك انما هو باعتبار المخاطبين لا الخالق جل وعلا فان الدنيا عنده كاللحظة الواحدة وقيل لاحاجة الى الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ فى باسط جانب الحال فيعمل وفى كلامهم مايؤيده (قوله الااذا اعتمد على شئ) أى ليقربه من الفعل وأشار الشارح الى أن مافى هذا البيت فى معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات فان لم يعتمد لم يعمل خلافا للاخفش والكوفيين وهذا شرط لعمله فى المفعول وفى الفاعل الظاهر كما مر وعدم المضى شرط لعمله فى المفعول فقط فقول المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما هو لعمل النصب يعنى به مجموع الامرين والافالاعتماد شرط لعمل الرفع فى الظاهر أيضا عند الجمهور قاله الدمامينى والشمنى أفاده الصبان (قوله أو حرف ندا) الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر اذ التقدير يارجلا طالعا جبلا لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقربه من الفعل وقد يقال لم ندع ان حرف النداء مسوغ بل اذا وليه الوصف عمل وهذا لاينافى كون المسوغ الموصوف المقدر وانما صرح به هنا مع دخوله فى قوله وقد يكون الخ لدفع توهم ان النداء يبعده من الفعل فلا يعمل (قوله أو النفى) أى ولو تأويلا نحو انما ضارب زيد

أومفعوله نحوكان زيدضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا وأعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا (ص)

وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذى وصف (ش) قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كما لو اعتمد على مذكور ومنه قوله وكم مالئ عينيه من شئ غيره * اذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى فعينيه منصوب بمالئ صفة لموصوف محذوف تقديره وكم شخص مالئ ومثله قوله كناطح صخرة يوما ليوهيها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل التقدير كوعل ناطح صخرة (ص)

وان يكن صلة أل ففى المضى * وغيره اعماله قد ارتضى (ش) اذا وقع اسم الفاعل صلة للالف واللام عمل ماضيا ومستقبلا وحالا لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذحق الصلة ان تكون جملة فتقول هذا الضارب زيدا الآن أوغدا أوأمس هذا هو المشهور من قول النحويين وزعم جماعة من النحويين منهم الرمانى أنه اذا وقع صلة لأل لا يعمل الا ماضيا ولا يعمل مستقبلا ولا حالا وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقا وان المنصوب بعده منصوب باضمار فعل والعجب أن هذين المذهبين ذكرهما المصنف فى التسهيل وزعم ابنه بدر الدين فى شرحه ان اسم الفاعل اذا وقع صلة للالف واللام عمل ماضيا ومستقبلا وحالا باتفاق وقال بعد هذا أيضا ارتضى جميع النحويين اعماله يعنى اذا كان صلة لأل (ص)

فعال اومفعال اوفعول * فى كثرة عن فاعل بديل

فيستحق ماله من عمل * وفى فعيل قل ذا وفعل

(ش) يصاغ للكثرة فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل فتعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل واعمال الثلاثة الاول أكثر من اعمال فعيل وفعل واعمال فعيل أكثر من اعمال فعل فمن اعمال فعال ماسمعه سيبويه من قول بعضهم أما العسل فانا شراب وقول الشاعر

أخا الحرب لباسا اليها جلالها * وليس بولاج الخوالف أعقلا

فالعسل منصوب بشراب وجلالها منصوب بلباس ومن اعمال مفعال قول بعض العرب انه لمنحار بوائكها فبوائكها منصوب بمنحار ومن اعمال فعول قول الشاعر

عشية سعدى لوتراءت لراهب * ظرف

عمرا اوغير مضيع نفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أى مفعول ناسخه (قوله محذوف عرف) أى بقرينة حالية كاختصاص الصفة به نحو مررت بعاقل أو مقالية كبيتى الشارح بدليل بقيتهما وكالنداء لانه ظاهر فى العاقل بخلاف مررت بقائم (قوله وكم مالئ الخ) كم خبرية مبتدأ حذف خبرها أى لا يفيده نظره شيأ ومالئ اسم فاعل من ملأ يملأ تمييز لكم مجرور باضافتها اليه وعينيه مفعوله ومن شئ غيره أى ملأ غيره متعلق به وراح تامة بمعنى ذهب والبيض أى النساء الحسان فاعلها وكالدمى حال منه وهو بضم الدال جمع دمية كذلك وهى الصورة من العاج شبه بها النساء لحسنها و بياضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها نحو الجمرة أى صار البيض كائنة نحو الجمرة وكالدمى حال أيضا والمعنى على تمامها أظهر فتدبر (قوله ليوهيها) بالياء التحتية بعد الهاء يقال أوهى الشئ يوهيه أى أضعفه و يروى بالنون بدل الياء بمعناه والوعل ككتف وذهب التيس الجبلى (قوله قد ارتضى) أى بلا شرط اعتماد كما فى التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كما فى ألفية ابن معطى والسيوطى (قوله لا يعمل مطلقا) أى وأل فيه معرفة لا موصولة (قوله وزعم ابنه الخ) هو ما فى شرح الكافية ولعله لم يعتبر الخلاف لضعفه (قوله بديل) خبر عن المذكورات قبله على حد والملائكة بعد ذلك ظهير أو لان العطف بأو التى للاحد الدائر أى كل واحد منها على حدته بديل وسوغ الابتداء بها كونها أعلاما على أوزان خاصة وقوله فى كثرة أى فى التنصيص عليها كما أو كيفا وأما فاعل فيحتمل لها وللقلة (قوله يصاغ للكثرة) فى نسخ من الثلاثى وأخذه من قول المصنف عن فاعل لانه انما يجئ من الثلاثى فلا تبنى هذه الامثلة من غيره الا ماشذ من قولهم دراك وسآر من أدرك وأسأر أى أبقى فى الكاس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وسميع ونذير من أسمع وأنذر وزهوق من أزهق (قوله فتعمل عمل الفعل) أى كلها على الصحيح حملا على أصلها وهو اسم الفاعل وأنكر الكوفيون اعمالها لزيادتها بالمبالغة على معانى أفعالها ولزوال الشبه الصورى والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هى وأنكر أكثر البصريين الاخيرين والجرمى فعلا فقط (قوله على حد اسم الفاعل) أى بشروطه وفاقا وخلافا (قوله أما العسل فانا شراب) فيه رد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها انما هو مع غير اما كما مر وسيأتى (قوله أخا الحرب) كناية عن ملازمته لها والى بمعنى اللام وأراد بالجلال بكسر الجيم جمع جل بضمها ما يلبس فى الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى فى الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا بمهملة فقاف من أعقل الرجل اذا اضطر بت رجلاه من الفزع وهو حال أو خبر ثان لليس (قوله لمنحار بوائكها) جمع بائكة وهى الناقة السمينة (قوله عشية الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره الجملة الشرطية أى لوتراءت الخ والجملة فى محل جر باضافة عشية اليها على ما فى الصبان فهى ظرف لشئ غير مذكور فى البيت أى كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لوتراءت الخ ويحتمل انها

منصوب بهيوج ومن اعمال فعيل قول بعض العرب ان الله سميع دعاء من دعاه فدعاء منصوب بسميع ومن اعمال فعل ما أنشده سيبويه

حذر أمورا لا تضير وآمن * ما ليس ينجيه من الاقدار

وقوله أتانى أنهم مزقون عرضى * جحاش الكرملين لهم فديد * فأمورا منصوب بحذر وعرضى منصوب بمزق (ص)

وما سوى المفرد مثله جعل * فى الحكم والشروط حيثما عمل

(ش) ما سوى المفرد وهو المثنى والمجموع نحو الضاربين والضاربتين والضاربين والضراب والضوارب والضاربات حكمها حكم المفرد فى العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط فتقول هذان الضاربان زيدا وهؤلاء القاتلون بكرا وكذلك الباقى ومنه قوله

أوالفا مكة من ورق الحمى * أصله الحمام وقوله

ثم زادوا أنهم فى قومهم * غفر ذنبهم غير فخر (ص)

وانصب بذى الأعمال تلوا واخفض * وهو لنصب ما سواه مقتضى

(ش) يجوز فى اسم الفاعل العامل اضافته الى ما وليه من مفعول ونصبه له فتقول هذا ضارب زيد وضارب زيدا فان كان له مفعولان وأضفته الى أحدهما وجب نصب الآخر فتقول هذا معطى زيد درهما ومعطى درهم زيدا (ص)

ظرف لتراءت فلا تكون مضافة ولم تنون حينئذ للضرورة أو لمنع صرفها بأن أراد بها عشية معينة أى لو تراءت سعدى لراهب وقت العشية فلا الخ و بدومة صفة لراهب وهى بضم الدال قرية بين الشام والعراق تسمى دومة الجندل وتجر وتجيج مرفوعان بالابتداء ودونه خبر والجملة صفة ثانية لراهب وهما اسما جمع لتاجر وحاج لا جمعان لان الصحيح ان فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجموع قيل والمسوغ للابتداء بهما العطف وفيه انه لا يسوغ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوغا ولا مسوغ هنا فان اعتبر فى أحدهما كونه وصفا لمحذوف أى قوم تجر مثلا على حد مؤمن خير من كافر أو الوصف المقدر أى تجر كثير لان المقام للمبالغة فالثانى مثله فى ذلك ولا حاجة للعطف وقلا بالقاف أى أبغض جواب لو واهتاج أى ثار واخوان العزاء أى الملازمين للتصبر مفعول مقدم لهيوج لانه من هاج المتعدى لا اللازم يقال هاج الشئ بنفسه وهجته أنا أى أثرته (قوله أتانى انهم الخ) ان ومعمولاها فاعل أتى ومزقون بفتح فكسر جمع مزق كذلك من مزقت الثوب قطعته والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام ماء فى جبل طىء تشرب منه الجحاش والفديد بفاء ودالين مهملتين التصويت أى هم مثل جحاش الخ (قوله فأمورا منصوب بحذر) أى لاعتماده على المبتدا المقدر أى هو حذر وكذا ما ليس ينجيه منصوب بآمن (قوله وما سوى المفرد) مبتدأ خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث ظرف له وما زائدة وجلة عمل مضاف اليها حيث أو ان حيثما شرطية وعمل فعل الشرط وجوابه محذوف أى جعل مثله (قوله وهو المثنى والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد (قوله أوالفا) جمع آلفة من الالفة وهى المحبة وهو حال من القاطنات فى قوله * القاطنات البيت غير الريم * بضم الراء وشد التحتية جمع رائمة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أوالفا والورق جمع ورقاء وهى الحمامة التى يضرب بياضها الى سواد والحمى بفتح فكسر أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة وقلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروى (قوله ثم زادوا أنهم الخ) بفتح الهمزة على تقدير الباء أى زادوا على غيرهم بانهم الخ أو بكسرها على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف معمول زادوا للعموم وكذا عند تقدير اللام مع الفتح وغفر وفخر بضمتين جمع غفور وفخور بالخاء المعجمة أى غير مفتخرين أو بالجيم من الفجور وهو الكذب وذنبهم مفعول غفر واضافته لادنى ملابسة أى ذنب الغير معهم (قوله وانصب الخ) أفاد بتقديم النصب انه أولى لانه الاصل وقيل الخفض للخفة وقيل سواء وأفاد أيضا أن العامل لا يضاف للفاعل لانه لا ينصب وكذا لا يضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول وحكى اضافته للخبر فى أنا كائن أخيك لشبهه به وأما قائم الاب فاضيف الى فاعله لعدم عمله النصب ومحل جواز الوجهين فى الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين جره بالاضافة لعدم التنوين كهذا مكرمك وجعله الأخفش وهشام فى محل نصب كالهاء فى الدرهم زيد معطيكه كما مر فى الاضافة (قوله وهو لنصب ما سواه) أى ما سوى التلو وهو ما فصل عن الوصف بفاصل ولو غير مضاف اليه نحو انى جاعل فى الارض خليفة وانما ينصب ما سواه اذا لم يكن فاعلا والا وجب رفعه كهذا ضارب زيدا أبوه ولم يكن التلو مما يفصل به بين المتضايفين والا جاز جره كهذا معطى درهما زيد وتخلف وعده رسله ولم ينبه على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فتجب اضافته لتاليه ونصب ما سواه ولو أكثر من واحد لامتناع الاضافة لشيئين كهذا معطى زيد أمس درهما ومعلم بكر أمس عمرا قائما ونصبه بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافى بالوصف وان كان ماضيا لشبهه المحلى بال فى عدم التنوين بسبب الاضافة وطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات ولما تعذرت الاضافة تعين النصب للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكنا بلا احتياج الى اعتبار الاستمرار فتأمل (قوله فتقول الخ)

واجرر أوانصب تابع الذى انخفض * كمبتغى جاه ومالا من نهض (ش) يجوز فى تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالاضافة الجر والنصب
نحو هذا ضارب زيد وعمرو وعمرا فالجر مراعاة للفظ والنصب على اضمار فعل وهو الصحيح والتقدير ويضرب عمرا أو مراعاة المحل
المخفوض وهو المشهور وقد روى بالوجهين قوله * الواهب المائة الهجان وعبدها * عوذا تزجى بينها
أطفالها بنصب عبد وجره وقال الآخر

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عون بن مخراق

بنصب عبد عطفا على محل دينار أو على اضمار فعل التقدير أو تبعث عبد رب (ص)

وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل
فهو كفعل صيغ للمفعول فى معناه كالمعطى كفافا يكتفى

(ش) جميع ما تقدم فى اسم الفاعل من انه ان كان مجردا عمل ان كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد وان كان بالالف واللام عمل مطلقا يثبت لاسم المفعول فتقول أمضروب الزيدان الآن أوغدا أوجاء المضروب أبوهما الآن أوغدا أو أمس وحكمه فى المعنى والعمل حكم الفعل المبنى للمفعول فيرفع المفعول كما يرفعه فعله فكما تقول ضرب الزيدان تقول أمضروب الزيدان وان كان له
مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو المعطى كفافا يكتفى فالمفعول الاول ضمير مستتر عائد
على الالف واللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل وكفافا المفعول الثانى (ص) وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع *
معنى كمحمود المقاصد الورع (ش) يجوز فى اسم المفعول أن يضاف الى ما كان مرفوعا به فتقول فى قولك زيد مضروب عبده زيد
مضروب العبد فتضيف اسم المفعول الى ما كان مرفوعا به ومثله الورع محمود المقاصد والاصل الورع محمود مقاصده

وبالوجهين قرئ ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره (قوله وجب نصب الآخر) أى بالوصف لانه عامل
(قوله تابع الذى الخ) شمل جميع التوابع لانه مفرد مضاف فيعم والمثال لا يخصص وقوله انخفض مخرج لتابع
المنصوب فلا يجوز جره خلافا للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل كونه أصليا والاصل فى الوصف المستوفى
للشروط النصب لا الجر وأشار بتقديم الجر الى أرجحيته مالم يمنع منه مانع كمنعه فى نحو الضارب الرجل
وزيد لئلا يلزم اضافة الوصف المحلى بال الى الخالى منها وجوزه سيبويه لانه يغتفر فى التابع (قوله على اضمار
فعل) الارجح اضمار وصف منون ليطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من الجملة فان كان الوصف
المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل الليل سكنا والشمس أى ويجعل الشمس (قوله وهو الصحيح)
أى عند سيبويه لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه اذ الوصف لا ينصب الا اذا كان منونا أو بال أو مضافا
الى أحد مفاعيله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب الخ) الهجان ككتاب الابل البيض الكرام يستوى
فيه المفرد المذكر وغيره وهو بالجر صفة للمائة وعوذا بضم المهملة وآخره معجمة حال منها وهو جمع عائذ أى
الناقة الحديثة النتاج بعشرة أيام أو خمسة ثم هى مطفل وتزجى بزاى فجيم مضارع مجهول أى تساق بينها
أطفالها ويلزم على جر عبدها اضافة الوصف المحلى بال للخالى منها وهو جائز عند سيبويه لاغتفارهم فى التابع
كما مر أو يخرج على مذهب المبرد من انه يضاف الى مضاف لضمير ما فيه أل (قوله دينار) اسم رجل
وكذا عبد رب وأخا عون بدل من عبد رب وابن مخراق صفة لاخا (قوله وكل ما قرر الخ) جعله مفعولا
ثانيا ليعطى واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه بالابتداء خبره جملة يعطى لسلامته من حذف الرابط ان
جعل اسم مفعول نائب الفاعل أى يعطاه ومن انابة المفعول الثانى مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل
واسم مفعول ثانيا (قوله بلا تفاضل) متعلق بيعطى أى لانه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل
وذلك لم يستفد من قوله وكل ما الخ حتى يكون تأكيدا كما قيل بل هو تأسيس (قوله فهو كفعل) الاظهر
كون الفاء فصيحة أى اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها
تفريعية لان ما بعدها لم يعلم من الكلية السابقة (قوله فى معناه) أى فى جزئه وهو الحدث والمراد فى عمله
من اطلاق السبب وارادة المسبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام فى
العمل لا المعنى (قوله كالمعطى الخ) أل فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها الى صلتها وهو معطى لكونها
بصورة الحرف وفى معطى ضمير يعود الى أل هو نائب فاعله وكفافا كسحاب مفعوله الثانى وهو ما يكفى
الانسان من الرزق بلا اسراف ولا تقتير ويكتفى خبر المبتدا (قوله وقد يضاف ذا) أى اسم المفعول اجراء
له مجرى الصفة المشبهة فى جواز الاضافة الى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصلى بان يكون من الثلاثى
كمفعول ومن غيره كمضارعه المجهول فان حول الى فعيل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل
عينه وقتيل أبيه بالجر خلافا لابن عصفور ﴿تنبيه﴾ قال الموضح فى الحواشى اذا أريد باسم المفعول الثبوت
كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعه فاعلا كما هو شأن الصفة لا نائبه لانسلاخه عما كان له قبل فأعطى حكم
الصفة (قوله فتضيف اسم المفعول الخ) ظاهره أنه ينتقل من الرفع الى الجر وليس كذلك لان الوصف
عين مرفوعه معنى اذ مدلول المضروب هو العبد فيلزم اضافة الشئ الى نفسه بل يحول الاسناد عن المرفوع
كالعبد

كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضميرا الموصوف مبالغة بجعله هو المضروب والمحمود مثلا لاغيره فيصير ذلك المرفوع فضلة والوصف منوّن فينصبه تمييزا وتشبيها بالمفعول ثم يجر بالاضافة رفعا لقبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى المتعدى لاثنين فالجر فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينبه المصنف على جواز النصب فيه أيضا كالصفة للزومه للاضافة لما علمت انها فرعه ولانها أكثر منه وتحويل الاسناد مجاز عقلى لاسناد الشئ الى غير من هو له (قوله ولايجوز ذلك فى اسم الفاعل الخ) أى المتعدى لا كثر من واحد اتفاقا فان تعدى لواحد جاز عند المصنف ان لم يلتبس فاعله بمفعوله كمثال الشارح وقيل ان حذف مفعوله اقتصارا اجازوا الافلا واختاره ابن عصفور وغيره والجمهور على المنع مطلقا ويشهد للجواز قوله

ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما

أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا ان أريد به الدوام كضامر البطن لانه يصير صفة مشبهة حقيقة أو ملحقا بها على مامر فى الاضافة والله أعلم

﴿ أبنية المصادر ﴾

قدم اعمال البابين على صيغهما لان العمل أهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف فذكرها هنا استطرادى فلا يرد أن معرفة الذت تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) بفتح فسكون أى موازنه ومن ذى ثلاثة حال ومن للتبعيض أى حال كون ذلك المعدى بعض الافعال الثلاثية (قوله على فعل قياسا) يستثنى منه مادل على صناعة فقياسه فعالة كحا كه حياكة وخاطه خياطة وحجمه حجامة قيل وعبر الرؤيا عبارة والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور انه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا الا أنك تقيس مع السماع خلافا للفراء (قوله فتقول الخ) عدد المثال اشارة الى انه لا فرق فى المتعدى بين كونه مضاعفا أو مفتوح العين أو مكسورها اما مضمومها فخاص باللازم ولا فرق أيضا بين كونه صحيحا كضرب ضربا أو معتل الفاء كوعد وعدا ووطئ وطئا أو العين كباع بيعا وخاف خوفا أو اللام كرمى رميا ورقى بالكسر أى صعد السلم رقيا وورد فيه أيضا رقيا بضم فكسر على فعول كما فى الصحاح أو مهموزا كأ كل أ كلا وأمن أمنا (قوله لاينقاس) أى لان مصادر الافعال الثلاثة لاتدرك الا بالسماع فاذا عدم لا يقاس على شئ منها (قوله وفعل اللازم) أى المكسور العين أما مفتوحها ففى البيت بعده والمكسور المتعدى سبق (قوله بابه فعل) أى قاعدة مصدره موازن فعل بفتحتين الا اذا دل على لون فالغالب فيه فعلة بالضم كسمر سمرة وشهب شهبة ودهم دهمة (قوله كفرح الخ) مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللام ومنه عمى عمى وبقى بقى والجوى حرقة العشق ونحوه وبقى معتل الفاء كوجع وجعا والعين كعور عورا والمهموز كاسف أسفا (قوله وشلت يده) أى فسدت عروقها وبطل عملها وأصله شللت بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير فى اللازم وقوله كغدا عطف على مثل قعدا باسقاط العاطف اذ لاوجه لعدم العطف مع انه مثال ثان الا أن يجعل قعد مثالا للازم من حيث فتح العين وغدا مثالا له من حيث المصدر وأشار به الى أنه لا فرق فيه بين الصحيح والمعتل وبقى المضاعف كمر مرورا والمعتل اما باللام كغدا غدوا وعتا عتوا وعلا علوا أو الفاء كوصل وصولا اما معتل العين فالغالب فيه فعل كصام صوما ونام نوما أو فعال كصام صياما وقام قياما أو فعالة كناح نياحة ويقل فيه فعول كغابت الشمس غيوبا (قوله باطراد) حال من المستكن فى له (قوله مستوجبا) أى مستحقا فعالا بكسر الفاء أو فعلانا بفتحات أو فعالا بالضم أى أو فعيلا كما يؤخذ من قوله وشمل الخ (قوله كأبى) أى اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء أيضا المتعدى بمعنى كره ففى القاموس أبى الشئ يأباه ويأبيه اباء واباءة بكسرهما كرهه اهـ (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله أو لصوت) هو مع قوله وشمل الخ يفيد أن الصوت ينقاس فيه كل من فعال وفعيل

ولايجوز ذلك فى اسم الفاعل فلا تقول مررت برجل ضارب الاب زيدا تريد ضارب أبوه زيدا (ص)

﴿ أبنية المصادر ﴾

فعل قياس مصدر المعدّى * من ذى ثلاثة كردردا

(ش) الفعل الثلاثى المتعدى يجئ مصدره على فعل قياسا مطردا نص على ذلك سيبويه فى مواضع فتقول رد ردا وضرب ضربا وفهم فهما وزعم بعضهم أنه لا ينقاس وهو غير سديد (ص)

وفعل اللازم بابه فعل * كفرح وكجوى وكشلل

(ش) أى يجئ مصدر فعل اللازم على فعل قياسا كفرح فرحا وجوى جوى وشلت يده شللا (ص)

وفعل اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد كغدا

مالم يكن مستوجبا فعالا * أو فعلانا فادر أو فعالا

فأول لذى امتناع كأبى * والثان للذى اقتضى تقلبا

للدا فعال أو لصوت

وشمل * سيرا وصوتا الفعيل كصهل (ش) يأتى مصدر فعل اللازم على فعول قياسا فتقول قعد قعودا وغدا غدوا وبكر بكورا وأشار
بقوله مالم يكن مستوجبا فعالا الخ الى أنه انما يأتى مصدره على فعول اذا لم يستحق أن يكون مصدره على فعال وفعلان أو فعال فالذى استحق
أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على امتناع كأبى اباء ونفر نفارا وشرد شرادا وهو المراد بقوله فأول
لذى امتناع والذى استحق
أن يكون مصدره على فعلان
هو كل فعل دل على تقلب
نحو طاف طوفانا وجال
جولانا ونزا نزوانا وهذا
معنى قوله * والثان للذى
اقتضى تقلبا * والذى استحق
أن يكون مصدره على
فعال هو كل فعل دل على
داء أو صوت فمثال الاول
سعل سعالا وزكم زكاما
ومشى بطنه مشاء ومثال
الثانى نعب الغراب نعابا
ونعق الراعى نعاقا وأزت
القدر ازازا وهذا هو
المقصود بقوله للدا فعال أو
لصوت وأشار بقوله وشمل
سيرا وصوتا الفعيل الى أن
فعيلا يأتى مصدرا لما دل على
سير ولما دل على صوت
فمثال الاول ذمل ذميلا
ورحل رحيلا ومثال الثانى
نعب نعيبا ونعق نعيقا
وأزت القدر أزيزا وصهلت
الخيل صهيلا (ص)
فعولة فعالة لفعلا *
كسهل الامر وزيد جزلا
(ش) اذا كان الفعل على
فعل ولا يكون الا لازما
يكون مصدره على فعولة
أو فعالة فمثال الاول سهل سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة ومثال الثانى
جزل جزالة وفصح فصاحة وضخم ضخامة (ص) وما أتى مخالفا لما مضى * فبابه النقل كسخط ورضى (ش) يعنى ان ما سبق
ذكره فى هذا الباب هو القياس الثابت فى مصدر الفعل الثلاثى وما ورد على خلاف ذلك فليس بمقيس بل يقتصر فيه على السماع نحو سخط
سخطا ورضى رضا وذهب

فاذا سمعا فيه فذاك كنعق نعيقا ونعاقا أو أحدهما فلا تقتصر عليه عند سيبويه والاخفش كبغم الظبى
بغاما وسهل الفرس صهيلا وان لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب اسماعيها فى غيره وكذا يقال فى
قوله الآتى فعولة فعالة الخ فلا يرد اعتراض سم بانه ان أراد التخيير فبعيد والا لزم الوقوف على السماع وقد
لا يحصل (قوله وشمل) يتعين فتح ميمه للروى وان جاز كسرها (قوله كصهل) من بابى ضرب ومنع كما فى
القاموس (قوله اذا لم يستحق الخ) الحاصل ان فعل بالفتح القاصر يطرد فى مصدره فعول الا فى الخمسة
التى ذكرها المصنف ويزاد عليها ما دل على حرفة أو ولاية فمصدره فعالة بالكسر كتجر تجارة وسفر سفارة
وأمر امارة ونقب نقابة أى صار نقيبا أى عريف القوم فتحصل من هذا مع ما مر ان فعالة ينقاس فى الحرفة
والولاية من فعل المفتوح لازما كان كما هنا أو متعديا كما مر ومنه نحو نجر نجارة بالنون والجيم وكتب
كتابة وأما اتيانها لفعل بالكسر اللازم فى الحرفة والولاية فنادر كولى عليهم ولاية (قوله وشرد الخ)
بمعنى نفر ومن الامتناع أيضا جمح جماحا وأبق اباقا (قوله تقلب) هو تحرك مخصوص مع اهتزاز
واضطراب لا مطلق تحرك فلا يرد قام قياما وقعد قعودا ومشى مشيا (قوله جال) بالجيم بمعنى طاف ونزا
بالنون والزاى يقال نزا الفحل على أنثاه أى وثب وهو خاص بذى الحافر والظلف والسباع (قوله وزكم)
هو من الافعال اللازمة للبناء للمجهول فالتمثيل به لفعل المفتوح بالنظر لأصله المقدر وجعلوه من المفتوح
ايثارا للاخف وحملا على النظائر وما فى القاموس من أنه يقال زكم كعنى وأزكمه فهو مزكوم لا يدل على
أنهم نطقوا بأصله لان كلامنا فى زكم بلا همز لا المهموز لكن فى نسخ منه زكمه وأزكمه فهو مزكوم لا يقال
أصله متعد بدليل بنائه للمفعول والكلام فى اللازم لانا نقول اللازم يبنى للمجهول سماعا كجن فيجعل هذا
منه أو يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان فى حكم اللازم على ان بناءه لذلك صورى فقط وفى الحقيقة مبنى
للفاعل فمرفوعه فاعل لا نائبه ومثله نتجت الشاة وعنى بحاجتك أى اعتنى وزهى علينا أى تكبر وسقط فى
يده أى ندم فهذه الخمسة أفعال مبنية للمفعول صورة (قوله نعب) بنون فمهملة فموحدة أى صوت (قوله
وأزت القدر) بشد الزاى أى غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالمعجمة أى سار بلين ورفق (قوله
نعب نعيبا الخ) أفاد بهذا مع ما مر أنه قد يجتمع فى الصوت فعيل وفعال ومنه صرخ صراخا وصريخا وقد
ينفرد فعيل كصهل صهيلا وصخد الطائر صخيدا بمهملة فمعجمة ولم يمثل لانفراد فعال كبغم الظبى بغاما
بالموحدة فمعجمة وضبح الثعلب ضباحا بمعجمة فموحدة فمهملة كل ذلك بمعنى صوت أما الداء فيختص به فعال
و بالسير فعيل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه ما مر فلا تغفل وقد ذكر ابن الناظم ضابطا لكل منهما فقال فى
شرح اللامية اذا كان الوصف من فعل المضموم على فعيل كمليح وظريف وشجيع فقياسه فعالة كملاحة
وظرافة وشجاعة أو على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة وعذوبة اه وهو
أغلبى فان ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح أى صار ملحا مصدره ملوحة وليس وصفه على فعل
ولا فعيل (قوله فبابه النقل) أى السماع (قوله كسخط ورضى) قال الاشمونى بضم السين وكسر
الراء وقياسهما فعل بفتحتين فاعترض بأنه يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كفرح
ورد بان تعديهما توسع بحذف الجار والاصل سخط عليه ورضى عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف
أصلا

ذهابا وشكر شكرانا وعظم عظمة (ص) وغير ذي ثلاثة مقيس * مصدره كقدس التقديس

وزكه تزكية وأجلا * اجمال من تجملا تجملا واستعذ استعاذة ثم أقم * اقامة وغالبا ذا التالزم

وما يلي الآخر مد وافتحا * مع كسر تلو الثان مما افتتحا * بهمز وصل كاصطفى وضم ما * يربع في أمثال قد تلملما

(ش) ذكر في هذه الابيات مصادر غير الثلاثي وهي مقيسة كلها فما كان على وزن فعل فاما أن يكون صحيحا أو معتلا فان كان صحيحا فمصدره على تفعيل نحو قدس تقديسا ومنه قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما ويأتي أيضا على وزن فعال كقوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذابا ويأتي على فعال بتخفيف العين وقرئ وكذبوا بآياتنا كذابا بتخفيف الذال وان كان معتلا فمصدره كذلك لكن تحذف ياء التفعيل ويعوض عنها التاء فيصير مصدره على تفعلة نحو زكى تزكية وندر مجيئه على تفعيل كقوله

باتت تنزى دلوها تنزيا

كما تنزى شهلة صبيا

وان كان مهموزا ولم يذكره المصنف هنا فمصدره على تفعيل وعلى تفعلة نحو خطأ تخطيئا وتخطئة وجزأ تجزيئا وتجزئة ونبأ تنبيئا وتنبئة وان كان على أفعل فقياس مصدره على افعال نحو أكرم اكراما وأجمل اجمالا وأعطى اعطاء هذا ان لم يكن معتل العين فان كان معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث غالبا نحو أقام اقامة الاصل اقواما فنقلت حركة الواو الى القاف وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث فصار اقامة وهذا هو المراد بقوله ثم أقم اقامة وأشار بقوله وغالبا ذا التا لزم الى ما ذكرناه من ان تعويض التاء غالب

أصلا لانه لم يتعرض لمصدرهما القياسي وليس في كلامه ما يدل على انهما مثالان للازم أو المتعدي كما لا يخفى خلافا لمن توهمه ومثالهما في أن قياسه كفرح حزن وبخل بالضم مصدرا حزن وبخل بالكسر (قوله ذهابا) قياسه ذهيب لدلالته على السير لا ذهوبا كما قيل (قوله وشكر شكرانا) قياسه كضرب لتعديه (قوله وعظم عظمة) قياسه عظامة وعظومة أو الاول فقط على الضابط المار ومثله قبح قبحا وحسن حسنا والله أعلم (قوله وغير ذي ثلاثة الخ) الاحسن في اعرابه ان غير مبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس ثان ومصدره مضاف اليه وكقدس خبر الثاني والجملة خبر الاول والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس أو كقدس حال من هاء مصدره والتقديس هو الخبر أي غير الثلاثي قياس مصدره كائن كقدس الخ أو قياسه حال كونه كقدس هو التقديس وأما جعل مقيس اسم مفعول خبر غير ومصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس الخ خبر لمحذوف أي وذلك كقدس الخ كما في المعرب فيقتضي أن مصدر غير الثلاثي مقيس دائما وليس كذلك بدليل قوله وغير ما مر السماع عادله الا ان يقال مراده ان كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس كما فسره الاشموني بذلك (قوله اجمال من الخ) من موصولة مضاف اليه وتجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله وهو تجمل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلتها أي اجمال من تجمل تجملا وقوله الآتي وضم ما يربع الخ يعم ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص (قوله وغالبا الخ) ذا مبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله مقدم أو هي مبتدأ ثان خبره لزم والجملة خبر ذا حذف رابطها أي هذا المذكور من استعاذة واقامة التاء لزمته غالبا أي صحبته فلا ينافي الغلبة ولم ترجع ذا الى اقامة فقط ليكون لذكر الاستعاذة هنا فائدة لزومها التاء والا فهي داخلة في البيت بعده (قوله وما يلي الخ) الآخر فاعل يلي ومفعوله محذوف أي ومد الحرف الذي يليه الآخر وافتحه (قوله مع كسر) متعلق بمد ومما افتتحا حال من تلو (قوله ما يربع) من ربعت القوم من باب منع صرت رابعهم (قوله في أمثال الخ) متعلق بضم والمراد المماثلة في الحركات والسكنات وعدد الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من بابه وذلك عشرة أبنية تفعل كتجمل تجملا وتفاعل كتغافل تغافلا وتفعلل كتململ تململا وتدحرج تدحرجا وتفيعل كتبيطر تبيطرا وتمفعل كتمسكن تمسكنا وتفوعل كتجورب تجوربا وتفعنل كتقلنس تقلنسا وتفعول كترهول ترهولا وتفعلت كتعفرت تعفرتا والعاشر تفعلى كتدلى تدليا وتدنى تدنيا وتسلقى تسلقيا فكل ذلك يضم رابعه لكن تقلب ضمة الاخير كسرة لمناسبة الياء (قوله ويأتي على فعال) ويأتي أيضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة (قوله باتت تنزى) بضم التاء وفتح النون وشد الزاي مكسورة أي تحرك والشهلة العجوز (قوله وتفعلة) هو أغلب من تفعيل (قوله وحذفت) أي العين بعد قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فلما التقت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فان قلت لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الشارح لوجود الساكنين قبله وأيضا فشرط قلب الواو والياء ألفا تحرك ما بعدهما كما سيأتي في قول المصنف ان حرك التالي وان سكن كف * اعلال غير اللام الخ ولذا صحت العين في نحو بيان وطويل وخورنق لسكون ما بعدها قلت أجاب سم بان هذا الشرط انما هو فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر فبالحمل عليه وهو جواب سديد بخلاف الجواب بان هذا الشرط انما هو في معتل اللام ليخرج غزوا ورميا مسندا لاثنين فلا يخفى خلله على من فهم قوله ان حرك التالي الخ هذا وصريح الشارح أن المحذوف العين من اقامة ونحوها

وقدجاء حذفها كقوله تعالى واقام الصلاة وان كان على وزن تفعل فقياس مصدره على تفعل بضم العين نحو تجمل تجملا وتعلم تعلما وتكرم تكرما وان كان فى أوله همزة وصل كسر ثالثه وزيد ألف قبل آخره سواء كان على وزن انفعل أو افتعل أو استفعل نحو انطلق انطلاقا واصطفى اصطفاء واستخرج استخراجا وهذا معنى قوله * ومايلى الآخر مد وافتحا * فان كان استفعل معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث لزوما نحو استعاذ استعاذة والاصل استعواذا فنقلت حركة الواو الى العين وهى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها التاء فصار استعاذة وهذا معنى قوله واستعذ استعاذة ومعنى قوله

كافادة واجازة واعادة فوزنها افالة وهو مذهب الفراء والاخفش والراجح مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف الالف الزائدة فوزنها أفعلة (قوله وقد جاء حذفها) هو مقصور على السماع (قوله وان كان فى أوله همزة وصل) أى ثابتة اصالة نخرج ما أصله تفاعل أو تفعل فلا يكسر ثالث مصدره ولا يزاد قبل آخره الالف كاطاير واطير بشد الطاء فان أصلهما تطاير وتطير أدغمت التاء فى الطاء وأتى بهمزة الوصل فيقال اطاير اطايرا واطير يطير اطيرا (قوله فعلال) بكسر الفاء وجوبا الا فى المضاعف وهو ما فاؤه ولامه الاولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس فيجوز فيه الفتح كزلزال ووسواس وقلقال لكن الاكثر كون المفتوح اسم فاعل نحو من شر الوسواس أى الموسوس وليس فى العربية فعلال بالفتح غيره والاصل كسره كما انه ليس فيها تفعال بالكسر الاتلقاء وتبيان وما عداهما بالفتح كتذكار وتمداد وتنفاد ورجح المصنف ان التفعال مصدر لفعل المشدد لا المخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالتفعيل كذكر تذكيرا وتذكارا أو سماعى قولان (قوله وسرهف) يقال سرهفت الصبى أحسنت غذاءه (قوله وهو المقيس فيه) أى الفعللة هو المقيس فى فعلل كما مثله وكذا فيما ألحق به كجلبب جلببة اذا صوت وبيطر بيطرة اذا عالج الخيل وقلنس قلنسة وأما الفعلال فسماعى كسرهاف قال فى التوضيح وشرحه الا فى المضعف كزلزال فقياسى ولم يسمع فى دحرج دحراجا كما قاله الصيمرى وغيره ولا فى الملحق بفعلل الا فى حوقل حوقلة وحيقالا اذا كبر وضعف عن الجماع وبذلك يقيد قول الناظم فعلال اوفعللة لفعللا اهـ فقول الشارح دحراجا مجرد مثال وليس مسموعا وقيل انه قياسى مطلقا (قوله وبرهم) بالميم أى نظر مع سكون طرفه وفى نسخ بهرج بالجيم أى أتى بالباطل والردىء من الشئ (قوله لفاعل الفعال الخ) قال الدمامينى والمطرد دائما عند سيبويه المفاعلة وأما الفعال فقد يترك كجالسه مجالسة ولم يقولوا جلاسا وتتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء كياسره مياسرة ويامنه ميامنة لثقل الابتداء بالياء المكسورة رشد ياومه يواما لا مياومة (قوله عادله) فعل ماض من المعادلة كما يشير اليه الشارح وفاعله ضمير السماع أو ان عاد فعل ماض بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضا وضمير له يعود لغير ففيه قلب وعكس الضميرين وان أغنى عن القلب لكن فيه جريان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الابراز (قوله بثبت) بفتح الباء أى بدليل ونقل عن العرب وأما بسكونها فهو الرجل الثابت القلب (قوله وشر حيقال) الذى فى الشواهد وبعض حيقال وتقدم معناه (قوله تملاقا) بكسر التاء والميم وشد اللام يقال تملقه وتملق له تملقا وتملاقا تودد اليه وتلطف له قال

ثلاثة أحباب فحب علاقة * وحب تملاق وحب هو القتل

صحاح (قوله وفعلة لمرة) أى من مصدر الثلاثى بقرينة ما بعده ولا فرق فيه بين أن يكون مصدره الاصلى على فعل كضربة من الضرب أولا كجلسة من الجلوس ثم فعلة التى للمرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كأمثلة الشارح لا لما يدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل أو الصفة الثابتة

وضم ما يربع فى امثال قد تلملما

ان ما كان على وزن تفعلل فان مصدره يكون على تفعلل بضم رابعه نحو تلملم تلملما وتدحرج تدحرجا (ص)

فعلال اوفعللة لفعللا * واجعل مقيسا ثانيا لا أولا

(ش) يأتى مصدر فعلل على فعلال كدحرج دحراجا وسرهف سرهافا وعلى فعللة وهو المقيس فيه نحو دحرج دحرجة وبرهم برهمة وسرهف سرهفة (ص)

لفاعل الفعال والمفاعله * وغير ما مر السماع عادله

(ش) كل فعل على وزن فاعل فمصدره الفعال والمفاعلة نحو ضارب ضرابا ومضاربة وقاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة وأشار بقوله وغير ما مر الى أن ما ورد من مصادر غير الثلاثى على خلاف ما مر يحفظ ولا يقاس عليه ومعنى قوله عادله كان السماع له عديلا فلا يقدم عليه الا بثبت كقولهم فى مصدر فعل المعتل تفعيلا نحو * كما الحسن

باتت تنزى دلوها تنزيا * والقياس تنزية وقولهم فى مصدر حوقل حيقالا وقياسه حوقلة نحو دحرج دحرجة ومن ورود حيقال قوله

ياقوم قد حوقلت أو دنوت * وشر حيقال الرجال الموت

وقولهم فى مصدر تفعل تفعالا نحو تملق تملاقا والقياس تفعل تفعلا نحو تملق تملقا (ص)

وفعلة لمرة كجلسه * وفعلة لهيئة كجلسه

(ش) اذا أريد بيان مرة من مصدر الفعل الثلاثى قيل فعلة بفتح الفاء نحو ضربته ضربة وقتلته قتلة هذا اذا لم يبن المصدر على تاء التأنيث

فان بنى عليها وصف بما يدل على الوحدة نحو نعمة ورحمة فاذا أريد المرة وصف بواحدة وان أريد بيان الهيئة منه قيل فعلة بكسر الفاء نحو جلس جلسة حسنة وقعد قعدة ومات ميتة (ص) فى غير ذى الثلاث بالتا المره * وشذ فيه هيئة كالخمره

(ش) اذا أريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف زيد على المصدر تاء التأنيث نحو أكرمته اكرامة ودحرجته دحراجة وشذ بناء فعلة للهيئة من غير الثلاثى كقولهم هى حسنة الخمرة فبنوا فعلة من اختمر وهو حسن العمة فبنوا فعلة من تعمم (ص)

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذى ثلاثة يكون كغذا

(ش) اذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثى جىء به على مثال فاعل وذلك مقيس فى كل فعل كان على وزن فعل بفتح العين متعديا كان أولازما نحو ضرب فهو ضارب وذهب فهو ذاهب وغذا فهو غاذ فان كان الفعل على وزن فعل بكسر العين فاما أن يكون متعديا أو لازما فان كان متعديا فقياسه أيضا أن يأتى اسم فاعله على فاعل نحو ركب فهو راكب وعلم فهو عالم وان كان لازما أو كان الثلاثى على فعل بضم العين فلا يقال فى اسم الفاعل منهما فاعل الا سماعا وهذا هو المراد بقوله

(ص) وهو قليل فى فعلت وفعل * غير معدى بل قياسه فعل
وأفعل فعلان نحو أشر * ونحو صديان ونحو الاجهر

كالحسن والظرف (قوله هيئة) أى هيئة الحدث وكيفيته (قوله فان بنى عليها) أى مع الفتح لا مع الضم ككدرة ولا الكسر كنشدة فانهما يفتحان للمرة (قوله بكسر الفاء) أى مالم يبن المصدر المطلق عليها كنشدة وذربة وهى الحدة فى الشىء والا دل على الهيئة بالصفة أو غيرها كنشدة عظيمة ودخل فى ذلك فعلة بالضم أو الفتح فيكسران للهيئة (قوله بالتا المره) أى فى غير ما بنى عليها كاقامة والا دل عليها بالوصف (قوله كالخمره) بكسر الخاء المعجمة من اختمرت المرأة غطت رأسها ﴿خاتمة﴾ يصاغ من الثلاثى مفعل بفتح العين للزمان والمكان والحدث اذا اعتلت لامه مطلقا أو صحت ولم تكسر عين مضارعه كمقتل ومذهب فان صحت مع كسر العين كيضرب فتحت فى المصدر وكسرت فى الزمان والمكان ولا فرق فى صحيح اللام بتفصيله المذكور بين كونه واوى الفاء كوعد أولا عند طيىء أما غيرهم فيكسرون واويها الثلاثة مطلقا كسرت عين مضارعه أولا عندا كثر العرب وأما من غير الثلاثى فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثى مفعل * بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقا
بمعنى زمان أو مكان ومصدر * كمغزى ومرماه ومرقاه من رقى
كذلك صحيح اللام حيث مضارع * أتاك بغير الكسر فاعلم وحققا
والا ففتح للمراد لمصدر * وفى غيره كسر فقل فيه منطقا
وواوى فاء صح بالكسر مطلقا * لدى غير طىء جاء فاجعله موثقا
وان رمت من غير الثلاثى هذه * فجىء باسم مفعول كمجرى ومرتقى
وما جاء من لفظ على غير هذه * فذلك أضحى بالسماع معلقا

والله أعلم

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

اضافة أبنية لاسماء للبيان واضافة أسماء لما بعده لامية والصفات عطف على أسماء لا على الفاعلين لان اللامية لا تصح فيها أى أبنية هى أسماء للذوات الفاعلين الخ وغلب العاقل من تلك الذوات على غيره فجمعه بالياء والنون فما قيل ان أسماء الفاعلين ألفاظ وهى لا تجمع كذلك لانها من غير العاقل غفلة عجيبة لان الفاعلين ليس وصفا للالفاظ بل للذوات وقوله بها أى باسماء الفاعلين كطاهر القلب أو المفعولين كمحمود المقاصد كما هو المتبادر من الترجمة ويؤيده مامر من ان اسم المفعول اذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة ومرفوعه فاعل لا نائبه لكن الموافق لقوله الآتى الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للاول فقط وهو المشهور وانما ذكر الصفة هنا لانه باب الابنية وجميع ما فيه يصلح لكونه صفة مشبهة اذا أريد به الدوام وأما الترجمة الآتية فلاحكامها كما أفرد عمل اسم الفاعل بترجمة (قوله كفاعل الخ) اما حال من اسم فاعل أى صغ اسم فاعل حال كونه موازنا الفاعل اذا كان من الثلاثى اما من غيره فلا يوازن فاعل أو صفة لمصدر محذوف أى صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية حذف جوابها العامل فيها لدلالة صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ماقبله (قوله كغذا) بمعجمتين يستعمل لازما كغذا الماء أى سال ومتعديا كغذوت الصبى باللبن أى ربيته وكلاهما صحيح فى تمثيله به اشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به أيضا التقييد فيما بعده بقوله غير معدى لانه حال من فعل المكسور (قوله بل قياسه فعل) أى ان دل على معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشر وبطر فهو أشر وبطر أى لا يحمد النعمة وشذ مريض وكهل اذ قياسهما كفرح لانهما عرضان وقوله وأفعل أى ان دل على لون كحمر فهو أحمر أو خلقة أى حال

(ش) أى اتيان اسم الفاعل على فاعل قليـل فى فعل بضم العين كحمض الطعم فهو حامض وفى فعل بكسر العين غير متعد نحو أمن فهو آمن وسلم فهو سالم وعقرت المرأة فهى عاقر بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين اذا كان لازما أن يكون على فعل بكسر العين نحو نضر فهو نضر و بطر فهو بطر وأشر فهو اشر أو على فعلان نحو عطش فهو عطشان وصدى فهو صديان أو على أفعل نحو سود فهو أسود وجهر فهو أجهر (ص) وفعل اولى وفعيل بفعل * كالضخم والجميل والفعل جمل وأفعل فيه قليل وفعل * و بسوى الفاعل قد يغنى فعل

(ش) اذا كان الفعل على وزن فعل بضم العين كثر مجىء اسم الفاعل منه على وزن فعل كضخم فهو ضخم وشهم فهو شهم وعلى فعيل نحو جمل فهو جميل وشرف فهو شريف ويقل مجىء اسم الفاعل على أفعل نحو خضب فهو أخضب وعلى فعل نحو بطل فهو بطل وتقدم ان قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين أن يكون على فاعل وقد يأتى اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلا نحو طاب فهو

طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وهذا معنى قوله * و بسوى الفاعل قد يغنى فعل * (ص)

وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذى الثلاث كالمواصل
مع كسر متلو الاخير مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا
وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

(ش) يقول زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة ميم فى أوله مضمومة ويكسر ما قبل آخره مطلقا أى سواء كان مكسورا من المضارع أو مفتوحا فتقول قاتل يقاتل فهو مقاتل ودحرج يدحرج فهو مدحرج وواصل يواصل فهو مواصل وتدحرج يتدحرج فهو متدحرج وتعلم يتعلم فهو متعلم

فان أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على زنة اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسورا وهو ما قبل الآخر نحو مضارب ومقاتل ومنتظر (ص) وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول كآت من قصد (ش) اذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثى جىء به على زنة مفعول قياسا مطردا نحو قصدته فهو مقصود وضربته فهو مضروب ومررت به فهو ممرور به (ص)

وناب نقلا عنه ذو فعيل * نحو فتاة أو فتى كحيل (ش) ينوب فعيل عن مفعول فى الدلالة على معناه نحو مررت برجل جريح وامرأة جريح و بفتاة كحيل وفتى كحيل و بامرأة قتيل ورجل قتيل فناب جريح وكحيل وقتيل عن مجروح ومكحول ومقتول ولا ينقاس ذلك فى كل شئ بل يقتصر فيه على السماع وهذا معنى قوله * وناب نقلا عنه ذو فعيل * وزعم ابن المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة

ظاهرة فى البدن كعور وحور وجهر فهو أعور وأحور وأجهر أى لا يبصر فى الشمس وقوله فعلان أى ان دل على الامتلاء كروى فهو ريان أو حرارة الباطن كصدى فهو صديان أى عطشان (قوله نحو أمن) أى اللازم كأمن البلد أى اطمأن أهله وقد يتعدى كأمنت العدو (قوله وفعل أولى الخ) لعله لم يصرح بالقياس لانهما لم يكثرا فى المضموم كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده قال الشاطبى وغير المصنف يرى قياسية فعيل لا فعل (قوله والفعل جمل) ليس حشوا بل يخرج به جميل من جملت الشحم بالفتح أى أذبته فجميل هو بالبناء للمجهول فهو جميل أى مجمول قاله الشاطبى ويرده أن كون الفعل جمل بالضم معلوم من كون الكلام فى فعل المضموم فالاولى انه مستأنف لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله قد يغنى) مضارع غنى يغنى كفرح يفرح أى يستغنى (قوله ضخم) هو الغليظ والشهم الجلد ذكى الفؤاد (قوله خضب) بالخاء والضاد المعجمتين أى احمر الى الكدرة ﴿تنبيه﴾ جميع هذه الصفات التى ليست على فاعل صفات مشبهة ان قصد بها الثبوت وان لم تنصب لمرفوعها واطلاق اسم الفاعل عليها حينئذ مجاز فى الاصطلاح الشائع فان قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسقاطى انه اذا أريد بها النص على الحدوث حولت الى فاعل فيقال حاسن لا حسن وأما وزن فاعل كضارب وقائم فاسم فاعل الا اذا دل على الثبوت وأضيف لمرفوعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقا بها على مامر و بقية الاوصاف الآتية وهى اسم الفاعل من غير الثلاثى واسم المفعول من الثلاثى وغيره كفاعل فى هذا التفصيل (قوله بعد زيادة ميم) أى بدل حرف المضارعة لا معه كما يفيده المثال (قوله ويكسر ما قبل آخره) أى ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى فاعل فيقدر فيهما الكسر وشذ منتن بضم التاء اتباعا للميم اسم فاعل من أنتن كما شذ الفتح فى ألفاظ كأحصن فهو محصن وألفج بالفاء والجيم المهملة فهو ملفج أى فقير مفلس وأسهب فهو مسهب اذا تكلم بما لا يعقل أما فى المعقول فيكسر على القياس (قوله ولكن تفتح منه) أى ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى مفعول فيقدر فيهما الفتح (قوله كآت من قصد) أى وذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو مقصود بوزن مفعول ومما هو بوزنه أيضا مبيع ومقول ومرمى الا أنها غيرت اذ أصلها مبيوع ومقوول ومرموى نقلت حركة الياء والواو فى الاولين الى الساكن قبلهما فحذفت واو مفعول للساكنين وقلبت ضمة الاول كسرة لتسلم الياء وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعهما ساكنة مع الياء فادغم وكسر ما قبلها ﴿تنبيه﴾ مراده بالثلاثى فيما مر المتصرف

وليست مقيسة باجماع وفى دعواه الاجماع على ذلك نظر فقد قال والده فى التسهيل فى باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول وليس مقيسا خلافا لبعضهم وقال فى شرحه وزعم بعضهم انه مقيس فى كل فعل فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح فان كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم ينب قياسا كعليم وقال فى باب التذكير والتأنيث وصوغ فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا وهذا لا يقتضى نفى الخلاف وقد يعتذر عن ابن المصنف بأنه ادعى الاجماع على ان فعيلا لا ينوب عن مفعول ويعنى نيابة مطلقة أى فى كل فعل وهو كذلك بناء على ماذكره والده فى شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصه بالفعل الذى ليس له فعيل بمعنى فاعل ونبه المصنف بقوله * نحو فتاة أو فتى كحيل * على أن فعيلا بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وستأتى هذه المسئلة مبينة فى باب التأنيث ان شاء الله تعالى

وزعم المصنف فى التسهيل ان فعيلا ينوب عن مفعول فى الدلالة على معناه لا فى العمل فعلى هذا لا تقول مررت برجل جريح عبده فترفع عبده بجريح وقد صرح غيره بجواز هذه المسئلة (ص)

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل

(ش) قد سبق ان المراد بالصفة ما دل على معنى وذات وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل والصفة المشبهة وذكر المصنف ان علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها نحو حسن الوجه ومنطلق اللسان وطاهر القلب والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وطاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بطاهر وهذا لا يجوز فى غيرها من الصفات فلا تقول زيد ضارب الاب عمرا تريد ضارب أبوه عمرا ولا زيد قائم الاب غدا تريد قائم أبوه غدا وقد تقدم ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقول زيد مضروب الاب وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (ص)

وصوغها من لازم لحاضر * كطاهر القلب جميل الظاهر

(ش) يعنى ان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد فلا تقول زيد قاتل الاب بكرا تريد قاتل أبوه بكرا بل لا تصاغ الا من فعل لازم نحو طاهر القلب وجميل الظاهر ولا تكون

المتصرف أما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب نقلا) أى سماعا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فعيل أى ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولا عن العرب (قوله وليست مقيسة) فلا يقال ضريب وعليم بمعنى مضروب ومعلوم (قوله خلافا لبعضهم) أى فى نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فعيل الخ) أى لانه لا لبس فيه بخلاف ماله ذلك فيلبس بالفاعل (قوله كعليم) أى وقدير ورحيم فالحاصل ان كل فعل سمع له فعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول وما لم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا مفاده (قوله فترفع عبده بجريح) مفرع على المنفى فهو منفى لان العمل المنفى شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير فالمعنى انه لا يعمل فى الظاهر (قوله وقد صرح غيره الخ) هو مذهب ابن عصفور حيث قال فى المقرب اسم المفعول وما بمعناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجهول والله تعالى أعلم

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

أى فى دلالتها على حدث ومن قام به وقبولها الافراد والتذكير وغيرهما غالبا فعملت النصب كالمتعدى لواحد لكن عملها أحط منه لانها لم تفد الحدوث مثله وأما اسم التفضيل فيخالفه مطلقا للزومه الافراد والتذكير وافادته الدوام فلم يعمل النصب أصلا (قوله صفة استحسن الخ) خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تمييز أو نصب بنزع الخافض وقيد به لان الصفة لا تضاف للفاعل الا بعد تحويل اسنادها عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا فى المعنى والمراد استحسان الجر بنوعها لا بشخصها لئلا يرد صور امتناع الجر وضعفه الآتية قيل استحسان الجر بها يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتتوقف معرفتها عليه وهو دور ورد بمنع توقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر فى معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول الاسناد عنه لم يقبح ولم يلبس فيستحسن حينئذ الجر وان لم يعلم بانها تسمى بذلك فلا دور (قوله والاصل حسن وجهه) ظاهره أن الجر فرع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما علم مما مر (قوله فلا تقول زيد ضارب الاب الخ) أى لان اسم الفاعل المتعدى لواحد تمتنع اضافته لفاعله عند الجمهور وان قصد ثبوته لالباسه بالاضافة للمفعول كما مر أما اللازم كقائم الاب فانما تمتنع اضافته اذا قصد به الحدوث فان قصد به الدوام كان صفة مشبهة وانطلق عليه اسمها (قوله ان اسم المفعول الخ) أى بشرط قصد الدوام (قوله وصوغها) عطف على جر أى واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب أو مبتدأ حذف خبره أى وصوغها من ذلك واجب أو قوله من لازم خبر فيفيد الحصر أى انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله لا تصاغ من متعد) أى ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول الى

الا للحال وهو المراد بقوله لحاضر فلا تقول زيد حسن الوجه غدا أو أمس ونبه بقوله * كطاهر القلب جميل الظاهر * على أن الصفة المشبهة اذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين أحدهما ما وازن المضارع نحو طاهر القلب وهذا قليل فيها والثاني ما لم يوازنه وهو الكثير نحو جميل الظاهر وحسن الوجه وكريم الاب فان كانت من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع نحو منطلق اللسان (ص)

وعمل اسم فاعل المعدى * لها على الحد الذي قد حدا

(ش) أي يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي وهو الرفع والنصب نحو زيد حسن الوجه ففي حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لان حسنا شبيه بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحد الذي قد حدا الى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لابد من اعتمادها كما أنه لابد من اعتماده (ص)

وسبق ما تعمل فيه مجتنب * وكونه ذا سببية وجب

(ش) لما كانت الصفة المشبهة فرعا في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل فلا تقول زيد الوجه حسن كما تقول زيد عمرا ضارب ولا تعمل الا في سببي نحو زيد حسن وجهه ولا تعمل في أجنبي فلا تقول زيد حسن عمرا واسم الفاعل يعمل في السببي والاجنبي نحو زيد ضارب غلامه وضارب عمرا (ص)

فعل بالضم كما قيل به في العليم والرحمن والرحيم (قوله الا للحال) أي الذي هو من لوازمها لانها دالة على الدوام في الازمنة الثلاثة لا خصوص الحال أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلا عن الآخر وافادتها للدوام عقلية كما نقله يس لا وضعية لانها لما انتفى عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلا لان الاصل في كل ثابت دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم الفاعل فانه يلزم موازنته المضارع واطلاقه على غير موازنه مجاز كما مر في تعريفه ومذهب الزمخشري وابن الحاجب أنها لا توازن المضارع أصلا ونحو طاهر القلب ومنطلق اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فاعطي حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه (قوله المعدى) أي لواحد والمراد العمل صورة والا فمنصوبه مفعول به حقيقة ومنصوبها شبيه به أو تمييز (قوله على الحد) حال من المستكن في لها الواقع خبرا عن عمل (قوله وهو أنه لابد الخ) لم يذكر كونها للحال أو للاستقبال للزومه للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطه فيها وانما يشترط الاعتماد لعملها النصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار اليه بقوله المعدى أما عملها الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما ان اسم الفاعل كذلك كما قال في النهاية وهي تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعه والمشبه بالمفعول به وفي موضع آخر أنها لا تنصب المصدر اهـ يس (قوله وسبق الخ) هذان مما تخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذا سببية أي ذا تعلق وارتباط بموصوفها لاشتماله على ضميره كما سيبين وتقدم منه تصريحا وتلويحا أربعة هي استحسان الجر بها وصوغها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جريها على المضارع ويؤخذ واحد من قوله الآتي وما اتصل بها الخ وهو انه لا يفصل معمولها منها منصوبا كان أو مرفوعا بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار أبوه عمرا وبقي أشياء في التصريح وغيره (قوله فلم يجز تقديم معمولها) أي الشبيه بالمفعول به لانه الذي يفترقان فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقا لانه فاعل أو مضاف اليه وأما المنصوب على وجه آخر فيتقدم مطلقا كزيد بك واثق وفرح (قوله كما جاز في اسم الفاعل) أي لانه يجوز تقديم مفعوله الا اذا كان هو بأل أو مجرورا باضافة أو حرف أصلي كهذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا فيمتنع تقديم زيد لا في نحو لست بضارب زيدا لزيادة الجار (قوله فلا تقول زيد الخ) أي بنصب الوجه على التشبيه بالمفعول أما رفعه مبتدأ ثانيا على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه (قوله الا في سببي) أي اذا عملت النصب على التشبيه بالمفعول وكذا الجر لانه فرعه فلابد من كون معمولها سببيا أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيهما ذلك لان عملها فيهما بالحمل على الفعل لا بشبه اسم الفاعل فيجوز كونهما أجنبيين نحو أحسن الزيدان وما قبيح العمران وزيد بك فرح نعم يجب ذلك في مرفوعها اذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما ان اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما الا في التشبيه بالمفعول كما مر والمراد بالسببي ما ليس أجنبيا من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف ولو تقديرا كحسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كما في التسهيل كون معمولها ضميرا بارزا متصلا وصوره ثلاثة لانه اما متصل بالصفة مع أل كالحسن الوجه الجميله أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر

فالعمل طلق في الهاء المضاف اليها وأصلها النصب لانها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أل وأما منفصل منها بضمير آخر مع خلوها من أل كقريش نجباء الناس ذرية

وكرامهموها

فارفع بها وانصب وجرّ مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل
بها مضافا أو مجردا ولا * تجرر بها مع أل سما من أل خلا
ومن اضافة لتاليها وما * لم يخل فهو بالجواز وسما

(ش) الصفة المشبهة اما أن تكون بالالف واللام نحو الحسن أو مجردة عنهما نحو حسن وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة الاول أن يكون المعمول بأل نحو الحسن الوجه وحسن الوجه الثانى أن يكون مضافا لما فيه أل نحو الحسن وجه الاب وحسن وجه الاب الثالث أن يكون مضافا الى ضمير الموصوف نحو مررت بالرجل الحسن وجهه وبرجل حسن وجهه الرابع أن يكون مضافا الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بالرجل الحسن وجه غلامه وبرجل حسن وجه غلامه الخامس أن يكون المعمول مجردا من أل دون الاضافة نحو الحسن وجه أب وحسن وجه أب السادس أن يكون المعمول مجردا من أل والاضافة نحو الحسن وجها وحسن وجها فهذه ثنتا عشرة مسئلة والمعمول فى كل واحدة من هذه المسائل المذكورة اما أن يرفع أو ينصب أو يجر فيتحصل حينئذ ست وثلاثون صورة والى هذا أشار بقوله فارفع بها أى بالصفة المشبهة وانصب وجر مع أل أى اذا كانت الصفة بأل نحو الحسن ودون أل أى اذا كانت بغير أل نحو حسن مصحوب أل أى المعمول المصاحب لأل نحو حسن الوجه وما اتصل بها مضافا أو مجردا أى والمعمول المتصل بها أى بالصفة اذا كان المعمول مضافا أو مجردا من الالف واللام والاضافة ويدخل تحت قوله مضافا المعمول المضاف الى ما فيه أل نحو وجه الاب والمضاف الى ضمير الموصوف نحو وجهه والمضاف الى ما أضيف الى ضمير الموصوف نحو وجه غلامه والمضاف الى المجرد من أل والاضافة نحو وجه أب وأشار بقوله ولا تجرر بها مع أل الخ الى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز بل يمتنع منها اذا كانت الصفة بأل

وتراه موضحا محل الضمير حتى فى الثانية لخلو الصفة من أل مع مباشرتها له وانصب على التشبيه بالمفعول به فى الباقيين وأما انفصال الضمير منها مع قرنها بأل فلم يذكره أحد لعدم جوازه (قوله مع أل) حال من الضمير المجرور بالباء ودون أل عطف عليه ومصحوب أل بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الاخير وحذف ضميره مما قبله لكونه فضلة (قوله من أحوال ستة) بقى ستة أخرى وهى كون المعمول موصولا كحسن ما تحت نقابه أو موصوفا يشبهه فى كون صفته جملة كحسن نوال أعطاه أو مضافا الى أحدهما كحسن كل ما تحت نقابه وكل نوال أعطاه أو مضافا الى ضمير يعود على مضاف لمضاف لضمير الموصوف كمررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميل أنفه فهاء أنفه راجعة للوجه المضاف للجارية المضافة لضمير الموصوف أو مضافا الى ضمير معمول صفة أخرى كمررت برجل حسن الوجنة جميل خالها والفرق بين هذه والتى قبلها أنه لا يشترط فى الأولى كون مرجع الضمير معمولا لصفة أخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السببى اثنى عشر وكلها تدخل فى كلام المصنف لان قوله مصحوب أل واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر الشارح منها أربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحدا وترك الموصول والموصوف تضرب هذه الاثنا عشر فى كون الصفة بأل أولا يحصل أربعة وعشرون فى أحوال اعراب المعمول الثلاثة تبلغ اثنين وسبعين ضعف ما ذكره الشارح وهى التى جدولها الاشمونى ويزاد عليها صور كون المعمول نفسه ضميرا تبلغ خمسة وسبعين ثم ان الصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعة بسلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فتلك ثمانية ومعمولها كذلك فتلك أربعة وستون فى أحوال اعراب الصفة الثلاثة فتلك مائة واثنان وتسعون فى الخمسة والسبعين المارة تبلغ أربعة عشر ألفا وأربعمائة يتعذر منها مائة وأربعة وأربعون لان الصور الثلاثة من كون المعمول نفسه ضميرا لا تتعدد فى جمعى التصحيح والتكسير بل مطلق جمع فقط فيسقط منها ثلاثة جمع التصحيح مذكرا ومؤنثا بستة فى أحوال الصفة الثمانية أى كونها مفردة الخ بثمانية وأربعين فى أحوال اعراب الصفة بمائة وأربعة وأربعين فهى المتعذرة والباقى منه الجائز والممتنع وستعلم ضابطه هذا ما ذكره المصرح وغيره وعند التأمل تزيد الصور على ذلك كثيرا لان أنواع السببى الاثنى عشر منها ستة فى كونه مضافا للضمير أو لما هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير اما بأل أولا ويختلف الحكم فى بعضها كما يعلم مما يأتى فتكون أنواع السببى ثمانية عشر فى أحوال اعرابه بأربعة وخمسين فى كون الصفة بأل أولا بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميرا امام مرجعه بأل أولا بستة فالجملة مائة وأربعة عشر تضرب فى المائة والاثنين والتسعين المارة تبلغ أحدا وعشرين ألفا وثمانمائة وثمانية وثمانين يتعذر منها ضعف ما مر لانه يضرب فى كون المرجع بأل أولا فتأمل والله أعلم (قوله اما أن يرفع) أى على الفاعلية للصفة وجوز الفارسى كونه بدل بعض من ضمير مستتر فى الصفة حيث أمكن (قوله أو ينصب) أى تشبيها بالمفعول به ان كان معرفة وعليه أو على التمييز ان كان نكرة (قوله أو مجردا) تحته ثلاث صور الموصول والموصوف وغيرهما كما مر (قوله ويدخل تحت قوله مضافا الخ) كذا يدخل تحته المضاف للموصول أو

للموصوف أو لضمير عائد على مضاف لمضاف لضمير الموصوف أو لضمير معمول صفة أخرى فتحته ثمان صور كما مر (قوله أربع مسائل) أى من العدد الذى ذكره هو وهى تسعة من الاثنين والسبعين المارة عن الاشمونى وضابطها كل ما لزم عليه اضافة الصفة المحلاة بأل الى الخالى منها ومن الاضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا فى التسهيل وانما يكون هذا من الانواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير معمول صفة أخرى فهذه ثلاثة تسقط من أنواع السبى الاثنى عشر يبقى ما ذكر ثم تزيد باعتبار الضروب المارة ووجه المنع لزوم اضافة المعرفة للنكرة فى نحو الحسن وجه ووجه أب لان أل فى الصفة المشبهة معرفة على الاصح ولان هذه الاضافة لا تفيد تخفيفا فى نحو الحسن وجهه أو وجه غلامه أو ما تحت نقابه أو نوال اعطائه كما مر فى بابها وظاهر ان محل المنع حيث لم تكن الصفة مثناة ولا مجموعة والا جاز لحصول التخفيف بحذف النون كما مر وما سوى ذلك جائز كما يفيده قوله وما لم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ أى وما لم يخل من أل ولا من الاضافة لتاليها ولو بواسطة ضميره فهو بجواز الجر وسما فهذه ثلاث صور تضم للرفع والنصب فى صور السبى الاثنى عشر بسبعة وعشرين تضم للستة والثلاثين التى فى خلو الصفة من أل فالجملة ثلاث وستون كلها جائزة لكن فيها الضعيف وغيره ثم تزيد (قوله الحسن وجهه) ينبغى ان محل منعها اذا كان الموصوف بغير أل كزيد والا جاز الجر كمررت بالرجل الحسن وجهه لان معمول الصفة حينئذ مضاف لضمير ما فيه أل كما مر عن التسهيل ومنه قوله

سبتنى الفتاة البضة المتجرد الـ * لطيفة كشحه وما خلت أن أسبى

بجر كشحه لاضافته لضمير ما فيه أل وهو المتجرد أى البدن اذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة وشد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئته والكشح ما بين الخاصرة والضلع ومر فى الاضافة ان المبرد يمنع هذه الصورة وفى الصبان عن سم ان مثل ذلك فى هذا التفصيل نحو الحسن وجه أبيه الحسن كل ما تحت نقابه الحسن وجه جاريتها الجيلة أنفه فمحل منع جرها اذا كان الموصوف خاليا من أل كزيد وهند والا جاز اهـ وفيه نظر ظاهر لما مر فى الاضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذى أل أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع الضارب رأس عبد الجانى فضمير المحلى بها فى نحو الرجل الحسن وجه أبيه أولى بذلك وكذا ما بعده فتأمل (قوله يجوز جره كما يجوز الخ) لكن منه القبيح وضابطه أن ترفع الصفة بأل أو لا نكرة وذلك أربعة الحسن وجه أو وجه أب وحسن وجه أو وجه أب لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وانما جازت لتقدير الضمير فيها ودونها فى القبح رفع المعمول بأل أو مضافا لما هى فيه وهو أربعة أيضا الحسن الوجه أو وجه الاب أو حسن الوجه أو وجه الاب لان أل خلف عن الضمير فتقوم مقامه فى رفع بعض القبح ومنه الضعيف وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وهى ثمانية من صور السبى كحسن الوجه أو وجه الاب أو وجهه أو وجه أبيه أو ما تحت نقابه أو تجرها سوى المعرف بأل والمضاف لتاليها كحسن وجهه أو ما تحت نقابه ووجه الضعف فى الاولى انها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدى وفى الثانية ما فيها من شبه اضافة الشئ لنفسه فتأمل والله أعلم

﴿ التعجب ﴾

هو انفعال فى النفس عند شعورها بما يخفى سببه ولذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على الله تعالى متعجب لانه لا يخفى عليه شئ وما ورد منه فى الشرع فاما مصروف الى المخاطبين نحو فما أصبرهم على النار أى يجب ان يتعجب من ذلك واما مراد لازمه وهو الرضا والتعظيم كحديث عجب ربنا من قوم يقادون الى الجنة فى السلاسل أى وهم أسارى المشركين يؤسرهم الى الاسلام فيدخلون الجنة (قوله تعجبا) مفعول لاجله كما يشعر له قول الشارح بعد ما التعجب أو حال من فاعل انطق أى ذا تعجب

أربع مسائل الأولى جر المعمول المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه الثانية جر المعمول المضاف الى ما أضيف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجه غلامه الثالثة جر المعمول المضاف الى المجرد من أل والاضافة نحو الحسن وجه أب الرابعة جر المعمول المجرد من أل والاضافة نحو الحسن وجه فمعنى كلامه ولا تجرر بها أى بالصفة المشبهة اذا كانت الصفة مع أل اسما خلا من أل أو خلا من الاضافة لما فيه أل وذلك كالمسائل الأربع وما لم يخل من ذلك يجوز جره كما يجوز رفعه ونصبه كالحسن الوجه والحسن وجه الاب وكما يجوز جر المعمول ونصبه ورفعه اذا كانت الصفة بغير أل على كل حال (ص)

﴿ التعجب ﴾

بأفعل انطق بعد ما تعجبا
أو جئ بأفعل قبل مجرور ببا
وتلو أفعل انصبنه كما
أوفى خليلينا وأصدق بهما
(ش)

او

للتعجب صيغتان احداهما ما أفعله والثانية أفعل به واليهما أشار المصنف بالبيت الاول أى انطق بأفعل بعد ما للتعجب نحو ما أحسن زيدا وما أوفى خليلينا أوجئ بافعل قبل مجرور بباء نحو أحسن بالزيدين وأصدق بهما فما مبتدأ وهى نكرة تامة عند سيبويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على ما وزيدا مفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شئ أحسن زيدا أى جعله حسنا وكذلك ما أوفى خليلينا وأما أفعل ففعل أمر ومعناه التعجب لا الامر وفاعله المجرور بالباء والباء زائدة واستدل على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له اذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما أفقرنى الى عفو الله وعلى فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه فى قوله ومستبدل من بعد غضبى صريمة فأحر به من طول فقر وأحريا أراد وأحرين بنون التوكيد الخفيفة فأبدلها ألفا فى الوقف وأشار بقوله وتلو أفعل الى أن تالى أفعل ينصب لكونه مفعولا نحو ما أوفى خليلينا ثم مثل بقوله وأصدق بهما للصيغة الثانية وما قدمناه من أن ما نكرة تامة هو الصحيح والجملة التى بعدها خبر عنها والتقدير شئ أحسن زيدا أى جعله حسنا وذهب الاخفش الى انها موصولة والجملة التى بعدها صلتها والخبر محذوف والتقدير الذى أحسن زيدا شئ عظيم وذهب بعضهم الى انها استفهامية والجملة التى بعدها خبر عنها والتقدير أى شئ أحسن زيدا وذهب بعضهم الى انها نكرة موصوفة والجملة التى بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير شئ أحسن زيدا عظيم (ص)

وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يضح (ش)

أو متعجبا (قوله للتعجب صيغتان) أى المبوب لهما عند النحاة والا فله صيغ كثيرة لم يبوب لها نحو كيف تكفرون بالله سبحان الله ان المؤمن لا ينجس لله دره فارسا وغير ذلك وسيأتى فى باب نعم وبئس صيغة وهى فعل بالضم كشرف وظرف (قوله فما مبتدأ) ويجب تقديمه اجماعا لجريانه مجرى المثل فلا يغير (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعدها لان التعجب انما يكون فيما يجهل سببه فيناسبه التنكير والمسوغ للابتداء قصد الابهام كما فى التسهيل (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا عائد على ما ولذا أجمعوا على اسميتها ويجب اضماره مفردا مذكرا غائبا لا يتبع بتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار الاصل ثم نقل لانشاء التعجب من حسنه وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب مما يستحيل كونه مجعولا كصفاته تعالى وفاقا للسبكى وجماعة نحو ما أقدر الله وما أعظمه لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب سواء كان مجعولا وله سبب أولا كما قاله الرضى فلا يرد أنه تعالى عظيم لا بجعل جاعل لانمحاء هذا المعنى فلم ينظر اليه أصلا على أنه لو كان منظورا اليه لقلنا معنى شئ أعظم الله شئ وصفه بالعظمة أى دل عليها وهو مصنوعاته أو ذاته أى انه تعالى عظيم لذاته لا لشئ جعله عظيما والتعجب على هذا حقيقة كما قل عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الاول وكونه منقولا الى انشاء التعجب كما مر عن الرضى لا يقتضى كونه مجازا الا ان ذلك التقدير بيان لما حق التركيب أن يكون مفيدا له والا فالعرب لم تقصد منه هذا المعنى كما قالوا فى أصل قال قول أى ما حق التركيب أن يكون عليه وان لم ينطق به فاستعماله فى التعجب حقيقة لغوية فى صفاته تعالى وغيرها فتأمل أما اذا أريد به فى جانبه تعالى الاخبار بأنه فى غاية العظمة وان عظمته مما تحار فيها العقول لقصد الثناء عليه بذلك فمجاز (قوله ففعل أمر) أى صورة ماض حقيقة والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد بهمزة الصيرورة أى صار ذا حسن فهو فى الاصل خبر ثم نقل الى انشاء التعجب فغير لفظه من الماضى الى الامر ليكون بصورة الانشاء فقبح اسناد صيغة الامر الى الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل ليكون بصورة المفعول به كامرر بزيد فلذا لزمت الا اذا كان الفاعل أن وصلتها كقوله * وأحبب الينا أن تكون المقدما * أى بأن تكون لاطراد الحذف معها وصار فى حكم الفضلة فلم يؤنث الفعل له وجاز حذفه للقرينة كما سيأتى وأما الباء فى فاعل كفى فلا تلزم كقوله
* كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا * فلذا لا تصيره كالفضلة الا فى عدم التأنيث له دون الحذف (قوله بلزوم نون الوقاية) أى لانها لا تلزم الا الفعل كما مر أول الكتاب وأما وروده مصغرا فى قوله
* ياما أميلح غزلانا شدن لنا * فشاذ لا يدل للاسمية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بواو رب والغضى بمعجمتين فوحدة بوزن سلمى المائة من الابل كما فى الصحاح وتعقبه فى القاموس بانه تصحيف والصواب انه بالمثناة التحتية بدل الموحدة وصريمة تصغير صرمة وهى نحو الثلاثين من الابل وقوله وأحر يا بالمثناة التحتية أى به فحذف فاعله لدلالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أى ما أحراه ذلك المستبدل وما أحقه بطول الفقر (قوله لكونه مفعولا) لكنه خالف المفاعيل فى عدم حذفه الا لدليل ولا يتقدم على عامله ولا يفصل بينهما الا بالظرف ويجب كونه معرفة أو نكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة وكذا فاعل أفعل (قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضا وله قول ثالث كقول سيبويه وهو الصحيح المار (قوله يضح) بكسر المعجمة أى يتضح والمراد به مطلق الظهور لانه لا يشترط الوضوح الحقيقى قيل ولا يبعد قراءته

يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد أفعل والمجرور بالباء بعد أفعل اذا دل عليه دليل فمثال الاول قوله

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا

التقدير وما كان اصبرها فحذف الضمير وهو مفعول أفعل للدلالة عليه بما تقدم ومثال الثاني قوله تعالى أسمع بهم وأبصر التقدير والله أعلم وأبصر بهم فحذف بهم لدلالة ما قبله عليه وقول الشاعر

فذلك ان يلق المنية يلقها * حميدا وان يستغن يوما فاجدر

أي فاجدر به فحذف المتعجب منه بعد أفعل وان لم يكن معطوفا على أفعل مثله وهو شاذ (ص)

وفى كلا الفعلين قدما لزما * منع تصرف بحكم حتما

(ش) لا يتصرف فعلا التعجب بل يلزم كل منهما طريقة واحدة فلا يستعمل من أفعل غير الماضي ولا من أفعل غير الامر قال المصنف وهذا مما لا خلاف فيه (ص)

وصغهما من ذى ثلاث صرفا * قابل فضل تم غير ذى انتفا

وغير ذى وصف يضاهى أشهلا * وغير سالك سبيل فعلا

(ش) يشترط فى الفعل الذى يصاغ منه فعلا التعجب سبعة شروط أحدها أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان مما زاد عليه نحو دحرج وانطلق واستخرج الثانى أن يكون متصرفا فلا يبنيان من فعل غير متصرف كنعم وبئس وعسى وليس الثالث أن يكون معناه قابلا للمفاضلة فلا يبنيان من مات وفنى ونحوهما اذ لا مزية فيها لشئ على شئ الرابع أن يكون تاما واحترز بذلك من الافعال الناقصة نحو كان وأخواتها فلا تقول ما أكون زيدا قائما وأجازه الكوفيون الخامس أن لا يكون منفيا واحترز بذلك من المنفى لزوما نحو ما عاج فلان بالدواء أى ما انتفع به أو جوازا نحو ما ضربت زيدا السادس أن لا يكون الوصف منه على أفعل واحترز بذلك من الافعال الدالة على الالوان كسود فهو أسود وحمر فهو أحمر والعيوب كحول فهو أحول وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أحمره ولا ما أحوله ولا ما أعوره ولا أعور به ولا أحول به السابع أن لا يكون مبنيا للمفعول نحو ضرب زيد فلا تقول ما أضرب زيدا تريد التعجب من ضرب أوقع به لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه (ص)

وأشددا وأشد أو شبههما * يخلف ما بعض الشروط عدما

بالمهملة (قوله يجوز حذف المتعجب منه) أى من وصفه أو فعله لان التعجب انما هو من ذلك لا من ذاته سم وانما يحذف اذا كان ضميرا الا فى نحو ما أحسن زيدا أو أحسن بزيد لعدم الدليل عليه ولا فى نحو زيد ما أحسن زيدا لئلا تفوت نكتة الاظهار فى مقام الاضمار وهى التفخيم (قوله فحذف بهم) أى لان لزوم جره كساه صورة الفضلة وان كان فاعلا وقيل لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء (قوله فذلك ان يلق الخ) التمثيل به لجواز الحذف فى أفعل به يقتضى أن الشرط وجود مطلق دليل على المحذوف وهو الاوجه وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كالآية فهذا البيت شاذ (قوله من ذى ثلاث) أى من مصدر فعل ذى ثلاث وقابل صفة لفعل المقدر أو حال (قوله سبعة شروط) لم يعد الفعل شرطا لانه جعله موضوع الشروط فلا يصاغان مما لا فعل له كالحمار قيل والجلف فلا يقال ما أحمره وما أجلفه لكن فى القاموس جلف جلفا كفرح فرحا وجلافة صار جافيا غليظا فأثبت له الفعل فيجوز ما أجلفه (قوله مما زاد عليه) وشذ ما أتقاه وما أملأ القربة من اتقى وامتلأ واختلف فى أفعل كأكرم وأظلم فأجازه سيبويه مطلقا واختاره فى التسهيل وقيل ان كان همزته لغير النقل نحو ما أظلم الليل وقيل بالمنع مطلقا (قوله متصرفا) أى تصرفا تاما ليخرج نحو يدع ويذر (قوله للمفاضلة) أى الزيادة والنقص ويظهر ذلك فى أوصافه تعالى من حيث ان مطلق العلم والقدرة مثلا قابل لذلك وان كانت فى جانبه تعالى لا تقبله (قوله منفيا) أى لالتباسه بالمثبت (قوله ما عاج الخ) مضارعه يعيج أن ينتفع اما عاج يعوج بمعنى مال فيجيء فى الاثبات أيضا ومجيء الاول فى الاثبات نادر كقوله

ولم أر شيأ بعد ليلى ألذه * ولا مشربا أروى به فأعيج

أى فأنتفع (قوله أن لا يكون الوصف منه على أفعل) أى لالتباس أفعل التفضيل بوصفه فنحوه وهو والتعجب لاشتراكهما فى أمور كثيرة (قوله فلا تقول ما أسوده) وكذا ما أسمر عمرا وما أصفر هذا الطائر وما أبيض هذه الحمامة وما أحمر هذا الفرس ان أردت اللون فى كل ذلك فان أردت السيادة والسمر أى الحديث ليلا وصفير الطائر وبيض الحمامة ونتن فم الفرس جاز استقاطى أى لانه يقال حمر البرذون بالكسر يحمر حمرا كفرح يفرح فرحا اذا أنتن فوه من أكل الشعير واذا عير أحد بالبخر يقال له يا فرس حمرا أفاده فى الصحاح (قوله لئلا يلتبس) فان أمن اللبس جاز كما فى التسهيل بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وكذا ان قامت قرينة على انه من فعل المفعول (قوله وأشدد) بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهمزة والشين وفعلهما شد الثلاثى كما ذكره الناظم فى شرح العمدة لا اشتد حتى يرد انهما شاذان فكيف يتوصل بهما الى القياس وأما أشد الرباعى فلم يسمع الا ما قاله فى الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة ويبعد ان يبنى منه نحو ما أشد استخراجه (قوله يخلف ما الخ)

ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد أفعل جره بالباء يجب) (ش) يعني انه يتوصل الى التعجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه و بأشد ونحوه وينصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد أفعل مفعولا ويجر بعد أفعل بالباء فتقول ما أشد دحرجته واستخراجه واشدد بدحرجته واستخراجه وما أقبح عوره وأقبح بعوره وما أشد حمرته وأشدد بحمرته (ص)

وبالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذي منه أثر (ش) يعني انه اذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الافعال التي سبق انه لا يبنى منها احكم بندوره ولا يقاس على ما سمع منه كقولهم ما أخصره من اختصر فبنوا أفعل من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبني للمفعول وكقولهم ما أحمقه فبنوا أفعل من فعل الوصف منه على أفعل نحو حمق فهو أحمق وقولهم ما أعساه وأعس به فبنوا أفعل وأفعل من عسى وهو فعل غير متصرف (ص)

وفعل هذا الباب لن يقدما * معموله ووصله به الزما
وفصله بظرف او بحرف جر * مستعمل والخلف في ذاك استقر

(ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول زيدا ما أحسن ولا ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن ويجب وصله بعامله فلا يفصل بينهما بأجنبي فلا تقول في ما أحسن معطيك الدراهم ما أحسن الدراهم معطيك ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره تقول ما أحسن بزيد مارا تريد ما أحسن مارا بزيد ولا ما أحسن عندك جالسا تريد ما أحسن جالسا عندك فان كان الظرف أو المجرور معمولا لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف والمشهور المنصور جوازه خلافا للاخفش والمبرد ومن وافقهما ونسب الصيمري المنع الى سيبويه ومما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معديكرب لله در بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءها وأكرم في اللزبات عطاءها وأثبت في المكرمات بقاءها وقول علي كرم الله وجهه وقد مر بعمار فمسح التراب عن وجهه أعزز علي أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا ومما ورد منه في النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم

وقال نبي المسلمين تقدموا * وأحبب الينا أن يكون المقدما

وقوله

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

(ص) ﴿نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

الخ) وكذا يخلف ما استكمل الشروط كما أشد ضربه ولا يرد هذا عليه لان مراده ما يخلف وجوبا (قوله ومصدر العادم) أي مصدر الفعل الفاقد بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل للمنفي والمجهول الا أن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا كما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب زيد وأشدد بهما وأما الجامد والذي لا يتفاوت فلا يتعجب منهما ألبتة اهـ لكن الاولى في المنفي المصدر الصريح نحو ما أكثر عدم قيامه واعلم ان أشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو ما أكثر ماله وما أشد عبده فلا يؤتى بالمصدر بعده (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام الدماميني خلافه اهـ صبان (قوله بأجنبي) المراد به غير المفعول في ما أحسن زيدا وغير الفاعل في أفعل به فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول ما أحسن جالسا زيدا ولا أحسن جالسا بزيد (قوله ولا فرق في ذلك بين المجرور) أي المعمول لغير فعل التعجب كما مثله بقوله نحو ما أحسن بزيد مارا فان الجار متعلق بمارا لا بأحسن ومثله أحسن عندك بجالس أما المعمول له ففيه الخلاف الآتي (قوله والمشهور الخ) محل الخلاف ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور والا تعين الفصل كما أحسن بالرجل ان يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله خليلي ما أحرى البيت نقله في النكت عن أبي حيان ففي تمثيل الشارح بذلك لمحل الخلاف نظر الا أن يقال هو تمثيل لمجرد الفصل بلا نظر للخلاف (قوله عمرو بن معديكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والاسلام قتل سنة احدى وعشرين من الهجرة (قوله في الهيجاء) بالمد والقصر أي الحرب واللزبات بفتح اللام وسكون الزاي جمع لزبة وهي الشدة والقحط والمكرمات جمع مكرمة بضم الراء فيهما أي الكرم (قوله أعزز علي) تمثيل للفصل بالمجرور وهو علي لان الاصل أعزز بأن أراك كذا علي أي ما أعز ذلك وأشده علي وفيه الفصل أيضا بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه (قوله خليلي ما أحرى الخ) الاصل ما أحرى ان يرى ذا اللب صبورا أي ما أحق الرؤية صبورا لصاحب العقل فان يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذي اللب وهو فصل واجب لمكان الضمير في يرى كما مر ومثله قوله

أخلق بذي الصبر أن يحظى بحاجته * ومدمن القرع للابواب أن يلجا

فان يحظى فاعل بأخلق حذفت منه الباء وفصل بينهما بذي الصبر وجوبا والاصل أخلق بأن يحظى الصابر بحاجته أي ما أحق الفوز بالمطلوب بالصابر وما أحق الولوج أي الدخول لمدمن قرع الابواب أي الملازم له والله تعالى أعلم

﴿نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

أي في افادة المدح والذم كحبذا وساء ومجرى بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثي ولو قال وما أجرى بالهمز

فعلان غير متصرفين * نعم وبئس رافعان اسمين
مقارنى أل أو مضافين لما * قارنها كنعم عقبى الكرما
ويرفعان مضمرا يفسره * مميز كنعم قوما معشره

(ش) مذهب جهور النحويين أن نعم وبئس فعلان بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد وذهب جماعة من الكوفيين منهم الفراء الى انهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم نعم السير على بئس العير وقول الآخر والله ماهى بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وخرج على جعل نعم وبئس معمولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف لا نعم وبئس والتقدير نعم السير على عير مقول فيه بئس العير وماهى بولد مقول فيه نعم الولد فحذف الموصوف والصفة وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء نعم وبئس على فعليتهما وهذان الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل منهما غير الماضى ولا بد لهما من مرفوع هو الفاعل وهو على ثلاثة أقسام الاول أن يكون محلى بالالف واللام نحو نعم الرجل زيد ومنه قوله تعالى نعم المولى ونعم النصير واختلف فى هذه اللام فقال قوم هى للجنس حقيقة فمدحت الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيدا بالذكر فتكون قد مدحته مرتين

ماهى

وقيل هى للجنس مجازا وكانك جعلت زيدا الجنس كله مبالغة وقيل هى للعهد الثانى أن يكون مضافا الى مافيه أل كقوله نعم عقبى الكرما ومنه قوله تعالى ولنعم دار المتقين الثالث

لوجب ضمها واعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الافعال تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس زيد يبأس فهو بائس وأخرى لانشاء المدح والذم فلا يتصرفان لما سيأتى وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم عن نعم وبئس وغير صفته ورافعان خبر لمحذوف أى هما رافعان لا نعت ثان لفعلان لان المبتدا فاصل بينهما وهو أجنبى من المنعوت ومقارنى أل صفة لاسمين أى أل المعرفة لانها المرادة عند الاطلاق فخرج لفظ الجلالة والذى (قوله ويرفعان) عطف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبه له (قوله الى انهما اسمان) أى بمعنى الممدوح والمذموم وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى الحروف ولا يردان المفيد للجملة تمامها لانهما العمدة فى افادته فهما مبتدآن وما كان فاعلا على القول الاول بدل على هذا أو عطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى الممدوح الرجل زيد أفاده فى البسيط قال سم ويبقى النظر فى نحو نعم رجلا زيد فيحتمل أن رجلا تمييز للنسبة التى فى ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية أو هو حال ثم قياس ماذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به لانه تابع للمجرور أى ماهى بالممدوح الولد فان كان مرويا بالرفع فلعله مقطوع عما قبله (قوله على بئس العير) بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو الحمار وجمعه أعيار كبيت وأبيات والانثى عيرة (قوله ماهى بنعم الولد الخ) قاله حين بشر ببنت (قوله نصرها بكاء) أى انها اذا أرادت أن تنصر أباها مثلا على أعدائه لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تصرخ فتستغيث بالناس وبرها بكسر الباء وبالراء أى اذا أرادت أن تبر أحدا سرقت له من زوجها أو غيره ويحتمل انه بفتح الباء وبالزاى بمعنى السلب والاخذ قهرا ومنه قولهم من عز بز أى من غلب أخذ السلب أى انها لا تقدر على الاخذ قهرا جهارا كالرجل بل سرقة خفية (قوله لا يتصرفان) أى لخروجهما عن أصل الافعال من افادة الحدث والزمان ولزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة والانشاء من معانى الحروف وهى لا تتصرف فكذا شبهها (قوله للجنس) أى فى ضمن جميع الافراد فهى أل الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله حقيقة أى انه أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أى فالجنس كله ممدوح تبعا لزيد والمقصود بالمدح زيد فقط فكأنه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق القصد حتى لا يتوهم كون ذلك المدح طارئا على زيد وان جنسه ناقص بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة فى قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو لان الجنس الواحد صار ممدوحا ومذموما وأجيب باختلاف جهتى المدح والذم ولا تناقض مع اختلاف الجهة (قوله مجازا) أى مرسلا من اطلاق العام على الخاص لان وضع الاستغراقية العموم وقد أريد بها فرد معين بادعاء انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكمالات أو بالاستعارة بان يشبه زيد بجميع الافراد بجامع الاحاطة فى كل فغير هذا الفرد ليس ممدوحا لا قصدا ولا تبعا (قوله للعهد) أى الذهنى لان مدخولها فرد مبهم كادخل السوق واشتر اللحم ثم فسر ذلك الفرد بعد ابهامه بزيد مثلا تفخيما للمدح والذم وقيل للعهد الخارجى والمعهود هو المخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقرير والتفخيم وهذا ظاهر ان قدم المخصوص كما ذكر وكذا ان أخر وأعرب مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدمه رتبة لا ان أعرب خبر المحذوف أو مبتدأ خبره محذوف ولا تنافى بين العهد والانشاء لتعلق الانشاء بالمدح وهو فعل الشخص المادح والعهد بالممدوح (قوله مضافا الى مافيه أل) أى أو مضافا المضاف لما فيه أل كقوله * فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * وأما كونه مضافا لضمير

ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو نعم قوما معشره ففي نعم ضمير مستتر يفسره قوما ومعشره مبتدأ وزعم بعضهم ان معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها وقال بعض هؤلاء ان قوما حال وبعضهم انه تمييز ومثل نعم قوما معشره قوله تعالى بئس للظالمين بدلا وقول الشاعر

لنعم موئلا المولى اذا حذرت * بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الاحن

وقول الآخر تقول عرسى وهى لى فى عومره * بئس امرأ وانني بئس المره

(ص)

وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم وقد اشتهر

(ش) اختلف النحويون فى جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى نعم وأخواتها فقال قوم لا يجوز ذلك وهو المنقول عن سيبويه فلا تقول نعم الرجل رجلا زيد وذهب قوم الى الجواز واستدلوا بقوله

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلا وامهم زلاء منطيق

وقول الآخر

تزود مثل زاد أبيك فينا * فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وفصل بعضهم فقال ان أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو نعم الرجل فارسا زيد والا فلا نحو نعم الرجل رجلا زيد فان كان الفاعل مضمرا جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقا نحو نعم رجلا زيد

(ص)

وما مميز وقيل فاعل * فى نحو نعم ما يقول الفاضل

(ش) تقع ما بعد نعم وبئس فتقول نعم ما أو نعما وبئس ما ومنه قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هى وقوله تعالى بئسما اشتروا به أنفسهم واختلف فى ما هذه فقال قوم هى نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر وقيل

ماهى فيه كقوله * فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها * فالصحيح لا يقاس عليه واضافته للنكرة ضرورة عند الجمهور كقوله * فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم * (قوله أن يكون مضمرا) أى مستترا لازما للافراد فلا يبرز فى تثنية ولا جمع استغناء بجمع تمييزه وشذ قول بعضهم نعموا قوما كما شذ جره بالباء الزائدة فى نعم بهم قوما كما حكاه الفارضى ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما مر ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتضحان الا بشئ منتظر بعده وشذ تأكيده فى نعم هم قوما أنتم ومثله فى كل ذلك ضمير الشأن وهل اذا فسر بمؤنث تلحقه التاء وجوبا كنعمت امرأة هند أو جوازا أو تمتنع أقوال (قوله مفسرا بنكرة) أى عامة متكثرة الافراد فلا يجوز نعم شمسا هذه الشمس اذ لا ثانى لها اما نعم شمسا شمس هذا اليوم فيجوز لتعددها بتعدد الايام ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيره عن العامل وتقديمه على المخصوص وشذ نعم زيد رجلا ومطابقته للمخصوص افرادا وتذكيرا وغيرهما وقبوله أل المعرفة لانه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل فاعتبر بصلاحيته لها فخرج مثل وغير وأفعل من وجوز المصنف حذفه اذا فهم المعنى كقولهم صلى الله عليه وسلم فبها ونعمت أى فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك الفعلة وهى الوضوء يوم الجمعة (قوله ومعشره مبتدأ) أى خبره الجملة قبله على ما سيأتى والرابط اعادة المبتدا بمعناه ان أريد بالمستتر معهود معين هو المخصوص وعمومه للمبتدا وغيره ان أريد به الجنس (قوله وهو الفاعل) أى وأغنى ذلك الفاعل عن المخصوص (قوله تمييز) أى محول عن الفاعل والاصل نعم القوم معشره فحول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب القوم تمييزا بعد تنكيره وكذا نعم رجلا زيد (قوله بئس للظالمين بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعلمه مما قبله أى ابليس وذريته (قوله لنعم موئلا) أى ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو المخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع احنة بكسر فسكون وهى الحقد (قوله تقول عرسى) أى زوجتى والعومرة بالعين المهملة الصياح والصخب ولى بمعنى معى والشاهد فى بئس امرأ وأما المره بفتح الميم والراء لغة فى المرأة ففاعل بئس الثانية لانها بأل وحذف المخصوص من كل منهما للاشعار به أى بئس امرأ أنت وبئس المرأة أنا (قوله وفاعل) بالجر عطف على تمييز أو جملة ظهر صفة فاعل (قوله لا يجوز) أى لعدم ابهام الظاهر حتى يميز وتأولوا ما ورد بجعل المنصوب حالا مؤكدة أو ضرورة ورد بأن رفع الابهام غير لازم للتمييز فقد يرد لمجرد التأكيد كقوله

ولقد علمت بأن دين محمد * من خير أديان البرية دينا

فكذا ما ورد من هذا (قوله والتغلبيون) نسبة لتغلب بالغين المعجمة كتضرب لكن تفتح لامه فى المنسوب لثقل كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر كما قاله الجوهرى وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل وقد هجاه جرير بهذا البيت وأراد بالفحل الاب وهو فاعل بئس وفحلا تمييز مؤكد له وفحلهم هو المخصوص ويؤخذ منه انه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف مميز الضمير كما مر والزلاء بفتح الزاى وشد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الالية والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوى فيه المذكر وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التى تعظم عجيزتها بازارها قاله العينى وفى القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها اه وكان الثانى مأخوذ من النطاق وهو شقة تحتزم عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله تزود الخ) الشاهد فى زادا آخر البيت فانه تمييز لفاعل نعم الظاهر وزاد أبيك هو المخصوص وقيل زادا مفعول تزود ومثل حال منه وان كان نكرة لتأخره فلا شاهد فيه (قوله فتقول نعم ما) أى بلا ادغام ونعما أى بادغام الميمين (قوله نكرة منصوبة الخ) وهى اما

هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه الى سيبويه (ص) ويذكر المخصوص بعد مبتدا * أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

(ش) يذكر بعد نعم وفاعلها اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم وعلامته ان يصلح لجعله مبتدأ وجعل الفعل والفاعل خبرا عنه نحو نعم الرجل زيد و بئس الرجل عمرو ونعم غلام القوم زيد و بئس غلام القوم عمرو ونعم رجلا زيد و بئس رجلا عمرو وفي

اعرابه وجهان مشهوران أحدهما انه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه والثاني انه خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير هو زيد وهو عمرو أي الممدوح زيد والمذموم عمرو ومنع بعضهم الوجه الثاني وأوجب الاول وقيل هو مبتدأ خبره محذوف والتقدير زيد الممدوح

(ص) وان يقدم مشعر به كفى * كالعلم نعم المقتنى والمقتفى

(ش) اذا تقدم مايدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخرا كقوله تعالى في أيوب عليه السلام انا وجدناه صابرا نعم العبد انه أواب أي نعم العبد أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو أيوب لدلالة ماقبله عليه

(ص) واجعل كبئس ساء واجعل فعلا * من ذي ثلاثة كنعم مسجلا

(ش) تستعمل ساء في الذم استعمال بئس فلا يكون فاعلها الا ما يكون فاعلا لبئس [illegible] المحلى بالالف واللام نحو ساء الرجل زيد والمضاف الى مافيه الالف واللام نحو ساء غلام القوم زيد والضمير المفسر بنكرة بعده نحو ساء رجلا زيد ومنه قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد بئس واعرابه كما تقدم وأشار بقوله واجعل فعلا الى ان كل فعل ثلاثي يجوز ان يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ويعامل

بشرط

ناقصة والفعل بعدها صفتها والمخصوص محذوف أي نعم هو شئ يقوله الفاضل ذلك الشئ أو تامة لاتحتاج لصفة والجملة بعدها صفة لمخصوص محذوف أي نعم هو شيأ شئ يقوله الخ أو صلة لما أخرى محذوفة هي المخصوص أي نعم شيأ الذي يقوله الخ ولا يرد ان التامة تساوي الضمير ابهاما فكيف تميزه لانه يراد بها شئ له عظمة أو حقارة بحسب المقام فتكون أخص منه على ان التمييز قد يكون للتأكيد (قوله هي الفاعل) أي فهي مستثناة من وجوب قرنه بال (قوله وهي اسم معرفة) أي اما تامة لاتحتاج لصلة والجملة صفة لمخصوص محذوف أي نعم الشئ شئ يقوله الخ واما موصولة بالجملة والمخصوص محذوف أي نعم الذي يقوله الفاضل ذلك القول أو اغنت هي وصلتها عن المخصوص ولا حذف وقيل هي نكرة تامة أو موصوفة بالجملة على قياس مامر وقيل غير ذلك فان وليها مفرد نحو فنعما هي فهي اما نكرة تامة تمييز للفاعل المستتر أو معرفة تامة هي الفاعل والمخصوص على كل مابعدها أو هي مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب كحبذا وما بعدها فاعل فان لم يلها مفرد ولا جملة كدققته دقا نعما فهي اما معرفة تامة فاعل أو نكرة تامة تمييز والمخصوص على كل محذوف أي نعم الشئ أو شيأ ذلك الدق (قوله يذكر بعد نعم الخ) أي وجوبا على ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وغالبا على مافي التسهيل وهو الارجح ويجب أيضا كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما مر (قوله هو المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل معنى ولو بالتأويل كبئس مثلا القوم الذين أي مثل الذين وكونه معرفة أو قريبا منها واخص من الفاعل لامساويا له ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الاجمال فيكون أوقع في النفس ولذا وجب تأخيره (قوله والجملة قبله خبر عنه) هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والرابط عموم الفاعل أو تكرير المبتدا بمعناه كما مر (قوله وقيل هو مبتدأ الخ) لم يحملوا المتن على هذا مع احتماله له لعدم صحته كما في شرح التسهيل لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بما يسد مسده ويبقى قول رابع انه بدل من الفاعل ويرده أن البدل لا يلزم وهذا لازم وانه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد يقال يغتفر في التابع كما في انك أنت قائم فان أنت بدل مع عدم صلوحه لمباشرة ان ولا ضرر في لزومه لكونه المقصود بالحكم وان كان تابعا كالزم تابع مجرور رب (قوله وان يقدم مشعر الخ) عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم المخصوص وان المتقدم مشعر به فقط وان صلح له حيث قال أولا ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم الخ ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لكونه مخصوصا اذا أخر لان العلم مبتدأ خبره الجملة بعده وهو خلاف ماصرح به في التسهيل من جواز تقديمه واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير ولذا اعترض مثال المتن بانه من تقديم المخصوص لا المشعر به الا أن يجعل العلم مفعولا بمحذوف أي الزم العلم أو خبر المحذوف أي الممدوح العلم أو عكسه وجملة نعم المقتنى مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخر لكونه من جملة أخرى ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالبا وقوله وان يقدم مشعر به أي بمعناه كفى عن ذكره مؤخرا أعم من كون المتقدم مخصوصا ان صلح أو غيره ان لم يصلح واذا قدم المخصوص كان مبتدأ خبره الجملة بعده قولا واحدا ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم (قوله مسجلا) أي مطلقا عن التقييد بحكم دون آخر (قوله الى ان كل فعل ثلاثي الخ) من ذلك ساء فان أصلها سوأ بالفتح فحول الى فعل بالضم ليلتحق بافعال الغرائز أي الطبائع وليصير قاصرا كبئس وانما أفردها بالذكر لكثرتها ولانها للذم العام فهي أشبه ببئس من نحو حق ولؤم لانه ذم خاص وقيل للاتفاق عليها دون فعل (قوله يجوز ان يبنى منه الخ) لكن

معاملة نعم وبئس فى جميع ماتقدم لهما من الاحكام فتقول شرف الرجل زيد ولؤم الرجل بكر وشرف غلام الرجل زيد وشرف رجلازيد ومقتضى هذا الاطلاق انه يجوز فى علم ان يقال علم الرجل زيد بضم عين الكلمة وقد مثل هو وابنه به وصرح غيره انه لايجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لان العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها ولم تحولها الى الضم فلايجوز لنا تحويلها بل نبقيها على حالها كما أبقوها فنقول علم الرجل زيد وجهل الرجل عمرو وسمع الرجل بكر (ص) ومثل نعم حبذا الفاعل ذا * وان ترد ذما فقل لاحبذا (ش) يقال فى المدح حبذا زيد وفى الذم لاحبذا زيد كقوله ألاحبذا أهل الملا غير أنه * اذا ذكرت مى فلاحبذا هيا واختلف فى اعرابها فذهب أبو على الفارسى فى البغداديات وابن برهان وابن خروف وزعم انه مذهب سيبويه وان من قال عنه غيره فقد أخطأ عليه واختاره المصنف الى ان حب فعل ماض وذا فاعله وأما المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأ والجملة التى قبله خبره ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير هو زيد أى الممدوح أو المذموم زيد وذهب المبرد فى المقتضب وابن السراج فى الاصول وابن هشام اللخمى واختاره ابن عصفور الى أن حبذا اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر فركبت حب مع ذا وجعلتا اسما واحدا وذهب قوم منهم ابن درستويه الى ان حبذا فعل ماض وزيد فاعله فركبت حب مع ذا وجعلتا فعلا وهذا أضعف المذاهب (ص) وأول ذا المخصوص أيا كان لا تعدل بذا فهو يضاهى المثلا (ش) أى اذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد ذا على أى حال كان من الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع فلا يغير ذا لتغير المخصوص بل يلزم الافراد والتذكير وذلك لانها أشبهت المثل والمثل لايغير فكما تقول الصيف ضيعت اللبن للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع بهذا اللفظ ولا تغيره تقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان والهندان والزيدون والهندات فلاتخرج ذا عن الافراد والتذكير ولو خرجت لقيل حبذى هند وحبذان الزيدان وحبتان الهندان وحب أولئك الزيدون أو الهندات (ص) وماسوى ذا ارفع بحب أوفجر * بالبا ودون ذا انضمام الحاء كثر

(ش) يعنى اذا وقع بعد حب غير ذا من الاسماء جاز فيه وجهان الرفع بحب نحو حب زيد

بشرط صلوحه لبناء التعجب منه لكونه متصرفا تاما الخ لتضمنه معناه (قوله معاملة نعم الخ) لكن فعل يخالفها فى ستة أمور اثنان فى معناه اشرابه التعجب وكونه للمدح الخاص واثنان فى فاعله الظاهر جواز خلوه من أل نحو وحسن أولئك رفيقا وكثرة جره بالباء الزائدة تشبيها بأسمع بهم كقولهم

حب بالزور الذى لايرى * منه الاصفحة أولمام

واثنان فى فاعله المضمر جواز عوده ومطابقته لماقبله ففى زيد كرم رجلا يحتمل عود الضمير الى رجلا كما فى نعم والى زيد كما فى فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول الزيدون كرم رجالا على الاول وكرموا رجالا على الثانى فقول المصنف كنعم مسجلا ليس على سبيل الوجوب فى كل الاحكام والكلام فى غير ساء أماهى فتلازم أحكام بئس كما يشير له الشرح واستظهره الدمامينى قال وهذا ان تحقق كان وجها آخر لافرادها بالذكر (قوله لان العرب الخ) فى كلام السيوطى ان الذى شذ فى هذه الثلاثة بعض العرب ومنهم من يحولها فيصح التمثيل بعلم (قوله ومثل نعم حبذا) أى حب من حبذا مثل نعم فى كونها نقلت لانشاء المدح العام وفى الفعلية على الاصح والمضى والجمود وتزيد باشعارها بان المحمود محبوب للنفس فلذا جعل فاعلها ذا ليدل على الحضور فى القلب وتفارقها فى جواز دخول لاعليها وفى لزومها هيئة واحدة وفى غير ذلك (قوله الفاعل ذا) وهو كفاعل نعم لايجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم كحبذا الرجل فهو مخصوص لاتابع لاسم الاشارة (قوله أخطأ عليه) ضمنه معنى جار فعداه بعلى (قوله وجعلتا اسما) أى بمنزلة قولك المحبوب وغلب جانب الاسمية على الفعلية مع تركبه منهما لشرفها (قوله وأول ذا الخ) فعل أمر من أولى الشئ بالشئ اذا اتبعه لابمعنى أعط كما قيل وذا مفعوله الثانى والمخصوص الاول أى اجعل المخصوص واليا ذا أى تابعا له وايا اسم شرط منصوب خبرا لكان وهى فعل الشرط واسمها ضمير المخصوص والجواب قوله لاتعدل بذا حذفت فاؤه للضرورة (قوله بعد ذا) فلايجوز تقديمه على حبذا وان قدم على التمييز كحبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد أما مخصوص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز الضمير كما مر (قوله الصيف الخ) مثل لمن يطلب الشئ بعد تفريطه فيه والصيف بالنصب ظرف اضيعت بكسر التاء خطابا للمؤنث وأصله ان امرأة طلقت زوجا غنيا لكبره وأخذت شابا فقيرا فلما جاء الشتاء أرسلت للاول تطلب منه لبنا فقال ماذكر أى ضيعت اللبن فى زمن الصيف فكيف تطلبينه الآن فقالت هذا ومذقه خير أى هذا الشاب ولبنه المخلوط بالماء خير من ذلك الشيخ الغنى (قوله أوجر) الفاء زائدة لاعاطفة لان العاطف لايدخل على مثله أوهى فى جواب شرط مقدر أى وان شئت فجر (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أى وانضمام الحاء من حب حال كونها دون ذا كثر

والجر بباء زائدة نحو حب بزيد وأصل حب حبب ثم أدغمت الباء في الباء فصارت حب ثم ان وقع بعد حب ذا وجب فتح الحاء فتقول حبذا وان وقع بعدها غير ذا جاز ضم الحاء وفتحها فتقول حب زيد وحب زيد وروى بالوجهين قوله فقلت اقتلوها عنكمو بمزاجها * وحب بها مقتولة حين تقتل

(ص) ﴿ أفعل التفضيل ﴾

صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعل للتفضيل وأب اللذ أبى

(ش) يصاغ من الافعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن افعل فتقول زيد أفضل من عمرو وأكرم من خالد كما تقول ما أفضل زيدا وما أكرم خالدا وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف كدحرج واستخرج ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس ولا من فعل لا يقبل المفاضلة كمات وفنى ولا من فعل ناقص ككان وأخواتها ولا من فعل منفي نحو ما عاج بالدواء وما ضرب ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعل نحو حمر وعور ولا من فعل مبني للمفعول نحو ضرب وجن وشذ منه قولهم هو أخصر من كذا فبنوا أفعل التفضيل من اختصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول وقالوا أسود من حلك الغراب وأبيض من اللبن فبنوا أفعل التفضيل شذوذا من فعل الوصف منه على أفعل

(ص)

وما به الى تعجب وصل * لمانع به الى التفضيل صل

(ش) تقدم في باب التعجب انه يتوصل الى التعجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط بأشد ونحوها وأشار هنا الى انه يتوصل الى التفضيل من الافعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب فكما تقول ما أشد استخراجه تقول هو أشد استخراجا من زيد وكما تقول ما أشد حمرته تقول هو أشد حمرة من زيد لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد أشد مفعولا وههنا ينتصب تمييزا

(ص)

وأفعل التفضيل صله أبدا * تقديرا او لفظا بمن ان جردا

(ش) لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال الاول ان يكون مجردا الثاني أن يكون مضافا الثالث أن يكون بالالف واللام فان كان مجردا

(قوله وجره بباء زائدة) كما في فاعل فعل بالضم لان حب عند تجردها من ذا تكون من بابه بخلاف فاعل نعم كما مر (قوله وجب فتح الحاء) أي ان جعلتهما كلمة واحدة بالتركيب فان بقيا على أصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كما في التصريح (قوله جاز ضم الحاء) أي بنقل ضمة العين اليها لان أصله حبب بالضم أي صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بلا نقل وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حول الى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان حلقي الفاء كحب أولا كضرب فتقول ضرب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الضاد أو فتحها كما في التوضيح (قوله فقلت اقتلوها الخ) أي اخلطوا الخمر بمزاجها وهو الماء من قتلت الشراب اذا مزجته به لانه يكسر حدته والشاهد في وحب بها مقتولة أي ممزوجة فالهاء في بها فاعل حب مجرور بالباء الزائدة ومقتولة تمييز والله أعلم

﴿ أفعل التفضيل ﴾

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسما لكل ما دل على الزيادة تفضيلا كانت كأحسن أو تنقيصا كأقبح وان لم يكن على وزن أفعل كخير وشر فلا اعتراض (قوله وصف الخ) أي فهو اسم لقبوله علامات الاسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعريف أفعل التفضيل بانه الوصف الموازن لأفعل أي ولو تقديرا الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لأفعل مخرج لغيره من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك وقولنا ولو تقديرا لادخال خير وشر فأصلهما أخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من الكذاب الاشر وقوله * بلال خير الناس وابن الاخير * حذفت همزتهما لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لا فعل لهما وقد يحمل عليهما في الحذف أحب كقوله * وحب شئ الى الانسان ما منعا * وهو قليل (قوله من فعل زائد الخ) وفي بنائه من أفعل الخلاف المار في التعجب ومما سمع منه هو أعطاهم للدراهم وأولاهم بالمعروف وهما شاذان عند من يمنعه مطلقا أو ان كانت الهمزة للنقل لان همزتهما كذلك وهذا المكان أقفر من غيره وهو شاذ على الاول فقط لان همزته ليست للنقل (قوله مبني للمفعول) فيه التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بان كان مجهولا لزوما فيجوز كأنت أزهى من ديك وأعنى بحاجتك وكذا مع القرينة كهو أشغل من ذات النحيين أي أكثر مشغولية وليس هذا من المجهول لزوما خلافا لابن الناظم بدليل شغلتنا أموالنا (قوله حلك الغراب) بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد وكذا حنك الغراب بالنون بدلها وهو منقاره يقال أسود حالك وحانك أي شديد السواد اه صحاح (قوله وما به الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرف اختيارا لان علة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه أفاده الصبان وقوله لمانع متعلق بوصل والحرفان بعده بوصل آخر البيت الواقع خبرا عن ما (قوله يتوصل الخ) لكن أشد ونحوه في

فلا بد ان تتصل به من لفظا أو تقديرا جارة للمفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومررت برجل أفضل من عمرو وقد تحذف من ومجرورها
للدلالة عليهما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي وأعز نفرا منك وفهم من كلامه ان أفعل التفضيل اذا كان بأل أو مضافا
لا تصحبه من فلا تقول زيد الافضل من عمرو ولا زيد أفضل الناس من عمرو وأكثر ما يكون ذلك اذا كان أفعل التفضيل خبرا كالآية
الكريمة ونحوها وهو كثير في القرآن وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا * فظل فؤادي في هواك مضللا

فأجمل أفعل التفضيل وهو منصوب على الحال من التاء في دنوت وحذفت منه من والتقدير دنوت أجمل من البدر وقد خلناك كالبدر ويلزم أفعل التفضيل المجرد الافراد والتذكير وكذلك المضاف الى نكرة والى هذا أشار بقوله (ص)

وان لمنكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وأن يوحدا

(ش) فتقول زيد أفضل من عمرو وأفضل رجل وهند أفضل من عمرو وأفضل امرأة والزيدان أفضل من عمرو وأفضل رجلين والهندان أفضل من عمرو وأفضل امرأتين والزيدون أفضل من عمرو وأفضل رجال والهندات أفضل من عمرو وأفضل نساء فيكون أفعل في هاتين الحالتين مذكرا مفردا ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع (ص)

وتلو أل طبق وما لمعرفه * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه
هذا اذا نويت معنى من وان * لم تنو فهو طبق ما به قرن

(ش) اذا كان أفعل التفضيل بأل لزمت مطابقته لما قبله في الافراد والتذكير وغيرهما فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضل أو الفضليات ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله فلا تقول الزيدون الافضل ولا الزيدان الافضل ولا هند الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات الافضل ولا يجوز أن تقترن به من فلا تقول زيد الافضل من عمرو فأما قوله ولست بالاكثر منهم حصى * وانما العزة للكاثر فيخرج على زيادة الالف واللام والاصل ولست بأكثر منهم أو جعل منهم متعلقا بمحذوف مجرد عن الالف واللام لا بما

التعجب فعل وهنا اسم ويستثنى المجهول والمنفي فلا يتوصل اليهما هنا بذلك لان مصدرهما يجب كونه مؤولا كما مر فيكون معرفة بالمسند اليه فلا يصح نصبه تمييزا الاشد بخلاف التعجب كذا قيل وفي ذكر المنفي نظر لما مر من صحة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو هو أكثر عدم قيام أما المجهول بلا قرينة فمصدره الصريح ملتبس بالمعلوم فتأمل (قوله فلا بد ان تتصل به من) ولا يفصل بينهما الا بمعمول أفعل نحو النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم أو بلو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خمر

والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد وكذا بالنداء كما صرح به الدماميني لا بغير ذلك قال المبرد ومن هذه لابتداء الغاية في الارتفاع في الخير أو الانحطاط في الشر وقال المصنف للمجاوزة فمعنى زيد أفضل من عمرو انه جاوز عمرا في الفضل لا للابتداء والا جاز ان يقع بعدها الى للانتهاء اهـ وأجيب بان الانتهاء قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصده وذلك أبلغ في التفضيل اذ المعنى ابتداء زيد في الارتفاع من عمرو والى ما لا نهاية له واذا بني أفعل مما يتعدى بمن جاز تقديمها على من هذه وتأخيرها نحو هو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب من عمرو ومن كل خير (قوله للدلالة عليها) أى فيمتنع حذفها بلا دليل (قوله لا تصحبه من) أى التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول لانها انما تذكر توصلا لمعرفته مع المجرد وهو مذكور في المضاف صريحا وفي المحلى بال حكما لانها عهدية لتقدم ذكر مدخولها لفظا أو حكما وذلك يشعر بالمفضول (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى حذف من ومجرورها من المجرد للقرينة (قوله خبرا) أى ولو منسوخا (قوله دنوت أجمل الخ) اشارة الى أن كالبدر مفعول ثان لخلناك أى ظنناك (قوله ألزم تذكيرا الخ) أى لان المجرد يشبه أفعل التعجب وزنا واشتقاقا ودلالة على المزية فلزم لفظا واحدا مثله ومن ثم لحنوا أبا نواس في قوله

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها * حصباء در على أرض من الذهب

لان حقه أصغر وأكبر لتجرده وسيأتي الجواب عنه والمضاف لنكرة كالمجرد في التنكير فأعطي حكمه من امتناع مطابقته للموصوف لكنها تجب في المضاف اليه كامثلة الشارح الآتية وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم ان أفعل التفضيل لا يضاف الا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد أفضل امرأة لانه بعض ما يضاف اليه (قوله وتلو أل طبق) أى وتالي أل مطابق لما قبله لان قرنه بها أضعف شبهه بأفعل التعجب (قوله عن ذي معرفة) تعريض برد قول ابن السراج الآتي (قوله معنى من) أى الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى لها بل لافعل وظاهره ان قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرد لكن فيه خلاف كما سيأتي (قوله والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلى بضم فسكون والفضليات جمع تصحيح لها (قوله ولا يجوز ان تقترن به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو محترز قوله أولا ان جرد فحقه أن يذكر هناك كما في نسخ (قوله ولست بالاكثر الخ) بتاء الخطاب وحصى

دخلت عليه الالف واللام والتقدير ولست بالا كثر أكثر منهم وأشار بقوله ولالمعرفة أضيف الى أن أفعل التفضيل اذا أضيف الى معرفة وقصد به التفضيل جاز فيه وجهان أحدهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ماقبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهند أفضل النساء والهندان أفضل النساء والهندات أفضل النساء والثانى استعماله كالمقرون بالالف واللام فتجب مطابقته لماقبله فتقول الزيدان أفضلا القوم والزيدون أفضلو القوم وأفاضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء أو الهندات فضل النساء أو فضليات النساء ولا يتعين الاستعمال الاول خلافا لابن السراج وقد ورد الاستعمالان فى القرآن فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن استعماله مطابقا قوله تعالى وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الىّ وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحاسنكم اخلاقا الموطؤن أكنافا الذين يألفون ويؤلفون فالذين أجازوا الوجهين قالوا الأفصح المطابقة ولهذا عيب على صاحب الفصيح فى قوله فاخترنا أفصحهن قالوا كان ينبغى أن يأتى بالفصحى فيقول فصحاهن فان لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقولهم الناقص والاشج أعدلا بنى مروان أى عادلا بنى مروان والى ماذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله هذا اذا نويت معنى من البيت أى جواز الوجهين أعنى المطابقة وعدمها مشروط بما اذا نوى بالاضافة معنى من أى اذا نوى التفضيل وأما اذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به قبل ومن استعمال صيغة أفعل التفضيل لغير التفضيل قوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله تعالى ربكم أعلم بكم أى وهو هين عليه وربكم عالم بكم وقول الشاعر وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل أى لم أكن

على

أى عددا تمييزلا كثر والكثر بالمثلثة الغالب فى الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها (قوله وقصد به التفضيل) أى على المضاف اليه خاصة (قوله أحرص الناس) بفتح الصاد مفعول ثان لتجدنهم مفعول أول ولو طابقه لكسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذفت نونه للاضافة وياؤه للساكنين وبقيت الكسرة قبلها (قوله وكذلك جعلنا الخ) الاولى تفسير الجعل بالتمكين كما فى البيضاوى فأكابر مجرميها مفعوله وفى كل قرية ظرف لغو متعلق به وأما كونها بمعنى صيرنا وأكابر مجرميها مفعوله الاول وفى كل قرية الثانى ففيه ركة وتوهين للمعنى والشاهد اضافة أكابر لمجرميها مع مطابقته لموصوفه المقدر أى قوما أكابر الخ وهذا مما يرد قول ابن السراج ردا واضحا فان أجاب بأن أكابر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرميها مفعول أول لزمه المطابقة فى المجرد من أل والاضافة وهى ممنوعة فان قال ان أكابر منوى اضافته للمعرفة أى أكابرها وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وقال الزمخشرى انما جمع أحسن لانه قصد به الزيادة المطلقة وأفرد أحب وأقرب لقصد التفضيل الخاص (قوله الموطؤن) بصيغة المفعول من وطأه بشد الطاء المهملة اذا مهده وسهله والاكناف الجوانب أى الذين سهلت أخلاقهم ولانت جوانبهم فلا يتأذى منهم أحد (قوله فان لم يقصد التفضيل) أى على المضاف اليه وحده بأن قصد تفضيل مطلق أى عليه وعلى غيره أو لم يقصد تفضيل أصلا بأن أول باسم فاعل أو صفة مشبهة فتجب المطابقة فيهما الشبهه بالمعرف بأل فى التعريف وخلوه من لفظ من ومعناها وفى هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف اليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كمحمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أى أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون كيوسف أحسن أخوته أى أحسن الناس من بينهم أو حسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بأن يراد أحسن منهم لان اضافة الاخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف لئلا يضاف الى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف اليه فلو قيل أحسن الاخوة أو أحسن أبناء يعقوب أى أحسن منهم لجاز فتأمل والمراد بكونه بعضه ان موصوفه داخل فى المضاف اليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الاضافة وان كان خارجا عنه بعدها بحسب الارادة لئلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه (قوله الناقص) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمى به لنقصه أرزاق الجند والاشج بالجيم هو عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه سمى به لشجة كانت فى وجهه أضيفا الى بنى مروان ليعرف أنهما منهم لا للتفضيل عليهم اذ لا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله بقيل لان ما تقدم فى المضاف الى معرفة ولا خلاف فى جواز عروه عن التفضيل مع وجوب مطابقته حينئذ وأما هذا ففى المجرد عن أل والاضافة ومن وفيه الخلاف الآتى واذا عرى المجرد عن التفضيل فالاكثر فيه عدم المطابقة حملا على أغلب أحواله وقد يطابق لخلوه عن من لفظا ومعنى وعلى هذا يخرج بيت أبى نواس المار وقول العروضيين فاصلة صغرى وكبرى خلافا لمن جعله لحنا (قوله أى هين) أى لان جميع الاشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشئ الواحد فلا يكون بعضها أهون من بعض (قوله اذ أجشع القوم) من الجشع وهو شدة الحرص

بعجالهم وقوله ان الذى سمك السماء بنى لنا * بيتا دعائمه أعز وأطول أى عزيزة طويلة وهل ينقاس ذلك أولا قال المبرد ينقاس وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح وذكر صاحب الواضح ان النحويين لا يرون ذلك وان أبا عبيدة قال فى قوله تعالى وهو أهون عليه انه بمعنى هين وفى بيت الفرزدق وهو الثانى ان المعنى عزيزة طويلة وان النحويين ردوا على أبى عبيدة ذلك وقالوا لا حجة فى ذلك له (ص)

وان تكن بتلو من مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما
كمثل ممن أنت خير ولدى * اخبار التقديم نزرا وردا

(ش) تقدم ان أفعل التفضيل اذا كان مجردا جىء بعده بمن جارة للمفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومن ومجرورها معه بمنزلة

المضاف اليه من المضاف فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف الا اذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافا الى اسم استفهام فانه يجب حينئذ تقديم من ومجرورها نحو ممن أنت خير ومن أيهم أنت أفضل ومن غلام أيهم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا فى غير الاستفهام واليه أشار بقوله ولدى اخبار التقديم نزرا وردا ومن ذلك قوله

فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت * جنى النحل بل مازودت منه أطيب

التقدير بل مازودت أطيب منه وقول ذى الرمة يصف نسوة بالسمن والكسل

ولا عيب فيها غير ان سريعها * قطوف وان لاشئ منهن أكسل

التقدير وأن لاشئ أكسل منهن وقوله

اذا سايرت أسماء يوما ظعينة * فأسماء من تلك الظعينة أملح

التقدير فأسماء أملح من تلك الظعينة (ص)

ورفعه الظاهر نزر ومتى * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا
كلن ترى فى الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق

(ش) لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه أولا فان لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهرا وانما يرفع ضميرا مستترا نحو زيد أفضل من عمرو ففى أفضل ضمير مستتر عائد على زيد فلا تقول مررت برجل أفضل منه أبوه فترفع أبوه بأفضل الا فى لغة ضعيفة حكاها سيبويه فان صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهرا قياسا مطردا وذلك فى كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفى

على الا كل (قوله بعجالهم) أى فالمنفى أصل العجلة لا زيادتها فقط بقرينة مدح نفسه وأما أعجل الثانى فلا مانع من كونه على بابه كما يشير له اقتصاره على الاول لكن فيه ان الاول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من محل الخلاف فتأمل (قوله ان الذى سمك) يستعمل متعديا بمعنى رفع كما هنا ومصدره سمكا كضرب ولازما بمعنى ارتفع ومصدره سموكا كقعود وأراد بالبيت الكعبة والدعائم جمع دعامة بالكسر وهى الاسطوانة أى العمود (قوله عزيزة طويلة) لم يحمل على معنى أعز من بيوتكم لان قصده نفى المشاركة بالاصالة مع ان النزاع ليس فى ذلك يس (قوله وهل ينقاس ذلك) أى عروّ المجرد عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال أشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أى يمتنع قياسا وسماعا قال فى شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما سمع منه عدم المطابقة (قوله لا حجة فى ذلك) أى لتأويله فاهون وارد على ما يعرفه المخاطبون من أن الاعادة أهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد وأما أعلم بكم فتفضيل على من يعلم بعض الوجوه من الناس وان كان لا مشارك له تعالى فى علمه وأما أعجل وأعز وأطول فلا مانع من حملها على التفضيل خصوصا اذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من ومجرورها) أى على أفعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف وجاراه عليه الشارح لان صدارة الاستفهام انما هى بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا ويلزم على تمثيله الفصل بين العامل وهو خير والمعمول وهو ممن باجنبى لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح أنت ممن خير لكان حسنا وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منصوبان بمحذوف أى أتيتم أهلا ووجدتم مكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبنى على ان منه متعلق باطيب لا بزودت (قوله غير ان الخ) من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطا (قوله ظعينة) هى فى الاصل الهودج فيه امرأة أولا ثم سميت به المرأة ما دامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا وأملح أى أحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل وعبارة الشذور ويعمل أفعل فى تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا الا فى مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا فى فاعل ملفوظ به الا فى مسئلة الكحل (قوله عاقب فعلا) فيه قلب أى عاقبه فعل أى صح أن يعقبه ويقع فى مكانه فعل (قوله الا فى لغة ضعيفة) أى فتجعل أفضل نعتا لرجل مجرورا بالفتحة وأبوه فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدما عن أبوه والجملة نعت لرجل (قوله بعد نفى) أى ليتوجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها ويبقى مع النفى بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى انتفت زيادة حسن الكحل فى عين أى رجل على حسنه فى عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بمساواته لحسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح يعين الثانى فاذا وضع الفعل المثبت مكانه بان قيل حسن

أوشبهه وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فالكحل مرفوع بأحسن لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه نحو مارأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كزيد ومنه قوله صلى الله عليه وسلم مامن أيام أحب الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة وقول الشاعر أنشده سيبويه

مررت على وادى السباع ولا أرى
كوادى السباع حين يظلم واديا
أقل به ركب أتوه تئية
وأخوف الا ما وقى الله ساريا

فركب مرفوع بأقل فقول المصنف ورفعه الظاهر نز. اشارة الى الحالة الأولى وقوله رمى عاقب فعلا اشارة الى الحالة الثانية (ص)

﴿ النعت ﴾

الكحل فى عين رجل كحسنه فى عين زيد أفاد المساواة الصادق بها أفعل ثم يتوجه النفى الى ذلك الفعل فتنفى المساواة كالزيادة و يثبت النقص المراد كالاول فيكون أفعل مع النفى كالفعل المثبت انما هو فى الجملة والا فلابد من توجه النفى الى ذلك الفعل ليفيد المعنى المراد فتأمل (قوله أوشبهه) هو النهى كلا يكن أحد أحب اليه الخير منه اليك والاستفهام الانكارى كهل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن قال فى شرح التسهيل ولم يرد بهذين سماع لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنبيا) أى لم يتصل بضمير الموصوف ليخرج مارأيت رجلا أحسن منه أبوه وان خرج أيضا بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لاختلاف المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بالمتأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أى باعتبار محلين كعين زيد والعين الاخرى فالمفضل والمفضل عليه شئ واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه فى مكان آخر وهذا القيد يغنى عما قبله لان غير الاجنبى لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر ذلك ليضعف أفعل بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفى على اخراجه أيضا الى معنى الفعل حتى يعمل عمله بخلاف ما اذا جرى على أصله كما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فلا يقوى النفى على ذلك لقوة أفعل حينئذ و بقى قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعل صفة لاسم جنس ليعتمد عليه و يقوى على رفع الظاهر ولم يكتف بالنفى كما فى اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله مارأيت الخ) ان جعلت بصرية فأحسن صفة رجلا أو علمية فهو مفعولها الثانى والكحل فاعل أحسن وفى عينه حال منه أو ظرف لغو متعلق بأحسن كقوله منه وفى عين زيد حال من الهاء فى منه والأصل فى هذا المرفوع الظاهر أن يقع بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما المجرور بمن للمرفوع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثانى فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على محله أو على ذى المحل كما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتحذف مضافا أو اثنين وقد تدخل من على ملابس ذلك الظاهر بغير المحلية نحو ما أحد أحسن به الجميل من زيد فأصله من الجميل فى زيد فأضيف الجميل لزيد لملابسته له ثم حذف ودخلت من على ملابسه وهو زيد ومثله مثال المتن اذ أصله لن ترى رفيقا أولى به الفضل من الفضل فى الصديق فالصديق ملابس الفضل و يصح كونه محله فعل بهما ذكر وليس الاصل من ولاية الفضل الصديق ومن حسن الجميل بزيد كما قيل لان المفاضلة انما هى بين الفضل ونفسه باعتبارين لا بينه و بين ولايته أو حسنه وقد لا يؤتى بشئ بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فالحاصل ان الضميرين قد يذكران معا وقد يحذفان معا وقد يذكر أحدهما دون الآخر (قوله مامن أيام الخ) من زائدة وأيام اسم ما الحجازية وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر والى الله متعلق بأحب وفيها حال من الصوم وهو مرفوع نائب فاعل أحب لانه بمعنى محبوب من حب الثلاثى ففيه شذوذ لبنائه من المجهول الا عند من جوزه مع أمن اللبس وفى عشر حال من الهاء فى منه وفى رواية أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر فهو كمثال الناظم (قوله مررت الخ) جملة ولا أرى حالية وواديا مفعول أول لارى وكوادى مفعوله الثانى ان جعلت علمية والا فهو حال من واديا مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة واديا وركب فاعل أقل وفيه الشاهد وجملة أتوه صفة ركب وتئية بمثناة فوقية فهمزة مكسورة فتحتية مشددة أى مكثا وهو تمييز لاقل فيما يظهر لا صفة لمصدر محذوف ولا حال كما قيل لان المعنى لا يظهر عليهما أى ولا أرى واديا أقل به ركب أتوه من جهة المكث منه أى من الركب فى وادى السباع أى لم أر ركبا يقل مكثه فى واد كقلته فى وادى السباع وأخوف عطف على أقل وفاعله ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء مفرغ أى فى كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى فتأمل والله أعلم

﴿ النعت ﴾

(ش) التابع هو الاسم المشارك لما قبله فى اعرابه مطلقا فيدخل فى قولك الاسم المشارك لما قبله فى اعرابه سائر التوابع وخبر المبتدأ نحو زيد قائم وحال المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا ويخرج بقولك مطلقا الخبر وحال المنصوب فانهما لايشاركان ماقبلهما فى اعرابه مطلقا بل فى بعض أحواله بخلاف التابع فانه يشارك ماقبله فى سائر أحواله من الاعراب نحو مررت بزيد الكريم ورأيت زيدا الكريم وجاء زيد الكريم والتابع على خمسة أنواع النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل

(ص)

فالنعت تابع متم ماسبق * بوسمه أووسم مابه اعتلق

(ش) عرف النعت بانه التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو مررت برجل كريم أومن صفات ماتعلق به وهو سببيه نحو مررت برجل كريم أبوه فقوله التابع يشمل التوابع كلها وقوله المكمل الى آخره مخرج لماعدا النعت من التوابع والنعت يكون للتخصيص نحو مررت بزيد الخياط وللمدح نحو مررت بزيدا الكريم ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وللذم نحو مررت بزيد الفاسق ومنه قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وللترحم نحو مررت بزيد المسكين وللتأكيد نحو أمس الدابر لايعود وقوله تعالى فاذا نفخ فى الصور

يرادفه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما للبصريين (قوله الاسماء) خصها بالذكر لانها الاصل ويتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظى والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم وفى قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به فى النعت قوله الآتى متم ماسبق وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت لمتعدد تقدم بعضه كقوله

ولست مقرا للرجال ظلامة * أبى ذاك عماى الاكرمان وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تأتى * واعلم انه يمتنع فصل التابع من متبوعه باجنبى محض عن كل منهما كمررت برجل على فرس عاقل أبيض بخلاف ماليس كذلك كمعمول التابع نحو حشر علينا يسير والمتبوع كيعجبنى ضربك زيدا الشديد وكعامل المتبوع نحو زيدا ضربت القائم ومنه أغير الله أتخذ وليا فاطر السموات ومعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ومنه ولايحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والقسم نحو زيد والله العاقل وجوابه نحو بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو قم الليل الاقليلا نصفه وغير ذلك مما نقله الصبان عن الهمع (قوله فى اعرابه) قيل أى وجودا وعدما ليدخل نحو قام قام ولا لا مما ليس معربا لكن هذا خارج بقوله الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقدمر الاعتذار عن التقييد به والمراد الاعراب ومايشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يازيد الفاضل بالضم مما أتبع فيه المنادى على لفظه فانه مشارك فى شبه الاعراب وكذا فى نفس الاعراب لكنه محلى فى زيد ومقدر فى الفاضل لان ضمته لمجرد اتباع لفظا زيد لابناء ولااعراب لعدم مقتضيهما فتدبر (قوله مطلقا) أى الحاصل فى ذلك التركيب والمتجدد فى غيره وزاد ابن الناظم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حلو حامض فانه مشارك فى الاعراب الحاصل والمتجدد بالفسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والعامل فيها عند الجمهور هو العامل فى متبوعها الا البدل فعامله مقدر خلافا للمبرد وقيل العامل فى الجميع مقدر وقيل العامل فى النعت والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره واذا اجتمعت التوابع فاعمل بترتيب قوله

قدم النعت فالبيان فاكد * ثم أبدل واختم بعطف الحروف

(قوله بوسمه) الهاء فيه وفى به عائدة لماسبق وهو المتبوع والباء سببية والوسم اما اسم بمعنى العلامة ففيه حذف مضاف أى متم متبوعه بسبب بيان علامته أى صفته وعلى هذا حل الشارح أومصدر بمعنى التعليم بها من وسمته بالسمة وسماعلمته بالعلامة أى متم متبوعه بسبب تعليمه أى دلالته على معنى فيه ان كان نعتا حقيقيا وفيما تعلق به ان كان سببيا (قوله المكمل متبوعه الخ) أى أصل وضعه التكميل ببيان الصفة للايضاح بها والتخصيص وأما كونه للمدح ونحوه فمجاز كما فى الصبان أو المراد بالمكمل المفيد مايطلبه المنعوت بحسب المقام من تخصيص أومدح مثلا فيشمل جميع أقسامه وهذا أقرب لصنيع الشارح فتدبر (قوله لماعدا النعت) أى لانه ليس شئ من التوابع يدل على صفة المتبوع أوصفة ماتعلق به سوى النعت ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليدل على الذات والمعنى القائم بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لانه لايقصد بهما وضعا التكميل بايضاح ولاتخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهما وان كملا بالايضاح ورفع الاحتمال لكن لاببيان الصفة بل بكون لفظهما أصرح من الاول اذ هما عين متبوعهما وكذا البدل اذا عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به مايعم رفع الاشتراك اللفظى فى المعارف وهو المسمى بالايضاح كمثاله وتقليل الاشتراك المعنوى فى النكرات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء

نفخة واحدة (ص) وليعط في التعريف والتنكير ما * لما تلا كامرر بقوم كرما (ش) النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في اعرابه وتعريفه أو تنكيره نحو مررت بقوم كرماء ومررت بزيد الكريم فلا تنعت المعرفة بالنكرة فلا تقول مررت بزيد كريم ولا تنعت النكرة بالمعرفة فلا تقول مررت برجل الكريم (ص) وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل فاقف ما قفوا (ش) تقدم أن النعت لا بد من مطابقته للمنعوت في الاعراب والتعريف أو التنكير واما مطابقته للمنعوت في التوحيد وغيره وهو التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو التأنيث فحكمه فيها حكم الفعل فان رفع ضميرا مستترا طابق المنعوت مطلقا نحو زيد رجل حسن والزيدان رجلان حسنان والزيدون رجال حسنون وهند امرأة حسنة والهندان امرأتان حسنتان والهندات نساء حسنات فيطابق في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجال حسنوا وامرأة حسنت وامرأتان حسنتا ونساء حسن وان رفع ظاهرا كان بالنسبة الى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر وأما في التثنية والجمع فيكون مفردا فيجري مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا فتقول مررت برجل حسنة أمه كما تقول حسنت أمه وبامرأتين حسن أبواهما وبرجال حسن آباؤهم كما تقول حسن أبواهما وحسن آباؤهم فالحاصل ان النعت اذا رفع ضميرا طابق المنعوت في أربعة من عشرة واحد من ألقاب الاعراب وهي الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع واذا رفع ظاهرا طابقه في اثنين من خمسة واحد من ألقاب الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع فحكمه فيها حكم الفعل اذا رفع ظاهرا فان أسند الى مؤنث أنث وان كان المنعوت مذكرا وان أسند الى مذكر ذكر وان كان المنعوت مؤنثا وان أسند الى مفرد أو مثنى أو مجموع أفرد وان كان المنعوت بخلاف ذلك (ص) وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذي والمنتسب (ش) لا ينعت الا بمشتق لفظا أو تأويلا والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل والمؤول بالمشتق كاسماء الاشارة نحو مررت بزيد هذا أي المشار اليه وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة نحو مررت برجل ذي مال أي صاحب مال وبزيد ذو قام أي القائم والمنسوب نحو مررت برجل قرشي أي منتسب الى قريش (ص) ونعتوا بجملة منكرا * فاعطيت ما أعطيته خبرا

رجل تاجر (قوله نفخة واحدة) لا شك ان واحدة للتأكيد لان المرة مستفادة من تحويل المصدر الاصلي وهو نفخا الى فعلة وليس هذا كرحمة وبغتة مما بني على التاء حتى يكون قوله واحدة تأسيسا لا تأكيدا كما قيل فتأمل (قوله في التعريف والتنكير) في بمعنى من البيانية لما الاولى لا الثانية لانها واقعة على المنعوت والواو بمعنى أو لان الثابت للمنعوت أحدهما وقوله تلا صلة أو صفة للثانية جرت على غير ما هي له ولم يبرز لامن اللبس على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما الاولى مفعوله الثاني أي وليعط النعت ما ثبت للمنعوت الذي تلاه هو من التعريف أو التنكير (قوله مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا) أي في وجوب تأنيثه بالتاء لتأنيث مرفوعه وتجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى سواء كان منعوته مفردا مؤنثا أم لا نعم يجوز على هذه اللغة تكسير الوصف اذا كان مرفوعه جمعا كمررت برجل كرام آباؤه بل هو الافصح لانه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجر مجراه ومقتضى كونه كالفعل جواز تثنيته وجمعه تصحيحا على لغة أكلوني البراغيث كالفعل فيقال مررت برجل كريمين أبواه وحسنين غلمانه وهو كذلك ومقتضاه أيضا جواز برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل وبامرأة حسن نعمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله طابق المنعوت في أربعة الخ) أي ما لم يمنع مانع ككون الوصف يستوي فيه المفرد وغيره كصبور وجريح وكونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لنكرة فانه يلزم التذكير والافراد (قوله وذرب) بالذال المعجمة هو الحاد اللسان مطلقا أو في الشر فقط أو الحاد من كل شيء أو بالمهملة الخبير بالاشياء المعتاد لها (قوله الا بمشتق الخ) أي عند الاكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى انه لا يشترط في النعت كونه مشتقا بل الضابط دلالته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية دماميني وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلى بأل بعد اسم الاشارة كونه نعتا ككونه بدلا أو بيانا نحو هذا الرجل قائم أما على الاول فلا يجوز كونه نعتا الا المشتق كهذا القائم رجل (قوله وهو اسم الفاعل الخ) أفاد بالحصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى اذ لا تدل على صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آلته وهو اصطلاح النحاة اما تفسير الصرفيين له بما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل في اسم الفاعل ما بمعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم المفعول ما بمعناه من نحو قتيل وصبور (قوله كاسماء الاشارة) أي غير المكانية اما هي فظرف يتعلق بمحذوف هو الوصف كمررت برجل هناك أي كائن (قوله ذو) أي وفروعها (قوله والموصولة) لا يشملها

(ش) تقع الجملة نعتا كما تقع خبرا وحالا وهي مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعت بها الا النكرة نحو مررت برجل قام أبوه أو أبوه قائم ولا ينعت بها المعرفة فلا تقول مررت بزيد قام أبوه أو أبوه قائم وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرف بالالف واللام الجنسية بالجملة وجعل منه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقول الشاعر ولقد أمر على اللئيم يسبني * فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فنسلخ صفة لليل ويسبني صفة للئيم ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ ويسبني حالين وأشار بقوله فأعطيت ما أعطيته خبرا * الى أنه لا بد للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف وقد تحذف للدلالة عليه كقوله وما أدرى أغيرهم تناء * وطول الدهر أم مال أصابوا التقدير أم مال أصابوه فحذف الهاء كقوله عز وجل واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ أى لا تجزى فيه فحذف فيه وفي كيفية حذفه قولان أحدهما انه حذف بجملته دفعة واحدة والثاني انه حذف على التدريج فحذفت في أولا فاتصل الضمير بالفعل فصار تجزيه ثم حذف هذا الضمير المتصل فصار تجزى (ص)

(وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * وان أتت فالقول أضمر تصب) (ش) لا تقع الجملة الطلبية صفة فلا تقول مررت برجل اضربه وتقع خبرا خلافا لابن الانباري فتقول زيد اضربه ولما كان قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا يوهم ان كل جملة وقعت خبرا يجوز ان تقع صفة قال * وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * أى امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت وان كان لا يمتنع في باب الخبر ثم قال فان جاء ما ظاهره انه نعت فيه بالجملة الطلبية فيتخرج على اضمار القول ويكون المضمر صفة والجملة الطلبية معمول القول المضمر وذلك كقوله

حتى اذا جن الظلام واختلط * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط

فظاهر هذا ان قوله هل رأيت الذئب قط صفة لمذق وهي جملة طلبية ولكن ليس هو على ظاهره بل هل رأيت الذئب قط معمول لقول مضمر وهو صفة لمذق والتقدير بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط فان قلت هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية اذا وقعت في باب الخبر فيكون تقدير قولك زيد اضربه زيد مقول فيه اضربه فالجواب ان فيه خلافا فمذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ومذهب الاكثرين عدم التزامه (ص) ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الافراد والتذكيرا (ش) يكثر استعمال المصدر نعتا نحو مررت برجل عدل ويلزم حينئذ الافراد والتذكير فتقول مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل وبامرأتين عدل وبنساء عدل والنعت به على خلاف الاصل لانه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول اما على وضع عدل موضع عادل أو على حذف مضاف والاصل مررت برجل ذى عدل ثم حذف ذى وأقيم عدل مقامه واما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى

لا يشملها قول المتن وذى بالياء الا على لغة اعرابها لان المبنية تلزمها الواو ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بال وأل نفسها بخلاف من وما وأى (قوله مؤولة بالنكرة) أى لا نكرة حقيقة وان جرى على الالسنة قال الرضى لان التعريف والتنكير من خواص الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وان أولت به فنحو جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم في تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه زيد في تأويل كائن أبوه زيد (قوله الجنسية) هي لام الحقيقة في ضمن فرد مبهم ولذا كان مدخولها في معنى النكرة وتسميها البيانيون لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن (قوله وآية لهم الليل) أى حقيقته في ضمن أى فرد في الليالى لان السلخ من الافراد لا الحقيقة (قوله حالين) أى نظر الصورة التعريف لا يقال الحالية تفيد تقييد السب بحال المرور مع ان المراد أنه دأبه وعادته أبدا وان لم يمر عليه لانه لا مانع من ارادة التقييد بل قوله فمضيت الخ يدل على انه مر عليه حال السب وتغافل عنه ولئن سلم فجمل الحال لازمة مفيد لذلك (قوله من ضمير يربطها) أى فهي كالخبر في أصل الربط وان لم يتعين فيه الضمير حينئذ كما مر لان طلب المبتدا له أقوى من طلب المنعوت للنعت فاكتفى فيه بادنى ربط بخلاف النعت ولم يقل ما أعطيته حالا للاشارة الى أن جملة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا ترتبط بالواو خلافا للزمخشرى (قوله وما أدرى الخ) قبله

كتبت اليهم كتبا مرارا * فلم يرجع الى لها جواب

وما أدرى الخ (قوله وامنع هنا الخ) في قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشار له الشارح ففي البيت الاول شرطان وهذا ثالث وبقى وجوب ذكر منعوتها كما سيأتى آخر الباب (قوله لا تقع الخ) أى لان النعت يبين منعوته ويخصصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ليحصل به ما ذكر والانشائية ليست كذلك لانه لا خارج لمدلولها اذ لا يحصل الا بالتلفظ بها ولما لم يكن الخبر معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونه انشائيا (قوله جاؤا بمذق) أى بلبن مخلوط بالماء كثيرا حتى قل بياضه وأشبه لون الذئب في زرقته (قوله فان قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء خبرا هل يحتاج لاضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه في المبتدا (قوله كثيرا) ومع كثرته مقصور على السماع كوقوعه حالا وان كان أكثر من النعت وقد يشير اليه قوله ونعتوا وشرط المصدر كونه مفردا مذكرا كما في المتن ومنكرا وصريحا الا مؤولا وثلاثيا أو بزنته وان لا يبدأ بميم زائدة كمزار ومسير قيل والا امتنع النعت به رأسا وفائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها (قوله فالتزموا الخ) أى لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى

ولا يجمع فاجروه على أصله تنبيها على أن حقه أن لا ينعت به لجوده وانهم توسعوا بحذف المضاف أو قصدا للمبالغة (قوله مجازا) أى مرسلا من اطلاق المعنى على محله وهو الذات وأما على الاول فمن اطلاق اللازم وهو المصدر على الملزوم وهو المشتق وعلى الثانى مجاز بالحذف وقوله أو ادعاء أى بأن يدعى أن الذات هى نفس المعنى لا غيره مبالغة فى اتصافها به بلا احتياج الى تأويل أصلا كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ خبره جملة اذا اختلف الخ لا نصب بمحذوف يفسره فرقه لان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى كان أو جمعا كما مثله الشارح أو اسم جمع كقوله

فوافيناهم منا بجمع * كأسد الغاب مردان وشيب

أو اسم جنس جمعى كعندى غنم بيض وسود وقيل أو أسماء متعاطفة كجاء زيد وعمرو الطويل والقصير لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله اذا اختلف) أى النعت لفظا ومعنى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب فى الارض أى السير فيها أو لفظا فقط كالذاهب والمنطلق فكل ذلك تفريقه واجب (قوله بالعطف) أى بخصوص الواو اجماعا ولذا اعترضوا على ابن الحاجب فى قوله الادغام أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك قيل الا نعت اسم الاشارة فلا يفرق كمررت بهذين الطويل والقصير لان نعته لا يكون الا طبقه لفظا وفى الحقيقة لا استثناء لانه لا يجوز نعته بمختلف حتى يفرق نعم جوز بعضهم ذلك المثال على البدل لا النعت ومما اختص به نعت اسم الاشارة كونه محلى بأل فلا ينعت بغيره وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغير أجنبى وأما كونه جنسا لا مشتقا فغالب دمامينى (قوله كريمين) ولا يجوز كريم وكريم نعم يجوز مررت بانسانين كريم وكريمة لاختلافهما تأنيثا ويجوز كريمين نظرا للتغليب ومحل وجوب الجمع فى المتفق اذا عدم مانعه والا فيمتنع أعطيت زيدا أخاه الكريمين لان التابع فى حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أولا وثانيا بل يفرد كل بوصف أو يجمعان فى نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل فى المنعوتين نص على ذلك الرضى (قوله ونعت معمولى الخ) نعت مفعول مقدم لأتبع ووحيدى صفة لمحذوف أى ونعت معمولى عاملين وحيدى الخ معنى وعمل بالجر لاضافة وحيدى اليهما وقوله بغير استثناء أى اتبع مطلقا سواء كان المعمولان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين خلافا لمن خص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله لا اذا ائتلف حيث أفاد ان نعوت غير الواحد اذا كانت متفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل تجمع فى لفظ واحد فكان قائلا قال وهل اذا جمعت تكون نعتا تابعا أو مقطوعا فأفاد أنه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عاملا المنعوتين معنى وعملا كما مثله الشارح والقطع فى ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله أتبع أى ان أردته وسكت عن نعت معمولى عامل واحد وحكمه انه اذا اتحد عمله ونسبته اليهما فى المعنى كقام زيد وعمرو العاقلان جاز الاتباع والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد عمرا العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت النسبة دون العمل كأعطيت زيدا أباه العاقلان كما مر عن الرضى وان اختلف العمل دون النسبة كخاصم زيد عمرا وجب القطع عند البصريين وهو الصحيح وجازهو والاتباع عند غيرهم فقيل يتبع بالرفع تغليبا له وقيل بأيهما شئت لان كلا منهما مخاصم ومخاصم (قوله متحدى المعنى والعمل) زاد بعضهم شرطا ثانيا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا وتنكيرا لتعذر اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثا وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم اشارة كجاء هذا وجاء عمرو فلا يجوز العاقلان بالاتباع لان نعت اسم الاشارة لا يفصل منه فان أخر جاز لعدم الفصل لكن مر أن نعته لا يكون الا طبقه فى اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أى ولو بالخبرية والانشائية فلا اتباع فى قام زيد وهل قام عمرو العاقلان لاختلافهما خبرا وانشاء وان اتحد معناهما أما

مجازا أو ادعاء (ص) ونعت غير واحد اذا اختلف
فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف
(ش) اذا نعت غير الواحد فاما أن يختلف النعت أو يتفق فان اختلف وجب التفريق بالعطف فتقول مررت بالزيدين الكريم والبخيل وبرجال فقيه وكاتب وشاعر وان اتفق جىء به مثنى أو مجموعا نحو مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء (ص)
ونعت معمولى وحيدى معنى
وعمل أتبع بغير استثنا
(ش) اذا نعت معمولان لعاملين متحدى المعنى والعمل أتبع النعت المنعوت رفعا ونصبا وجرا نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وحدثت زيدا وكلمت عمرا الكريمين ومررت بزيد وجزت على عمرو الصالحين فان اختلف معنى العاملين أو عملهما

وجب القطع وامتنع الاتباع فتقول جاء زيد وذهب عمرو العاقلين بالنصب على اضمار فعل أى أعنى العاقلين و بالرفع على اضمار مبتدا أى هما العاقلان وتقول انطلق زيد وكلمت عمرا الظريفين أى أعنى الظريفين أو الظريفان أى هما الظريفان ومررت بزيد وجاوزت خالدا الكاتبين أو الكاتبان (ص)

وان نعوت كثرت وقد تلت ... مفتقر الذكرهن أتبعت

(ش) اذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح الا بها جميعها وجب اتباعها كلها فتقول مررت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب (ص)

واقطع اواتبع ان يكن معينا ... بدونها أو بعضها اقطع معلنا

(ش) اذا كان المنعوت متضحا بدونها كلها جاز فيها جميعها الاتباع والقطع وان كان معينا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين الا به الاتباع وجاز فيما يتعين بدونه الاتباع والقطع (ص)

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا ... مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

(ش) أى اذا قطع النعت عن المنعوت رفع على اضمار مبتدا أو نصب على اضمار فعل نحو مررت بزيد الكريم أو الكريم أى هو الكريم أو أعنى الكريم وقول المصنف لن يظهرا معناه انه يجب اضمار الرافع أو الناصب ولا يجوز اظهاره وهذا صحيح اذا كان النعت لمدح نحو مررت بزيد الكريم أو ذم نحو مررت بعمرو الخبيث أو ترحم نحو مررت بخالد المسكين فاما اذا كان لتخصيص فلا يجب الاضمار نحو مررت بزيد الخياط والخياط وان شئت أظهرت فتقول هو الخياط أو أعنى الخياط والمراد بالرافع والناصب لفظة هو وأعنى (ص)

نحو هذا أبوك ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرا وانشاء مع كون أحد المنعوتين مجهولا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضى اذ المعلوم لا يخلط بالمجهول ويجعلان كشئ واحد (قوله وجب القطع) أى بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافى جواز التفريق وايلاء كل نعت صاحبه وانما امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملان متنافيان فى شئ واحد اذ العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ولا يمكن أن يجعل العامل مجموعهما لان الشئ الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا فى آن واحد أما اتحادهما معنى وعملا فيجعلهما كالشئ الواحد وفى ذلك بحث قدمناه فى باب الحال * والحاصل ان نعوت غير الواحد ان اختلف لفظها أو معناها وجب تفريقها اما بالعطف أو بايلاء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين أولا وان اتحدت لفظا ومعنى فان اتحد عاملا المنعوتين معنى وعملا أو كان العامل واحدا واتحد عمله بنسبته اليهما واتحد المنعوتان تعريفا وتنكيرا وجب جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فان انتفى شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها فتأمل (قوله اذا تكررت النعوت) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافا للزجاج فشرط القطع تعين المنعوت بدون النعت واحدا أو أكثر * واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبى (قوله وجب اتباعها) اعترض بان القطع لا يزيد على تركها بالكلية فكيف منع مع جواز الترك وأجيب بانها محتاج اليها بمقتضى الغرض والقطع يشعر بالاستغناء فبينهما تناف (قوله أو اتبع) بنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه من أتبع الرباعى فهمزته للقطع مفتوحة أما قوله فى البيت الآتى أو انصب فبكسر الواو على أصل التخلص من الساكنين لانه من نصب الثلاثى فهمزته للوصل (قوله أو بعضها اقطع) مقتضى حل الشارح ان بعضها بالجر عطفا على دونها أى وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء فى دونها على مذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بلا اعادة الخافض أى وان يكن معينا بدون بعضها وعليهما فمفعول اقطع محذوف أى اقطع ما سواه على الاول أو اقطعه وحده على الثانى ويكون المتن مصرحا بمسئلتى الاستغناء عن جميع النعوت وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله المعرب والتقدير ان يكن معينا بدونها فاقطع جميعها أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها فى النظم معلومة بالمقايسة (قوله الاتباع والقطع) أى بشرط تقديم المتبع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الاشارة والنعت المؤكد نحو الهين اثنين والملتزم الذكر نحو الشعرى العبور فلا يجوز قطعها ﴿تنبيه﴾ محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت معرفة أما النكرة فيتعين اتباع الاول من نعوتها ولا يجوز فى الباقى القطع سواء افتقر الى جمعها أم لا لان القصد من نعتها تخصيصها وقد حصل بالاول فان كان نعتها واحدا فقط امتنع قطعه على المشهور الا فى الشعر (قوله مضمرا) بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر لدلالة عليه ولا تنازع لان الحال لا تضمر ومبتدأ مفعول مضمرا وناصب عطف عليه والالف فى لن يظهرا للتثنية كما حمل عليه الشارح لان أو التنويعية لا يفرد الضمير بعدها (قوله وهذا صحيح الخ) أى ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصد الانشاء للمدح ونحوه ولو صرح بذكره لخفى ذلك القصد وتوهم كونه خبرا مستأنفا (قوله فاما اذا كان لتخصيص) مراده به ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفى ذلك بحث طالما توقفت فيه وهو ان شرط القطع تعين

ومامن المنعوت والنعت
عقل
يجوز حذفه وفى النعت يقل
(ش) أى يجوز حذف المنعوت واقامة النعت مقامه اذا دل عليه دليل نحو قوله تعالى أن أعمل سابغات أى دروعا سابغات وكذلك يحذف النعت اذا دل عليه دليل لكنه قليل ومنه قوله تعالى قالوا الآن جئت بالحق أى البين وقوله تعالى انه ليس من أهلك أى الناجين (ص)

﴿ التوكيد ﴾

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا
مع ضمير طابق المؤكدا
واجمعهما بأفعل ان تبعا
ماليس واحدا تكن متبعا

(ش) التوكيد قسمان أحدهما التوكيد اللفظى وسيأتى والثانى التوكيد المعنوى وهو على ضربين أحدهما مايرفع توهم مضاف الى المؤكد وهو المراد بهذين البيتين وله لفظان النفس والعين وذلك نحو جاء زيد نفسه فنفسه توكيد لزيد وهو يرفع توهم أن يكون التقدير جاء خبر زيد أو رسوله وكذلك جاء زيد عينه ولابد من اضافة النفس أو العين الى ضمير يطابق المؤكد نحو جاء زيد نفسه أو عينه وهند نفسها أو عينها ثم ان كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعا جمعتهما

المنعوت بدون النعت كامر فكيف يتأتى فى نعت التخصيص مع ان المنعوت يفتقر اليه فى تخصيصه وتعينه به ثم ظهر لى جوابه من التنبيه المتقدم وهو ان نعت التخصيص ليس على اطلاقه بل المراد به خصوص غير الاول من النعوت المتعددة لنكرة والشرط موجود فيه لتعين النكرة تعينا ما بنعتها الاول فيصدق انها متعينة بدون النعت المقطوع مع انه للتخصيص لكونه نعت نكرة وأما التعين فى نعت التوضيح فى المعارف فظاهر * واعلم ان النعت المقطوع الى النصب لا يقدر باعنى الا فى نعت التخصيص أما فى نعت المدح ونحوه فيقدر باذكر أو امدح مثلا كما نقله الدمامينى عن المحققين والله أعلم (قوله ومامن المنعوت الخ) يشمل حذفهما معا نحو لا يموت فيها ولا يحيا أى حياة نافعة (قوله واقامة النعت مقامه) أى بشرط صلوحه لمباشرة العامل بان لا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو مبتدأ اذا الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بها فى غيرهما باطراد الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو فى نحو مناظعن ومنا أقام وفينا سلم وفينا هالك أى فريق ظعن الخ ومنه قوله

لوقلت مافى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم

أى لو قلت مافى قومها أحد يفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه فى غير ذلك ضرورة كقوله * يرمى بكفى كان من أرمى البشر * أى بكفى رجل كان الخ (قوله دل عليه دليل) اما بمصاحبة ما بينه نحو أن اعمل سابغات بعد وألناله الحديد واما باختصاص الصفة به كمررت بكاتب وصاهل أو غير ذلك والله أعلم

﴿ التوكيد ﴾

هو بالواو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال أكد ووكد تأكيدا وتوكيدا أطلق على التابع الآتى من اطلاق المصدر على اسم الفاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أى مرادا بهما ذات الشئ وحقيقته وان لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فان أريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة كسفكت زيدا نفسه وفقأت زيدا عينه لم يكونا توكيدا فهما فى المثال بدل بعض وأولمنع الخلو فتجوز الجمع واذا اجتمعا وجب تقديم النفس لانها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويجوز جرهما بباء زائدة كجاء زيد بنفسه وعمرو بعينه بخلاف باقى ألفاظ التوكيد وأما جاؤا بأجمعهم فبضم الميم مفرده جمع كفلس وأفلس أى بجماعاتهم فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيدى والا وجب تجريده من الضمير كما هو حكمها وحكم اخواتها كذا فى المغنى لكن نقل الدمامينى وغيره فتح الميم (قوله طابق المؤكدا) أى افرادا وتذكيرا أو غيرهما (قوله بأفعل) أى جمعا ملتبسا بوزن أفعل أو على افعل وهذه العبارة أحسن من قوله فى التسهيل جمع قلة لان عينا تجمع فى القلة على أعيان ولا يؤكد به على المختار (قوله ماليس واحدا) هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الاشمونى وغيره جواز غيره فى المثنى كجاء الزيدان نفسهما ونفساهما والمختار أنفسهما لان المثنى جمع فى المعنى ولكراهة اجتماع مثنيين وكذا كل مثنى فى المعنى أضيف الى ما يتضمنه كقطعت رأس الكبشين ورأسى الكبشين والمختار رؤسهما (قوله جاء زيد نفسه) اضافتها للضمير من اضافة العام للخاص لا الشئ الى نفسه لان النفس أعم من زيد (قوله توهم أن يكون الخ) أى فهو رافع لتوهم المجاز بالحذف أو هو رافع لاحتمال المجاز العقلى باسناد المجئ لغير من هو له لتعلقه به كضرب الامير أى جنده وأما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل باطلاق الكل على بعضه كما يحتمل رفع العقلى باسناد ما للبعض لكله ورفع الحذف ويعم القسمين ما يرفع توهم غير الظاهر وأما رفع السهو والغلط فانما يكون باللفظى كما نقله سم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع فى ذلك الابعاد لا الرفع بالكلية كما استظهره ابن هشام بدليل الاتيان بألفاظ متعددة ولو صار نصا بالاول لم يؤكد ثانيا (قوله جاء خبر زيد) مثله

على مثال أفعل فتقول جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما أو الهندان أنفسهما أو أعينهما والزيدون أنفسهم أو أعينهم والهندات أنفسهن أو أعينهن (ص) وكلا اذكر فى الشمول وكلا * كلتا جميعا بالضمير موصلا (ش) هذا هو الضرب الثانى من التوكيد المعنوى وهو ما يرفع توهم ارادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكلتا وجميع فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه نحو جاء الركب كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن ولا تقول جاء زيد كله ويؤكد بكلا المثنى المذكر نحو جاء الزيدان كلاهما وبكلتا المثنى المؤنث نحو جاء الهندان كلتاهما ولا بد من اضافتها كلها الى ضمير يطابق المؤكد كما مثل (ص)

واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم فى التوكيد مثل النافله

(ش) أى استعمل العرب للدلالة على الشمول ككل عامة مضافا الى ضمير المؤكد نحو جاء القوم عامتهم وقل من عدها من النحويين فى ألفاظ التوكيد وقد عدها سيبويه وانما قال مثل النافلة لان عدها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة أى الزيادة لان أكثر النحويين لم يذكرها (ص)

وبعد كل أكدوا بأجمعا * جمعاء أجمعين ثم جمعا

(ش) أى يجاء بعد كل بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول فيؤتى بأجمع بعد كله نحو جاء الركب كله أجمع وبجمعاء بعد كلها نحو جاءت القبيلة كلها جمعاء وبأجمعين بعد كلهم نحو جاء الرجال كلهم أجمعون وبجمع بعد كلهن نحو جاءت الهندات كلهن جمع (ص)

ودون كل قد يجيء أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع

(ش) أى قد ورد استعمال العرب أجمع فى التوكيد غير مسبوقة بكله نحو جاء الجيش أجمع واستعمال جمعاء غير مسبوقة بكلها نحو جاءت القبيلة جمعاء واستعمال أجمعين غير مسبوقة بكلهم نحو جاء القوم أجمعون واستعمال جمع غير مسبوقة بكلهن نحو جاء النساء جمع وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله

يا ليتنى كنت صبيا مرضعا * تحملنى الذلفاء حولا أكتعا
اذا بكيت قبلتنى أربعا * اذا ظللت الدهر أبكى أجمعا

(ص)

وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل

(ش) مذهب البصريين انه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وزمن وحين ومذهب الكوفيين واختاره المصنف جواز توكيد النكرة

جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسولهم لا توهم جاء بعضهم لانه ليس للشمول فتدبر (قوله ذا أجزاء) أى ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله ورأيته جميعا لصحة اشتريت نصفه ورأيت بعضه بخلاف جاء زيد كله لان المجىء لا يتعلق بالبعض (قوله ويؤكد بكلا وكلتا المثنى) أى الدال على اثنين ولو بالعطف بشرط اتحاد المسند اليهما لا نحو جاء زيد وذهب عمرو كلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلهما عند الجمهور خلافا للاخفش والفراء فيجوز اختصم الزيدان كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصام للواحد لان التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله ولا بد من اضافتها الخ) أى لفظا كما يفيده قول المصنف بالضمير موصلا فلا يكتفى بنيتها خلافا للزمخشرى ولا حجة فى قوله تعالى خلق لكم ما فى الارض جميعا ولا فى قراءة انا كلا فيها على أن المعنى جميعه وكلنا لان جميعا حال من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تأكيد وفرض الكلام فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد وكل فى فلك يسبحون (قوله فاعله) أى موازنها حال كونه مأخوذا من عم ولم يقل عمه لما فيها من الجمع بين الساكنين الذى لا يتأتى فى الشعر وقوله مثل النافلة حال من فاعله (قوله مضافا الى الضمير) أى لفظا ككل ولا يؤكد به الا ذو أجزاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله لان أكثر النحويين لم يذكرها) فيه أن سيبويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضا فجميع لم يذكره الجمهور ولم ينبه عليه فلعله أراد مثل النافلة فى لزوم التاء لها مع المذكر وغيره كاشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة أى زائدا على ما طلبه ابراهيم (قوله بأجمع) وقد يجاء بعد أجمع بأكتع ثم بأبصع زاد الكوفيون ثم بأبتع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقدمت كل لنصها على الاحاطة ثم أجمع لصراحته فى الجمعية على الباقى ثم أكتع لانه من تكتع الجلد اذا انقبض واجتمع ثم أبصع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم أبتع لانه من البتع وهو الشدة أو طول العنق ولا يخلو عن اجتماع فكل واحد أضعف مما قبله فى الدلالة على الجمعية وهذه الالفاظ يمتنع اضافتها للضمير لانها معارف اما بنيتها أو بالعلمية الجنسية لمعنى الاحاطة والشمول وعلى هذا فأجمع ونحوه غير مصروف للعلمية والوزن وجمع لها وللعدل لانه جمع لجمعاء حقه جمع بسكون الميم كحمراء وحمر وعلى الاول تبدل العلمية بالوصفية وقال الدماميني يشبه العلمية فى التعريف بدون معرف لفظى وأما جمعاء فلألف التأنيث الممدودة مطلقا (قوله الذلفاء) بالذال المعجمة والفاء اسم امرأة وتطلق على المرأة الحسناء والشاهد فى أجمع حيث أكد به الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضا الفصل بين المؤكد والمؤكد بجملة أبكى ومثله فى التنزيل ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله لا يجوز توكيد النكرة) أى لان ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وغيره فيلزم تخالفهما تعريفا وتنكيرا وهو ممنوع عندهم

المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صمت شهرا كله ومنه قوله تحملني الذلفاء حولا أكتعا * وقوله قد صرّت البكرة يوما أجمعا (ص)
واغن بكلتا في مثنى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا (ش) قد تقدم أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا ومذهب
البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك فلا تقول جاء الجيشان أجمعان ولا جاء القبيلتان جمعا وان استغناء بكلا وكلتا عنهما وأجاز ذلك الكوفيون
(ص) وان تؤكد الضمير المتصل * بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع وأكدوا بما * سواهما والقيد لن يلتزما

(ش) لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين الا بعد تأكيده بضمير منفصل فتقول قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ولا تقل قوموا أنفسكم فاذا أكدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك فتقول قوموا كلكم أو قوموا أنتم كلكم وكذا اذا كان المؤكد غير ضمير رفع بأن كان ضمير نصب أو جر فتقول مررت بك نفسك أو عينك ومررت بكم كلكم ورأيتك نفسك أو عينك ورأيتكم كلكم
(ص)
وما من التوكيد لفظي يجى * مكررا كقولك ادرجى ادرجى
(ش) هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد وهو التوكيد اللفظي وهو تكرار اللفظ الاول بعينه نحو ادرجى ادرجى وقوله
فأين الى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس
وقوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا (ص) ولا تعد لفظ ضمير متصل * الا مع اللفظ الذي به وصل (ش) أي اذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك الا بشرط اتصال المؤكد بما اتصل بالمؤكد نحو مررت بك بك ورغبت فيه فيه ولا تقول مررت بكك (ص)
كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنعم وكبلى (ش) أي كذلك اذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكد ما اتصل بالمؤكد نحو ان زيدا ان زيدا قائم وفي الدار في الدار زيد ولا يجوز ان ان زيدا قائم ولا في في الدار زيد فان كان الحرف جوابا كنعم وبلى وجير وأجل واى ولا جاز اعادته وحده فيقال لك أقام زيد فتقول نعم نعم أو لا لا والم يقم زيد فتقول بلى بلى (ص)

(قوله المحدودة) أي الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد النكرة مع شمولية التوكيد ككل وأجمع وعامة لا المطابقة تعريفا وتنكيرا لم يشترط الرضي والشاطبي سوى حصول الفائدة ومثلا بهذا أسد نفسه وعندي درهم عينه (قوله حولا أكتعا) أي حولا نكرة محدودة البدء والنهاية وتأكيده من ألفاظ الشمول من قولهم حول كتيع أي تام وفيه شاهد أيضا لافراد أكتع عن أجمع (قوله قد صرت) من الصرير وهو التصويت والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغة والمراد بكرة البئر أي لم ينقطع الاستقاء من البئر طول اليوم (قوله واغن) أمر من غني كفرح بمعنى استغنى (قوله في مثنى) أي في تأكيد ما دل على اثنين وان لم يسم في الاصطلاح مثنى كجاء زيد وعمرو كلاهما (قوله عن وزن فعلاء) أي عن تثنية موازن فعلاء من الالفاظ المارة في قوله وبعد كل أكدوا بأجمع الخ وكان الاولى ذكر هذا بعدها لانه من تعلقاتها وأشد مناسبة بها من توكيد النكرة (قوله وأجاز ذلك الكوفيون) أي مع اعترافهم بعدم السماع وقياس مذهبهم جوازه في توابع أجمع كاكتعان وكتعاوان (قوله فبعد المنفصل) أي فأكدهما بعد المنفصل لئلا يقع اللبس في نحو هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها التبادر أنهما فاعل لا توكيد فاذا قيل ذهبت هي نفسها اندفع ذلك وطرد الباب في غير ذلك وانما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كلمحت ما في نفسك بخلاف باقي الالفاظ (قوله المرفوع المتصل) أي بارزا كان كما مثله أو مستترا كزيد قام هو نفسه (قوله بضمير منفصل) الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا في الدار أنفسكم كلكم كما يقتضيه كلام التسهيل (قوله وما من التوكيد الخ) ما موصول مبتدأ ولفظي خبر لمحذوف والجملة صلة ما ومن التوكيد حال من الضمير في لفظي لانه في تأويل المشتق وجملة يجى خبر ما أي والذي هو لفظي حال كونه من التوكيد يجى مكررا وحذف صدر الصلة لطولها بالظرف (قوله وهو تكرار اللفظ الاول) أي اما بعينه كما مثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو فهل الكافرين أمهلهم كما قاله السيوطي أو بمرادفه كقوله * أنت بالخير حقيق قمن * ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكراره الى ثلاث فقط لاتفاق الادباء على انتفاء أكثر منها في كلام العرب وأما ما في سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيد لانها لم تتعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التكذيب بما ذكر فيها (قوله دكا دكا) منع بعضهم كونه تأكيدا لان الثاني غير الاول اذ المراد دكا بعد دك وانما هو حال لتأويله بمكررا دكها كما أول ادخلوا رجلا رجلا بمتنابعين وعلمته الحساب بابا بابا بمجموعا أبوابه ومثله صفا صفا أي صفوفا مختلفة والحال في ذلك مجموع الكلمتين ولما لم يمكن اعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهر اعرابه في كل من جزأيه دفعا للتحكم كذا قيل ورده الفارضي بأن الدك في القيامة مرة واحدة بدليل فدكتا دكة واحدة فيتعين كون الثاني تأكيدا وكذا صفا صفا ان قلنا ان الملائكة تكون يوم القيامة صفا واحدا لا يعلم طوله الا الله تعالى (قوله كذا الحروف) وكذا الموصولات لا تؤكد الا باعادة الصلة (قوله نعم) حرف جواب يصدق المخبر ويعلم المستخبر ويوعد الطالب ومثلها في

ومضمر الرفع الذى قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل (ش) أى يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل مرفوعا كان نحو قمت أنت أو منصوبا نحو أكرمنى أنا أو مجرورا نحو مررت به هو والله أعلم (ص)

﴿العطف﴾

العطف اما ذو بيان أو نسق * والغرض الآن بيان ما سبق * فذو البيان تابع شبه الصفه * حقيقة القصد به منكشفه (ش) العطف كما ذكر ضربان أحدهما عطف النسق وسيأتى والثانى عطف البيان وهو المقصود بهذا الباب وعطف البيان هو التابع الجامد المشبه للصفة فى ايضاح متبوعه وعدم استقلاله نحو أقسم بالله أبو حفص عمر فعمر عطف بيان لانه موضح لابى حفص فخرج بقوله الجامد الصفة لانها مشتقة أو مؤولة به وخرج بما بعده ذلك التوكيد وعطف النسق لانهما لا يوضحان متبوعهما والبدل الجامد لانه مستقل (ص) فأولينه من وفاق الاول * ما من وفاق الاول النعت ولى (ش) لما كان عطف البيان مشبها للصفة لزم فيه موافقة المتبوع كالنعت فيوافقه فى اعرابه وتعريفه أو تنكيره وتذكيره أو تأنيثه وافراده أو تثنيته أو جمعه (ص)

ذلك جير بفتح الجيم وسكون التحتية مبنيا على كسر الراء وأجل بفتح الجيم مبنيا على سكون اللام واى بكسر الهمزة كما فى المغنى فكل ذلك يقرر ما قبله من ايجاب أو نفى وأما الا فلابطال الايجاب خاصة فلا يجاب بها نفى أصلا عكس بلى فانها لا يجاب بها الا النفى لتبطله وهو اما مجرد كزعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى أو مع استفهام حقيقى كبلى فى جواب أليس زيد قائما أى لم ينتف قيامه أو توبيخى نحو أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى أو تقريرى كآية ألست بربكم قالوا بلى وكان القياس أن الايجاب بها هنا لانه اثبات معنى لان همزة التقرير للنفى ونفى النفى ايجاب ولهذا يمتنع ادخال أحد بعده الملازمته للنفى لكنهم راعوا لفظ النفى وحده فردوه ببلى فى الاكثر لتقرر ابطاله المستفاد من الهمزة وتوكده ويجوز اجابته بنعم نظرا لمعنى الايجاب بشرط أمن اللبس بان لا يتوهم بقاء النفى وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نازع جماعة كالسهيلى فيما نقل عن ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا والعدم صراحته فى الكفر اذ يحتمل ان نعم تصديق للايجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفى أى أنا ربكم كما يحتمل انها تصديق للنفى نفسه بقطع النظر عن الهمزة ولا كفر على الاول نعم هو غير كاف فى الاقرار لاحتماله غير المراد ولذا لا يدخل فى الاسلام بلا اله الا الله برفع اله لاحتماله نفى الوحدة أفاده فى المغنى والله أعلم

﴿العطف﴾

هو لغة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لان المتكلم رجع الى الاول فأوضحه بالثانى أو شركه معه فى الحكم (قوله الجامد) قال فى التسهيل أو بمنزلته بان كان صفة فصار علما بالغلبة كالصعق والرحمن الرحيم (قوله فى ايضاح متبوعه) أى ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وقد يكون للمدح ففى الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح وللتوكيد كما قاله بعضهم فى قوله * يا نصر نصر نصرا * لكن اختار المصنف جعل هذا تأكيدا لفظيا (قوله خرج بقوله الجامد الصفة) وتخرج أيضا بقوله شبه الصفة لان شبه الشئ غيره وقوله حقيقة القصد به منكشفه يصلح كونه بيانا لوجه الشبه ان نظرنا الى مطلق انكشاف وكونه بيانا لوجه الفرق بينه وبين الصفة ان نظرنا لقوله به أى ان عطف البيان يفارق النعت فى أنه يكشف المتبوع بنفسه والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه فى انه جامد لا يؤول بالمشتق وان أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله اذا ورد جامدا (قوله لا يوضحان) أى الاصل فيهما ذلك وقد يعرض لهما الايضاح (قوله لانه مستقل) ظاهره ان البدل خرج بعدم الاستقلال دون ما قبله وليس كذلك لانه يخرج بقيد الايضاح أيضا فلا حاجة لذكر الاستقلال ولا يرد على اخراجه ان كل عطف بيان يصح بدلا الا ما استثنى كما سيأتى لان جواز الامرين منزل على مقصدى الايضاح والاستقلال (قوله فأولينه) تفريع على قوله شبه الصفة لان المتبادر منه الصفة الحقيقية التى توافق المنعوت فى أربعة من عشرة فما أشبهها كذلك وأول بمعنى أعط والهاء مفعوله الاول وقوله أولا من وفاق بيان لمحذوف مضاف الى ما هو المفعول الثانى وما بعده بيان لما ولا تكرار فيه لان التقدير أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو المبين مثل ما تولاه النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وانما قدرنا مثل لان المعطى لعطف البيان ليس هو عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعريفه) أى فلا يجوز تخالفهما تعريفا وتنكيرا وأما قول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فمخالف لاجماعهم ولا يصح تخريجه على مختار الرضى من جواز تخالفهما فى التعريف لتخالفهما افرادا وتذكيرا أيضا وهو ممتنع وكذا لا يصح اعتذار المغنى عنه بان مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتآخيهما فى كثير من الاحكام لنصهم على ان المبدل منه اذا تعدد ولم يف البدل بالعدة ٢ تعين قطعه فيخرج على البدلية فالاولى جعله مبتدأ حذف خبره أى مقام ابراهيم منها (قوله

٢ (قوله تعين قطعه) أى ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابط لانه حينئذ يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافيا بجميع أفراد المجمل اهـ منه

فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين (ش) ذهب أكثر النحويين الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين قيل ومن تنكيرهما قوله تعالى يوقد من شجرة مباركة زيتونة وقوله تعالى ويسقى من ماء صديد فزيتونة عطف بيان لشجرة وصديد عطف بيان لماء (ص) وصالحا لبدلية يرى * فى غير نحو ياغلام يعمرا ونحو بشر تابع البكرى * (٦٠) وليس أن يبدل بالمرضى (ش) كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا نحو ضربت أبا عبد الله زيدا واستثنى المصنف من ذلك مسئلتين يتعين فيهما أن يكون التابع عطف بيان الاولى أن يكون التابع مفردا معرفة معربا والمتبوع منادى نحو ياغلام يعمر فيتعين أن يكون يعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمر على الضم لانه لو لفظ بيا معه لكان كذلك الثانية أن يكون التابع خاليا من أل والمتبوع بأل وقد أضيف اليه صفة بأل نحو أنا الضارب الرجل زيد فيتعين كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا من الرجل لان البدل على نية تكرار العامل فيلزم أن يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت فى باب الاضافة من أن الصفة اذا كانت بأل لا تضاف الا الى ما فيه أل أو ما أضيف الى ما فيه أل ومثل أنا الضارب الرجل زيد قوله

أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

معطوف

فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا اذ لا يصح أن يكون التقدير أنا ابن التارك بشر وأشار بقوله * وليس أن يبدل بالمرضى * الى أن تجويز كون بشر بدلا غير مرضى وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفارسى (ص)

﴿عطف النسق﴾

تال بحرف متبع عطف النسق * كاخصص بود وثناء من صدق (ش) عطف النسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التى ستذكر * كاخصص بود وثناء من صدق * فخرج بقوله المتوسط الى آخره بقية التوابع (ص)

(قوله فقد يكونان) تفريع على قوله فأولينه لا على شبه الصفة والا وجب عطفه بالواو وعلى فأولينه أى اذا ثبت أن له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته فقد يكونان الخ وأتى به مع علمه مما قبله ردا على المخالف (قوله ذهب أكثر النحويين الخ) أى محتجين بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة فلا تبين غيرها ورد بأن بعض النكرة أخص من بعض فيبين غيره وكما يجوز ذلك فى النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط بالقيح والمخالف يجعل ذلك كله بدلا (قوله وصالحا لبدلية) أى لبدل الكل دون غيره (قوله ياغلام) منادى مبنى ويعمرا بضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر يعمر وهو منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله مسئلتين الخ) ضبط ابن هشام ما يمتنع فيه البدل دون البيان بما لا يستغنى عنه التركيب أو لا يصح حلوله محل الاول اه والشق الاول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن أفراده أن تفتقر جملة الخبر الى رابط وهو فى التابع كهند قام زيد أخوها فلو أعرب أخوها بدلا لخلت جملة الخبر عن الرابط لانه من جملة أخرى تقديرا وكذا جملة الصلة والصفة كجاء الذى أو رجل قام زيد أخوه والحال كهذا أخوه وأما الشق الثانى فيدخل فيه مسئلتا المتن لان المنع فيهما لعدم صحة احلاله محل الاول كما بينه الشارح ومن أفراده أيضا كون تابع المنادى اسم اشارة أو محلى بأل كيا زيد هذا أو الحرث وأن يتبع وصف أى فى النداء ووصف اسم الاشارة بالخالى من أل كيا أيها الرجل زيد ويا ذا الرجل غلام زيد وجاء هذا الرجل عمرو وأن يتبع ما أضيف اليه كلا وكلتا بمفرق كجاء كلا أخويك زيد وعمرو وذهبت كلتا أختيك هند ودعد فيمتنع البدل فى كل ذلك لامتناع احلاله محل الاول اذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بأل ولا ينادى اسم الاشارة بدون أن يوصف ولا توصف أى فى النداء ولا اسم الاشارة بالخالى من أل ولا تضاف كلا وكلتا لمفرق كما يعلم من أبوابها ومن افراده أيضا أن يضاف أفعل التفضيل الى عام أتبع بقسميه كزيد أفضل الناس الرجال والنساء لان أفضل بعض ما يضاف اليه فيلزم كون زيد بعض النساء والمنع فى هذه الصور كصورتى المتن مبنى على أن البدل لا بد من صحة حلوله محل الاول ومنعه بعضهم لانه يغتفر فى الثوانى وقد جوزوا فى انك أنت زيد كون أنت بدلا مع امتناع ان أنت وغير ذلك مما هو كثير (قوله التارك البكرى) وصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكرى وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن فى عليه أى أنا ابن الذى ترك البكرى بشرا حال كون الطير كائنة عليه ترقبه لاجل وقوعها عليه فتعلق وقوعا محذوف لأنه هو عليه المذكور وخبر الطير جملة ترقبه لئلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلى على المبتدا والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه أفاده الصبان والمعنى أنه ترك بشرا المذكور مثخنا بالجراح يعالج طلوع الروح فالطير واقفة عليه ترقب موته لتنزل تأكل منه لانها لا تقع عليه ما دام حيا والله أعلم

﴿ عطف النسق ﴾

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر نسقا بالسكون قيل وبالفتح أيضا ويقال نسقت الدر نظمته ونسقت الشئ بالشئ اذا أتبعته اياه والمراد هنا المنسوق اطلاقا للمصدر على المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع فى الكلام المنسوق بعضه على بعض (قوله تال بحرف الخ) أى

فالعطف مطلقا بواوثم فا * حتى أم اوكفيك صدق ووفا (ش) حروف العطف على قسمين أحدهما مايشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أى لفظا وحكما وهى الواو نحو جاء زيد وعمرو وثم نحو جاء زيد ثم عمرو والفاء نحو جاء زيد فعمرو وحتى نحو قدم الحجاج حتى المشاة وأم نحو أزيد عندك أم عمرو وأو نحو جاء زيد أو عمرو والثانى مايشرك لفظا فقط وهو المراد بقوله (ص)

وأتبعت لفظا فحسب بل ولا * لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا

(ش) هذه الثلاثة تشرك الثانى مع الاول فى اعرابه لا فى حكمه نحو ماقام زيد بل عمرو وجاء زيد لا عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (ص)

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * فى الحكم أو مصاحبا موافقا

(ش) لما ذكر حروف العطف التسعة شرع فى ذكر معانيها فالواو لمطلق الجمع عند البصريين فاذا قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما فى نسبة المجىء اليهما واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد أو جاء قبله أو جاء مصاحباله وانما يتبين ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو بعده وجاء زيد وعمرو قبله وجاء زيد وعمرو معه فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب ومذهب الكوفيين انها للترتيب ورد بقوله تعالى ان هى الاحياتنا الدنيا نموت ونحيا (ص)

واخصص بها عطف الذى لا يغنى * متبوعه كاصطف هذا وابنى

(ش) اختصت الواو من بين حروف العطف بانها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه نحو اختصم زيد وعمرو ولو قلت اختصم زيد لم يجز ومثله اصطف هذا وابنى وتشارك زيد وعمرو ولا يجوز أن يعطف فى هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا تقول اختصم زيد فعمرو ولا ثم عمرو (ص)

معطوف النسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تقديرا لان حذف العاطف جائز عند المصنف ولو فى غير سرد الاعداد وقوله متبع أى مشرك للثانى بالاول فى الحكم مخرج لأى تفسيرية فى رأيت غضنفرا أى أسدا فان أسدا عطف بيان بالاجلى لا نسق وان كان تابعا بحرف لانه غير مشرك خلافا للكوفيين وليس لنا عطف بيان يتبع بحرف سوى هذا تصريح ودخل فى التعريف النعوت المعطوفة فان اعرابها بالعطف ولا تسمى نعوتا فى الاصطلاح (قوله مطلقا) أى لفظا ومعنى كما يفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدا على رأى سيبويه أو من ضميره فى الخبر على مذهب الاخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفى (قوله أم او) بنقل فتح الهمزة للميم (قوله أحدهما مايشرك الخ) قال الناظم هذا هو الصحيح فى أم وأو وان قال الاكثر بعدم تشريكهما فى المعنى لان مابعدهما مشارك لما قبلهما فى المعنى المراد منهما من مساواة أو شك مثلا نعم اذا اقتضيا اضرابا شركا لفظا فقط كبل ولم ينبه عليه هنا قاله والخلاف لفظى لان نظر الاكثر الى عدم تشريكهما فى معنى العامل اذ القيام مثلا لم يثبت الا لاحد المتعاطفين لا لهما معا والثانى نظر الى معناهما المفاد بهما من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيتهما له (قوله فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ مبنى على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف أو هى خبر لمحذوف أى فحسبك ذلك أو فذلك حسبك أى كافيك عن طلب غيره (قوله طلا) بفتح المهملة مقصورا هو ولد الظبية أول مايولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد ذوات الظلف مطلقا والجمع أطلاء كسبب وأسباب وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة كما فى القاموس (قوله لمطلق الجمع) أى الاجتماع فى الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أى عن التقييد بمعية أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء فى خصوص ذلك (قوله ورد الخ) أى لان مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث لانكارهم له واعلم ان استعمالها عند عدم القرينة فى المعية أرجح وأكثر وفى سبق ماقبلها راجح وكثير وفى تأخره مرجوح وقليل (قوله لا يغنى متبوعه) أى لكون الحكم لا يقوم الا بمتعدد كالاختصام ونحوه وانما اختصت بذلك الواو لترجح المعية فيها قال فى التصريح ذكر المصنف مما اختصت به ثلاثة أحكام هذا وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقى معموله كما سيأتى آخر الباب ثم أوصلها الى أحد وعشرين وفى بعضها انتقاد كما بينه الصبان فان حتى تشاركها فى الثانى على الصحيح كمات كل أب لى حتى آدم والفاء فى الثالث كاشتريته بدرهم فصاعدا (تنبيه) زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها كخروجها وجعلوا منه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وقوله فلما أسلما وتله للجبين وناديناه فالاولى فيهما أو الثانية زائدة ومابعدها جواب اذا ولما وقيل هما عاطفتان أو للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أى كان كيت وكيت والزيادة ظاهرة فى قوله

فما بال من أسعى لاجبر عظمه * حفاظا وينوى من سفاهته كسرى

وقوله

ولقد رمقتك فى المجالس كلها * فاذا وأنت تعين من يبغينى

فان مابعد اذا الفجائية لا يقترن بالواو وجملة ينوى حال من من وهو مضارع مثبت لا يقترن بالواو الا أن يقدر

والفاء للترتيب باتصال * وثم للترتيب بانفصال

(ش) أى تدل الفاء على تأخير المعطوف عن المعطوف عليه متصلا به وثم على تأخيره عنه منفصلا أى متراخيا نحو جاء زيد فعمرو ومنه قوله تعالى الذى خلق فسوى وجاء زيد ثم عمرو ومنه قوله تعالى والله خلقكم من تراب ثم من نطفة (ص)

واخصص بفاء عطف ما ليس صله
على الذى استقر أنه الصله

(ش) اختصت الفاء بأنها تعطف مالا يصلح أن يكون صلة لخلوه عن ضمير الموصول على مايصلح أن يكون صلة لاشتماله على الضمير نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب ولو قلت ويغضب زيد أوثم يغضب زيد لم يجز لان الفاء تدل على السببية فاستغنى بها عن الرابط ولو قلت الذى يطير ويغضب منه زيد الذباب جاز لانك أتيت بالضمير الرابط (ص)

بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذى تلا

(ش) يشترط فى المعطوف بحتى أن يكون بعضا مما قبله وغاية له فى زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة (ص)

له مبتدأ أى وهو نوى أفاده المغنى (قوله باتصال) المراد به التعقيب وهو فى كل شئ بحسبه كتزوّج زيد فولد له اذا لم يكن بينهما الامدة الحمل وان طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا من حيث ان الاهلاك بعد البأس لا قبله لان المعنى أردنا اهلاكها فجاءها وكذا يقال فى حديث توضأ فغسل وجهه الخ ولا يرد على الثانى قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاء ولا قوله فتصبح الارض مخضرة من حيث ان جعله غثاء أحوى أى أسود من شدة اليبس لا يعقب اخراجه واخضرار الارض لا يعقب انزال الماء لان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء أو فتصبح الارض لا يقال مضى المدة بتمامها لا يعقب الاخراج والانزال لانه يكفى تعقيب أولها وقيل الفاء فيهما نائبة عن ثم أو هو من باب تزوّج فولد له (قوله أى تدل الفاء الخ) والغالب اذا وليها جملة أو صفة أن تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو فوكزه موسى فقضى عليه لآكلون منها فمالئون ومن غير الغالب عدم السببية نحو فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه لقد كنت فى غفلة من هذا فكشفنا فقبلت امرأته فى صرة فصكت فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا ولا يرد على كون السببية تفيد التعقيب نحو ان يسلم فهو يدخل الجنة لان عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب اذ السبب التام للجنة وحدها هو الاسلام واستمراره الى الموت بلا موجب لتطهيره بالنار أولا قاله الدمامينى (قوله وثم على تأخيره الخ) اعترض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فان خلق بنى آدم متأخر عن خلق زوجته حوّاء وأجيب بانها عاطفة على محذوف صفة للنفس أى من نفس أنشأها ثم جعل الخ أو ان ثم بمعنى الواو وزعم الاخفش والكوفيون انها تزاد كما فى قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب اذا قبله ورد بان الجواب محذوف أى حتى اذا ضاقت عليهم الارض الخ كان كيت وكيت ثم تاب الخ (قوله اختصت الفاء بانها الخ) اقتصر على ذلك مراعاة للمتن والا فتختص بعكسه أيضا وهو عطف الصلة على ماليس صلة كجاء الذى تقوم هند فيغضب هو وكذا تختص بعطف جملة لا تصلح للخبر أو الوصف أو الحال على ما تصلح له وعكسه كزيد يقوم فيقعد عمرو ومررت برجل أو بزيد يقوم فيقعد عمرو وعكس ذلك فلو قال وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر أو حال لكان أولى وفى التسهيل تختص أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال الخ والترتيب فى مثله ذكرى لا معنوى لاتحاد معناهما ويمكن أن يجعل من ذلك توضأ فغسل وجهه الخ (قوله الذى يطير الخ) جملة يطير صلة الذى وعائدها الضمير المستتر فى يطير وجملة يغضب زيد عطف عليها خلت من العائد لعطفها بالفاء السببية والذباب خبر الذى (قوله بعضا) أى جزأ كأكلت السمكة حتى رأسها أو فردا كاكرمت القوم حتى زيدا أو نوعا كامثله وكذا ما هو مثل البعض فى شدة الاتصال كاعجبتنى الجارية حتى حديثها بخلاف حتى ولدها وأما قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

بنصب نعل فعلى تأويله بالقى ما يثقله والنعل بعضه فصح عطفه وألقاها على هذا تأكيد أوان حتى ابتدائية ونعله نصب بمحذوف يفسره ألقاها كما اذا رفع على الابتداء والخبر ويروى بالجر على جعلها جارة فيكون القاء النعل آخرا (قوله فى زيادة أو نقص) أى معنويين كامثله ويعبر عنهما بالشرف والخسة أو حسيين كوهبت الاعداد الكثيرة حتى الالوف المؤمن يجزى بالحسنة حتى مثقال الذرة ويشترط أيضا كونه مفردا الا جملة صريحا لا مؤولا قيل وظاهرا الا ضميرا كما هو شرط مجرورها والحق عدم هذا فيجوز قام الناس حتى أنا فشروط معطوفها أربعة فقط سواء كان آخرا أم لا وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفردا وظاهرا وآخرا أو متصلا به سواء كان صريحا كحتى مطلع الفجر أو مؤولا كحتى يرجع الينا موسى وسواء كان غاية فى خسة أو شرف أم لا فلكل منهما عموم وخصوص فنى أكلت السمكة الخ أصلح للعطف والجر لان

الراس

الرأس آخروهي غاية في الخسة لاستقذارها غالباوفي حتى رجع تتعين للجر لاتصال الرجوع بآخر العكوف مع كونه ليس صريحا ولا بعضا ولا غاية في زيادة أو نقص وفي أمثلة الشارح تتعين للعطف لان ما بعدها ليس آخرا أما ان وقع بعدها جملة اسمية كحتى ماء دجلة أشكل أو ماضوية كحتى عفوا أو مضارع مرفوع لكونه حالا أو ماضيا كحتى يقول الرسول فهي ابتدائية لانها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشئ قبلها ويمثل أتى لذلك من بعد ﴿تنبيه﴾ حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو لا للترتيب في الحكم فيجوز مات كل أب لي حتى آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شئ بقضاء وقدر حتى العجز والكيس اذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فقد يزعم هي تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا أي تدريجها من الأضعف الى الاقوى وعكسه واذا كان معطوفها آخرا مجرورا وجب كما في التسهيل اعادة الجار لئلا تلتبس بالجارة كاعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كعجبت من القوم حتى بنيهم (قوله أوهمز التسوية) أي بعدها وهي الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء وما أبالي كما اقتصر عليه الرضي وأما الواقعة بعد ما أدري ونحوه كلا أعلم وليت شعري فلطلب التعيين كما قاله الدماميني لا التسوية أي ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافا لما في المغني بل مال بعضهم الى أنها بعد ما أبالي كذلك بدليل تعليقها الفعل عن لفظ جزأي الجملة بعده مع انه متعد بنفسه ويقال بالباء فمعنى ما أبالي أزيد قائم أم عمرو لا أكترث جواب هذا الاستفهام أي لا أعتنيه ولا أفكر فيه ازدراء به ويؤيد ذلك أن أي الاستفهامية تخلفها كقوله

ولست أبالي حين أقتل مسلما ＊ على أي حال كان في الله مصرعي

فتأمل (قوله ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفى بأحدهما لان التسوية في النوع الاول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان الا بين متعدد وتسمى أم المعادلة أيضا لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام وهي منحصرة في النوعين ويجب فيهما كما في الهمع تأخر المنفي فيمتنع سواء علي ألم يقم زيد أم قام (قوله سواء علينا الخ) أعرب الجمهور سواء خبرا مقدما عن الجملة بعده لتأولها بمصدر أي جزعنا وصبرنا سواء علينا أو عكسه لان الجار المتعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعلوه من مواضع سبك الجملة بلا سابك كهذا يوم ينفع مما أضيف فيه الظرف الى الجملة وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير أن ولا يرد أن سواء لاقتضائها التعدد تنافي أم التي لاحد الشيئين لانسلاخ أم عن ذلك وتجردها للعطف والتشريك كما انسلخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء الامرين في الحكم بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالكلام معها خبر لا يطلب جوابا ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها فجاز كونه مبتدأ مؤخرا وعلى هذا فيمتنع بعدها العطف بأو لعدم انسلاخها عن الاحد كأم ولذا لحن في المغني قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم لكن نقل الدماميني عن السيرافي ان أو لا تمتنع في ذلك الا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء وأما التنافي المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضي من أن سواء خبر مبتدا محذوف أي الامران سواء والهمزة بمعنى ان الشرطية لدخولها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها لبيان الامرين أي ان قمت أو قعدت فالامران سواء فأم للاحد كأو والجملة غير مسبوكة ونقل عن السيرافي في مثله اه واذا تأملت ذلك علمت أنه على اعراب الجمهور لا تصح أو مطلقا لمنافاتها التسوية الا ان يدعى انسلاخها عن الاحد كأم وعلى اعراب الرضي تصح مطلقا فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة اذ المقدر كالثابت على ان التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة وانما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها وحينئذ فلا اشكال في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بانصاف (قوله مغنيه الخ) أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه الدماميني وتخالف همزة التسوية بأمرين الاول انها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك

وأم بها اعطف اثر همز التسويه
أو همزة عن لفظ أي مغنيه

(ش) أم على قسمين منقطعة وستأتي ومتصلة وهي التي تقع بعد همز التسوية نحو سواء علي أقمت أم قعدت ومنه قوله تعالى سواء علينا أجزعنا أم صبرنا والتي تقع بعد همزة مغنية عن أي نحو أعندك زيد أم عمرو أي أيهما عندك (ص)

وربما أسقطت الهمزة ان ＊ كان خفا المعنى بحذفها أمن

(ش) أي قد تحذف الهمزة يعني همزة التسوية والهمزة المغنية عن أي عند أمن اللبس وتكون أم متصلة كما كانت والهمزة موجودة ومنه قراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم باسقاط الهمزة من أأنذرتهم وقول الشاعر

لعمرك ما أدري وان كنت داريا
بسبع رمين الجمر أم بثمان

أي أبسبع (ص)

فتطلب جوابا بتعيين أحد الشيئين لا بنعم أولا لانك اذا قلت أزيد قام أم عمرو وكنت عالما بثبوت القيام لاحدهما دون من ثبت له فيجاب بتعيينه وقد يجاب بالتخطئة للسائل فى اعتقاده ثبوت أحدهما كما فى قصة ذى اليدين وقياسه جواز نعم لانباتهما معا لتخطئة للسائل فى اعتقاد أحدهما فقط اهـ صبان وفيه ان تعميم النفى فى حديث ذى اليدين ليس بمجرد لا بل بقوله كل ذلك لم يكن فقياسه فى الاثبات ان لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كان يقال وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فان أتى بأو بدلها كان السؤال عن الثبوت للاحد أو عن النفى أصلا كانك قلت أثبت القيام لاحدهما أولا فيجاب بنعم أولا ويجوز بالتعيين لانه جواب وزيادة * الثانى أن الغالب دخولها على مفردين ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء أو يتأخر نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون وقد تدخل على فعليتين كقوله

فقمت للطيف مرتاعا فأرقنى * فقلت أهى سرت أم عادنى حلم

اذ الارجح أن هى فاعل بمحذوف يفسره سرت واسميتين نحو ما أدرى أزيد قائم أم هو قاعد ومفرد وجملة نحو قل ان أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالبا الا على جملتين من جنس أو جنسين فى تأويل المفرد عند الجمهور كما مر وتقل على مفرد وجملة كقوله

سواء عليك النفر أم بت ليلة * باهل القباب من عمير بن عاص

(قوله وبمعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمير وقت رقيدت وخلت لام فى قوله وأم بها اعطف فالمقصود لفظها هنا وهناك وسميت منقطعة لانقطاع الجملة بعدها عما قبلها فلا تعلق لاحداهما بالاخرى (قوله ان تك مما قيدت به خلت) أى بان لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلا بل بالخبر المحض نحو لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات الخ أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالانكار والنفى فى ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد وكالتقرير أى جعل الشئ مقررا ثابتا نحو أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا فهى فى جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كما فى الدمامينى لانه يكفى فى صحة الكلام أحد المذكورين معها لانقطاع كل عن الآخر وكذا تكون مع الهمزة اذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كأزيد عندك أم لا لانه لو اقتصر على الاول لاجيب بنعم أو لا فلم يفتقر السؤال الى الثانى وانما ذكر لبيان أنه عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ضاربا عن الثبوت ولولا ذلك لضاع قوله أم لا بلا فائدة كما نص عليه سيبويه وأما اذا لم يكن نقيضه كأزيد قام أم عمرو فتحتملهما فان كان السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما فمتصلة وان كان السائل عرض له ظن أن القائم عمرو بعد ظنه زيدا فاستفهم عن الثانى ضاربا عن الاول فمنقطعة كما نص على ذلك سيبويه (قوله وتفيد الاضراب) أى لزوما لا تفارقه وكثيرا ما تفيد معه استفهاما حقيقيا كانها لابل أم شاء أى بل أهى شاء فاضرب عن الاخبار بكونها ابلا الى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقتضيه أصلا نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم من هذا الذى هو جند لكم اذ لا يدخل استفهام على استفهام وكذا أم يقولون افتراه كما يفيده تقدير الشارح لعدم احتياج المقام الى الاستفهام وجعل الدمامينى هذه للاستفهام التوبيخى (قوله بل أهى شاء) انما قدر هى لان أم المنقطعة ليست عاطفة كما نص عليه الرضى وابن جنى بل بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص بالجمل وعلى هذا فذكرها هنا استطرادى لتتميم أقسام أم وقيل تعطف الجمل فقط وقال المصنف وكذا المفرد بقلة سمع ان هناك لابلا أم شاء وأول بأن شاء نصب بأرى محذوفا (قوله للتخيير وللاباحة) قال الشمنى أى بحسب العقل أو العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا الا الشرعيين لان الكلام فى المعنى اللغوى قبل ظهور الشرع أى فالمراد ما يعم الشرعيين كتزوج هندا أو أختها وغيرهما كمثال الشارح فان امتناع الجمع واباحته فيهما انما يؤخذان من قرائن الحال قال فى المغنى ومن العجب انهم ذكروا الاباحة والتخيير

وبانقطاع وبمعنى بل وفت * ان تك مما قيدت به خلت

(ش) أى اذا لم تتقدم على أم همزة التسوية ولا همزة مغنية عن أى فهى منقطعة وتفيد الاضراب كبل كقوله تعالى لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه أى بل يقولون افتراه ومثله انها لابل أم شاء أى بل أهى شاء (ص)

خير أبح قسم بأو وأبهم * واشكك واضراب بها أيضا نمى

(ش) أى تستعمل أو للتخيير نحو خذ من مالى درهما أو دينارا أو للاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بين الاباحة والتخيير أن الاباحة لا تمنع الجمع والتخيير يمنعه وللتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف وللابهام على السامع نحو جاء زيد أو عمرو اذا كنت عالما بالجائى منهما وقصدت الابهام على السامع ومنه قوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين وللشك نحو جاء زيد أو عمرو اذا كنت شاكا فى الجائى منهما

لصيغة

لصيغة أفعل ومثلوهما بهذين المثالين ثم ذكروهما لأو ومثلوهما بذلك لكن فى ابن يعقوب على التلخيص أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن ومن أو الاذن فى الاحد الدائر وماوراء ذلك من جواز الجمع وعدمه فمن القرائن فالفرق الذى فى الشارح ليس راجعا للفظ أو بل للقرائن المنضمة الى الكلام واعلم ان التخيير والاباحة انما يكونان بعد الطلب و بقية المعانى بعد الخبر كما فى التوضيح لكن صرح الشاطبي بان المختص بالخبر هو الشك والابهام فقط وأما الباقى كالتقسيم والاضراب ففى الموضعين وكلام المغنى يشعر به (قوله وللاضراب) أى بشرط تقدم نفى أونهى واعادة العامل عند سيبويه كما قام زيد أوماقام عمرو ولا يقم زيد أولا يقم عمرو ولم يشترط الكوفيون وأبوعلى ذلك ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبى السمال أوكلما عاهدوا بسكون الواو لكن يحتمل أنها فيهما بمعنى الواو (قوله ماذا ترى الخ) قاله جرير لعبد الملك بن مروان وقوله قد بليت يروى قد برمت بفتح الموحدة وكسر الراء أى ضجرت وسئمت (قوله عاقبت الواو) أى جاءت بمعناها وهو مطلق الجمع (قوله جاء الخلافة) قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز ويروى اذ كانت بدل أو ولا شاهد فيه حينئذ ﴿ تنبيه ﴾ أو بعد النفى أو النهى لنفى الجميع كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا لا الاحد فقط (قوله فى القصد) أى المعنى لا فى العطف ففيه اشارة لرد القول بانها عاطفة (قوله اما الثانية) أى ان ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف لذكر ما يغنى عنها كاما أن تتكلم بخير والا فاسكت وقوله

فاما أن تكون أخى بصدق ＊ فأعرف منك غثى من سمينى

والا فاطرحنى واتخذنى ＊ عدوا أتقيك وتتقينى

(قوله ماتفيده أو) أى من المعانى المشهورة المتفق عليها فخرج الاضراب ومعنى الواو فلا تأتى لهما اما ولم ينبه عليهما لقلتهما والخلاف فيهما (قوله وليست اما هذه) أى الثانية ولا خلاف فى ان الاولى غير عاطفة لانها تعترض بين العامل ومعموله كقام اما زيد واما عمرو (قوله وأول لكن الخ) أى اجعلها واليه أى تابعة لذلك فلا تعطف فى الاثبات خلافا للكوفيين فى العطف بها فيه فتنقل الحكم الى ما بعدها وتصير الاول مسكوتا عنه كبل فى الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجمل كقام زيد لكن عمرو لم يقم و يمتنع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان قدرله خبر جاز ويشترط أيضا أن لا تقترن بالواو والا كانت كذلك نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله وليس رسول معطوفا بالواو على أبا لاختلافهما ايجابا وسلبا وذلك ممتنع فى عطف المفرد بالواو بل المعطوف بها الجملة ولكن حرف استدراك وأن يكون معطوفها مفردا فلا تعطف الجمل سواء كانت بعد نفى أو نهى أو أمر أو اثبات بل تتمحض للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشروط عطفها ثلاثة (قوله ولا الخ) لا مبتدأ خبره جملة تلا ونداء الخ مفعول تلا أى شرط العطف بلا أن تتلو نداء أو أمرا أو اثباتا وكذا الدعاء والتحضيض و يشترط أيضا أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد وعكسه كما فى التسهيل بخلاف لا امرأة وأن يكون ما بعدها مفردا ليس صفة لما قبلها ولا خبرا ولا حالا والا خرجت عن العطف ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيد لا كاتب ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا وأن لا تقترن بعاطف والا كان العاطف به وتمحضت هى للنفى تأسيسا كجاء زيد لا بل عمرو أو تأكيدا كما جاء زيد ولا عمرو كما فى المغنى (قوله و بل كلكن) أى فى المعنى و بعد حال من بل أى اذا تلت بل نفيا أو نهيا كانت مثل لكن فى المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله و يثبت نقيضه لما بعده كما ذكره الشارح فهى لقصر القلب لا غير ومثلها فى هذا المعنى وان لم يذكره المصنف لكن الا انه

وللاضراب كقوله ماذا ترى فى عيال قد بليت بهم ＊ لم أحص عدتهم الا بعداد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ＊ لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

أى بل زادوا (ص)

وربما عاقبت الواو اذا ＊ لم يلف ذو النطق للبس منفذا

(ش) قد تستعمل أو بمعنى الواو عند أمن اللبس كقوله

جاء الخلافة أو كانت له قدرا ＊ كما أتى ربه موسى على قدر

أى وكانت له قدرا (ص)

ومثل أو فى القصد اما الثانيه ＊ فى نحو اما ذى واما النائيه

(ش) يعنى أن اما المسبوقة بمثلها تفيد ما تفيده أو من التخيير نحو خذ من مالى اما درهما واما دينارا والاباحة نحو جالس اما الحسن واما ابن سيرين والتقسيم نحو الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف والابهام والشك نحو جاء اما زيد واما عمرو وليست اما هذه عاطفة خلافا لبعضهم وذلك لدخول الواو عليها وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف (ص)

وأول لكن نفيا اونهيا ولا ＊ نداء او أمرا او اثباتا تلا

(ش) أى انما يعطف بلكن بعد النفى نحو ما ضربت زيدا لكن عمرا و بعد النهى نحو لا تضرب زيدا لكن عمرا و يعطف بلا بعد النداء نحو يا زيد لا عمرو و بعد الأمر نحو اضرب زيدا لا عمرا و بعد الاثبات نحو جاء زيد لا عمرو

ولا يعطف بلا بعد النفى نحو ما جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بلكن فى الاثبات نحو جاء زيد لكن عمرو (ص) و بل كلكن بعد مصحوبيها

* كما أكن في صريع بل تيها   وانقل بها للثان حكم الاول * في الخبر المثبت والامر الجلي   (ش) يعطف ببل في النفي والنهي فتكون كلكن في أنها تقرر حكم ماقبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو ماقام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فقررت النفي والنهي السابقين وأثبتت القيام لعمرو والامر بضربه ويعطف بها في الخبر المثبت والامر فتفيد الاضراب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني حتى يصير الاول كأنه مسكوت عنه نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا (ص)

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل   أو فاصل ما وبلا فصل يرد * في النظم فاشيا وضعفه اعتقد   (ش) أي اذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطف عليه بشئ ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين فقوله وآباؤكم معطوف على الضمير في كنتم وقد فصل بأنتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير واليه أشار بقوله أو فاصل ما وذلك كالمفعول به نحو أكرمتك وزيد

ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها ومن صلح فمن معطوف على الواو في يدخلونها وصح ذلك للفصل بالمفعول به وهو الهاء من يدخلونها ومثله الفصل بلا النافية كقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا فآباؤنا معطوف على نا وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بلا والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل نحو اضرب أنت وزيد ومنه قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار بقوله وبلا فصل يرد الى أنه قد ورد في النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل كقوله قلت اذ أقبلت وزهر تهادى * كنعاج الفلا تعسفن رملا   فقوله وزهر معطوف على الضمير المستتر في أقبلت وقد ورد ذلك في النثر قليلا حكى سيبويه رحمه الله مررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سواء وعلم من كلام المصنف ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد ماقام الا هو وعمرو وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل نحو زيد ضربته وعمرا وما أكرمت الا اياك وعمرا وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه الا باعادة الجار له نحو مررت بك وبزيد ولا يجوز مررت بك وزيد هذا مذهب الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون واختاره المصنف وأشار اليه بقوله (ص)

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا   وليس عندي لازما اذ قد أتى * في النثر والنظم الصحيح مثبتا

(ش) أي جعل جمهور النحاة اعادة الخافض اذا عطف على ضمير الخفض لازمة ولا أقول به لورود السماع نثرا ونظما بالعطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض فمن النثر قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام

مشهورها فليس فيه حوالة على مجهول فان تلت ايجابا أو أمرا نقلت الحكم الى ما بعدها كما ذكره المصنف فيصير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتا ونفيا وهي حينئذ حرف عطف واضراب انتقالي كما في المغني فلا تعطف الا بعد هذه الاربعة لكن يختلف معناها كما رأيت ويشترط أيضا افراد معطوفها على الصحيح والا كانت حرف ابتداء للاضراب الابطالي نحو بل عباد مكرمون أي بل هم عباد أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق أو الانتقالي من غرض الى آخر نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون (قوله في صريع) كمقعد منزل القوم في الربيع خاصة والتيهاء بفوقية فتحتية كصحراء وزنا ومعنى لكن قصرت للوقف سميت بذلك لتوهان الماشي فيها (قوله الجلي) أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتحضيض والتمني لان الامر قد يراد به ما فيه معنى الطلب فيشملها فليس حشوا (قوله أو فاصل ما) بالجر عطفا على ما قبله وما نكرة صفة لفاصل لقصد التعميم أي أي فاصل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أي سواء كان مستترا أو بارزا وانما اشترط الفصل لانه كالجزء من عامله لفظا ومعنى ولا يعطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وألحق به مطلق فصل لحصول الطول به (قوله فزوجك معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو ممنوع ولذا قيل انه فاعل بمحذوف والمعطوف الجملة أي وليسكن زوجك كما سيأتي لانه يغتفر في الثواني ورب شئ يصح تبعا لا استقلالا (قوله قلت اذ أقبلت) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع زهراء كحمر وحمراء وتهادى أصله تتهادى أي تتبختر حذفت احدى التاءين والمراد بالنعاج بقر الوحش والفلا بالفاء اسم جنس جمعي للفلاة أي الصحراء وتعسفن جملة حالية أي ملن عن الطريق المسلوك ورملا نصب بنزع الخافض أي في رمل وقيد بتعسفن الخ لانه أقوى في التبختر لبعدها حينئذ عن المارة (قوله المستتر في سواء) أي لتأويله بمستو هو والعدم ومثال العطف على المتصل البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر (قوله لازمة) أي سواء كان الخافض حرفا أو اسما لئلا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لتعذر الانفصال في الجر الا بالاستعارة فجعل اعادة الجار عوضا عن الفصل واعلم ان المعطوف هو المجرور وحده وهل جره بالعامل الاول لان الثاني كالعدم معنى وعملا بدليل قولهم بيني وبينك مع أن بين

لا اضاف

بجر الارحام عطفا على الهاء المجرورة بالباء ومن النظم ما أنشده سيبويه رحمه الله تعالى

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب

بجر الايام عطفا على الكاف المجرورة بالباء (ص)

والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو اذ لا لبس وهي انفردت
بعطف عامل مزال قد بقي * معموله دفعا لوهم اتقي

(ش) قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة عليهما ومنه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر أى فافطر فعليه عدة من أيام أخر فحذف فأفطر والفاء الداخلة عليه وكذلك الواو ومنه قولهم راكب الناقة طليحان أى راكب الناقة والناقة طليحان وانفردت الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملا محذوفا بقى معموله ومنه قوله

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

فالعيون مفعول بفعل محذوف والتقدير وكحلن العيون فالفعل المحذوف معطوف على زججن (ص)

وحذف متبوع بدا هنا استبح * وعطفك الفعل على الفعل يصح

(ش) قد يحذف المعطوف عليه للدلالة عليه وجعل منه قوله تعالى أفلم تكن آياتى تتلى عليكم قال الزمخشرى التقدير ألم تأتكم آياتى فلم تكن تتلى عليكم فحذف المعطوف عليه وهو ألم تأتكم وأشار بقوله وعطفك الفعل الخ الى أن العطف ليس مختصا بالاسماء بل يكون فيها وفى الافعال نحو يقوم زيد ويقعد وجاء زيد وركب واضرب زيدا وقم

(ص) واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

(ش) يجوز ان يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه ويجوز أيضا عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم فمن الاول قوله تعالى فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا وجعل منه قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ومن الثانى قوله

لا تضاف الا المتعدد أو بالثانى وهو لمجرد التأكيد كالباء فى كفى بالله وكالاسم الزائد فى قوله ثم اسم السلام عليكما قولان أصحهما الثانى (قوله بجر الارحام) أى وتخفيف تساءلون وجعل الجمهور الواو للقسم على عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجملة ان الله جوابه وأجابوا عن البيت بشذوذه (قوله والفاء قد تحذف) قال ابن هشام هذا والبيتان بعده تتعلق بحروف العطف فكان ينبغى تقديمها على قوله وان على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون بعد قوله واخصص بفاء الخ قال سم وقد يقال هذه أيضا تتعلق بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معموله (قوله والواو) عطف على الضمير فى تحذف للفصل بالظرف أو مبتدأ حذف خبره أى كذلك واذ ظرف متعلق بتحذف مضاف الى جملة لا لبس أى تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بأن يدل عليهما دليل (قوله وهى) أى الواو ومزال بضم الميم نعت لعامل أى محذوف وجملة قد بقى معموله نعت ثان له ولا فرق بين كون المعمول الباقى مرفوعا كاسكن أنت وزوجك أو منصوبا كتبوؤا الدار والايمان وكبيت الشارح أو مجرورا كما كل بيضاء شحمة ولا سوداء فحمة فالمعطوف فى كل ذلك العامل المحذوف أى وليسكن زوجك وألفوا الايمان ولا كل سوداء وقوله دفعا تعليل لمحذوف أى وانما لم يجعل المعطوف هو المعمول المذكور لاجل دفع الوهم أى المحذور من تسلط فعل الامر على الظاهر فى الاول وكون الايمان متبوأ أى مسكونا فى الثانى وانما يتبوأ المنزل والعطف على معمولى عاملين مختلفين فى الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله وكذا الواو) وتشاركهما أم كقوله * فما أدرى أرشد طلابها * أى أم غى وسكت عنه لندوره (قوله طليحان) بفتح الطاء المهملة أى ضعيفان مهزولان وتثنية هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فالعيون منصوب بمحذوف) أى لان التزجيج هو ترقيق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك لا يصح فى العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب المتعاطفين فضمن زججن معنى زين وتبوؤا معنى استحسنوا أو آثروا (قوله وحذف متبوع) هو المعطوف عليه وقوله هنا أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما لكن الحذف مع الفاء قليل كما فى التسهيل (قوله أفلم تكن الخ) مثله أفنضرب عنكم الذكر صفحا أولم يسيروا ونحو ذلك فالهمزة فى ذلك كله بمحلها الاصلى والفاء والواو عاطفا الجملة بعدهما على جملة مقدرة بينهما وبين الهمزة أى أنهملكم فنضرب عنكم وأعجزوا ولم يسيروا ويضعفه انه تكلف ولا يطرد فى نحو أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت مع أن الزمخشرى جزم فى مواضع بمذهب الجمهور من ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيها على صدرها والاصل فألم تكن فالمعطوف جملة الاستفهام بتمامها (قوله وفى الافعال) أى بشرط اتحادها زمنا سواء اتحد نوعها أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وعكسه نحو تبارك الذى ان شاء جعل لك الآية على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لانه مستقبل بسبب الشرط والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لا جملة الفعل والفاعل ظهور النصب والجزم فى نحو يعجبنى أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج (قوله فالمغيرات) أى فالخيل اللاتى أغرن صبحا على العدو فأثرن به أى بذلك الوقت أو بمكان الاغارة نقعا أى غبارا بشدة حركتهن فظهر ان أثرن لا محل له لعطفه على

صلةأل وهى كذلك وأما سوهافبالعارية من أل (قوله فألفيته) أى وجدته و يبير بضم التحتية وكسر الموحدة آخره راء أى يهلك والشاهد فى قوله ومجر اسم فاعل من الاجراء حيث عطفه على جملة يبير لانه فى تأويل الاسم اذ هى مفعول ثان لالفيته فمجر نصب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة للضرورة وعطاء مفعوله والمعابر جمع معبر وهو المركب (قوله بات يعشيها الخ) يصف الشاعر رجلا بات يعاقب امرأته بالعضب الباتر أى السيف القاطع وتسمية العقاب عشاء استعارة و يقصد من القصد ضد الجور فى محل جر صفة ثانية لعضب فى تأويل قاصد لان الاصل فى الوصف الافراد لا حال بدليل جر المعطوف عليه والاسوق كأفلس جمع ساق والله أعلم

﴿ البدل ﴾

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله هو المسمى بدلا) أى عند البصريين أما الكوفيون فقيل يسمونه ترجمة وتبيينا وقيل تكريرا (قوله المقصود بالنسبة) أى الحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا أو نفيا (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا (قوله مكمل للقصود) أى بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو ايضاحه (قوله المعطوف ببل) أى بعد الاثبات كما مثله وكذا المعطوف بلكن بعده بناء على قول الكوفيين به فان كلا منهما هو المقصود بالحكم السابق وهو الاثبات دون ما قبلهما لانه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن أما المعطوف بهما بعد النفى فليس مقصودا به أصلا كما أن المعطوف بلا ليس مقصودا بما قبلها بل يثبت له نقيض الاول والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصودا أصلا بالحكم الاول وهو هذه الثلاثة فتخرج بقيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف بل ولكن فى الاثبات فيخرج بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عدا ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظرا لكونه مقصودا والموضح بالقصد لان المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصودا أصلا وهو معنى قولهم فى نية الطرح لكنه انما يظهر فى بدل الغلط لا فى غيره فانه لا يصح حذف زيد من قطعت زيدا يده لعدم ما يعود اليه الضمير الا أن يقال معنى كونه فى نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه فلا ينافى قصده فى اللفظ لشئ آخر كعود الضمير فى المثال وكتأنيث الخبر فى قوله

ان السيوف غدوها ورواحها * تركت هوازن مثل قرن الاعضب

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملا فى البدل وقال الزمخشرى معنى طرحه أن البدل مستقل بنفسه لا متمم له (قوله مطابقا) مفعول ثان ليلفى مقدم عليه ونائب فاعله يعود الى بدلا فى البيت قبله (قوله أو ما يشتمل) ما واقعة على بدل و يشتمل مبنى للفاعل وهو ضمير فيه يعود لما وهاء عليه للمبدل منه المشعور به من لفظ البدل أى أو بدلا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله فى التسهيل ان المشتمل هو البدل اما على انه المبدل منه كما أشار اليه الشارح بقوله الدال على معنى فى متبوعه فيعكس الضميران لكن يلزم عليها عيب السناد وعلى الثانى جريان الصلة على غير ما هى له مع خوف اللبس فينبغى على الثانى بناء يشتمل للمجهول وعليه نائب فاعله ليسلم منهما ثم يرد على القولين أن الثانى لا يطرد فى سرق زيد ثوبه لعدم اشتمال زيد على الثوب ولا الاول فى نفعنى زيد علمه لعدم اشتمال العلم على زيد بل العكس فيهما الا أن يراد بالاشتمال مطلق الملابسة والتعلق بغير الكلية والجزئية لا الاحتواء الظرفى حقيقة أو مجازا واختار الموضح ان المشتمل هو العامل قيل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البدل أى يدل عليه اجمالا لكونه لا يناسب المبدل منه فيفهم انه مرتبط بشئ آخر كأعجبنى زيد علمه أو حسنه اذ الاعجاب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها كالحسن وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه انما يفيد تعلق السرقة بشئ منسوب لزيد لا بذاته وكذا يسئلونك

فالفيته يوما يبير عدوه * ومجر عطاء يستحق المعابرا

وقوله بات يعشيها بعضب باتر * يقصد فى أسوقها وجائر

فجر عطاء معطوف على يبير وجائر معطوف على يقصد (ص)

﴿ البدل ﴾

التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا

(ش) البدل هو التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة فالتابع جنس والمقصود بالنسبة فصل أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان لان كل واحد منها مكمل للقصود بالنسبة لا مقصود بها و بلا واسطة أخرج المعطوف ببل نحو جاء زيد بل عمرو فان عمرا هو المقصود بالنسبة ولكن بواسطة وهى بل وأخرج المعطوف بالواو ونحوها فان كل واحد منهما مقصود بالنسبة ولكن بواسطة (ص)

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل * عليه يلفى أو كمعطوف ببل

وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب * ودون قصد غلط به سلب
كزره خالدا وقبله اليدا * واعرفه حقه وخذ نبلا مدى (ش) البدل

[illegible] أقسام الاول بدل الكل من الكل وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى نحو مررت

بأخيك زيد وزره خالدا الثاني بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه وقبله اليد الثالث بدل الاشتمال وهو الدال على معنى في متبوعه نحو أعجبني زيد علمه واعرفه حقه الرابع البدل المباين للمبدل منه وهو المراد بقوله أو كمعطوف ببل وهو على قسمين أحدهما ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ويسمى بدل الاضراب وبدل البداء نحو أكلت خبزا لحما قصدت أولا الاخبار بانك أكلت خبزا ثم بدا لك أنك تخبر أنك أكلت لحما أيضا وهو المراد بقوله

وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب

أي البدل الذي هو كمعطوف ببل انسبه للاضراب ان قصد متبوعه كما يقصد هو الثاني ما لا يقصد متبوعه بل يكون المقصود البدل فقط وانما غلط المتكلم فذكر المبدل منه ويسمى بدل الغلط والنسيان نحو رأيت رجلا حمارا أردت أنك تخبر أولا انك رأيت حمارا فغلطت بذكر الرجل وهو المراد بقوله

ودون قصد غلط به سلب

أي اذا لم يكن المبدل منه مقصودا فيسمى البدل بدل الغلط لانه مزيل للغلط الذي سبق وهو ذكر غير المقصود وقوله وخذ نبلا مدى يصح أن يكون مثالا لكل من القسمين لانه ان قصد النبل والمدى فهو بدل الاضراب وان قصد المدى فقط وهو جمع مدية وهي الشفرة

[illegible] الشهر الحرام قتال فيه فان السؤال انما يكون عن معنى واقع في الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم [illegible] العامل على معنى البدل اجمالا وهو معنى اشتماله عليه وفيه أنه لا يطرد في نحو زيد ماله كثير لعامله [illegible] بانه يتعلق بالاول حقيقة فلا يدل على البدل ولا يحسن تخريجه على ان الخبر هو العامل في المبتدا [illegible] وأ يصح يرده عليه قتل أصحاب الأخدود النار فان أصحاب ينسب للاخدود حقيقة فلا يدل على البدل ولا [illegible] عليه ولذا قال ابن غازي معنى اشتمال العامل تعلق معناه بالبدل وان تعلق في اللفظ بغيره ولا يرد أن بدل البعض والكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يراد بالاشتمال في كل من الأقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكلية والجزئية والا لم يطرد في شيء منها (قوله وذا) أي الذي كالمعطوف ببل اعز بضم الزاي أي انسبه للاضراب بان تقول هو بدل اضراب ان قصد متبوعه معه وقوله ودون قصد ظرف لمحذوف يدل عليه صحب أي وان وقع دون قصد للمتبوع أي قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساده كما قاله سم وهو المسمى ببدل النسيان وغلط خبر مبتدا محذوف على حذف مضاف أي هو بدل غلط وجملة به سلب صفته ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب ببدل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا اعراب المرادي ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعد رجوع هاء به له بمعنى بدل الغلط على الاستخدام أي وان وقع دون قصد فهو بدل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ في نسبة الحكم الى الأول (قوله على أربعة أقسام) زيد خامس وهو بدل كل من بعض كلقيته غدوة يوم الجمعة بنصب يوم اذ لا يصح جعله ظرفا ثانيا لان ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال السيوطي ووجدت له شاهدا في التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن وفيه أنه يصح كونه بدل كل من كل بجعل أل في الجنة للجنس (قوله بدل الكل) سماه المصنف بدل مطابق لوقوعه في أسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله بالجر وانما يطلق الكل على ذي أجزاء تعالى الله عن ذلك (قوله المساوي له في المعنى) أي بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات واحدة فيتفقان ما صدقا وان اختلفا مفهوما كزيد أخوك (قوله بدل البعض) أي قليلا كان أو مساويا أو أكثر كأكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد فيه وفي بدل الاشتمال من ضمير يعود للمبدل منه عند الجمهور خلافا للناظم في شرح الكافية وهو اما مذكور كما مثله أو مقدر نحو من استطاع اليه سبيلا ان جعل بدلا من الناس أي منهم وكمثال المصنف فان تقديره قبله اليد منه أو أل عوض عن الضمير أما بدل الكل فلا يحتاج لرابط لانه عين المبدل منه في المعنى كجملة الخبر اذا كانت عين المبتدا قيل وادخال أل على كل وبعض خطأ للازمتهما الاضافة لفظا أو نية كقبل وبعد وأي لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافة أصلا (قوله وهو الدال الخ) أي فمتبوعه مشتمل عليه كما مر (قوله الاضراب) أي الانتقالي لا الابطالي (قوله وبدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أي الظهور لان المتكلم بعد ذكره الأول قصدا بدا أي ظهر له ذكر الثاني وبعضهم نفاه وجعل التابع معطوفا بحذف الواو ولا بل لانه لم يثبت حذفها (قوله بدل الغلط والنسيان) أي بدل شيء ذكر غلطا بأن سبق اللسان اليه أو نسيانا بان قصد أولا ثم تبين فساد قصده لا أن البدل نفسه هو الغلط أو النسيان بل هو لدفعهما فتبين أن الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح لكن الشارح تبعا للمصنف وكثير لم يفرقوه من الغلط (قوله لكل من القسمين) أي وللثالث أيضا ان كان أراد أولا الأمر بأخذ النبل نسيانا وهو اسم جمع للسهم ثم بان له فساد تلك الارادة وان الصواب أخذ المدى فذكره (قوله وهي الشفرة) بفتح الشين المعجمة هي السكين العريضة والجمع شفار ككلابة وكلاب

وشفرات كسجدة وسجدات والمدى بضم الميم في المفرد والجمع (قوله ومن ضمير الحاضر) أي متكلما كان أو مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وغير الضمير (قوله أو اقتضى) عطف على جلا أي الا ما أي بدلا جلا احاطة أي أظهرها بان كان بدل كل دالا على الشمول أو بدلا اقتضى بعضا الخ وسكوته عن بدل الاضراب يقتضي عدم الجواز فيه لكن صرح الجامي بجوازه (قوله كانك) بكسر الهمزة أي كهذه الجملة وابتهاجك أي فرحك بدل اشتمال من الكاف وجملة استمالا بالسين المهملة خبر ان والسين والتاء زائدتان أو للصيرورة أي ان ابتهاجك أمال القلوب أو صيرها مائلة اليك ولكون المبدل منه في نية الطرح راعى في الخبر ضمير الابتهاج والاتقال استملت (قوله لأولنا الخ) أي لجميعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وارادة الجميع كسبحان الله بكرة وأصيلا أي كل وقت وفي اعادة اللام دليل على ان البدل على نية تكرار العامل كما هو قول الأكثر (قوله امتنع) أي عند جمهور البصريين وأجازه الأخفش (قوله والاداهم) جمع أدهم وهو قيد الحديد وشثنة بشين معجمة فثالثة فنون أي غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة أصله خف البعير استعير لقدم الانسان بجامع الغلظ (قوله فرجلي) أي الأولى بدل من الياء وقيل منادى استهزاء بالموعد (قوله مطلقا) أي بدل كل أو غيره (قوله ان ضمير الغيبة الخ) قال الصبان أي البارز وان لم يحضرني الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز هند أعجبتني جمالها كما لا يجوز تعجبني جمالك اه وهو غير مسلم لتصريحهم في كلمة الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لان أعجبتني ماض مؤنث فلا يسند للمذكر بناء على وجوب صحة حلول البدل محل الاول وتعجبني مضارع مبدوء بتاء الخطاب فلا يسند للظاهر وأما في نحو زيد أعجبني جماله فلا مانع من جعل جماله بدلا من الفاعل المستتر على أنه مر في عطف البيان عن الدماميني ان صحة الاحلال غير لازمة لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فتأمل بانصاف * واعلم انه لا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر مطلقا الا اذا أفاد اضرابا وأما نحو قمت أنت ومررت بك أنت فتوكيد اتفاقا وكذا رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيدا اياه غير مسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله وبدل المضمن الهمز) أي وبدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام يلي الخ وكذا بدل المضمن معنى الشرط يلي ان الشرطية كمن يقم ان زيد وان عمرو أقم معه وما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به ومتى تسافر ان ليلا وان نهارا أتبعك وخرج بالمضمن ما صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يلي بدله ذلك نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وان تضرب أحدا زيدا أو عمرا أضرب به سم ويرد على الشرط قوله صلى الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه برفع أمة بدلا من أي مع أنه لم يل حرف الشرط والجواب أن ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب ففي الكشاف أن يومئذ بدل من اذا زلزلت وكذا قال أبو البقاء ولذا لم يذكره هنا ولا في التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بان البدل انما يلي حرف الشرط اذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضروه مع انه ترد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو ان المفهوم من أمثلتهم ان حرف الشرط انما يذكر في بدل التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلا فتأمل (قوله كمن ذا الخ) من اسم استفهام مبتدأ خبره ذا وسعيد بدل من من والجملة في محل جر بالكاف لقصد لفظها (قوله ويبدل الفعل الخ) أي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كما في العطف فيجوز ان جئتني تمش الي أكرمك قاله ابن هشام ثم الحق كما قاله الشاطبي مجيء الاقسام كلها فيه فبدل الكل كهذا المثال فان المجيء هو نفس المشي وبدل الاشتمال كالآية والبيت اللذين في الشارح فان لقي الآثام يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هي هو فهو بدل كل

...هو بدل الا ما (ص)
كانك ابتهاجك استمالا
...ن) أي لا يبدل الظاهر
...ن ضمير الحاضر الا ان
...ن البدل بدل كل من كل
...قتضي الاحاطة والشمول
...كان بدل اشتمال أو بدل
...ض من كل فالأول كقوله
...الى تكون لنا عيدا
...ولنا وآخرنا فاولنا بدل
...ن الضمير المجرور باللام
...ونا فان لم يدل على
...حاطة امتنع نحو رأيتك
...يدا والثاني كقوله
...ني ان أمرك لن يطاعا
وما ألفيتني حلمي مضاعا
...لمي بدل اشتمال من
...اء في ألفيتني والثالث
...قوله
...عدني بالسجن والاداهم
...جلي فرجلي شثنة المناسم
...جلي بدل بعض من
...اء في أوعدني وفهم
...ن كلامه انه يبدل
...ظاهر من الظاهر مطلقا
...قدم تمثيله وان ضمير
...يبة يبدل منه الظاهر
...لقا نحو زره خالدا
...(ص)
...دل المضمن الهمز يلي
...همزا كمن ذا أسعيد
...على
...) اذا أبدل من اسم
...ستفهام وجب دخول
...زة الاستفهام على البدل
...من ذا أسعيد أم علي وما
...ل أخيرا أم شرا ومتى تأتينا أغدا أم بعد غد (ص) ويبدل الفعل من الفعل كمن * والمبايعة
...اليه ايستعن بنا يعن (ش) كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل فيستعن بنا بدل من يصل ومثله قوله تعالى ومن يفعل

والمبايعة أمستلزم الاخذ كرها أوطوعا ومنه مثال المتن فان وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول لا يشتمل عليها أو يقال ان الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين اليهم بنفسه أو برسوله بناء على أن البدل هو المشتمل واعمارتب قوله يمن على الاستعانة مع انه قد يستعين ولا يعان لادعاء المتكلم أنه من الكرام فلا يخيب قاصده وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك ومن جعل هذا بدل اشتمال لان الصلاة تشتمل على السجود فقد أبعد لما مر من ان المراد الاشتمال بغير الكلية والجزئية والا كان كل بدل بعض كذلك أفاده الصبان و بدل الغلط جوزه سيبويه وجماعة والقياس يقتضيه كان تطهر تغتسل تكسه جبة يشكرك اه (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مبايعة الملك أى الانقياد اليه وعلى بشد الياء خبر ان مقدما والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وان تبايعا بكسر الياء اسم ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف أى أخذ كره أو حال أى كارها وهو أنسب بقوله طائعا ﴿تنبيه﴾ الدليل على ان البدل فى هذه الامثلة هو الفعل وحده لا جملة الفعل والفاعل ظهور اعراب الاول من نصب أو جزم على الثانى فهو بدل مفرد من مفرد أما بدل الجملة من الجملة فكقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام و بنين لان الاولى صلة الذى والثانية بدل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ النداء ﴾

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمد فيهما أكثر من القصر فلغاته أربع لكن المكسور الممدود مصدر قياسى لان قياس فاعل كنادى الفعال وغيره سماعى لكن وجه الضم مع المد انه لما انتفت المشاركة فى نادى كان بمنزلة الثلاثى الدال على صوت وقياسه فعال بالضم كصرخ صراخا فمن راعى اللفظ كسر ومد ومن راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما تخفيفا وقيل المضموم اسم لا مصدر والهمزة منقلبة عن واو ككساء كما فى العزى وهو لغة الدعاء بأى لفظ واصطلاحا طلب الاقبال بيا أو احدى أخواتها والمراد بالاقبال مطلق الاجابة فدخل يا ألله ولا تناقض فى يا زيد لا تقبل لان يا الطلب اقباله ليسمع النهى فلم يتوجه له النهى الا بعد اقباله ولا ينادى حقيقة الا المميز لانه الذى تتأتى اجابته وأما غيره كيا جبال و يا أرض فاستعارة مكنية حيث شبهه بالمميز فى النفس و يا تخييل (قوله وللمنادى) الاظهر فتح داله وان صح الكسر أيضا والناء صفته من النأى وهو البعد والكاف فى كالناء بمعنى مثل أى مماثل معطوفة على مدخول أل الموصولة و ياؤهما محذوفة للضرورة أى وللمنادى الذى هو ناء أو مماثله يا الخ وانما قدمها لانها أعم الادوات اذ تدخل كل نداء ولا يقدر عند الحذف غيرها وتتعين فى الجلالة والمستغاث وأيها وأيتها لعدم سماعها بغيرها لا لبعدها حقيقة أو تنزيلا فانه غير لازم فى يا (قوله وأى) بفتح الهمزة مقصورة وقد تمد كما فى التسهيل فتكمل الادوات ثمانية (قوله وآ) هو همزة ممدودة (قوله والهمز) أى المقصور للدانى أى القريب ﴿فائدة﴾ ذهب بعضهم الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهى حرف للاستفهام وفعل أمر من الوأى وهو الوعد واسم فعل بمعنى أدعو لكنها فى الثانى مكسورة ولها فى ذلك نظائر مرت كعلى ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج لمد الصوت ليسمع وهذه الادوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر فى غير أى بالقصر ومذهب المبرد أن أيا وهيا للبعيد وأى والهمزة للقريب و يا للجميع وكذا ابن برهان الا انه جعل أى للمتوسط وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد لتنزيله منزلته كما أشار له الشارح بقوله أو فى حكمه وكذا لمجرد التأكيد اهتماما بما يتلو النداء وعلى منع عكسه للتأكيد لعدم تأتيه ولا مانع منه للتنزيل سم (قوله وازيداه) واحرف نداء وندبة وزيد امنادى مضموم تقدير المناسبة ألف الندبة والهاء للسكت (قوله قد يعرى) بضم الياء وشد الراء أى يجرد من حرف

ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب فيضاعف بدل من يلق فأعرب باعرابه وهو الجزم وكذا قوله

ان على الله أن تبايعا
تؤخذ كرها أو تجى طائعا

فتؤخذ بدل من تبايع ولذلك نصب (ص)

﴿ النداء ﴾

وللمنادى الناء أو كالناء يا
وأى وآ كذا أيا ثم هيا
والهمز للدانى ووا لمن ندب
أو يا وغير وا لدى اللبس اجتنب

(ش) لا يخلو المنادى من أن يكون مندوبا أو غيره فان كان غير مندوب فاما أن يكون بعيدا أو فى حكم البعيد كالنائم والساهى أو قريبا فان كان بعيدا أو فى حكمه فله من حروف النداء يا وأى وآ وأيا وهيا وان كان قريبا فله الهمزة نحو أزيد أقبل وان كان مندوبا وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه فله وا نحو وازيداه وواظهراه و يا أيضا عند عدم التباسه بغير المندوب فان التبس تعينت وا وامتنعت يا (ص)

وغير مندوب ومضمر وما
جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

(ش) لايجوز حذف حرف النداء مع المندوب نحو وازيداه ولا مع الضمير نحو يا اياك قد كفيتك ولا مع المستغاث نحو يالزيد وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازا فتقول فى يازيد أقبل زيد أقبل وفى ياعبدالله اركب عبدالله اركب لكن الحذف مع اسم الاشارة قليل وكذا مع اسم الجنس حتى ان أكثر النحويين منعوه ولكن أجازه طائفة منهم وتبعهم المصنف ولهذا قال ومن يمنعه فانصر عاذله أى انصر من يعذله على منعه لورود السماع به فمما ورد منه مع اسم الاشارة قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أى ياهؤلاء وقول الشاعر

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرأ * س شيبا الى الصبا من سبيل

أى ياذا ومما ورد منه مع اسم الجنس قولهم أصبح ليل أى ياليل وأطرق كرا أى ياكرا (ص)

وابن المعرف المنادى المفردا على الذى فى رفعه قد عهدا

(ش) لايخلو المنادى من أن يكون مفردا أو مضافا أو مشبها به فان كان مفردا فاما أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة غير مقصودة فان كان مفردا أو معرفة أو نكرة مقصودة بنى على ما كان يرفع به فان كان يرفع

النداء لفظا (قوله وذاك) أى التعرى المفهوم من يعرى (قوله والمشار له) حقه أن يقول والمشار به أى اسم الاشارة لانه الذى تدخل عليه يا لكنه عطفه على الجنس أى فى اسم الجنس واسم المشار له أى الاسم الدال عليه من حيث انه مشار له وهو اسم الاشارة وظاهر كلامه أنه ينادى مطلقا وقيده الشاطبى بغير المتصل بكاف الخطاب فلا يقال ياهذاك (قوله لايجوز حذف الخ) أى لان الحذف ينافى مد الصوت المطلوب فى المندوب والمستغاث ويفوت الدلالة على نداء المضمر لكونه شاذا قليلا لايقاس عليه على الصحيح بل منعه بعضهم مطلقا وأول ماسمع منه كيا اياك قد كفيتك وقوله

ياأبجر بن أبجر ياأنت * أنت الذى طلقت عام جعت

أبان يا فيه للتنبيه واياك مفعول لمحذوف يفسره كفيتك وأنت مبتدأ مؤكد بأنت الثانية والذى خبره ومحل الخلاف ضمير المخاطب أما غيره فلا ينادى اتفاقا وأما حديث ياهو يامن لا هو الا هو فلفظ هو فى مثله اسم الذات العلية لا ضمير وقولك ياأنا الحن (قوله وكذا مع اسم الجنس) قيده فى التسهيل بالمبنى للنداء وهو النكرة المقصودة أما غير المقصودة كيارجلا خذ بيدى فيلزمه الحرف كما فى شرح الكافية وظاهر الاشمونى بلا خلاف لكن صرح المرادى بان بعضهم أجاز الحذف معه أيضا ولعله لم يعتبره لضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعرى ويزاد لفظ الجلالة لئلا تفوت الدلالة على النداء لكونه بال والمنادى البعيد لاحتياجه لمد الصوت المنافى للحذف والمتعجب منه لانه كالمستغاث لفظا وحكما كيا للماء والعشب تعجبا من كثرتهما فالجملة سبعة وفى الاشارة واسم الجنس المبين الخلاف الذى فى الشارح (قوله حتى ان أكثر النحويين منعوه) أى الحذف فيهما وهو مذهب البصريين وحملوا المسموع على ضرورة أو شذوذ ولحنوا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيهما والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا فى الشعر وقد قال فى شرح الكافية وقول الكوفيين فى اسم الجنس أصح (قوله ثم أنتم هؤلاء الخ) أوله البصريون بان هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم وتقتلون صلته أو هو اسم اشارة خبر أنتم أو عكسه وتقتلون حال (قوله ذا ارعواء) مصدر نائب عن فعله أى ياهذا انكف عن دواعى الصبا انكفافا (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشئ أى ائت بالصبح ياليل وأصله ان امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يافتى فلم يلتفت لقولها فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه ليخلصها مما هى فيه بمجئ الصبح (قوله أطرق كرا) أى ياكروان فرخم بحذف النون على لغة من لا ينتظر فتبعتها الالف لكونهما اليناز أئدا سا كنارابعا كما سيأتى ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها أو كله حلال اجماعا كما فى حياة الحيوان وهذا مثل تمامه ان النعام فى القرى يضرب لمن تكبر وقد تواضع أشرف منه (قوله وابن المعرف) أى سواء سبق تعريفه النداء كالعلم أو حصل به وهو النكرة المقصودة فان تعريفها انما هو بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على تعريف العلمية ويزيد بالنداء وضوحا لا أنه ينكر قبل النداء اذ المنادى قد لا يقبل التنكير كالجلالة واسم الاشارة وانما نكر عند اضافته لان مقصودها الاصلى التعريف أو التخصيص فلو بقيت العلمية لغت الاضافة وأما النداء فقصوده الاصلى طلب الاصغاء لا التعريف فلا حاجة للتنكير سم وانما لم يجتمع النداء مع أل لئلا يجمع بين أداتى تعريف ظاهرتين بخلاف العلمية فانها بغير أداة ظاهرة فتدبر (قوله بنى الخ) قيل علة بنائه شبهه بكاف ذلك خطابا وافرادا من الاضافة ورد بان النكرة غير المقصودة كذلك مع اعرابها وانما هى شبهه بكاف الضمير فى نحو أدعوك خطابا وافرادا وتعريفا وهى مشابهة لكاف ذلك لفظا ومعنى فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه وبالتعريف النكرة وبنى على حركة ايذانا بعروض البناء وكانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها اذ الكسر يلبس بالمضاف لياء المتكلم بعد حذفها والفتح

بالضمة بنى عليها نحو يازيد و يارجل وان كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك نحو يازيدان ويارجلان ويازيدون ويارجيلون ويكون فى محل نصب على المفعولية لان المنادى مفعول به فى المعنى وناصبه فعل مضمر نابت يامنابه فاصل يازيد أدعو زيدا فحذف ادعو ونابت يامنابه (ص)

وانو انضمام مابنوا قبل الندا * وليجر مجرى ذى بناء جددا

(ش) أى اذا كان الاسم المنادى مبنيا قبل النداء قدر بعد النداء بناؤه على الضم نحو ياهذا ويجرى مجرى ماتجدد بناؤه بالنداء كزيد فى أنه يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه وبالنصب مراعاة للمحل فتقول ياهذا العاقل والعاقل بالرفع والنصب كما تقول يازيد الظريف والظريف (ص)

والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب عادما خلافا

(ش) تقدم أن المنادى اذا كان مفردا معرفة أو نكرة مقصودة يبنى على ما كان يرفع به وذكرهنا أنه اذا كان مفردا نكرة أى غير مقصودة أو مضافا أو مشبها به نصب فمثال الاول قول الأعمى يارجلا خذ بيدى وقول الشاعر

أيارا كبا اماعرضت فبلغا * ندامای من نجران أن لاتلاقيا

ومثال الثانى قولك ياغلام زيد و ياضارب عمرو ومثال الثالث قولك ياطالعا جبلا و ياحسنا وجهه

يلبس به عند قلبها ألفا وحذفها وأما ضمه بعد حذف يائه فقيل لا يبالى باللبس به (قوله بالضمة) أى ظاهرة أو مقدرة فيجب تقديرها فى ياموسى و ياقاضى و يحذف تنوين قاض اتفاقا لبنائه وتثبت ياؤه عند الخليل اذلم يبق موجب لحذفها وتستمر محذوفة عند المبرد لانه نودى منونا محذوف الياء فحذف تنوينه للبناء وبقى حذف يائه أفاده الصبان والظاهر جريان ذلك الخلاف فى يافتى (قوله يازيدان) الظاهر انه من النكرة المقصودة اذ لايثنى العلم ولايجمع الا بعد تنكيره ولذا لزمه أل فى غير النداء عوضا عن العلمية فكذا يعوض عنها تعريف النداء ومايفيده صنيع الشارح من أنه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعده للنكرة المقصودة فانما ذلك باعتبار أنه قبل التثنية كان علما (قوله يارجيلون) صغره ليسوغ جمعه بالواو والنون (قوله فعل مضمر) أى عند سيبويه وقال المبرد نصب بحرف النداء لسده مسد الفعل فعلى المذهبين يازيد جملة الا أن جزأيها مقدران عند سيبويه وهما الفعل والفاعل وعند المبرد سد حرف النداء مسد الفعل وحده واستتر الفاعل فيه لانه لما عمل عمله تحمل الضمير مثله وأما المنادى ففضلة مفعول به الا أنه واجب الذكر لئلا يفوت النداء (قوله فحذف أدعو) أى لزوما لكثرة الاستعمال ولسد الحرف مسده فى طلب الاقبال ولا يرد أن أدعو خبر فلا يكون أصلا للانشاء وهو النداء لجواز أن يقصد بالفعل الانشاء أيضا ولذا كان الأولى تقديره ماضيا لانه الغالب فى الانشاء (قوله فى أنه يتبع بالرفع الخ) أى ولايجوز اتباع حركته الأصلية فى نحو ياسيبويه و ياهؤلاء لبعدها باصالتها عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه بعروضه أشبه الاعراب العارض بالعامل و بهذا ينحل اللغز المشهور فى هؤلاء وكذا المحكى فيبنى على ضم مقدر للحكاية كاعرابه فى غير النداء و يرفع تابعه أو ينصب كيا تأبط شرا المقدام والمقدام ولا يجوز اتباع حركته الأصلية وفى قوله بالرفع تسامح يعلم من الفصل الآتى (قوله والمضافا) أى لغير ضمير الخطاب والا فلا ينادى أصلا لئلا يلزم جمع خطابين لشخصين فى جملة واحدة اذ النداء خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو ممتنع (قوله عادما خلافا) أى فى الجملة والا فثعلب يجوز الضم فيما اضافته غير محضة أو كما قيل

وليس كل خلاف جاء معتبرا * الاخلاف له حظ من النظر

(قوله أومشبهابه) هو ما اتصل به شئ من تمام معناه فيطول به كالمضاف اما بكونه عاملا فيه رفعا أو غيره كياحسنا وجهه و ياطالعا جبلا و يارفيقا بالعباد وكذا ياغافلا والموت يطلبه ان جعلت الجملة حالا من الضمير فى غافلا أو بعطفه عليه فى التسمية قبل النداء كياثلاثة وثلاثين وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير سواء وصفت بمفرد أو غيره كحكاية الفراء يارجلا كريما أقبل وكقوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده ياعظيما يرجى لكل عظيم و ياحليما لا يعجل وقول الشاعر * أدارا بحزوى هجت للعين عبرة * لان النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تتمة المنادى كالمعمول من العامل ولا يلزم مثل ذلك فى المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة فان وصفت بعد النداء وجب البناء لانها حينئذ مفردة مقصودة وان احتمل الامران جاز وجاز ولا يرد أن النكرة تتعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجملة لانه يغتفر فى المعرفة الطارئة وأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليهما معا الا المنعوت وحده أفاده المصرح وفى التسهيل أن الموصوف قبل النداء من المفرد لاشبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت فقوله هنا وابن المعرف المفرد أى وجوبا فى غير الموصوف وجوازا فيه قال سم و بحصر الشبيه بالمضاف فيما ذكر يعلم أن الموصول فى نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما يقدر فى سيبويه (قوله أيا راكبا الخ) ان شرطية مدغمة فى ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن (قوله و ياضارب عمرو) أشار به للرد على ثعلب فى الاضافة غير المحضة

(قوله و ياثلاثة وثلاثين) أى فيمن سميته بذلك فيجب نصبهما بلا خلاف الأول لشبهه المضاف فى الطول والثانى لعطفه على المنصوب و يمتنع حينئذ ادخال يا على الثانى لانه جزء علم كعبد شمس فان ناديت جماعة هذه عدتهم فان لم تتعين نصبتهما أيضا وان عينت فان أردت بهما جماعتين معينتين ضممت الاول لانه نكرة مقصودة وعرفت الثانى بأل على المختار لانه نكرة أريد بها معين ولم يكتف بتعريف النداء لان يالم تباشره ونصبته أو رفعته لانه تابع المضموم الا اذا أعيدت يا فيجب ضمه مجردا من أل وان أريد بهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كما فى القسمية سم (قوله ونحو زيد) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو الخ حال من زيد ولانهن بفتح التاء من وهن يهن اذا ضعف أو بضمها من أهان غيره أذله (قوله اذا كان المنادى مفردا الخ) ذكر ستة شروط أفادها المتن بالمثال وسيأتى محترزها وبقى سابع كون المنادى ظاهر الاعراب فنحو ياعيسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا ثقل مع التقدير حتى يخفف بالفتح وثامن وهو كون ابن مفرد الا مثنى ولا جمعا ولا يخفى أخذهما من صنيع المصنف وموضوع المسئلة اعراب العلم الأول بالحركات حتى يصح فتحه وضمه فالمثنى والجمع على حده خارجان عن ذلك وانظر جمع التكسير كيازيود ابن بكر وابن عمرو وابن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضى تعليلهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه فى ذلك اذ لا يكثر كالمفرد وقد يكون خارجا بالمفرد كما خرج به المضاف فتأمل وشرط النووى فى شرح مسلم كون البنوة حقيقية (قوله وصف بابن) أى أو ابنة بخلاف بنت لقلة استعمالها فى نحو ذلك (قوله مضاف الى علم) أى مذكر أو مؤنث وكذا العلم الأول كيازيد بن فاطمة و ياهند ابنة زيد بالضم والنصب وغلطوا من اشترط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثانى مفردا أم لا صبان وحقه أن يقول مضافا بالنصب على انه حال من ابن لانه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بنكرة (قوله وجهان) أما الضم فعلى الأصل وأما الفتح فاتباع لفتحة ابن لكون الحاجز بينهما ساكنا غير حصين أو هو فتح بنية على تركيب الصفة مع الموصوف كخمسة عشر أو فتح اعراب على اقحام ابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه لملابسته له واما فتحة ابن فعلى الأول اعراب وعلى الثانى بناء وضم النداء مقدر عليه كما يقدر فى خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا بناء كما فى التصريح لانه زائد لم يطلبه عامل فتقول فى اعرابه على الأول زيد منادى قدر ضمه لفتحة اتباعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثانى زيد ابن منادى ٢ وضمه مقدر على ابن لحركة البناء التركيبى وعلى الثالث زيد منادى منصوب لاضافته الى سعيد ولفظ ابن مقحم بينهما لا محل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان لعدم تمام الأول الا بالمضاف اليه وهل يجوز كونه توكيدا لفظيا بالمرادف كما سيأتى فى سعد سعد الاوس فتكون فتحته اعرابا تأمل (قوله ويجب حذف ألف ابن خطا) أى بالشروط السابقة كما يصرح به قوله والحالة هذه ما لم يقع أول سطر وتقطع همزته للشعر والاثبتت وكذا ان عدم شرط كأن لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر او ابن بكر على أو فصل منه أو لم يكن صفة له بل بدلا أو خبرا ولو منسوخا أو نصب باعنى أو كان منادى كجاء زيد ابن بكر أى يا ابن بكر أو كان مستفهما عنه كهل زيد ابن بكر أو ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى أو جمع كما مر مثاله أو لم يضف لاسم أبيه حقيقة بل لضميره أو لجده أو معلمه أو للفظ ابن أو أخ مثلا قال الدينورى فى كتاب الرسم أو للقب غلب على أبيه أو صناعة اشتهر بها كجاء زيد ابن الأمير أو القاضى زاد الطبلاوى فى نظمه أو لأمه كعيسى ابن مريم فكل ذلك تثبت فيه الألف وهو مقتضى الشروط المارة لكن مر أنهم غلطوا من شرط تذكير العلمين فى مسئلة جواز الفتح وقد قال فى التسهيل كل ما جوز فتح المنادى المضموم أوجب حذف تنوينه فى غير النداء الا لضرورة وحذف ألف ابن خطأ اهـ وفى الصبان ومثل ابن فى ذلك ابنة نظيرما مر ولا فرق فى كل ذلك بين كون العلم اسما

وياثلاثة وثلاثين (ص)
ونحو زيد ضم وافتحن من
* نحو أزيد بن سعيد لا تهن
(ش) أى اذا كان المنادى مفردا علما ووصف بابن مضاف الى علم ولم يفصل بين المنادى و بين ابن جاز لك فى المنادى وجهان البناء على الضم نحو يا زيد ابن عمرو والفتح اتباعا نحو يا زيد بن عمرو ويجب حذف ألف ابن والحالة هذه خطا (ص)

٢ قوله وضمه مقدر على ابن فيه تأمل لاضافته الى سعيد فحقه أن يكون فى محل نصب لانه على هذا الوجه يكون زيد بن مضافا وسعيد مضاف اليه كما اذا قلت يا خمسة عشر زيد فتأمل اهـ وسيأتى فى نحو سعد سعد الاوس مايصرح بذلك اهـ منه

والضم ان لم يل الابن علما * ويل الابن علم قد حتما (ش) أى اذا لم يقع ابن بعد علم أو لم يقع بعده علم وجب ضم المنادى وامتنع فتحه فمثال الاول نحو ياغلام ابن عمرو ويا زيد الظريف ابن عمرو ومثال الثانى يا زيد ابن أخينا فيجب بناء زيد على الضم فى هذه الامثلة ويجب اثبات ألف ابن والحالة هذه (ص)

واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم بينا

(ش) تقدم انه اذا كان المنادى مفردا معرفة أو نكرة مقصودة يجب بناؤه على الضم وذكر هنا انه اذا اضطر شاعر الى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم وكان له نصبه وقد ورد السماع بهما فمن الاول قوله

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

ومن الثانى قوله

ضربت صدرها الى وقالت * ياعديا لقد وقتك الاواقى

(ص)

وباضطرار خص جمع يا وأل * الا مع الله ومحكى الجمل

والاكثر اللهم بالتعويض * وشذ يا اللهم فى قريض

(ش) لايجوز الجمع بين حرف النداء وأل فى غير اسم الله تعالى وما سمى به من الجمل الا فى ضرورة الشعر كقوله

فيا الغلامان اللذان فرا * اياكما ان تعقبانا شرا

وأما مع اسم الله تعالى ومحكى الجمل فيجوز فتقول يا ألله بقطع الهمزة ووصلها وتقول فيمن اسمه الرجل منطلق يا الرجل منطلق أقبل والاكثر فى نداء اسم الله تعالى اللهم بميم مشددة معوضة من حرف النداء وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء فى قوله

أو كنية أو لقبا على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعى بوجوب التنوين وثبوت الالف اذا كان العلم الاول مضافا كجاء أبو محمد ابن زيد واختاره الصفدى بعد نقله الخلاف فيه وكذا اختاره فى اضافة الثانى كجاء زيد ابن عبدالله اه (قوله والضم الخ) مبتدأ خبره قد حتما وان لم يل شرط ويل الثانى عطف عليه والواو فيه بمعنى أو لان انتفاء أحدهما كاف فى تحتم الضم والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا وهو مضى فعل الشرط فى المعنى كما سيأتى فى عوامل الجزم أى فالضم متحتم أو ان قد حتما جوابه حذفت فاؤه للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدا والرابط بالضمير فى حتم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه الى ضرورة كما مر غير مرة (قوله أى اذا لم يقع الخ) دخل فى هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول والفصل بينه وبين ابن كما ذكره الشارح وكذا عدم ذكر ابن كيا زيد الفاضل اذ يصدق عليه أنه لم يقع الابن بعد علم لان السالبة تصدق بنفى الموضوع وقوله أو لم يقع الخ هو مفاد عجز البيت وهو محترز شرط رابع أى عدم العلم الثانى فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلا منه أو عطف بيان وهو محترز شرط خامس وكذا يجب الضم ان ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى أو جمع أو لم تكن البنوة حقيقية أما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كيا عبدالله بن زيد فيجب نصبه (قوله ياغلام ابن عمرو) اعترض وجوب ضمه بان النكرة الموصوفة يجب نصبها أو يجوز على ما مر الا أن يقال لعله وجوب نسبى بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو التركيب فلا ينافى جواز النصب كشبيه المضاف أفاده الصبان (قوله واضمم الخ) فى تعبيره بالضم والنصب اشارة الى أن المنون اضطرارا يكون مبنيا اذا ضم كحاله قبل الاضطرار ومعربا اذا نصب رجوعا لاصل الاسماء وحينئذ يتعين فى تابعه النصب وفى الضم يجوز معه النصب (قوله مما له الخ) بيان لما الاولى حال منها واستحقاق مبتدأ خبره بينا وله متعلق به بتضمينه معنى أثبت وجملة المبتدأ والخبر صلة ما الثانية (قوله ضربت صدرها الى) أى متعجبة من تجافى مع ما لاقيت من الحروب على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب فالى بمعنى منى متعلق بحال محذوفة كما ذكر أو بضربت لتضمينه معنى تعجبت وأصل أواق وواق جمع واقية أى حافظة فابدلت الواو الاولى همزة لما سيأتى فى قوله وهمزا أول الواوين رد الخ (قوله فى قريض) فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشئ قطعته سمى به الشعر لاقتطاعه من الكلام (قوله بين حرف النداء) اشارة الى أن ذكر المصنف يا مثال لا قيد فمثلها باقى الادوات (قوله وأما مع اسم الله تعالى الخ) زاد فى التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبها به نحو يا الاسد شدة أقبل لان تقديره يا مثل الاسد فحذف مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل يا فى الحقيقة على أل ولا يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه فى الاول يدل على معنى المضاف المحذوف وهو المثلية بخلاف هذا سم وزاد المبرد ما سمى به من الموصول المحلى بأل مع صلته كيا الذى قام وصوبه الناظم وان منعه سيبويه فان سمى به بلا صلته منع نداؤه اتفاقا صبان (قوله بقطع الهمزة) أى لانها لعدم مفارقتها له صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف فى النداء وحينئذ تثبت ألف يا وجوبا وقوله ووصلها أى نظرا لاصلها وحينئذ تثبت ألف يا أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع ثبوت ألف يا لان ما بدئ بهمزة الوصل فعلا كان أو غيره يجب قطعها فى التسمية به لصيرورتها جزأ من الاسم فتقطع فى النداء أيضا ولا يجوز وصلها نظرا لاصالتها كما فى الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم بميم الخ) أى فهو منادى مبنى على ضم الهاء على المختار فى محل نصب والميم عوض عن يا فرارا من دخولها على أل وخصت الميم لمناسبتها الياء فى انها للتعريف عند حير وشددت لتكون على حرفين كيا وأخرت تبركا بالبداءة

أنى اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهما (ص) ﴿فصل﴾ تابع ذى الضم المضاف دون أل *

باسم الله تعالى اذ لا يجب كون العوض فى محل المعوض منه كتاء عدة وألف ابن أما البدل فيجب فيه ذلك كما فى ماء وماء وثعالى وثعالب فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره مما يختص بالنداء وأجازه المبرد نحو قل اللهم فاطر السموات وحمله سيبويه على النداء المستأنف وقد تحذف منه أل فيصير لاهم وهو كثير فى الشعر (قوله انى اذا الخ) الحدث بفتحتين الامر الحادث من مكاره الدنيا وألما أى نزل ﴿تتمة﴾ تستعمل اللهم على ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانيها أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى ذهن السامع نحو اللهم نعم فى جواب أزيد قائم الثالث أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة الوقوع أو بعده نحو أنا أزورك اللهم اذا لم تدعنى اذ الزيارة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول المؤلفين اللهم الا أن يقال كذا قيل وهى على هذين موقوفة لا معربة ولا مبنية لخروجها عن النداء فهى غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكين أو الندرة فتكون معربة كالاول ولو سلم فيقال انه منادى صورة فله حكمه والله أعلم

﴿فصل﴾ (قوله تابع ذى الضم) نصب بمحذوف يفسره ألزمه والمضاف صفته ودون أل حال من تابع أو من ضميره فى المضاف قيل ولو قال ذى البناء لشمل المثنى والجمع وأنت خبير بان البناء عند المصنف لفظى هو نفس الحركات وما ناب عنها فالضم الذى هو أحد أنواعه يصدق بالضمة وما ناب عنها فتدبر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كياسيبويه هذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبدل وهو النعت والبيان والتوكيد بقرينة ما بعده واعلم ان تابع المنادى المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظرا لكونه مخاطبا والغيبة نظرا لكونه اسما ظاهرا كيازيد نفسك أو نفسه ويا تميم كلكم أو كلهم ويا ذا الذى قمت أو قام (قوله وجب نصبه) أى مراعاة لمحل المنادى ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر ضم النداء فى المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة والا جاز لكونها فى نية الانفصال كيارجل ضارب زيد بالضم والنصب ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضى وان صرح السيوطى بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع انه نكرة قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كما فى الصبان وقدمر انه يتسامح فى المعرفة الطارئة وحينئذ فقول الشارح يازيد صاحب عمرو مشكل من وجهين كما لا يخفى الا أن يراد بصاحب الدوام أو انه غلبت عليه الاسمية فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وماسوى المضاف المذكور) أى من تابع ذى الضم خاصة فخرج تابع المنصوب فيجب نصبه مضافا أو غيره محلى بأل أولا الا النسق والبدل فكمستقل لما يأتى (قوله والمفرد) أى عن الاضافة فقط كيازيد الظريف أو عنها وعن أل كيارجل زيد وكذا يارجل ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر وكذا المضاف اضافة غير محضة مع خلوه من أل والمشبه به كما مر عن الرضى (قوله برفع الكريم) فيه تسمح فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادى لا اعراب ولا بناء كما قاله الدمامينى فهو منصوب بفتحة مقدرة لحركة الاتباع ولذلك ينون اذا خلا من أل والاضافة لعدم بنائه واعلم ان محل ذلك فى النعت اذا كان طارئا بعد النداء أما قبله فينصب منعوته لشبهه بالمضاف كما مر فينصب النعت تبعا له (قوله ففى حكم المنادى المستقل) أى لان البدل على نية تكرار العامل وهو يا والعاطف كالنائب عنه (قوله فيجب ضمه) أى ضم بناء فلا ينون كما يفيده ما بعده (قوله وان يكن الخ) اسمها ما نسق ومصحوب أل خبرها مقدما وهذا تقييد لقوله كمستقل الخ وخص التقييد بالنسق لان البدل لا يكون الا خاليا من أل اذ حرف النداء مقدر قبله فلا يجمع بينهما وقوله ورفع مبتدأ سوغه التقسيم (قوله وجهان) أى لامتناع تقدير حرف النداء قبله بسبب أل فاشبه النعت فى ان العامل فيه هو العامل فى الاول فجاز فيه مراعاة لفظ الاول ومحله وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا كيازيد والحسن الوجه قال الصبان ولا بعد فيه اه أى لان اضافته تكون غير محضة أبدا فى نية الانفصال اذ ما اضافته محضة

ألزمه نصبا كأزيد ذا الحيل

(ش) أى اذا كان تابع المنادى المضموم مضافا غير مصاحب للألف واللام وجب نصبه نحو يازيد صاحب عمرو (ص)

وماسواه ارفع أو انصب واجعلا
كمستقل نسقا وبدلا

(ش) أى وماسوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه وهو المضاف المصاحب لأل والمفرد فتقول يازيد الكريم الاب برفع الكريم ونصبه ويازيد الظريف برفع الظريف ونصبه وحكم عطف البيان والتوكيد كحكم الصفة فتقول يارجل زيد وزيدا بالرفع والنصب ويا تميم أجمعون وأجمعين وأما عطف النسق والبدل ففى حكم المنادى المستقل فيجب ضمه ان كان مفردا نحو يارجل زيد ويارجل وزيد كما يجب الضم لو قلت يازيد ويجب نصبه ان كان مضافا نحو يازيد أبا عبد الله ويازيد وأبا عبد الله كما يجب نصبه لو قلت يا أبا عبد الله (ص)

وان يكن مصحوب أل ما نسقا
ففيه وجهان ورفع ينتقى

(ش) أى انما يجب بناء المنسوق على الضم اذا كان مفردا معرفة بغير أل فان كان بأل جاز فيه وجهان الرفع والنصب

لا

والمختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع ينتقى أى يختار فتقول يازيد الغلام بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى ياجبال أوّبى معه والطير برفعه ونصبه (ص)

وأيها مصحوب أل بعد صفه
يلزم بالرفع لدى ذى المعرفه
وأيهذا أيها الذى ورد * ووصف أى بسوى هذا يرد

(ش) أى يقال يا أيها الرجل ويا أيهذا ويا أيها الذى فعل كذا فأى منادى مفرد مبنى على الضم وها زائدة والرجل صفة لأى ويجب رفعه عند الجمهور لانه المقصود بالنداء وأجاز المازنى نصبه قياسا على جواز نصب الظريف فى قولك يازيد الظريف بالرفع والنصب ولا توصف أى الا باسم جنس محلى بأل كالرجل أو باسم اشارة نحو يا أيهذا أقبل أو بموصول محلى بأل نحو يا أيها الذى فعل كذا (ص)

وذو اشارة كأى فى الصفه
ان كان تركها يفيت المعرفه

(ش) يقال ياهذا الرجل فيجب رفع الرجل ان جعل هذا وصلة لندائه كما يجب رفع صفة أى والى هذا أشار بقوله ان كان تركها يفيت المعرفه فان لم يجعل اسم الاشارة وصلة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفته بل يجوز الرفع والنصب (ص)

فى نحو سعد سعد الأوس ينتصب * ثان وضم وافتح أولا تصب

(ش) يقال ياسعد سعد الأوس وياتيم تيم عدى ويازيد زيد

لاتدخله أل (قوله والمختار الرفع) أى تبعا للفظه لما فيه من مشاكلة الحركة ولكونها أكثر واختار أبو عمرو وغيره النصب لان ما فيه أل لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشره وتمسكا بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الاعرج على نصب الطير عطفا على محل جبال وأجيب باحتمال انه بالعطف على فضلا قبله أو بسخرنا مقدرا (قوله وأيها الخ) مبتدأ خبره يلزم ومصحوب أل مفعوله مقدم عليه وبعد وصفة وبالرفع أحوال منه أى وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة له مرفوعا كائنا بعده أو مصحوب أل مبتدأ ثان خبره يلزم والجملة خبر أيها حذف رابطها أى يلزمها (قوله ورد) أفرد ضمير الفاعل اما لتأويله بالمذكور من أيهذا وأيها الذى أو حذف خبر أحدهما لدلالة الآخر عليه أى ورد أيضا وقوله بسوى هذا أى المذكور من مصحوب أل وذا والذى (قوله فأى منادى مفرد) أى نكرة مقصودة وتكون بلفظ واحد وان ثنيت صفتها أو جمعت كيا أيها الرجلان أو الرجال لكن يختار تأنيثها لتأنيث صفتها كيا أيتها النفس ولا يجب كما قاله الدمامينى (قوله وها زائدة) أى حرف تنبيه زائد لا محل له لكنها تلزمها عوضا عما فاتها من الاضافة كما عوضوا عنها ما الزائدة فى نحو أياما تدعوا وخصت ها بالنداء لانه محل تنبيه وما بالشرط لانه يناسبه الابهام والاغلب فتح هذه الهاء وقد تضم اذا لم يكن بعدها اسم اشارة (قوله ويجب رفعه) أى تبعا للفظها ففيه التسامح المار وكذا يجب رفع نعته اذا نعت كيا أيها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعا للمحل كما فى الاشمونى والظاهر أن المانع من ذلك عدم السماع والاقتباع أى فى محل نصب مثلها كما اختاره الصبان ولم يوجد مانع من مراعاته فى نعته كما وجد فى أى (قوله لانه المقصود بالنداء) أى وأى وصلة لندائه لامتناع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمه كما لو باشره الحرف تنبيها على انه المنادى وخصت أى بالتوصل بها لوضعها على الابهام واحتياجها للمخصص فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الاشارة فى ذلك قام مقامها (قوله محلى بأل) أى الجنسية بحسب الاصل وان صارت الآن للحضور كما تصير كذلك بعد اسم الاشارة وخرج بها العهدية كالزيدين والزائدة سواء قارنت الوضع كاليسع والسموأل أو كانت للمح الاصل كالحرث أو فى العلم بالغلبة كالنجم فكل ذلك لا يتوصل لندائه بأى ولا بذا بل ينادى هو مجردا من أل وأجاز فى شرح الكافية ادخال يا على أل الزائدة المقارنة للوضع كاليسع (قوله أو باسم الاشارة) أى بشرط خلوه من الكاف فلا يقال يا أيها ذاك الرجل خلافا لابن كيسان ولا يشترط نعته حينئذ بذى أل كما مثله الشارح وفاقا لابن عصفور والناظم بدليل قوله

أيها ذان كلا زادكما * ودعانى واغلا فيمن وغل

بخلاف ما اذا نودى اسم الاشارة نفسه (قوله كأى فى الصفة) أى فى لزومها ولزوم رفعها وكونها بأل من اسم جنس أو موصول دون اسم الاشارة ولم يستثنه لظهور انه لا يوصف بمثله ويراعى فيه حال المشار اليه من جمع وغيره نحو ياهذان الرجلان بخلاف أى كامر (قوله يفيت) بضم الياء مضارع أفات الرباعى ومفعوله الاول محذوف أى يفيت المخاطب معرفة المشار اليه (قوله ان جعل هذا وصلة لندائه) بان قصد نداء ما بعدها كقولك لقائم بين قوم جلوس ياذا القائم وياذا الذى قام فان قصد نداء اسم الاشارة وحده وقدر الوقف عليه بان عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه اذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه أل كحاله فى غير النداء (قوله فى نحو سعد الخ) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا وكرر مضافا الى غيره علما كان كما مثل أو اسم جنس كيا رجل رجل القوم أو وصفا كيا صاحب صاحب زيد خلافا للكوفيين فان لم يضف الثانى كيازيد يازيد لم يجب نصبه (قوله ياتيم تيم عدى) احترز بالاضافة عن

المعرفة فيجب نصب الثاني ويجوز في الأول الضم والنصب فان ضم الأول كان الثاني منصوبا على التوكيد أو على اضمار أعني أو على البدلية أو عطف البيان أو على النداء وان نصب الأول فذهب سيبويه انه مضاف الى ما بعد الاسم والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه ومذهب المبرد أنه مضاف الى محذوف مثل ما أضيف اليه الثاني وان الأصل ياتيم عدى تيم عدى فحذف عدى الأول لدلالة الثاني عليه (ص)

﴿المنادى المضاف الى ياء المتكلم﴾

واجعل لمنادى صح ان يضف ليا * كعبد عبدى عبد عبدا عبديا

(ش) اذا أضيف المنادى الى ياء المتكلم فاما أن يكون صحيحا أو معتلا فان كان معتلا فحكمه كحكمه غير منادى وقد سبق حكمه في المضاف الى ياء المتكلم وان كان صحيحا جاز فيه خمسة أوجه أحدها حذف الياء والاستغناء بالكسرة نحو ياعبد وهذا هو الأكثر الثاني اثبات الياء ساكنة نحو ياعبدى وهو دون الأول في الكثرة الثالث قلب الياء ألفا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة نحو ياعبد الرابع قلبها ألفا وابقاؤها وقلب الكسرة فتحة نحو ياعبدا الخامس اثبات الياء محركة بالفتح نحو ياعبدى (ص)

وفتح اوكسر وحذف اليا استمر * في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر

(ش) اذا أضيف المنادى الى مضاف الى ياء المتكلم وجب اثبات الياء

تيم مرة من قريش وتيم قيس وغيرهما (قوله اليعملات) جمع يعملة وهى الناقة القوية على العمل والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة واضافة زيد اليها لاشتهاره بالحداء أى الغناء لها في السير (قوله فان ضم الاول) أى لكونه مفردا معرفة (قوله على التوكيد) أى للاول باعتبار محله قاله المصنف وتعقب بانه لا يصح توكيدا معنويا لانه ليس من ألفاظه ولا لفظيا لاتصاله بما لم يتصل به الاول ولاختلاف جهتى التعريف اذ تعريف الأول بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لا يضاف حتى يجرد من العلمية وللمصنف أن يكتفي في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل به شئ (قوله والثاني مقحم) أى زائد بناء على جواز زيادة الأسماء والفصل به بين المتضايفين كلا فصل لاتحاده بالاول لفظا ومعنى وكان حقه ان ينون لعدم الاضافة لكنه ترك للمشاكلة وعليه ففتحته اتباع للاول فيما يظهر لانه غير مطلوب لعامل وصرح الأشموني بنصب الثاني توكيدا لفظيا ويوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتأكيد اللفظي ففتحته أعراب ويغتفر الفصل به وعدم تنوينه لما مر ولا يصح جعله بدلا أو بيانا كما كان في صورة الضم اذ لا يكونان الا بعد تمام الأول كما مر في زيد بن سعيد (قوله انه مضاف الى محذوف الخ) أى ونصب الثاني حينئذ على أحد الأوجه الخمسة المذكورة عند ضم الأول وبقي مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين كخمسة عشر وجعل مجموعهما منادى مضافا الى ما بعد الثاني ٧ منصوبا بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على الاسم الثاني واما حركة الأول ففتحة بنية كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿المنادى المضاف الى ياء المتكلم﴾

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة على الأفصح فيما آخره ألف أو واو أو ياء غير مشددة كفتاى ومسلمى وقاضى وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحه كما مر بيانه وتجويز العصام حذفها في المثنى والجمع اكتفاء ببيانهما يرده التباس الجمع حينئذ بالمفرد المضاف للياء ساكنة (قوله وان كان صحيحا) أى أو معتلا يشبهه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أى بشرط أن لا يكون المضاف وصفا مفردا عاملا كياء مكرمى والا تعين اثبات يائه مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبه لها أما في المثنى والجمع فتفتح فقط لأنه من المعتل (قوله وهو دون الأول) ويليه في الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألفا ثم حذف الألف فهو أضعفها ولذا منعه الأكثرون لكن أجازه الأخفش والفارسي كقوله

ولست براجع ما فات منى * بلهف ولا بليت ولا لوانى

أى بقولى يا لهفا ولم يرتبها المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقدم ان سكون الياء أصل أول لأنه أصل كل مبنى والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بنى على حرف واحد وبقي وجه سادس وهو ضم الاسم بعد حذفها كالمفرد اكتفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر نداؤه مضافا للياء كالرب والأبوين والقوم لا نحو الغلام قرئ رب السجن أحب الى وحكى يارب اغفرلى ويا أم لا تفعلى بالضم فهو منصوب لاضافته تقديرا لكن منع ظهور نصبه مشاكلة المفرد فعلى هذا لا يجوز في تابعه الا النصب لكن جوز أبو حيان رفعه اجراء له كالمفرد في حكم التابع أيضا (قوله قلب الياء ألفا) أى لخفتها ويتوصل اليها بفتح ما قبل الياء ولا يجرى على قاعدة القلب والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالاضافة كأصلها وان الفتحة قبلها لمناسبتها ونصب النداء مقدر ثم (قوله وفتح) مبتدأ سوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف الياء عطف على كسر والواو فيه بمعنى مع أى أو كسر مع حذف الياء واستمر أى اطرد خبر وأفرده على ارادة المذكور

---

٧ (قوله منصوبا بفتحة مقدرة الخ) فيه نظر لأن المبنى اعرابه محلى لا تقديرى فحقه أن يكون في محل نصب فتأمل اه منه

المذكورلا لان العطف باولان أوالتقسيمية كالواو (قوله الافى ابن أم) مثل ابن ابنة وكذابنت كما فى التصريح (قوله فتحذف الياءمنهما) أى وجوبا وأماأثباتهافى قوله * ياابن أمى وياشقيق نفسى * وقلبها ألفافى قوله * ياابنة عما لاتلومى واهجعى * فضرورة (قوله وتكسرالميم) أى لتدل على الياء المحذوفة وهوأجودمن الفتح (قوله أوتفتح) هوعندالكسائى لمناسبة الالف المحذوفة المنقلبة عن الياء فاعرابه مقدر للمناسبة وعندالبصريين فتح بناءلتركيب الاسمين كخمسةعشر وهومضاف للياء تقديرا كماقاله الرضى فاعرابه مقدر لحركة البناءالتركيبى ويحتمل قطعه عن الاضافة أصلا فيقدرفيه الضم كخمسةعشر (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبرا عن التاء (قوله ياأبت) أى زيادة على اللغات الست فى ياعبدى كمايفيده قول المصنف عرض فأبت منادى منصوب لانه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنهاتاءالتأنيث فهى حرف اذلم تنقلب الياءاليها كالالف ونصبه مقدرلفتحة مناسبة التاء اذهى تقتضى فتح ماقبلهاأبدا وخصت التاء بالتعويض لمناسبتهاللياء فى أنهاتزادآخرالاسم للتفخيم كعلامة وهو يناسب الاب والام وقدتبدل هاءوقفاوخطا وبهماقرئ فى السبع ورسمت فى المصحف بالتاء كما فى التسهيل فالاولى موافقته (قوله بفتح التاء) هوالاقيس تبعا لماهى عوض عنه والكسرأكثر وهو عوض عن كسرمناسبة الياءلزواله بالتاء وسمع ضمها وقدقرئ بهن فالجملة تسع لغات فى نداءالابوين (قوله ولايجوزاثبات الياء) ولا الالف المنقلبة عنها وأماقوله

أياأبتى لازلت فينا فانما * لنا أمل فى العيش مادمت عائشا

وقوله * ياأبتاعلك أوعساكا * فضرورة لكن الثانى أهون لذهاب صورة الياءالمعوض عنها بل قيل لاضرورة فيه لان هذه الالف لم تنقلب عن الياء بل هى التى تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث فتكون لغة عاشرة والله أعلم

﴿ أسماء لازمت النداء ﴾

لازمت فعل ماض كضاربت لرسم التاء مجرورة فالنداء مفعوله و بقطع النظر عن الرسم يحتمل انه اسم فاعل كضاربة امامنون والنداء مفعوله أوهومضاف له (قوله بعض مايخص) أفادأن هناك ألفاظا أخرتختص بالنداء كابت وامت واللهم (قوله وزن ياخباث) فاعل اطردفى سب متعلق به والامر عطف على وزن بحذف مضافين أى واطردامم فعل الامر حال كونه كخباث هذافى الوزن والبناء على الكسر وكذا فى الشروط وقوله من الثلاثى متعلق باطرد فهو راجع لهما لانه شرط فى كل منهما (قوله يافل) بضم الفاءواللام وللانثى فلة بضم الفاءفقط وأصلهما عندالكوفيين فلان وفلانة حذفت منهما الالف والنون للترخيم وكلها كنايات عن الاعلام الشخصية وكذاقال ابن عصفور والشلوبين والمصنف الاان الحذف عندهم للتخفيف لا للترخيم والاقيل للذكرفلا وللانثى فلان كمايعلم ممايأتى قال المصنف ولا ينقصان فى غيرالنداء الاللضرورة وهوالمرادبقوله هناوجرفى الشعرفل والصحيح عندالبصريين ان فل وفلة كنايتان عن نكرتين من جنس الانسان كما أشاراليه الشارح بقوله أى يارجل وهما مختصان بالنداءلايخرجان عنه أصلا وأماالآتى فى الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادتهمافى بالياء وأمافلان وفلانة فكنايتان عن الاعلام الشخصية ولايختصان بالنداء ومادتهافلن بالنون فهماغيرهما معنى ومادة وحكما (قوله ويالؤمان) بضم اللام وسكون الهمزة هوالعظيم اللؤم أى الشح ودناءةالنفس و بمعناه وحكمه يا ملأم و ياملأمان و يامخبثان ونومان بفتح النون والاكثر فى بناء مفعلان كونه للذم كماذكر وقد جاءفى المدح كيامطيبان ويامكرمان ولايخرج عن النداء وأماقولهم رجل مكرمان وامرأة ملأمانة فعلى اضمار القول أى مقول فيه يامكرمان (قوله وهومسموع) أى مقصور على السماع باجماع فى جميع

الا فى ابن أم وابن عم وتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال وتكسر الميم أو تفتح فتقول ياابن أم أقبل وياابن عم لامفر بفتح الميم أوكسرها (ص) وفى الندا أبت امت عرض * واكسرأوافتح ومن اليا التاعوض

(ش) يقال فى النداءياأبت وياأمت بفتح التاءوكسرها ولايجوز اثبات الياء فلا تقول ياأبتى ويا أمتى لان التاء عوض من الياء ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه (ص)

﴿ أسماءلازمت النداء ﴾

وفل بعض مايخص بالندا * لؤمان نومان كذا واطردا

فى سب الانثى وزن ياخباث والامر هكذا من الثلاثى

وشاع فى سب الذكورفعل * ولاتقس وجرفى الشعرفل

(ش) من الاسماء مالا يستعمل الافى النداء نحو يافل أى يارجل ويالؤمان للعظيم اللؤم و يانومان للكثيرالنوم وهومسموع وأشار بقوله واطردا فى سب الانثى الى أنه ينقاس

الاوصاف المذكورة كما يفيده تعبير المصنف بالطرد فيما بعدها الا مفعلان ففي القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصفا اللذم كما ذكر بخلاف العلم كقطام وأما قوله

أطوّف ما أطوّف ثم آوي * الى بيت قعيدته لكاع

فعلى تقدير مقول فيها يا لكاع أو هو ضرورة (قوله مبنيا على الكسر) اعلم ان فعال أمرا كنزال مبني لشبهه الحرف في الجمود كسائر أسماء الافعال أو لتضمنه معنى لام الامر وفعال وصفا مبني لشبهه الامر وزنا وعدلا لانه معدول عن فاعلة كما أن الامر معدول عن افعل فهو مشبه للحرف بالواسطة وبنيا على حركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل (قوله ويا لكاع) أي يا خبيثة (قوله للدلالة على الامر) ذكره هنا استطرادي لمناسبة خباث في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه لان كلا منهما لا يبنى الا من ثلاثي تام كامل التصرف فلا يبنيان من مزيد ونحو دراك من ادرك سماعي ولا من ناقص ولا جامد ولا من نحو يذر ويدع لعدم تمام تصرفهما (قوله يا فسق الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن فاسق وغادر وأما لكع فمن ألكع لانه من لكع لكاعة كظرف ظرافة فهو ألكع أي اثيم فعدل عنه الى لكع للمبالغة ولم يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخبث معدول عن خبيث (قوله قد تستعمل في الشعر) ضعيف كما مر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله * تدافع الشيب ولم تقبل * والشيب بالكسر حكاية صوت شرب الابل أطلق عليها نفسها واللجة بالفتح اختلاط الاصوات في الحرب وامسك الخ صفة لها بتقدير مقول فيها أمسك الخ يصف الشاعر ابلا أقبلت مزاحمة متدافعة فشبهها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم أمسك فلانا عن فلان أي احجز بينهم والله أعلم

﴿ الاستغاثة ﴾

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حروف النداء الا يا ويمتنع حذفها كما مر (قوله كيا للمرتضى) أفاد أنه يجوز اقتران المستغاث بأل وهو اجماع لان يا لم تباشره بخلاف غيره من المناديات (قوله فيجر المستغاث بلام) أي فهو معرب وان كان منادى مفردا لان تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام والا فكغيره من المناديات كما سيأتي واذا كان معربا قبل النداء والا بقي على بنائه كيا لهذا فهذا مبني على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبغي كونه في محل جر باللام ويجوز في تابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أي الموضع المقدر وهو النصب لانه مفعول به وليس له موضع رفع حتى يتبع به وعن الرضى تعين الجر (قوله بلام مفتوحة) أي مع غير ياء المتكلم اما معها فتكسر كقوله

فياشوق ما أبقى ويالي من النوى * ويادمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى

أجاز أبو الفتح أن يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن الصحيح ان يالي لا يقع الا مستغاثا لاجله والمستغاث به محذوف وفاقا لابن عصفور واعلم انه اختلف في هذه اللام فقيل هي بقية آل والاصل يا آل زيد فحذف الهمزة تخفيفا فالتقت الالف بعدها بألف يا فحذفت احداهما للساكنين وبقيت اللام فهي اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهر فيها لا مقدر في زيد ونقله المصنف عن الكوفيين ومذهب الجمهور انها لام الجر وفتحت لما في الشارح وللفرق بين المستغاث به وله فقيل زائدة لا تتعلق بشيء والصحيح انها أصلية فعند سيبويه تتعلق بفعل النداء بتضمينه معنى ما يتعدى باللام كالتجئ وقيل بحرف النداء لنيابته عن الفعل ولا بد من التضمين هنا أيضا (قوله ويجر المستغاث له) أي من أجله وهو اما منتصر له فتتعين اللام كقول عمر يا لله للمسلمين أو منتصر عليه فقد تخلفها من لانها تأتي للتعليل مثلها كقوله

يا للرجال ذوي الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردي لهم دينا

في النداء استعمال فعال مبنيا على الكسر في ذم الانثى وسبها من كل فعل ثلاثي نحو يا خباث ويا فساق ويا لكاع وكذلك ينقاس استعمال فعال مبنيا على الكسر من كل فعل ثلاثي للدلالة على الامر نحو نزال وضراب وقتال أي انزل واضرب واقتل وكثر استعمال فعل في النداء خاصة مقصودا به سب الذكر نحو يا فسق ويا غدر ويا لكع ولا ينقاس ذلك وأشار بقوله وجر في الشعر فل الى أن بعض الاسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله

في لجة أمسك فلانا عن فل

(ص)

﴿ الاستغاثة ﴾

اذا استغيث اسم منادى خفضا

باللام مفتوحا كيا للمرتضى

(ش) يقال يا لزيد لعمرو فيجر المستغاث بلام مفتوحة ويجر المستغاث له بلام

مكسورة وإنما فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمر واللام تفتح مع المضمر نحو لك وله (ص)

(قوله مكسورة) أي على أصل لام الجر مع الظاهر أما مع الضمير فتفتح كيا لزيد لك إلا مع ياء المتكلم على ما مر وإذا قلت يا لك احتمل أن المخاطب مستغاث به وله وهي متعلقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء أي أدعوك لزيد فالكلام جملتان وقيل بفعل النداء أو بيا النائبة عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به أي مدعوا لزيد فهو جملة واحدة (قوله وافتح) مفعوله ضمير اللام محذوفا وقوله مع المعطوف أي مع المستغاث به المعطوف إن كررت يا كما تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله (قوله أي في سوى المستغاث الخ) أفاد أن اسم الإشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالمذكور فيفيد اختصاص الكسر بالمعطوف بلا ياء وبالمستغاث له كررت يا أم لا ولا يصح إرجاعه للتكرار المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار لئلا يشمل المستغاث الأول فيناقض قوله باللام مفتوحا مع أن أرجعها يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك (قوله ألف) مفعول عاقبت وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أو فاعله والمفعول محذوف أي عاقبتها الألف أي ناوبتها من العقبة وهي النوبة فكل يجيء نوبة (قوله عوضا عنها) فلا يجمع بينهما وقد يخلو منهما فيجعل كالمنادى في الحكم كقوله

* ألا يا قوم للعجب العجاب * فقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدر ويصح ضمه بقطعه عن الإضافة أصلا (قوله يا زيدا) الظاهر أنه حينئذ مبني على ضم مقدر لمناسبة الألف في محل نصب على النداء قياسا على ما صرح به الشاطبي من أن المفرد مع ألف الندبة ضمه مقدر أفاده سم ويس فيجوز في تابعه الرفع تباعا لهذا الضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضي والجامي من بنائه على الفتح ومنع الرفع في تابعه صبان فإن لحقت الألف مضافا كيا غلام زيدا ظهر نصبه في الأول وقدر الجر في الثاني للمناسبة أو مثنى أو جمعا فالظاهر أن تكون بعد نونهما وأنهما يبنيان على ما يرفعان به من ألف أو واو فيقال يا زيدانا ويا زيدونا فتأمل (قوله نحو يا للداهية) أي تعجبا من عظمها وقولهم يا للماء والعشب تعجبا من كثرتهما وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية مع إشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغاثة حقيقية لأنه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضي بل تنزيلا فإذا قلت يا للماء فكأنك تناديه وتقول احضر حتى يتعجب منك ويا للعجب احضر حتى يروك فهذا وقتك فاللام مفتوحة فيهما في يا لزيد ويجوز كسرها باعتبار أنه مستغاث له والمستغاث محذوف أي يا لقومي للعجب وللماء والدواهي فإن أتى بالألف تعين الاعتبار الأول ﴿خاتمة﴾ إذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الألف جاز إلحاقها هاء السكت كما سيأتي في الندبة والله أعلم

﴿ الندبة ﴾

هي بضم النون لغة مصدر ندب الميت إذا ناح عليه وعدد خصاله وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب وعرفا نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه (قوله ما للمنادى الخ) يشير إلى أن المندوب ليس منادى وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله ومن ثم أجازوا ندب المضاف لضمير المخاطب كواغلامك مع منع ندائه لما مر تصريح ونقل الفارضي عن ابن يعيش أنه منادى ويمكن الجمع بما صرح به الرضي من أنه منادى مجازا لا حقيقة فإذا قلت يا محمداه فكأنك تقول له أقبل فإني مشتاق إليك وواحزناه احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك (قوله ولا ما أبهما) عطف على الضمير المستتر في يندب للفصل بلا على حد ما أشركنا ولا آباؤنا (قوله ويندب الموصول) في قوة الاستثناء من المبهم كما يفيده الشارح (قوله بالذي) متعلق بالموصول لا بيندب وقوله اشتهر أي به فحذف العائد لجره بما جر الموصول وإن لم يتحد عامل الحرفين لأنه غير شرط عند المصنف كما نقله عنه الشاطبي أفاده السجاعي (قوله كبئر زمزم الخ) مثال للموصول بما اشتهر به وبئر بالنصب على حكاية مفعوليته لحفر وقوله يلي خبر من وأصل زمزم زمم بثلاث ميمات أبدلت

وافتح مع المعطوف إن كررت يا
وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا

(ش) إذا عطف على المستغاث مستغاث آخر فإما أن تتكرر معه يا أو لا فإن تكررت لزم الفتح نحو يا لزيد يا لعمرو لبكر وإن لم تتكرر لزم الكسر نحو يا لزيد ولعمرو لبكر كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له وإلى هذا أشار بقوله * وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا * أي في سوى المستغاث والمعطوف عليه الذي تكررت معه يا اكسر اللام وجوبا فتكسر مع المعطوف الذي لم تتكرر معه يا ومع المستغاث له (ص)

ولام ما استغيث عاقبت ألف
ومثله اسم ذو تعجب ألف

(ش) تحذف لام المستغاث ويؤتى بألف في آخره عوضا عنها نحو يا زيدا لعمرو ومثل المستغاث المتعجب منه نحو يا للداهية ويا للعجب فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث وتعاقب اللام في الاسم المتعجب منه ألف فتقول يا عجبا لزيد (ص)

﴿ الندبة ﴾

ما للمنادى اجعل لمندوب وما
* نكر لم يندب ولا ما أبهما

ويندب الموصول بالذي اشتهر * كبئر زمزم يلي وا من حفر (ش)

المندوب هو المتفجع عليه نحو وازيداه والمتوجع منه نحو واظهراه ولا يندب الا المعرفة فلا تندب النكرة فلا يقال وارجلاه ولا المبهم كاسم الاشارة نحو واهذاه ولا الموصول الا ان كان خاليا من أل واشتهر بالصلة كقولهم وامن حفر بئر زمزماه (ص)

ومنتهى المندوب صله بالألف * متلوها ان كان مثلها احذف
كذاك تنوين الذي به كمل * من صلة أو غيرها نلت الأمل

(ش) تلحق آخر المنادى المندوب ألف نحو وازيداه لا تبعد ويحذف ما قبلها ان كان ألفا كقولك واموساه فحذفت ألف موسى وأتى بالألف للدلالة على الندبة أو كان تنوينا في آخر صلة أو غيرها نحو وامن حفر بئر زمزماه ونحو ياغلام زيداه (ص)

والشكل حتما أوله مجانسا * ان يكن الفتح بوهم لابسا

(ش) اذا كان آخر ما لحقته ألف الندبة فتحة لحقته ألف الندبة من غير تغييرها فتقول واغلام أحمداه وان كان غير ذلك وجب فتحه الا ان أوقع في لبس فمثال ما لا يوقع في لبس قولك في غلام زيد واغلام زيداه وفي زيد وازيداه ومثال ما يوقع فتحه في لبس واغلامهوه واغلامكيه وأصله واغلامك بكسر الكاف واغلامه بضم الهاء فيجب قلب ألف الندبة بعد الكسرة ياء وبعد الضمة واوا لانك لو لم تفعل ذلك وحذفت الضمة والكسرة وفتحت وأتيت بألف الندبة فقلت واغلامكاه واغلامهاه لالتبس المندوب المضاف الى ضمير المخاطبة بالمندوب المضاف الى ضمير المخاطب والتبس المندوب المضاف الى ضمير الغائب بالمندوب المضاف الى ضمير الغائبة والى هذا أشار بقوله والشكل حتما الى آخره أي اذا شكل آخر المندوب بفتح أو بضم أو بكسر فأوله مجانسا له من واو أو ياء ان كان الفتح موقعا في لبس نحو واغلامهوه واغلامكيه فان لم يكن الفتح موقعا في لبس فافتح آخره وأوله ألف الندبة نحو وازيداه واغلام زيداه (ص)

الثانية زايا (قوله المتفجع عليه) أي لفقده حقيقة أو تنزيلا كقول عمر حين أخبر بجدب أصاب بعض العرب واعمراه واعمراه (قوله والمتوجع منه) هو اما سبب الالم كوامصيبتاه واحزناه واما محله كواظهراه وارأساه وقيل هذا يسمى المتوجع له (قوله الا المعرف) أي بالعلمية أو بالاضافة أو بالصلة المشتهرة بشرط الخلو من أل كما في المنادى (قوله فلا تندب النكرة) أي لفوات غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المندوب وهذا في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصيبتاه وان جهلت المصيبة قيل ومثله المتوجع له كواظهراه لكن يمكن انه مضاف لياء المتكلم محذوفة (قوله ولا الموصول) الأولى والموصول ليكون مثالا ثانيا للمبهم لانه منه ومنه أيضا الضمائر أي فلا يقال واأنتاه ولا واأيهم قائم لعدم تعينها الا اذا جعل شيء من ذلك علما واشتهر (قوله وامن حفر الخ) وا حرف نداء وندبة ومن منادى مندوب وضمه مقدر لسكون البناء الأصلي لان الموصول من المفرد كما مر ولحاق الألف لم يؤثر فيه شيأ لعدم اتصالها به وجملة حفر صلته وزمزم ان اعتبر مذكرا كالقليب أو المكان فمنصرف تقدر فيه كسرة الجر لمناسبة الألف أو مؤنثا كالبئر فغير منصرف وتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وأما الموجودة فلمناسبة الألف (قوله ومنتهى المندوب) أي حقيقة أو حكما كالصلة فانها في حكم الآخر (قوله صله بالألف) أي جوازا كما سيأتي (قوله متلوها) أي الذي قبلها وهو آخر المندوب ان كان ألفا مثلها احذف اذ لا يمكن اجتماعهما فالمحذوف آخر المندوب لا ألف الندبة لانه أتى بها لغرض (قوله كذاك الخ) أي كحذف مثل الألف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذي تكمل به المندوب لاجلها أيضا فالصلة جرت على غير صاحبها الا ان فاعل كمل ضمير المندوب في البيت الأول وهاء به للذي لا للتنوين وقوله من صلة الخ بيان للذي وسكت عن تنوين المندوب نفسه لانه ان كان مفردا فلا تنوين فيه والا فالتنوين فيما تكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه والمركب المزجي والاسنادي وكل ذلك داخل في كلامه وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلو الألف له فتقول واثلاثة وثلاثيناه فيمن سميته بذلك (قوله ان كان ألفا) أي لينة سواء كانت جزء كلمة كالمقصور أو كلمة مستقلة كالألف المنقلبة عن ياء المتكلم أما الهمزة فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة كوازكرياآه وأجاز الكوفيون حذفها فتحذف الألف قبلها أيضا لالتقائها مع ألف الندبة (قوله واموساه) مبني على ضم مقدر للتعذر كما كان قبل الندبة على الألف المحذوفة لالتقاء الألفين والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت وأتى بها في هذا دون ما قبله ليعرف انها ألف الندبة لا الأصلية وأجاز الكوفيون قلب ألفه ياء فقالوا ياموسياه (قوله تنوينا) أخرج نون المثنى والجمع فلا تحذف بل يقال وازيداناه وازيدوناه ويبنيان على الألف والواو كالنداء المحض وألف الندبة لم تؤثر فيهما شيأ لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتأمل (قوله والشكل الخ) المراد به حركة الحرف الذي تليه الألف أي ان كان قبل تلك الحركة فتحة لمناسبة الالف موقعا في لبس وجب بقاؤها وتقلب الألف حرفا مجانسا لها فقوله أوله أي أتبعه والهاء مفعوله الثاني ومجانسا الأول أي اجعل المجانس تابعا للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لا تابع (قوله لابسا) من لبست

واوقفا زد هاء سكت ان ترد * وان تشأ فالمد والها لا تزد (ش) أي اذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت نحو وازيداه أو وقف على الألف نحو وازيدا ولا تثبت الهاء في الوصل الا ضرورة كقوله

ألا يا عمرو عمراه
وعمرو بن الزبيراه

(ص)

وقائل واعبديا واعبدا
من في الندا اليا ذا سكون أبدى

(ش) أي اذا ندب المضاف الى ياء المتكلم على لغة من سكن الياء قيل فيه واعبديا بفتح الياء والحاق ألف الندبة أو يا عبدا بحذف الياء والحاق ألف الندبة واذا ندب على لغة من يحذف الياء ويستغني بالكسرة أو يقلب الياء ألفا والكسرة فتحة أو يحذف الألف ويستغني بالفتحة أو يقلبها ألفا ويبقيها قيل واعبدا ليس الا واذا ندب على لغة من يفتح الياء يقال واعبديا ليس الا فالحاصل انه انما يجوز الوجهان أعني واعبديا وواعبدا على لغة من سكن الياء فقط كما ذكر المصنف

(ص)

﴿ الترخيم ﴾

ترخيما احذف آخر المنادى
كياسعا فيمن دعا سعادا

(ش) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت ومنه قوله

لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر

أي رقيق الحواشي وفي الاصطلاح

الامر عليه خلطته (قوله هاء سكت) وتسمى هاء الاستراحة (قوله وان تشأ الخ) تصريح بما علم من قوله ان ترد بالنسبة للهاء لا للمد لان قوله صله بالالف يوهم وجوبه فنبه هنا على عدم وجوبها مطلقا وقيل تجب ان ندب بياء لئلا يلتبس بالنداء المحض ثم ان ندب المفرد بلا ألف فكالمنادى فيظهر ضمه في نحو وازيد وامعديكرب ويقدر لحركة البناء الاصلي في واسيبويه وللحكاية في واقام زيد وان ندب بالالف قدر ضمه في الجميع لكن في الاولين لمناسبة الألف وفي الأخيرين يحتمل انه كذلك وانه مقدر لحركتي البناء الأصلي والحكاية المحذوفين لأجل الألف كما كانا قبلها قال الصبان والأول أظهر لأن اعتبار الملفوظ به أولى من المحذوف ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعا للضم المقدر مع الألف والنصب على المحل كما في المستغاث وأما المضاف وشبهه كواغلام زيداه واطالعا جبلاه فجزؤه الأول منصوب مطلقا كالنداء المحض ويقدر اعراب الثاني مع الألف لمناسبتها وسيأتي المضاف لياء المتكلم (قوله ألا يا عمرو عمراه) من الهزج وعمرو الأول مندوب مبني على الضم الظاهر والثاني تأكيد له وليس فيه حرف ندبة لئلا ينكسر الوزن بل الواو بينهما هي واو عمرو الأول والشاهد في عمراه لان العروض محل الوصل لا في قوله وعمرو بن الزبيراه لان آخر البيت محل وقف وقد يقال لا شاهد في الاول أيضا لان العروض المصرعة في حكم الضرب (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلته والياء مفعول أبدى وذا سكون حال منها (قوله واعبديا) بفتح الياء لاجل ألف الندبة وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء والياء مبنية على سكون مقدر لمناسبة الالف (قوله أو يا عبدا بحذف الياء) أي لالتقائها ساكنة مع ألف الندبة فتقلب الكسرة فتحة لمناسبة الالف فهو مضاف تقديرا ونصبه مقدر المناسبة الالف الموجودة أو الياء المحذوفة نظير ما مر (قوله واعبدا ليس الا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الالف المنقلبة عن الياء على الثالث (قوله يقال واعبديا) ولا عمل فيه سوى مجيء الألف بعد الياء والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ الترخيم ﴾

اطلاقه على الحذف الآتي تسمية قديمة فقد روى لما قرأ ابن مسعود ونادوا يا مال قال ابن عباس ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم فاستبعد هذه القراءة لان الترخيم انما يكون في مقام الانبساط ونحوه اذ هو تحسين للفظ وهم في شغل عن ذلك بعقابهم لكن قد توجه بانه ليس تحسينا بل لشدة ضعفهم يعجزون عن اتمام الكلمة وبهذه القراءة رد على من أنكر ورود حذف بعض الكلمة المسمى بالاقتطاع في القرآن وكذا بفواتح السور ان جعل كل حرف من اسم من أسمائه تعالى أفاده في الاتقان (قوله ترخيما) نصب على انه مفعول مطلق لاحذف على حد قعدت جلوسا لان الترخيم بمعنى حذف آخر المنادى أو مصدر نائب عن اللفظ بفعله في الطلب أي رخم ترخيما واحذف الخ تأكيد لفظي بالمساوي أو حال مؤكدة من فاعل احذف لا من المنادى لان حال المضاف اليه لا تتقدم على المضاف أو ظرف لاحذف بحذف مضاف أي وقت ترخيم لكن يلزم على هذا وما قبله تحصيل الحاصل اذ المعنى رخم حال كونك مرخما أو وقت الترخيم الا أن يقدر مريدا للترخيم ووقت ارادته وأما جعله مفعولا له ففيه تعليل الشيء بنفسه مع انه ليس قلبيا فان قدر ارادة صار المعنى رخم لارادة الترخيم وفيه ركاكة بخلاف ما قبله (قوله لها بشر الخ) بعده

وعينان قال الله كونا فكانتا * فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

قالها ذو الرمة في قصيدة أولها

ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى * ولا زال منهلا بجرعائك القطر

والحواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كما في القاموس والمراد هنا نواحي الكلام أي أطرافه وخصها بالذكر لان تشوق السامع لاول الكلام وآخره أكثر أو على عادة العرب من التعبير بأطراف الشيء

حذف أواخر الكلم فى النداء نحو ياسعا والأصل ياسعاد (ص) وجوزنه مطلقا فى كل ما * أنث بالها والذى قدرخما بحذفها وفره بعد واحظلا * ترخيم ما من هذه الها قد خلا الا الرباعى فما فوق العلم * دون اضافة واسناد متم (ش) لايخلو المنادى من أن يكون مؤنثا بالهاء أولا فان كان مؤنثا بالهاء جاز ترخيمه مطلقا أى سواء كان علما كفاطمة أم غير علم كجارية زائدا على ثلاثة أحرف كما مثل أو على ثلاثة أحرف كشاة فتقول يافاطم وياجارى و ياشا ومنه قولهم ياشا ادجنى بحذف تاء التأنيث للترخيم ولا يحذف منه بعد ذلك شئ آخر والى هذا أشار بقوله وجوزنه الى قوله بعد وأشار بقوله واحظلا الى آخره الى القسم الثانى وهو ماليس مؤنثا بالهاء فذكر انه لايرخم الا بشروط الأول أن يكون رباعيا فأكثر الثانى أن يكون علما الثالث أن لا يكون مركبا تركيب اضافة ولا اسناد وذلك كعثمان وجعفر فتقول ياعثم ويا جعف وخرج ما كان على ثلاثة أحرف كزيد وعمرو وما كان على أربعة أحرف غير علم كقائم وقاعد وما ركب تركيب اضافة كعبد شمس وما ركب تركيب اسناد نحو شاب قرناها فلا يرخم شئ من هذه وأما ما ركب تركيب مزج فيرخم بحذف عجزه وهو مفهوم من كلام المصنف لأنه لم يخرجه فتقول فيمن اسمه معد يكرب يامعد

(ص)

ومع الآخر احذف الذى تلا * ان زيد لينا ساكنا مكملا

أربعة فصاعدا والخلف فى * واو وياء بهما فتح قفى (ش) أى يجب أن يحذف مع الآخر ماقبله ان كان زائدا لينا أى حرف لين ساكنا رابعا فصاعدا وذلك نحو عثمان ومنصور ومسكين فتقول ياعثم و يامنص و يامسك فان كان غير زائد

عن كله لانه يلزم عادة من الاحاطة بالاطراف الاحاطة بالكل فهو كناية عن رقته كله زهراء بضم الهاء وتخفيف الراء أى كثير وزرضه أى كلامها مع رقته ولطافته متوسط بين الكثرة المملة والقلة المخلة (قوله حذف أواخر الخ) هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثانى ترخيم الضرورة وسيأتى هنا أيضا والثالث ترخيم التصغير الآتى فى بابه والتعريف العام لها حذف أواخر الكلم على وجه مخصوص (قوله مطلقا) سيأتى تفسيره وهو حال من الهاء الراجعة للترخيم (قوله وفره بعد) أى لاتحذف منه شيأ بعد حذفها ولو كان قبلها لين زائد رابع كارطاة فى أرطاة وأجاز سيبويه ترخيمه ثانيا ان بقى بعد الهاء أربعة فأكثر وجعل منه * أحار ابن بدر قد وليت ولاية * أى حارثة (قوله فما فوق) بالضم أى فوقه (قوله العلم) بدل من الرباعى ودون اضافة حال من الرباعى (قوله متم) اسم مفعول نعت لاسناد أى ودون اسناد تام قال سم وكأنه احترز به عن النسبة الاضافية والتوصيفية اهـ وكيف ذلك مع ان قوله دون اضافة يفيد ان الاضافة تمنع الترخيم كالاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخيم العلم المركب من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجى والا فهو بيان للواقع (قوله أى سواء كان علما الخ) بيان لمراده بالاطلاق اشارة الى انه لم يرد الاطلاق الكلى بل عن بعض القيود المذكورة بقوله الا الرباعى الخ فان شرط الترخيم فى ذى الهاء وغيره أن لا يكون مضافا كطلحة الخير وعبدالله ولا شبهه كطالعة جبلا وثلاثة وثلاثين ولا ذا اسناد كقامت فاطمة وبرق نحره ولا نكرة غير مقصودة كيا امرأة ويا رجلا خذ بيدى ولا مختصا بالنداء كفل وفلة ولا مبنيا قبله كخمسة عشر وحذام ولا مستغاثا ولا مندوبا فكل ذلك لا يرخم وان كان بالهاء وأما شرط كونه رباعيا وعلما فمختص بالمجرد فراد المصنف الاطلاق عن هذين فقط (قوله ياشا ادجنى) أى أقيمى فى البيت من قولهم دجن يدجن دجونا اذا أقام وشاة داجن اذا ألفت البيوت ولم تسرح مع الغنم وشا بالقصر لأنه مفرد أصله شاة فبعد حذف التاء تحذف ألفه ان لقيها ساكن كهذا المثال أما شاء بالمد فجمع شاة وأصلها شوهة لجمعها على شياه وتصغيرها على شويهة قلبت واوها ألفا ثم حذفت هاؤها وقصد تعويض التاء الموجودة عنها (قوله الثالث الخ) قد علمت انه وما بعده لا يختصان بالمجرد (قوله وما كان غير علم) أى سواء النكرة المقصودة وغيرها وشذ عند الأكثر قولهم ياصاح وياغضنف واطرق كرا فى صاحب وغضنفر وكروان وقيل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة من التاء وعليه فلا شذوذ (قوله الذى تلا) فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذى محذوف أى احذف الحرف الذى تلاه الآخر فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز للعلم بان الآخر تال لا متلو (قوله ان زيد الخ) يشمل المثنى وجمعى التصحيح أعلاما فترخم كلها بحذف الآخر وما قبله ويمتنع بقاء الألف فى هندات لأن تاءه ليست للتأنيث حتى يوفر بعدها اهـ فارضى (قوله لينا) حال من الضمير فى زيد وهو مخفف لين كما قاله المكودى فهو بفتح اللام ويجوز كسرها مصدرا أى ذا لين واعلم ان حروف واى ان سكنت بعد حركة تجانسها سميت حروف علة ولين ومد كقال ويقول ويبيع أو بعد حركة لا تجانسها سميت حروف علة ولين فقط كفرعون وغرنيق أو تحركت فعلة فقط فكل مد لين وكل لين علة ولا عكس فالألف حرف مد دائما لأنها دائما ساكنة بعد فتحة اذا علمت ذلك فقول المصنف ساكنا وصف كاشف للين والأولى مدا بدل لينا ليفيد اشتراط أن يكون قبله حركة تجانسه لفظا كمنصور أو تقديرا كمصطفون ويخرج به نحو فرعون فان فيه الخلاف الذى ذكره (قوله بهما) متعلق بقفى بالبناء للمجهول أى اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الابتداء به التنويع

كمختار أوغيرلين كفرعون أوغيرساكن كقنور أوغير رابع كجيد لم يجز حذفه فتقول يامختا و ياقنو و ياجي وأما فرعون ونحوه وهو ما كان قبل واوه فتحة أوقبل يائه فتحة كغرنيق ففيه خلاف فمذهب الفراء

والجرمى انهما يعاملان معاملة مسكين ومنصور فتقول عندهما يافرع و ياغرن ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك فتقول عندهم يافرعو وياغرني

(ص)

والعجز احذف من مركب وقل
ترخيم جملة وذا عمرو نقل

(ش) تقدم ان المركب تركيب مزج يرخم وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عجزه فتقول فى معدى كرب يامعدى وتقدم أيضا ان المركب تركيب اسناد لايرخم وذكر هنا انه يرخم قليلا وان عمرا يعنى سيبويه وهذا اسمه وكنيته أبو بشر وسيبويه لقبه نقل ذلك عنهم والذى نص عليه سيبويه فى باب الترخيم أن ذلك لايجوز وفهم المصنف عنه من كلامه فى بعض أبواب النسب جواز ذلك فتقول فى تأبط شرا ياتأبط

(ص)

وان نويت بعد حذف ما حذف
فالباقى استعمل بما فيه ألف
واجعله ان لم تنو محذوفا كما
لو كان بالآخر وضعا تمما
فقل على الاول فى ثمود يا
ثمو ويا ثمى على الثانى بيا

(ش) يجوز فى المرخم لغتان احداهما أن ينوى المحذوف منه والثانية أن لاينوى و يعبر عن الاولى بلغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخمت على لغة من ينتظر تركت الباقى بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أوسكون فتقول فى جعفر ياجعف وفى حارث ياحار وفى

فيما يظهر لانه نوع غير ما تقدم والجملة صفة لواو ويا أى اذا اتبع بالواو والياء فتح أى جعلا تابعين له مع سكونهما ففى جواز حذفهما مع الآخر خلاف (قوله كمختار) أى لان ألفه منقلبة عن أصل اذ أصله مختير بفتح الياء أو كسرها (قوله أوغيرلين) كفرعون جعل اللين بمعنى المد فاخرج به ماذكر وفيه نظر يعلم مما مر وأما اللين بمعناه المتقدم فيخرج به نحو شمأل فان همزته زائدة وليست لينا كما يخرج نحو قنور لتحرك واوه واللين لايكون الا ساكنا (قوله كقنور) بفتح القاف والنون وشد الواو آخره راء هو الصعب اليابس من كل شئ ومثله هبيخ بفتح الهاء والموحدة وشد التحتية فخاء وهو الغلام السمين الممتلئ لحما (قوله كغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء (قوله ففيه خلاف) محله فى غير جمع المقصور بالواو أو الياء كمصطفون ومصطفين علمين فانه تحذف منه الواو والياء مع النون قولا واحدا لوجود الضم والكسر قبلهما تقديرا (قوله وقل) فعل ماض من القلة وترخيم جملة فاعله (قوله وذا عمرو الخ) ذا اشارة لترخيم الجملة وهو اما مفعول مقدم لنقل أو مبتدأ خبره الجملة بعده حذف رابطها أى نقله (قوله ان المركب المزجى يرخم) شمل نحو سيبويه وخمسة عشر فتقول ياسيب و ياخمسة بحذف العجز ومنع الأول الكوفيون والثانى الفراء و يشكل على الجواز فيهما ما مر من ان شرط المرخم عدم البناء الا أن يكون فيه خلاف أو يستثنى منه بناء المركب المزجى ولم يسمع ترخيمه مطلقا ولو مع باوانما قاسه النحويون على ما فيه تاء التأنيث لان عجزه يشبهها فى فتح ما قبله غالبا وفى حذفه للنسب وغير ذلك ﴿ تنبيه ﴾ اذا رخمت اثناعشر واثنتاعشرة علمين حذفت الألف مع العجز وكذا الياء فى اثنى عشر فتقول يااثن و يااثنت كما تحذفهما مع النون فى اثنان واثنتين لانهما الخ زائدتين والعجز هنا بمنزلة النون من اثنين ولذلك لايضافان وكانا معربين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر (قوله فى أبواب النسب) أى حيث قال فيها فتقول فى النسب الى تأبط شرا تأبطى لان من العرب من يقول ياتأبط اهـ فافادان ترخيمه لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالتنوين ومامفعول نويت أى اذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقى ملتبسا بما أى بحاله الذى ألف فيه قبل الحذف من حركة أوسكون وصحة أواعتلال والحاصل أن المرخم اما أن يحذف منه حرف كسعاد أو حرفان كمروان والمثنى والجمع أو كلمة كمعدى كرب وخمسة عشر وتأبط شرا أو كلمة وحرف كاثناعشر والباقى بعد الحذف اما مفتوح كمروان ومصطفون أو مضموم كمنصور وقاضون أو مكسور كحرث وقاضين أو ساكن صحيح كقمطر أو معتل كثمود فكل ذلك على هذه اللغة يبنى على ضم مقدر على آخر المحذوف الا اثناعشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو المحذوفين و يستعمل الباقى فى جميعها بحاله قبل الحذف الا اذا كان سكونه عارضا للادغام بعد مدة كمضار ومحاج فيحرك بحركة أصله من كسر فى اسم الفاعل أو فتح فى المفعول والا جمع المعتل كمصطفون وقاضون فيرد اليه الحرف الذى كان حذف لالتقائه ساكنا مع واو الجمع أو يائه لزوال سبب الحذف فتقول يامصطفى و ياقاضى برد الألف والياء واختار فى التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقديرا اما على لغة من لا ينتظر فيتعين لرد فيهما لانتفاء السبب لفظا أو تقديرا لكن يلزم عليه التباس الجمع بالمفرد فقياس ما سيأتى من مراعاتهم عدم اللبس امتناع ترخيمه الا على اللغة الأولى بلا رد وعن الرضى ما يؤيده فتقول يامصطف بالفتح مطلقا و ياقاض بالضم فى قاضون و بالكسر فى قاضين أفاده الصبان (قوله كما الخ) فى موضع المفعول الثانى لاجعله وما زائدة ولو مصدرية وهو أولى

قطر ياقط واذا رخمت على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعا فتبنيه على الضم وتعامله معاملة الاسم التام فتقول ياجعف ويا حار ويا قط بضم الفاء والراء والطاء وتقول في ثمود على لغة من ينتظر الحرف ياثمو بواو ساكنة وعلى لغة من لا ينتظر تقول ياثمي فتقلب الواو ياء والضمة كسرة لانك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة الا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة (ص)

والتزم الاول في كمسلمه * وجوز الوجهين في كمسلمه

(ش) اذا رخم مافيه تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف فتقول يامسلم بفتح الميم ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر فلا تقول يامسلم بضم الميم لئلا يلتبس بنداء المذكر وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق فيرخم على اللغتين فتقول في مسلمة علما يامسلم بفتح الميم وضمها (ص)

ولاضطرار رخموا دون ندا * ما للندا يصلح نحو أحمدا

(ش) قد سبق أن الترخيم حذف أواخر الكلم في النداء وقد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء كأحمد ومنه قوله

لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

أي طريف بن مالك (ص)

﴿ الاختصاص ﴾

من عكسه لكثرة زيادة مادة جلة تمما بالبناء للمجهول خبر كان ووضعا نصب بنزع الخافض أي اجعله ككونه متمما بالآخر في الوضع ان لم تنو الخ (قوله قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوي الضخم والرجل القصير كما في القاموس وفسره في الصحاح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وربما أنث بالهاء فقيل قمطرة والجمع قماطر (قوله على الضم) أي الظاهر ان كان صحيحا والا قدرته فيه كما يقدر المضموم قبل الحذف لوجود الضم الأصلي ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مراعاة للفظه وكذا على الأول كما استظهره يس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت وقد أجاز الجمهور وصف المرخم بدليل قوله أحار بن عمرو الخ والمانع يجعله بدلا (قوله فتقلب الواو ياء) أي لتطرفها بعد ضمة كما تقلبها في أجر وأدل جمع جرو ودلو لان ذلك اذ اصلهما أجرو وأدلو كأفلس فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء فصار أجري وأدلي ثم أعل كقاض وتقول في كروان على الأولى ياكرو بفتح الواو وعلى الثانية ياكرا بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي نحو سقاية وعلاوة على الاولى ياسقاي وعلاو بفتح الياء والواو وعلى الثانية ياسقاء وعلاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما في رشاء وكساء (قوله ولا يوجد اسم الخ) أي لزيادة الثقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل كيدعو ولوضعه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سمي به فأمر عارض وبالمعرب المبني كهو وذو الطائية وبضم ماقبلها نحو دلو والمراد ضمة لازمة ليخرج هذا أبوك وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر انه غير عربي كسمندو اسم طير (قوله في كمسلمة) بضم الميم في الأولى اسم فاعل مؤنث والثاني بفتحها مصدر ميمي من السلامة وانما لم يلتبس هذا لقلة استعماله بلا تاء بخلاف الاول (قوله لئلا يلتبس) قياس ذلك امتناع الترخيم أصلا اذا ألبس كل من الوجهين كيافتاة وأما تجويز المصنف ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيهما فانما هو على لغة من ينتظر حتى لا يلتبس بالمفرد فتقول في نحو زيدان وزيدين علمين يازيد بالفتح في الاول والكسر في الثاني وكذا في المنسوب ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالمفرد وأما زيدون فيمتنع ترخيمه مطلقا لذلك وقدمر ما في جمع المعتل (قوله صالحة للنداء) خرج المحلى بال ولذلك خطئ من جعل قوله * قواطنا مكة من ورق الحمى * من ترخيم الحمام للضرورة والصواب ان ذلك الحذف لا يسمى ترخيما لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والألف وكسر الميم الباقية للروي في غاية الشذوذ ويشترط أيضا كون الاسم اما بالتاء أو أكثر من ثلاثة والا فلا يرخم الا للضرورة ولا تشترط العلمية بل ترخم النكرة كقوله * ليس حي على المنون بخال * أي بخالد (قوله تعشو) بتاء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بفتح المعجمة فالمهملة شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو زكريا ﴿ تنبيه ﴾ ترخيم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز باجماع كهذا البيت فانه حذف الكاف ونون الباقي مع جره بالاضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون وأما على اللغة الثانية فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ويشهد للجواز قوله

ألا أضحت حبالكم رماما * وأضحت منك شاسعة أماما

وقوله

ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو أمتدحه فان الناس قد علموا

فرخم امامة وحارثة بحذف التاء وأبقى ماقبلها على فتحه لانتظارها والا لضم الاول وكسر الثاني منونا والله أعلم

﴿ الاختصاص ﴾

هو لغة مصدر اختصصته بكذا قصرته عليه واصطلاحا قصر حكم أسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معمول لاخص محذوفا وجوبا والباعث عليه اما فخر كعلي أيها الكريم يعتمد أو تواضع كأنا أيها

العبد

الاختصاص كنداء دون يا * كأيها الفتى بإثر ارجونيا وقد يرى ذا دون أى تلو أل * كمثل نحن العرب اسخى من بذل

(ش) الاختصاص يشبه النداء لفظا ويخالفه من ثلاثة أوجه أحدها انه لا يستعمل معه حرف نداء والثانى أنه لا بد ان يسبقه شئ والثالث ان تصاحبه الالف واللام وذلك كقولك أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحن العرب أسخى الناس وقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير أخص العرب وأخص معاشر الانبياء

(ص)

﴿التحذير والاغراء﴾

اياك والشر ونحوه نصب * محذر بما استتاره وجب ودون عطف ذا لايا انسب وما * سواه ستر فعله لن يلزما الامع العطف أو التكرار * كالضيغم الضيغم ياذا السارى

(ش) التحذير تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه فان كان باياك وأخواته وهو اياك واياكما واياكم واياكن وجب اضمار الناصب سواء وجد عطف أم لا فمثاله مع العطف اياك والشر فاياك منصوب بفعل مضمر وجوبا

العبد فقير الى عفو ربى أو بيان المقصود بالضمير كنحن العرب أقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء لا نورث (قوله باثر ارجونيا) أى بعده بأن يقال ارجونى أيها الفتى فارجوا أمر للجماعة والواو فاعله والياء مفعوله وأيها مبنى على الضم لمشابهتة لفظها فى النداء فى محل نصب بأخص محذوفا وجوبا وها للتنبيه خلفتها الماس فى النداء والفتى صفة أى مرفوع تبعا للفظها بضمة مقدرة على الالف والمراد بالفتى هو مدلول الياء وهو المتكلم نفسه (قوله يشبه النداء) أى فهذا خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الامر فى أحسن بزيد والامر بصورة الخبر فى والوالدات يرضعن (قوله من ثلاثة أوجه) سنزيدك عليها (قوله لا يستعمل معه حرف نداء) أى لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى (قوله يسبقه شئ) أى يسبق المخصوص وهو الاسم الظاهر شئ فيقع فى اثناء الجملة كنحن العرب الخ أو بعدها كارجونيا أيها الفتى والا كثر سبقه بضمير المتكلم كالامثلة المذكورة ويقل بعد الخطاب كسبحانك الله العظيم وبك الله نرجو الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى لضم ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر فالشئ السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفته النداء (قوله أن تصاحبه) أى المخصوص الالف واللام لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى ويخالفه أيضا فى أنه يجب كون المخصوص معرفة غير اشارة ويقل كونه علما وينصب لفظا ولو كان مفردا الا أى فتضم ولا يصح وصف أى هنا باسم اشارة بخلاف النداء فى الكل والحاصل انه يشترط كون المخصوص اسما ظاهرا معرفة واقعا بعد ضمير يخصه كارجونيا الخ أو يشاركه فيه كنحن العرب الخ ثم هو أربعة أنواع الاول أيها وأيتها وحكمهما كالنداء فيلزمان الضم لما مر والوصف بذى أل مرفوعا تبعا للفظهما الا باسم اشارة الثانى والثالث المعرف بأل أو الاضافة كنحن العرب أسخى الناس ونحن معاشر الانبياء لا نورث فاسخى ولا نورث خبر نحن والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوفا وجوبا الرابع العلم وهو قليل كقوله * بنا تميما يكشف الضباب * ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم اشارة بخلاف النداء وجملة الاختصاص المحذوفة فى محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل بعد المعارف فالتقدير ارجونيا حال كونى مخصوصا من بين الفتيان وفى نحو اللهم اغفر لنا أيتها العصابة اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضى اما فى مثل نحو العرب ونحو معاشر الانبياء فمعترضة كما فى المغنى (قوله ما تركنا) مبتدأ خبره صدقة وقال الشيعة ما مفعول نورث وصدقة حال من مفعول تركنا أى لا نورث ما تركناه حال كونه صدقة أى بخلاف ما تركناه من غير الصدقة فنورثه وحملهم على هذا التحريف الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم الفاسد ليتوصلوا به الى الطعن فى امامة أبى بكر حيث منع فاطمة ارثها مستدلا بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿التحذير والاغراء﴾

جمعهما لاستواء أحكامهما وان اختلف معناهما لان التحذير هو التبعيد عن الشئ والاغراء التسليط عليه وقدم الاول لتقديم التخلية بالمعجمة على التحلية (قوله اياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المحذر لفظ اياك والشر بعامل وجب استتاره وقوله ونحوه أى الشر كاياك والاسد واياك والمراء أو نحو اياك كاياكما واياكم واياكن (قوله ودون عطف الخ) حال من ايا أو متعلق بانسب أى وانسب هذا الحكم وهو النصب بالعامل المستتر وجوبا لايا حال كونه دون عطف شئ عليه (قوله وما سواه) أى المذكور من اياك مع عطف ودونه بان يحذر بغير اياك (قوله كالضيغم) أى الاسد والسارى أى الماشى ليلا (قوله سواء وجد عطف) أى للمحذر منه كالشر على اياك أم لا بان ذكر المحذر منه مع اياك بلا عطف سواء كرر اياك حينئذ كقوله

فاياك اياك المراء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

أم لم يكرر كاياك ان تفعل كذا فيجب حذف عامل اياك فى كل ذلك لكثرته فى التحذير فجعل بدلا من اللفظ بالعامل ولذلك تحمل ضمير الفاعل فاياك ضمير منصوب متحمل لضمير مرفوع وهو فاعل الفعل المحذوف فان أكدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطفت عليه فلابد من الفصل كاياك أنت نفسك واياك أنت وزيد بالرفع ويقبح تركه بخلاف اياك فى ذلك (قوله والتقدير اياك أحذر) اعلم انه اختلف فى تقدير العامل فى اياك والمعطوف عليه فقال السيرافى وكثير الاصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك أى امنع نفسك من دنوها من الشر الخ فحذف ان والفعل وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من المعطوف والمعطوف عليه فصار اتق نفسك والشر ثم حذف الفعل والمضاف وأنيب عنه الضمير فانفصل وقيل التقدير باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا وقيل هو من عطف الجمل فلكل منهما عامل أى اياك ق أو باعد واحذر الشر أودعه واختار فى شرح التسهيل ان الاصل احذر تلاقى نفسك والشر بجرهما فحذف الفعل ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثانى فصار نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وأنيب عنه الضمير فانتصب وانفصل فصار اياك والشر فنصبهما انما هو بطريق النيابة عن المضاف المحذوف الذى عمل فيه الفعل بالاصالة قال وهو أقل تكلفا اذا علمت ذلك فقول الشارح اياك احذر يقرأ بصيغة الامر ويكون اشارة للقول الاخير لا بصيغة المضارع لاقتضائه ان الشر محذر أيضا لعطفه على الضمير الا ان يبنى على ان العامل فى الشر مقدر أى احذرك ودع الشر كما مشى عليه الشارح فيما سيأتى حيث قدر ق رأسك واحذر السيف لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفى نسخ اياك واحذر الشر بالواو وهو تحريف لانه بصدد تقدير عامل اياك لا الشر فتأمل (قوله ومثاله بدون العطف) أى بان ذكر المحذر منه مع الضمير بلا عطف كمثاله وكقوله فاياك اياك المراء واختلف فى تقدير العامل حينئذ فقال الجمهور العامل فى اياك باعد محذوفا ويجب جر المحذر منه بمن لان باعد لا يتعدى الى اثنين بنفسه كاياك من الشر أى باعد نفسك منه ولا يجوز نصب الشر بنزع الخافض لانه سماعى وما فى البيت ضرورة وجوزه الناظم بتقدير عامل آخر كدع وابتعه بتقدير عامل يتعدى للاثنين كاحذرك الشر أو جنب نفسك الاسد ويشهد لهما البيت ويجوز عندهما من الشر وأما نحو اياك ان تفعل كذا فجائز عند الجميع اصلاحيته لتقدير من قال الحفيد والاوجه انه لا يتعين تقدير باعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالحال كدع واتق وخل ونح اذ المقدر ليس متعبدا به اه (قوله وان كان بغير اياك) اعلم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الاول باياك واخواته ويجب معه ذكر المحذر منه معطوفا أو بدون عطف ويجب ستر عامله مطلقا كرر أم لا عطف عليه أم لا كما مر بخلاف الباقى الثانى باسم ظاهر مضاف لضمير المحذر كرأسك أو نفسك الثالث بذكر المحذر منه فقط كالضيغم وقد يكون بذكرهما معا كرأسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما الا مع اياك (قوله الا مع العطف) أى بالواو خاصة وتعطف محذرا على محذر كاياك وزيدا أن تفعل أو محذرا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أى اتركوها وسقياها فلا تمنعوها عنها أو محذرا منه على محذر كرأسك والسيف واياك والشر وستر العامل فى الجميع واجب كما شمله اطلاق المصنف لانهم جعلوا العطف والتكرار الآتى كالبدل من الفعل ويجوز فى الاولين دون الثالث كون الواو للمعية فينصب ما بعدها على انه مفعول معه ويظهر العامل (قوله ماز) بالزاى مرخم مازن اسم رجل (قوله ق رأسك واحذر السيف) جرى على ان عامل الثانى مقدر والظاهر جريان باقى الاقوال المارة هنا أيضا فيقدر احذر تلاقى رأسك والسيف أو باعد رأسك من السيف والسيف منها أو امنع رأسك ان تدنو من السيف والسيف ان يدنو منها لكنها لا تتأتى فى نحو ناقة الله وسقياها واياك وزيدا ان تفعل بل الظاهر ان العامل فيهما واحد قولا واحدا وانما يتأتى الخلاف فى عطف المحذر منه على المحذر فتأمل (قوله أو التكرار) أى للمحذر منه كمثاله أو لغيره كرأسك رأسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أى من قاس على ذلك

والتقدير اياك أحذر ومثاله بدون العطف اياك ان تفعل كذا أى اياك من أن تفعل كذا وان كان بغير اياك وأخواته وهو المراد بقوله وما سواه فلا يجب اضمار الناصب الا مع العطف كقوله ماز رأسك والسيف أى مازن ق رأسك واحذر السيف أو التكرار نحو الضيغم الضيغم أى احذر الضيغم فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز اضمار الناصب واظهاره نحو الاسد أى احذر الاسد فان شئت أظهرت وان شئت أضمرت (ص)

وشذ اياى واياه اشذ
وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

(ش) حق التحذير أن يكون للمخاطب وشذ مجيئه للمتكلم فى قوله

انقبذ أى ارتمى و بعد عن سبيل العدل (قوله اياى وان يحذف الخ) هو أثر عن عمر رضى الله تعالى عنه أوله لتذك لكم الاسل والرماح والسهام واياى الخ يأمرهم بأنهم يذبحون بالاسل وهو مارق من الحديد كالسيف والسكين أو الرماح أو السهام عند الرمى بها وينهاهم عن حذف الارنب بنحو حجر لانه لا يحل به والاصل اياى باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف الخ فهما تحذيران حذف من كل منهما نظير ما أثبته فى الآخر اذ المحذر منه وهو حذف الأرنب ذكره فى الثانى دون الأول والمحذر وهو اياى بالعكس ففيه احتباك (قوله واياى الشواب) بشين معجمة ثم موحدة جمع شابة ويروى بسين مهملة ثم همزة فتاء فوقية جمع سوأة والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب وفيه شذوذات تحذير الغائب واضافة ايا للظاهر وحذف الفعل مع لام الأمر (فائدة) ذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهرا كسيفك سيفك ومضمرا كاياك اياك واياه اياه واياى اياى وفى الهمع ان المحذر منه قد يكون ضمير غائب معطوفا على المحذر كقوله

فلا تصحب أخا الجهـ ... ـل واياك واياه

فاياه هنا حكم الاسد فى اياك والأسد فعلى هذا لا يكون التحذير بضميرى الغيبة والتكلم شاذا الا اذا جعل محذرا لا محذرا منه والله أعلم

(أسماء الافعال والاصوات)

أى وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانها ليست أسماء بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بها غير عاقل وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بوضعه معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ما ناب عن فعل) أى ولم يتأثر بالعوامل وليس فضلة فخرج المصدر النائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فبان ان قوله كشتان تميم للحد فيجعل حالا من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كما فى الاشمونى وجعله ابن المصنف مثالا لا تتميما فيكون خبرا لمحذوف وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل فى افادة معناه وفى استعماله من كونه عاملا غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اهـ وفيه ان الفعل يستعمل معمولا للجوازم والنواصب فالنيابة عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد ان الفعل لا يكون معمولا الفعل ولا الاسم بطريق الأصالة ليخرج اسم الشرط تكلف فالحق ما مر (قوله كشتان) بفتح النون وكان الفراء يكسرها (قوله وكذا أوه) بفتح الهمزة وشد الواو وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وآه بالضم والسكون فهما اسما فعل بمعنى أتوجع كما فى المرادى (قوله أسماء الافعال أسماء) أى حقيقة عند جمهور البصريين لا أفعال حقيقة كما للكوفيين ولا أفعال استعملت كالأسماء فى التنوين وعدمه وفى أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا يؤكد طلبها بالنون كما لبعض البصريين واستظهر الصبان ان هذا عين ما قبله فان الكوفيين لا يمنعون استعمالها كالأسماء والا كان مكابرة فالخلاف بينهما فى العبارة وعلى الأول فالأرجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل لكن من حيث دلالته على معناه لا من حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كأمر أول الكتاب فلا محل لها على هذا وكذا على أنها أفعال أما على انها أسماء لمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهى فى محل رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر النائب عن فعله فمحلها نصب بأفعالها النائبة هى عنها كذا فى التصريح وانما بنيت حينئذ مع اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقولهم أسماء الأفعال أى اللغوية وهى المصادر فتأمل (قوله فى الدلالة على معناها) أى بواسطة دلالتها على لفظها الموافق الأرجح المتقدم (قوله بمعنى انكفف) فسره بذلك

اياى وان يحذف أحدكم الارنب وأشذ منه مجيئه للغائب فى قوله اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياى الشواب ولا يقاس على شئ من ذلك (ص)

وكمحذر بلا ايا اجعلا ... مغرى به فى كل ما قد فصلا

(ش) الاغراء أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به وهو مثل التحذير فى انه ان وجد عطف أو تكرار وجب اضمار ناصبه والا فلا ولا تستعمل فيه ايا فمثال ما يجب معه اضمار الناصب قولك أخاك أخاك وقولك أخاك والاحسان اليه أى الزم أخاك ومثال ما لا يلزم معه الاضمار قولك أخاك أى الزم أخاك (ص)

(أسماء الافعال والاصوات)

ما ناب عن فعل كشتان وصه ... هو اسم فعل وكذا أوه ومه

وما بمعنى افعل كآمين كثر ... وغيره كوى وهيهات نزر

(ش) أسماء الافعال أسماء تقوم مقام الافعال فى الدلالة على معناها وفى عملها وتكون بمعنى الامر وهو الكثير فيها كمه بمعنى انكفف وآمين بمعنى استجب وتكون بمعنى الماضى كشتان

بمعنى افترق تقول شتان زيد وعمرو وهيهات بمعنى بعد تقول هيهات العقيق وبمعنى المضارع كأوه بمعنى أتوجع ووى بمعنى أعجب وكلاهما غير مقيس وقد سبق فى الاسماء الملازمة للنداء أنه ينقاس استعمال فعال اسم فعل مبنيا على الكسر من كل فعل ثلاثى فتقول ضراب زيدا أى اضرب ونزال أى انزل وكتاب أى اكتب ولم يذكره المصنف هنا استغناء بذكره هناك

(ص)

والفعل من أسمائه عليكا * وهكذا دونك مع اليكا

كذا رويد بله ناصبين * ويعملان الخفض مصدرين

(ش) من أسماء الافعال ماهو فى أصله ظرف وماهو مجرور بحرف نحو عليك زيدا أى الزمه واليك أى تنح ودونك زيدا أى خذه ومنها مايستعمل مصدرا واسم فعل كرويد وبله فان انجر مابعدهما فهما مصدران نحو رويد زيد أى ارواد زيد أى امهاله وهو منصوب بفعل مضمر وبله زيد أى تركه وان انتصب مابعدهما فهما اسما فعل نحو رويد زيدا أى أمهل زيدا وبله عمرا أى اتركه (ص)

لان مه لازم بمعنى امتنع وفى نسخ بمعنى اكفف فينبغى جعله من اللازم ليوافق المفسر وان كان غير واجب لان كف يستعمل لازما ومتعديا تقول كففته عن الشئ فكف أى منعته فامتنع كما فى الصحاح (قوله بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور وقيده الزمخشرى بالافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم وتطلب فاعلا دالا على اثنين كشتان الزيدان وقد تزاد بعدها ما كقوله

شتان ما يومى على كورها * ويوم حيان أخى جابر

فما زائدة ومابعدها فاعل والمراد بكورها رحل الناقة وقد تزاد ما بين بعدها كقوله

* فشتان ما بين اليزيدين فى الندى * فاليزيدين فاعل مرفوع تقديرا وما بين زائدة وقيل ما موصولة ببين واقعة على المسافة وهى فاعل شتان بمعنى بعد لا افترق أى بعدت المسافة التى بينهما أفاده الدمامينى وأما قوله

جازيتمونى بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى

فقال فى شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة ببين اه أى فتكون شتان بمعنى بعد وما بمعنى المسافة (قوله هيهات العقيق) اسم موضع بالحجاز فاعل هيهات وقد تزاد فيه اللام نحو هيهات هيهات لما توعدون وفيه نيف وأربعون لغة منها تثليث تائها (قوله ووى الخ) أى كقوله تعالى وى كأنه لا يفلح الكافرون فوى بمعنى أعجب والكاف اما للتعليل أى أعجب لعدم فلاح الكافرين أو حرف خطاب توصل بوى واللام مقدرة بعدها وقيل كأن حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال فى وى كأن الله يبسط الرزق (قوله وكلاهما غير مقيس) أى الماضى والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثانى وجعل أوه ووى بمعنى توجعت وتعجبت وهكذا (قوله والفعل الخ) أى فعل الامر مبتدأ أول وعليك مبتدأ ثان لقصد لفظه خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعنى ان اسم فعل الامر قسمان مرتجل كما مر ومنقول اما عن أحد الظرفين كدونك وعليك أو عن مصدر كرويد وبله وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها عن الاصل وقاس الكسائى منها مازاد على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع امامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر واليك أى تنح ومكانك أى اثبت فيكون لازما وحكى الكوفيون مكانك زيدا أى انتظره فهو متعد ولا تستعمل الا مع الكاف لان أمر غير المخاطب قليل وشذ قياسا واستعمالا عليه رجلا غيرى أى ليلزمه وعلى الشئ أى لالزمه والى أى لاتنح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب قبله فى يامعشر الشباب الخ فالهاء فاعل والصوم مفعول على ماسيأتى وقال ابن عصفور عليه خبر مقدم لا اسم فعل والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء وقيل عليه أمر للمخاطبين أى ألزموه الصوم أو دلوه عليه وكذا قيل فى على الشئ أى ألزمونيه فالهاء مفعول أول والصوم ثان والفاعل مستتر (قوله عليك زيدا) عليك اسم فعل بمعنى الزم وزيدا مفعوله وقد يتعدى اليه بالباء كعليك بذات الدين فيكون بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضى بانها زائدة لانها تزاد كثيرا فى مفعول اسم الفعل لضعف عمله وأما الكاف فهى ضمير عند الجمهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل بدونها ولان الياء والهاء فى قولهم على وعليه ضميران اتفاقا وهل هى فاعل باسم الفعل أو مفعوله والفاعل مستتر أى الزم أنت نفسك زيدا واليك بمعنى نح نفسك وكذا الباقى أو مجرورة بالحرف فى نحو عليك وبالاضافة فى نحو دونك نظرا للاصل قبل النقل والفاعل مستتر أقوال أصحها ثالثها فاذا قلت عليكم كلكم زيدا جاز رفع كل توكيدا للمستكن وجره توكيدا للمجرور وبهذا يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وفاعله مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول من جار ومجرور فيه تسامح ولم تجعل الكاف مجرورة باضافته بعد النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر ولا يضاف فتدبر (قوله رويد زيد) أصله أرود زيدا اروادا أى أمهله امهالا فصغروا الارواد بحذف زيادتيه وهما الهمزة والالف تصغير الترخيم واستعملوه مصدرا نائبا عن فعله وهو أرود وأما بله فمصدر لا فعل له من لفظه بل من معناه وهو اترك فهو نائب عنه كما أشار اليه الشارح كما ان دع فعل لا مصدر له من لفظه بل من

معناه

معناه وهو الترك ثم تارة ينونان فينصبان المفعول وهو الاصل كرويدا زيدا وبلها عمرا وتارة يضافان اليه كما قال الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما ومضافان لمفعولهما وقيل بل اضافتهما للفاعل والمفعول محذوف ولا يرد أن فاعل المصدر النائب عن فعله يجب استتاره لان محله في المنون بدليل تمثيلهم ثم نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر فقالوا رويد زيدا وبله عمرا بالبناء على الفتح مع نصب زيد وعمرو ولا موجب للبناء سوى ماذكر فقول المتن ناصبين أي مع بنائهما لا مع تنوينهما لانهما حينئذ مصدران وقد يخرجان عن الطلب فيكون رويد حالا أو نعتا على التأويل بالمشتق كساروا رويدا أي مرودين أو سيرا رويدا أي مرودا فيه ويكون بله بمعنى كيف خبرا عما بعده كبله زيد بالرفع وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بله ما اطلعتم عليه أي من غيره ويحتمل كما في الشمني انها على أصلها مصدر بمعنى الترك ومن تعليلية أي من أجل تركهم ما عملتموه من المعاصي (قوله وما لما الخ) ما مبتدأ خبره لها ولما صلتها وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس وعنه متعلق بتنوب أي وما استقر للفعل الذي تنوب هي عنه كائن لها ومن عمل بيان لما الاولى حال منها أو من ضميرها في الصلة لا في الخبر لئلا تتقدم الحال على عاملها الظرف أو من بمعنى في متعلقة بتنوب والاول أوقع (قوله وأخر ما الذي الخ) ما مفعول أخر والذي أي أسماء الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أي وأخر المعمول الذي العمل فيه كائن لهذه (قوله ما يثبت لما تنوب عنه) أي غالبا والا فآمين لم يحفظ له مفعول مع نيابته عن متعد وهو استجب (قوله بمعنى اكفف) فيه ما مر فلا تغفل (قوله ولا يجوز تقديمه) أجازه الكوفيون تمسكا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها المائح دلوي دونكا * اني رأيت الناس يقصدونكا

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكد لمضمون حرمت عليكم الميتة أي كتب ذلك الله عليكم كتابا فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله كصبغة الله ودل على ذلك المحذوف أن التحريم يستلزم الكتابة وعليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل وأما دلوي فمبتدأ لا مفعول خبره جملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أي دونكه والجملة خبرية مقصود بها الطلب والمائح هو الذي ينزل البئر عند قلة مائها ليملأ منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) يخالفه أيضا في أنه لا يعمل محذوفا على الاصح وأجازه المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف وخرج عليه الآية والبيت المتقدمين وفي انه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء (قوله لحاق التنوين) بفتح اللام كما في المختار لها أي لبعضها وتنوينها وعدمه سماعي كما أشعر به كلام المصنف والحاصل ان ما سمع غير منون فقط كنزال وآمين وهيهات وأوه فهو لازم التعريف ولا يجوز تنوينه وما سمع منونا فقط كواها وويها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه وما سمع بهما كما مثله الشارح فيعرف وينكر (قوله وفي حيهل) أي بالبناء على الفتح حيهلا أي بالتنوين ويبدل في الوقف ألفا وقد تثبت في الوصل وهي مركبة من حي بمعنى أقبل وهل التي للحث والعجلة لا الاستفهامية فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير اه فارضي ويكون بمعنى احضر فيتعدى بنفسه كحيهل الثريد وبمعنى أقبل فيتعدى بعلى كحيهل على الخير وبمعنى عجل فيتعدى بالباء نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر وقد تفرد حي عن هل فتكون بمعنى أقبل أو ائت كما في الدماميني (قوله فما نون منها الخ) قال الرضي ليس المراد بتنكير اسم الفعل وتعريفه تنكير الفعل الذي هو بمعناه وتعريفه لان الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع الى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل فصه منونا بمعنى اسكت سكوتا تاما أي افعل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا تعيين فيه وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره

وما لما تنوب عنه من عمل * لها وأخر ما الذي فيه العمل

(ش) أي يثبت لاسماء الافعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الافعال فان كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف وهيهات زيد بمعنى بعد زيد ففي صه ومه ضميران مستتران كما في اسكت واكفف وزيد مرفوع بهيهات كما ارتفع ببعد وان كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك كدراك زيدا أي أدركه وضراب عمرا أي اضربه ففي دراك وضراب ضميران مستتران وزيدا وعمرا منصوبان بهما وأشار بقوله وأخر ما الذي فيه العمل الى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه فتقول دراك زيدا ولا يجوز تقديمه عليه فلا تقول زيدا دراك وهذا بخلاف الفعل اذ يجوز زيدا أدرك (ص)

واحكم بتنكير الذي ينون * منها وتعريف سواه بين

(ش) الدليل على ان ما سمي باسماء الافعال أسماء لحاق التنوين لها فتقول في صه صه وفي حيهل حيهلا فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة

والزم بنا النوعين فهو قد وجب

(ش) أسماء الاصوات ألفاظ استعملت كأسماء الافعال فى الاكتفاء بها دالة على خطاب مالا يعقل أو على حكاية صوت من الاصوات فالاول كقولك هلا لزجر الخيل وعدس للبغل والثانى كقب لوقوع السيف وغاق للغراب وأشار بقوله والزم بنا النوعين الى ان أسماء الافعال وأسماء الاصوات كلها مبنية وقد سبق فى باب المعرب والمبنى ان أسماء الافعال مبنية لشبهها بالحرف فى النيابة عن الفعل وعدم التأثر حيث قال

وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر

وأما أسماء الاصوات فهى مبنية لشبهها بأسماء الافعال

(ص)

﴿ نونا التوكيد ﴾

للفعل توكيد بنونين هما * كنونى اذهبن واقصدنهما

(ش) أى يلحق الفعل للتوكيد نونان احداهما ثقيلة كاذهبن والاخرى خفيفة كاقصدنهما وقد اجتمعا فى قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين

(ص)

يؤكدان افعل ويفعل آتيا * ذا طلب أو شرطا اما تاليا

أو مثبتا فى قسم مستقبلا * وقل بعد ما ولم وبعد لا

وغير اما من طوالب الجزا * وآخر المؤكد افتح كابرزا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضربن زيدا والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضربن زيدا ولا تضربن زيدا

هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه. سندوبى وقد يؤخذ منه أنها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو الظاهر ثم هذا الكلام يمشى على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها الفعل خلافا للمصرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول كما هو صريح ما ذكر (قوله من مشبه الخ) بيان لما الاولى وقوله صوتا أى اسم صوت (قوله فى الاكتفاء بها) أى عدم احتياجها فى افادة المراد الى شئ آخر كما أن اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان فى الحقيقة مركبا مع فاعله المستتر واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحترز بذلك من نحو ياظبيات القاع يادارمية مما خوطب به غير العاقل ولم يكتف به فى افادة المراد لان حرف النداء لا يفيد وحده بل لابد ان يذكر بعده ما قصد بالنداء (قوله لزجر الخيل) أى عن البطء وقوله للبغل أى لزجره كذلك وهلا بوزن ألا كما فى الهمع وقيل ينون وعدس بمهملات مفتوح الاولين مبنى على السكون (قوله كقب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية صوت السيف على الدرقة (قوله الى ان أسماء الافعال الخ) يحتمل أنه أراد نوعى الاصوات لتقدم الكلام على أسماء الافعال أول الكتاب (قوله فى النيابة عن الفعل الخ) أى فى كونها عاملة غير معمولة (قوله لشبهها بأسماء الافعال) أى فهى مشبهة للحرف بالواسطة ولا حاجة الى ذلك لامكان الشبه مباشرة فالارجح أن بناءها لشبهها بالحروف المهملة فى انها لا عاملة ولا معمولة كلام الابتداء وحرف التنفيس فلا محل لها من الاعراب والله أعلم

﴿ نونا التوكيد ﴾

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لافادة الحصر (قوله بنونين) أى بكل منهما على انفراده وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبها ألفا وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الالف كما سيأتى ورد بان ذلك لا يدل على الاصالة فهذه أن المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصارها منها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهى أليق بالاصالة ثم التوكيد بالثقيلة أشد على قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى غالبا ولذلك قالت زليخا ليسجنن وليكونا الخ لانها كانت أحرص على سجنه فى بيتها لتراه كل وقت من كونه صاغرا (قوله يؤكدان) أى جوازا أو وجوبا على ما سيبين (قوله افعل) أى فعل الامر ولو دعاء بأى صيغة لا خصوص هذه فهو من اطلاق الخاص على العام وكذا قوله ويفعل وخرج بهما الماضى ولو لفظا فقط فلا يؤكد انه أصلا لانهما يخلصان الفعل للاستقبال المنافى للمضى وكذا الاسم وأما قوله

دامن سعدك ان رحمت متيما * لولاك لم يك للصبابة جانحا

وقوله * أقائلن احضروا الشهودا * فضرورة شاذة لا يجوز ارتكابها لكن سهل الاول استقباله معنى لكونه دعاء (قوله آتيا) حال من يفعل وذا طلب حال من الضمير فى آتيا والمراد الطلب الحقيقى كالامر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطلب مجازا كقولك للعاطس يرحمك الله فلا يؤكد (قوله أو شرطا) عطف على ذا طلب وتاليا صفته واما بالكسر مفعول تاليا أى أو آتيا فعل شرط تاليا اما أو أن شرطا بمعنى أداة شرط مفعول تاليا واما بدل منه (قوله أو مثبتا) عطف على شرطا فهو حال أيضا من ضمير آتيا ومستقبلا اما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتيا ويكون معطوفا على مثبت بواو محذوفة وفى قسم متعلق بآتيا (قوله وبعد لا) أى النافية ولم يقيدها بذلك لما علم من اطراده بعد الطلب الذى من جملته لا الناهية (قوله وغير) بالجر عطفا على لا (قوله فعل الامر) أى بالصيغة كقومن أما الامر باللام فداخل فيما بعده (قوله والفعل المضارع) اعلم أن له خمس حالات الاولى وجوب توكيده وذكرها بقوله أو مثبتا الخ

الثانية قربه من الواجب وذكرها بقوله أو شرطا اما تاليا الثالثة كثرته وهي قوله آتيا ذا طلب الرابعة قلته وهي قوله وقل بعد ما الخ وفي هذه مرتبتان قليل وهو توكيده بعد ما الزائدة أو لا النافية وأقل وذلك بعد لم وبعد شرط غير اما كذا في التوضيح وبقي سادسة وهي امتناع توكيده وذلك في جواب قسم بواو منفي أو حال أو مفصول من لامه كما سيأتي (قوله وهل تضربن زيدا) أي الاستفهام بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية ومثله التحضيض والعرض والتمني كهلا تضربن زيدا وألا تنزلن عندنا وليتك تقيمن معنا فكل ذلك داخل في الطلب وبقي من أقسامه التي لم يمثل لها الشارح الدعاء والترجي والأول داخل في الأمر والنهي والثاني لم أر من ذكره (قوله شرطا بعد ان الخ) مذهب سيبويه ان التوكيد حينئذ قريب من الواجب ولم يقع في التنزيل غيره لان ان المؤكدة بما اشبهه القسم المؤكد باللام وأوجبه المبرد والزجاج وحملوا عدمه على الضرورة (قوله مثبتا مستقبلا) أي غير مفصول من لامه وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معا عند البصريين وخلوه من أحدهما شاذ أو ضرورة فان خلا منهما معا نحو والله أقوم قدر قبله حرف النفي وكان المعنى على نفي القيام ولذا حكم الحنفية على من قال والله أصوم بحنثه بالصوم وعند غيرهم يحنث بعدمه لا بتناء الايمان على العرف وأجاز الكوفيون الاكتفاء حينئذ باحدهما وقد ورد في الشعر وحكى سيبويه والله لاضربه (قوله لم يؤكد بالنون) أي ولا باللام أيضا لامتناعها في المنفي وأما قوله

تالله لا يحمدن المرء مجتنبا * فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا

فشاذ أو ضرورة ومن الجواب المنفي غير المؤكد تالله تفتؤ تذكر يوسف أي لا تفتؤ (قوله وكذا ان كان حالا) أي لا يؤكد بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فيتنافيان ومنه قراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقوله

يمينا لابغض كل امرئ * يزخرف قولا ولا يفعل

فلم يؤكدا بالنون لان البغض والاقسام أي الحلف موجودان حال التكلم لا مستقبلان وكذا تمتنع النون في الفعل المفصول من لام القسم نحو لالى الله تحشرون ولسوف يعطيك ربك فترضى (قوله وقل دخول النون الخ) تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في القلة وليس كذلك لتصريح المصنف في غير هذا الكتاب بكثرته بعد ما بل ظاهر كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة لما مر ومر عن التوضيح أن مثلها الا أما بعد لم وبعد شرط غير اما فنادر سواء أكد الشرط أو الجزاء (قوله بعد ما الزائدة) شمل الواقعة بعد رب حكى سيبويه ربما يقولن ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات

وظاهر التسهيل أنه لا يختص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفى عنك أمرا أنت بصير به (قوله مالم يعلما) الشاهد فيه توكيده بالخفيفة المنقلبة ألفا والشاعر يصف جبلا عمه الخصب والنبات وقيل لبنا في القعب أي الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الابيات (قوله لا تصيبن الخ) الجملة صفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال في شرح الكافية وانما أكد لان لا النافية كالناهية في الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أناخ محول

الا ان توكيد تصيبن أحسن لاتصاله بلا فهو أشبه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المفصولة ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقا وحملوا الآية على النهي فمنهم من جعل الجملة مستأنفة لنهي الظالمين والأصل لا تتعرضوا الظلم فتصيبكم الفتنة خاصة فحول النهي عن تعرضهم الى اصابة الفتنة لانه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير المخاطبين تنبيها على انهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة خاصة بالمتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول مع تحويل النهي المذكور أي فتنة مقولا في

وهل تضربن زيدا والواقع شرطا بعد ان المؤكدة بما نحو اما تضربن زيدا أضربه ومنه قوله تعالى فاما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم أو الواقع جواب قسم مثبتا مستقبلا نحو والله لتضربن زيدا فان لم يكن مثبتا لم يؤكد بالنون نحو والله لا تفعل كذا وكذا ان كان حالا نحو والله ليقوم زيد الآن وقل دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد ما الزائدة التي لا تصحب ان نحو بعين ما أرينك ههنا والواقع بعد لم كقولك يحسبه الجاهل مالم يعلما * شيخا على كرسيه معمما والواقع بعد لا النافية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة والواقع بعد غير اما من أدوات الشرط كقوله من يثقفن منهم فليس بآيب
أبدا وقتل بني قتيبة شافي
وأشار المصنف بقوله وآخر المؤكد افتح الى أن الفعل المؤكد بالنون

يبنى على الفتح ان لم تله ألف الضمير أو ياؤه أو واوه نحو اضربن زيدا واقتلن عمرا (ص) واشكله قبل مضمر لين بما
* جانس من تحرك قد علما * والمضمر احذفنه الا الألف * وان يكن فى آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا
* والواو ياء كاسعين سعيا * واحذفه من رافع هاتين وفى * واو ويا شكل مجانس قفى * نحو اخشين ياهند بالكسر ويا * قوم اخشون واضمم وقس مسويا

(ش) الفعل المؤكد بالنون ان اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة حرك ماقبل الألف بالفتح وماقبل الواو بالضم وماقبل الياء بالكسر ويحذف الضمير ان كان واوا أو ياء ويبقى ان كان ألفا فتقول يازيدان هل تضربان ويازيدون هل تضربن وياهند هل تضربن والأصل هل تضربانن وهل تضربونن وهل تضربينن فحذفت النون لتوالى الأمثال ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين فصار هل تضربن وهل تضربن ولم تحذف الألف لخفتها فصار هل تضربان وبقيت الضمة دالة على الواو والكسرة دالة على الياء هذا كله اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلا فاما أن يكون آخره ألفا أو واوا أو ياء فان كان آخره واوا أو ياء حذفت لاجل واو الضمير أو يائه وضم ما بقى قبل واو الضمير وكسر ما بقى قبل ياء الضمير فتقول يازيدون هل تغزون وهل ترمون وياهند هل تغزين وهل ترمين فاذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح فتحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه فتقول يازيدون

شأنها لاتصيبن الخ أى لاتتعدوها تصيبكم خاصة ولا يصح على هذا تنزيل الفتنة منزلة العاقل فيتوجه النهى اليها بلا تحويل لانه كان يجب كسر الباء من تصيبن لكونه خطابا للمؤنث وهو الفتنة الا أن تؤول بالافتتان أو بالعذاب مثلا فالاصابة حينئذ عامة (قوله من يثقفن) بالتحتية مبنيا للمفعول أو بالفوقية للفاعل يقال ثقفته من باب فهم أى وجدته والآيب الراجع (قوله يبنى على الفتح) أى أمرا كان أو مضارعا صحيحا أو معتلا كاغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ و بنى لتركبه معها كخمسة عشر وحرك تخلصا من السكونين فى الامر والمضارع المجزوم وحمل الباقى عليهما وكانت فتحة للخفة ومر مزيد لذلك أول الكتاب (قوله واشكله الخ) اعلم ان المصنف ذكر أصلين واستثنى من كل مسئلة الاول فتح آخر المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسه وهو المراد بقوله واشكله الخ الثانى أن ذلك الضمير يحذف ان كان ياء أو واوا وهو المراد بقوله والمضمر احذفنه الخ واستثنى منه أن يكون آخر الفعل ألفا كيخشى فتحذف هى ويبقى واو الضمير أو ياؤه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله واحذفه من رافع هاتين الخ أفاده الموضح (قوله لين) بفتح اللام مخفف لين صفة لمضمر أو بكسرها مصدر نعت به (قوله ألف) ليس فيه مع الالف الاولى ايطاء لاختلافهما تعريفا وتنكيرا (قوله فاجعله الخ) مفعوله الاول الهاء والثانى قوله ياء أى اجعل الالف الذى فى آخر الفعل ياء حال كون تلك الألف من الفعل حال كونه رافعا غير الياء وغير الواو بان رفع ألف اثنين أو ضميرا مستترا أو نون نسوة أو اسما ظاهرا كما سيأتى (قوله واحذفه) أى الألف الذى آخر الفعل من رافع هاتين أى الواو والياء (قوله فحذفت النون) أى نون الرفع لتوالى الامثال أى الزوائد فلا يرد النسوة جنن وهذا التوالى فى الثقيلة وحملت عليها الخفيفة طردا للباب أو الحذف معها للتخفيف (قوله لالتقاء الساكنين) ولم يغتفر كما فى دابة لانه هنا ليس على حده اذ شرطه كون الاول حرف لين والثانى مدغما وهما من كلمة واحدة كالمثال والنون هنا ككلمة منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الاخير بدليل أتحاجونى وعلة الحذف حينئذ استثقال الكلمة واستطالتها لو بقى الضمير وانما لم تحذف الالف مع تأتى العلتين فيها لخفتها ولئلا يلتبس بفعل المفرد ولا يزول اللبس بكسر النون فى فعل الاثنين دون المفرد لان علة الكسر وقوعها بعد الألف كما سيأتى فلو حذفت لم تكسر النون ولم تحذف الالف مع نون النسوة فى اضربنان لتفصل بين الامثال أفاده الصبان وقوله بدليل أتحاجونى مقتضاه ان الساكنين فيه وهما الواو ونون الرفع المدغمة فى نون الوقاية من كلمتين مع ان كلا منهما جزء من الفعل المسند للواو اذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فانها منفصلة طارئة على ذلك الفعل كما لا يخفى ثم ان بنينا على اشتراط كونهما من كلمة وان الحذف فى نحو تضربن لكون الالتقاء على غير حده فعدم الحذف فى تحاجونى ظاهر لانه على حده لما مر أو على عدم الاشتراط والالتقاء فى الجميع على حده فالحذف فى تضربن للثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لم لم يحذف فى تحاجونى لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما فى تضربان اللهم الا أن يقال الثقل مع نون التوكيد أشد منه مع نون الوقاية فليتأمل (قوله هل تغزون) أى بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده وأصله تغزوون وترميون وتغزوين وترميين بضم الزاى وكسر الميم حذفت ضمة الواو والياء من الاولين وكسرتهما من الاخيرين لثقلهما ثم حذفت واو الفعل و ياؤه للساكنين فصار تغزون الخ (قوله فتحذف نون الرفع) أى لتوالى الامثال وواو الضمير و ياؤه لالتقائه ساكنا مع نون التوكيد أو للتخفيف أى وتبقى لام الفعل على حذفها وتجعل الحركة المجانسة للضمير المحذوف على ماقبلها فان قلت كيف قول الشارح فعلت

هل تغزن وهل ترمن و ياهند هل تغزن وهل ترمن هذا اذا أسند الى الواو والياء فان أسند الى الالف لم يحذف آخره و بقيت الألف وشكل ماقبلها بحركة تجانس الألف وهى الفتحة فتقول هل تغزوان وهل ترميان وان كان آخر الفعل ألفا فان رفع الفعل غير الواو والياء كالألف والضمير المستتر انقلبت الألف التى فى آخر الفعل ياء وفتحت نحو اسعيان وهل تسعيان واسعين ياز يد وان رفع واوا أو ياء حذفت الألف و بقيت الفتحة التى كانت قبلها وضمت الواو وكسرت الياء فتقول ياز يدون اخشون و ياهند اخشين هذا ان لحقته نون التوكيد وان لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما فتقول ياز يدون هل تخشون و ياهند هل تخشين و ياز يدون اخشوا و ياهند اخشى (ص)

ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها ألف

(ش) لاتقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف فلا تقول اضر بان بنون مخففة بل يجب التشديد فتقول اضر بان بنون مشددة مكسورة خلافا ليونس فانه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الالف و يجب عنده كسرها (ص)

وألفا زد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث أسندا

(ش) اذا أكد الفعل المسند الى نون الاناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الاناث ونون التوكيد بالف كراهية توالى الامثال فتقول اضر بنان بنون مشددة مكسورة قبلها ألف (ص)

واحذف خفيفة لساكن ردف * و بعد غير فتحة اذا تقف
واردد اذا حذفتها فى الوقف ما * من أجلها فى الوصل كان عدما
وأبدلنها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول فى قفن قفا

(ش) اذا ولى الفعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لالتقاء الساكنين فتقول اضرب الرجل بفتح الباء والأصل اضر بن فحذفت نون التوكيد لملاقاة الساكن وهو لام التعريف ومنه قوله

لاتهين الفقير علك أن تر * كع يوما والدهر قد رفعه

وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة

فعلت به مافعلت بالصحيح مع ان الصحيح لاتحذف لامه قلت المراد أنه مثله فى التغيير لأجل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ماقبله بما يجانسه أما حذف لامه فسابق على التوكيد عند اتيان الضمير لالأجله (قوله هل تغزن وهل ترمن) بضم الزاى والميم فى هذين وكسرهما فيما بعد (قوله فان أسند الى الألف لم يحذف آخره) وكذا لايحذف مع المفرد ولانون النسوة كهل تغزون وترمين ياز يد بالفتح وتغزونان وترمينان يانسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجه (قوله كالألف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كاسعينان يانسوة وهل يسعين زيد فتقلب الألف ياء فى الجميع لكونها لاتقبل الحركة (قوله اخشون واخشين) فعلا أمر مؤكدان بالنون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل وأصلهما قبل التأكيد اخشيوا واخشيي قلبت لام الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت للساكنين فصار اخشوا واخشى بفتح الشين فلما دخلت النون التقت ساكنة مع الضمير فلا جائز أن يحذف هو لعدم مايدل عليه ولا النون لفوات المقصود منها فحرك الضمير بما يناسبه (قوله هل تخشون) بفتح الشين فيه وفيما بعده وأصله تخشيون فعل به مامر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيما تنفرد به كل من النونين فهذا للثقيلة وذكر الخفيفة بقوله واحذف الخ وخفيفة اماحال من فاعل تقع العائد للنون المعلومة من السياق أوهى الفاعل وشديدة عطف عليه بلكن أيا كان (قوله بعد الألف) أى اسما كانت بان أسند اليها الفعل أو حرفا بان أسند للظاهر على لغة أكلونى البراغيث كيضربان الزيدان أوكانت هى التالية لنون النسوة كاضر بنان (قوله فلاتقول اضر بان) أى ولوكان بعدها ماتدغم فيه فلايجوز اضر بان نعمان كما نص عليه سيبو يه (قوله مكسورة) أى لشبهها بنون المثنى فى زيادتها آخرا بعد ألف ومثله اضر بنان الآتى ويجرى فيه خلاف يونس (قوله فى الوقف) تنازعه اردد وحذفتها وما مفعول اردد وكان عدما صلتها ومن أجلها متعلق بعدم (قوله وأبدلنها الخ) مقابل قوله و بعد غير فتحة الخ (قوله لاتهين) أصله قبل التوكيد لاتهن بحذف الياء وهى عين الفعل لالتقائها ساكنة مع لامه عند دخول الجازم فلما أكد فتحت اللام فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخولها قياسيا لكون الفعل حينئذ طلبيا وحينئذ فيظهر انه معرب تقديرا لاستيفاء الجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبنى معها فى محل جزم لامعرب قاله السيد البليدى لكن مر فى باب الاعراب وسيأتى فى اعراب الفعل أنه اذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون فى محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر وقوله علك لغة فى لعلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل فى مستفعلن أول جزء منه الخبن فصار متفعلن مركب من وتدين فدخله الخرم بالراء وهو حذف أول الوتد فصار فاعلن وذلك شاذ و بعده

وصل حبال البعيد ان وصل الحبـ * ـل واقص القريب ان قطعه
وارض من الدهر ما أتاك به * من قر عينا بعيشه نفعه
قد يجمع المال غير آكله * ويأكل المال غير من جمعه

(قوله وكذا تحذف الخ) أى فلها سببان فقط الساكن والوقف وندر حذفها بدونهما كقوله

فى الوقف اذا وقعت بعد غير فتحة أى بعد ضمة أو كسرة ويرد حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد فتقول فى اضربن يازيدون اذا وقفت على الفعل اضربوا وفى اضربن

ياهند اضربى فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف وترد الواو والياء التى حذفت لأجل نون التوكيد وكذلك الياء فان وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدلت النون فى الوقف ألفا فتقول فى اضربن يازيد اضربا

(ص)

﴿ مالا ينصرف ﴾

الصرف تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا

(ش) الاسم ان أشبه الحرف سمى مبنيا وغير متمكن وان لم يشبه الحرف سمى معربا ومتمكنا ثم المعرب على قسمين أحدهما ما أشبه الفعل ويسمى غير منصرف ومتمكنا غير أمكن والثانى مالم يشبه الفعل ويسمى منصرفا ومتمكنا أمكن وعلامة المنصرف أن يجر بالكسرة مع الالف واللام والاضافة وبدونهما وأن يدخله الصرف وهو التنوين الذى لغير مقابلة أو تعويض الدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل نحو مررت بغلام وغلام زيد والغلام واحترز بقوله لغير مقابلة من تنوين أذرعات ونحوه فانه تنوين جمع المؤنث السالم وهو يصحب غير المنصرف كاذرعات وهندات علم امرأة وقد سبق الكلام فى تسميته تنوين المقابلة واحترز بقوله أو تعويض من تنوين جوار وغواش ونحوهما فانه عوض عن الياء والتقدير جوارى وغواشى وهو يصحب غير المنصرف كهذين المثالين وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين

اضرب عنك الهموم طارقها * ضربك بالسيف قونس الفرس

* وماقيل قبل اليوم خالف تذكرا * بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة ألم نشرح بالفتح (قوله فى الوقف) قال أبو حيان الظاهر ان دخول النون فى الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيد ثم تحذف بلادليل عليها اه ويرده أنه ليس المراد انها تدخل وقفا ثم تحذف بل انه اذا ورد فعل مؤكد بها وصل وأريد الوقف عليه حذفت ورد المحذوف لأجلها صبان (قوله وترد الخ) أى وجوبا لزوال علة الحذف وهى التقاء الساكنين وانما كان الاكثر فى الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أيضا لان المحذوف منه جزء كلمة بخلاف ماهنا فانه كلمة تامة والاعتناء بها أشد والله أعلم

﴿مالا ينصرف﴾

ذكره عقب النون لان له تعلقا بالفعل بشبهه له كما انها متعلقة به (قوله الصرف تنوين) أى فقط كما هو مذهب المحققين وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجودا وعدما لتآخيهما فى الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم رجع عن شبه الفعل (قوله معنى) مفعول مبينا وجملة به يكون الخ صفة معنى (قوله أمكنا) أى زائد التمكن فى باب الاسمية فهو أفعل تفضيل من مكن بالضم مكانة اذا بلغ الغاية فى التمكن لامن تمكن لان بناءه من غير الثلاثى المجرد شاذ (قوله ومتمكنا غير أمكن) وعكسه متعذر وبه تتم القسمة العقلية رباعية (قوله وبدونهما) هذا محل الافتراق بينه وبين غير المصروف وما قبله مشترك (قوله لغير مقابلة الخ) لو اقتصر كالأشمونى على قوله الدال على معنى الخ لخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التنكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام فى المعربات اذ كل من الثلاثة لم يدل على ذلك المعنى بل القصد بها مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تنكير الاسم (قوله عدم شبهه الفعل) أى والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن فى باب الاسمية ولا يخفى انه ليس فى عبارة الشارح دور كما توهم وانما هو فى عبارة من قال بأن لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وبيانه انه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنا أى غير مبنى ولا ممنوع من الصرف فاخذ المعرف وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دور لتوقف المعرف على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه وجوابه ان المعتبر فى التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لأمر مرتب على الشبه ولو حذف منه كما فعل الشارح ما ضر أفاده سم (قوله وهو يصحب غير المنصرف) أى من جمع المؤنث وهو ما سمى به أنثى كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على جمعيته كمسلمات وهندات وما قيل ان كلام الشارح صريح فى ان مسلمات غير منصرف سهو ظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة وأفاد أن الباقى على جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان ما خلا من التنوين الدال على الامكنية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون منصرفا مع انه لم يقم به الصرف وهو التنوين المذكور أجيب باحتمال ان الصرف حالة قائمة بالاسم هى أمكنيته وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته والعلامة لا يجب انعكاسها فمسلمات باق على أصله من الامكنية لكن لم يدل بتنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فى الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته لا المقابلة مع الصرف كما قيل فتدبر (قوله كهذين

المثالين) وقد يصحب المنصرف كـكل و بعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله و يجر بالفتحة) الاماسمى به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كاصله ولا يرد على كلامه لتقدم ذكره ذلك (قوله بأحمد) الاولى بافضلكم و بالافضل لان العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى ينكر فيكون منصرفا قبلهما لزوال احدى العلتين ومر فى باب الاعراب مزيد لهذا المحل (قوله علتان) أى فرعيتان لفظية ومعنوية مختلفتان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم فى اللفظ لاشتقاقه منه وفى المعنى لاحتياجه فى ايجاد معناه الى الفاعل وهو لا يكون الا اسما فتوقف على وجود الاسم لفظا ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض الاسماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفا لثقله بشبه الفعل الثقيل فخرج ماليس فيه فرعية أصلا كرجل وفرس لانه مفرد جامد نكرة مذكر وما فيه فرعية واحدة كزيد فيه العلمية علة معنوية فرع التنكير وامرأة فيها التأنيث فرع التذكير ومن جهة اللفظ وكذا مافيه فرعيتان فى اللفظ فقط كاجمال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التكبير أو فى المعنى فقط كحائض وطامث فيهما الوصفية فرع الجمود ولزوم التأنيث فرع عدمه و يلحق بذلك مافيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم فان فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير وهما فرعان عن عدمهما وكل منهما نشأ عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما مر بخلاف نحو أحمد كما سيبين (قوله علل تسع) ليس فيها معنوى سوى العلمية والوصفية و باقيها لفظى حتى التأنيث المعنوى لظهوره فى اللفظ بتأنيث الضمير والفعل مثلا (قوله عدل) أى تحقيقى أو تقديرى وتأنيث أى لفظى أو معنوى ومعرفة أى علمية ثم تركيب أى مزجى (قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها وجملة من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة لعلمه من الاول (قوله تقريب) أى لم يبين فيه مايمنع وحده أومع العلمية والوصفية وقد جمعها بعضهم على هذا الوجه بقوله

لمنتهى الجموع منع والالف * عرف مع العجمة تركيب ألف
تأنيث الحاق وعرف أو صف * مع وزن عدل وزيادة تفى

(قوله أحدهما ألف التأنيث) انما استقلت بالمنع لان فى المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها وفرعية المعنى بلزومها بخلاف التاء لاتلزم بل فى تقدير الانفصال غالبا (قوله الجمع المتناهى) انما استقل بالمنع لان فيه فرعية المعنى بدلالته على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظا اذ ليس فيها مايوازنه وحكما لانه لا يصغر على لفظه كالمفرد ولا يجمع مرة أخرى تكسيرا ولذا سمى منتهى الجمع لانتهاء الجموع اليه بخلاف غيره من الجموع فانه يجمع و يصغر كانعام وأكلب يجمعان على أناعم وأكالب و يصغران على لفظهما كانيعام وأكيلب و يوازنان المفرد كصلصال ٤وتنضب فعلم ان أفعالا وأفعلا لم يخرجا عن صيغ الآحاد كهذا الجمع خلافا لابن الحاجب (قوله كيفما وقع) كيفما اسم شرط على مذهب الكوفيين ووقع فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه من منع أى كيفما وقع الذى حوى الالف منع الالف صرفه أى علما كان أولا كما مثله الشارح مفردا كما ذكر أو جمعا كجرحى وأصدقاء اسما كهذه أو صفة كحبلى وحمراء هذا ما يقتضيه صنيع الشارح كالاشمونى وأما جعل فاعل وقع ضمير الالف كما فى المعرب فيرد عليه ان التعميم فيها علم من قوله مطلقا (قوله أى سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علما تفسير لكيفما وقع (قوله أو ممدودة) اطلاق المد عليها لمجاورتها له والا فهى الهمزة الاخيرة فقط وأصلها ألف لينة فاصل حمراء حرى بالقصر فلما قصدوا المد زادوا قبلها ألفا فقلبت الاخيرة همزة (قوله وزائدا فعلان) اما مبتدأ حذف خبره أى كذلك أو عطف على الضمير فى منع للفصل بالمفعول أى الالف منع الصرف هو وزائدا الخ وفعلان مجرور بالفتحة للعلمية على الوزن والزيادة وهو بفتح الفاء لا غير لما فى العصام على الجامى أنه لا يوجد فى الصفة فعلان

ويجر بالفتحة ان لم يضف ولم تدخل عليه أل نحو مررت باحمد فان أضيف أو دخلت عليه أل جر بالكسرة نحو مررت باحمدكم و بالاحمد وانما يمنع الاسم من الصرف اذا وجد فيه علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقام علتين والعلل التسع يجمعها قوله

عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف
ووزن فعل وهذا القول تقريب

ومايقوم مقام علتين منها اثنان أحدهما ألف التأنيث مقصورة كانت كحبلى أو ممدودة كحمراء والثانى الجمع المتناهى كمساجد ومصابيح وسيأتى الكلام عليها مفصلا (ص)

فالف التأنيث مطلقا منع
صرف الذى حواه كيفما وقع

(ش) قد سبق ان الف التأنيث تقوم مقام علتين وهو المراد هنا فيمنع مافيه ألف التأنيث من الصرف مطلقا أى سواء كانت الالف مقصورة كحبلى أو ممدودة كحمراء علما كان ماهى فيه كزكريا أم غير علم كما مثل (ص)

وزائدا فعلان

٤ (قوله وتنضب) بفوقية فنون فضاد معجمة مضمومة فموحدة شجر تعمل منه السهام اه مؤلف

فى وصف سلم
من ان يرى بتاء تأنيث
ختم

(ش) أى يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الالف والنون بشرط أن لا يكون المؤنث فى ذلك مختوما بتاء التأنيث وذلك نحو سكران وعطشان وغضبان فتقول هذا سكران ورأيت سكران ومررت بسكران فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الالف والنون والشرط موجود فيه لانك لاتقول للمؤنثة سكرانة وانما تقول سكرى وكذلك عطشان وغضبان فتقول امرأة عطشى وغضبى ولا تقول عطشانة ولا غضبانة فان كان المذكر على فعلان والمؤنث على فعلانة صرف فتقول هذا رجل سيفان أى طويل ورأيت رجلا سيفانا ومررت برجل سيفان فتصرفه لانك تقول للمؤنثة سيفانة أى طويلة (ص)

ووصف اصلى ووزن أفعلا
ممنوع تأنيث بتا كأشهلا

(ش) أى وتمنع الصفة أيضا بشرط كونها أصلية أى غير عارضة اذا انضم اليها كونها على وزن أفعل ولم تقبل التاء نحو أحمر وأخضر فان قبلت التاء

بالكسر مطلقا ولا بالضم الا ومؤنثه فعلانة بالهاء كخمصان وخمصانة وليس الكلام فيه لانه مصروف أما الاسم فعلى الاوزان الثلاثة (قوله فى وصف) حال من زائدا أو صفة له (قوله سلم الخ) هذا شرط وفى العمدة وشرحها شرط آخر وهو اصالة الوصفية ليخرج مررت برجل صفوان قلبه أى قاس فلا يمنع لعروض وصفيته لان أصله اسم للحجر الصلد أى اليابس ويمكن ان قوله الآتى وألغين عارض الوصفية أى من فعلان وأفعل وتمثيله بأربع لا يخصص الثانى لان المثال لا يخصص (قوله للصفة) هى العلة المعنوية فرع عن الجمود لاحتياجها الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجامد واللفظية هى زيادة الالف والنون المضارعتين لالفى حمراء فى انهما فى بناء يخص المذكر ولا تلحقهما التاء كما ان الفى حمراء فى بناء يخص المؤنث ولا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة وانما لم يكتف بالصفة وحدها مع ان فيها فرعية اللفظ أيضا باشتقاقها من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لانها كالمصدر فى البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق الى أكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر صالح لذلك اجمالا كرجل عدل فكانت كالمفقودة ولذا صرف نحو عالم وشريف (قوله بشرط أن لا يكون الخ) أى بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل أو لا مؤنث له أصلا كلحيان لكبير اللحية ورحمن والاول غير مصروف اتفاقا والثانى على الصحيح لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى لكثرته أولى به من فعلانة (قوله والمؤنث على فعلانة) لم يجئ من ذلك الا ألفاظ معدودة جمعها المصنف فى قوله

اجز فعلى لفعلانا ... اذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا ... وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلانا ... وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا ... واتبعهن نصرانا

وذيله المرادى بقوله

وزدفيهن خمصانا ... على لغة وأليانا

فهذه أربعة عشر لفظا كلها بفتح الفاء ومؤنثها فعلانة وما عداها من أوزان فعلان بالفتح يجب فى مؤنثه فعلى فقول المصنف أجز فى مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب وقد نظمها الشارح الاندلسى مع تفسيرها فقال

كل فعلان فهو أنثاه فعلى ... غير وصف النديم بالندمان
ولذى البطن جاء حبلان أيضا ... ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجا ... ن لذى قوة على الجولان
ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا ... ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا ... ثم علان وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذى قل لحما ... ثم نصران جاء فى النصرانى
ولذى أليـة كبيرة أليا ... ن وخمصان جاء فى الخمصان
ثم مصان للئيم وفى الحيا ... ن رحمن يفقد النوعان

والبيت الذى قبل الاخير نظمه الصبان لما زاده المرادى والخمصان ضامر البطن وفيه لغتان الضم والفتح وكل منهما يؤنث بالتاء والمصان بميم فصاد مهملة والقشوان بقاف وشين معجمة والعلان بعين مهملة والصوجان بالمهملة والجيم الجمل القوى وكل صلب من الدواب والناس وخرج بندمان بمعنى النديم أى المنادم ندمان من الندم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى (قوله صرف) أى لضعف زيادته بشبهها الاصول فى لزومها للمذكر والمؤنث وقبولها علامة التأنيث فكانها لم توجد ويشهد لذلك ان بنى أسد يصرفون كل صفة على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء مطلقا (قوله ووصف) عطف على الضمير فى منع لا على زائدا لان الصحيح ان العطف بحرف غير مرتب على الاول أو مبتدأ حذف خبره كما مر وأصلى بنقل حركة همزته الى التنوين قبلها والواو فى قوله ووزن بمعنى مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن افعل أو من أفعل نفسه لانه علم على الوزن وشرط مجئ الحال من المضاف اليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف (قوله كأشهلا) الشهلة اختلاط سواد العين بزرقة (قوله ولم تقبل التاء) أى اما لان مؤنثها فعلاء بالفتح والمد كأشهل وأحمر أو فعلى بالضم

صرفت نحو مررت برجل أرمل أى فقير فتصرفه لانك تقول للمؤنثة أرملة بخلاف أحمر وأخضر فانهما لا يصرفان اذ يقال للمؤنثة حمراء
وخضراء ولا يقال أحمرة وأخضرة فمنعا للصفة ووزن الفعل وان كانت الصفة عارضة كاربع فانه ليس صفة فى الاصل بل
اسم عدد ثم استعمل صفة فى قولهم مررت بنسوة أربع فلا يؤثر ذلك فى منعه من الصرف واليه أشار بقوله (ص)

وألغين عارض الوصفيه * كاربع وعارض الاسميه
فالادهم القيد لكونه وضع * فى الأصل وصفا انصرافه منع
وأجدل وأخيل وأفعى * مصروفة وقد ينلن المنعا

(ش) أى اذا كان استعمال الاسم على وزن أفعل صفة ليس بأصل وانما هو عارض كاربع فالغه أى لا تعتد به فى منع الصرف كما لا يعتد بعروض الاسمية فيما هو صفة فى الأصل كادهم للقيد فانه صفة فى الأصل لشئ فيه سواد ثم استعمل استعمال الاسماء فيطلق على كل قيد أدهم ومع هذا فيمنع نظرا الى الأصل وأشار بقوله وأجدل الى آخره الى ان هذه الألفاظ أعنى أجدلا للصقر وأخيلا لطائر وأفعى للحية ليست بصفات فكان حقها أن لا تمنع من الصرف لكن منعها بعضهم لتخيل الوصف فيها فتخيل فى أجدل معنى القوة وفى أخيل معنى التخيل وفى أفعى معنى الخبث فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخيلة والكثير فيها الصرف اذ لا وصفية فيها محققة (ص)

ومنع عدل مع وصف معتبر * فى لفظ مثنى وثلاث وأخر
ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لاربع فليعلما

(ش) مما يمنع صرف الاسم العدل

والقصر كافعل التفضيل أولا مؤنث له أصلا كأكمر لكبير كمرة الذكر وآدر لكبير الادرة فهذه الثلاثة لا تصرف للوصف الاصلى وهو فرعية المعنى ووزن الفعل وهو فرعية اللفظ لان هذا الوزن أصل فى الفعل وهو به أولى لدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت زيادته لمعنى أصل لغيره فالوزن المانع مع الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكر فالاولى تعليق المنع عليه لا على وزن افعل فقط لئلا يخرج نحو أحيمر وأفيضل من المصغر مع انه لا ينصرف لانه على وزن متأصل فى الفعل كابيطر مضارع بيطر اذا عالج الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لئلا يشمل نحو بطل مع أنه مصروف لانه وزن مشترك ليس الفعل أولى به فظهر ان الوزن المعتبر هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة فى بعض صيغه دون غيره من باقى الأفعال لعدم وجودها فى الأوصاف أو لانها مشتركة بخلافه مع العلمية كما سيأتى (قوله صرفت) أى عند غير الأخفش لضعف شبهها بلفظ المضارع لان التاء لا تلحقه (قوله برجل أرمل) خرج قولهم عام أرمل أى قليل المطر فانه لا يصرف لان يعقوب حكى فيه سنة رملى فلا يقبل التاء (قوله وألغين الخ) تصريح بمفهوم قوله أصلى وعارض الوصفية من اضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من وكذا عارض الاسمية (قوله كاربع) بفتح الباء كمررت بنسوة أربع فانه فى الاصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا لاصله والتمثيل به لذلك لا ينافى ان فيه مانعا آخر وهو قبوله التاء لكن الاولى التمثيل بارنب أى جبان فانه منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفيته (قوله القيد) عطف بيان بالاجلى مفسر للادهم كما تقول البر القمح والعقار الخمر اه سندوبى وفيه ان المراد من الادهم لفظه لانه هو الذى يوصف به ويمنع من الصرف لا معناه وهو قيد الحديد حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدلا لانه لا يستقل بالحكم اذ لا يصح التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منظور فيه للمعنى وان كان التمثيل بلفظه فالمراد لفظ الادهم الذى معناه القيد (قوله وأجدل) هو الصقر وفى المثل بيض القطا يحضنه الاجدل يضرب للوضيع يؤويه الشريف (قوله وأخيل) طائر أخضر على جناحه نقط كالخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن والعرب تتشاءم به تقول أشأم من أخيل (قوله ومع هذا فيمنع) مثله أسود اسما للحية العظيمة وأرقم اسما لحية فيها نقط كالرقم (قوله لتخيل الوصف الخ) لكن المنع فى افعى أبعد منه فى الأولين لان أجدل من الجدل بالسكون وهو الشدة وأخيل من الخيول وهى كثرة الخيلان وأما أفعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن عند ذكرها يتصور ضررها وخبثها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعان السم أى حرارته فاصلها أفوع قلبت العين موضع اللام وقيل من فعوة السم أى شدته فلا قلب (قوله ومنع عدل) مصدر مضاف لفاعله ومفعوله محذوف أى منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خبر منع (قوله فى لفظ مثنى) مع قوله ووزن مثنى يفيد اشتراط عدم تغير هذه الألفاظ لا بتصغير ولا غيره والا صرفت للاخلال بالعدل أفاده سم (قوله ووزن مثنى) أى موازنه والكاف من كهما بمعنى مثل مضافة للضمير لا حرفية لان جر ها الضمير شاذ كما مر وقوله من واحد حال من ضمير الخبر أى حال كون وازن مثنى مأخوذا من واحد لاربع لكن فيه تكرار بالنسبة لمثنى وثلاث فلو قال من واحد وأربع اسلم منه (قوله العدل) هو تحويل الاسم من حالة الى أخرى مع بقاء المعنى الأصلى لغير قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد فخرج من المعدول نحو أيس مقلوب يئس ونخذ بالسكون مخفف المكسور وكوثر بزيادة الواو فى كثر لالحاقه بجعفر ورجيل مصغر رجل لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما فى المعارف وله فى المذكر فعل معدولا عن فاعل غالبا كعمر وفى المؤنث فعال عن فاعلة كحذام بشرطه الآتى والثانى فى الصفات وهو اما فى العدد

والصفة وذلك فى أسماء العدد المبنية على فعال ومفعل كثلاث ومثنى فثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة ومثنى معدولة عن اثنين اثنين فتقول جاء القوم ثلاث أى ثلاثة ثلاثة ومثنى أى اثنين اثنين وسمع استعمال هذين الوزنين أعنى فعال ومفعل من واحد واثنين وثلاثة وأربعة نحو أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وسمع أيضا فى خمسة وعشرة نحو خماس ومخمس وعشار ومعشر وزعم بعضهم أنه سمع أيضا فى ستة وسبعة وثمانية وتسعة نحو سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع ومما يمنع من الصرف للعدل والصفة أخر التى فى قولك مررت بنسوة أخر وهو معدول عن الآخر وتلخص من كلام المصنف ان الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين ومع وزن الفعل ومع العدل

(ص)

وكن لجمع مشبه مفاعلا
أو المفاعيل بمنع كافلا

(ش) هذه العلة الثانية التى تستقل بالمنع وهى الجمع المتناهى وضابطه كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو مساجد ومصابيح ونبه بقوله مشبه مفاعلا أو المفاعيل على انه اذا كان الجمع على هذا الوزن منع وان لم يكن فى أوله ميم فيدخل ضوارب وقناديل فى ذلك فان تحرك

او

وله صيغتان فعال ومفعل كأحاد وموحد أوفى غيره وهو أخر وفائدته اما تخفيف اللفظ باختصاره كما فى مثنى وأخر وتخفيفه مع تمحضه للعلمية كما فى عمر وزفر عن عامر وزافر لاحتمالهما قبله الوصفية ثم هو تحقيقى ان دل عليه غير منع الصرف بحيث لوسمع مصروفا لعلم كونه معدولا كما سيأتى فى مثنى وأخر وتقديرى ان لم يدل عليه غيره وهذا خاص بالاعلام كما سيبين فى عمر ونحوه (قوله على فعال) بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين (قوله فثلاث معدول الخ) أى فقولك جاؤا ثلاث أصله جاؤا ثلاثة ثلاثة بالتكرار فعدل عن هذا المكرر الى ثلاث اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال فى أخواته ولا تستعمل هذه الألفاظ الا ملحوظا فيها معنى الوصف وان كان أصلها أسماء للعدد ولا يقال ان وصفيتها عارضة كأصلها فلا تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده الرضى فتكون نعوتا كأولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع واحوالا كقوله تعالى فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى الخ وأخبارا كصلاة الليل مثنى مثنى وكررها هنا تأكيدا ذلو اقتصر على واحد لوفى بالمقصود (قوله وزعم بعضهم الخ) هو الصحيح كما قاله أبو حيان ونقله عن جمع من أهل اللغة (قوله أخر التى فى قولك الخ) أى فهو جمع أخرى بمعنى مغايرة فى مقابلة آخرين بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى مغاير ومعنى المقابلة ان آخر وصف لجمع المؤنث كما ان آخرين لجمع المذكر وكلاهما فى الأصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تأخرا فى صفة من الصفات ثم صارت لمعنى المغايرة وصوب الموضح فى الحواشى أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها وانما تعطى حكمه لشبهها به فى الوصفية وزيادة الهمزة وقيام معناها باثنين مغاير ومغاير كما أن أفعل لا بد له من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك أخر جمع أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما فانه مصروف لعدم عدله اذ ليس أفعل تفضيل ولا فى حكمه وأخرجه فى الكافية بقوله

ومنع العدل ووصف آخرا * مقابلا الآخرين فاحصرا

(قوله وهو معدول عن الآخر) أى بضم ففتح معرفا بال بدليل انه أفعل تفضيل أو فى حكمه فحقه ان لا يجمع ولا يؤنث الا مقرونا بال أو مضافا لمعرفة فحيث وجد بدون ذلك حكمنا بعدله عما يستحقه من التعريف بال هذا قول أكثر النحويين وفيه أنه فى نحو نسوة أخر وأيام أخر نكرة فكيف يعدل عن المعرفة مع انه ليس بمعناه فالتحقيق ان عدله عن آخر بالفتح والمد مرادا به جمع المؤنث لان حق أفعل التفضيل أن يكون فى حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا فى جميع أحواله نحو ليوسف وأخوه أحب الى أبينا قل ان كان آباؤكم الى قوله أحب اليكم ونحو هند أو الهندات أحب اليك فكان قياس أخر كذلك لتجرده لكنه ورد بغير ذلك قال الله تعالى فتذكر احداهما الأخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان فعلمنا ان كلا من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمد وانما خصوا العدل باخر لان أثره لا يظهر فى غيره اذ الاخرى فيها ألف التأنيث أوضح من العدل وآخرون وآخران لامدخل لهما هنا لاعرابهما بالحروف وآخر المفرد لاعدل فيه بل فى فروعه وانما منع للوصف والوزن كذا فى التوضيح والاولى حذف الآية الاولى لان الاخرى فيها ليست معدولة بل انما أنثت لاقترانها بال فتدبر (قوله وكن لجمع الخ) خصه لغلبته وليس بقيد بدليل قوله الآتى وسراويل الخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وان كان مفردا (قوله وضابطه الخ) فيه قصور وحقه أن يقال كل جمع فتح أوله وكان ثالثه ألفا ليس عوضا وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضا كسر أصلى ولو مقدرا كدواب وعذارى اذ أصلهما دوابب وعذارى بكسر ما بعد الالف فادغم الاول وقلبت كسرة الراء فى الثانى فتحة والياء ألفا فتى استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استقل بالمنع لخروجه عن صيغ الآحاد العربية اذ لا نجد مفردا عربيا بهذه الاوصاف وأما سراويل فاعجمى ومتى انتفى أحدها صرف لانه اما مفرد

أي بزنته مثقى مضموم الاول كعذافر بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم للاسد وكذا ان كانت ألفه غير ثالثة كعاصال أو كانت عوضا عن احدى ياءى النسب كيمان وشآم أصلهما يمنى وشأمى بشد الياء حذفت احدى الياءين تخفيفا وعوضوا عنها الالف ففتحت همزة شأمى بعد سكونها فصار يمانى وشآمى ثم أعل كقاض فصار يمان وشآم ومثل ذلك ثمان فانه منسوب حقيقة الى الثمن بالضم وهو الجزء الذى صير السبعة ثمانية كما قاله الجوهرى فاصله ثمنى فتحوا أوله لكثرة التغيير فى النسب ثم حذفت احدى الياءين الى آخر ما مر فهذه الثلاثة مصروفة ولا يتوهم انها كجوار حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف بفوات صيغة الجمع وما جاء فى الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول فى النصب رأيت ثمانيا وشآميا بالتنوين بخلاف جوار وفى الجر تقدر الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع وتعود الياء للاضافة كياء قاض فتقول ثمانى مائة وحذفها لحن وخرج أيضا ما ليس بعد ألفه كسر كتدارك أو كان غير أصلى كتدان اذ أصله الضم كسر لمناسبة الياء أو تحرك وسط الثلاثة بعد الالف كطواعية وكراهية ومن ثم صرف ملائكة وصيارفة أو كان سا كنا منويا انفصاله بأن يكون ياء مشددة عرضت للنسب حقيقة بان تأخر وجودها عن الالف كرباحى وظفارى نسبة الى رباح وظفار بلد باليمن أو تقديرا بأن بنيت الكلمة عليهما معا كحوالى للمحتال وحوارى للناصر فكل ذلك مصروف لفوات الصيغة وانما قدروا النسب فى الآخرين لسماعهما مصروفين بخلاف ما اذا وجدت الياء المشددة فى بنية المفرد قبل وجود الالف كقمرى وبختى وكرسى فان جمعها وهو قمارى وبخاتى وكراسى يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فتأمل ذلك وقد ظهر ان صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون فى العربية الا لجمع أو منقول عنه لا لمفرد بالاصالة والله أعلم (قوله وذا اعتلال) مفعول لمحذوف يفسره أجره ومنه أى من الجمع المتقدم صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجوارى وخرج به المعتل الذى ليس مثله كالمدارى فلا يجرى كسار بل يقلب كسره الاصلى فتحا اتباعا لما قبل الالف فتقلب ياؤه ألفا وقوله أجره كسارى أى فى حذف الياء وثبوت التنوين فقط لا من كل وجه فان جوارى يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سار فيهما (قوله وجره) أى فتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وانما لم تظهر كفتحة النصب لانها بدل ثقيل (قوله حذفت الياء الخ) ظاهر الشرح أن أصله جوارى بلا تنوين بناء على تقديم منع الصرف على الاعلال فتحذف الضمة وفتحة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء تخفيفا ويعوض عنها التنوين والارجح تقديم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لانه حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فاصله جوارى بتنوين الصرف حذفت الحركة لثقلها على الياء ثم الياء للساكنين ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا اذ المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال سبب حذفها فعوض عنها التنوين قطعا لطمع رجوعها هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد والزجاجى الى انه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف فاصله جوارى بلا تنوين حذفت الحركة لثقلها وعوض عنها التنوين فحذفت الياء للساكنين ويرده أن التعويض عن حركة المقصور كموسى وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه بالكلية فاحتياجه الى التعويض أشد من المنقوص الذى يظهر فيه النصب (قوله ولسراويل الخ) هو اسم جنس مفرد أعجمى نكرة مؤنث جاء على وزن مفاعيل فمنع الصرف لما عرفت أن هذا الوزن لا يكون الا لجمع أو منقول منه فخفى ما وازنه بالشروط المارة المنع وان كان مفردا فيقال فيه غير مصروف لموازنته منتهى الجمع وليس جمع سروالة سمى به المفرد كما زعم لان سروالة لم يسمع وأما قوله

عليه من اللؤم سروالة * فليس يرق لمستعطف

فمولد ولو سلم فهى لغة فى سراويل لانها بمعناه فليس جمعا لها كما فى شرح الكافية (قوله وزعم بعضهم) هو

الثالث صرف نحو صياقلة (ص)

وذا اعتلال منه كالجوارى
رفعا وجرا أجره كسارى

(ش) أى اذا كان هذا الجمع أعنى صيغة منتهى الجموع معتل الآخر أجريته فى الرفع والجر مجرى المنقوص كسارى فتنونه وتقدر رفعه وجره ويكون التنوين عوضا عن الياء المحذوفة وأما فى النصب فتثبت الياء وتحركها بالفتح بغير تنوين فتقول هؤلاء جوار وغواش ومررت بجوار وغواش ورأيت جوارى وغواشى والاصل فى الرفع والجر جوارى وغواشى وجوارى وغواشى فحذفت الياء وعوض عنها التنوين (ص)

ولسراويل بهذا الجمع
شبه اقتضى عموم المنع

(ش) يعنى أن سراويل لما كانت صيغته كصيغة منتهى الجموع امتنع من من الصرف لشبهه به وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه واختار المصنف أنه لا ينصرف ولهذا قال *شبه اقتضى عموم المنع* (ص)

ابن الحاجب وأشار المتن الى رده بقوله عموم المنع أى فى جميع الاستعمالات (قوله وان به سمى) نائب
فاعله لفظ به وان تقدم عليه لما مر ان النائب الظرف يصح تقدمه لعدم ايقاعه فى لبس بخلاف غير الظرف
(قوله كشراحيل) بالشين المعجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس
(قوله للعلمية وشبه العجمة) وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العلمية كما هو مذهب المبرد
ومذهب سيبويه منعه مطلقا لشبهه باصله كما منعوا سراويل وهو نكرة لزنة مفاعيل والله أعلم (قوله والعلم
الخ) أعلم ان ما لا ينصرف نوعان أحدهما لا ينصرف فى تعريف ولا تنكير وهو الخمسة الماضية والثانى
لا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير وهو ما كانت احدى علتيه العلمية وهو السبعة الباقية وقد
شرع بذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أى خلط خرج تركيب الاضافة فانه مصروف والاسناد فانه
محكى كما مر فى باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معدى كربا) يحتمل انه للاحتراز عن نحو سيبويه
فانه مبنى تغليبا لجزئه الثانى كما مر أو هو لمجرد التمثيل ليدخل ما ذكر عند من يعربه غير مصروف ولا ترد لغة
بنائه لان الكلام فى المعربات وكذا تركيب العدد فانه محتم البناء كما سيأتى فى بابه واذا سمى به ففيه ثلاثة
مذاهب اقراره على حاله واضافة صدره لعجزه واعرابه غير مصروف (قوله فتجعل اعرابه على الجزء
الثانى) وأما الاول فلازم للفتح ان لم يكن معتلا وللسكون ان كان هذه هى اللغة المشهورة ومنهم من يضيف
صدر المركب الى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويستصحب سكون يائه فى نحو معدى كرب فتقدر
عليها الحركات حتى الفتحة تخفيفا لثقل التركيب ويخفض عجزه أبدا وهى اضافة لفظية لان كلا من
الكلمتين كالزاى من زيد فلا فائدة لها الا التنبيه على شدة الامتزاج حتى صارا كالشئ الواحد ويعطى
العجز من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالعجمة فى هرمز
من رام هرمز اسم موضع منع الصرف فيجر بالفتحة دائما اعطاء لجزء العلم حكم العلم والا صرف كموت
من حضرموت فانه ليس فيه الا العلمية وكذا كرب من معدى كرب فانه مصروف فى اللغة المشهورة
وبعضهم يمنعه حينئذ أى حال الاضافة بناء على أنه مؤنث تأنيثا معنويا قال الخبيصى من قدر كربا اسما
للكربة منعه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر بكا وقلا فى بعلبك وقالى قلا اسما للبقعة منعه أو لموضع
أو مكان صرفه اه دمامينى وهكذا حكم عجز العلم المضاف أصالة فيمنع فى نحو أبى هريرة وأبى زينب
وأبى عمرو أبى عثمان وأبى يعقوب أعلاما الا فى نحو عبد الله علما لما صدره فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السببان
لانه مضاف ﴿ فائدة ﴾ وقع السؤال عن أم كلثوم هل يمنع عجزه للعلمية والتانيث المعنوى كما منع فى
أبى هريرة وأبى بكرة للتانيث اللفظى فاجبت قبل ان أرى هذا المحل بالفرق بينهما بان العلة الثانية وهى
التانيث فى هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب
ومنعته بخلاف كلثوم فان فيه جزء كل من العلمية والتانيث المعنوى لانه مدلول لمجموع الجزأين لا للعجز
وحده فالظاهر أن لا يمنع وهو الجارى على ألسنة المحدثين كما فى الدمامينى على المغنى لتجزئ كل من العلتين
فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصى هنا ومن قدر بكا الخ أنه يمنع وذلك لان اسم البقعة مجموع
بعلبك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كلثوم وهو فى الاصل كثير لحم الخدين والوجه من
الكلثمة وهى اجتماع لحم الوجه ويؤخذ من قوله ومن قدر كربا اسما للكربة منعه أن عجز العلم المضاف
يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤنثا نظرا الاصله مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل (قوله كذاك
حاوى الخ) أى علم حاوى الخ أى وان لم يكن على وزن فعلان كما أشار اليه بالتمثيل فشمل نحو نجران
وعمران وعثمان بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على فعلان بالفتح كما مر ونقل عن سم أن قوله
كذاك حاوى الخ مفيد للعموم بجوهره بلا نظر للمثال اذ يصدق على نحو عمران انه حاوى زائدى فعلان

وان به سمى أو بما لحق
به فالانصراف منه يحق
(ش) أى اذا سمى بالجمع
المتناهى أو بما ألحق به
لكونه على زنته كشراحيل
فانه يمنع من الصرف للعلمية
وشبه العجمة لان هذا
ليس فى الآحاد العربية
ماهو على زنته فتقول
فيمن اسمه مساجد
أو مصابيح أو سراويل هذا
مساجد ورأيت مساجد
ومررت بمساجد وكذلك
الباقى (ص)
والعلم امنع صرفه مركبا
تركيب مزج نحو معدى
كربا
(ش) مما يمنع صرف الاسم
العلمية والتركيب نحو معدى
كرب وبعلبك فتقول هذا
معدى كرب ورأيت
معدى كرب ومررت
بمعدى كرب فتجعل اعرابه
على الجزء الثانى وتمنعه
من الصرف للعلمية
والتركيب وقد سبق الكلام
فى الاعلام المركبة فى باب
العلم (ص)
كذاك حاوى زائدى فعلانا

خلاف

كغطفان وكاصبهانا (ش) أى كذلك يمنع الاسم من الصرف اذا كان علما وفيه ألف ونون زائدتان كغطفان
وأصبهان بفتح الهمزة وكسرها فتقول هذا غطفان ورأيت غطفان ومررت بغطفان فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون (ص)

كذا مؤنث بهاء مطلقا
وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجور أو سقر
أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان فى العادم تذكيرا سبق
* وعجمة كهند والمنع أحق

(ش) ويمنع صرفه أيضا للعلمية والتأنيث فان كان العلم مؤنثا بالهاء امتنع من الصرف مطلقا أى سواء كان علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة زائدا على ثلاثة أحرف كما مثل أم لم يكن كذلك كشبة وقلة علمين وان كان مؤنثا بالتعليق أى بكونه علم أنثى فاما أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد من ذلك فان كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف كزينب وسعاد علمين فتقول هذه زينب ورأيت زينب ومررت بزينب وان كان على ثلاثة أحرف فان كان محرك الوسط منع أيضا كسقر وان كان ساكن الوسط فان كان أعجميا كجور اسم بلد أو منقولا من مذكر الى مؤنث كزيد اسم امرأة منع أيضا وان لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط وليس أعجميا ولا منقولا عن مذكر ففيه

بخلاف قوله فيما مر وزائدا فعلان فى وصف فانه يفيد ان زائدى غير المفتوح لا يؤثران اه وهو تحكم محض اذ زائدا نحو عمران ليسا زائدى فعلان بالفتح كالفظ به بل زائدا المكسور وبتسليم ذلك يلزم أن زائدى نحو خمصان بالضم من الاوصاف هما زائدا المفتوح فيكون ما مر عاما كهذا بلا فرق وهو باطل فالاولى ما ذكرناه من النظر للمثال فتأمل (قوله وكاصبهان) بفتح الهمزة وكسرها و بفتح الموحدة عند المغاربة وتبدلها المشارقة فاء اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو أصبهان بن نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام (قوله زائدتان) علامة زيادتهما هنا وفيما مر سقوطهما فى بعض التصاريف كنسيان وكفران من نسى وكفر بخلاف طحان وتبان بفتح التاء فان النون أصلية فيهما لانه نسبة للطحن و بيع التبن اما تبان بالكسر فنعت لتبع الجيرى و بالضم سروال صغير يستر العورة فان كانا فى غير متصرف فعلامتهما أن يكون قبلهما أكثر من أصلين كعثمان هذا فى غير المضاعف اما هو فان قدرت اصالة تضعيفه فالزيادة والا فالنون أصلية كحسان وعفان وحيان فتمنعها ان قدرتها من العفة والحياة والحس بالكسر أى الاحساس أو بالفتح وهو القتل كاذ تحسونهم باذنه لزيادتهما وان قدرتها من الحسن والعفن والحين بالفتح وهو الموت صرفتها لاصالة النون فوزنها حينئذ فعلال لا فعلان ومثل ذلك شيطان لانه من شاط اذا احترق أو من شطن اذا بعد ومحل ما ذكر فى حسان غير الصحابى اما هو فممنوع قولا واحدا لانه المسموع فى شعره وعلى ألسنة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه أن محل الوجهين فى غير ما سمع فيه أحدهما فقط والا فلا يتعدى (قوله بهاء) الاولى بتاء كما عبر فى باب التأنيث فان مذهب سيبويه ان الهاء بدل من التاء فى الوقف وكأنه انما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لانها لا تمنع مع العلمية بل ان سمى بهما مذكر صرف قطعا أو مؤنث كان ذا وجهين كهند لان تاءهما ليست للتأنيث عند سيبويه بل بنيت الكلمة عليها وأسكن ما قبلها كتاء جبت وسحت اما على انها للتأنيث مع بناء الكلمة عليها فتمنع مع العلمية مطلقا فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هو لا يصح على الاول أيضا لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث بالتاء لما مر فيه قلت الاحتراز بالنظر لما يتوهم ان قوله مؤنث بتاء أى معها فيصدق على بنت قطعا فتدبر (قوله العار) أى الخالى من التاء مع كونه مؤنثا (قوله فوق الثلاث) أى ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقى فوق الاحرف نفسها بل فوق اسم آخر ذى أحرف شاطبى (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطف على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم لانهما فى مقابلة تحتم المنع وفى العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق صفته وعجمة عطف عليه وكان ينبغى أن يزيد أو تحرك وسط لكن اكتفى عنه بتمثيله بهند (قوله للعلمية) هى فرعية المعنى والتأنيث فرعية اللفظ لان تاءه ملفوظة فى نحو فاطمة ومقدرة فى زينب وسعاد فاقاموا تقديرها مقام ظهورها ولك أن تقول انما رجع تأنيث زينب للفظ لظهوره فى الوصف والضمير وانما اختص منع التأنيث بالعلمية لان العلم المؤنث تلزمه التاء لفظا أو تقديرا كما ذكر فاشبهت تاؤه ألف حبلى فى اللزوم فمنعته بخلاف تاء الصفة كقائمة وقاعدة ففى حكم الانفصال لفهابها فى قائم وقاعد فلم تؤثر (قوله بالتعليق) أى بالوضع على مؤنث مع خلوه من التاء لفظا (قوله كزينب الخ) أى لتنزيل الرابع منزلة التاء (قوله كسقر) أى لقيام الحركة مقام الرابع القائم مقام التاء وليس ذا وجهين خلافا لابن الانبارى (قوله كجور) بضم الجيم أى لان ثقل العجمة يقاوم تحرك الوسط وان كانت العجمة وحدها لا تمنع الثلاثى لانها هنا مقوية للتأنيث لا مستقلة بالمنع ومثل جور حمص وماه اسما بلدين (قوله أو منقولا الخ) أى لان ثقل نقله للمؤنث يعادل خفة اللفظ

وجهان المنع والصرف والمنع أولى فتقول هذه هند ورأيت هند ومررت بهند (ص) والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع (ش) ويمنع صرف الاسم أيضا العجمة والتعريف وشرطه أن يكون علما فى اللسان الاعجمي زائدا على ثلاثة أحرف كابراهيم واسماعيل فتقول هذا ابراهيم ورأيت ابراهيم ومررت بابراهيم فتمنعه من الصرف للعلمية والعجمة فان لم يكن الاعجمي علما فى لسان العجم بل فى لسان العرب أو كان نكرة فيهما كلجام علما أو غير علم صرفته فتقول هذا لجام ورأيت لجاما ومررت بلجام وكذلك تصرف ما كان علما أعجميا على ثلاثة أحرف سواء كان محرك الوسط كسقر أو ساكنه كنوح ولوط

ويصيرها كالعدم فيرجع الى تحتم المنع وانما جاز الوجهان فى هند مع أنه مثله هيئة وحروفا وزيد بأصالة تأنيثه لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلا اذ الشئ الباقى على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذاك هذا مذهب سيبويه والجمهور وجعله الجرمى والمبرد ذا وجهين كهند (قوله وجهان) فالمنع لوجود السببين والصرف لمقاومة السكون أحدهما ﴿فائدة﴾ يجوز فى أسماء القبائل والارضين والكلام الصرف على تأويلها باللفظ والمكان والحى أو الاب وعدمه على ارادة الكلمة والبقعة والقبيلة الا اذا سمع فيها أحدهما فقط فلا يتجاوز كما سمع الصرف فى كلب وثقيف ومعد باعتبار الحى وبدر وحنين على المكان وكمنعه فى يهود ومجوس علمين باعتبار القبيلة ودمشق على البقعة والا اذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوى فيمنع بكل حال كتغلب وباهلة وخولان وبغداد أفاده فى التسهيل وشرحه مع زيادة وقوله وأسماء الكلام أى كأسماء حروف الهجاء وكذا أدوات المعانى كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا أعربت جاز فيها الصرف وعدمه باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصلى وأما نحو قولك قرأت هود فان جعلته اسما للسورة منعته لانه كجور أو للنبى عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أى سورة هود صرفته لما سيأتى وكذا يقاس ما أشبهه ويشكل على ما مر قولهم جاءتنى قريش بالتنوين وقوله تعالى كذبت ثمود المرسلين عند من نونه مع ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكان حقه المنع وأجيب بأن التأنيث على حذف مضاف أى أولاد قريش وثمود مثلا كما اعتبر المضاف فى قوله تعالى أو هم قائلون بعد وكم من قرية أهلكناها والا لقال أو هى قائلة أو انه أنث باعتبار القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكر ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه أفاده الرضى ﴿تنبيه﴾ مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منعه وليس كهند لانه منقول من مذكر وهو مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كما نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف فى اهبطوا مصرا التأويله بالمكان أولانه غير معين أى مصرا من الامصار (قوله والعجمى الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لمرفوعه أى العجمى وضعه وتعريفه وقوله مع زيدا ما حال من الهاء فى صرفه وان لزم عليه عمل المصدر مؤخرا للتسامح فى الظرف أو من الضمير فى العجمى لتأوله بمشتق أى المنسوب للعجم فيحتمل الضمير لا من العجمى نفسه لانه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة (قوله العجمة) طريق معرفتها نقل الائمة أو خروج الاسم عن وزن الاسماء العربية كابراهيم وابريسم أو خلو الخماسى من حروف مر بنفل وهى المذلقة وكذا الرباعى الا مافيه السين فقد يكون عربيا كعسجد أو أن يجتمع فيه ما لا يجتمع فى العربية كالجيم مع القاف ولو بفاصل كما أطلقه بعضهم كمنجنيق وجرموق أو مع الصاد كصولجان وجص أو مع الكاف كاسكرجة وكتبعية الراء للنون أول الكلمة كنرجس والزاى للدال آخرها كمهندز (قوله فى لسان الاعجمى) المراد به ما عدا العربى لا خصوص الفارسى (قوله بل فى لسان العرب) أى سواء استعملته أولا فى معناه الاصلى ثم نقلته للعلمية كلجام وفير وزمسمى بهما وهذا مصروف اتفاقا أو جعلته علما من أول الامر كبندار بضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذى يخزن البضائع أو يبيع المعادن وقالون بالرومى اسم جنس للجيد ولم تستعملهما العرب كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصروف عند غير الشلوبين وابن عصفور (قوله محرك الوسط) أى لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر فى بعض التصاريف فله نوع قوة فى الثقل وتحرك الوسط يزيده فمنع (قوله كسقر) فى نسخ كشتر بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة بالعجم ومحل صرف ذلك ما لم يرد به البقعة والا تحتم منعه للتأنيث المقوى بحركة الوسط أو بالعجمة لا للعجمة وحدها ﴿فائدة﴾ أسماء الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كلها غير مصروفة للعلمية والعجمة حتى موسى عليه السلام لانه معرب موشى وهو بالعبرانى معناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فركبا اسما عليه وأما

(ص)
كذاك ذو وزن يخص الفعلا * أو غالب كأحمد ويعلى
(ش) أي كذلك يمنع صرف الاسم اذا كان علما وهو على وزن يخص الفعل أو يغلب فيه والمراد بالوزن الذي يخص الفعل مالا يوجد في غيره الا ندورا وذلك كفعل وفعل فلو سميت رجلا بضرب أو كلم منعته من الصرف فتقول هذا ضرب أو كلم ورأيت ضرب أو كلم ومررت بضرب أو كلم والمراد بما يغلب فيه أن يكون الوزن

اختلافهم في اشتقاقه فانما هو في موسى الحديد فقيل من أوسيت رأسه اذا حلقته فهو موسى كأعطيته فهو معطى فيكون مصروفا وقيل هو فعلى من ماس يميس اذا تبختر في مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلبت الياء واوا للضم ماقبلها كموقن من اليقين فيمنع للالف المقصورة كما في السمين ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه عربية لكن رضوان ممنوع للزيادة ومن الأنبياء سبعة محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فكلها مصروفة لفقد العجمة في الأربعة الاول وفقد شرطها في الباقي وقيل هود ليس عربيا بل هو كنوح لانه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن اسمعيل تعلم أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه يدل على وجود العربية قبله وفي عزير وجهان قرئ بهما فالصرف على أنه عربي من التعزير وهو التعظيم وعدمه على أنه أعجمي أو أنه حذف تنوينه لسا كنين تشبيها له بحرف المد وأما ابليس فقيل منعه للعجمة وقيل عربي مشتق من الابلاس وهو الابعاد وعلى هذا فمنعه لشبه العجمة لان العرب لم تسم به أصلا بل هو خاص بمن أطلقه الله عليه فكأنه دخيل في لسانها لا لانه لا نظير له في آحاد العربية كما قيل لانه كاحليل واكليل وغيرهما والله أعلم (قوله كذاك ذو وزن) أي علم ذو وزن وقوله أو غالب بالجر عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمعناه والاحسن هنا تأويل الفعل بالاسم لانه وصف الوزن والأصل فيه الافراد أي ذو وزن خاص أو غالب وان جرى الشارح في الحل على عكسه (قوله كأحمد) منقول من المضارع أو الماضي المعدى بالهمز أو اسم التفضيل سم (قوله كفعل) أي الماضي المجهول وفعل أي الماضي المعلوم المضعف العين ككلم بشد اللام وكذا المفتتح بتاء مطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن أصله ومضارع وأمر غير الثلاثي كيدحرج وينطلق ويستخرج ودحرج الخ الا أمر المفاعلة فكل هذه الأوزان مختصة بالفعل لانها لا توجد في غيره الا نادرا كدئل بضم فكسر لدويبة كابن عرس وينجلب كينطلق لخرزة أو في اسم أعجمي كبقم بوزن كلم الصبغ المعروف واستبرق كاستخرج للديباج الغليظ فاذا سمي بشئ منها مجردا عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو مستترا حكي لانه جملة أما مضارع الثلاثي وأمره فمن الغالب كما سيأتي وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرته فيه فلا يؤثر تصريح (قوله هذا ضرب وكلم) أي برفعهما لانه خبر وليس محكيا والثاني منصوب بالفتحة والثالث مجرور بها (قوله والمراد بما يغلب الخ) أشار بذلك الى أن التعبير بغالب فيه قصور وأولى منه قول التسهيل وهو أولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثيرا فيه وما فيه الزيادة المذكورة وان لم يغلب كما سيأتي الا أن يراد الغالب حقيقة أو حكما بان يقتضي القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله بأحمد ويعلى فانه من الغالب حكما (قوله يوجد في الفعل كثيرا) أورد عليه أن فاعل بالفتح كضارب يكثر في الافعال مع ان موازنه من الاسماء كخاتم مصروف اتفاقا الا أن يقال كلامه مبني على الغالب أي ان أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع غالبا وقد لا تقتضيه (قوله أو يكون فيه زيادة) أي مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثي المبدوء بغير الهمزة كيرمع بمعجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض وتنضب كتنصر لشجر أو يستوي فيهما وهو مضارع الثلاثي المبدوء بالهمزة كابيض وأسود بوزن أذهب وأعلم وأوجه وأعين كانصر واقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط وما قبله للكثرة والزيادة معا واعلم ان المراد بالاسم الذي يكثر فيه الوزن أولا يكثر اسم الجنس أما العلم فلا عبرة به لانه يكون منقولا من الفعل ﴿ تنبيه ﴾ شرط الوزن المانع لزومه للكلمة فيصرف امرؤ وابنم علمين لانهما خرجا عن الأفعال بكون عينهما لا تلزم حركة واحدة بل هما في الجر كاضرب وفي النصب كاعلم وفي الرفع كاخرج وان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو

يوجد فى الفعل كثيرا أو يكون فيه زيادة تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم فالاول كاثمد واصبع فان هاتين الصيغتين يكثران فى الفعل دون الاسم كاضرب واسمع ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثى فلو سميت باثمد واصبع منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل فتقول هذا اثمد ورأيت اثمد ومررت باثمد والثانى كاحمد ويزيد فان كلا من الهمزة والياء يدل على معنى فى الفعل وهو التكلم والغيبة ولا يدل على معنى فى الاسم فهذا الوزن وزن غالب فى الفعل بمعنى أنه به أولى فتقول هذا أحمد ويزيد ورأيت أحمد ويزيد ومررت بأحمد ويزيد فيمنع للعلمية ووزن الفعل فان كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف فتقول فى رجل اسمه ضرب هذا ضرب ورأيت ضربا ومررت بضرب لانه يوجد فى الاسم كحجر وفى الفعل كضرب

(ص)

وما يصير علما من ذى ألف زيدت لالحاق فليس ينصرف

(ش) أى ويمنع صرف الاسم أيضا للعلمية وألف الالحاق المقصورة كعلقى وأرطى فتقول فيهما علمين هذا علقى ورأيت علقى ومررت بعلقى فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الالحاق بالف التأنيث من جهة أن ماهى فيه والحالة هذه أعنى حالة كونه علما لا يقبل تاء التأنيث فلا تقول فيمن اسمه علقى علقاة كما لا تقول فى حبلى حبلاة فان كان مافيه ألف الالحاق غير علم كعلقى وأرطى قبل التسمية بهما صرفته لانها والحالة هذه لا تشبه ألف التانيث وكذا ان كانت ألف الالحاق ممدودة كعلباء فانك تصرف ماهى فيه علما كان أو نكرة (ص)

والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا
والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر

(ش) يمنع صرف الاسم للعلمية وشبهها وللعدل وذلك فى ثلاثة مواضع الاول ما كان على فعل من ألفاظ التوكيد فانه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع ومررت بالنساء جمع والاصل جمعاوات لان مفرده جمعاء فعدل عن جمعاوات الى جمع وهو معرف بالاضافة

ردوقيل علمين لخروجهما بالاعلال الى وزن فعل وريم بخلاف نحو يزيد وان خرج الى وزن بريد لان زيادته تنبه على أصله (قوله كاثمد) بكسر الهمزة والميم كاضرب أمرا واصبع بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة فى قوله

وهمز أنملة ثلث وثالثه * التسع فى اصبع واختم باصبوع

وقوله ونحوهما أى كابلم بوزن انصر وهو خوص الدوم (قوله لالحاق) قال الشاطبى هو جعل الثلاثى بزنة الرباعى أو الخماسى الأصول ليلحق به فى تصاريفه فيزاد فيه حرف كالألف من أرطى وعلقى لجعلهما كجعفر وفى عزهى وذفرى كدرهم وكاحدى الباءين فى جلبب جلببة وجلببا لجعلهما كدحرج دحرجة ودحراجا أو حرفان كالياء والتاء فى حلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريت لالحاقهما بقنديل وقناديل (قوله كعلقى) بعين مهملة ثم قاف بوزن سكرى اسم لنبت قضبانه دقاق تتخذ منه المكانس ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس (قوله وأرطى) اسم لشجر وقيل ليست ألفه للالحاق بل أصلية فوزنه افعل فيمنع لوزن الفعل مع العلمية (قوله وشبه ألف الخ) من اضافة الصفة للموصوف أى وألف الالحاق الشبيهة بألف التأنيث المقصورة (قوله من جهة الخ) أى ومن جهة ان كلا منهما زيادة غير مبدلة من شئ وانها لا تقع الا فى وزن صالح لالف التأنيث كارطى بوزن سكرى وعزهى بوزن ذكرى فأوجه الشبه ثلاثة وتفارقها فى أن ألف الالحاق فى غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان ألف التأنيث مطلقا ولذلك قال الفارضى انما لم تجعل ألف أرطى وعلقى للتأنيث لقولهم أرطاة وعلقاة ولا يمكن اجتماع تأنيثين اه وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجعل ألفه للالحاق وغير منون بجعلها للتأنيث وبهما قرئ تترى فى السبع (قوله حالة كونه علما) ظاهره مذكرا أو مؤنثا ولكن فى الثانى مانع آخر وهو التأنيث المعنوى (قوله لا تشبه ألف التأنيث) أى شبها كاملا للحاقها التاء والتنوين كما مر وان أشبهتها فيما تقدم فلما كمل شبهها مع العلمية أثرت بخلاف هذه وهل هى مستقلة بالمنع كالف التأنيث والعلمية مهيئة لها لا مانعة أو كل منهما مؤثر لان المشبه لغيره أحط رتبة منه احتمالان (قوله كعلباء) بكسر المهملة ثم موحدة اسم لعصبة العنق وانما كانت ألفه الممدودة للالحاق بقرطاس لا للتأنيث لانها تنون ولا تكون الا فى وزن لا يصلح لالف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ولان همزة التأنيث منقلبة عن ألف فهى مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فاوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقرينة تمثيله بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عنده قال فى شرح الكافية لان العلم اما شخصى أو جنسى فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس ولا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اه أى بل هو مشبه للعلم كما فى الشرح لكن قيل انه علم جنس معنوى للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفى ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر فى منع الصرف الا العلمية الحقيقية تصريح (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو فى وثعل أبو قبيلة وأصله علم جنس للثعلب (قوله لان مفرده جمعاء) كحمراء والقياس فى موازن فعلاء اذا كان اسما لا صفة ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات وأيضا فان مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه الجمع بالألف والتاء فعدل

عنه الى جمع هذا اختيار الناظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع أفعل فعلاء مذكره ومؤنثه كحمر جمع أحمر وحمراء وقيل معدول عن فعالى كصحراء وصحارى والاول أصح لان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان صفة مذكرها افعل ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له وجمعاء ليس كذلك لانه ليس صفة وله مذكر (قوله أى جمعهن) حذف الضمير للعلم به ونوى ولا يرد أن الاضافة تبطل منع الصرف فكيف يعتبر تعريفها مانعا لان محل ابطالها له مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه أما مع حذفه فلا مانع من اعتباره وكذا يقال فى أل الآتية (قوله العلم المعدول) أى عدلا تقديريا فان طريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف مع علة العلمية فقط فيقدر فيه العدل لئلا يترتب المنع على علة واحدة فلو سمع مصروفا لم يحكم بعدله كادد وكذا غير العلم من اسم الجنس كنغر وصرد والصفة كحطم ولبد والمصدر كهدى وتقى والجمع كغرف وتخم فكل ذلك غير معدول وكذا لو وجد له مع العلمية علة غير العدل كطوى فان منعه للتأنيث باعتبار البقعة لا العدل اذ لا حاجة لتكلف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل فى نحو جمع وسحر وأخر ومثنى فانه تحقيقى يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل علما ولم يعلم أصرفوه أم لا فمذهب سيبويه صرفه ومذهب غيره المنع وهذا من تعارض الاصل والغالب فى العربية أفاده الشنوانى على القطر (قوله وزفر) اسم عالم حنفى (قوله والاصل عامر) أى فعمر منقول عن عامر العلم المنقول عن الصفة وكذا الباقى معدول عن فاعل علما لا عن الصفة لانها ليست بمعناه لتنكيرها وقيل ان ثعل معدول عن أثعل لا ثاعل لانه غير مستعمل يقال رجل أثعل اذا اختلف منابت أسنانه وكان فيها زوائد وامرأة ثعلى صحاح وفائدة العدل فى هذا النوع تخفيفه مع تمحضه للعلمية اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة (قوله سحر اذا أريد الخ) مثله أمس عند بعض تميم كما مر أول الكتاب (قوله يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد اطلاقيه وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد ان السحر آخر الليل فلا يصح ابداله منه على أنه يمكن جعل السحر من النهار مجازا لمجاورته له (قوله ممنوع من الصرف) أى عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه لنية الاضافة أو أل وقيل مبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف وصرف أمس الفرق بين العدل والتضمين وقيل لا معرب ولا مبنى فالاقوال أربعة وهى فى سحر المعين اذا كان ظرفا فلو نكر أو عرف بأل مثلا صرف لفوات العدل نحو نجيناهم بسحر وجئتك يوم الجمعة السحر أو سحره ولو لم يكن ظرفا مع تعينه قرن بأل أو أضيف وجوبا كطاب السحر أو سحرنا (قوله والاصل فى التعريف أن يكون بأل) أى أو بالاضافة فحيث أريد به معين مع خلوه عنهما حكمنا بعدله عن أحدهما لاشتماله على معناه فهو عدل تحقيقى لذلك وخص ذو أل دون المضاف اقتصارا على ما يدفع الحاجة مع اختصاره (قوله وصار مشبها لتعريف العلمية) أى وليس بعلم حقيقة كما يشير اليه قول المصنف والتعريف لكن صرح فى التسهيل بأنه علم شخصى أو جنسى فاستشكله أبو حيان بان تعريفه حينئذ بالعلمية وهو لا يجامع تعريف اللام فكيف يكون معدولا عنه مع عدم اشتماله على معناه اهـ وصريح ذلك أن العلم الحقيقى لا يصح عدله عن ذى أل لما ذكر فاحفظه ينفعك فى مواطن كثيرة فما نقل عن السعد وغيره من ان رجب وصفر من الشهور اذا أريد بهما معين يمنع صرفهما للعلمية والعدل عن الرجب والصفر بأل ينبغى حمله على العلمية الحكمية وهى المعبر عنها هنا بشبه العلمية لما سمعت ولان العلم الحقيقى لا يحتاج لاشتراط التعيين والمجئ لاشتراطه سماعهما بالصرف وعدمه هذا ويحتمل أن منعهما للعلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوى باعتبار تأويلهما بالمدة وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل وفى المصباح ان رجب الشهر مصروف وان أريد به معين وأما باقى الشهور فجمادى ممنوع لألف التأنيث وشعبان ورمضان للعلمية والزيادة

المقدرة أى جمعهن فأشبه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة وليس فى اللفظ ما يعرفه الثانى العلم المعدول الى فعل كعمر وزفر وثعل والاصل عامر وزافر وثاعل فمنعه من الصرف للعلمية والعدل الثالث سحر اذا أريد به يوم بعينه نحو جئتك يوم الجمعة سحر فسحر ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية وذلك انه معدول عن السحر لانه معرفة والاصل فى التعريف أن يكون بأل فعدل به عن ذلك وصار تعريفه مشبها لتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرف (ص)

وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير جشما عند تميم واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا

(ش) أى اذا كان علم المؤنث على وزن فعال كحذام ورقاش فللعرب فيه مذهبان أحدهما وهو مذهب أهل الحجاز

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام والثانى وهو مذهب تميم اعرابه كاعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كما عدل عمر وجشم عن عامر وجاشم والى هذا أشار بقوله وهو نظير جشم عند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نكرا الى ان ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية بتنكيره صرف لزوال احدى العلتين وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضى منع الصرف وذلك نحو معدى كرب وغطفان وفاطمة وابراهيم وأحمد وعلقى وعمر أعلاما فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشئ آخر فاذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سببيها وهو العلمية فتقول رب معدى كرب رأيت وكذلك الباقى وتلخص من كلامه أن العلمية تمنع الصرف مع التركيب ومع زيادة الالف والنون ومع التأنيث ومع العجمة ومع وزن الفعل ومع ألف الالحاق المقصورة ومع العدل (ص)

وما يكون منه منقوصا ففى * اعرابه نهج جوار يقتفى

(ش) كل منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعا من الصرف يعامل معاملة جوار فى انه ينون فى الرفع والجر تنوين العوض وينصب بفتحة من غير تنوين وذلك نحو قاض علم امرأة فان نظيره من الصحيح ضارب علم امرأة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث فقاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وهو مشبه بجوار من جهة أن فى آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملته فتقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت قاضى كما تقول هؤلاء جوار ومررت بجوار ورأيت جوارى (ص)

ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

(ش) يجوز فى الضرورة صرف مالا ينصرف وذلك كقوله * تبصر خليلى هل ترى من ظعائن * وهو كثير

وحزنى

والباقى مصروف والله أعلم (قوله بناؤه على الكسر) أى مطلقا سواء كان آخره راء كوبار أم لا وانما بنى لشبهه المبنى وهو نزال وزنا وعدلا وتعريفا لانه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد فى وجه الشبه وتانيثا فلعله أول نزال بالكلمة أو بناه على مذهب المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزال بمعنى المنزلة ودراك بمعنى الدركة وقيل بنى حذام لتضمنه معنى هاء التأنيث التى فى المعدول عنه وخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين فلو سمى به مذكر زال موجب البناء لانه الآن ليس مؤنثا ولا معدولا فيعرب غير منصرف للعلمية والتأنيث الأصلى كغيره قال سيبويه ومن العرب من يصرفه حينئذ (قوله كاعراب مالا ينصرف) أى عند كلهم اذا لم يكن آخره راء أما نحو وبار فأكثرهم يبنيه على الكسر كاهل الحجاز توصلا الى امالته التى هى لغتهم وبعضهم يمنعه الصرف كالأول وقد لفق الاعشى بين اللغتين لان الاصح قدرة العربى على النطق بغير لغته اذا أراده فقال

ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار

فكسر الاول على لغة أكثرهم ورفع الثانى غير منون كالقليل وقيل لا تلفيق بل الثانى فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلكوا فيكتب بالواو والألف كساروا (قوله للعلمية والعدل) هذا رأى سيبويه وقال المبرد للعلمية والتأنيث وهو أقوى لتحقق التأنيث والعدل انما يقدر اذا لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مرتجل وعلى الاول منقول عن فاعلة علما المنقولة عن الصفة كما مر فى عمر (قوله وجشم) بضم الجيم وفتح الشين المعجمة اسم رجل معدول عن جاشم أى عظيم سمن (قوله لزوال أحد سببيها وهو العلمية) أما ما كان أحد سببيه الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة أو كان فيه سبب مستقل وهو الالف والجمع فغير مصروف سواء بقى على تنكيره أو سمى به وسواء نكر بعد التسمية به أم لا أنظر الاشمونى وحواشيه (قوله وتلخص من كلامه) الحاصل ان المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالمنع اثنان وقد علمت أحكامها (قوله وما يكون منه الخ) أى والذى يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضى نهج جوار أى طريقه فى اعرابه سواء كان احدى علتيه العلمية أو الوصفية فمثاله فى العلمية قاض علم امرأة كما فى الشرح ويعيل تصغير يعلى علم رجل فانه يمنع الصرف للعلمية ووزن يدحرج وينون رفعا وجرا عوضا عن الياء وينصب بالفتحة بلا تنوين وكذا لو سميت بيرمى ويقضى أما لو سميت بيغزو ويدعو فتكسر ما قبل الواو وتقلبها ياء لانه ليس فى العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجريه كما ذكر ومثاله فى الوصفية أعيم تصغير أعمى فانه لا ينصرف للوصفية ووزن ادحرج فيجرى فيه ما ذكر ويقال أصلها قاضى ويعيلى ويرمى ويغزى وأعيمى بتنوين الصرف فى الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فتحذف حركة الياء للثقل ثم الياء لالتقاء الساكنين ويعوض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز فى الضرورة) هذا جواز فى مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز ويصدق بهما قول المصنف صرف (قوله من ظعائن) بالصرف للضرورة جمع ظعينة وهى المرأة فى الهودج مشتقة من الظعن وهو السفر وقد تطلق على المرأة وان لم تكن فى هودج ولا مسافرة وتمام البيت * سوالك نقبا بين حزنى شعبعب * والسوالك جمع سالكة مفعول ثان لترى ومفعوله الاول ظعائن زيدت فيه من ونقبا مفعول سوالك أى طريقا فى الجبل

وحزنى مثنى حزن بفتح فسكون وهو ماغلظ من الارض وشعبعب اسم ماء (قوله وأجمع عليه الخ) أى فى الجلة والافقد قيل فى ذى الالف المقصورة يمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته اذ يزيد بقدر ماينقص ورد بأنه قد يلتقى بساكن فيحتاج الساكن الى كسر الاول فينون ثم يكسر وأيضا سمع بدون ذلك كقوله

انى مقسم ماملكت فجاعل * جزأ لآخرتى ودنيا تنفع

بتنوين دنيا وكذا منع الكوفيون فى الضرورة صرف أفعل من قالوا لان تنوينه انما حذف لاجل من فلا يجمع بينهما ورده البصريون بأن حذفه انما هو لاجل منع الصرف لا لاجل من بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن مع وجود من وقد نون أمثل فى قوله * وما الاصباح منك بأمثل * مع وجود من المتقدمة عليه ﴿ تنبيه ﴾ أجاز قوم صرف الجمع المتناهى اختيارا وزعم آخرون ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لاضطرارهم اليه فى الشعر فجرى على ألسنتهم (قوله للتناسب) هو نوعان تناسب لكلمات منصرفة انضم لها غير منصرف كتنوين سلاسلا لمناسبة أغلالا وسعيرا وتنوين يغوث ويعوق فى قراءة الأعمش لمناسبة نسرا والثانى لرؤس الآى كتنوين قواريرا الاول لانه رأس آية ليناسب بقية رؤس الآى فى التنوين وصلا وفى الألف بدله وقفا وأما قواريرا الثانى فنون ايضا كل الاول لا لرؤس الآى هذا ما فى التصريح فاحذر مايخالفه (قوله فاجازه قوم الخ) أجازه الكوفيون مطلقا وبعض المتأخرين فى العلم لوجود احدى العلتين فيه دون غيره ويؤيده أنه لم يسمع فى غير علم وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارا (قوله واستشهدوا للمنع) أى لجواز منعه الصرف (قوله وممن ولدوا الخ) هو رثاء فى قومه من الهزج المكفوف جميع أجزائه ماعدا الضرب والكف حذف نون مفاعيلن وآخر الشطر الأول ميم عامر وهو مبتدأ مؤخر خبره ممن والله أعلم

﴿ اعراب الفعل ﴾

(قوله كتسعد) اما بفتح التاء والعين مضارع سعد يسعد بالفتح فيهما أى اعانه أو مضارع سعد بالكسر اللازم من السعد وهو اليمن ضد الشقاء واما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الأول أو من أسعد المتعدى بالهمز بمعناه أو مع كسرها مبنيا للفاعل من أسعد (قوله اذا جرد الفعل) أى فى اللفظ والتقدير معا فلا يرد قوله * محمد تفد نفسك كل نفس * بجزم تفد مع تجرده لفظا لان جازمه مقدر أى لتفد وقوله رفع أى لفظا كمثله أو تقديرا كالمسكن للتخفيف نحو يأمركم ويشعركم أو للوقف أو غيره فان رفعه مقدر قيل أو محلا لان المضارع مع النونين يرفع محلا كما قاله يس تبعا لابن قاسم ولذا لم يقيده المصنف بالخلو منهما لكن صرح القليوبى وغيره بانه معهما ليس له محل رفع وله محل النصب والجزم قيل وانما لم يقيده حينئذ اكتفاء بقوله فى باب الاعراب * وأعربوا مضارعا ان عريا * الخ فان مفهومه انه مع النونين غير معرب وقد يقال المنفى عنه مع النونين الاعراب اللفظى والتقديرى لا المحلى أيضا والا لم يثبت له محل النصب والجزم أيضا وهو خلاف المنصوص ألا ترى أن الاعراب المحلى ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير معربة قطعا فتدبر (قوله موقع الاسم) أى اذا كان خبرا أو صفة أو حالا لان الأصل فى هذه الثلاثة الاسم فحيث وقع المضارع فيها استحق الرفع الذى هو أول أحوال الاسم وأشرفها والماضى وان كان يقع فى ذلك لكنه مبنى الأصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه مرفوعا حيث لا يقع الاسم كهلا تفعل وستفعل وجعلت أفعل ورأيت الذى تفعل لاختصاص حرف التحضيض والتنفيس بالفعل والصلة وخبر أفعال الشروع بالجمل وأجيب بان المراد وقوعه موقعه فى الجلة وأيضا فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير اذ أثر العامل لا يغير الا بعمل آخر تصريح (قوله لتجرده) أى لدوران الرفع معه وجودا وعدما والدوران من مسالك العلة ولا يرد ان التجرد عدمى فلا يكون علة للرفع الوجودى لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على أول

وأجمع عليه البصريون والكوفيون ورد أيضا صرفه للتناسب كقوله تعالى سلاسلا وأغلالا وسعيرا فصرف سلاسلا لمناسبة مابعده وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فاجازه قوم ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين واستشهدوا للمنع بقوله

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض

فمنع عامر من الصرف وليس فيه سوى العلمية والى هذا أشار بقوله والمصروف قد لا ينصرف

(ص)

﴿ اعراب الفعل ﴾

ارفع مضارعا اذا يجرد
من ناصب وجازم كتسعد

(ش) اذا جرد الفعل المضارع من عامل النصب وعامل الجزم رفع واختلف فى رافعه فذهب قوم الى انه ارتفع لوقوعه موقع الاسم فيضرب فى قولك زيد يضرب واقع موقع ضارب فارتفع لذلك وقيل ارتفع لتجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف (ص)

وبلن انصبه وكى كذا بان

أحواله وهذا ليس بعدمى ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة للوجودى هو المطلق وأما الجواب بان التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهى يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصريح الرضى بان عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على انه ان أريد به ان علامة الوجودى تكون عدما مطلقا فهو باطل أو مقيدا رجع للاول فتدبر وقال الكسائى رفع بأحرف المضارعة ورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا ثمرة لهذا الخلاف (قوله لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أى حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أى مفيده (قوله والتى) اما مبتدأ خبره فانصب بها ودخلته الفاء لعموم المبتدا أو مفعول لمحذوف يفسره انصب والفاء عاطفة عليه أى ولا بس التى الخ فانصب بها (قوله واعتقد تخفيفها) أى حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو أى الرفع مع التخفيف مطرد أى لا ضعيف ولا شاذ (قوله وهو لن) هو حرف ينفى المضارع و ينصبه ويخلصه للاستقبال فهو ينفى المستقبل وحرف التنفيس يثبته ولا يفيد تأبيد النفى خلافا للزمخشرى فى أنموذجه وأما قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا فالتأبيد فيه من خارج عن لن لا منها ولا تأكيده خلافا له فى كشافه لكن وافقه على التأكيد كثيرون و يجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمهور كزيدا لن اضرب خلافا للاخفش ولا يرد أن النفى له صدر الكلام لان ذلك خاص بما ومنه قوله

مه عاذلى فهائما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا يفصل الفعل منها الا لضرورة كقوله

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء

أى لن أدع القتال مدة رؤيتى أبا يزيد مقاتلا وعند ارادة الالغاز تكتب لما كلمة واحدة فيقال أين جواب لما وبم نصب أدع وأشهد ليس معطوفا على أدع لئلا يتناقض بل على القتال فهو منصوب بان مضمرة لعطفه على اسم خالص أى لن ادع القتال وشهود الهيجاء قيل والجزم بها لغة كقوله

* فلن يحل للعينين بعدك منظر * وقوله

لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقه

لكن الأول يحتمل انه مما اجتزى فيه بالفتحة عن الألف للضرورة (قوله وكى) أى المصدرية التى تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليلية فان النصب بعدها بان مضمرة واعلم ان كى اما مصدرية قطعا أو تعليلية قطعا أو محتملة لهما فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحو لكيلا تأسوا ولا يصح كونها تعليلية لان حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بلا ضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما الاستفهامية نحو كيمه بمعنى لمه أو المصدرية كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتى كيما يضر و ينفع

أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتقدر قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله

كى لتقضينى رقية ما * وعدتنى غير مختلس

أو قبل ان كقوله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما أن تغر وتخدعا

فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بان مضمرة واظهارها فى الاخير ضرورة عند البصريين وأجازه الكوفيون اختيارا كجئت كى ان تكرمنى و يؤيده ان اضمار ان بعد اللام جائز لا واجب و يمتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الاول فظاهر وأما مع اللام فلأنه لا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته واما مع أن وما المصدرية فلان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصيح والمحتملة لهما قسمان

لا بعد علم والتى من بعد ظن
فانصب بها والرفع صحح واعتقد
تخفيفها من أن فهو مطرد

(ش) ينصب المضارع اذا صحبه حرف ناصب وهو لن وكى

المنفردة عن اللام وأن نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فجارة والواقعة بينهما كقوله * اردت لكيما ان تطير بقربتى * فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة بان والاول أرجح لان لصوق أن بالفعل يرجح نصبها أو يضاهى أم بابها فلا تؤكد غيرها واغتفر هنا دخول حرف الجر أو المصدر على مثله للضرورة اذ لا يمكن غيره بخلاف ما مر وأجمعوا على جواز فصلها من الفعل بلا النافية وأما الزائدة كما مر من الامثلة و بهما معا نحو كى مالا يكون كذا وفى غير ذلك خلاف وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كى تجنحون الى سلم وما ثئرت * قتلا كم ولظى الهيجاء تضطرم

أى كيف تجنحون (قوله وأن) أى المصدرية وهى أم الباب ولذا لا يضمر غيرها وانما أخرها لطول الكلام عليها وهى تنصب المضارع لفظا أو محلا مع النونين ولا تنصب محل الماضى اتفاقا لانها توصل به ولا تؤثر فى معناه شيأ بخلاف ان الشرطية لما قبلته مستقبلا ناسب عملها فى محله و يمتنع تقدم معمول الفعل عليها خلافا للفراء لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وخرج بالمصدرية ثلاثة أشياء المخففة وستعلم الفرق بينهما والزائدة وهى الواقعة بعد لما الحينية نحو فلما أن جاء البشير أو بين الكاف ومجرورها كقوله

* كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * أو غير ذلك والمفسرة وهى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ولم تأخر عنها جملة ولم تقترن بجار وهى تفسر مفعول الفعل الذى قبلها ظاهرا كان نحو اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه فما يوحى هو عين اقذفيه أو مقدرا نحو وأوحينا اليه أن اصنع الفلك أى أوحينا اليه شيأ هو اصنع وتحتمل الزيادة على معنى أوحينا اليه لفظ اصنع فان قدر قبلها الجار كانت مصدرية لاختصاصه بالاسماء ولو تأويلا أى أوحينا اليه بصنع الفلك وان لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله لان الكلام لا يتم الا بمدخولها والمفسرة لمحض التفسير لا التتميم وان لم يتأخر عنها جملة امتنعت ان فلا يقال أرسلت اليه ما يليق ان ماءحا بل تحذف أو يؤتى بدلها باى فتدبر (قوله مما يدل على اليقين) أى كرأى وتحقق وتبين وظن مستعملا فى العلم وانما وجب كونها فى ذلك مخففة لان المصدرية للرجاء والطمع فلا تدخل الا على ما ليس مستقرا ولا ثابتا والعلم انما يتعلق بالمحقق فلا يناسبه الا التوكيد المفاد بالمخففة والا كثر حينئذ الفصل بين ان والفعل بما سبق فى ان واخواتها وأجرى سيبويه والاخفش الخوف مجرى العلم عند تيقن المخوف كخشيت ان تفعل بالرفع ومنه قوله

اذا مت فادفنى الى جنب كرمة * تروى عظامى بعد موتى عروقها

ولا تدفننى فى الفلاة فاننى * أخاف اذا مامت أن لا أذوقها

برفع أذوق كالقافية قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب فما شذ نعم ان أول العلم بغيره كالظن أو الرأى والاشارة مثلا جاز النصب كما علمت الا ان تفعل كذا أى ما أرى ولا أشير الا بذلك قاله سيبويه وجوزه الفراء بلا تأويل (قوله أحدهما النصب) أى لعدم تحقق المظنون فيناسبه الترجى بان المصدرية وهو الارجح عند عدم الفصل بلا ولذا أجمع عليه فى أحسب الناس ان يتركوا أما مع الفصل بلا فالارجح الرفع كظننت ألا تقوم لان فصل المخففة بها أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير لا كقد والسين ولن كظننت ان ستقوم لان المصدرية لا تفصل بذلك (قوله والثانى الرفع) أى لقرب الظن من العلم لكونه الطرف الراجح فكانه معلوم (قوله و بعضهم أهمل أن الخ) و بعضهم جزم بها كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى ان يأتنا الصيد نحطب

(قوله أختها) بالجر بدل من ما أو عطف بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتبارى لاهمل وضمير استحقت يرجع لان أى و بعضهم أهمل ان وقت استحقاقها العمل أو فى مكان استحقاقها له بان لم يتقدمها علم ولا ظن حملا على ما بجامع ان كلا حرف مصدرى ثنائى وكذلك بعضهم أهمل ما المصدرية حملا على أن

وأن واذن نحو لن أضرب وجئت لكى أتعلم وأريد أن تقوم واذن أكرمك فى جواب من قال لك آتيك وأشار بقوله لا بعد علم الى أنه ان وقعت أن بعد علم ونحوه مما يدل على اليقين وجب رفع الفعل بعدها وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة نحو علمت أن يقوم التقدير انه يقوم فخففت وحذف اسمها وبقى خبرها وهذه هى غير الناصبة للمضارع لان هذه ثنائية لفظا ثلاثية وضعا وتلك ثنائية لفظا ووضعا وان وقعت بعد ظن ونحوه مما يدل على الرجحان جاز فى الفعل بعدها وجهان أحدهما النصب على جعل أن من نواصب المضارع والثانى الرفع على جعل ان مخففة من الثقيلة فتقول ظننت ان يقوم وان يقوم والتقدير مع الرفع ظننت انه يقوم فخففت أن وحذف اسمها وبقى خبرها وهو الفعل وفاعله (ص)

و بعضهم أهمل أن حملا على ما أختها حيث استحقت عملا

(ش) يعنى ان من العرب من لم يعمل أن الناصبة للفعل المضارع وان وقعت بعد ما لا يدل على يقين ولا رجحان

فيرفع الفعل بعدها حملا على اختها ما المصدرية لاشتراكهما فى أنهما يقدران بالمصدر فتقول أريد أن تقوم كما تقول عجبت مما تفعل (ص)

ونصبوا باذن المستقبلا ان صدرت والفعل بعد موصلا
أو قبله اليمين وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا

(ش) تقدم ان من جملة نواصب المضارع اذن ولا ينصب بها الا بشروط أحدها أن يكون الفعل مستقبلا الثانى أن تكون مصدرة الثالث أن لا يفصل بينها و بين منصوبها وذلك نحو ان يقال انا آتيك فتقول اذن أكرمك فلو كان الفعل بعدها حالا لم ينتصب نحو ان يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا فيجب رفع أظن وكذلك يجب رفع الفعل بعدها اذا لم تتصدر نحو زيد اذن يكرمك فان كان المتقدم عليها حرف عطف جاز فى الفعل الرفع والنصب نحو واذن أكرمك وكذلك يجب رفع الفعل بعدها ان فصل بينها و بينه نحو اذن زيد يكرمك فان فصلت بالقسم نصبت نحو اذن والله أكرمك (ص)

و بين لا ولام جر التزم اظهار أن ناصبة وان عدم لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا

كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم وقول الشاعر

وطرفك اما جئتنا فاحبسنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

والاصح ان حذف النون فيهما للتخفيف لثبوته نظما ونثرا فلا حاجة الى النصب بما والكاف فى البيت تعليلية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مختصرة من كى فهى الناصبة وما زائدة ففيه ثلاثة أوجه والمعنى احبس طرفك عن النظر الينا اذا جئتنا لاجل ظنهم ان هواك حيث تنظر ستراعلينا (قوله فيرفع الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محيصن أن يتم الرضاعة بالرفع وقوله

أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وان لا تشعرا أحدا

ولم يجعلوها مخففة كالكوفيين لعدم وقوعها بعد علم أو ظن أفاده الصبان (قوله ونصبوا) أى أكثر العرب لزوما عند استيفاء الشروط المذكورة لا جوازا كما قيل فان عدم بعضها لزم اهمالها و بعضهم يلتزم اهمالها مطلقا وهى لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لانها حرف غير مختص فقياسه الاهمال فلا التفات لمن أنكرها دماميني والصحيح أنها حرف بسيط وناصب بنفسه لا بأن مضمرة بعده ومعناها عند سيبويه الجواب والجزاء غالبا لا دائما كما قيل لانها قد تتمحض للجواب نحو اذن أظنك صادقا جوابا لمن قال انى أحبك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضا هو حالى والجزاء لا يكون الا مستقبلا والصحيح ابدال نونها ألفا فى الوقف كتنوين المنصوب لان الجمهور على كتابتها بالألف وكذا رسمت فى المصاحف وعن المبرد والزجاج يوقف بالنون كان ولن وتكتب بها وعن الفراء ان أهملت كتبت بالنون لتفرق من اذا الظرفية وان أعملت فبالالف لتميزها بالعمل والخلاف فى غير القرآن أما فيه فالوقف والرسم بالالف اجماعا كما فى الاتقان اتباعا للمصاحف (قوله والفعل بعد) جملة حالية من اذن أى والحال ان الفعل كائن بعدها وموصلا بفتح الصاد حال من المستكن فى الظرف وجملة قبله اليمين عطف على بعد أو على موصلا فهى خبر أو حال (قوله وانصب وارفعا) أى الفعل والثانى مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا وهذا كالاستثناء من مفهوم قوله ان صدرت وقوله اذا شرطية واذن فاعل بمحذوف يفسره وقع (قوله مستقبلا) أى لان سائر النواصب لا تعمل فى غيره لتحققه فى الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال دماميني (قوله اذا لم تتصدر) أى فى جملتها بان تاخرت كأكرمك اذن أو وقعت حشوا ولا تقع كذلك مع المضارع الا فى ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والمخبر عنه كما مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه كان تاتنى اذن أكرمك أو والله اذن أكرمك ويجب اهمالها فى الجميع وأما قوله

لا تتركنى فيهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا

بالنصب فضرورة أو خبر ان محذوف أى لا أستطيع ذلك واذن الخ مستانف (قوله حرف عطف) هو الواو والفاء (قوله جاز فى الفعل الخ) التحقيق انها ان عطفت على ماله محل ألغيت والا جاز الامران فاذا قيل ان تزرنى أزرك واذن أحسن اليك ان قدر العطف على الجواب ألغيت وجوبا لوقوعها حشوا وجزم الفعل أو على الجملة الشرطية بتمامها جاز النصب باعتبار تصدرها فى جملتها والرفع على ان ما بعد الواو من تمام ما قبلها لربطها بينهما وهو الارجح كما أشار اليه المتن بتاكيده لعدم تصدرها ظاهرا وقيل يتعين النصب لان العطف على الاول أولى أو لانه مستانف ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليك ان عطفت على الفعلية يتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان (قوله نصبت) أى لان القسم مؤكد للربط المستفاد منها ومثله النافية لأنها لا تضر مع أن فكذا مع اذن واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور بالظرفين والصحيح منع كل ذلك اذ لم يسمع شئ منه (قوله و بين لا) متعلق باظهار وناصبة حال من ان دفع به توهم اهمالها لفصلها بلا (قوله لا) نائب فاعل عدم وان مفعول مقدم لاعمل اما بفتح الميم أمرا من عمل يعمل

كفرح يفرح فهمزته وصل وكسرت ان للساكنين أو بكسرها أمرا من أعمل المتعدى بالهمزة فهمزته للقطع فتنقل فتحتها للنون للوزن وهذا هو المناسب لمعنى المراد أى اجعلها عاملة (قوله و بعد نفى كان) أى بعد كان المنفية وهو متعلق باضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو فان أعمل الخ والشرط مفروض مع وجود اللام لان قوله وان عدم لا معناه مع وجود اللام فكذا قوله واضمر بعد نفى كان أى مع لام الجر (قوله كذاك الخ) أن مبتدأ خبره خفى و بعد أو متعلق به وكذاك مفعول مطلق لخفى أو حال من فاعله أى ان خفى بعد أو خفاء مثل ذلك الذى بعد نفى كان أو حال كونه مماثلا له فى الوجوب (قوله ولا النافية) أى أو الزائدة للتوكيد نحو لئلا يعلم أهل الكتاب ولا يفصل بين الفعل وان الا بلا لانها كالفصل اذ تدخل بين الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد (قوله بعد لام الجر) أى للتعليل كانت كما مثل أو للعاقبة نحو ليكون لهم عدوا أو زائدة مؤكدة وهى الواقعة بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين ففى كل ذلك أن مضمرة جوازا وقد تظهر نحو وأمرت لأن أكون أول المسلمين (قوله كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص الماضى ليدخل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام اصطلاحا لام الجحود والمراد به مطلق الانكار من اطلاق الخاص على العام لان الجحد لغة انكار ما تعرفه فهو انكار الحق خاصة ولم يقيد كان بالناقصة لانها المرادة عند الاطلاق فاللام بعد التامة لام كى لا الجحود وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أى مادتها خلافا لمن أجازه فى أخواتها ومن أجازه فى ظننت وأطلق النفى ومراده ماينفى فى الماضى فقط وهو خصوص ما مع الماضى ولم مع المضارع دون لن لاختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه ولما لاتصال منفيها بالحال وأما ان فهى بمعنى ما واطلاقه يشملها وقد زعم كثير فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بالنصب لغير الكسائى انها لام الجحود مع ان النافية ولكن يبعده ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم المسند اليه الكون بل الظاهر انها لام كى وان شرطية أى وعند الله مكرهم أى جزاؤهم بما هو أعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لزوال الجبال أى الامور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله أعظم منه كما يقال أنا أشجع من فلان وان كان معدا للنوازل اه أشمونى (قوله ما كان زيد ليفعل) زيد اسم كان وخبرها محذوف عند البصريين تعلقت به اللام الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل أى ما كان زيد مريدا الفعل كذا وجعل الكوفيون الخبر جملة الفعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفى وهى الناصبة بنفسها أى ما كان زيد يفعل كذا وتبعهم المصنف الا أنه جعل النصب بأن مضمرة بعد اللام فهو قول مركب لكن يؤيد الاول التصريح بالخبر فى قوله * سموت ولم تكن أهلا لتسمو * (قوله بحتى أو الا) أجود من قول التسهيل الواقعة موقع الى أن أو الا أن لان ان مقدرة بعد أو لا انها واقعة موقعها حتى يستغنى عن تقديرها ولان لحتى معنيين كلاهما يصلح لأو الغائية كما مثله والتعليل اذا كان ما بعدها علة لما قبلها نحو لارضين الله أو يغفر لى فهذا خارج عن عبارة التسهيل ولا تصح فيه الغاية لايهامه انقطاع الارضاء عند حصول الغفران وليس مرادا وتتعين الغاية فيما يحصل شيأ فشيأ نحو لانتظرنه أو يجىء والاستثناء فيما يحصل دفعة نحو لاقتلنه أو يسلم ويحتمل الثلاثة لالزمنك أو تقضينى حقى والمعنى على الاستثناء لالزمنك فى جميع الازمان الا زمن القضاء أى وقت انتهائه وخرجت أو التى لا تقدر بما ذكر بان تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل بعدها الا اذا عطفت على اسم خالص كما سيأتى (قوله لاستسهلن الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية بل يحتمل الاستثناء أيضا كما قاله أبو حيان (قوله فادرك منصوب بان) أى وهو مؤول بمصدر معطوف بأو على مصدر متصيد من الكلام السابق أى ليكونن منى استسهال أو ادراك وكذا يقاس الباقى (قوله وكنت اذا غمزت) بالغين المعجمة والزاى أى عصرت وهززت الرمح والقناة بالقاف والنون والكعوب هى النواشز فى أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم انصفوا

و بعد نفى كان حتما أضمرا
كذاك بعد أو اذا يصلح فى
موضعها حتى أو الا ان خفى

(ش) اختصت ان من بين بقية نواصب المضارع بانها تعمل مظهرة ومضمرة فتظهر وجوبا اذا وقعت بين لام الجر ولا النافية نحو جئتك لئلا تضرب زيدا وتظهر جوازا اذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية نحو جئتك لاقرأ ولان أقرأ هذا ان لم تسبقها كان المنفية فان سبقتها كان المنفية وجب اضمار أن نحو ما كان زيد ليفعل ولا تقول لان يفعل قال الله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ويجب اضمار ان بعد أو المقدرة بحتى أو الا فتقدر بحتى اذا كان الفعل الذى قبلها مما ينقضى شيأ فشيأ وتقدر بالا ان لم يكن كذلك فالاول كقوله

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى * فما انقادت الآمال الا لصابر

أى لاستسهلن الصعب حتى أدرك المنى فأدرك منصوب بان المقدرة بعد أو التى بمعنى حتى وهى واجبة الاضمار والثانى كقوله

وكنت اذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيما

أى كسرت كعوبها الا أن تستقيم فتستقيم منصوب بان بعد أو واجبة الاضمار

بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها الفساد الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث
يكسر ما ارتفع من أطرافها مما يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا اذا استقامت ويظهر صحة التعليل فيه (قوله
وبعد حتى) متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أي اضمار
أن بعد حتى حتم كهذا الاضمار السابق في التحتم وعلى هذا فقوله هكذا حشو فان جعل متعلقا باضمار أو
خبرا عنه وحتم خبر ثان جيء به لبيان وجه الشبه لاحتمال ان التشبيه في مطلق النصب بها فليس حشوا (قوله
حتى) أي الجارة للمصدر المنسبك من ان الفعل وتكون غائية ان كان ما بعدها غاية لما قبلها كمثاله
وتعليلية ان كان ما قبلها علة لما بعدها كاسلم حتى تدخل الجنة وكمثال المتن ولا تصح فيه الغاية لايهامه ترك
الجود عند حصول السرور وليس مرادا بل يحتملها حتى تفيء الى أمر الله زاد في التسهيل كونها بمعنى الا وهو
ظاهر في قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

اذ لا يصح التعليل وهو ظاهر ولا الغاية لايهامها انقطاع نفي ما قبلها عند ثبوت ما بعدها وليس كذلك لان
العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا أي شأنه ذلك سواء جاد مع الفقر أم لا فهي للاستثناء المنقطع أي
ليست السماحة في الجود مع الغنى لكن مع الفقر وكذا قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون لكنها
للاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتى الجارة للمفرد الصريح فيلزم كونها غائية لان مجرورها آخر
أو متصل به كأكلت السمكة حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية وقد مرا في
العطف (قوله نحو سرت الخ) أي اذا قلته قبل الدخول ليكون مستقبلا (قوله بان المقدرة بعد حتى)
أي بدليل ظهورها في المعطوف كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم * أو أن تبين جميعا وهو مختار

وجعل الكوفيون النصب بحتى نفسها ورد بعملها الجر في الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد في الاسم
والفعل (قوله مستقبلا) أي لان النصب بان المقدرة وهي تخلص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا
الماضي (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أي قدرت نفسك موجودا في وقت الدخول الماضي كما
أشار له الشارح بقوله كنت أو قدرت الدخول الماضي واقعا حال التكلم وعلى كل تعبر بالمضارع
لاستحضار صورته العجيبة فان قدرت اتصافك وقت التكلم بالعزم على الدخول وجب النصب لانه
مستقبل حينئذ تأويلا ولذلك قرئ قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب لغير نافع مع ان قول
الرسول وهو اليسع أو شعياء ماض بالنسبة لزمن حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزلزال غير معتبر لكنه على
تقدير اتصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلا تأويلا ورفعه نافع على فرض القول
واقعا حال الحكاية استحضارا للصورة وحاصل مسئلة حتى أن الفعل بعدها ان كان مستقبلا بالنسبة للتكلم
وجب نصبه كحتى يرجع الينا موسى أو حاضرا وقته وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلته وقت الدخول
أو ماضيا جاز الامران باعتبار جواز التأويل فان قدرته حاضرا وقت التكلم على حكاية الحال وجب رفعه
أو مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التكلم وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل
حاضرا فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه * واعلم ان شروط الرفع بعد حتى ثلاثة حالية الفعل
كما ذكر وتسببه عما قبلها فلا رفع في سرت حتى تطلع الشمس لعدم تسببه عن السير وكونه فضلة أي ليس
ركنا في الاسناد فلا رفع في كان سيري حتى أدخلها الا انه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بحصول
السير والدخول وبتسبب الثاني عن الاول والنصب يفيد الاخبار بحصول شيء واحد وهو السير وبان شيئا
آخر مترقب الحصول وهو الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معلوما من شيء آخر وكذا يقال في الزلزال

والقول

(ص)
وبعد حتى هكذا اضمار ان
حتم كجد حتى تسر ذا حزن
(ش) ومما يجب اضمار ان
بعده حتى نحو سرت حتى
أدخل البلد فحتى حرف جر
وأدخل منصوب بان المقدرة
بعد حتى هذا ان كان الفعل
مستقبلا فان كان حالا أو
مؤولا بالحال وجب رفعه
واليه أشار بقوله (ص)
وتلو حتى حالا او مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبلا
(ش) فتقول سرت حتى
أدخل البلد بالرفع ان قلته
وأنت داخل وكذا ان كان
الدخول قد وقع وقصدت
به حكاية الحال الماضية نحو
كنت سرت حتى أدخلها

والقول (قوله وبعد فا الخ) أن مبتدأ خبره نصب وبعد متعلق به وجملة وسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشار له الشارح فى الحل أو معترضة بين المبتدا والخبر وذكر ضمير ان الذى فى نصب لتاوله بالحرف وأنثه فى سترها التاويلها بالكلمة ومحضين صفة لنفى وطلب (قوله المجاب بها الخ) سمى ما بعد الفاء جوابا لان ماقبلها من النفى والطلب يشبه الشرط فى أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط اذ العدول عن عطف الفعل بالفاء الى النصب يفيد التسبب ومع ذلك هى لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها والتقدير فى المثال والآية ما يكون منك اتيان فتحديث ولا يكون قضاء عليهم فموتهم وفى نحو استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة فدخول وفى ليت لى مالا فأحج ليت حصول مال لى فحج وهكذا وهذا من العطف على المعنى والتوهم كما فى المغنى فان لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بان كان جملة اسمية خبرها جامد كأنت زيد فنكرمك فنقل الصبان عن السيوطى منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المسبك بل يرفع على الاستئناف أو عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب اهـ وقد يقال يمكن تصيد مصدر من لازم الجملة كليثبت كونك زيدا فاكرامك ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاسقاطى نقل ذلك عن أبى حيان وستأتى عبارته فى الاستفهام (قوله نفى محض) أى سواء كان بالحرف كمثاله أو بالفعل كليس زيد حاضرا فيكلمك أو بالاسم كانت غير آت فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقلما أو قد مرادا بها كلها النفى نحو كانك وال علينا فتشتمنا وقلما تاتينا فتحدثنا وقد كنت فى خير فتعرفه بالنصب أى ما كنت ولا تاتينا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض لا يأتى فى جميع أنواع الطلب بل فى الأمر والنهى والدعاء خاصة ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح (قوله نحو ما تاتينا فتحدثنا) نصبه اما على معنى ما تاتينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفى الثانى بنفى الاول المتسبب عنه أو على معنى ما تاتينا محدثا بجعل الثانى قيدا فى الاول فينصب عليه النفى قصدا الى نفى اجتماعهما أى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث ثم قد ينتفى الاتيان أيضا فيكون فى الفاء معنى التسبب وقد يثبت وحده وحينئذ فالفاء للمعية بلا تسبب أصلا وانما نصب الفعل بعدها تشبيها بتلك كما قاله الرضى قال فى المغنى وعلى المعنى الاول يحمل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون الثانى اذ يمتنع ان يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان ويتعين الثانى فى نحو ما يحكم الله حكما فيجور لانتفاء الجور وحده فان قصد بالفاء الاستئناف أو مجرد العطف بلا تسبب ولا معية تعين الرفع اما على معنى ما تأتينا فانت تحدثنا باضمار مبتدأ قصدا الى نفى الاول واثبات الثانى فهو مستأنف أو من عطف الجمل وصورة التحديث بلا اتيان ان يكون بحائل بينهما أو باختلاف زمنهما أى ما تأتينا فى المستقبل فأنت تحدثنا الآن واما على معنى ما تأتينا فما تحدثنا قصدا الى نفى الفعلين من مجرد العطف بلا تسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمر ولا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يؤذن لهم فيعتذرون ولو نصب هذا على السببية كالذى قبله جاز لكنه لم يرد لتناسب الفواصل (قوله فان لم يكن خالصا الخ) أى بان انتقض بالا قبل الفعل كما مثله أو كان نفيا بعد نفى كما تزال تأتينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بالا بعد الفعل كما تأتينا فتحدثنا الا بخير ففيه الوجهان كما نص عليه سيبويه وروى بهما قوله

وما قام منا قائم فى ندينا * فينطق الا بالتى هى أعرف

خلافا للمصنف وابنه حيث مثلا به لوجوب الرفع والنهى كالنفى فى النقض وعدمه (قوله وهو يشمل الأمر الخ) أى والترجى أيضا عند الكوفيين كما سيأتى فى المتن فالجملة مع النفى المتقدم تسمى بالاجوبة التسعة وهى مجموعة فى قوله

(ص)
وبعد فا جواب نفى أو طلب * محضين ان وسترها حتم نصب

(ش) يعنى أن ان تنصب وهى واجبة الحذف الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفى محض أو طلب محض فمثال النفى نحو ما تأتينا فتحدثنا وقال تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا ومعنى كون النفى محضا أن يكون خالصا من معنى الاثبات فان لم يكن خالصا منه وجب رفع ما بعد الفاء نحو ما أنت الا تأتينا فتحدثنا ومثال الطلب وهو يشمل الامر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنى فالامر نحو ائتنى فاكرمك ومنه

ياناق سيري عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا والنهي نحو لا تضرب زيدا فيضربك ومنه قوله تعالى

لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي والدعاء نحو رب انصرني فلا أخذل ومنه

رب وفقني فلا أعدل عن
سنن الساعين في خير سنن

والاستفهام نحو هل تكرم زيدا فيكرمك ومنه قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والعرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا ومنه قوله

يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما
قد حدثوك فما راء كمن سمعا

والتحضيض نحو لولا تأتينا فتحدثنا ومنه قوله تعالى لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكون من الصالحين والتمني نحو ليت لي مالا فاتصدق منه ومنه قوله تعالى ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ومعنى كون الطلب محضا أن لا يكون مدلولا عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر فان كان مدلولا عليه باحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء نحو صه فأحسن اليك وحسبك الحديث فينام الناس (ص)

والواو كالفا ان تفد مفهوم مع

مروانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كملا

(قوله ياناق) مرخم ناقة والعنق بفتحتين نوع من السير ونصبه على انه صفة لمصدر محذوف أي سيرا عنقا (قوله سنن الساعين) بفتح السين أي طريقهم وفي خير متعلق بالساعين (قوله والاستفهام) شرط له في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل ولا يكون بجملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لم ضربت زيدا فيجازيك بالنصب لمضي الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه ولا هل زيد أخوك فتكرمه لعدم ما يتصيد منه المصدر قال أبو حيان وهذا لم يشرطه أحد من أصحابنا وقد حكى ابن كيسان أين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع مضي الفعل بل اذا تعذر تصيد مصدر مستقبل مما قبل الفاء يقدر مصدر من لازم المعنى فالتقدير ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيد فجازاة منه وهل يثبت كون زيد أخاك فاكرام منا اه اسقاطي وهو نص فيما مر (قوله من شفعاء) اما فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام أو مبتدأ خبره الظرف ومن زائدة والتقدير هل يكون لنا حصول شفعاء فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين الحقيقي كما مثل والانكاري نحو من مثل زيد فيقاومه والتوبيخي فيما يظهر نحو أتخاصم زيدا فيغضب عليك وأما التقريري الذي بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده نحو أفلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم أك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

وأن يراعى معناه من الاثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ولرفع هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سببا في الاخضرار بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه مراعاة للفظه كما في المغني وقد يقال محط التقرير هو الانزال لا الرؤية فالسببية موجودة تأمل (قوله لباناتي) جمع لبانة بضم اللام فيهما وهي الحاجة وانما قال بعض الروح لانه رتب الارتداد على الرجاء والراجي شيأ قد لا يجزم بحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب الرجاء وهذا البيت ساقط في نسخ (قوله باسم فعل) أي سواء كان من لفظ الفعل كنزال فنحدثك بالرفع أولا كما مثله هذا مذهب الجمهور وأجاز ابن عصفور النصب بعد الاول قال في شرح الشذور وما أجدره بان يكون صوابا وأما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضربا زيدا فيتأدب (قوله وحسبك الحديث) مثال للطلب بالجملة الخبرية لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمه بناء تشبيها بقبل وبعد والحديث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كاف مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضمه اعراب (قوله والواو كالفا) مثلهما ثم عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضا أفاده الشنواني (قوله ان تفد مفهوم مع) حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضيا للضرورة أي فهي كالفاء في نصب المضارع بعدها في المواضع المذكورة بان مضمرة وفي أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كما صرح به واستظهر الدماميني قول الرضي بانها ليست للعطف بل هي بمعنى مع أو للحال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة الاستعمال فمعنى قم وأقوم قم وقيامي ثابت أو مع قيامي لان العطف يفوت النص على المعية أي ليكن قيام منك وقيام مني (قوله ينصب فيها كلها) لم يسمع النصب مع الواو الا في خمسة النفي والأمر والنهي والاستفهام والتمني وقاسه النحويون في الباقي وقد مثل الشارح للاربعة الاولى ومثال التمني ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون بنصبهما لحمزة وحفص (قوله ولما يعلم الله الخ) أي لم يكن لله علم بجهاد لم مصاحب للعلم

كلا تكن جلدا وتظهر الجزع (ش) يعني ان المواضع التي ينصب فيها المضارع باضمار أن وجوبا بعد بصبركم
الفاء ينصب فيها كلها بأن مضمرة وجوبا بعد الواو اذا قصد بها المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقول الشاعر

فقلت ادعى وادعوان أندى * لصوت أن ينادى داعيان وقوله لا تنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم وقوله ألم أك جاركم ويكون بينى * و بينكم المودة والاخاء واحترز بقوله ان تفد مفهوم مع عما اذا لم تفد ذلك بل أردت التشريك بين الفعلين أو أردت جعل ما بعد الواو خبر المبتدأ محذوف فانه لا يجوز حينئذ النصب ولهذا جاز فيما بعد الواو فى قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن الثانى الرفع على اضمار مبتدأ نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن أى وأنت تشرب اللبن الثالث النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن أى لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن فتنصب هذا الفعل بان مضمرة

(ص)

وبعد غير النفى جزما اعتمد * ان تسقط الفا والجزاء قد قصد

(ش) يجوز فى جواب غير النفى من الاشياء التى سبق ذكرها أن تجزم اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء نحو زرنى أزرك وكذلك الباقى وهل هو مجزوم بشرط مقدر أى زرنى فان تزرنى أزرك أو بالجملة قبله قولان ولا يجوز الجزم فى النفى فلا تقول ما تأتينا تحدثنا

(ص)

وشرط جزم بعد نهى ان تضع * ان قبل لا دون تخالف يقع

(ش) أى لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهى الا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا فتقول لا تدن من الاسد تسلم بجزم تسلم اذ يصح ان لا تدن من الاسد تسلم ولا يجوز الجزم فى قولك لا تدن من الاسد يأكلك اذ لا يصح ان لا تدن من الاسد يأكلك وأجاز ذلك الكسائى بناء على انه لا يشترط عنده دخول ان على لا فجزمه على معنى ان تدن من الاسد يأكلك

بصبركم لعدم الصبر فلا يعلمه الله تعالى ومعنى تعلق علمه بالمعدوم انه يعلم عدمه لا وقوعه لان علم المعدوم واقعه جهل (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم الهمزة والعين حذفت كسرة الواو للثقل ثم الواو للساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها نظرا للاصل وكسرها نظرا للآن اه اسقاطى وقوله أندى اسم ان من الندى بفتح النون مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت وأن ينادى خبرها أو عكسه (قوله عار عليك) خبر لمحذوف أى ذلك عار وعظيم صفته وجملة اذا فعلت معترضة بينهما (قوله على التشريك بين الفعلين) أى فى النهى فكل منهما منهى عنه استقلالا وقال الدمامينى الجزم ليس نصا فى النهى عن كل الا باعادة لا فان لم تعد احتمل النهى عن المصاحبة ورده الشمنى بانه احتمال بعيد (قوله وأنت تشرب اللبن) يحتمل على هذا انه نهى عن الاول واباحة للثانى وهو المشهور فالواو استئنافية أى ولك شرب اللبن ولا يتعين حينئذ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستئناف كما جرت به عادة النحويين ويحتمل النهى عن المصاحبة على ان الواو للحال فيتعين تقدير المبتدأ لان المضارع المثبت لا يقع حالا مع الواو مغنى (قوله أن تسقط الفا) أى لم توجد الآن سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلا وخرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها (قوله وقصد الجزاء) أى بان قصدت تسبب الفعل عن الطلب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف ان كان قبله نكرة نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى بالرفع أو على الحال نحو ولا تمنن تستكثر أو على الاستئناف كقوله * وقال رائدهم ارسوا نزاولها * ويحتمل الحال والاستئناف قوله تعالى وألق ما فى يمينك تلقف بالرفع فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف ويحتمل هذا الوصفية أيضا أى لا تخاف فيه ومما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم لكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة لانها نكرة (قوله بشرط مقدر) أى مع فعله بعد الطلب وهذا مذهب الجمهور وهو المختار ويتعين تقدير ان لانها أم الباب ولتصريحهم بانه لا يحذف غيرها ولا يرد أن قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة لو كان تقديره ان تقل لهم ذلك يقيموها لم يتخلف عنها أحد لوجود الشرط وهو القول مع ان التخلف واقع لان القول ليس شرطا تاما للامتثال بل لا بد معه من التوفيق فتدبر (قوله أو الجملة قبله) أى فالجازم نفس الجملة اما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب ضربا عن اضرب فى العمل أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل بكل و بقى قول رابع تركه الشارح لانه أضعفها وهو أن الجزم بلام الامر مقدرة (قوله قبل لا) جعل الشاطبى والمكودى لا هذه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها (قوله الا بشرط الخ) لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكثر حالا من فاعل تمنن لعدم صحة ان لا تمنن تستكثر وأما جزمه فى قراءة الحسن فعلى انه بدل كل من تمنن لانه بمعناه أى لا تستكثر ما أنعمت به وتعدده على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة يعنى الثوم فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بجزم يؤذ بدل اشتمال من يقرب لا فى جواب النهى اذ لا يصح ان لا يقرب يؤذنا فان جعل معنى الآية تستكثر من الثواب أى تزدد منه صح كونه جواب النهى لصحة ان لا تمنن أى تعدد النعم على الغير تزدد ثوابا (قوله وأجاز ذلك الكسائى) أى تمسكا بالآية والحديث المذكور وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء فى لا تدن من الاسد فيأكلك ورد بتخريج الآية والحديث على ما مر وبان النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفى ولا جزم بعده اه وفى هذا نظر لتجويز الكوفيين الجزم بعد النفى أيضا (تنبيه) شرط

(ص) والامر ان كان بغير افعل فلا * تنصب جوابه وجزمه اقبلا (ش) قد سبق انه اذا كان الامر مدلولا عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر لم يجز نصبه بعد الفاء وقد صرح بذلك هنا فقال متى كان الامر بغير صيغة افعل ونحوها فلا تنصب جوابه لكن لو أسقطت الفاء جزمته كقولك مه أحسن اليك وحسبك الحديث ينم الناس واليه أشار بقوله وجزمه اقبلا (ص)

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب

كنصب ما الى التمني ينتسب

(ش) أجاز الكوفيون قاطبة أن يعامل الرجاء معاملة التمني فينصب جوابه المقرون بالفاء كما ينصب جواب التمني وتابعهم المصنف ومما ورد منه قوله تعالى لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع في قراءة من نصب أطلع وهو حفص عن عاصم (ص)

وان على اسم خالص فعل عطف

تنصبه أن ثابتا أو منحذف

(ش) يجوز أن ينصب بان محذوفة أو مذكورة بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص أي غير مقصود به معنى الفعل وذلك كقوله

للبس عباءة وتقر عيني * أحب الي من لبس الشفوف

فتقر منصوب بان محذوفة وهي جائزة الحذف لان قبله اسما صريحا وهو لبس وكذلك قوله

اني وقتلي سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر

فاعقله منصوب بان محذوفة وهي جائزة الحذف لان قبله اسما صريحا وهو قتلي وكذلك قوله لانه

لولا توقع معتر فارضيه * ما كنت أوثر أترابا على تربي

فارضيه منصوب بان محذوفة جوازا بعد الفاء لان قبله اسما صريحا وهو توقع وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيرسل منصوب بان الجائزة الحذف لان قبله وحيا وهو اسم صريح فان كان الاسم غير صريح أي مقصودا به معنى الفعل لم يجز النصب نحو

الجزم بعد الامر وغيره من أنواع الطلب غير النهي صحة وضع ان الشرطية وحدها موضعه كاحسن الي أحسن اليك بخلاف لا أحسن اليك فلا يجزم اذ لا يناسب ان تحسن الي لا أحسن اليك ونحو أين بيتك أزرك أي ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق وقس الباقي (قوله أجاز الكوفيون) أي دون البصريين وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن أو لعطفه على الاسباب على حد * لولا توقع معتر فارضيه * أو بتضمين لعل معنى التمني ليندفع الاعتراض بان الترجي انما يكون في الممكن القريب واطلاع فرعون و بلوغه الاسباب محال وقد يدفع بانه ادعى قربه لقصد التلبيس على قومه فأتى بلعل قال في الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيين (قوله المقرون بالفاء) مثلها واو المعية كما مر (قوله فعل عطف) فيه مسامحة لان المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك (قوله بعد عاطف) مراده به خصوص الواو والفاء وثم وأو ولذا لم يمثل لغيرها لعدم سماعه (قوله اسم خالص) أي من شائبة الفعلية وهو الجامد المحض مصدرا كان كما مثلا أو غيره كلولا زيد ويحسن الي لهلكت وكقوله

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو اسوءك علقما

بنصب اسوء عطفا على رجال وعلقم منادى مرخم علقمة (قوله للبس عباءة) الصواب كما في نسخ ولبس بالواو عطفا على قوله قبله

لبيت تخفق الارياح فيه * أحب الي من قصر منيف

والشفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه (قوله اني وقتلي سليكا) بالتصغير اسم رجل كان قد مر بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوقع عليها فاخبر به هذا الشاعر فقتله ثم عقله أي دفع ديته فقال البيت تمثيلا لحاله حيث ضر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر لان اناثها اذا عافت الماء أي امتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي وتشرب فضرب الثور لنفع غيره (قوله لان قبله اسما صريحا الخ) اعترض بان قتلي مؤول بالفعل بدليل نصبه سليكا على المفعولية وأجيب بان المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع سابكه فهو اسم تأويلا (قوله لولا توقع معتر) بالعين المهملة أي فقير متعرض للسؤال والاتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو المساوي في العمر أي لولا اني متوقع لارضاء كل من سألني ما كنت أوثر على أترابي بالعطاء أحدا بل أقتصر عليهم (قوله فيرسل منصوب) أي لغير نافع عطفا على وحيا والاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشرا في حال من الاحوال الا في حال كونه موحى اليه أي ملهما له كام موسى أو مسمعا له من وراء حجاب كموسى أو مرسلا اليه رسولا كعادة باقي الانبياء فكلها نصب على الحال وتحتمل المفعولية المطلقة على معنى الا تكليم وحي أو تكليما من وراء حجاب أو تكليم ارسال وعلى هذين فكان تامة وأن يكلمه فاعلها أو ناقصة وعلى الثاني خبرها وحيا أي ما كان تكليم الله بشرا الا تكليم ايحاء الخ ولبشر متعلق بكان أو تبيين فهو خبر لمحذوف أي ارادتي لبشر أو مفعول لمحذوف أي لبشر أعني (قوله لم يجز النصب) أي مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثلا أما مع غير الصريح بان كان مصدرا متوهما كالمنصوب بما قبل فاء السببية فيجب اضمار ان كما مر ولم يجعل هذا كالاسم الصريح

الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب يجب رفعه لانه معطوف على طائر وهو اسم غير صريح لانه واقع موقع الفعل من جهة انه صلة لال وحق الصلة أن تكون جملة فوضع الطائر موضع يطير والاصل الذى يطير فلما يجيء بال عدل عن الفعل الى اسم الفاعل لاجل أل لانها لا تدخل الا على الاسماء (ص)

وشذ حذف أن ونصب فى سوى * ماس فاقبل منه ما عدل روى

(ش) لما فرغ من ذكر الاماكن التى ينصب فيها بأن محذوفة اما وجوبا واما جوازا ذكر ان حذف أن والنصب بها فى غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه ومنه قولهم مره يحفرها بنصب يحفر أى مره أن يحفرها وقولهم خذ اللص قبل يأخذك أى خذ اللص قبل أن يأخذك ومنه قوله

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

فى رواية من نصب أحضر أى ان أحضر (ص)

﴿عوامل الجزم﴾

بلا ولام طالبا ضع جزما * فى الفعل هكذا بلم ولما
واجزم بان ومن وما ومهما * أى متى أيان أين اذما
وحيثما أنى وحرف اذما * كان وباقى الادوات أسما

(ش) الادوات الجازمة للمضارع على قسمين أحدهما ما يجزم فعلا واحدا وهو اللام الدالة على الامر نحو ليقم زيد وعلى الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولا الدالة على النهى نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا وعلى الدعاء نحو ربنا لا تؤاخذنا ولم ولما وهما للنفى ويختصان بالمضارع ويقلبان معناه الى المضى نحو لم يقم زيد ولما يقم عمرو ولا يكون المنفى بلما الا متصلا بالحال

لانه غير موجود (قوله الطائر) مبتدأ خبره الذباب (قوله فى سوى ماس) هو عشرة يجوز الاضمار فى خمسة لام كى والعطف على اسم خالص بالواو أو الفاء أو ثم أو أو ويجب فى خمسة لام الجحود وحتى وأو بمعناها وفاء الجواب وواو المعية ويزاد كى التعليلية فان المصنف لم يذكرها والاضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين ويزاد أيضا ماسيأتى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فانه بان مضمرة وجوبا وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أى عند البصريين وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح (قوله ألا أيهذا) ألا استفتاحية وأيها منادى وذا صفته فى محل رفع والزاجرى بدل من ذا أو صفة له وأحضر فى تأويل مصدر حذف جاره أى عن حضور الوغى وحسن حذف أن فى ذلك وجودها فيما بعدها على حد تسمع بالمعيدى خير من أن تراه بنصب تسمع بخلاف مره يحفرها فانه حذف بلا دليل وخرج بحذفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل فأجازه الأخفش وجعل منه أفغير الله تأمرونى أعبد وتسمع بالمعيدى خير برفع أعبد وتسمع وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال فى ومن آياته يريكم البرق أن يريكم صلة أن حذفت وبقى الفعل مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فحذفه يبطل عمله اهـ وذهب قوم الى أن الحذف فى غير ماس سماعى مطلقا رفع أو نصب قيل وهو الصحيح ويحتمله شرح التسهيل بان يرجع قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لا الى الحذف أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿عوامل الجزم﴾

(قوله طالبا) أى آمرا أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا (قوله وحرف) خبره مقدم عن اذما (قوله ما يجزم فعلا واحدا) أى أصالة والا فقد يجزم أكثر بعطف أو بدل (قوله الدالة على الأمر) أى وضعا وان استعملت فى غيره كالاخبار فى فليمدد له الرحمن مدا والتهديد فى ومن شاء فليكفر وكذا يقال فى لا الناهية واعلم أن الغالب فى لام الأمر جزمها فعل الغائب كمثاله وكذا الفعل المجهول للمتكلم والمخاطب نحو لا كرم ولتكرم يا زيد لان الأمر فيهما للغائب وتقل فى فعلهما المعلوم والثانى أقل لان له صيغة تخصه وهى فعل الأمر فيستغنى بها عن اللام ومنه قراءة أبى وأنس فبذلك فلتفرحوا وحديث لتأخذوا مصافكم ومن الاول ولنحمل خطاياكم قوموا فلأصل لكم والفاء فيه لعطف جملة طلبية على مثلها لا زائدة على الأظهر ويروى فلاصلى بالنصب على انها لام كى والفاء زائدة ويروى بسكون الياء تخفيفا وهذه اللام مكسورة حملا على لام الجر لانها تقابلها فى الاختصاص بالافعال كتلك بالاسماء والشئ يحمل على مقابله وسليم تفتحها كلام الابتداء وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر وتحريكها بعد ثم أجود والاصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره كما قاله السيوطى (قوله الدالة على النهى) خرج الزائدة والنافية وجوز الكوفيون جزم النافية اذا صلح قبلها كى لحكاية الفراء ربطت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم وأجيب بان الجزم على توهم الشرط قبله أى ان لم أربطه ينفلت وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير وفعل المتكلم قليل جدا لان أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر الا ان كان مجهولا فيكثر لان المنهى غير المتكلم كما فى التوضيح كلا أخرج أى لا يخرجنى أحد (قوله وهما للنفى الخ) أى يشتركان فى النفى والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه وكذا فى الحرفية ودخول الهمزة عليهما مع بقائهما على عملهما نحو ألم نشرح

* ألما أصح والشيب وازع * وخرج بلما هذه لما الحينية فتختص بالماضى لفظا ومعنى كما مر فى الاضافة ولما الايجابية وهى التى بمعنى الا فتختص بالجمل الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ أو بالماضى لفظا لا معنى كانشدك الله لما فعلت كذا أى ما أسألك الا فعله فلا يدخلان على المضارع أصلا (قوله ولا يكون الخ)

والثاني مايجزم فعلين
وهي ان نحووان تبدوا
مافي أنفسكم أوتخفوه
يحاسبكم به الله ومن نحو
من يعمل سوأ يجز به
ومانحو وماتفعلوا من خير
يعلمه الله ومهمانحو وقالوا

اشارة لبعض مايفترقان فيه فتختص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق وأما في لم فقد يتصل نحو لم يلد ولم يولد
وقد ينقطع نحو لم يكن شيأ مذكورا أي ثم كان و بقرب نفيها من الحال فلا يجوز لما يقم زيد في العام الماضي
بخلاف لم و بكون منفيها متوقع الحصول غالبا نحو لما يذوقوا عذاب أي الى الآن ماذاقوه وسيذوقونه قال
الزمخشري ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل الايمان في قلوبكم مشعرا بايمانهم بعد لان توقعه تعالى محقق
الحصول ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم و بجواز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت
المدينة ولما أي ولما أدخلها ولا يحذف في لم الا ضرورة وهو أحسن ماخرج عليه قراءة وان كلا لما ليوفينهم
بتشديدان ولما أي لما يهملوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام
لما يوفوا أعمالهم بدليل ليوفينهم لان التوفية متوقعة بخلاف الاهمال وأجاب الدماميني بان توقع مابعدها
أغلبي كما مر على ان التوقع قد يكون من غير المتكلم ولا شك في توقع الكفار الاهمال بدليل استرسالهم
في القبائح وتختص لم بضد مامر و بمصاحبة الشرط كاولم وان لم وتفصل من مجزومها اضطرارا كقوله

فاضحت مغانيها قفارا رسومها * كأن لم سوى أهل من الوحش توهل

وقد لاتجزم نحو لم يوفون بالجار قيل والنصب بها لغة كقراءة ألم نشرح وقوله

في أي يومي من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر

بفتح نشرح و يقدر ورد بحمله على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفها وابقاء الفتحة دليلا عليها قاله في شرح
الكافية وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكن (**قوله والثاني مايجزم فعلين**)
أي غالبا وقد يجزم فعلا وجملة كما سيمثله الشارح وقد يجزم فعلا واحدا كما سيأتي في قوله

* و بعد ماض رفعك الجزا حسن * وانما عملت هذه الادوات في شيئين دون حروف الجر لافادتها
ربط الثاني بالاول فكانهما شيء واحد وقيل الادوات لم تعمل الا في الشرط والشرط وحده عمل في الجواب
أو هو مع الاداة لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب تجازما ثم ان الجواب ان كان مضارعا أو ماضيا خاليا
من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظا أو محلا ولا محل لجملته كجملة الشرط لاخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل
الجملة وان كان غير ذلك مما يقترن بالفاء أو اذا الفجائية فمجموع الجملة مع الفاء أو اذا في محل جزم لانه لو وقع
موقعه فعل يقبل الجزم لجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا ما في المغني والكشاف وقال الدماميني
وأقره الشمني الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقا اذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها اه ولا يقال
انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم
بهذه الجملة فتأمل فعلى الأول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو من يقم فاني أكرمه في محل
جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي في
نحو من يقم أكرمه اتفاقا لظهور أثر الشرط في الفعل (**قوله وهي ان**) هي أم الباب وقد تكون نافية كليس
ومخففة من المشددة كما مر في بابهما وزائدة كقوله

ورج الفتى للخير ما ان رأيته * على السن خيرا لايزال يزيد

ونحو زيد وان كان كثر ماله بخيل فهي فيه زائدة على التحقيق لمجرد الوصل أي وصل الكلام ببعضه والواو
للحال أي زيد بخيل والحال أنه كثر ماله وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ببخيل والواو للعطف على
مقدر أي ان لم يكثر ماله وان كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التعلق اذ لا يعلق على
الشيء ونقيضه معا بل التعميم أي انه بخيل على كل حال (**قوله وماتفعلوا الخ**) ما اسم شرط جازم مفعول
مقدم لفعل الشرط وهو تفعلوا أي أي شيء تفعلوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البيان وفيها اكتفاء
أي ومن شر و يعلمه جواب الشرط أي يجازكم به من اطلاق السبب وهو العلم على المسبب وهو الجزاء

وحاصل

وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأته وأيان نؤمنك وحيثما تستقم الخ وظرف لخبره ان كان ناقصا كأينما تكونوا يدرككم الموت فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذي هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وان وقعت على حدث فمفعول مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب اضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقم أضرب به فهي مبتدأ وكذا ان كان متعديا واقعا على أجنبي منها نحو من يعمل سوأ يجز به وخبره اما جملة الشرط أو الجواب أو هما معا أقوال فان كان متعديا وسلط على الاداة فهي مفعوله نحو وما تفعلوا من خير ومن يضرب زيدا أضرب به وان سلط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضربه أو من يضرب أخاه زيد أضرب به فيجوز في من كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره ما مر وانما كان العامل في الاداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذا لان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولانه قد يقترن بالفاء أو اذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما واغتفر ذلك في اذا لانها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما مر في الاضافة (قوله مهما تأتنا الخ) مهما اسم شرط اما مبتدأ في خبره ما مر أو مفعول بمحذوف يفسره فعل الشرط وهو تأت على حد زيدا مررت به والاول أرجح لما مر في الاشتغال ومن آية بيان لمهما فهو حال منها أو من هاء به العائدة اليها والضمير في بها عائد على آية كما اختاره في المغني لا على مهما وقوله فما نحن الخ جواب الشرط والارجح كون ما حجازية لا مهملة لان الخبر بعدها لم يأت في القرآن مجردا من الباء الا منصوبا فالاولى الحمل عليه فمؤمنين اما في محل نصب خبر ما أو رفع خبر نحن (قوله أياما تدعوا) أيا اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط وهو تدعوا لانه بمعنى تسموا كما في البيضاوي وحذف مفعوله الاول وتنوين أي عوض عن المضاف اليه أي أي اسم تسموه وما صلة لتأكيد الابهام في أي وكان أصل الكلام أياما تدعوا فهو حسن فاوقع فله الاسماء موقع الجواب للمبالغة (قوله تعشو) حال من فاعل تات فهو مرفوع لا مجزوم من عشا يعشو اذا أتى نارا يرجو عندها القرى (قوله أينما الريح الخ) صدره * صعدة نابتة في حائر * أي تلك المرأة كالصعدة أي الرمح في اللين والاعتدال والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء وخصه بالذكر لان النابت فيه أنضر من غيره (قوله وانك اذ ما تات) من الاتيان أي تفعل وكذا آتيا وروى تاب وآبيا من أبى يأبى اذا امتنع (قوله نجاحا) أي ظفرا بالمراد وغابر الازمان يطلق على المستقبل كما هنا وعلى الماضي أيضا (قوله الا ان واذما) فان حرف اتفاقا واذما على الاصح فهما لمجرد التعليق لا محل لهما والبواقي أسماء اتفاقا الا مهما فعلى الاصح وقد علمت اعرابها وكلها ظروف الا من وما ومهما فمن للتعميم في ذوي العلم وما ومهما لغيرهم فهما بمعنى واحد وقيل مهما أعم من ما والا أي فبحسب ما تضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زماني وهو متى وأيان فهما لتعميم الازمنة وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال أيان خرجت أو مكاني وهو أين وأنى وحيثما فهي لتعميم الامكنة فجملة الادوات الجازمة فعلين أحد عشر وهي بالنظر لاتصالها بما وعدمه ثلاثة أقسام نظمها بعضهم بقوله

تلزم ما في حيثما واذما * وامتنعت في ما ومن ومهما
كذاك في أنى وباقيها أتى * وجهان اثبات وحذف ثبتا

ولم يذكر المصنف منها اذا وكيف ولولا ان المشهور في اذا لا تجزم الا في الشعر كما في شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل ان جزمها في الشعر كثير وفي النثر نادر وأما كيف فقد تكون شرطا غير جازم نحو ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبله وأجاز الكوفيون جزمها فقيل مطلقا وقيل بشرط اقترانها بما وأمالو فستأتي (قوله فعلين الخ) مفعول مقدم ليقتضين والجملة مستأنفة لا نعت

مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين
وأي نحو أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى ومتى كقوله
متى تأته تعشو الى ضوء ناره
تجد خير نار عندها خير موقد
وايان كقوله
أيان نؤمنك تأمن غيرنا
واذا
لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا
وأينما كقوله
أينما الريح تميلها تمل
واذما نحو قوله
وانك اذ ما تأت ما أنت آمر
به تلف من اياه تأمر آتيا
وحيثما كقوله
حيثما تستقم يقدر لك الله
نجاحا في غابر الازمان
وأنى كقوله
خليلي أنى تأتياني تأتيا *
أخا غير ما يرضيكما لا يحاول
وهذه الادوات التي تجزم فعلين كلها أسماء الا ان واذما فانهما حرفان وكذلك الادوات التي تجزم فعلا واحدا كلها حروف
(ص)
فعلين يقتضين

شرط قدما * يتلو الجزاو جوابا وسما (ش) يعنى أن هذه الأدوات المذكورة فى قوله واجزم بان الى قوله أى تقتضى جملتين احداهما وهى المتقدمة تسمى شرطا والثانية وهى المتأخرة تسمى جوابا وجزاء ويجب فى الجملة الأولى أن تكون فعلية

وما الثانية فالأصل فيها ان تكون فعلية ويجوز أن تكون اسمية نحو ان جاء زيدا كرمته وان جاء زيد فله الفضل (ص) وماضيين أومضارعين * تلفيهما أو متخالفين

(ش) أى اذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء الأول أن يكون الفعلان ماضيين نحو ان قام زيد قام عمرو ويكونان فى محل جزم ومنه قوله تعالى ان أحسنتم أحسنتم لأنفسكم الثانى أن يكونا مضارعين نحو ان يقم زيد يقم عمرو ومنه قوله تعالى وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله الثالث أن يكون الأول ماضيا والثانى مضارعا نحو ان قام زيد يقم عمرو ومنه قوله تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم أعمالهم فيها الرابع أن يكون الأول مضارعا والثانى ماضيا وهو قليل ومنه قول الشاعر

من يكدنى بشئ كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد

وقوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر غفر له ما تقدم من ذنبه (ص) وبعد ماض رفعك الجزا حسن * ورفعه أكرمه بعد مضارع وهن (ش) أى اذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز جزم الجزاء ورفعه وكلاهما حسن فتقول ان جاء زيد يقم عمرو ويقوم عمرو ومنه قوله

لقوله اسما لايهامه أن ان واذما لا يقتضيان فعلين وعلى هذا فمفعول قوله سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من هنا أو ان فعلين مفعوله وجملة يقتضين صفته حذف رابطها أى يقتضيهما وعلى هذا فجملة وحرف اذما معترضة بين الفعل ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوغ التفصيل أو خبر لمحذوف أى أحدهما شرط وقدم صفته وجملة يتلو الجزاء من الفعل والفاعل اما مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية له والرابط محذوف أى يتلوه وفى نسخ شرطا بالنصب فهو مفعول ليقتضين على ان جملته مستأنفة لا نعت لفعلين الذى هو مفعول اجزم (قوله وسما) أى سمى ونائب فاعله يعود على الجزاء وجوابا مفعوله الثانى أى ان الفعل الثانى كما يسمى جزاء لترتبه على الاول كالثواب المترتب على الفعل يسمى جوابا لشبهه جواب السؤال فى لزومه الكلام سبقه فالتسمية بهما مجاز فى الاصل ثم صار احقيقة عرفية (قوله جملتين) الاولى فعلين كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جملة أصلا وليكون فيه تنبيه على أن حق الجزاء كونه فعلا كالشرط وان لم يكن لازما فيه (قوله وهى المتأخرة) أخذه من قوله يتلو الجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أداته كما هو مذهب البصريين وما يتقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله والجواب محذوف لا هو الجواب نفسه خلافا للكوفيين وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولا أداته ولا معمول الشرط على الاداة لصدارتها فلا يتقدم عليها شئ من أجزاء جملتيها خلافا للكسائى فيهما (قوله وماضيين) مفعول ثان لتلفيهما بمعنى تجدهما والمراد ماضيين لفظا فقط لان هذه الادوات تقلب الماضى للاستقبال شرطا وجوابا سواء فى ذلك كان وغيرها على الاصح وسواء قرن الجواب بالفاء وقد ام لا وأما ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب أوهما واقعا فى الماضى كان كنت قلته فقد علمته وان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان قميصه قد من دبر فكذبت فمؤول بان المراد ان يتبين فى المستقبل انى كنت قلته فى الماضى فانا أعلم انك قد علمته وان يسرق فى المستقبل فاخبركم انه قد سرق أخوه وان يتبين قد قميصه من دبر فاعلموا انها كذبت وقيل الجواب فى الاخيرين محذوف والمذكور تعليل له أى ان يسرق فتتأس لانه قد سرق الخ وان تبين قد قميصه من دبر فهو برىء لانها كذبت ونظيره وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى فتسل بمن قبلك (قوله على أربعة أنحاء) أى أقسام والاحسن كونهما معا مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة فى عدم التأثير سواء كانا ماضيين لفظا أو معنى وهو المضارع المنفى بلم أو مختلفين كان لم تقم قمت ثم كون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه خروجا من الاضعف وهو عدم التأثير الى الاقوى وهو التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة وأجازه الفراء والمصنف اختيارا بدليل الحديث الذى فى الشرح فقوله وهو قليل أى عند المصنف والفراء والاولى فى المعطوف على الشرط أو الجواب موافقته له مضيا وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من يكدنى الخ) كنت بفتح التاء خطابا للممدوح والشجا بفتح الشين المعجمة والجيم ما ينشب فى الحلق أى يتعلق به من عظم وغيره والوريد عرق غليظ فى العنق (قوله وبعد ماض) اما متعلق برفع وان كان مؤخرا لان الاصح توسعهم فى الظرف كما مر أو حال من الجزاء أى رفعك الجزاء حال كونها بعد ماض حسن والمراد الماضى ولو معنى كان لم تقم أقوم بالرفع ومنه ما فى حديث جبريل فى تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على قول الصوفية ان تراه جواب الشرط أى ان فنيت عن نفسك وشهوتها رأيته رؤية حضور ومشاهدة قلبية (قوله حسن) فيه اشارة الى أن الجزم أحسن كما فى شرح الكافية والرفع عند سيبويه على تقدير تقديمه عن الاداة دالا على الجواب المحذوف لا أنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملا فيما قبل الاداة كزيدا ان أتانى

أكرمه ويمتنع جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه هو الجواب بتقدير الفاء وسيأتى ان المضارع مع الفاء يرفع وجوبا لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق فالجملة الاسمية مع الفاء فى محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وقيل المرفوع نفسه جواب بلا فاء لان الاداة لما لم يظهر أثرها فى الشرط الماضى ضعفت عن العمل فى الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد أن حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لان ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل وفيه مجال للمناقشة (قوله وان أتاه خليل) أى فقير من الخلة بفتح المعجمة وهى الحاجة والمسغبة المجاعة ويروى يوم مسئلة وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أى ممنوع (قوله وان كان الشرط مضارعا) أى غير منفى بلم والا فكالماضى كما مر (قوله وجب الجزم) أى ترجح بدليل ما بعده (قوله ضعيف) ظاهره كالمصنف انه لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أينما تكونوا يدرككم الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف الفاء مطلقا كما بعد الماضى وقال سيبويه الارجح ذلك اذا لم يكن قبله ما يطلبه كالذى فى بيت الشارح والا فالاولى كونه خبرا عنه دالا على الجواب على التقديم والتأخير ويجوز فيهما العكس وانظر لم فصل هنا واطلق حذف الجواب فيما مر ولا يأتى هنا القول الثالث فيما مر لفقد علته اذ الاداة مؤثرة فى الشرط فلم تضعف عن الجزاء وظاهر المصنف ان المرفوع يسمى جزاء فيكون موافقا للمبرد أو سماه جزاء لدلالته عليه فيوافق سيبويه (قوله يا أقرع الخ) بالضم والفتح كما مر فى نحو أزيد بن سعيد (قوله وجب اقترانه بالفاء) أى ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء اذ بدونها لا ربط لعدم صلوح الجواب لمباشرة الاداة وخصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والعاقب له ولا تحذف الا فى ضرورة كقوله

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا * سيلفى على طول السلامة نادما

وقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الناس مثلان

أو ندور كحديث فان جاء صاحبها والا استمتع بها (قوله كالجملة الاسمية) أورد عليه وان أطعتموهم انكم لمشركون وأجيب بأن الجملة جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالتها عليه أى أشركتم ولم تذكر اللام الموطئة للقسم لتدل عليه لان ذكرها عند حذف القسم أكيد لا واجب كما صرح به الشمنى وغيره ويكفى دالا على القسم عدم الفاء فى الجواب وجملة ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة فى قوله

طلبية واسمية وبجامد * وبما وقد وبلن وبالتنفيس

مثال الجامد ان ترنى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى والمقرون بقد ان يسرق فقد سرق أخ له وبالتنفيس وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله وزاد فى المغنى الجواب المقرون بحرف له الصدر كرب ومثلها كان نحو انه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الارض فكأنما قتل الناس جميعا وكذا المصدر بالقسم أو باداة شرط نحو وان كان كبر عليك الآية (قوله وكفعل الامر) مثله بقية أنواع الطلب من النهى والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام وغيره تصريح لكن ان كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على الفاء لقوة تصدرها بمرافقتها فى الاستفهام نحو أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ أو بغيرها أخرعنها كان قام زيد فهل تكرمه أو فمن يكرمه أو فأيكم يكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالفاء) بل ان كان مضارعا مجردا أو منفيا بلا أو لم جاز اقترانه بها كما صرح به ابن الناظم قال الاسقاطى وفى الكافية والجامى ما يخالفه فى الاخير ويجب رفع المضارع مع الفاء على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة الاسمية جواب الشرط على التحقيق لا ان الفعل نفسه هو الجواب والا كان يجب جزمه ويحكم بزيادة الفاء مع ان العرب التزمت رفعه معها فدل على اصالتها داخلة

وان أتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالى ولا حرم
وان كان الشرط مضارعا والجزاء مضارعا وجب الجزم فيهما ورفع الجزاء ضعيف كقوله
يا أقرع بن حابس يا أقرع
انك ان يصرع أخوك تصرع

(ص)

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل
شرطا لان أو غيرها لم ينجعل

(ش) أى اذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطا وجب اقترانه بالفاء وذلك كالجملة الاسمية نحو ان جاء زيد فهو محسن وكفعل الامر نحو ان جاء زيد فاضربه وكالفعلية المنفية بما نحو ان جاء زيد فما أضربه أو لن نحو ان جاء زيد فلن أضربه فان كان الجواب يصلح أن يكون شرطا كالمضارع الذى ليس منفيا بما ولا بلن ولا مقرونا بحرف التنفيس ولا بقد وكالماضى المتصرف الذى هو غير مقرون بقد لم يجب اقترانه بالفاء نحو ان جاء زيد يجئ عمرو أو قام عمرو

(ص) وتخلف الفاء اذا المفاجأه * كان تجد اذا لنا مكافأه (١٢٤) (ش) أى اذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء ويجوز اقامة اذا الفجائية مقام الفاء ومنه قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذاهم يقنطون ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استغناء بفهم ذلك من التمثيل وهو ان تجد اذا لنا مكافأه

(ص)

(والفعل من بعد الجزا ان يقترن * بالفا أو الواو بتثليث قمن

(ش) اذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه الجزم والرفع والنصب وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء بجزم يغفر ورفعه ونصبه وكذلك روى بالثلاثة قوله

فان يهلك أبو قابوس يهلك * ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش * أجب الظهر ليس له سنام

روى بجزم نأخذ ورفعه ونصبه (ص)

وجزم او نصب لفعل اثر فا * أو واو ان بالجملتين اكتنفا

(ش) أى اذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز جزمه ونصبه نحو ان يقم زيد ويخرج خالد أكرمك بجزم يخرج ونصبه ومن النصب قوله

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * فلا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

(ص) والشرط يغنى عن جواب قد علم * والعكس قد يأتى ان المعنى فهم

وحاصله

على مبتدا مقدر كذا فى شرح الكافية نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف أى فهو لا يخاف فان لم يكن هناك ما يعود عليه المبتدا المقدر قدر ضمير الشان والقصة كقراءة ان تضل احداهما فتذكر بكسر ان ورفع تذكر مشددا فهى أى القصة تذكر الخ ونحو ان قام زيد فيقوم عمرو وان كان ماضيا متصرفا مجردا من قد ومافهو على ثلاثة اضرب فان كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قرنه بالفاء كان قام زيد قام عمرو أو ماضيا لفظا ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير قد كان كان قميصه الخ فان قصد بالمستقبل وعد أو وعيد جاز قرنه بالفاء على تقدير قد اجراءله مجرى الماضى معنى مبالغة فى تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم وجاز عدمه باعتبار استقباله (قوله وتخلف الفاء) بالمفعول تخلف واذا فاعله وهى مضافة الى المفاجأة من اضافة الدال للمدلول وهل اذا هذه حرف أو ظرف زمان أو مكان خلاف (قوله جملة اسمية) أى غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتتعين الفاء فى نحو ان قام زيد فويل له أو فما عمرو قائم أو فان عمرا قائم وأشعر تمثيله انه لا يربط باذا الابعد ان دون غيرها من الادوات وهو ما فى نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد تظافرت النصوص على الاطلاق لكن مورد السماع ان فيحتاج فى غيرها الى سماع وقد سمع بعد اذا الشرطية نحو فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذاهم يستبشرون اه وأفهم قوله تخلف منع جمعها مع الفاء لانها خلف عنها وأما قوله تعالى حتى اذا فتحت يأجوج الى قوله فاذا هى شاخصة فاذا فيه لمجرد التوكيد ومحل المنع اذا كانت للربط عوضا عن الفاء اسقاطى (قوله والفعل من بعد الخ) تقدم اعراب مثله غير مرة (قوله الجزم) أى عطفا على الجزاء ولو جملة اسمية كما فى التصريح أى لما مر عن المغنى انها مع الفاء فى محل الجزم كقراءة من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر بجزم يذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكر أما على قول الدمامينى لا محل لجملة الجواب مع الفاء فلا يجزم بالعطف عليها ويجعل الجزم فى الآيتين على توهم شرط مقدر أى وان يقع ذلك نذرهم ونكفر (قوله والرفع) أى استئنافا بناء على ان الفاء يستأنف بها كالواو أو عطفا على مجموع الشرط وجوابه (قوله والنصب) أى باضمار أن وجوبا كما ينصب بعد الاستفهام لان الجزاء يشبهه فى عدم التحقق وهذا أضعفها فان اقترن الفعل بثم جاز الرفع كآية وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون والجزم كآية وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وامتنع النصب اذ لا مدخل فيه لثم (قوله بجزم يغفر) أى لغير عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس (قوله أبو قابوس) كنية النعمان ابن المنذر ملك العرب غير مصروف للعلمية والعجمة وشبهه بالربيع فى الخصب وبالبلد الحرام فى أمن الملتجئ اليه وذناب العيش بكسر المعجمة عقبه وأجب الظهر أى مقطوعه والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى نتمسك بعده بطرف عيش قليل الخير كالبعير المهزول الذى ذهب سنامه أى نبقى بعده فى شدة وسوء حال (قوله وجزم أو نصب) مبتدأ سوغه التقسيم ولفعل اما خبر أو متعلق بهما على التنازع والخبر محذوف أى جائز أو هو والجملة الشرطية واثر ظرف صفة لفعل وا كتنفا بضم التاء ماض مجهول أى حوط بالجملتين ونائب فاعله اما عائد الفعل فالفه للاطلاق أو للفاء والواو فللتثنية وجواب الشرط محذوف أى جاز ذلك (قوله جاز جزمه) أى بالعطف ونصبه أى لشبه الشرط بالاستفهام فى عدم التحقق ويمتنع الرفع لامتناع الاستئناف قبل الجزاء اشمونى قال الاسقاطى وهلا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به فى المغنى اه وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدركه الموت بالجزم عطفا على يخرج وجواب الشرط فقد وقع أجره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ النخعى ويحيى بن مطرف بالرفع وخرجها ابن جنى على اضمار مبتدأ أى ثم هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهى جملة الشرط المجزوم كذا فى اعراب السمين (قوله ان المعنى فهم) أتى بذلك مع علمه مما قبله تفننا للايضاح

(ش) يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو أنت ظالم ان فعلت فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم ان فعلت فأنت ظالم وهذا كثير في لسانهم وأما عكسه وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل ومنه قوله

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

أي وان لا تطلقها يعل مفرقك الحسام (ص)

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم

(ش) كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جوابا وجواب الشرط اما مجزوم أو مقرون بالفاء وجواب القسم ان كان جملة فعلية مثبتة مصدرة بمضارع أكد باللام والنون نحو والله لأضربن زيدا وان صدرت بماض اقترن باللام وقد نحو والله لقد قام زيد وان كان جملة اسمية فبان واللام أو اللام وحدها أو بان وحدها نحو والله ان زيدا لقائم ووالله لزيد قائم ووالله ان زيدا قائم وان كان جملة فعلية نفي بما أو لا أو ان نحو والله ما يقوم زيد ولا يقوم زيد وان يقوم زيد والاسمية كذلك فاذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الاول عليه فتقول ان قام زيد والله يقم عمرو فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول والله ان قام زيد ليقومن عمرو فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه

وحاصله اشتراط الدليل على أيهما حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أي بشرط الدليل عليه كما ذكره وأن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا كما مثله أو معنى وهو المضارع المنفي بلم كانت ظالم ان لم تفعل ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله لئن لم تنته لارجمنك فجملة ليقولن ولارجمنك جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضي شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فانه يعلم السر وأخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسل حيث صرحوا بأن جوابه محذوف والمذكور تعليل له أي وان تجهر فلا فائدة في الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لانه قد كذبت مع ان شرطه غير ماض لان محل المنع اذا لم يسد شيء في محل الجواب مسده لكن يرد نحو يصوركم في الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصوركم مع أن فعله غير ماض الا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر (قوله وهذا كثير) عبارة المغني حذف جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالأول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كما سيأتي وخرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبتغي نفقا الخ أي فافعل أو وقع جوابا نحو ان جاء في جواب أتكرم زيدا فان الحذف فيهما جائز لا واجب (قوله فقليل) أي اذا حذفت جملة الشرط كلها كقوله * متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * أي متى تثقفوا تؤخذوا أما اذا بقي منها بقية كلا النافية في بيت الشارح ونحو ان خيرا فخير فكثير فجعل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل الواجب حذف فعل الشرط وابقاء مفسره في نحو وان أحد من المشركين استجارك لكن بشرط مضي الفعل مع ان خاصة فالحذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله * أينما الريح تميلها تمل * وقوله * ولديك ان هو يستزدك مزيد * (قوله مفرقك) كمقعد ومجلس وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ) أي يستدل على كون المذكور جوابا للشرط أو للقسم بهذه العلامات (قوله باللام والنون) أي بهما معا وجوبا عند البصريين فان خلا منهما قدر فيه النفي كما مر في نون التوكيد (قوله باللام وقد) أي غالبا وقد يجرد لفظا منهما معا أو أحدهما فيقدران فيه كقتل أصحاب الاخدود فانه جواب القسم في أول السورة حذفت منه اللام وقد للطول كما في المغني وهذا في الماضي المثبت المتصرف أما المنفي فسيأتي وأما الجامد فيقترن باللام فقط نحو والله لعسى زيد أن يقوم أو لنعم رجلا زيد الا ليس فلا تقترن بشيء كوالله ليس زيد قائما فتأمل (قوله فبان واللام الخ) الاكثر اجتماعهما وندر تجردها منهما كقول أبي بكر في تشاجر بينه وبين عمر والله أنا كنت أظلم منه الا ان استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود والذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة (قوله نفي بما الخ) أي وجرد من اللام وجوبا سواء كان الفعل مضارعا كما مثله أو ماضيا كآية ولئن زالتا ان أمسكهما من أحد أي ما أمسكهما ونحو والله ما قام زيد أو لا قام وشذ النفي بلم أو لن كما شذ اقتران المنفي باللام (قوله والاسمية كذلك) أي تنفى بما أو لا أو ان وتجرد من اللام وما مر كله في القسم غير الاستعطافي أما هو فجوابه جملة انشائية كقوله

بربك هل ضممت اليك ليلى * قبيل الصبح أو قبلت فاها

وقوله * بعينيك يا سلمى ارحمي ذا صبابة * ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع شرط وقسم) أي ولو كان القسم مقدرا كما مر في وان أطعتموهم انكم لمشركون (قوله حذف جواب المتأخر منهما)

(ص) وان تواليا وقبل ذو خبر * فالشرط رجح مطلقا بلا حذر (ش) أى اذا اجتمع الشرط والقسم أجيب السابق منهما وحذف جواب المتأخر هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر فان تقدم عليهما ذو خبر رجح الشرط مطلقا أى سواء كان متقدما أو متأخرا فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم فتقول زيد ان قام والله أكرمه وزيد والله ان قام أكرمه (ص)

وربما رجح بعد قسم * شرط بلا ذى خبر مقدم

(ش) أى وقد جاء قليلا ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم وان لم يتقدم ذو خبر ومنه قوله

لئن منيت بنا عن غب معركة * لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

فلام لئن موطئة لقسم محذوف والتقدير والله لئن وان شرط وجوابه لا تلفنا وهو مجزوم بحذف الياء ولم يجب القسم بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ولو جاء على الكثير وهو اجابة القسم لتقدمه لقيل لا تلفينا باثبات الياء لانه مرفوع (ص)

﴿فصل لو﴾

لو حرف شرط فى مضى ويقل * ايلاؤها مستقبلا لكن قبل

(ش) لو تستعمل استعمالين أحدهما أن تكون مصدرية وعلامتها صحة وقوع أن موقعها نحو وددت لو قام زيد أى قيامه وقد سبق ذكرها فى باب الموصول الثانى أن تكون شرطية ولا يليها غالبا الا ماضى المعنى ولهذا قال لو حرف شرط

بل

يستثنى الشرط الامتناعى كلو ولولا فيتعين الاستغناء بجوابه عن جواب القسم وان تأخر خلافا لابن عصفور كقوله * والله لولا الله ما اهتدينا * قال الدمامينى والحق ان لولا وجوابها جواب القسم ولم يغن شئ عن شئ وهو مقتضى كلام التسهيل فى باب القسم ﴿تنبيه﴾ اذا تأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب له وجملة القسم جواب الشرط كان قام زيد فوالله لأضربنه وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب الشرط ولو بلا فاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها خاص بالضرورة أشمونى (قوله وقبل) بالضم خبر مقدم عن ذو خبر أى ما يطلب خبرا من مبتدأ أو ناسخ (قوله وقد جاء قليلا الخ) هذا مذهب الفراء كما فى حواشى البيضاوى ومنعه الجمهور وحملوا البيت على الضرورة وان اللام زائدة لا موطئة وانظر لم يجعل الشرط وجوابه جواب القسم كما مر فى لولا الله الخ (قوله لئن منيت) أى ابتليت وغب الشئ بكسر الغين المعجمة عاقبته وخص غب المعركة لانه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيها على شدة شجاعتهم وعدم اصطلام العدو لهم أى حالة وننتفل بالفاء لا بالقاف أى نتبرأ وننفصل (قوله فلام لئن موطئة الخ) هو من قولهم موضع وطىء أى يسهل المشى فيه فكأنها وطأت طريق القسم أى سهلت على السامع تفهم الجواب وعرفوها بأنها اللام الداخلة على أداة الشرط مطلقا بعد قسم لفظى أو مقدر لتؤذن بأن الجواب له لا للشرط والغالب دخولها على ان وهى غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمح وقال الزمخشرى وغيره لا يجب دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا فهل يشترط دخولها على ما يشبهه كالموصولة فى آية لما آتيتكم من كتاب وحكمة أولا كالزائدة فى آية وان كلا لما ليوفينهم ظاهر المغنى الاول كذا فى حواشى البيضاوى (قوله باثبات الياء) واحتمال انه جواب القسم حذفت ياؤه للضرورة بعيد والله أعلم

﴿فصل لو﴾ (قوله استعمالين) زاد غيره أربعة العرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا والتحضيض لو تأمر فتطاع والتقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمى فهى حينئذ حرف تقليل لا جواب له كالأولين لكن نظر فيه الدمامينى بأن كل ما أورده شاهدا على التقليل تصلح فيه شرطية بمعنى ان حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام أى وان كان التصدق بظلف فلا تتركوه الرابع التمنى نحو لو تأتينا فتحدثنا بالنصب قيل ومنه لو أن لنا كرة أى رجعة الى الدنيا ولذا نصب فنكون فى جوابها لكن يحتمل انه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كرة ومذهب المصنف ان لو هذه هى المصدرية أغنت عن فعل التمنى والاصل وددت لو تأتينى الخ فحذف وددت لاشعار لو به لكثرة مصاحبتها له فأشبهت ليت فى الاشعار بالتمنى فنصب جوابها كليت وانما دخلت على أن المصدرية مع أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله لان التقدير لو ثبت أن لنا كرة فصلة لو محذوفة وان وصلتها فاعل به فان قلت لو كانت هى المصدرية لوجب أن يطلبها عامل مثلها ولا عامل هنا قلت الظاهر انها مفعول لفعل التمنى الذى نابت عنه والتقدير وددت اتيانك فتحديثك وودنا ثبوت كرة لنا فنكون وقال غير المصنف هى لو الشرطية أشربت معنى التمنى أى فلا بد لها من جزاء كالشرط ولو مقدرا وقيل هى قسم برأسها فلا جزاء لها كما هى على قول المصنف ولا تسبك بمصدر بخلافها على قوله وعلى كل الأقوال قد يجىء لها جواب منصوب كليت وقد لا يجىء (قوله مصدرية) أى فترادف أن معنى وسبكا وفى ابقاء الماضى بعدها على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال الا أنها لا تنصب ولا بد أن يطلبها عامل كأن تكون فاعلا كقولها ما كان ضرك لو مننت أى منك أو مفعولا نحو يود أحدهم لو يعمر أو خبرا كقول الاعشى

وربما فات قوما جل أمرهم * من التأنى وكان الحزم لو عجلوا

والظاهر أنها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأكثر وقوعها بعد نحو ود وأحب وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية

بل هي في ذلك شرطية حذف جوابها مع مفعول يود أي يود أحدهم التعمير لو يعمر لسر ه وفيه تكلف لا يخفى
و يشهد لتبنها ود والو تدهن فيدهنوا بنصب يدهنوا عطفا على تدهن لان معناه ان تدهن فهو من العطف
على المعنى وقيل نصب في جواب ودر الاشعاره بالتمني وفيه ان الجواب لا يكون الا للانشاء بالاستقراء وودوا
خبر عن تمن حصل منهم فتأمل (قوله في مضى) متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذ المراد به
التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف
للحصولين وكذا التعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما وأما التعليق بمعنى الاخبار بان الجواب كان
مربوطا بالشرط ومعلقا عليه في النفوس فهو حالي أي حال النطق بلو لا في الماضي أفاده سم (قوله حرف لما
كان سيقع) وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع
عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالاتيان بكان للاحتراز عن ان فانها لما يقع في المستقبل ومثلها
اذا لكنها ليست حرفا والاتيان بالفعل المستقبل للاحتراز عن لما الوجودية فانها لما وقع في الماضي لوقوع غيره
و بالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يقع الآن لضرورة توقعه كما لم يقع في الماضي فهي مصرحة بان
الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الآن فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند
حصول الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لاجل امتناع وقوع الاول لان عدم اللازم يوجب عدم
الملزوم كذا في الدماميني ومنه يعلم ان عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لامتناع كما نقله
الشمني عن البدر بن مالك وان أوهم صنيع الشرح خلافه وفي الهمع عن أبي حيان ان سيبويه نظر الى
منطوق لو وغيره الى المفهوم اه صبان وقول الدماميني لان عدم اللازم الخ فيه نظر لان الاول ليس لازما
للثاني بل ملزوم له وسبب كما هو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فالاول
ملزوم لا لازم وامتناع الملزوم لا يوجب امتناع اللازم كما سيأتي وعبارة سيبويه انما تفيد ان لو تدل التزاما على
امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بمقتضاها الامن حيث ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول
فتأمل (قوله حرف امتناع لامتناع) أي يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط وهذه عبارة الجمهور وظاهرها
فاسد لاقتضائها كون الجواب ممتنعا في كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب وملزوم والجواب مسبب
ولازم وانتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء المسبب واللازم لجواز تعدد الاسباب فيوجد لسبب آخر وكذا
يرد على مفهوم عبارة سيبويه المارة ولهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل
على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه أي في الماضي فمجيء زيد محكوم بانتفائه بمقتضى لو وبكونه يستلزم
ثبوته ثبوت اكرامه في الماضي وهل هناك حينئذ اكرام آخر غير اللازم عن المجيء أو لا لا يتعرض لذلك بل
الأكثر امتناع الاول والثاني معا اه الا ان تؤول عبارة القوم وسيبويه بان المراد فيهما انها تدل على
امتناع الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا أي ان جوابها ممتنع من حيث
امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتا لسبب غيره لانه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه
ما ذكر والحاصل ان لو تدل مطابقة على انه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب ويلزمه انتفاء شرطها
أبدا اذ لو كان حاصلا لكان الجواب كذلك ولم تكن للتعليق في الماضي بل للايجاب فيه مثل لما لان الثابت
الحاصل لا يعلق واما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل اذا لم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئنا
لرفعناه بها ولو شاء لهدا كم أجمعين فانتفاء الرفع وهداية الجميع لا من ذات لو بل لانه لا سبب لهما غير المشيئة
المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه
بل قد لا تدل على نفيه ولا ثبوته كلو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لاحتمال وجوده من غير الشمس
كالسراج ونفيه أصلا وقد تدل على ثبوته قطعا في جميع الازمنة وذلك كما في المطول اذا كان الشرط مما

في مضى وذلك نحو قولك
لو قام زيد لقمت وفسرها
سيبويه بانها حرف لما
كان سيقع لوقوع غيره
وفسرها غيره بانها حرف
امتناع لامتناع وهذه
العبارة الأخيرة هي
المشهورة

يستبعد استلزامه ذلك الجزاء ونقيضه أليق به فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه لربطه بالنقيضين سواء اختلفا نفيا واثباتا كآية ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام الخ ونحو لو لم تكرمني لأثنيت عليك أو كانا مثبتين كلو أهنتني لأثنيت عليك أو منفيين كقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فقد دلت فيه على انه كان يلزم من حصول عدم الخوف في الماضي عدم المعصية لان المتكلم فرض عدم الخوف وجعله سببا لذلك لتحققه مع ما يقتضي عدم العصيان كالمحبة أو الاجلال واذا امتنع الشرط وهو عدم الخوف يقتضي لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه فاذا ثبت عدم العصيان مطلقا لانه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتلخص ان لو قد ترد للاستمرار وهو ما ذكر وقد ترد للترتيب الخارجي أي الدلالة على امتناع الثاني لامتناع الاول كلو شاء لهداكم وقد ترد للاستدلال العقلي أي الدلالة على امتناع الاول لامتناع الثاني عكس ما قبله كلو كان فيهما آلهة الخ فتفهم ذلك والله أعلم (قوله والاولى أصح) قد علمت ما فيه (قوله ماهو مستقبل المعنى) أي فترادف ان الشرطية في التعليق الا انها لا تجزم على المختار فما بعدها ان كان ماضي اللفظ صرفته للمستقبل كما مثله أو مضارعا خلصته للاستقبال كقوله

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا * ومن دون رمسينا من الارض سبسب
لظل صدى صوتي وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

أي وان نلتقي والرمس القبر والسبسب كجعفر المفازة الواسعة والرمة العظام البالية ويهش أي يرتاح وقيل لا تجيء للمستقبل أصلا وما ورد من ذلك مؤول بالماضي والحق أن ذلك وان أمكن في الآية بجعل المعنى لو علموا فيما مضى انهم يتركون ذرية ضعافا خافوا لا يمكن في جميع ما ورد كهذين البيتين ونحو ولو كره المشركون ولو أعجبك كثرة الخبيث الى غير ذلك مما هو كثير (قوله لو تركوا) أي قاربوا أن يتركوا لان الخطاب للاوصياء على الاطفال يحثهم على نصحهم والخوف الذي هو مضمون الجزاء انما يقع قبل الترك لانهم بعده أموات (قوله ولو أن ليلى الخ) سلمت خبر أن والواو في ودوني حالية والجندل الحجارة والصفائح الحجارة العراض التي تكون على القبور وزقا بالزاي والقاف أي صاح والظاهر ان أو عاطفة اما على أصلها أو بمعنى الواو وجعلها بمعنى الى أن تكلف والصدى كالفتى ما تسمعه مثل صوتك في الخلاء والجبال * ومن اللطائف ما حكي عن مجنون ليلى انه لما ماتت وتزوجت برجل من أقربائها مر بها على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش لله انه لم يكذب فقال أليس هو القائل ولو أن ليلى الخ فاستأذنته في السلام عليه فاذن لها فقالت السلام عليك يا قتيل الغرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده فطلع من قبرهما شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الافكار في عظيم قدرته اه سندوبي (قوله وهي) أي لو المذكورة في كلامه وهي الشرطية بقسميها ومثلها المصدرية كما في التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين (قوله في الاختصاص) متعلق بمتعلق الكاف أو بالكاف نفسها لما فيها من معنى التشبيه (قوله لكن لو الخ) لو اسم لكن وان مبتدأ خبره وقد تقترن والجملة خبر لكن وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة ذلك فيها كما في التوضيح (قوله فلا تدخل على الاسم) محله اذا لم يكن معمولا لمحذوف يفسره ما بعده والا دخلت عليه قليلا كقوله

أخلاي لو غير الحمام أصابكم * عتبت ولكن ما على الدهر معتب

أي لو أصابكم غير الحمام وكما يحكى عن سيدنا عمر حين أراد الرجوع عن الشام لما بلغه ان بها طاعونا فقال له أبو عبيدة أفرارا من قدر الله فقال لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أي لو قالها غيرك والجواب محذوف أي لانتقمت منه وكقول حاتم لما لطمته الجارية وهو أسير لو ذات سوار لطمتني أي لو

والأولى أصح وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى واليه أشار بقوله ويقل ايلاؤها مستقبلا ومنه قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وقول الشاعر

ولو أن ليلى الاخيلية سلمت * علي ودوني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أو زقا * اليها صدى من جانب القبر صائح

(ص)

وهي في الاختصاص بالفعل كان * لكن لو أن بها قد تقترن

(ش) يعني أن لو الشرطية تختص بالفعل فلا تدخل على الاسم كما أن ان الشرطية كذلك لكن تدخل لو على ان واسمها وخبرها نحو ولو أن زيدا قائم لقمت واختلف فيها والحالة هذه فقيل هي باقية على اختصاصها وأن وما دخلت عليه في موضع رفع

فاعل بفعل محذوف والتقدير لوثبت ان زيدا قائم لقمت أي لوثبت قيام زيد وقيل زالت عن الاختصاص وأن وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لوأن زيدا قائم ثابت لقمت أي لوقيام زيد ثابت وهذا مذهب سيبويه (ص)

وان مضارع تلاها صرفا * الى المضي نحو لو يفي كفى

(ش) قد سبق ان لو هذه لا يليها في الغالب الا ما كان ماضيا في المعنى وذكر هنا انه ان وقع بعدها مضارع فانها تقلب معناه الى المضي كقوله

رهبان مدين والذين عهدتهم * يبكون من حذر العذاب قعودا

لو يسمعون كما سمعت كلامها * خروا لعزة ركعا وسجودا

أي لو سمعوا ولا بد للو هذه من جواب وجوابها اما فعل ماض أو مضارع منفي بلم واذا كان جوابها مثبتا فالاكثر اقترانه باللام نحو لو قام زيد لقام عمرو ويجوز حذفها فتقول لو قام زيد قام عمرو وان كان منفيا بلم لم تصحبه اللام فتقول لو قام زيد لم يقم عمرو وان نفي بما فالاكثر تجرده من اللام نحو لو قام زيد ما قام عمرو ويجوز اقترانه بها نحو لو قام زيد لما قام عمرو (ص)

﴿ اما ولولا ولوما ﴾

اما كمهما يك من شئ وفا * لتلو تلوها وجوبا ألفا

لطمتني حرة طان على ان الاماء عندهم لا يلبسون السوار ولا يختص ذلك بالضرورة والندور خلافا لابن عصفور لقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي أي لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول اكتفاء بمفسره فانفصل الضمير ومنه التمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان الملتمس خاتما وأما قوله

لو بغير الماء حلقي شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصاري

أي تجاتي فقيل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا وجعله ابن خروف على اضمار كان الشانية وقال السيرافي هو من الاول فحلقي فاعل بمحذوف يفسره شرق أي لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل أولا ثم الضمير المبتدأ فهي مختصة بالفعل لفظا أو تقديرا (قوله فاعل بفعل محذوف) أي كما هي كذلك بعد ما المصدرية اتفاقا نحو لا أكلمه ما ان في السماء نجما أي ما ثبت ان الخ ويرجحه ان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل وأوجب الزمخشري كون خبر ان حينئذ فعلا ليكون عوضا عن المحذوف مع ان وقوعه اسما شائع جامدا كان كآية ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام أو مشتقا كقول لبيد

لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح

ومثله كثير (قوله وهذا مذهب سيبويه) ظاهره رجوع الاشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو خلاف ما في التوضيح وغيره من أن مذهبه كون ان وصلتها مبتدأ لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه ولعله قول ثان له (قوله أن لو هذه) أي الشرطية بقسميها الامتناعية والتي بمعنى ان واحترز بالغالب عن الثانية لان التي تصرف المضارع الى المضي هي الامتناعية فقط كما مر (قوله رهبان مدين) بلدة بساحل بحر الطور وجملة يبكون حال من هاء عهدتهم وعزة اسم محبوبته وصرح باسمها تلذذا وتصحيحا للوزن والا فقها الاضمار كسابقه (قوله ولا بد للو هذه) أي الشرطية بقسميها فخرج الزائدة لمجرد الوصل فلا تحتاج لجواب كزيد ولو كثر ماله بخيل كما مر في ان الوصلية والجواب اما مذكور أو محذوف لدليل نحو ولو أن قرآنا سيرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم ما نفعهم وكقول عمرو حاتم المار بن (قوله منفي بلم) أي لا بغيرها لانه يشترط في جوابها المضي لفظا أو معنى وهو هذا والماضي اما مثبت أو منفي بخصوص ما ولا يجوز أن تجاب بغير الثلاثة وأما قوله عليه الصلاة والسلام لو كان لي مثل أحد ذهبا ما يسرني ان لا يمر علي ثلاث وعندي منه شئ فهو على حذف كان أي ما كان يسرني فلا يرد ان المضارع المنفي بما مستقبل لفظا ومعنى والظاهر أن لا في ان لا يمر زائدة للتوكيد على حد لئلا يعلم أهل الكتاب أي لان يعلم قيل وقد تجاب بجملة اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة الخ لان بين الاسم والماضي تشابها من حيث قبول اللام والاصح أن جملة لمثوبة الخ مستأنفة فاللام للابتداء أو في جواب قسم مقدر لا في جواب لو بل هي في الوجهين للتمني لا تحتاج لجواب كما في التوضيح والتمني على سبيل الحكاية أي أنهم بحال يتمنى العارف بها ايمانهم تلهفا عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها أي لاثيبوا (قوله مثبتا) أي ماضيا مثبتا (قوله منفيا بلم) أي مضارعا منفيا بلم (قوله لم تصحبه اللام) أي لانها لا تصحب منفيا بغير ما كما في التصريح لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين لابتداء غالب أدوات النفي باللام والله أعلم

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

(قوله أما كمهما الخ) المراد انها نائبة عنهما وقائمة مقامهما كما في الشارح لانها بمعناهما جميعا لانها حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفا الخ) كالاستدراك على ما قبله لما ستعرفه وفا مبتدأ خبره جملة ألف وألفه للاطلاق ووجوبا حال من ضمير ألف الراجع للفاء ولتلو معموله ان بني للفاعل بزيادة اللام للتقوية والا تعلق بمحذوف حال من نائب فاعله أي ألف الفاء حال كونه مصاحبا لتالي تاليها وعلى هذا الاعراب فلا مسوغ للابتداء بفا الا أن تجعل الجملة حالا لازمة من أما فيسوغ على حد * سرينا ونجم قد أضاء *

ويمكن جعل قوله اتلوصفة لفا فيسوغها أي وفاء مصاحبة اتلو تلوها ألف وجو بافتأمل (قوله أما حرف تفصيل) أي غالبا الاداغا على المختار ومن غير الغالب أما زيد فنطلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم الآخر ويجعل يشملهما لكن قال الموضح في الحواشي الحق ان ذلك لايقال الاعند التردد في شخصين نسبا أو أحدهما الى الانطلاق فتقول أما زيد فنطلق أي وأما غيره فلا فهي على هذا للتفصيل اه تصريح والحق ان ذلك لايتأتى في كل المواضع اذالتزامه في نحو أما بعد فأقول كذا لايخفى تعسفه بتقدير الجمل والمقابل كان يقال الازمان مختلفة أما بعد كذا فاقول وأما قبلها فلا ونقل حفيد العصام عن الزمخشري ان التفصيل اما لمجمل سابق أو لمتعدد في الذهن يختار المتكلم منه ما يهمه ويترك ماعداه ومنه أما بعد فلا تقدير على هذا الا انه مخالف لا كثر النحاة اه واذا كانت للتفصيل فاما أن تكرر مع كل الأقسام كأما السفينة وأما الغلام الخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به الخ أي وأما غيرهم فبضد ذلك أو بكلام يذكر في موضعه نحو فأما الذين في قلوبهم زيغ الخ أي وأما الذين آمنوا فيكلون علمه الى ربهم بدليل والراسخون في العلم الخ (قوله مقام أداة الشرط) أي دائما فلا تفارقه كالتوكيد ولذا قال الموضح هي حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا وصريح الشارح أنها غير موضوعة للشرط بل نائبة عنه ومتضمنة معناه وهو ماصرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف اذ لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو مامر ولا الفعل على مفعوله في نحو فأما اليتيم فلا تقهر وهكذا ولا للزيادة لعدم الاستغناء عنها فتعينت للجزاء وكونها زائدة لازمة كالباء في أفعل به باطل لان اللزوم لغير مقتض ينافي الزيادة بخلاف اللزوم في أفعل به فلرفع قبح اسناد صورة الأمر الى الظاهر فان قيل لو كانت للشرط لتوقف جوابها على شرطها مع انك تقول اما علما فعالم ولا شك انه عالم ذكرت العلم أم لا أجيب بانه من اقامة السبب مقام المسبب أي مهما تذكر العلم فانت محق لانه عالم ومثله كثير وأما كونها للتوكيد فقل من ذكره وقد أحكم الزمخشري شرحه بما حاصله ان جوابها لما كان معلقا على المحقق وهو وجود شئ في الدنيا بدليل تقديرها بمهما يكن من شئ أفادت تحققه ووقوعه لامحالة اذ مادامت الدنيا لاتخلو عن وجود شئ فلا تذكر الا عند قصد التحقيق (قوله وهذا فسرها سيبويه الخ) قد يقال هذا التفسير لا يدل الا على نيابتها عن الاداة فقط والفعل محذوف بعدها وانما ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب انهم التزموا حذف الفعل بعد اما وأن يقع بينها وبين جوابها ماهو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح انه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لقصد العوضية وكراهة تلو الفاء أما اه صبان (قوله فلذلك لزمتها الفاء) أي لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزمتها الفاء التي تدخل الجواب قضاء بحق ماحذف وابقاء لاثره في الجملة فلزوم الفاء انما هو لنيابتها عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع في بعض العبارات لانها لم تنب عنه كمامر ولوسلم فالفاء ليست له بل لنفس الاداة لانها هي العاملة في الجواب على المختار فان قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط الا اذا لم يصلح لمباشرة الاداة كمامر فلم لزمت أما مطلقا أجيب بانه لما كانت شرطيتها خفية لكونها بطريق النيابة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضي لانها لما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح عملها في الجزاء فلزمتها الفاء وامتنع جزمه ولو مضارعا (قوله والأصل مهما الخ) فمهما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ويكن اما تامة ففاعلها ضمير مهما أو ناقصة فهو اسمها وخبرها محذوف أي موجودا ومن شئ بيان لمهما للتعميم ودفع ارادة نوع بعينه وقيل من زائدة وشئ فاعل يكن وحينئذ فرابط جملة الخبر بالمبتدا اعادته بمعناه لان مهما معناه شئ وانما خص الجمهور مهما بالتقدير لعدم مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق واذا تستدعي زيادة المقدر للزومها الاضافة وغيرهما خاص بقبيل كالزمان في متى والعاقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شئ ما لكن هذا انما يتم على القول بان مهما أعم من ما الا على انها بمعناها وحكى المصرح عن بعضهم تقديرها بان لانها أم الباب أي ان

(ش) أما حرف تفصيل وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط ولهذا فسرها سيبويه بمهما يكن من شئ والمذكور بعدها جواب الشرط فلذلك لزمتها الفاء نحو أما زيد فنطلق والاصل مهما يكن من شئ فزيد منطلق فانيبت أما مناب مهما يكن من شئ فصار أما فزيد منطلق

ثم أخرت الفاء الى الخبر فصار اماز يد فنطلق وهذا قال وفا * لتلو تلوها وجو با ألفا * (ص) وحذف ذي الفاقل في نثر اذا * لم يك قول معها قد نبذا (ش) قد سبق ان هذه الفاء ملتزمة الذكر وقد جاء حذفها في الشعر كقول الشاعر * فاما القتال لا قتال لديكمو * ولكن سيرا في عراض المواكب أي فلا قتال وحذفت في النثر بكثرة و بقلة فالكثرة عند حذف القول معها كقوله عز وجل فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم أي فيقال لهم أكفرتم بعد ايمانكم والقليل ما كان بخلافه كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله هكذا وقع في صحيح البخاري ما بال بحذف الفاء والاصل أما بعد فما بال رجال فحذفت الفاء (ص) لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا (ش) للولا ولوما استعمالان أحدهما أن يكونا دالين على امتناع الشئ لوجود غيره وهو المراد بقوله اذا امتناعا بوجود عقدا و يلزمان حينئذ الابتداء فلا يدخلان الا على المبتدا ويكون الخبر بعدهما محذوفا وجوبا ولا بد لهما من جواب فان كان مثبتا قرن باللام غالبا وان كان منفيا بما تجرد عنها غالبا وان كان منفيا بلم لم يقترن بها نحو لولا زيد لا كرمتك ولوما زيد لا كرمتك ولولا زيد ما جاء عمرو ولوما زيد لم يجئ عمرو فزيد في هذه المثل ونحوها مبتدأ وخبره محذوف وجوبا والتقدير لولا زيد موجود وقد سبق ذكر هذه المسئلة في باب الابتداء (ص) وبهما التحضيض مز وهلا * الا ألا وأولينها الفعلا (ش) أشار في هذا البيت الى الاستعمال الثاني للولا ولوما وهو الدلالة على التحضيض ويختصان حينئذ بالفعل نحو لولا ضربت زيدا ولوما قتلت بكرا فان قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيا وان قصدت بهما الحث على الفعل

أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب فحذفت ان وشرطها وأنيبت أما منابهما (قوله ثم أخرت الفاء) أي اصلاحا للفظ لكراهة تلو الفاء أما ولوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فزحلقوا الفاء من موضعها وفصلوا بينهما بجزء من الجواب وذلك واحد من ستة اما بالمبتدا كمثال الشارح أو بالخبر كاما في الدار فزيد أو باسم منصوب بما بعد الفاء لفظا فأما اليتيم فلا تقهر أو محلا وأما بنعمة ربك فحدث أو بمنصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء وأما ثمود فهديناهم على نصب ثمود ويجب تقدير عامله بعد الفاء لئلا يكثر الفاصل بينها و بين أما أو بظرف كاما اليوم فاضرب زيدا والمختار عند المصنف انه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف ولا لاما النائبة عنه ليكون المعلق عليه مطلقا فيكون أبلغ في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها الا مع أما لكونها مزحلقة عن مكانها كما مر السادس بجملة الشرط دون جوابه فأما ان كان من المقربين فروح أي فجزاؤه روح فحذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لئلا يجحف بها ولان قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد أنه لاسبقهما فالفصل اما باسم واحد ومنه الموصول مع صلته أو بما هو في حكمه كجملة الشرط لا بأكثر الا بالجملة الدعائية ان تقدمها فاصل كاما اليوم رحمك الله فالامر كذا اه أشموني والظاهر ان مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتي عن الهمع في آية فاما الذين اسودت وجوههم (قوله فاما القتال الخ) مبتدأ خبره جملة لا قتال لديكم والرابط اعادة المبتدا بلفظه والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم قول محذوف للضرورة وقد يقال يصح تقدير القول أي فأقول لا قتال لديكم والرابط حينئذ مامر أو محذوف أي فيه أي في شأنه ولا شك في صحة الاخبار والمعنى حينئذ خلافا لمن منعه وقوله سيرا اسم لكن وخبرها محذوف أي ولكن سيرا لديكم أو هو مصدر لمحذوف واسم لكن محذوف أي ولكنكم تسيرون سيرا وعراض المواكب بكسر العين المهملة و بالضاد المعجمة شقها وناحيتها (قوله فالكثرة عند حذف القول معها) ظاهره تبعا لمفهوم المتن ان حذفها حينئذ كثير فيفيد جواز ابقائها مع حذف القول على قلة وهو ظاهر الهمع وصرح الاشموني كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناء عنهما بالمقول وحكى في الهمع قولا بمنع حذفها ولو مع القول الا للضرورة وان الجواب في الآية فذوقوا والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله ما بال رجال) الأولى في هذا عدم تخريجه على القليل لجواز تقديره فأقول ما بال الخ وأظهر منه قول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا فانه اخبار بشئ مضى لا يصح فيه تقدير القول (قوله اذا امتناعا) مفعول لعقدا أي ربطا امتناع الشئ بوجود غيره (قوله الا على المبتدا) أي ولو ضميرا متصلا كلولاه ولولاك فانها وان كانت في ذلك حرف جر لا يتعلق بشئ عند سيبويه لكن مجرورها في محل رفع بالابتداء وخبره محذوف وجوبا (قوله من جواب) أي كجواب لو في شروطه المارة وقد يحذف لدليل نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أي لهلكتم (قوله غالبا) من غيره في المثبت

* لولا زهير جفاني كنت معتذرا * وفي المنفي بما قوله

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما * أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا

(قوله وبهما الخ) متعلق بمز أي ميز التحضيض مفعوله وهلا عطف على الهاء من بهما أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك والا ألا عطف على هلا بحذف العاطف (قوله فان قصدت بهما التوبيخ) أي بلولا ولوما وكذا

كان مستقبلا بمنزلة فعل الامر كقوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين أى لينفر و بقية أدوات التحضيض حكمها كذلك فتقول هلا ضربت زيدا

وألا فعلت كذا وألا تخففا كألا استئدا (ص) وقد يليها اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر

(ش) قد سبق أن أدوات التحضيض تختص بالفعل فلا تدخل على الاسم وذكر فى هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها ويكون معمولا لفعل مضمر أو لفعل مؤخر عن الاسم فالاول كقوله

الان بعد لجاجتى تلحوننى * هلا التقدم والقلوب صحاح

فالتقدم مرفوع بفعل محذوف تقديره هلا وجد التقدم ومثله قوله

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا

فالكمى مفعول بفعل محذوف والتقدير لولا تعدون الكمى المقنع والثانى كقولك لولا زيدا ضربت فزيدا مفعول ضربت (ص)

﴿ الاخبار بالذى والالف واللام ﴾

ماقيل أخبر عنه بالذى خبر * عن الذى مبتدأ قبل استقر
وماسواهما فوسطه صله * عائدها خلف معطى التكمله
نحو الذى ضربته زيد فذا * ضربت زيدا كان فادر المأخذا

(ش) هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدريبه كما وضعوا باب التمرين فى التصريف لذلك فاذا قيل لك أخبر عن اسم من الاسماء بالذى فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذى خبرا عن ذلك الاسم لكن الامر ليس كذلك بل المجعول خبرا هو ذلك الاسم والمخبر عنه انما هو الذى كما ستعرفه فقيل ان الباء فى بالذى بحذف

هلا وألا فانها كلها ترد للتوبيخ أى اللوم على ترك الفعل والتنديم أى الايقاع فى الندم وحينئذ تختص بالماضى لفظا نحو لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا ومنه هلا التقدم فى البيت الآتى أو تأويلا كقوله لولا الكمى الخ أى لولا عددتم وانما قال تعدون لحكاية الحال اه أشمونى (قوله كان مستقبلا) أى لفظا كهلا تضرب زيدا أو معنى كما مثله (قوله وألا مخففا الخ) أى فيكون للتحضيض نحو ألا تقاتلون قوما نكثوا ولم يذكرها فى التسهيل لان أكثر مجيئها للعرض وهو كالتحضيض لانه طلب بلين لا بازعاج فيحتمل انه ذكرها هنا لمشاركتها لها فى الاختصاص بالفعل لا فى التحضيض فتكون أدواته أربعة فقط وهو المشهور أو للاشارة الى أنها قد تأتى له كالآية فتكون خمسة (قوله بفعل مضمر) متعلق بعلق الواقع صفة لاسم وقوله أو بظاهر أى أو بفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدأ وخبر فيكون الفعل المضمر كان الشانية نحو * فهلا نفس ليلى شفيعها * (قوله الان بعد الخ) قيل بحذف الهمزة ونقل حركتها اللام ولعله الرواية والا فالوزن صحيح مع الهمزة واللجاجة من لج يلج كعلم يعلم وتلحوننى من لحيت الرجل اذا لمته وقوله والقلوب صحاح أى خالية من الغضب عامرة بالود (قوله تعدون عقر النيب) بكسر النون جمع ناب وهى المسنة من النوق وبنى منادى وضوطرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء المهملتين المرأة الحمقاء والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه أى المتغطى به والمقنع الذى على رأسه بيضة الحديد والله أعلم

﴿ الاخبار بالذى والالف واللام ﴾

(قوله ماقيل الخ) ما موصول مبتدأ خبره لفظ خبر وجملة قيل أخبر صلته والعائد الهاء فى عنه والذى مقصود لفظه أولا وثانيا فلا صلة له ومبتدأ حال من الذى الثانى وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية اما مترادفة أو متداخلة (قوله وماسواهما) أى سوى الاسم الذى قيل أخبر عنه وسوى لفظ الذى من بقية الجملة (قوله خلف معطى التكملة) هو الضمير الذى يخلف الاسم المطلوب الاخبار عنه وهذا الاسم هو معطى التكملة أى يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فانه يصير خبرا بعد ان كان مفعولا مثلا (قوله لامتحان الطالب) أى فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبك أى سبك كلام من آخر وكثيرا ما يصاغ هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوى الحكم لان فيه اسنادين الى الضمير والى الظاهر أو القصر فى نحو الذى قام زيد ردا على من اعتقد خلافه أو شركته أو تشويق السامع كقول واصف ناقة صالح

والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

(قوله كما وضعوا باب التمرين) هو المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب فى التصريف كأن يقال كيف تبنى من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الا من برع فيه كما لا يحسن الجواب هنا الا البارع فى العربية لا بقنائه على جميع أبوابها وجواب ذلك قرأى كسكرى وأصله قرأأ بهمزتين كجعفر قلبت الثانية ياء ثم ألفا لما سيأتى فى الابدال قال أبو على الفارسى سألت ابن خالويه بالشام عن مسئلة فما عرف السؤال وقد أعدته ثلاثا وهى كيف تبنى من وأى مثل كوكب على لغة من قرأ قد افلح بالنقل ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه لنفسك وجوابها ان أصله ووأى ككوكب قلبت الياء ألفا لتحركها وفتح ما قبلها فصار ووأى كسكرى ثم حذفت الهمزة لنقل حركتها الى الواو الساكنة قبلها فصار ووى كفتى فاجتمع واوان أول الكلمة قلبت الاولى همزة فصار أوى فاذا جمعته قلت أوون بحذف الالف آخره لسكونها مع واو الجمع كما فى مصطفون فاذا أضفته لنفسك قلت أوى

بمعنى عن فكأنه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فجئ بالذى واجعله مبتدأ واجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى وخذ الجملة التى
كان فيها ذلك الاسم فوسطها بين الذى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا تجعله
عوضا من ذلك الاسم الذى صيرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا فتقول الذى ضربته زيد
فالذى مبتدأ وزيد خبره وضربته صلة الذى والهاء فى ضربته خلف عن زيد الذى جعلته خبرا وهى عائدة على الذى (ص)

و باللذين والذين والتى * أخبر مراعيا وفاق المثبت

(ش) أى اذا كان الاسم الذى قيل لك أخبر عنه مثنى فجئ بالموصول مثنى كاللذين وان كان مجموعا فجئ به كذلك كالذين وان كان مؤنثا فجئ به كذلك كالتى والحاصل انه لابد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به لانه خبر عنه ولابد من مطابقة الخبر للمخبر عنه ان مفردا فمفرد وان مثنى فمثنى وان مجموعا فمجموع وان مذكرا فمذكر وان مؤنثا فمؤنث فاذا قيل لك أخبر عن الزيدين من ضربت الزيدين قلت اللذان ضربتهما الزيدان واذا قيل أخبر عن الزيدين من ضربت الزيدين قلت الذين ضربتهم الزيدون واذا قيل أخبر عن هند من ضربت هندا قلت التى ضربتها هند (ص)

قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما
كذا الغنى عنه بأجنبى أو * بمضمر شرط فراع ما رعوا

(ش) يشترط فى الاسم المخبر عنه بالذى شروط أحدها أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر بالذى عما له صدر الكلام كأسماء الشرط والاستفهام نحو من وما الثانى أن يكون قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز الثالث أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنبى

بحذف النون للاضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعهما ساكنة مع الياء اهـ صبان (قوله بمعنى عن) أى وعند الشارح بمعنى بسبب أى أخبر عن الذى بذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذى أو للاستعانة أى أخبر متوصلا الى هذا الاخبار بالذى (قوله فجئ بالذى الخ) حاصله خمسة أعمال الابتداء بالذى وتأخير ذلك الاسم ورفعه على الخبر به وجعل ما بينهما صلة الذى وان تجعل فى المكان الذى كان فيه الاسم ضميرا مطابقا له فى معناه واعرابه وكذا مطابقا للموصول لانه عائده ويلزم كونه غائبا وان كان خلفا عن ضمير متكلم أو مخاطب لان الموصول فى حكم الغائب فاذا قيل أخبر عن التاء من ضربت زيدا قلت الذى ضرب زيدا أنا فعملت ماذكر من الاعمال الا أن التاء اذا أخرت لايمكن النطق بها مع كونها ضميرا متصلا فلذا جىء بأنا بدلها والضمير الخلف عنها مستتر فى ضرب أو عن بكر من ضرب زيد بكرا قلت الذى ضربه زيد بكر فهاء ضربه خلف عن بكر قدمت على الفاعل مع ان بكرا كان مؤخرا لامتناع فصل الضمير مع امكان اتصاله ويجوز حذفها لانه عائد منصوب بفعل أو عن زيد من زيد أبوك قلت الذى هو أبوك زيد أو عن أبوك قلت الذى زيد هو أبوك فتجعل هو مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر أو عن زيد من جاء زيد و بكر قلت الذى جاء هو و بكر زيد بتوكيد الخلف المستتر فى جاء ليصح العطف عليه أو عن زيد من مررت بزيد و بكر قلت الذى مررت به و ببكر زيد باعادة الجار فى المعطوف على الضمير الخلف عند غير المصنف أو عن رغبة من جئت رغبة فيك قلت التى جئت لها رغبة فيك فتجر خلف المفعول له باللام لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها أو عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة قلت الذى صمت فيه يوم الجمعة فجاء الخلف بفى لما ذكر وقس على ذلك (قوله و باللذين الخ) أى وكذا اللتين واللاتى واللائى والالى لا بغير ذلك من الموصولات ولو قال و بفروع الذى نحو التى لوفى بذلك (قوله اذا كان الاسم الموصول) كذا فى نسخ والصواب حذف الموصول (قوله المخبر عنه به) أى بالموصول أى بسببه على ما تقدم وقوله لانه أى الاسم خبر عنه أى عن الموصول (قوله قبول الخ) شروع فى شروط الاسم المخبر عنه بعد أن بين كيفية الاخبار وهذا الباب منحصر فى هذين الطرفين (قوله قد حتما) خبر عن قبول فالفه للاطلاق لا للتثنية لان الضمير للمضاف لا للمضاف اليه (قوله كذا الغنى) بالقصر أى الاستغناء أما الممدود فهو التغنى بالالحان وهو مبتدأ خبره شرط لا العكس لانه نكرة فلا يخبر عنه بالمعرفة وكذا حال من الضمير فى شرط لتأويله بمشروط أى حال كونه مثل ذلك القبول فى التحتم (قوله يشترط فى الاسم الخ) أفاد أنه لا دخل فى هذا الباب للفعل ولا للحرف الا اذا قصد لفظهما كضرب من ضرب فعل ماض فتقول الذى هو فعل ماض ضرب (قوله قابلا للتأخير) أى بنفسه أو بدله كما مر فى التاء من ضربت زيدا (قوله عماله صدر الكلام) أى لان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور فتفوته الصدارة ومثله ضمير الفصل على انه اسم لئلا يفوته لزوم التوسط وأجاز المبرد وابن عصفور تقديم الخبر هنا فعليه يخبر عما له الصدر مع تقدمه فلو قيل أخبر عن أيهم من أيهم قائم قلت أيهم الذى هو قائم على ان أيهم خبر مقدم عن الذى أو عن من فى من تضرب أضرب قلت من الذى تضربه أضرب فهاء تضربه خلف عن من فى اعرابها لانها كانت مفعولا مقدما أخرت لاتصالها بالفعل ويجوز حذفها لانها عائد منصوب بالفعل (قوله كأسماء الشرط الخ) أى وكم الخبرية وما التعجبية وغير ذلك مما يلزم الصدر (قوله عن الحال والتمييز) أى للزومهما التنكير فلا يخلفهما الضمير

فلايخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرا كالهاء فى زيد ضربته الرابع أن يكون صالحا للاستغناء عنه بمضمر فلا يخبر عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف اليه فلا تخبر عن رجل وحده من قولك ضربت رجلا ظريفا فلا تقول الذى ضربته ظريفا رجل لانك لوأخبرت عنه وضعت مكانه ضميرا وحينئذ يلزم وصف الضمير والضمير لا يوصف ولايوصف به فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك لانتفاء هذا المحذور فتقول الذى ضربته رجل ظريف وكذلك لايخبر عن المضاف وحده فلاتخبر عن غلام وحده من قولك ضربت غلام زيد لانك تضع مكانه ضميرا كما تقرر والضمير لا يضاف فلوأخبرت عنه مع المضاف اليه جاز ذلك لانتفاء المانع فتقول الذى ضربته غلام زيد (ص)

وأخبر واهنا بال عن بعض ما
يكون فيه الفعل قد تقدما
ان صح صوغ صلة منه لأل
كصوغ واق من وقى الله البطل

(ش) يخبر بالذى عن الاسم الواقع فى جملة اسمية أو فعلية فتقول فى الاخبار عن زيد من قولك زيد قائم الذى هو قائم زيد وتقول فى الاخبار عن زيد من قولك ضربت زيدا الذى ضربته زيد ولايخبر بالالف واللام عن الاسم الا اذا كان واقعا فى جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الالف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الواقع فى جملة اسمية ولا عن الاسم زيادة

فلايجوز فى جاءز يدرا كبا وطاب نفسا ان تقول الذى جاءز يد اياه را كب وطاب اياه نفس (قوله فلايخبر عن الضمير الخ) مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الاشارة فى ولباس التقوى ذلك خير والاسم الظاهر فى * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * فلايقال الذى لباس التقوى هو خير ذلك ولا الذى فى رحمته أطمع الله للمانع الآتى وكذا الاسماء الواقعة فى الامثال كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها باجنبى اذ الامثال لا تغير ألفاظها (قوله كالهاء فى زيد ضربته) أى لعدم الغنى عنها بالاجنبى كزيد وعمرو ولانك تقول فى الاخبار عنها الذى زيد ضربته هو فتفصلها مؤخرة وهاء ضربته الآن خلف عنها ويجب فى الخلف عوده على الموصول كما مر فتبقى حينئذ جملة الخبر عن زيد بلارابط فان جعلتها رابطا انخرمت قاعدة الباب وبقى الموصول بلاعائد (قوله الرابع الخ) هذا الشرط يغنى عن الثانى اذ الاضمار تعريف وزيادة وقد نبه فى شرح الكافية على ان ذكر الثانى زيادة بيان وقد ظهر ان أو فى قوله أو بمضمر بمعنى الواو لانه شرط مستقل غير الغنى بالاجنبى وان الشروط فى كلامه ثلاثة فقط لان الثانى مكرر وبقى منها أن لا يكون الاسم ملازما للنفى كديار ولا لغير الرفع كسبحان والظرف غير المتصرف كعند لتعذر جعله خبرا ولا فى جملة انشائية كزيد من أين زيد لانها لا تصلح لجعلها صلة وان يكون فيه فائدة بخلاف ثوانى الاعلام كبكر من أبى بكر اذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شئ وأن يكون بعض جملة واحدة أو فى حكم الواحدة كالشرط وجوابه فى ان قام زيد قمت فتقول الذى ان قام قمت زيد وكالمتعاطفين بالفاء فى قام زيد فقعد عمرو فتقول الذى قام فقعد عمرو زيد لان ما فى الفاء من التسبب جعل الجملتين كالشرط والجزاء (قوله بمضمر) أى يعود على ما قبله ليصح كونه عائد الموصول فلايخبر عن مجرور رب فى رب رجل لقيته لان الضمير المجرور بها لا يعود الا لما بعده كضمير الشأن وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كحتى ومذ لانه لا يخلفه الضمير ولا عن الاسماء العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها (قوله فلايخبر عن الموصوف الخ) أى ولا عن الصفة وحدها كما يشير له قول الشارح لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ومثلهما الموصول وحده وصلته وحدها لكونهما شيأ واحدا ويجوز عنهما معا فى جاء الذى قام تقول الذى جاء الذى قام فتجعل خلفه ضميرا مستترا فى جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلايخبر عن أحدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشئ ولا يتعلق به شئ أما الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجر خلفه بفى كما مر مثاله بقى ما اذا كان المتعلق واجب الحذف كزيد فى الدار أو عندك فهل يصح الاخبار عن مجموعهما كأن تقول الذى زيد هو كائن عندك بذكر المتعلق أو يبقى على حذفه أو يمتنع أصلا فليحرر (قوله عن المضاف الخ) أى بخلاف المضاف اليه فيخبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره ففى نحو سر أبا زيد قرب من بكر الكريم يصح الاخبار عن زيد وحده بقولك الذى سر أباه قرب من بكر الكريم زيد ويمتنع عن كل من الباقى وحده لان الاب مضاف وبكر موصوف والكريم صفة والقرب متعلق الجار فلايخلفه الضمير وحده وكذا مجموع الجار والمجرور نعم تخبر عنهما معا فتقول الذى سر أبا زيد قرب من بكر الكريم ففى سر ضمير مستتر هو الخلف كما تخبر عن المضاف مع المضاف اليه كالذى سره قرب من بكر الكريم أبو زيد وعن بكر مع صفته كالذى سر أبا زيد قرب منه بكر الكريم وفى هذا الاخبار عن المجرور بدون جاره (قوله عن بعض ما) أى بعض تركيب يكون فعله مقدما أى على سائر أجزائه لا مطلقا بأن تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شئ من أجزائها فلا يخبر بأل فى زيدا ضربت لانه يجب الترتيب فى وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين أل وصلتها أعنى الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر انه خبر لمحذوف أى وذلك كصوغ واق لانه مثال لما مر وليس فيه اشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة لمصدر محذوف أى صوغا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أى يشترط

الواقع فى جملة فعلية فعلها غير متصرف كالرجل من قولك نعم الرجل اذلا يصح أن يستعمل من نعم صلة للالف واللام وتخبر عن الاسم الكريم من قولك وقى الله البطل فتقول الواقى البطل الله وتخبر أيضا عن البطل فتقول الواقيه الله البطل (ص) وان يكن مارفعت صلة ال * ضمير غيرها أبين وانفصل (ش) الوصف الواقع صلة لال ان رفع ضميرا فاما أن يكون عائدا على الالف واللام أو على غيرها فان كان عائدا عليها استتر وان كان عائدا على غيرها انفصل فاذا قلت بلغت من الزيدين الى العمرين رسالة فان أخبرت عن التاء فى بلغت قلت المبلغ من الزيدين الى العمرين رسالة أنا ففى المبلغ ضمير عائد على الالف واللام فيجب استتاره وان أخبرت عن الزيدين من المثال المذكور قلت المبلغ أنا منهما الى العمرين رسالة الزيدان فانا مرفوع بالمبلغ وليس عائدا على الالف واللام لان المراد بالالف واللام هنا مثنى وهو المخبر عنه فيجب ابراز الضمير وان أخبرت عن العمرين من المثال المذكور قلت المبلغ أنا من الزيدين اليهم رسالة العمرون فيجب ابراز الضمير كما تقدم وكذا يجب ابراز الضمير اذا أخبرت عن رسالة من المثال المذكور لان المراد بالالف واللام هنا الرسالة والمراد بالضمير الذى ترفعه الصلة المتكلم فتقول المبلغها أنا من الزيدين الى العمرين رسالة (ص)

﴿العدد﴾

ثلاثة بالتاء قل للعشره * فى عد ما آحاده مذكره
فى الضد جرد والمميز اجرر * جمعا بلفظ قلة فى الاكثر

(ش) تثبت التاء فى ثلاثة وأربعة وما بعدهما الى عشرة ان كان المعدود بهما مذكرا وتسقط ان كان مؤنثا و يضاف الى جمع نحو عندى ثلاثة رجال وأربع نساء وهكذا الى عشرة وأشار بقوله * جمعا بلفظ قلة فى الاكثر * الى ان المعدود بها ان كان له جمع قلة وكثرة لم يضف العدد فى الغالب

زيادة على ماص أربعة شروط فعلية الجملة وتقدم فعلها وتصرفه واثباته وأشار المصنف لهذين بقوله ان صح الخ لان صلة أل لاتصاغ من جامد ولامنفى (قوله الواقيه الله) وذكر الهاء واجب لان عائد أل لايحذف الا ضرورة (قوله فيجب ابراز الضمير) أى لجريان الصلة على غير ماهى له والله أعلم

﴿العدد﴾

هو ماوضع لكمية الآحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين ومعنى التقابل ان تزيد العليا عليه بقدر نقص السفلى عنه كالاربعة فان حاشيتيها الخمسة وثلاثة أو ستة واثنان أو سبعة وواحد ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى وقيل عدد لوقوعه فى جواب كم واذا أريد بالحاشية مايعم الصحيح والكسر دخل الواحد لان له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ماتزيد العليا عليه من الكسر ولاتختص بالنصف خلافا لمن توهمه كعشر مع واحد وتسعة أعشار فان العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهما متقابلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ الدالة على المعدود (قوله ثلاثة) مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر أو مبتدأ خبره قل بحذف الرابط أى قلها و بالتاء حال منه اقصد لفظه أو نعته وللعشرة متعلق بقل (قوله ما آحاده الخ) أى معدود آحاده مذكرة فالعبرة بتذكير الواحد وتأنيثه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة حمامات بالتاء على المختار وثلاث هنود بلاتاء تبعا لتذكير المفرد وتأنيثه هذا فى الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرة بهما أنفسهما لا بواحدهما فتقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتذكيرهما وثلاث من الابل والنخل بلاتاء لتأنيثهما وثلاث من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكر ويؤنث (قوله فى الضد جرد) أى مع تسكين عشرة قال تعالى وليال عشر (قوله فى ثلاثة الخ) الاولى قول الموضح فى ثلاثة وعشرة ومابينهما لنصه على دخول العشرة وانما لحقت التاء هذه الاعداد لانها أسماء جموع كزمرة وفرقة وأمة فحقها أن تؤنث كنظائرها فاستصحب ذلك مع المذكر لسبق رتبته ثم حذفت مع المؤنث فرقا بينهما اتصريح وخرج بها واحد واثنان فلايجرى فيهما ذلك ولا يضافان الى المعدود فلايقال واحد رجل ولا اثنا رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان اللفظ الثانى فيهما يغنى عن الاول فى افادة الوحدة والزوجية ويزيد عليه بافادة جنس المعدود فجمعه معه لغو بلافائدة (قوله ن كان مؤنثا) أى ولو مجازا وكذا المذكر كسبع ليال وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جاز اجراؤها وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة و بالعكس كما نقله الامام النووى عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة النقل كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصفوى وقوله كما لو حذف أى المعدود مع قصده فى المعنى فيجوز حذف التاء من المذكر كحديث وأتبعه ستا من شوال واثباتها فى المؤنث كعندى ثلاثة وتريد نسوة لكن نقل الاسقاطى عن بعضهم منع الثانى اما اذا حذف المعدود ولم يقصد أصلا بل قصد اسم العدد فقط كانت كلها بالتاء كثلاثة خير من ستة وتمنع الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث (قوله و يضاف) أى ماذكر من الثلاثة وأخواتها الى جمع ليطابقها فى الجمعية وكذا فى القلة الآتية وهذا الجمع هو مميزها آخره وأجروه على نصبه تخفيفا بحذف التنوين ويجوز جره لعطف بيان عليها كخمسة أثواب بتنوينهما ولا تضاف لمفرد الا فى نحو ثلثمائة لان المائة جمع فى المعنى اذهى عشر عشرات فتطابقها فى الجمعية والقلة وقد وقع فى الشعر ثلاث مئين شذوذا أو ضرورة وخرج بالجمع

الا الى جمع القلة فتقول عندى ثلاثة أفلس وثلاث أنفس ويقل عندى ثلاثة فلوس وثلاث نفوس ومما جاء على غير الاكثر قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فاضاف ثلاثة الى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو اقرؤ فان لم يكن للاسم الا جمع كثرة لم يضف الا اليه نحو ثلاثة رجال (ص)

ومائة والالف للفرد أضف
ومائة بالجمع نزرا قد ردف

(ش) قد سبق ان ثلاثة وما بعدها الى عشرة لا تضاف الا الى جمع وذكر هنا ان مائة وألفا من الاعداد المضافة وانهما لا يضافان الا الى مفرد نحو عندى مائة رجل وألف درهم وورد اضافة مائة الى جمع قليلا ومنه قراءة حمزة والكسائى ولبثوا فى كهفهم ثلثمائة سنين باضافة مائة الى سنين والحاصل ان العدد المضاف على قسمين أحدهما مالا يضاف الا الى جمع وهو من ثلاثة الى عشرة والثانى مالا يضاف الا الى مفرد وهو مائة وألف وتثنيتهما نحو مائتا درهم وألفا درهم واما اضافة مائة الى جمع فقليل (ص)

وأحد اذكر وصلنه بعشر
مركبا قاصد معدود ذكر
وقل لدى التأنيث احدى عشره
والشين فيها عن تميم كسره
ومع غير احد واحدى
ما معهما فعلت فافعل قصدا

ولثلاثة وتسعة وما بينهما ان ركبا ما قدما

(ش) لما فرغ من العدد المضاف ذكر العدد المركب فتركب عشرة مع مادونها الى واحد نحو أحد عشر واثنى عشر وثلاثة عشر وأربعة عشر الى تسعة عشر هذا للمذكر وتقول فى المؤنث احدى عشرة واثنتا عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة الى تسع عشرة فللمذكر احد واثنا وللمؤنث احدى واثنتا قوله

اسم الجنس كطير وبقر واسم الجمع كقوم ورهط فالاكثر جره بمن نحو فخذ أربعة من الطير وقد يضاف اليه سماعا على الصحيح نحو وكان فى المدينة تسعة رهط ليس فيما دون خمس ذود صدقة فقول الشارح وأربع نساء لعله من المسموع (قوله الا الى جمع القلة) والغالب كونه من جموع التكسير وهى أفعلة أفعل ثم فعلة ثم أفعال لان الثلاثة وأخواتها أقرب اليه من جمعى التصحيح فيقل استعمالهما وان كانا للقلة أيضا عند سيبويه كثلاثة أحمدين وثلاث زينبات والكثير أحامد وزيانب الا ان أهمل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات وسموات أو ندر كثلاث سعادات وآيات لندور سعائد وآى أو جاور ما أهمل كسبع سنبلات لمجاورته بقرات (قوله فان لم يكن الخ) مثل ذلك ما اذا شذ جمع القلة أو ندر استعماله فيجعل كالمعدوم ويضاف للكثرة فالاول كثلاثة قروء فان مفرده قرء بفتح فسكون وجمعه على أفعال شاذ والثانى كثلاثة شسوع فان أشساع قليل الاستعمال فى جمع شسع وهو أحد سيور النعل كذا فى الاشمونى تبعا للتوضيح ومقتضاه ان ثلاثة قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته والصواب ما فى الشارح كابن الناظم من جعله من القليل لانه ان كان جمعا لقرء بالفتح فله جمع قلة قياسى وهو أقرؤ كفلس وأفلس أو لقرء بالضم فله أقراء كأقفال وعلى هذا يحمل الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسى فيكون قليلا (قوله نحو ثلاثة رجال) أى وجوار ودراهم وانظر اذا كان له جمع كثرة وتصحيح مع اهمال قلته أو شذوذه كجوار وجاريات هل الارجح الاول أم الثانى (قوله ومائة بالجمع) مبتدأ سوغه التقسيم وردف ماض مجهول أى تبع خبره وبالجمع متعلق به ونزرا حال (قوله مائة وألفا) أى جنسهما ولو غير مفرد كمائتا ثوب وثلاثة آلاف فرس (قوله الا الى مفرد) أى لاشتمال المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما افترق فيهما فاخذت من العشرة الاضافة ومن العشرين الافراد ولم يعكس لخفة هذا لحذف التنوين للاضافة وأما الالف فعوض عن عشر مائة فعومل معاملتها (قوله ومنه قراءة حمزة الخ) أى فسنين تمييز للمائة لشبهها بالعشرة اذ هى عشر عشرات كما أن ثلاث عشرة آحاد ومن ينون مائة يجعل سنين بدلا من ثلثمائة أو بيانا له لا تمييز الثلاثة لشذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه قال الزجاج ولاقتضائه أن كل واحد من الثلثمائة جمع من السنين اذ تمييز المائة واحد منها فأقله ثلاثة فاقل ما لبثوا تسعمائة وهو باطل وهذا وارد على الجر أيضا اذ هو تمييز لا غير لكن أجاب ابن الحاجب بانه لا يلزم كون تمييز المائة واحدا منها الا اذا كان مفردا أما الجمع فلا يلزم فيه ذلك كهو مع العشرة فى قولك عشرة أثواب بل القصد به مجرد بيان الجنس والمشاكلة فى الجمعية كما مر (قوله واحد) أى المستعمل فى الاثبات وأصل همزته الواو وقد يؤتى بها تنبيها على الاصل فيقال وحد عشر ومعناه أول العدد وجمعه آحاد اما الملازم للنفى فهمزته أصلية ومعناه انسان ولا يستعمل فى العدد ولا فى الاثبات (قوله مركبا) الاولى كسر كافه ليناسب قاصد فى كونه حالا من فاعل اذكر (قوله احدى عشرة) يجب سكون الشين للقافية اذ هو فى مقابلة كسرة آخر البيت وان كان فتحها لغة وهو الاصل الا ان السكون أفصح وهو لغة الحجاز ولا تستعمل احدى الا مركبة أو معطوفا عليها أو مضافة كاحدى الكبر لا مفردة (قوله ومع غير أحد الخ) تقدير البيت افعل فى العشرة مع غير أحد واحدى ما فعلته فيها معهما أى من تأنيثها للمؤنث وتذكيرها للمذكر فالفاء زائدة وما مفعول مقدم لافعل ومع ظرف لغو متعلق بافعل أو حال من العشرة المعلومة مما قبله ومتعلق فعلت وافعل محذوف أى فى العشرة وقصدا اما بمعنى قاصد الفعل ومتوجها اليه أو مقتصدا أى عادلا فيه وأفاد بهذا البيت حكم العشرة اذا ركبت مع التسعة فما دونها وبما بعده حكم التسعة فما دونها مع العشرة

وأماثلاثة ومابعدهاالى تسعة فحكمها بعدالتركيب كحكمهاقبله فتثبت التاءفيها ان كان المعدود مذكراوتسقط ان كان مؤنثا وأماعشرة وهوالجزء الأخيرفتسقط التاءمنه ان كان المعدودمذكراوتثبت ان كان مؤنثاعلى العكس من ثلاثة فما بعدها فتقول عندى ثلاثة عشر رجلاوثلاث عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة مع أحدواحدى واثنين واثنتين فتقول احدعشررجلا واثنا عشررجلا باسقاط التاء وتقول احدى عشرة امرأة واثنتاعشرة امرأة باثبات التاء ويجوز مع المؤنث تسكين الشين ويجوزأيضا كسرها وهى لغة تميم (ص)

وأول عشرة اثنتى وعشرا * اثنى اذا أنثى تشا أوذكرا
واليالغيرالرفع وارفع بالألف * والفتح فى جزأى سواها ألف

(ش) قدسبق أنه يقال فى العددالمركب عشرفى المذكر وعشرة فى التأنيث وسبق أيضا انه يقال أحد فى المذكر واحدى فى المؤنث وانه يقال ثلاثة وأربعة الى تسعة بالتاء للمذكر وسقوطها للمؤنث وذكرهنا انه يقال اثناعشر للمذكر بلاتاء فى الصدر والعجزنحو عندى اثناعشر رجلا ويقال اثنتا عشرة امرأة للمؤنث بتاءفى الصدر والعجزونبه بقوله واليالغيرالرفع على ان الاعداد المركبة كلهامبنية صدرها وعجزها وتبنى على الفتح نحو أحد عشر بفتح الجزأين وثلاث عشرة بفتح الجزأين ويستثنى من ذلك اثناعشر واثنتاعشرة فان صدرهمايعرب بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا كمايعرب المثنى وأماعجزهمافيبنى على الفتح فتقول جاءاثناعشررجلا ورأيت اثنى عشررجلا ومررت باثنى عشررجلا وجاءت اثنتاعشرة امرأة ورأيت اثنتى عشرة امرأة ومررت باثنتى عشرة امرأة (ص)

(قوله واماثلاثة ومابعدهاالخ) منه ثمانية فاذاركبت تكون كحالهاقبل أى بالتاءفى المذكر كثمانية عشر يوما وبحذفهافى المؤنث كثمانى عشرة ليلة لكن فيها بعدالحذف حينئذ أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفهامع كسرالنون وفتحهاوأماالمركب فان أضيفت الى مؤنث كانت بالياء لاغيركماص فى منع الصرف كثمانى نسوة فيقدرعليهاالضم والكسرويظهرالفتح كالمنقوص أوالى مذكرفبالتاءلاغيركثمانية رجال وكذا ان لم تضف والمعدودمذكر فان كان مؤنثا فالكثيراجراؤها كالمنقوص كجاءنى من النساء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيابالتنوين لانه مصروف كماص ويقال رأيت ثمانى بلاتنوين لشبهها بجوارلفظا ومعنى ويقل حذف الياء مع اعرابهاعلى النون كقوله لهاثنايا أربع حسان * وأربع فثغرهاثمان (قوله وأماعشرةالخ) انماخالفت حكمهاقبل التركيب دون الثلاثة وأخواتها لكراهة اجتماع تأنيثين فيما هوكالكلمة الواحدة كثلاثة عشررجلا ولكراهة اخلاءلفظين معناهمامؤنث من العلامة فى ثلاث عشر امرأة ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخواتهاعلى العشرة فاستحقت الاصل فى العدد دونها ولان تأنيث الكلمة وتذكيرها انما يكون قياسا فى آخرها وانمالم يبالوا باجتماع تأنيثين فى احدى عشرة وثنتى عشرة مع انه كالكلمة واحدة لاختلافهما فى الاول مع ان الالف كجزءالكلمة ولذالم تسقط فى تصحيح ولاتكسير اذقالوا فى حبلى حبليات وحبالى بخلاف التاءفتسقط كجفان وجفنات فى جفنة ولبناءالكلمة على التاء فى الثانى اذلاواحدله من لفظه فكانت كالأصل والتأنيث مستفادمن الصيغة (قوله ويجوزمع المؤنث تسكين الشين) ظاهره مع احدى وغيرهاالى تسع ويصرح به قول التوضيح واذا كانت العشرة بالتاء وهى مركبة سكنت شينهافى لغة الحجاز كراهة توالى أربع حركات فيماهوككلمة واحدة وكسرهاأكثرتميم تشبيها بتاءكتف وبعض تميم يبقيهاعلى فتحهاالأصلى وبه قرأ يزيد بن القعقاع وهوالأعمش فانفجرت منه اثنتاعشرة عينا اه وبذلك يعلم ان الجوازفى كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات والافالسكون واجب عندالحجازيين فان حذفت التاءفالشين بالفتح لاغير لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبى جعفر احدعشركوكبا وقد قرئ اثناعشرشهرا بالسكون وفيه اجتماع ساكنين (قوله وأول) أى أتبع أى اجعل لفظ عشرة تابعا لاثنتى الخ فعشرة مفعول أول واثنتى ثان وقوله اذا أنثى نشرعلى ترتيب اللف وتشابالقصرلغة أوضرورة أوحذفت همزته لاجتماعهامع همزة أو وأفاد بذلك حكم اثنين واثنتين اذاركبا لئلا يتوهم انهما فى التذكير والتأنيث كثلاثة فى حال تركيبها أما حكم العشرة فمعلوم من قوله ومع غيرأحدالخ كما ان قوله واليالغيرالرفع الخ معلوم من باب الاعراب لكن ذكره لدفع توهم بنائهماعندالتركيب (قوله كلهامبنية الخ) أماالعجز فلتضمنه معنى حرف العطف اذالأصل خمس وعشرمثلا ولذلك يبطل البناء والتركيب اذاظهرالعاطف كقوله
* كأن بهاالبدرابن عشروأربع * وهذا عام فى عجز اثنى عشر وغيره وأماالصدر فلانه كجزء كلمة أولوقوعه موقع ماقبل تاءالتأنيث فى لزوم الفتح واعترض بان جزءالكلمة وماقبل التاء لايستحق البناء حتى يستحقه ماوقع موقعه لانه وسط كلمة والبناءانما يكون فى الآخر كالاعراب ولوسلم لوجب بناء صدر المركب المزجى مطلقا ولوغير عددى الاأن يقال تسومح فى تسمية فتحة الصدر بناء لمشابهتها للعجز ولشبهها البناءفى اللزوم وان كانت فى الحقيقة فتحة بنية (قوله وتبنى على الفتح) انمابنيت على حركة اشعارا بعروض البناء وكانت فتحة تخفيفالثقل التركيب (قوله يعرب بالالف) أى لعدم تركيبه بل عشرواقعة

وميزالعشرين للتسعينا * بواحد كار بعين حينا (ش) قد سبق ان العدد مضاف ومركب وذكرهنا العدد المفرد وهو من عشرين الى تسعين ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ولا يكون مميزه الا مفردا منصوبا نحو عشرون رجلا وعشرون امرأة ويذكر قبله النيف ويعطف هو عليه فيقال أحد وعشرون واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون بالتاء في ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة الى التسعة للمذكر ويقال للمؤنث احدى وعشرون واثنتان وعشرون وثلاث وعشرون بلا تاء في ثلاث وكذا ما بعد الثلاث الى التسع وتلخص مما سبق ومن هذا ان أسماء العدد على أربعة أقسام مضافة ومركبة ومفردة ومعطوفة (ص)

وميز واصركبا بمثل ما * ميز عشرون فسوينهما

(ش) أى ميز العدد المركب كتمييز عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا نحو أحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة (ص)

وان أضيف عدد مركب * يبقى البنا وعجز قد يعرب

(ش) يجوز فى الاعداد المركبة اضافتها الى غير مميزها ماعدا اثنى عشر فانه لا يضاف فلا يقال اثنا عشرك واذا أضيف العدد المركب فمذهب البصريين انه يبقى الجزآن على بنائهما فتقول هذه خمسة عشرك ورأيت خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك بفتح آخر الجزأين وقد يعرب العجز مع بقاء الصدر على بنائه فتقول هذه خمسة عشرك ورأيت خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك (ص)

وصغ من اثنين فما فوق الى * عشرة كفاعل من فعلا
واختمه فى التأنيث بالتاومتى * ذكرت فاذكر فاعلا بغيرتا

(ش) يصاغ من اثنين الى عشرة اسم موازن لفاعل كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثان وثالث ورابع الى عاشر بلا تاء فى التذكير و بتاء فى التأنيث (ص)

وان ترد بعض الذى منه بنى * تضف اليه مثل بعض بين
وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق فحكم جاعل له احكما

(ش) لفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان احدهما

موقع نون المثنى وماقبل النون محل اعراب لا بناء ففى جاء اثنا عشر رجلا اثنا مرفوع بالالف لانه ملحق بالمثنى وعشر مبنى على الفتح لتضمنه معنى العطف كامر لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المثنى ولا يصح أن يقال انه مضاف اليه (قوله بواحد) أى منكر منصوب كما يعطيه المثال والحين بالكسر الزمن (قوله النيف) بفتح النون وشد التحتية مكسورة وقد تخفف وأصله نيوف كسيوف من ناف ينوف اذا زاد وهو كما فى الصحاح والقاموس كل مازاد على العقد الى العقد الثانى والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الالوف فيطلق النيف على الواحد فما فوقه بخلاف بضعة و بضع فمن ثلاثة الى تسعة على المختار وهما حكم الثلاثة فى الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله فيكون مفردا منصوبا) أى عند الجمهور وأجاز الفراء جمعه تمسكا بظاهر قوله تعالى اثنتى عشرة أسباطا أمما وأجيب بان أسباطا بدل كل من اثنتى عشرة والتمييز محذوف أى فرقة لا تمييز والا وجب تذكير العددين لان السبط مذكر وقال المصنف انه تمييز أنث عدده لوصفه بالمؤنث وهو أمما لانه جمع أمة ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب والا فهو مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعا جاز جمع التمييز فان المعدود هنا قبائل وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر (قوله وعجز) مبتدأ سوغه التقسيم وقد يعرب خبره (قوله يجوز فى الاعداد المركبة الخ) أى كما يجوز فى غيرها فان العدد مطلقا تجوز اضافته الى غير تمييزه نحو عشروك وثلاثة زيد وحينئذ يستغنى عن التمييز فلا يذكر أصلا لانك لا تقول ثلاثة زيد الا لمن عرف جنسها وانما خص المركب لأجل قوله يبقى البنا الخ (قوله ماعدا اثنى عشر) أى واثنتى عشر لان عشر فيهما بمنزلة نون المثنى فلا تجامع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى اثنين (قوله وقد يعرب العجز) أى لأن الاضافة ترد الأسماء الى أصولها من الاعراب ولذا استحسنه الأخفش وقال ابن عصفور انه الأفصح لكن فى التسهيل لا يقاس عليه ولم يعرب الصدر لأن المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد اعرابه فى آخره (قوله مع بقاء الصدر على بنائه) فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون اعراب الصدر مضافا الى العجز مطلقا واستحسنوا ذلك اذا أضيف كخمسة عشرك (قوله كفاعل) اما صفة لمفعول صغ المحذوف أى صغ وزنا كفاعل من اثنين الخ أو الكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك مع قوله الآتى فحكم جاعل له احكما ان فاعل المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان بمعنى بعض أو جاعل وهو مسلم فى الأول والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعى لانها أسماء أجناس غير مصادر كاستحجر الطين من الحجر وتربت يداه من التراب ولا فعل لها بمعناها وأما الثانى فمشتق من الثنى والثلث والربع وهكذا مصادر ثنيت الرجل وثلثت الرجلين وربعت الثلاثة الخ وكلها من باب ضرب يضرب ضربا الا الربع والسبع والتسع فمن باب شفع يشفع شفعا الا أن يرجع الضمير فى قوله له احكما الى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين أو يقدر هنا مضاف أى من مادة اثنين (قوله منه بنى الخ) الهاء فى منه واليه عائدة على الموصول الواقع على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل فالصلة جرت على غير صاحبها كما سيشير له الشارح فى الحل ومفعول تضف ضمير محذوف يعود الى فاعل أيضا ومثل بعض حال منه أى حال كون فاعل مثل بعض فى معناه أو فى اضافته الى كله (قوله

أحدهما أن يفرد فيقال ثان وثانية وثالث وثالثة كما سبق والثانى أن لا يفرد وحينئذ اما أن يستعمل مع ما اشتق منه واما أن يستعمل مع ماقبل ما اشتق منه ففى الصورة الاولى يجب اضافة فاعل الى ما بعده فتقول فى التذكير ثانى اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة الى عاشر عشرة وتقول فى التأنيث ثانية اثنتين وثالثة ثلاث ورابعة أربع الى عاشرة عشر والمعنى أحد اثنين واحدى اثنتين واحد عشر واحدى عشرة وهذا هو المراد بقوله وان ترد بعض الذى البيت أى وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه الى عشرة بعض الذى بنى فاعل منه أى واحدا مما اشتق منه فأضف اليه مثل بعض والذى يضاف اليه هو الذى اشتق ومنه فى الصورة الثانية يجوز وجهان أحدهما اضافة فاعل الى ما يليه والثانى تنوينه ونصب ما يليه كما يفعل باسم الفاعل نحو ضارب زيد وضارب زيدا فتقول فى التذكير ثالث اثنين وثالث اثنين ورابع ثلاثة ورابع ثلاثة وهكذا الى عاشر تسعة وعاشر تسعة وتقول فى التأنيث ثالثة اثنتين وثالثة اثنتين ورابعة ثلاث ورابعة ثلاثا وهكذا الى عاشرة تسع وعاشرة تسعا والمعنى جاعل الاثنين ثلاثة والثلاثة أربعة وهذا هو المراد بقوله * وان ترد جعل الأقل مثل ما * فوق أى وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه جعل ما هو أقل عددا مثل ما فوقه فاحكم له بحكم جاعل من جواز الاضافة الى مفعوله وتنوينه ونصبه (ص)

وان أردت مثل ثانى اثنين مركبا فجىء بتركيبين

أو فاعلا بحالتيه أضف * الى مركب بما تنوى يفى

وشاع الاستغنا بحادى عشرا * ونحوه وقبل عشرين اذكرا

وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل واو يعتمد

(ش) قد سبق انه يبنى فاعل من اسم العدد على وجهين احدهما أن يكون مرادا به بعض ما اشتق منه كثانى اثنين والثانى أن يراد به جعل الاقل مساويا لما فوقه كثالث اثنين وذكر هنا انه اذا أريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الاول وهو انه بعض ما اشتق منه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها انه يجىء بتركيبين صدرأولهما فاعل فى التذكير وفاعلة فى التأنيث وعجزهما عشر فى التذكير وعشرة فى التأنيث وصدر الثانى منهما فى التذكير أحد واثنان وثلاثة بالتاء الى تسعة وفى التأنيث احدى واثنتان وثلاث بلا تاء الى تسع نحو ثالث عشر ثلاثة عشر

أحدهما أن يفرد) أى عن الاضافة لعدد وعن لفظ عشرة ومعناه حينئذ واحد موصوف بكونه ثالثا أو رابعا أى فى المرتبة الثالثة أو الرابعة كالباب الرابع والمقامة الثانية لا مطلق واحد كما فى التوضيح وهذا هو المراد بقوله وصغ من اثنين الى آخر البيتين (قوله والثانى أن لا يفرد الخ) تحته استعمالان ذكرهما المتن بقوله وان ترد بعض الخ و بقوله وان ترد جعل الخ فاستعمالاته مع غير العشرة ثلاثة وسيأتى له معها ثلاثة أخرى ومع العشرين واحد فجملة استعمالات فاعل العدد سبعة كما فى التوضيح (قوله والمعنى أحد اثنين) عبارة التوضيح وشرحه مع زيادة الوجه الثانى فى فاعل ان يستعمل مع أصله الذى صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف بعض تلك العدة المعينة لا غير فخامس خمسة أى بعض جماعة منحصرة فى خمسة أى واحد منها لا زائد عليها ويجب حينئذ اضافته لاصله كما يجب اضافة البعض لكله كيد زيد فلا ينصب ما بعده على المختار لانه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى اذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة اهـ وصريح ذلك انه لا يعتبر فى الموصوف اتصافه بمعنى ذلك الاسم أى بكونه ثالثا أو رابعا مثلا كما يعتبر فى الحالة الاولى فيصح فى نحو عاشر عشرة أن يكون فى الرتبة الاولى ولا يجب كونه فى العاشرة اذ يبعد فى الآية أن المراد بثانى اثنين وثالث ثلاثة كونه فى الرتبة الثانية أو الثالثة بل المراد انه بعض تلك العدة لا زائد عليهما بلا نظر لكونه ثانيا أو غيره فما فى الصبان عن الجامى مما يخالف ذلك غير سديد فتأمله (قوله ونصب ما يليه به) اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال والا تعينت اضافته لانه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعله كما مر (قوله ثالث اثنين الخ) ظاهره انه لا يقال ثانى واحد وأجازه بعضهم ونقله عن العرب ورجحه الدماميني بأن معناه مصير الواحد اثنين بنفسه ولا مانع منه (قوله مثل ما فوقه) أى بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين (قوله وان أردت الخ) مثل مفعول أردت ومركبا حال منه أو بالعكس وهذا شروع فى بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو اما أن يستعمل كثانى اثنين أى انه بعض تلك العدة بلا نظر للاتصاف بمعناه وهو الذى ذكره المصنف وذكر له ثلاثة أوجه ستعرفها واما أن يستعمل كجاعل وسيشير اليه الشارح زاد الموضح أن يستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبة العشرة أى ان المعدود واحد متصف بكونه ثانى عشر أو ثالث عشر مثلا وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيرهما للمذكر وبالضد والاقتصار على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معا فيه (قوله يفى) مجزوم فى جواب أضف أشبعت كسرته للروى أو مرفوع على ان جملته صفة لمركب أى مركب واف بما تنويه (قوله وشاع الاستغناء) أى عن التركيبين وعن فاعل المضاف لمركب بحادى عشر أى فى افادة معنى ثانى اثنين (قوله وقبل عشرين) متعلق باذكر وبابه عطف على عشرين والفاعل نصب باذكر (قوله من اسم العدد) أى من مادته ليصح فى الوجه الثانى كما مر

وهكذا الى تاسع عشر تسعة عشر وثالثة عشرة ثلاث عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة وتكون الكلمات الاربع مبنية على الفتح الثانى أن يقتصر على صدر المركب الاول فيعرب ويضاف الى المركب الثانى باقيا الثانى على بناء جزأيه نحو هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثالثة ثلاث عشرة الثالث أن يقتصر على المركب الاول باقيا بناء صدره وعجزه نحو ثالث عشر وثالثة عشرة واليه أشار بقوله * وشاع الاستغنا بحادى عشر ا؛ ونحوه ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثانى وهو أن يراد به جعل الاقل مساويا لما فوقه فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر وكذلك الجميع وهذا لم يذكره المصنف واقتصر على ذكر الاول وحادى مقلوب واحد وحادية مقلوب واحدة جعلوا فاءهما بعد لامهما ولا يستعمل حادى الامع عشر ولا تستعمل حادية الامع عشرة ويستعملان أيضا مع عشرين وأخواتها فتقول حادى وتسعون وحادية وتسعون وأشار بقوله وقبل عشرين البيت الى ان فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود ويعطف عليه العقود نحو حادى وعشرون وتاسع وعشرون الى التسعين وقوله بحالتيه معناه انه يستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا وهو انه يقال فاعل فى التذكير وفاعلة فى التأنيث

(قوله وتكون الكلمات الاربع مبنية على الفتح) أى ماعدا اثنا واثنتا وكذا يقال فيما سيأتى ومحل التركيب الاول بحسب العامل فيه والثانى جر أبدا لانه مضاف اليه وهذا الوجه قليل حتى قيل بمنعه (قوله على صدر المركب الاول) هو لفظ ثانى وثالث فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه ويضاف الى المركب الثانى بتمامه كما ذكره المتن بقوله أوفاعلا بحالتيه الخ أى حالتى التذكير وضده (قوله الثالث) أى من أوجه استعماله كثانى اثنين أن يقتصر الخ أى ويحذف الثانى بتمامه والشارح تابع فى ذلك للمصنف وولده ويرده التباسه بما ليس أصله تركيبين وهو المستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه والصحيح كما ذكره الموضح ان المقتصر عليه فى هذا الوجه هو فاعل صدر الاول وعشر عجز الثانى وحذف باقيهما فصار حادى عشر مثلا وحينئذ اما أن يعربا معا لزوال التركيب فيهما فيجر الثانى أبدا بالاضافة ويكون الاول بحسب العوامل أو يعرب الاول ويبنى الثانى حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أن يقدر ما حذف من الثانى فيبقى بناؤه ولا يقاس على هذا لقلته ويمتنع بناؤهما معا على حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه كما قيل لانه لا دليل حينئذ على انتزاعهما من تركيبين بخلاف اعراب الاول فتلخص ان فى استعماله كثانى اثنين خمسة أوجه يمتنع آخرها وليس منها الاقتصار على التركيب الاول بتمامه وانما هو فى استعماله كالمفرد أفاده فى التوضيح (قوله فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر) أى عند الكوفيين وأكثر البصريين وأجازه سيبويه وجماعة قياسا فيؤتى بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الاول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مصير الثلاثة عشر أربعة عشر بنفسه ويتعين اضافة الاول للثانى لان الوصف لا يعمل النصب الا منونا وتنوينه هنا ممتنع لتركيبه مع عشر نعم لك أن تحذف عشر من الاول فتقول رابع ثلاثة عشر فان نونته نصبت به الثانى محلا (قوله جعلوا فاءهما الخ) أى فصار أحادو وحادو قبلت واوهما ياء لتطرفها اثر كسرة لأن تاء التأنيث فى حكم الانفصال ثم أعل الاول كقاض دون الثانى لفتح يائه (قوله الى أن فاعل المصوغ الخ) هذا هو الاستعمال السابع (قوله ويعطف عليه العقود) الظاهر انه حينئذ يفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبة العشرين كالمفرد فان عطفت العقود على ما اشتق منه كثانى اثنين وعشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثالث اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل فتجوز فيه الاضافة والنصب ويمتنع حادى عشرين بحذف العاطف لامتناع التركيب مع هذه العقود قال ابن هشام فى قول الشهود حادى عشرين شهر جمادى ثلاث لحنات حذف الواو واثبات نون عشرين مع أنه مضاف لما بعده وذكر لفظ شهر وهو لا يذكر الامع رمضان والربيعين اه قال السيوطى والمنقول عن سيبويه جواز ذكره مع كل الشهور وهو قول الاكثر والله أعلم

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

ذكرها بعد العدد لانها كنايات عنه (قوله ككم شخصا الخ) كم فى محل رفع مبتدأ وشخصا تمييزه منصوب به وجملة سما خبره والجملة فى محل جر بالكاف (قوله وأجزان) بنقل فتحة الهمزة الى الزاى للوزن (قوله استفهامية) أى بمعنى أى عدد فالاستفهام بها عن كمية الشئ (قوله وخبرية) أى بمعنى قولك عدد كثير سميت بذلك لان ما هى فيه اخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب (قوله مفردا منصوبا) أى لانه لم يسمع الا كذلك فالعلة فى ذلك السماع كما قاله الدمامينى وأجاز الكوفيون جمعه مطلقا وبعضهم ان كان

(ص)

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

ميز فى الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين ككم شخصا سما

وأجزان تجره من مضمرا * ان وليت كم حرف جر مظهرا

السؤال

(ش) كم اسم والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم على كم جذع سقفت بيتك وهى اسم لعدد مبهم ولابد لها من تمييز نحو كم رجلا عندك وقد يحذف للدلالة نحو كم صمت أى كم يوما صمت وتكون استفهامية وخبرية فالخبرية سيذكرها والاستفهامية يكون مميزها كمميز عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا نحو

السؤال عن جماعات لا عن عدد من الآحاد ككم غلمانا لك أى كم صنفا من أصناف الغلمان استقروا لك بخلاف كم فردا منها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهما قبضت) كم استفهامية مفعول مقدم لقبضت ودرهما تمييزها منصوب بها (قوله ويجوز جره الخ) أى يترجح على النصب بالشرط المذكور وقوله بمن مضمرة أى عند الخليل وسيبويه وهى من البيانية لأنها هى التى تجر التمييز مطلقا البيان جنس المميز وقال الزجاجى باضافة كم اليه وعلى الأول فالمشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لكم عوض عنها وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (قوله فان لم يدخل عليها حرف جر الخ) هذا التفصيل هو المختار ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكر سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهره وان جرت كم بالاضافة كعبد كم رجلا ضربت فانظره ووراء هذا التفصيل مذهبان وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم وجوازه مطلقا حملا على الخبرية وعليه حمل بعضهم كم عمة لك يا جرير بالجر بناء على انها فيه استفهامية للتهكم وانظر هل هذا الجر بمن مقدرة كما اذا دخل عليها حرف جر أو باضافتها اليه * واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على مميز الخبرية بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة أى وان لم تجر قال الرضى ولم أعثر على شاهده فرده فى المطول بقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وفيه لطافة أفاده الصبان (قوله ككم رجال) كم خبرية مبتدأ خبره محذوف أى عندى أو مفعول لمحذوف أى ملكت ورجال تمييز مجرور باضافتها اليه كتمييز العشرة ومره كتمييز المائة فهو نشر على ترتيب اللف وأصلها مرأة حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الراء (قوله ككم كأين الخ) مبتدأ وخبر أى لفظ كأين وكذا مثل كم الخبرية فى معناها المعروف لها وهو الدلالة على عدد مبهم والتكثير وقوله وينتصب الخ كالاستثناء من التشبيه (قوله أو بمفرد مجرور) هو الأكثر والأفصح ومنه كم عمة لك يا جرير بالجر بناء على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذ فقيل ولغة تميم نصب تمييزها المفرد حملا على الاستفهامية وحمل عليها كم عمة بالنصب ومر فى المبتدأ شرح هذا البيت والصحيح ان الجر هنا باضافة كم اليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن ربما يؤيدهم ما مر من كثرة جره بها نحو وكم من ملك وشرط وجوب الجر اتصاله بها فان فصل منها باحد الظرفين اختير نصبه ويجوز الجر كقوله

كم بجود مقرف نال العلى * وكريم بخله قد وضعه

بجر مقرف والمراد به من ليس أصيلا من جهة الأب اذ هو من أبوه عجمى وأمه عربية أو بهما معا ككم عندى من الناس رجلا أو بجملة كقوله * كم نالنى منهم وفضلا على عدم * وجب نصبه لتعذر الاضافة حينئذ فحملت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة ﴿تنبيه﴾ تتفق كم الخبرية والاستفهامية فى الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى المميز لابهامهما وجواز حذفه لدليل ولزوم الصدر كما سيأتى وفى وجوه الاعراب فان تقدمهما جار فمحلهما جر والا فان كنى بهما عن الحدث أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربة أو يوما ضربت وان كنى بهما عن الذوات فان لم يلهما فعل ككم رجل عندى أو كان لازما ككم رجلا قام أو متعديا رافعا لضميرهما ككم رجل ضرب زيدا أو لسببيهما ككم رجل ضرب أبوه زيدا أو آخذ مفعوله ككم رجل ضربت زيدا عنده فهما فى ذلك كله مبتدآن وما بعدهما خبر وان كان متعديا لم يشتغل بشئ ككم عبد ملكت فهما مفعولان أو اشتغل بضميرهما أو سببيهما ككم رجل ضربته أو ضربت عبده فاشتغال ويفترقان فى أن تمييز الاستفهامية مفرد على الأصح وأصله النصب ويفصل منها فى السعة وفى الخبرية يجوز مفردا وجمعا وأصله الجر ولا يفصل الا ضرورة كما مر كل ذلك وفى أن الخبرية تدل على التكثير وتختص بالماضى فلا يجوز كم غلمان سأملكهم والكلام معها يحتمل الصدق والكذب ولا تستدعى جوابا ولا يقترن البدل منها بالهمزة بخلاف الاستفهامية

كم درهما قبضت ويجوز
جره بمن مضمرة ان وليت
كم حرف جر نحو بكم درهم
اشتريت هذا أى بكم من
درهم فان لم يدخل عليها
حرف جر وجب نصبه (ص)
واستعملنها مخبرا كعشرة
* أو مائة ككم رجال أو
مره ككم كأين وكذا
و ينتصب
تمييز ذين أو به صل من
تصب
(ش) تستعمل كم للتكثير
فتميز بجمع مجرور كعشرة
أو بمفرد مجرور كمائة نحو كم
غلمان ملكت وكم درهم
أنفقت والمعنى كثيرا من
الغلمان ملكت وكثيرا
من الدراهم أنفقت ومثل كم

فى الجمع (قوله فى الدلالة فى على التكثير) ظاهره فى كأين دون كذا الانها كناية عن عدد مبهم قل أوكثر ولو واحدا دماميني (قوله وكاين) أى بفتح الهمزة وشد الياء منونة لزوما ويكتب نونا الانها مركبة من الكاف وأى المنونة فلما دخل التنوين فى التركيب أشبه النون الاصلية ولذا رسم فى المصحف نونا وجاز الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر أصله ويقال فيها كائن كافظ قاض وكان بحذف المدة بعد الكاف وكأين بسكون الهمزة وكسر الياء وكيئن بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات والنون فى الكل أصلها التنوين وأفصحها الاولى وهى الاصل وبها قرأ السبعة الا ابن كثير ويليها كائن كقاض وبها قرأ ابن كثير وهى أكثر فى الشعر كقوله

اطرد اليأس بالرجاء فكائن * آلما حم يسره بعد عسر

(قوله أومجرور بمن) خاص بكأين بدليل مثاله وأما كذا فيجب نصب تمييزها ولا يجر بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين لان عجزها اسم اشارة لا يقبلها باعتبار أصله وان أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف أو بمن أى بمميزذين بالنظر للمجموع (قوله وهو الا كثر) أى جر تمييز كأين بمن أكثر من نصبه بل أوجبه ابن عصفور ويمتنع جره بالاضافة لان تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله (قوله ومركبة) أى مكررة وليس المراد جعلهما كلمة واحدة لان الأولى بحسب العوامل فهى فى المثال مفعول ملكت ودرهما تمييزها والثانية تأكيد لها (قوله ومعطوفا عليها) هو الغالب وقل ورود الأولين كما فى التسهيل بل منع ابن خروف سماعهما (قوله لها صدر الكلام) أى فلا يتقدم عليها عامل الا المضاف وحرف الجر وحكى الفراء أن تقديم عامل الخبرية لغة وبنى عليها اعرابها فاعلا فى قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا والصحيح ان الفاعل ضمير المصدر أى الهدى أوالله ولا تخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى أولم يروا كم أهلكنا الخ فكم فيه مفعول أهلكنا والجملة فى محل نصب بيروا والتعليقه عنها بكم وأنهم اليهم لا يرجعون مفعول لأجله ايروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أى فيعمل فيها ما قبلها كمثاله واعلم ان كأين وكذا يتفقان مع كم فى الاسمية والبناء والابهام والافتقار الى المميز وتنفرد كأين بموافقتها فى التصدر وفى التكثير تارة وهو الأغلب والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يثبته الجمهور ومنه قول أبى بن كعب لابن مسعود كأين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها فى أنها تميز بجمع ومفرد وبخالفانها فى ان كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما مر وفى منع اضافتهما الى التمييز كما مر وتنفرد كأين بمخالفتها فى غلبة جر تمييزها بمن حتى قيل بوجوبه ولا يدخل عليها جار خلافا لمن أجاز بكأين تبيع هذا الثوب ولا تميز الا بمفرد وتنفرد كذا بمخالفتها فى عدم التصدر ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كما مر والله أعلم

فى الدلالة على التكثير كذا وكأين ومميزهما منصوب أومجرور بمن وهو الاكثر نحو قوله تعالى وكأين من نبى قتل معه وملكت كذا درهما وتستعمل كذا مفردة كهذا المثال ومركبة نحو ملكت كذا كذا درهما ومعطوفا عليها مثلها نحو ملكت كذا وكذا درهما وكم لها صدر الكلام استفهامية كانت أوخبرية فلا تقول ضربت كم رجلا ولا ملكت كم غلمان وكذلك كأين بخلاف كذا نحو ملكت كذا درهما (ص)

﴿الحكاية﴾

هى لغة المماثلة واصطلاحا ايراد اللفظ المسموع بهيئته أو ايراد صفته أو معناه وهى اما حكاية جملة وتكون بالقول وما تصرف منه فيحكى به لفظها أو معناها وأما حكاية مفرد وهى ضربان حكاية اللفظ المفرد مع استفهام ويسمى الاستثبات بأى أومن وهى التى ذكرها المصنف والمحكى فيها صفة اللفظ وحكايته بدون استفهام فان كان الحكم على معنى اللفظ المحكى كانت شاذة كقول بعض العرب دعنا من تمرتان لمن قال لهاتان تمرتان أوعلى نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقول الكافية

وان نسبت لاداة حكما * فابن أو اعرب واجعلنها اسما

وحاصل ذلك انه اذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظا جاز اعرابه بحسب العوامل وجازت حكايته على أصل [illegible] تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظا او بفتح الأولين وسكون الثانيين حكاية لأصلهما مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذى على حرفين ان حكى لم يغير سواء كان ثانيه لينا أم لا كغيره وان أعرب

وثانيه لين وجب تضعيفه نحو لو وفى حرف بشد الواو والياء كقوله

ألام على لو ولو كنت عالما * باذناب لولم تفتنى أوائله

ومنه الحديث اياكم واللو فان اللو تفتح عمل الشيطان فضاعفها وقرنها بأل اصير ورتها اسما للفظ ويقلب الحرف الضاعف همزة فى ماولا للساكنين تقول ماء ولاء حرف بهمزة بعد الالف فان صح ثانيه كمن جاز التضعيف وعدمه أفاده الفارضى وفى الرضى وشرح اللبان للسيد انه يجب تضعيف الثنائى المراد لفظه اذا أعرب صحيحا كان أو معتلا فان جعل علما لغير لفظه امتنع التضعيف فى الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى ووجب فى المعتل لئلا يسقط حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف اه فتلخص ان أقسام الحكاية أربعة اقتصر المصنف على الثانى وثالثها شاذ وقد علمت الباقين (قوله احك باى) الباء للآلة أو ظرفية سم (قوله ماالمنكور) أى ما ثبت له من صفة الاعراب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكى صفتها وحدها بل هى وصفتها بمن خاصة (قوله فى الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير لاحك لان حكاية النكرة بمن هى نفس تحريكها واشباعها لاغيرهما كما يوهمه العطف (قوله مطلقا) أى فى أحوال الاعراب الثلاثة (قوله وأشبعن) بنون التوكيد الثقيلة خففت للوقف لا الخفيفة والا ابدلت فيه ألفا كما قاله ابن غازى (قوله منان ومنين) بصيغة المثنى فيهما (قوله الفان) بكسر الهمزة مثنى الف كذلك بمعنى ؤالف وبابنين أى معهما وهو لف ونشر مرتب فمنان لحكاية الفان ومنين لابنين (قوله وسكن) أى النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكذا ما سيأتى (قوله أتت بنت) الجملة مفعول قال ومنه مفعول قل وهى بتاء التأنيث قلبت هاء للوقف فالنون قبلها مفتوحة لاجلها وقد تسكن مع سلامة التاء تنبيها على انه تأنيث محكى لا لمن فيقال منت لاغتفار الساكنين فى الوقف وانما حكى فيها التأنيث دون الاعراب لسكون التاء فى الوقف أبدا فلا يلحقها حروف المد المتولد من حكاية الاعراب (قوله مسكنه) أى للتنبيه على ان التاء ليست لتأنيث من بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر لدفع الساكنين (قوله مسكنا) حال من فاعل قل أى مسكنا آخرهما (قوله وان تصل) محترز قوله ووقفا احك الخ (قوله منكور الخ) خرج المسؤل بها ابتداء فلا يحكى فيها شئ بل تكون بحسب العوامل ومفردة منكرة لا غير مثل من وشذ قوله بأى كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب (قوله فتقول لمن قال الخ) فاى فى جميع الامثلة المذكورة استفهامية معربة لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو ما فيها من الحركات والحروف أو هى لحكاية ما فى اللفظ المسموع والاعراب مقدر قولان فعلى الاول تكون بحسب مثل عوامل المحكى لكن فى نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لصدارتها أى أى جاء وقال الكوفيون فاعل بمحذوف ليطابق المحكى واستفهام الاستثبات لا يلزم الصدر عندهم أما الثانية فمفعول لمحذوف مؤخر لما ذكر أى أيا رأيت والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه أى باى مررت وكذا القياس وفيه ان حذف الجار وابقاء عمله شاذ وعلى القول الثانى تكون مبتدأ دائما محذوف الخبر أى أى هو أو هم مثلا ورفعه مقدر لحركة الحكاية أو حرفها مطلقا وقيل ظاهر فى الرفع اذ لا ضرورة لتقديره (قوله وان سئل عن المنكور) أى العاقل لاختصاص من به بخلاف أى وانما اختصت حكاية الصفة فى من بالسؤال عن نكرة لانها لعدم تعينها يكثر السؤال عنها فخفف فيها بحذف المسؤل عنه والحاق صفته لمن بخلاف المعرفة فتذكر بعد من غالبا ما محكية أو غير محكية (قوله وتشبع الحركة) أى التى اجتلبت للحكاية فالحروف التى بعدها انما هى اشباع لها دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف ليست للاشباع بل اجتلبت للحكاية أولا فلزم تحريك ماقبلها وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين فى المحكى ومن مبنية على سكون مقدر منعه حركة الحكاية أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أولا وليست منان ومنين

وقل منان ومنين بعد لى
الفان بابنين وسكن تعدل
وقل لمن قال أتت بنت منه
والنون قبل تا المثنى مسكنه
والفتح نزر وصل التا والالف
بمن باثر ذا بنسوة كالف
وقل منون ومنين مسكنا
ان قيل جا قوم لقوم فطنا
ان تصل فلفظ من لا يختلف
ونادر منون فى نظم عرف

(ش) ان سئل باى عن منكور مذكور فى كلام سابق حكى فى أى ما لذلك المنكور من اعراب وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع ويفعل بها ذلك وصلا ووقفا فتقول لمن قال جاءنى رجل أى ولمن قال رأيت رجلا أيا ولمن قال مررت برجل أى وكذلك تفعل فى الوصل نحو أى يافتى وأيا يافتى وأى يافتى وتقول فى التأنيث أية وفى التثنية أيان وأيتان رفعا وأيين وأيتين جرا ونصبا وفى الجمع أيون وأيات رفعا وأيين وأيات جرا ونصبا وان سئل عن المنكور المذكور بمن حكى فيها ماله من اعراب وتشبع الحركة التى على النون فيتولد منها حرف مجانس لها ويحكى فيها ماله من تأنيث وتذكير وتثنية وجمع ولا تفعل بها ذلك كله الا وقفا فتقول لمن قال جاءنى رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت

برجل منى وتقول فى تثنية المذكر منان رفعا ومنين نصبا وجرا وتسكن النون فيهما فتقول لمن قال جاءنى رجلان منان ولمن قال مررت برجلين منين ولمن قال رأيت رجلين منين وتقول للمؤنثة منه رفعا ونصبا وجرا فاذا قيل أتت بنت فقل منه رفعا وكذا فى الجر والنصب وتقول فى تثنية المؤنث منتان رفعا ومنتين جرا ونصبا بسكون النون التى قبل التاء وسكون نون التثنية وقد ورد قليلا فتح النون التى قبل التاء نحو منتان ومنتين واليه أشار بقوله والفتح نزر وتقول فى جمع المؤنث منات بالالف والتاء الزائدتين كهندات فاذا قيل جاء نسوة فقل منات وكذا تفعل فى الجر والنصب وتقول فى جمع المذكر منون رفعا ومنين نصبا وجرا بسكون النون فيهما فاذا قيل جاء قوم فقل منون واذا قيل مررت بقوم أو رأيت قوما فقل منين هذا حكم من اذا حكى بها فى الوقف فاذا وصلت لم يحك فيها شئ من ذلك لكن تكون بلفظ واحد فى الجميع فتقول من يا فتى لقائل جميع ما تقدم وقد ورد فى الشعر قليلا منون وصلا قال الشاعر

أتوا نارى فقلت منون أنتم ... فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

فقال منون أنتم والقياس من أنتم (ص)

والعلم احكينه من بعد من ... ان عريت من عاطف بها اقترن

(ش) يجوز أن يحكى العلم بمن ان لم يتقدم عليها عاطف فتقول لمن قال جاءنى زيد من زيد ولمن قال رأيت زيدا من زيدا ولمن قال مررت بزيد من زيد فتحكى فى العلم المذكور بعد من ما للعلم المذكور فى الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ والعلم الذى بعدها خبر عنها أو خبر عن الاسم المذكور بعد فان سبق من عاطف لم يجز أن يحكى فى العلم الذى بعدها ما قبلها من الاعراب بل يجب رفعه على انه خبر عن من أو مبتدأ خبره من فتقول لقائل جاء زيد أو رأيت زيدا أو مررت بزيد ومن زيد ولا يحكى من المعارف الا العلم فلا تقول لقائل رأيت غلام زيد من غلام زيد بنصب غلام بل يجب رفعه فتقول من غلام زيد وكذلك فى الرفع والجر (ص)

﴿التأنيث﴾

ومنات معربة كما قيل توهم من التثنية والجمع بل هى لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على حال المسؤل عنه فهى فى محل عامل كعامل المحكى أو فى محل رفع أبدا مبتدأ حذف خبره أى من هو أو هم على قياس ما مر فى أى (قوله ولمن قال مررت برجلين منين) ظاهره لا يجب اعادة الجار فيحتمل ان محله جر بحرف محذوف أو مبتدأ حذف خبره كما مر فى أى وقال ابن عصفور لا بد من اعادة الجار فى من وأى و يقدر متعلقه بعدهما كما مر وينبغى جوازه قبلهما عند من يرى ان استفهام الاستثبات لا يلزم الصدر (قوله أتوا نارى الخ) فيه شذوذات لحاق العلامة وصلا كما فى الشارح وتحريك النون وكونه حكاية لمقدر غير مذكور كما ذكره ابن المصنف والتقدير أتوا نارى فقالوا أتينا فقلت الخ وعليه فهو حكاية للضمير فى أتينا فهو شذوذ آخر لانه ليس نكرة وجعله المصرح حكاية للضمير فى أتوا بلا تقدير ورده يس كما فى الصبان بان الشاعر قال للجن حين اتيانهم له منون أنتم ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أتوا الخ فالنطق باتوا متأخر عن منون فكيف يحكى به فيتعين التقدير اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة اما على ما قيل ان هذا الشعر أكذوبة من أكاذيب العرب فكلام المصرح محتمل تأمل (قوله عموا ظلاما) أصله أنعموا أى تنعموا فى الظلام ويروى عموا صباحا وكلاهما صحيح لانه من قصيدتين لشاعرين (قوله والعلم احكينه) أى عند الحجازيين وأما غيرهم فلا يحكونه بل يرفعونه بعدها مطلقا على الابتداء والخبر و يجوز الحجازيون ذلك أيضا بل هو الارجح (قوله من بعد من) ظاهره مطلقا أى وقفا ووصلا وهو كذلك اه سم والخصوص بالوقف انما هو حكاية صفة النكرة بها أما أى فلا يحكى العلم بعدها كما لا تحكى سائر المعارف مطلقا فاذا قيل رأيت زيدا أو مررت بزيد قلت أى زيد برفع زيد لا غير لان أى يظهر اعرابها فكره الخالفة الثانى لها بخلاف من (قوله يجوز ان يحكى العلم) أى بشرط كونه لعاقل وان لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجر لمن قال سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه وأن لا يتبع بنعت أو توكيد أو بدل فلا يقال من زيدا العاقل لمن قال رأيت زيدا العاقل نعم ان كان النعت بابن مضاف الى علم حكى لصيرورته مع المنعوت كشئ واحد نحو من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال رأيت زيد بن عمرو وفى العلم المعطوف عليه خلاف والجواز مذهب سيبويه فيحكى المتعاطفان ان كانا معا علمين كزيدا وعمرا أو الاول فقط كزيدا وأخاه بخلاف أخا زيد وعمرا (قوله خبر عنها) فهو مرفوع بضمة مقدرة فى الاحوال الثلاثة للتعذر العارض بحركة الحكاية وقيل حركته فى الرفع اعراب (قوله أو خبر عن الاسم) أى أو من خبر الخ (قوله عاطف) هو الواو خاصة وقيل والفاء أيضا والمراد صورة العاطف لانه للاستئناف وقال الرضى انه للعطف على كلام المخاطب و يلزم عليه عطف الانشاء على الخبر فى جواب رأيت زيدا مثلا ﴿تنبيه﴾ ظهر مما مر أن من تخالف أيا فى خمسة أشياء اختصاصها بالعاقل و بالوقف و يجب فيها الاشباع ولا تختص بالنكرة ولا يجب فيها فتح ما قبل تاء التأنيث فى نحو منة ومنتان بخلاف أى فى الجميع (قوله الا العلم) أى اسما كان أو لقبا أو كنية لكثرة استعماله فجاز فيه ما لا يجوز فى غيره والله أعلم

﴿ التأنيث ﴾

علامة التأنيث تاء أو ألف * وفى أسام قدروا التا كالكتف
ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد فى التصغير

(ش) أصل الاسم ان يكون مذكرا والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير هو الاصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير ولكون التأنيث فرعا عن التذكير افتقر الى علامة تدل عليه وهى التاء والالف المقصورة أو الممدودة والتاء أكثر فى الاستعمال من الالف ولذلك قدرت فى بعض الاسماء كعين وكتف ويستدل على تأنيث مالا علامة فيه ظاهرة من الاسماء المؤنثة بعود الضمير اليه مؤنثا نحو الكتف نهشتها والعين كحلتها وبما أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث نحو أكلت كتفا مشوية وكرد التاء اليه فى التصغير نحو كتيفة ويدية

(ص)

ولا تلى فارقة فعولا * أصلا ولا المفعال والمفعيلا

كذاك مفعل وما تليه * تا الفرق من ذى فشذوذ فيه

ومن فعيل كقتيل ان تبع * موصوفه غالبا التا تمتنع

(ش) قد سبق ان هذه التاء انما زيدت فى الاسماء لتمييز المؤنث من المذكر وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات كقائم وقائمة وقاعد وقاعدة ويقل ذلك فى الاسماء التى ليست بصفات كرجل ورجلة وانسان وانسانة وامرئ وامرأة وأشار بقوله ولا تلى فارقة فعولا * الأبيات الى ان من الصفات مالا تلحقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فعول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله أصلا واحترز بذلك من الذى بمعنى مفعول

لم يقل والتذكير كما قال المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة لانه لم يبينه هنا قصدا وان لزم من بيان التأنيث بيانه بخلاف ما ذكر (قوله علامة التأنيث الخ) أى التأنيث الكائن فى مدلول الاسم المتمكن ولو بحسب الاصل كطلحة فخرج التأنيث فى مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والألف كالكسر فى أنت والنون فى هن (قوله تاء أو ألف) لم يعبر بالهاء لان التاء أصل عند البصريين ولتشمل تاء الفعل الساكنة وأشار بأو الى عدم اجتماعهما فلا يقال ذكراة وأما علقاة لنبت وارطاة لشجر فالفهما مع التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث سم وفيه انه فى حالة عدم التاء منهما يحتمل أن ألفهما للالحاق أيضا كما مر وسيأتى فتدبر (قوله وفى أسام) جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمنتهى الجموع كجوار (قوله والالف المقصورة) هى ألف لينة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التأنيث والممدودة كذلك الا أنه يزاد قبلها ألف فتقلب هى همزة كما سيأتى عن البصريين (قوله أكثر الخ) أى وأظهر دلالة على التأنيث لانها لا تلتبس أما الالف فتلتبس بألف الالحاق والتكثير فيحتاج الى تمييزها بما سيأتى (قوله ولذلك قدرت) أى ولان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف بخلاف الالف (قوله مالا علامة فيه) أى مما هو مجازى التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والاوجب تذكيره وقدمر ذلك فى باب الفاعل مع التفصيل بين الحقيقى والمجازى موضحا منظوما مع حكم الالفاظ المقصودة فانظره (قوله كوصفه الخ) أى وكتأنيث خبره أو حاله أو عدده أو اشارته أو فعله (قوله فى التصغير) هذه العلامة تختص بالثلاثى وبالرباعى اذا صغر للترخيم كعنيقة وذريعة تصغير عناق وذراع (قوله نحو كتيفة ويدية) أى من الاعضاء المزدوجة فانها مؤنثة كعين وأذن ورجل وغير المزدوج مذكر كذا فى التصريح وهو غير مطرد فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخد واللحى والمرفق والزند والكوع والكرسوع وهى مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكل والعضد والابط والضرس مما يذكر ويؤنث وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت وتبعه الجوهرى وغيره ومن المنفرد الكبد والكرش وهما مؤنثان والعنق واللسان والقفا والمتن والمعى تذكر وتؤنث أفاده الفارضى بزيادة من فتح البارى وبعضه فى المصباح (قوله ولا تلى) أى التاء فارقة أى بين المذكر والمؤنث اما غير الفارقة فتلى فعولا كغيره كحلولة من الملل وفروقة من الفرق بفتحتين وهو الخوف فان التاء فيهما للمبالغة لا للفرق ولذلك تلحق المذكر والمؤنث (قوله ولا المفعال) بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعل (قوله تا الفرق) بقصرتا واضافتها للفرق (قوله ومن فعيل) متعلق بتمتنع الواقع خبرا عن التاء وكقتيل حال من فعيل لقصد لفظه وجواب الشرط محذوف لدلالة تمتنع عليه (قوله لتمييز المؤنث) أى الاصل فيها ذلك وتكثر زيادتها فى الاسماء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات كشجر وشجرة والمصنوعات كلبن ولبنة وقد تزاد فى الجنس لتمييزه من الواحد ككمأة وكمء وقد تأتى للمبالغة كراوية لكثير الرواية أو لتأكيدها كعلامة ونسابة وتأتى فى الجمع عوضا عن ياء النسب التى فى المفرد كأشعثى واشاعثة وقد تعوض عن فاء نحو عدة وعين اقامة ولام سنة أو عن مدة تفعيل كتزكية وقد تأتى لمجرد تكثير حروف الكلمة كقرية وبلدة وغرفة ولغير ذلك وهى مع ذلك تدل على التأنيث المجازى لما هى فيه بدليل تأنيث ضميرها ماعدا التى للمبالغة أو لتأكيدها فانسلخت عن التأنيث فتأمل (قوله ويقل ذلك فى الاسماء) أى أسماء الاجناس الجامدة بدليل مثاله لانها تكثر فى الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر (قوله وانسانة) فى القاموس امرأة انسان وبالهاء لغة عامية وسمع فى شعر كأنه مولد

وانما جعل الاول أصلا لانه أكثر من الثانى وذلك نحو شكور وصبور بمعنى شاكر وصابر فيقال للمذكر وللمؤنث صبور وشكور بلا تاء نحو هذا رجل شكور وامرأة صبور فاذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء فى التأنيث نحو ركوبة بمعنى مركوبة وكذلك لا تلحق التاء وصفا على مفعال كامرأة مهذار وهى الكثيرة الهذر وهو الهذيان أو على مفعيل كامرأة معطير من عطرت المرأة اذا استعملت الطيب أو على مفعل كمغشم وهو الذى لا يثنيه شئ عما يريده ويهواه من شجاعته وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لا يقاس عليه نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة * واما فعيل فاما ان يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فان كان بمعنى فاعل لحقته التاء فى التأنيث نحو رجل كريم وامرأة كريمة وقد حذفت منه قليلا قال الله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وقال تعالى من يحيي العظام وهى رميم وان كان بمعنى مفعول واليه أشار بقوله كقتيل فاما ان يستعمل استعمال الاسماء أولا فان استعمل استعمال الاسماء أى لم يتبع موصوفه لحقته التاء نحو هذه ذبيحة ونطيحة وأكيلة أى مذبوحة ومنطوحة ومأكولة السبع وان لم يستعمل استعمال الاسماء بان تبع موصوفه حذفت منه التاء غالبا نحو مررت بامرأة جريح وبعين كحيل أى مجروحة ومكحولة وقد تلحقه التاء قليلا نحو خصلة ذميمة أى مذمومة وفعلة حميدة أى محمودة (ص)

وألف التأنيث ذات قصر * وذات مد نحو انثى الغر

والاشتهار فى مبانى الاولى * يبديه وزن أربى والطولى

ومرطى ووزن فعلى جمعا * أو مصدرا أو وصفة كشبعى

وكحبارى

اقد كستنى فى الهوى * ملابس الصب للغزل * انسانة فتانة *

بدر الدجى منها خجل * اذا زنت عينى بها * فبالدموع تغتسل

اه (قوله لانه أكثر) أى ولان بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقه) يفيد عدم وجوبها بل انها قليلة (قوله مهذار) بالذال المعجمة (قوله عدو) أى بمعنى من قام به العداوة لا من وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس بشاذ (قوله وميقان) من اليقين أى لا يسمع شيأ الا أيقنه وتحققه (قوله لحقته التاء فى التأنيث) أى فرقا بينه و بين فعيل بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذى بمعنى فاعل يطرد من اللازم نحو ظرف ورحم فصار كفاعل بخلاف الثانى فانه سماعى لا ينقاس فى فعل من الافعال فكان بعيدا عن فاعل فلم يعط حكمه من التذكير والتأنيث (قوله وقد حذفت منه) أى حملا له على فعيل بمعنى مفعول كما حمل هذا عليه فى لحاقه التاء كما يأتى (قوله وهى رميم) مبنى على انه بمعنى فاعل أى رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول أى مرموم فليس من القليل وكذا قريب أى مقربة وقيل انما حذف التاء لتأويل الرحمة بالغفران أو على حذف مضاف أى أثر رحمة الله قريب وقيل غير ذلك (قوله أى لم يتبع موصوفه) أى لم يتبعه لفظا ولا معنى بان لم يجر على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فخرج ما علم موصوفه بقرينة كاشارة اليه أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلا تلحقه التاء فالمدار على العلم به وان لم يتبعه لفظا فلو قال المتن

ومن فعيل كقتيل ان عرف * موصوفه غالبا التا تنحذف

لكان أوضح (قوله لحقته التاء) أى للفرق بين المذكر والمؤنث ومعرفة الموصوف تغنى عنها فى ذلك وهذا التعليل موجود فى باقى الصفات المذكورة كرأيت صبورا ومهذارا ومعطيرا ومغشما ولم يفرقوا فى حذف تائها بين علم الموصوف وعدمه فان كان ذلك قياسا فالكل سواء أو بالسماع وهو الظاهر فلا اشكال اه سيوطى (قوله بان تبع موصوفه) أى ولو تقديرا كما مر والمراد الموصوف المعنوى فيشمل ما اذا كان الوصف خبرا أو حالا أو بيانا لا خصوص النعت النحوى (قوله وقد تلحقه التاء) أى تشبيها بفعيل بمعنى فاعل كما مر (قوله وذات مد) اعترض بانه يقتضى أن علامة التأنيث فى نحو حمراء هى الألف اللينة التى قبل الهمزة لانها هى التى تمد مع ان هذا لم يقله أحد بل هى عند الاخفش الالف والهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والالف قبلها زائدة وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الالف قبلها كما مر ويجاب بان الاضافة فى ذات مد لادنى ملابسة والمراد انها مصاحبة وتابعة للمد فيجرى على أحد المذهبين الاخيرين ويحمل على مذهب البصريين لانه المختار والمراد انها مشتملة على المد من اشتمال الكل على جزئه فيجرى على مذهب الاخفش غاية الامر أنه أطلق الالف على مجموعهما (قوله انثى الغر) أى نحو الالف التى فى اسم الانثى من الغر وهو غراء كحمر وحمراء (قوله والاشتهار) مبتدأ وفى مبانى صفته أى الكائن فى مبانى و يبديه خبره والمراد بالمبانى الالفاظ التى تحل فيها الالف والحكم بالاشتهار على ما ذكره من أوزان المقصورة بالنظر لمجموعها لما سيأتى (قوله أربى) بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة (قوله والطولى) بالضم أفعل تفضيل مؤنث أطول كفضلى وأفضل (قوله كشبعى) مؤنث شبعان مثال للصفة (قوله وكحبارى) الكاف اسم بمعنى مثل عطف على أربى أو على وزن وحبارى بضم الحاء المهملة فوحدة اسم طائر يستوى فيه الواحد المذكر وغيره طويل العنق والمنقار

سمهى سبطرى * ذكرى وحثيثى مع الكفرى * كذاك خليطى مع الشقارى * واعز لغير هذه استندارا

(ش) قد سبق ان ألف التأنيث على ضربين أحدهما المقصورة كحبلى وسكرى والثانى الممدودة كحمراء وغمراء ولكل منهما أوزان تعرف بها فأما المقصورة فلها أوزان مشهورة وأوزان نادرة فمن المشهورة فعلى نحو أربى للداهية وشعبى لموضع ومنها فعلى اسما كبهمى لنبت أو صفة كحبلى والطولى أو مصدرا كرجعى ومنها فعلى اسما كبردى لنهر أو مصدرا كمرطى لضرب من العدو أو صفة كحيدى يقال حمار حيدى أى يحيد عن ظله لنشاطه قال الجوهرى ولم يجئ فى نعوت المذكر شئ على فعلى غيره ومنها فعلى جمعا كصرعى جمع صريع أو مصدرا كدعوى أو صفة كشبعى وكسلى ومنها فعالى كحبارى لطائر يقع على الذكر والانثى ومنها فعلى كسمهى للباطل ومنها فعلى كسبطرى لضرب من المشى ومنها فعلى مصدرا كذكرى أو جمعا كظربى جمع ظربان وهى دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو فى ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وكحجلى جمع حجل وليس فى الجموع ماهو على وزن فعلى غيرهما ومنها فعيلى كحثيثى بمعنى الحث ومنها

والمنقار بادى اللون شديد الطيران كثير السلاح أى الروث وهو مما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو مأكول وولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل (قوله سمهى) بضم السين المهملة وفتح الميم مشددة اسم للباطل (قوله سبطرى) بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون الطاء المهملة بعدها راء (قوله وحثيثى) بمهملة مكسورة فمثلثتين أولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحتية (قوله مع الكفرى) بضم الكاف والفاء وشد الراء وبتثليث الكاف مع فتح الفاء أشمونى (قوله خليطى) بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة والشقارى بضم الشين المعجمة وشد القاف (قوله استندارا) أى ندورا مفعول اعز بمعنى انسب (قوله ولكل منهما أوزان) ذكر المصنف للمقصورة اثنى عشر وللممدودة سبعة عشر (قوله فمن المشهورة فعلى) أى بضم ففتح تبع فى ذلك ظاهر المتن وقد استشكله الموضح بندوره فى المقصورة بل قيل شاذ ولم يأت منه الا أربى للداهية وأرنى بالنون حب يعقد به اللبن وجعبى بجيم فمهملة فموحدة لكبار النمل وشعبى بمعجمة فمهملة فموحدة وأدمى بدال مهملة فميم وجنفى بجيم فنون ففاء لمواضع وهو فى الممدودة كثير وسيأتى آخر الباب فهو من الاوزان المشتركة كفعلى بفتح فسكون وفى شرح العمدة ان سمهى وخليطى وشقارى من الابنية الشاذة الا أن يراد المجموع كامس (قوله ومنها فعلى) أى بضم فسكون كبهمى لنبت أى فألفه للتأنيث ولا تلحقها التاء وقولهم بهماة شاذ وقيل للالحاق وأما الذى بمعنى الشجاع فبهمة بالتاء (قوله ومنها فعلى اسما) أى بفتحات وعده فى التسهيل من المشترك ومنه مع الممدودة قرماء وجنفاء لموضعين ويقصران أيضا وابن دأثاء بمهملة فهمزة فمثلثة وهى الامة ولا يحفظ غيرها (قوله كبردى) بموحدة فراء فمهملة نهر بدمشق (قوله كمرطى) بميم فراء فطاء مهملة مفتوحات وقوله العدو بفتح فسكون أى سرعة المشى يقال مرطت الناقة مرطى وبشكت بشكى بموحدة فمعجمة وجزت جزى بجيم فميم فزاى أى أسرعت والافعال الثلاثة بوزن ضرب ومصادرها على فعلى (قوله كحيدى) بمهملتين بينهما تحتية (قوله فعلى جمعا) أى بفتح فسكون وهو من الاوزان المشتركة فى الصفة ومنه فى الممدودة حمراء واحترز بقوله جمعا الخ عن اسم جنس غير ماذكر فلا يتعين كون ألفه للتأنيث بل تكون له تارة فتقصر كرضوى وسلمى وقد تمد كالعواء أحد منازل القمر ويقصر أيضا وللالحاق أخرى كملقاة بالتاء ومما فيه الوجهان أرطى لشجر يدبغ به وعلقى لنبت وتترى بمعنى متواترين فمن نونها جعل الالف للالحاق ومن لم ينون جعلها للتأنيث (قوله فعالى) بضم الفاء ويجيء اسما كحبارى وسمانى وجمعا كسكارى قيل وصفة لمفرد كجمل علادى بعين ودال مهملتين أى شديد (قوله ومنها فعلى كسمهى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا (قوله فعلى كسبطرى) أى بكسر ففتح فسكون مشية فيها تبختر ودفقى بمهملة ففاء فقاف بوزنها مشية بتدفق واسراع (قوله فعلى مصدرا) أى بكسر فسكون ولم يطلقها كالمصنف بل قيدها بالمصدر والجمع لانها فى غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون للالحاق ان نونت كمعزى للرجل الذى لا يلهو انظر الاشمونى (قوله ظربى) بظاء مشالة فراء فموحدة (قوله ظربان) بفتح فكسر أو بكسر فسكون (قوله تفسو الخ) أى فيجعل فسوه سلاحا يحترز به فلا يقرب به أحد الا أرسل عليه مالا يطيقه ويسمونه مفرق الابل لنفارها من فسوه ويدخل جحر الضب فيفسو عليه ثلاثا فيغشى عليه فيأكله وأولاده (قوله وكحجلى) بمهملة فجيم جمع حجلة بفتحات طائر (قوله فعيلى) أى بكسر الفاء والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يجئ الا مصدرا كحثيثى مصدر حث أى طلب بشدة على غير قياس وجعله فى التسهيل من الممدودة أيضا كخصيصاء للاختصاص وفخيراء للفخر ويقصران

فعلى نحو كفرى لوعاء الطلع ومنها فعيلى نحو خليطى للاختلاط ويقال وقعوا في خليطى أي اختلط عليهم أمرهم ومنها فعالى نحو شقارى لنبت (ص) لمدها فعلاء أفعلاء * مثلث العين وفعللا ثم فعالا فعللا فاعولا * وفاعلاء فعليا مفعولا ومطلق العين فعالا وكذا * مطلق فاء فعلاء أخذا (ش) لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة نبه المصنف على بعضها فمنها فعلاء

اسما كصحراء أو صفة مذكرها على أفعل كحمراء أو على غير أفعل كديمة هطلاء ولا يقال سحاب أهطل بل سحاب هطل وكقولهم فرس أو ناقة روغاء أي حديدة القياد ولا يوصف به المذكر منهما فلا يقال جمل أروغ وكامرأة حسناء ولا يقال رجل أحسن والهطل تتابع المطر والدمع وسيلانه يقال هطلت السماء تهطل هطلا وهطلانا وتهطالا ومنها أفعلاء مثلث العين نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الاسبوع أربعاء بضم الباء وفتحها وكسرها ومنها فعللاء نحو عقرباء لانثى العقارب ومنها فعالاء نحو قصاصاء للقصاص ومنها فعللاء كقرفصاء ومنها فاعولاء كعاشوراء ومنها فاعلاء كقاصعاء لجحر من جحرة اليربوع ومنها فعلياء نحو كبرياء وهي العظمة ومنها مفعولاء نحو مشيوخاء جمع شيخ ومنها فعالاء مطلق العين أي مضمومها ومفتوحها ومكسورها نحو دبوقاء للعذرة وبراساء لغة في البرنساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدري أي البرنساء هو وأي الناس هو وكثيراء كما

ومنها فعلاء مطلق الفاء أي مضمومها ومفتوحها ومكسورها نحو خيلاء للتكبر وجنفاء اسم مكان وسيراء لبرد فيه خطوط صفر (ص)

﴿المقصور والممدود﴾ اذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر كفعل وفعل في جمع ما * كفعلة وفعلة نحو الدمى (ش) المقصور هو الاسم الذي

(قوله فعلى) بضم الاولين وشد الثالث (قوله فعيلى) أي بضم الاول وفتح الثاني مشددا ومنه قبيطى لنوع من الحلوى يسمى الناطف والغيزى للغزو ولم يسمع منه مع الممدودة الا قولهم هو عالم بدخيلائه أي بأمره الباطن (قوله فعالى) أي بضم الاول وشد الثاني ومنه الخبازى المعروفة وتخفف باؤها ويقال خبيزة (قوله مثلث العين) حال من افعلاء واضافته لفظية فلا يتعرف بها (قوله ومطلق العين) حال من فعالى ومطلق فاء حال من ضمير أخذ الراجع الى فعلاء أي غير مقيد بحركة (قوله كديمة هطلاء) الديمة مطر بلا رعد ولا برق (قوله سحاب هطل) أي بكسر الطاء ويقال هطال بشدها (قوله روغاء) قيل بالراء والغين المعجمة من راغ الثعلب ذهب يمنة ويسرة لكن في الصحاح في باب العين المهملة والروعاء من النوق الحديدة الفؤاد وكذلك الفرس ولا يوصف به المذكر اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه فتدبر (قوله تهطل هطلا) كتنصر نصرا وهطلانا بفتحات وتهطالا بفتح المثناة فوق (قوله مثلث العين) أي مع فتح الهمزة (قوله ومنها فعللا) أي بفتح فسكون ففتح (قوله لانثى العقارب) أي والمكان أيضا (قوله ومنها فعالاء) أي بكسر الفاء (قوله كقرفصاء) بضم الاول ويجوز في ثالثة الفتح والضم يقال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه وأليتيه وألصق بطنه بفخذيه (قوله لجحر) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة من جحرة بوزن عنبة جمع جحر كما في المصباح (قوله فعلياء) بكسر الفاء واللام وسكون العين (قوله فعالاء مطلق العين) أي مع فتح الفاء (قوله دبوقاء) بدال مهملة فموحدة ثم قاف (قوله للعذرة) بفتح المهملة وكسر المعجمة هي الفضلة الغليظة (قوله براساء) بفتح الموحدة والراء والسين المهملة (قوله في البرنساء) أي ممدودا (قوله وكثيراء) بالمثلثة اسم لبزر كما في الفارضي (قوله مطلق الفاء) أي مع فتح العين (قوله خيلاء) بضم المعجمة وفتح التحتية (قوله جنفاء) بفتح الجيم والنون والفاء (قوله وسيراء) بكسر السين المهملة وفتح التحتية والراء ويطلق على الذهب وعلى نبت أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿المقصور والممدود﴾

قال الجاربردي هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحا على المبني ولا الفعل والحرف أي كما يفيده تعريف الشارح وقولهم في هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء في جاء وشاء ممدودان اه ويرد عليه اطلاقهما على ألفي التأنيث اطلاقا شائعا كالالف المقصورة والممدودة كما يطلقان على الاسم المشتمل عليهما كحبلى وصحراء ويبعد أنه ليس حقيقة عرفية الا أن يستثنيا من غير المتمكن فتأمل ثم ما قيل ان تعريفي الشارح يشملان نحو حبلى وصحراء مع انهما قد تقدما قبل فذكرهما ثانيا تكرار يرد بأن ذكرهما السابق من حيث التأنيث ودخولهما هنا من حيث المد والقصر فلا تكرار على ان ذكر العام بعد الخاص لا يعد تكرارا فتدبر (قوله اذا اسم) أي صحيح (قوله وكان ذا نظير) أي من المعل وقوله كالاسف مثال للصحيح المستوجب الفتح ولم يمثل لنظيره من المعل (قوله كفعل) بكسر ففتح وفعل بضم ففتح وفعلة بكسر فسكون والثاني بضم فسكون وهذا عطف على قوله كالاسف بتقدير العاطف كما قاله ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب الفتح أعم من كونه صحيحا ومعتلا وقوله نحو الدمى مثال للمعتل من هذا النوع ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثالا لقوله فلنظيره المعل الخ

حرف اعرابه ألف لازمة فخرج بالاسم الفعل نحو يرضى وبحرف اعرابه ألف المبنى نحو اذا وبلازمة المثنى نحو الزيدان فان ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب والمقصور على قسمين قياسي وسماعي فالقياسي كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملتزم فتح ماقبل آخره وذلك كمصدر الفعل اللازم الذى على وزن فعل فانه يكون فعلا بفتح الفاء والعين نحو أسف أسفا فاذا كان معتلا وجب قصره نحو جوى جوى فان نظيره من الصحيح الآخر ملتزم فتح ماقبل آخره ونحو فعل في جمع فعلة بكسر الفاء وفعل في جمع فعلة بضم الفاء نحو مرى جمع مرية ومدى جمع مدية فان نظيرهما من الصحيح قرب وقرب جمع قربة وقربة لان جمع فعلة بكسر الفاء يكون على فعل بكسر الاول وفتح الثاني وجمع فعلة بضم الفاء يكون على فعل بضم الاول وفتح الثاني والدمى جمع دمية وهي الصورة من العاج ونحوه (ص)

وما استحق قبل آخر ألف فالمد في نظيره حتما عرف كمصدر الفعل الذى قد بدئا بهمز وصل كارعوى وكارتأى

(ش) لما فرغ من المقصور شرع في الممدود وهو الاسم الذى آخره همزة تلى ألفا زائدة نحو حمراء وكساء ورداء فخرج بالاسم الفعل نحو يشاء وبقوله تلى ألفا زائدة ما كان في آخره همزة تلى ألفا غير زائدة كماء وآء جمع آءة وهو شجر والممدود أيضا كالمقصور قياسي وسماعي فالقياسي كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملتزم زيادة ألف قبل آخره وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل نحو ارعوى ارعواء وارتأى ارتئاء واستقصى استقصاء فان نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا واستخرج استخراجا

كما أن الاسف مثال للصحيح كما قاله سم وأقروه لئلا يوهم أنه نظير الاسف وليس كذلك فتدبر والحاصل ان الذى يستوجب فتح ماقبل آخره فيكون معتله مقصورا أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين في الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتحتين وقد أشار الى هذا مقتصرا على تمثيل صحيحه بالاسف الثاني جمع فعلة وفعلة على فعل وفعل وقد صرح به واقتصر على تمثيل معتله بالدمى ففيه شبه احتباك ومنها اسم مفعول غير الثلاثي كمكرم ومحترم فان معتله مقصور بفتح ماقبل آخره كمعطى ومصطفى ومنها أفعل سواء كان للتفضيل كاقصى نظير أفضل أم لا كاعمى وكاحمر ومنها جمع فعلى بالضم أنثى أفعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصى ودنى جمع قصوى ودنيا وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة المحل للحال فيه لان الالف محل الاعراب لا نفسه وهذا التعريف لمايعم القياسي والسماعي وكذا تعريف الممدود الآتي بخلاف تعريفي المتن فقاصران على القياسي منهما (قوله نحو يرضى) هو خارج أيضا بقوله لازمة لان ألفه تذهب للجزم (قوله المبنى) أى سواء كان اسما كاذا ومتى أو فعلا كرمى ودعا أو حرفا كعلى والى فكل ذلك لا يسمى مقصورا اصطلاحا (قوله المثنى) مثله الاسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعا وجرا الا يقال ألف المقصور تذهب اذا نون فلا تكون لازمة لان المحذوف لعلة تصريفية كالثابت (قوله قياسي) هو وظيفة النحوي والسماعي وظيفة اللغوي الذى يسرد ألفاظ العرب ويفسرها (قوله كل اسم معتل) الاولى معل لان المعتل مافيه حرف علة غير أم لا والمعل هو المغير وهو المراد هنا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغيير يائه مثلا وأما قول المتن المعل الآخر فالاولى فيه المعتل لانه هو الذى يصح فيه تعليل ثبوت القصر اما المعل وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه باذا فتأمل (قوله جوى جوى) بالجيم كفرح فرحا وهو الحرقة من حزن أو عشق (قوله فان نظيره الخ) المراد المناظرة في الوزن ونوع الاسم كالمصدرية والجمعية لا خصوص الوزن (قوله مرية) بالراء هو الجدال ومدية بالدال السكين (قوله قرب) بالكسر والثاني بالضم على ترتيب ماقبله (قوله وما استحق) أى من الصحيح وألف مفعوله وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله في نظيره أى من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا تطرف بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو حمراء الخ) هو داخل في تعريف الشرح لا المتن لماسيأتي (قوله كماء) أى فلا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسي لعروض مده لان ألفه بدل من الواو في موه لا زائدة (قوله وآء) بهمزتين بينهما ألف وكذا آءة كجام وجامة وانظر ما أصل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أى معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان ان نحو حبلى وصحراء من السماعي لا القياسي لانهما ليسا معتلين لهما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة الممدود القياسيين فنقلبان عن أصل كما لا يخفى وقد يتوقف في ذلك وسيأتي عن الفراء مايصرح بأن نحو حمراء من الممدود قياسا الا أن يقال المراد هنا القياسي غيرهما لتقدم الكلام على ماينقاسان فيه من الاوزان فتدبر (قوله وارتأى) بوزن افتعل من الرأى أى التدبر يقال ارتأى في أمره ارتئاء اذا تدبره وأصله ارتأى ارتئايا كافتتل افتتالا قلبت ياء الفعل ألفا لانفتاح ماقبلها وياء المصدر همزة لتطرفها اثر ألف زائدة (قوله وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل بالفتح يفعل بالضم دالا على صوت أو مرض فان قياسه فعال بالضم كرغاء لصوت ذوات الخف وثغاء

وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم اكراما (ص)

والعادم النظير ذا قصر وذا * مد بنقل كالحجى وكالحذا (ش) هذا هو القسم الثاني وهو المقصور السماعي والممدود السماعي وضابطهما ان ماليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره فقصره موقوف على السماع وماليس له نظير اطرد زيادة الالف قبل آخره فمده مقصور على السماع فمن المقصور السماعي الفتى واحد الفتيان والحجى أي العقل والثرى التراب والسنا الضوء ومن الممدود السماعي الفتاء حداثة السن والثناء الشرف والثراء كثرة المال والحذاء النعل (ص)

وقصر ذي المد اضطرارا مجمع
عليه والعكس بخلف يقع

(ش) لا اختلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة واختلف في جواز مد المقصور فذهب البصريون الى المنع وذهب الكوفيون الى الجواز واستدلوا بقوله

يالك من تمر ومن شيشاء * ينشب في المسعل واللهاء

فمد اللهاء للضرورة وهو مقصور (ص)

﴿ كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا ﴾

آخر مقصور تثني اجعله يا
ان كان عن ثلاثة مرتقيا
كذا الذي اليا أصله نحو الفتى
والجامد الذي أميل كمتى
في غير ذا تقلب واوا الالف
وأولها ما كان قبل قد ألف

(ش) الاسم المتمكن ان كان صحيح الآخر أو كان منقوصا لحقته علامة التثنية من غير تغيير فتقول في رجل وجارية وقاض رجلان وجاريتان وقاضيان وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ما نذكره الآن وان كان ممدودا فسيأتي حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلبت ياء فتقول في ملهى ملهيان وفي مستقصى مستقصيان وان كانت ثالثة فان كانت بدلا من الياء كفتى ورحى قلبت أيضا ياء فتقول فتيان ورحيان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت فتقول أم

بمثلثة فمعجمة لصوت الشاة ومشاء لاطلاق البطن ونظيرهما من الصحيح بغام لصوت الظبي ودوار لدوران الرأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء وعادى عداء كضارب ضرابا وقاتل قتالا ونحو ذلك (قوله والعادم النظير) مبتدأ خبره بنقل وذا قصر وذا مد حالان من المستكن في الخبر أي العادم النظير مأخوذ بنقل حال كونه ذا قصر الخ وفيه تقدم الحال على عاملها الظرفي وهو ما فيه (قوله كالحجى الخ) لف ونشر مرتب فالحجى بمهملة فجيم مقصور لا غير والحذاء بمهملة فمعجمة ممدود لا غير لكن قصره للوزن (قوله فمن المقصور السماعي الخ) أي لانها ليس لها نظير من الصحيح يماثلها في جميع الاوصاف من الوزن والمصدرية أو الجمعية أو الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعنب (قوله مجمع عليه) أي في الجملة والا فقد منعه الفراء فيما له قياس يوجب مده كفعلاء أفعل ويرده في السماع (قوله قصر الممدود) أي لانه رجوع الى الاصل وهو القصر كقوله * لا بد من صنعا وان طال السفر * (قوله يالك الخ) يا للتنبيه ولك خبر مبتدأ محذوف أي لك شئ ومن للبيان كذا في الصبان وفيه نظر لعدم ملاءمته للمعنى فالظاهر انه كقولهم يا للماء والعشب تعجبا من كثرتهما فيا واللام للاستغاثة استعملا في التعجب مجازا ومن تمر بيان للكاف كقوله فيالك من ليل كأنه قيل احضر يا تمر ليتعجب منك فالمنادى في الحقيقة هو الكاف فتدبر والشيشاء بمعجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية هو الشيص أي التمر الذي لم يشتد نواه وينشب بفتح الشين أي يتعلق والمسعل بفتح الميم والعين المهملة موضع السعال من الحلق واللهاء جمع لهاة كحصى وحصاة وهي لحمة مطبقة في أقصى سقف الحنك والله أعلم

﴿ كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا ﴾

اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه وان كان هذا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقا وتصحيحا تمييز محول عن المضاف اليه أي وكيفية تصحيح جمعهما أو حال من جمع أي مصححا ولم يذكر تكسيرهما لان له بابا يخصه (قوله رابعة الخ) أي سواء كان أصلها ياء كمسعى من سعيت أو واوا كما ذكره (قوله قلبت ياء) أي لسكونها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة وحذفها يلبس المثنى عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاي وانما قلبت ياء في غير الثلاثي رجوعا الى أصلها في نحو مسعى كما رجعت اليه في نحو فتى وحملا على الفعل غير الثلاثي في نحو ملهى لرد الواو فيه الى الياء كالهيت واصطفيت من اللهو والصفوة كما سيأتي في قوله

* والواو لا ما بعد فتح يا انقلب * وأما في الجامد الذي أميل فلان الامالة في المفرد تنحو بالالف نحو الياء فردت اليها في التثنية أما ما لم يمل فلم يلاحظ فيه الياء أصلا فرجع الى الواو (قوله مجهولة الاصل) هي التي في حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعا لابن الحاجب والظاهر ابن المصنف وجعل المرادي ألفهما أصلية ومثل مجهولة الاصل بنحو الددا بدالين مهملتين كالفتى وهو اللهو قال لانه لا يدري أهي عن واو أو ياء اه أي لانه ليس له أصل يرجع اليه في الاشتقاق وليست أصلية لان ألف الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن أحدهما والظاهر في ألف موسى ونحوه من الاسماء الاعجمية انها من المجهولة بمعنى انه لا يدري أهي زائدة كحبلى

فى متى علىامتيان وان كانت ثالثة بدلا من واو كعصا وقفا قلبت واوا فتقول عصوان وقفوان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل كالى على الى فتقول الوان فالحاصل ان ألف المقصور تقلب ياء فى ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثانى اذا كانت ثالثة بدلا من ياء الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل وأميلت وتقلب واوا فى موضعين الاول اذا كانت ثالثة بدلا من الواو والثانى اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل وأشار بقوله * وأولها ما كان قبل قد ألف * الى انه اذا عمل هذا العمل المذكور فى المقصور أعنى قلب الالف ياء أو واوا ألحقتها علامة التثنية التى سبق ذكرها أول الكتاب وهى الالف والنون المكسورة رفعا والياء المفتوح ماقبلها والنون المكسورة جرا ونصبا (ص)

وما كصحراء بواو ثنيا * ونحو علباء كساء وحيا
بواو او همز وغير ماذكر * صحح وماشذ على نقل قصر

(ش) لما فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع فى الكلام على ذكر كيفية تثنية الممدود والممدود اما أن تكون همزته بدلا من ألف التأنيث أو الالحاق أو بدلا من أصل أو أصلا فان كانت بدلا من ألف التأنيث فالمشهور قلبها واوا فتقول فى صحراء وحمراء صحراوان وحمراوان وان كانت للالحاق كعلباء أو بدلا من أصل نحو كساء وحياء جاز فيها وجهان أحدهما قلبها واوا فتقول علباوان وكساوان وحياوان والثانى ابقاء الهمزة من غير تغيير فتقول علباآن وكساآن وحياآن والقلب فى الملحقة أولى من ابقاء الهمزة وابقاء الهمزة المبدلة من أصل أولى من قلبها واوا وان كان الهمزة الممدودة أصلا وجب ابقاؤها فتقول فى قراء ووضاء قراآن ووضاآن وأشار بقوله وما شذ على نقل قصر الى ان ماجاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ماذكر اقتصر فيه على السماع كقولهم فى الخوزلى الخوزلان والقياس الخوزليان وقولهم فى حمراء حمرايان والقياس حمراوان (ص)

واحذف من المقصور فى جمع على * حد المثنى مابه تكملا
والفتح أبق مشعرا بما حذف * وان جمعته بتاء وألف
فالالف اقلب قلبها فى التثنيه * وتاء ذى التا ألزمن تنحيه

(ش) اذا جمع صحيح الآخر على حد المثنى وهو الجمع بالواو والنون لحقته العلامة من غير تغيير فتقول فى زيد زيدون وان جمع المنقوص هذا الجمع حذفت ياؤه وضم ماقبل الواو وكسر ماقبل الياء فتقول فى قاض قاضون رفعا وقاضين جرا ونصبا وان جمع الممدود هذا الجمع عومل فيه معاملته فى التثنية فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو للالحاق جاز وجهان ابقاء الهمزة وابدالها واوا فتقول فى كساء علما كساؤون وكساوون وكذلك علباء وان كانت الهمزة أصلية وجب ابقاؤها فتقول فى قراء قراؤون وأما المقصور وهو الذى ذكره المصنف فتحذف ألفه اذا جمع بالواو والنون وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول فى مصطفى مصطفون رفعا ومصطفين جرا ونصبا بفتح الفاء مع الواو والياء وان جمع بألف

أم أصلية أم منقلبة وموسى الحديد قيل بوزن حبلى فالفه زائدة للتأنيث وقيل مذكر بوزن مفعل من أوسيت رأسه حلقته فالفه عن ياء أفاده فى الصحاح (قوله فى متى علما) قيد به هنا وفيما يأتى لانه قبل العلمية لا يثنى ولا يوصف بالقصر لبنائه (قوله ونحو علباء) مبتدأ وكساء وحياء عطف عليه وبواو خبره وقوله صحح أى همزه رجوبا فلا يجوز ابدالها (قوله كعلباء) بكسر العين المهملة هى عصبة العنق وأصلها علباى بزيادة الياء لالحاقها بقرطاس فقلبت همزة لتطرفها اثر ألف زائدة (قوله فى الملحقة) بكسر الحاء لانها ألحقت مدخولها بغيره وانما ترجح قلبها لشبهها بالصحراء فى أنها بدل عن حرف زائد (قوله وابقاء الهمزة الخ) أى لقربها من الاصالة بابدالها من أصلى (قوله قراء) هو الناسك المتعبد ووضاء هو الوضىء حسن الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كسأل ووضؤ كظرف (قوله الخوزلى) بفتح المعجمة وسكون الواو وفتح الزاى مشية فيها تثاقل وتبختر وهو مثال للمقصور (قوله فى جمع) أى حال ارادته (قوله على حد المثنى) أى طريقه فى الاعراب بحرفين وسلامة بناء واحده وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكر السالم (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبق (قوله وان جمعته) أى المقصور (قوله فالالف) مفعول اقلب وقلبها مفعول مطلق نوعى أى اقلبها قلبا كقلبها فى التثنية (قوله وتاء) بالمد مفعول أول لألزمن بهمزة القطع مفتوحة لانه من ألزم الرباعى وذى التا بالقصر مضاف اليه وتنحيه أى ازالة مفعوله الثانى (قوله اذا جمع الصحيح الخ) هذا والاثنان بعده زيادة على المتن وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور والممدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتثنيته سواء استغنى عن ذكره وذكر جمع المقصور لمخالفته تثنيته (قوله وضم ماقبل الواو) أى فى الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا بالياء المحذوفة كفتح المقصور لثقله ولئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر ماقبل الياء) أى فى النصب والجر والمراد ابقاء كسره لانه مكسور قبل الياء وقيل يكسر كسرا جديدا لتناسب الياء الواو فى اجتلاب حركة ماقبلهما وهو تكلف (قوله قاضون) أصله قاضيون بضم الياء وأصل قاضين قاضيين بياءين أولاهما مكسورة حذفت حركة ياءيهما لثقلها ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم ضمت ضاد الاول لمناسبة الواو وبقى كسر الثانى لمناسبة الياء أو يقال فى الاول نقلت ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله مصطفون) أصله مصطفوون بواوين أولاهما مضمومة

وتاء قلبت ألفه كما تقلب فى التثنية فتقول فى حبلى حبليات وفى فتى وعصا علمى مؤنث فتيات وعصوات وان كان بعد ألف الممدود زتاء وجب حينئذ حذفها فتقول فى فتاة فتيات وفى قناة قنوات (ص) والسالم العين الثلاثى اسما أنل * اتباع عين فاءه بما شكل

ان ساكن العين مؤنثا بدا * مختتما بالتاء أو مجردا وسكن التالى غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد رووا

(ش) اذا جمع الاسم الثلاثى الصحيح العين الساكنها المؤنث المختوم بالتاء أو المجرد عنها بألف وتاء أتبعت عينه فاءه فى الحركة مطلقا فتقول فى دعد دعدات وفى جفنة جفنات وفى جمل وبسرة جملات وبسرات بضم الفاء والعين وفى هند وكسرة هندات وكسرات بكسر الفاء والعين ويجوز فى العين بعد الضمة والكسرة التسكين والفتح فتقول جملات وجملات وبسرات وبسرات وهندات وهندات وكسرات وكسرات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة بل يجب الاتباع واحترز بالثلاثى عن غيره كجعفر علم مؤنث وبالاسم عن الصفة كضخمة وبالصحيح العين عن معتلها كجوزة وبالساكن العين من متحركها كشجرة فانه لا اتباع فى هذه كلها بل يجب بقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع فتقول جعفرات وضخمات وجوزات وشجرات واحترز بالمؤنث عن المذكر كبدر فانه لا يجمع بالالف والتاء (ص) ومنعوا اتباع نحو ذروه * وزبية وشذ كسر جروه

مثلث

(ش) يعنى انه اذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاء وكانت لامه واوا فانه يمتنع فيه اتباع العين للفاء فلا يقال فى ذروة ذروات بكسر الفاء والعين استثقالا للكسرة قبل الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها فتقول ذروات أو ذروات وشذ قولهم جروات بكسر الفاء والعين وكذلك لا يجوز الاتباع اذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء نحو زبية فلا تقول زبيات بضم الفاء والعين استثقالا للضمة قبل الياء بل يجب الفتح أو

لام الكلمة لانه من الصفوة والثانية واو الجمع وأصل مصطفين مصطفوين بواو مكسورة فياء قلبت واوهما ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الالف للساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها وماقيل ان الواو الاولى تقلب أولا ياء لتطرفها بعد أربعة فيصير مصطفيون ومصطفيين ثم تقلب الياء ألفا مردود بأنه تطويل بلاطائل اذ لا حاجة الى الياء هنا بل تقلب ألفا من أول الامر بخلافها فى التثنية وجمع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج الى بقائها فيهما الما مر آنفا (قوله قلبت ألفه الخ) أى فحكمه كتثنيته سواء وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والالف فلهما حكم تثنيتهما والناظم يستغنى عن ذكر جمع المقصور بذكر تثنيته كالممدود لاختلاف حكمه فى جمع التصحيح كما علمت بخلاف الممدود وأما المنقوص فليس الباب له (قوله علمى مؤنث) قيد به لان الجمع بالالف والتاء لا ينقاس فى الخالى من العلامة الا اذا كان علم مؤنث أو مصغر غير العاقل أو وصفه كما مر (قوله فى فتاة) بالفاء والتاء المثناة فوق لقول الشارح فى جمعها فتيات بالياء أما جمع قناة بالقاف والنون أى الرمح أو حفرة الماء فقنوات بالواو كما فى التصريح (قوله والسالم العين) أى من الاعلال والتضعيف كما سيأتى وهو مفعول أول بأنل أى أعط والثلاثى نعته واسما حال منه واتباع مفعوله الثانى وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول وفاءه مفعوله الثانى وبما شكل متعلق باتباع والباء بمعنى فى ونائب فاعل شكل ضمير الفاء وذكره لتأولها باللفظ ومتعلقه محذوف أى شكل به فصلة ماجرت على غير ها وحذف العائد المجرور بما جر الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقا وهو نادر كما مر فى الموصول أى أعط الاسم الثلاثى السالم العين اتباع عينه لفائه فى الحركة التى شكلت بها الفاء (قوله ان ساكن العين مؤنثا) حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين وبدا فعل الشرط وجوابه محذوف أى فأنله ماذكر ومختتما حال ثالثة ومجردا عطف عليه (قوله وسكن التالى) أى العين التالى وغير مفعول التالى أو مجرور باضافته اليه (قوله اتبعت عينه) أى وجوبا فى مفتوح الفاء وجوازا فى مضمومها ومكسورها فالامر فى المتن مستعمل فى الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث (قوله جفنة) كقصعة وزنا ومعنى (قوله جمل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التسكين والفتح) أى مع الاتباع ففى مضموم الفاء ومكسورها ثلاث لغات الا اذا كانت لام الاول ياء والثانى واوا فيمتنع الاتباع كما ذكره بقوله ومنعوا الخ أما مفتوح الفاء فليس فيه الا الاتباع صحيحا كان كجفنة أو معتلا كظبية وظبيات وجوز فى التسهيل تسكين المعتل (قوله عن معتلها) هو ضربان ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها كتارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وضرب قبل عينه فتحة كجوزة وفيه لغتان الاتباع لهذيل والاسكان لغيرهم وسيذكر هذا فى المنتهى اقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجنة بالفتح وهى البستان أو بالكسرة وهى الجنون أو الجن أو بالضم وهى الوقاية فلا تغير عينه فى الجمع (قوله ومنعوا الخ) اشارة الى أن لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الخمسة المتقدمة وهو أن لا تكون اللام واوا فى اتباع الكسرة ولا ياء فى الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ اذ لم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة اذا كانت اللام واوا كخطوة واتباع الكسرة مع الياء كلحية وهو الصحيح فى هذا ولا ضرر فى توالى كسرتين قبل الياء فى لحيات كما لم يبالوا بضمتين قبل الواو فى خطوات (قوله ذروة) بكسر الذال المعجمة أعلى الشئ وزبية بضم الزاى وسكون الموحدة حفرة الاسد والجروة

التسكين فتقول زبيات أو زبيات (ص) ونادر أو ذو اضطرار غير ما * قدمته أو لأناس انتمى (ش) يعني ان ماجاء من جمع هذا المؤنث على خلاف ماذكر عد نادرا أو ضرورة أو لغة لقوم فالاول كقولهم في جروة جروات بكسر الفاء والعين والثاني كقوله

وحملت زفرات الضحى فأطقتها
ومالي بزفرات العشي يدان

فسكن عين زفرات ضرورة والقياس فتحها اتباعا والثالث كقول هذيل في جوزة و بيضة ونحوهما جوزات و بيضات بفتح الفاء والعين والمشهور في لسان العرب تسكين العين اذا كانت غير صحيحة (ص)

﴿ جمع التكسير ﴾

أفعلة أفعل ثم فعله * ثمت أفعال جموع قله

(ش) جمع التكسير هو مادل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدر كفلك للمفرد والجمع فالضمة التي في المفرد كضمة قفل والضمة التي في الجمع كضمة أسد وهو على ضربين جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها الى العشرة وجمع الكثرة يدل على مافوق العشرة الى غير نهاية وقد يستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازا فأمثلة جمع القلة أفعلة كأسلحة وأفعل كأفلس وفعلة كفتية وأفعال كأفراس وما عدا هذه الاربعة من أمثلة التكسير فجموع كثرة (ص)

مثلث الجيم مع سكون الراء الانثى من ولد الكلب أو السبع (قوله ونادر) خبر مقدم عن غير (قوله وحملت زفرات) جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين وشدة وخص الضحى والعشي لزيادة وجد المتيم فيهما عن غيرهما ويدان تثنية يد بمعنى القوة للتأكيد والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ جمع التكسير ﴾

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري لفساد ألسنة العامة الا في الجموع فلم يحتج للتنبيه عليها لان النحو انما وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجموع مرجعها السماع فالاولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجموع سماعي لكن منها ما يغلب فيحتاج الى ذكره ليحمل عليه مالم يسمع جمعه أفاده في التسكت (قوله أفعلة) مبتدأ وأفعل وفعلة وأفعال عطف عليه وجموع خبرها والثلاثة الاول غير مصروفة للعلمية على الوزن المخصوص ووزن الفعل في أفعل وها والتأنيث اللفظي في الباقيين لكن نون أفعلة للضرورة وثمت هي ثم العاطفة أنثت بالتاء المفتوحة في لغة وأصلها السكون فان قلت جموع جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف أخبر به عن أربعة قلت لكثرة ما يوازنها من الالفاظ على ان جموعا يستعمل في القلة حقيقة لانه ليس لمفرده جمع قلة كرجال وقلوب كما سيأتي أو يجري على مذهب السعد الآتي (قوله بتغيير) أي لصيغة مفرده سواء كان بتغير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة وهو تغيير صوري لا حقيقي لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والباء للآلة أو السببية فتفيد أن التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية وحينئذ فلا يشمل جمعي التصحيح لان دلالتهما على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بالزيادة بل بنفس الزيادة وان لزمها التغيير بدليل ان زيادة جمع المذكر تفيد الجمعية في الفعل وحمل عليه المؤنث وأما نحو صنوان فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعيته ليست بها بل بالتغيير وخرج أيضا نحو قاضون وجفنات بالفتح اذ لا دخل لتغييرهما في الجمعية بل هو للاعلال والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلامهم على جمع المؤنث ان نحو جفنات تكسير فتدبر (قوله كذلك للمفرد والجمع) هذا مذهب سيبويه واختار في التسهيل انه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدر فيه تغيير وانما لم يجعل كجنب يستوي فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعا أو اسمه لانهم ثنوه مرادا به المفرد فقالوا فلكان ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنب فالفرق بينهما بتثنية المفرد وعدمها ولم يأت مثل ذلك الاسبعة ألفاظ في الاشموني وحواشيه (قوله الى العشرة) الغاية داخلة بقرينة ما بعده (قوله على مافوق العشرة) فهما مختلفان بدأ وانتهاء واختار السعد وغيره ان بدء كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولا نهاية للكثرة فيتحدان بدأ لا انتهاء وعلى هذا فالذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على مادون العشرة حقيقة لا بالنيابة وبذلك يندفع ما أورده القرافي على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم انه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع امكان الحقيقة ويدفع أيضا بان دراهم ليس مجازا في الثلاثة لانه ليس لمفرده جمع قلة أما نحو ثياب مما له جمع قلة فيتعين فيه الجواب الاول (قوله مجازا) أي ان وجد الجمعان للمفرد كما سيأتي (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا التصحيح فهما لمطلق الجمع المتحقق في الكثرة والقلة بلا نظر الى خصوص أحدهما كما استظهره الرضي تبعا لابن خروف فيصلحان لهما حقيقة بالاشتراك المعنوي كحيوان للانسان والفرس لا اللفظي كما توهم وقيل هما للقلة حقيقة وللكثرة مجازا واعلم ان جموع التكسير ثمانية وعشرون منها للقلة الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقي للكثرة وكلها في المتن الا فعالى بالضم كسكارى كذا في الفارضي

وبعض ذي بكثرة وضعا يفي
* كأرجل والعكس جا كالصفي

(ش) قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة كرجل وأرجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة كرجل ورجال وقلب وقلوب (ص)

لفعل اسما صح عينا أفعل
وللرباعي اسما ايضا يجعل

ان كان كالعناق والذراع في
* مد وتأنيث وعد الاحرف

(ش) أفعل جمع لكل اسم ثلاثي على فعل صحيح العين نحو كلب وأكلب وظبي وأظب وأصله أظبي فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار أظبي فعومل معاملة قاض وخرج بالاسم الصفة فلا يجوز نحو ضخم وأضخم وجاء عبد وأعبد لاستعمال هذه الصفة استعمال الاسماء وخرج بصحيح العين المعتل العين نحو ثوب وعين وشذ عين وأعين وثوب وأثوب وأفعل أيضا جمع لكل اسم مؤنث رباعي قبل آخره مدة كعناق وأعنق ويمين وأيمن وشذ من المذكر شهاب وأشهب وغراب وأغرب (ص)

وغير ما أفعل فيه مطرد
* من الثلاثي اسما بأفعال يرد

والقلة والكثرة انما يعتبران في نكرات الجموع أما معارفها بأل أو الاضافة فصالحة لهما باعتبار الجنس أو الاستغراق (قوله وبعض ذي) أي وبعض موازنات ذي يفي بكثرة ووضعا تمييز محول عن الفاعل على الظاهر أي يفي وضعه وقوله والعكس جا أي وضعا أيضا بأن تضع العرب أحد البناءين صالحا للقلة والكثرة ويستغنوا به عن وضع الآخر فاستعماله حينئذ مكان الآخر ليس مجازا بل حقيقة بالاشتراك المعنوي ويسمى ذلك بالنيابة وضعا كأرجل في جمع رجل بكسر فسكون وكرجال في جمع رجل بضم الجيم فانهم لم يضعوا بناء كثرة للاول ولا قلة للثاني فان وجد البناآن للفظ واحد كأفلس وفلوس في فلس وأثواب وثياب في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كاطلاق أفلس على أحد عشر وفلوس على ثلاثة وتسمى النيابة في الاستعمال اذا علمت ذلك فتمثيله لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعا بالصفي بضم الصاد وكسر الفاء جمع صفاة وهي الصخرة الملساء وأصله صفوي كفلوس قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء لمناسبتها فيه نظر اذ لم يهمل جمع قلتها بل قالوا اصفاء على أفعال أيضا كما في الصحاح فكان الاولى حذفه الا أن يحمل قوله والعكس جا على مطلق النيابة بلا تقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال وبعد ذلك فنيابة بناء الكثرة عن القلة وضعا أو استعمالا انما تأتي على مذهب غير السعد كما مر (قوله قد يستغنى انه) صوابه قد ذكر أي المصنف اذ لم تسبق النيابة وضعا بل ذكر الشارح المجاز فقط وفي نسخ قد يستغني وهو الصواب (قوله افعل) أي بفتح فسكون (قوله صح عينا) أي وفاء ولم يضاعف وكان عليه أن يزيد ذلك فان أفعل لا يطرد في معتل الفاء كوعد ووغد ووقف ووكر ووصف ووقت ووهم لثقل الضم بعد الواو ولا في المضاعف كجد وحد وبر وشق وقد وفد وعم وفن وشذ من الاول وجه وأوجه ومن الثاني كف وأكف بل قياسهما أفعال كأوعاد وأوقات وكأجداد وأرباب وأفذاذ وكثيرا ما يجيء الثاني بجمع الكثرة كجدود وحدود وقدود وقد نبه في الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم ان أريد بصحيح العين ما ليس معتلا ولا مضاعفا كما هو اصطلاح لبعضهم لم يرد الثاني نكت بزيادة (قوله يجعل) نائب فاعله يعود على أفعل ومفعوله الثاني قوله للرباعي وقوله ان كان أي الرباعي والعناق بفتح المهملة أنثى المعز (قوله صحيح العين) أي سواء صحت لامه أيضا أم لا كما مثله (قوله وأظب) بفتح الهمزة وكسر الموحدة آخره منونا ومثله أدل وأجر وآم جمع دلو وجرو وامة بفتحتين وأصلها أدلو وأجرو وآمو بضم ما قبل الواو قلبت الضمة كسرة توصلا لقلب الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو وقبلها ضمة ثم أعل كقاض وأصل أمة أموة بفتح فسكون فهو على وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفصال فجمع على أفعل صبان وفي الصحاح أصل الامة أموة بالتحريك لجمعه على آم وهو أفعل كاينق ولا يجمع فعلة بالسكون على ذلك اهـ ولعل الاول هو الصواب فتقول هذه أظب وأدل وآم ومررت بأظب وأدل وآم ورأيت أظبيا وأدليا وآميا كما تقول في قاض (قوله لاستعمال هذه الصفة الخ) أفاد ان كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعل (قوله وشذ عين وأعين) أي قياسا لكثرته استعمالا وأعينهم تفيض من الدمع وتلذ الاعين (قوله لكل اسم مؤنث) أي بغير علامة لا نحو سحابة وخرج بالاسم الصفة كشجاع وبالمد نحو خنصر (قوله وغير ما أفعل الخ) غير مبتدأ خبره يرد وبأفعال متعلق به وجملة أفعل فيه مطرد صلة ما ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منها أو من ضميرها في يرد لا بيان لما لانه يصير المعنى وغير الثلاثي المطرد فيه أفعل يرد بأفعال فيصدق بالزائد على الثلاثة مع ان أفعال فيه سماعي كشهيد وأشهاد وشريف وأشراف وجاهل وأجهال وعدو وأعداء واعلم ان أوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب تثليث فائه في تثليث عينه وسكونها منها وزن مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين وعكسه نادر كما سيأتي في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطرد فيها

أفعل وهى فعل بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجمع على أفعال وكذا فعل المعتل العين كثوب وأثواب فالجملة عشر صور يشملها قوله وغيرالخ وقدمثل الشرح جميعها الا فعل بضمتين كعنق وأعناق و بفتح فكسر ككتف وأكتاف ويزاد عليها فعل المعتل الفاء كوهم فيطرد فيه أوهام ويدخل فى اطلاق المصنف ان ماعدا فعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحا كان أومعتلا حيث فصل فيه دون غيره فانظره وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلاتجمع على أفعال بل نحوهذين يجمع على فعال كما يعلم مما يأتى وشذ من الصفة جلف واجلاف وحر وأحرار (قوله وغالباالخ) اشارة الى استثناء صورة مما دخل تحت قوله وغيرالخ وهى فعل بضم ففتح فجمعه على افعال قليل كما مثله الشارح أى شاذ والغالب فيه فعلان بكسر فسكون وهو من جموع الكثرة وانما ذكره هنا لاجل الاستدراك على قوله وغيرالخ (قوله كثوب) مثال للمعتل من فعل وكل أمثلة فتح الفاء بقوله وجمل بالجيم وعضد لكن ترك منه كسر العين ككتف ونمر ومثل لمكسور الفاء بحمل وعنب وابل وضم العين فيه مهمل كمامر ولم يذكر لمضموم الفاء الاقفل و بقى عنق وسيأتى صرد وكسر العين منه قليل كمامر فهذه أمثلة الثلاثى (قوله وآبال) أصله أأبال بهمزتين أبدلت الثانية ألفا (قوله الصحيح العين) أى والفاء وغير المضاعف كمامر (قوله كفرخ وأفراخ) مثله زند وأزناد (قوله كصرد) طائر فوق العصفور نصفه أبيض ونصفه أسود أكله حرام على المعتمد اه سيوطى (قوله ونغر) بالنون والغين المعجمة طير كالعصفور أحمر المنقار الانثى نغرة كهمزة وأهل المدينة يسمونه البلبل (قوله فى اسم مذكر) متعلق باطرد وكذا عنهم و بمصفة لاسم وثالث صفة له أو مضاف اليه وأفعلة مبتدأ غير مصروف للعلمية والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحيح همزته بل بنقل فتحها للتنوين ثالث واطرد خبره (قوله والزمه) بفتح الزاى أى الزم أفعلة فى فعال بالفتح أو فعال بالكسر حال كونهما مصاحبى الخ وأشار بذلك الى ان ما مدته ياء أو واو من الرباعى المذكور كرغيف وعمود ومامدته ألف وهو غير مضاعف أو معتل كقذال ينقاس فيه غير أفعلة أيضا وهو فعل بضمتين كما سيذكره أما ذو الالف المضاعف أو المعتل فيلزم فيه أفعلة (قوله جمع لكل اسم الخ) القيود أربعة فتى انتفى أحدها فى كلمة فلاتجمع على أفعلة وشذ من الصفة شحيح وأشحة وقياسه أشحاء وشحاح ومن المؤنث عقاب وأعقبة وقياسه أعقب وعقب بضمتين وعقبان ومن غير الرباعى قدح وأقدحة وباب وأبوبة والقياس قداح وأقداح وأبواب ومما ليس مده ثالثا نحو جائز وأجوزة وهى الخشبة الممتدة فى أعلى السقف والقياس جوائز (قوله نحو قذال) بالقاف والذال المعجمة كسحاب مجمع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (قوله المضاعف) هو من الثلاثى ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مجردا كان أو مزيدا (قوله كبتات) بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد ومتاع البيت وأصل أبتة أبتتة فلما اجتمع مثلان نقلت كسرة أولهما الى الباء قبله ثم أدغم ومثله أزمة والزمام فى الاصل الخيط الذى يشد فى البرة أو فى الخشاش ثم يشد فى طرف المقود ثم سمى به المقود نفسه ذكره فى المصباح والبرة حلقة تجعل فى أنف البعير تكون من صفر ونحوه والخشاش بالكسر الخشب الذى يجعل فى عظم أنف البعير وأما الخزامة فهى من شعر و بهذا ظهر لك معنى البرة والخشاش والخزامة اه سجاعى (قوله قباء) بفتح القاف نوع من الثياب وأصله قباو بالواو وقال فى المصباح كأنه من قبوت الحرف أقبوه اذا ضممته أى عند النطق به سمى بذلك لانه يضم على البدن فكأنه المسمى الآن بالقفطان (قوله وفناء) بكسر الفاء و بالنون ما حول الدار وأصله فناى بالياء (قوله فعل لنحو الخ) أى بضم فسكون لكن يجب كسر فائه فى جمع ما عينه ياء كبيض فى أبيض و بيضاء كما سيأتى فى قوله ويكسر المضموم الخ ويكثر فى الشعر ضم عينه ان صحت

وغالبا أغناهمو فعلان ٭ فى فعل كقولهم صردان

(ش) قد سبق ان أفعل جمع لكل اسم ثلاثى على فعل صحيح العين وذكر هنا ان ما لم يطرد فيه من الثلاثى أفعل يجمع على افعال وذلك كثوب وأثواب وجمل وأجمال وعضد وأعضاد وحمل وأحمال وعنب وأعناب وابل وآبال وقفل وأقفال وأما جمع فعل الصحيح العين على أفعال فشاذ كفرخ وأفراخ وأما فعل فجاء بعضه على افعال كرطب وأرطاب والغالب مجيئه على فعلان كصرد وصردان ونغر ونغران (ص)

فى اسم مذكر رباعى بمد ٭ ثالث افعلة عنهم اطرد
والزمه فى فعال أو فعال ٭ مصاحبى تضعيف او اعلال

(ش) أفعلة جمع لكل اسم مذكر رباعى ثالثه مدة نحو قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة والتزم أفعلة فى جمع المضاعف أو المعتل اللام من فعال أو فعال كبتات وأبتة وزمام وأزمة وقباء وأقبية وفناء وأفنية (ص)

فعل لنحو أحمر وحمرا

وفعلة جمعا بنقل يدري (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف يكون المذكر منه على أفعل والمؤنث منه على فعلاء نحو أحمر وحمراء وحمر ومن أمثلة القلة فعلة ولم يطرد في شيء من الابنية وانما هو محفوظ ومن الذي حفظ منه فتى وفتية وشيخ وشيخة وغلام وغلمة وصبي وصبية (ص) وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد مالم يضاعف في الاعم ذو الالف

وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى ولفعلة فعل وقد يجيء جمعه على فعل (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في كل اسم رباعي زيد قبل آخره مدة بشرط كونه صحيح الآخر وغير مضاعف ان كانت المدة ألفا ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وحمار وحمر وكراع وكرع وذراع وذرع وقضيب وقضب وعمود وعمد وأما المضاعف فان كانت مدته ألفا فجمعه على فعل غير مطرد نحو عنان وعنن وحجاج وحجج وان كانت مدته غير ألف فجمعه على فعل مطرد نحو سرير وسرر وذلول وذلل ولم يسمع من المضاعف الذي مدته ألف سوى عنان وعنن وحجاج وحجج ومن أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة أو على فعلى أنثى الافعل فالاول كقربة وقرب وغرفة وغرف والثاني كالكبرى والكبر والصغرى والصغر ومن أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة نحو كسرة وكسر وحجة وحجج ومرية

هي ولامه ولم يضاعف كقوله * وأنكرتني ذوات الاعين النجل * بضم الجيم فان اعتلت عينه كبيض أو لامه كعمي أو ضوعف كغر بالغين المعجمة لم يجز الضم (قوله وفعلة) بكسر فسكون مبتدأ خبره يدري و بنقل متعلق به وجمعا مفعوله الثاني وانما صرح به مع ان الكلام في الجموع الواردة لقول ابن السراج بانه اسم جمع لا جمع لعدم اطراده والاولى تقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جموع القلة (قوله في وصف يكون الخ) أي فاعل وفعلاء حينئذ وصفان متقابلان ومثله ما اذا كانا وصفين منفردين لمانع في الخلقة لاختصاص المعنى بأحدهما كاكمر وآدر للمذكر ورتقاء وعفلاء للمؤنث وهي بمهملة ففاء التي يجتمع في فرجها شيء يشبه الادرة للرجل فيتعين فيهما كمر وأدر ورتق وعفل بضم فسكون أما اذا انفرد أفعل عن فعلاء لمانع في الاستعمال لا في الخلقة كرجل آلى لكبير الالية وامرأة عجزاء لكبيرة العجز اذلم يقولوا أعجز ولا أليا في أشهر اللغات مع صحتهما معنى فمقتضى اطلاقه هنا قياسه فيه أيضا كعجز وألى وهو مانص عليه في شرح الكافية وفي التسهيل انه محفوظ فيه (قوله وفعل) بضمتين مبتدأ خبره لاسم و بمد صفة اسم والباء للمصاحبة وجملة قد زيد صفة مد واعلالا مفعول مقدم لفقد وفاعله ضمير اللام والجملة صفة لها (قوله في الاعم) أي في الاستعمال الاعم أي الغالب المطرد وذو الالف نائب فاعل يضاعف وهو استثناء من قوله بمد والجار متعلق بمحذوف متصيد من المقام أي يشترط في ذي الالف عدم المضاعفة في الاستعمال الاعم فان ضوعف لم يجمع على فعل في الاعم بل في النادر أما غيره فلا فرق فيه بين المضاعف وغيره (قوله وفعل جمعا) أي بضم ففتح وفعلة بضم فسكون ونحو بالجر عطفا على فعلة (قوله ولفعلة) أي بكسر فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أي بضم ففتح (قوله وهو مطرد في كل اسم الخ) خرج الصفة فلا يجمع منها على فعل الا فعول بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر ونفور ونفر وشذ نذر في نذير وصنع في صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهي المرأة المتقنة ففي مفهوم الاسم تفصيل وخرج بالرباعي غيره كنار وقنطار و بالمد الخالي منه وشذ نمرة ونمر و بكونه قبل اللام نحو دانق و بصحة اللام معتلها كسقاء وكساء فلا تجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء صحت كقذال وقذل أو كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شائك وسيل لكن ان سكنت الياء وجب كسر ما قبلها لما مر في بيض و يمتنع تسكين المضاعف كسرير وسرر (قوله بين المذكر والمؤنث) يؤخذ من هنا مع مامر ان نحو قضيب وعمود وقذال من المذكر ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث ينقاس فيه كل من أفعل وفعل (قوله وكراع) بضم أوله وهو مستدق الساق من الغنم والبقر يذكر و يؤنث ومثله في الفرس والابل يسمى وظيفا بوا وفظاء مشالة ثم فاء كما في الصحاح وفي المثل أعطى العبد كراعا فطلب ذراعا يضرب لمن أعطى شيأ لم يكن يرجوه فطمع في أكثر منه والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل وتمثيله بذلك تبعا لشرح الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كمفتوحها ومكسورها كما هو ظاهر اطلاق المصنف هنا لكنه ذكر في التسهيل انه نادر في المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب وعقاب وعقب و ينقاس في كراع أكرع باعتبار تأنيثه وأكرعة باعتبار تذكيره فتأمل (قوله نحو عنان) بكسر العين المهملة ما تقاد به الدابة و بفتحها السحاب وقياسه أعنة وكذا حجاج بفتح الحاء المهملة وكسرها و بجيمين العظم الذي ينبت عليه الحاجب (قوله لاسم على فعلة) أي بضم فسكون خرج الصفة لندور مجيئها على فعلة كضخمة وشذ رجل بهمة أي شجاع باسل و بهم (قوله نحو كسرة) أي بشرط كون الاسم تاما لم يحذف من أصوله شيء فخرج بالاسم الصفة كصغرة وكبرة و بالتام نحو رقة للفضة فان أصلها

وصرى وقد يجى جمع فعلة على فعل نحو لحية ولحى وحلية وحلى (ص) فى نحو رام ذو اطراد فعله * وشاع نحو كامل وكمله (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو مطرد فى كل وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل كرام ورماة وقاض وقضاة ومنها فعلة وهو مطرد فى وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل نحو كامل وكملة وساحر وسحرة واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثيل بما اشتمل عليها وهو رام وكامل (ص)

فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن

(ش) من أمثلة جمع فعلى وهو جمع وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك أو توجع كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى ويحمل عليه ما أشبهه فى المعنى من فعيل بمعنى فاعل كمريض ومرضى ومن فعل كزمن وزمنى ومن فاعل كهالك وهلكى ومن فيعل كميت وموتى (ص)

لفعل اسما صح لاما فعله والوضع فى فعل وفعل قلله

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو جمع لفعل اسما صحيح اللام نحو قرط وقرطه ودرج ودرجه وكوز وكوزة ويحفظ فى اسم على فعل نحو قرد وقردة أو على فعل نحو غرد وغردة (ص)

وفعل لفاعل وفاعله وصفين نحو عاذل وعاذله

ومثله الفعال فيما ذكرا * وذان فى المعل لاما ندرا (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مقيس فى وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو ضارب وضرب وصائم وصوم وضاربة وضرب وصائمة وصوم ومنها فعال وهو مقيس فى وصف صحيح اللام على فاعل لمذكر نحو صائم وصوام وقائم وقوام وندر فعل وفعال فى المعتل اللام لمذكر نحو غاز

ورق بكسر الواو حذفت فاؤها وعوض عنها التاء فلا يجمعان على فعل وشذ من الاول رجل صمة أى شجاع وصمم وامرأة ذربة أى حديدة اللسان وذرب ولا يرد عليه اهمال هذين الشرطين لان فعلة لم تجئ صفة الا نادرا فى ألفاظ ذكرها ابن السيد فى المخصص بل منعها بعضهم وامارقة فليس الآن على فعلة (قوله فى نحو رام) متعلق بمحذوف يدل عليه اطرادا لا به لان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح مبتدأ خبره ذو اطراد أى فعلة ذو اطراد يطرد فى نحو رام (قوله على فاعل صحيح اللام الخ) خرج نحو سيد و بر وخبيث وباعق فجمعها على سادة وبررة وخبثة ونعقة شاذ أشمونى (قوله فعلى لوصف) أى بفتح فسكون (قوله وزمن وهالك) بالجر عطفا على قتيل وميت مبتدأ خبره قمن بكسر الميم أى حقيق أو زمن وما بعده مبتدأ خبره قمن لكن يتعين حينئذ فتح ميمه لانه خبر عن جمع والمفتوح يستوى فيه الواحد وغيره قاله المكودى وفى قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى هذا لكن يلزم عليه عيب السناد فى القافية فالاولى كسر ميمه خبرا عن الثلاثة لتأولها بالمذكور أو خبرا عن زمن وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه أو عكسه (قوله على هلاك الخ) أى أو تشتت ليدخل أسير وأسرى (قوله ما أشبهه) أى فى الدلالة على الهلاك أو التوجع وذلك ستة أوزان الاربعة فى الشارح وأفعل كأحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى وبها قرأ حمزة وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم رجل كيس أى عاقل ورجال كيسى وسنان ذرب أى حاد وأسنة ذربى قيل والتوجع اما فى نفس الموصوف أو غيره ليدخل أحمق وسكران لانهما يوجعان غيرهما وفيه انه حينئذ يدخل ذرب لانه يوجع غيره مع ان فعلى لا ينقاس فيه وان سمع فالاولى قصر التوجع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاحمق أن يوجع نفسه وأدخلهما الموضح بقوله ما دل على آفة قال شارحه وهذان الوصفان مما دل على نقص ما (قوله كميت) أصله ميوت فعل به كسيد فوزنه فيعل بتقديم الياء على العين المكسورة وقيل غير ذلك (قوله لفعل اسما) أى بضم فسكون وفعلة بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة كحلو ومر ويصح لاما نحو عضو فلا يجمعان على فعلة (قوله والوضع) مبتدأ خبره قلله أى ان وضع العرب قلل وزن فعلة فى جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيهما كما يقتضيه صنيع الشارح وقدم الاشمونى المفتوح وهو أولى وهما مقيدان بما مر فى فعل بالضم أى بكونهما اسمين صحا لاما فالمعتل كظبى ونحى لا يجمع على فعلة أصلا وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع أنه يقل فى الاسم أيضا تمييز القليل من الممتنع والنادر (قوله قرط) بضم القاف وسكون الراء فطاء مهملة ما يعلق فى شحمة الاذن (قوله قرد) بكسر القاف وضبطه بضمها سبق قلم قال فى الصحاح القرد واحد القرود وقد يجمع على قردة كفيل وفيلة (قوله غرد) بفتح المعجمة وسكون الراء فدال مهملة نوع من الكمأة وحكى كسر العين صحاح (قوله وفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة (قوله فيما ذكرا) بشد الكاف أى فى خصوص المذكر (قوله وذان) بالنون لا الكاف اشارة لفعل وفعال وألف ندرا للتثنية (قوله فى وصف) خرج الاسم كحاجب العين وجائزة البيت وهى الخشبة المعترضة فى وسطه فلا يجمعان على ما ذكر اما حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فيجمعان لانهما وصفان (قوله على فاعل) نحو صائم وصوام أفاد فيه التذكير الذى فى المتن بسكوته

وغزى وسار وسرى وعاف وعفى وقالوا غزاة فى جمع غاز وسراة فى جمع سار وندر أيضا فى فاعلة كقول الشاعر

أبصارهن الى الشبان مائلة * وقد أراهن عنى غير صداد يعنى جمع صادة (ص) فعل وفعلة فعال لهما * وقل فيما عينه اليا منهما

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعال وهو مطرد فى فعل وفعلة اسمين نحو كعب وكعاب وثوب وثياب وقصعة وقصاع أو وصفين نحو صعب وصعاب وضعبة وصعاب وقل فيما عينه ياء نحو ضيف وضياف (ص) وفعل أيضا له فعال * مالم يكن فى لامه اعتلال

أو يك مضعفا ومثل فعل ذو التا وفعل مع فعل فاقبل (ش) أى اطرد أيضا فعال فى فعل وفعلة مالم يكن لامهما معتلا أو مضاعفا نحو جبل وجبال وجمل وجمال ورقبة ورقاب وثمرة وثمار واطرد أيضا فعال فى فعل وفعل نحو ذئب وذئاب ورمح ورماح واحترز من المعتل اللام كفتى ومن المضاعف كطلل (ص)

وفى فعيل وصف فاعل ورد * كذاك فى أنثاه أيضا اطرد

(ش) اطرد أيضا فعال فى كل صفة على فعيل بمعنى فاعل مقترنة بالتاء أو مجردة عنها ككريم وكرام ومريض ومراض ومريضة ومراض (ص)

وشاع فى وصف على فعلانا * أو أنثييه أو على فعلانا

ومثله فعلانة والزمه فى * نحو طويل وطويلة تفى

(ش) أى واطرد أيضا مجىء فعال جمعا لوصف على فعلان أو على فعلانة أو على فعلى نحو عطشان وعطاش وعطشى وعطشانة وندمانة وندام وكذلك اطرد فعال فى وصف على فعلان أو على فعلانة نحو خمصان وخماص وخمصانة وخلص والتزم فعال فى كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين نحو طويل وطوال وطويلة وطوال (ص)

وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا كذاك يطرد

فى فعل اسما مطلق الفا وفعل * له وللفعال فعلان حصل

وشاع فى حوت وقاع مع ما * ضاهاهما وقل فى غيرهما

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد فى اسم ثلاثى على فعل نحو كبد وكبود ووعل ووعول وهو ملتزم فيه

عن فاعلة فيه دون فعل وفى نسخ على فاعل المذكر نحو صائم الخ وهو أولى (قوله وغزى) بضم المعجمة وشد الزاى منونة أصله غزى كهدى قلبت الياء ألفا وحذفت للتنوين وسراء بشد الراء ممدودا أصله سراى قلبت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة ويجوز فى كل منهما المد والقصر (قوله فعل وفعلة) بفتح فسكون فيهما وفعال بكسر الفاء وجملة ما ذكره له أربعة عشر وزنا يطرد فى ثمانية منها ويشيع فى خمسة ويلزم فى واحد (قوله نحو ضيف وضياف) أى وضيعة وضياع وقل أيضا فيما فاؤه ياء كما فى التسهيل كيعار فى جمع يعر ويعرة بالمهملة وهى الشاة تربط للاسد فى زبيته وفى المثل أذل من اليعر (قوله وفعل أيضا) أى بفتحتين له فعال أى المذكور (قوله ذو التا) أى من فعل المذكور بقيده وهو كونه بفتحتين غير معتل ولا مضاعف لا مطلقا ولم يصرح بذلك لوضوحه (قوله وفعل) بالكسر مع فعل بالضم والعين ساكنة فيهما (قوله مالم تعتل لامهما) يشترط أيضا كونهما اسمين فخرجت الصفة كبطل (قوله واطرد أيضا فى فعل وفعل) أى بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جلف وحلو وكون ثانيهما غير واوى العين كحوت ولا يائى اللام كمدى بضم الميم وسكون الدال المهملة مكيال شامى فكل ذلك لا يجمع على فعال (قوله وفى فعيل) متعلق بورد وفاعله ضمير فعال ووصف فاعل حال من فعيل والمراد ورد باطراد أخذا من التشبيه بعده وخرج بالوصف الاسم كقضيب وجريدة و بفاعل وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيهما فعال وكذا معتل اللام كقوى وقوية (قوله وشاع) أى كثر فعال فى هذه الخمسة أوزان المذكورة قبل طويل أى وليس مطردا فيها كما صرح به فى شرح الكافية أما فى الثمانية المتقدمة فطرد لكن يجوز فيها غيره ككرماء فى كريم ومرضى فى مريض وأكعب وأجبل فى كعب وجبل وفى نحو طويل لازم أى لا يجمع على غيره وذلك لقلته وفى المحكم ان فعيلا لم يأت صفة واوى العين صحيح الفاء واللام الا فى ثلاث كلمات طويل وقويم وسهم صويب أى صائب تصريح (قوله على فعلانا) أى بفتح فسكون وأنثييه أى فعلى وفعلانة بالفتح وقوله أو على فعلانا أى بضم فسكون وكذا فعلانة لانها انثاه (قوله خمصان) بضم الخاء المعجمة أى ضامر البطن (قوله وبفعول) بضم الفاء متعلق بيخص فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره يخص وغالبا حال من نائب فاعله والباء داخلة على المقصور عليه والمراد بالتخصيص عدم المفارقة فلا ينافى الغلبة أى لا يتجاوزه الى غيره من جموع التكسير فى الغالب وقد يتجاوزه كنمر ونمار أو نمر بضمتين (قوله كذاك يطرد) أى فعول (قوله وفعل) بفتحتين مبتدأ خبره له أى فعل كائن لفعول أى من مفرداته أو له خبر لمحذوف أى له فعول والجملة خبر فعل (قوله للفعال) بضم الفاء متعلق بحصل الواقع خبرا عن فعلان بكسر فسكون (قوله وشاع) أى فعلان ومقتضاه عدم اطراده فى ذلك لكن صرح فى شرح الكافية بالاطراد (قوله فى اسم ثلاثى الخ) أخذ القيود الثلاثة من مثال المصنف بكبد (قوله ووعل) بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية والانثى وعلة

(قوله

غالبا واطرد فعول أيضا فى اسم على فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس أو على فعل بكسر الفاء نحو حمل وحمول وضرس وضروس أو على فعل بضم الفاء نحو جند وجنود وبرد وبرود ويحفظ فعول فى فعل نحو أسد وأسود وقيل ويفهم كونه غير مطرد من قوله وفعل له ولم يقيد باطراد وأشار بقوله وللفعال فعلان حصل الى ان من أمثلة الكثرة فعلان وهو مطرد فى اسم على فعال نحو غلام وغلمان وغراب وغربان وقد سبق انه مطرد فى فعل كصرد وصردان واطرد فعلان أيضا فى جمع ما عينه واو من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وحوت وحيتان وقاع وقيعان وتاج وتيجان وقل فعلان فى غير ماذكر نحو أخ واخوان وغزال وغزلان (ص)

وفعلا اسما وفعيلا وفعل ❊ غير معل العين فعلان شمل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلان وهو مقيس فى اسم صحيح العين على فعل نحو ظهر وظهران وبطن وبطنان أو على فعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان أو على فعل نحو ذكر وذكران وحمل وحملان (ص)

ولكريم وبخيل فعلا ❊ كذا لما ضاهاهما قد جعلا
وناب عنه أفعلاء فى المعل ❊ لاما ومضعف وغير ذاك قل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقيس فى فعيل بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل نحو ظريف وظرفاء وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء وأشار بقوله ❊ كذا لما ضاهاهما الى أن ما شابه فعيلا

(قوله غالبا) تقدم محترزه (قوله على فعل) بفتح الفاء أى بشرط أن لا تكون عينه واوا وشذ فوج وفووج (قوله أو على فعل) بضم الفاء أى غير واوى العين كحوت ولا يائى اللام كدى ولا مضاعفا كخف وخرج بالاسم فى الثلاثة الصفة كصعب وجاف وحلو فلا تجمع على فعول (قوله قيل ويفهم الخ) قائله ابن المصنف قال ابن هشام فان قلت لو كان الاطلاق هنا يقتضى عدم الاطراد للزم مثله فى قوله ❊ لفعل اسما صح عينا أفعل ❊ لاطلاقه أيضا قلت الاطلاق هنا قد صاحب ما نص على اطراد فبقى هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اهـ وقال المرادى المفهوم من المتن أنه مطرد لانه لم يذكر الا المطرد غالبا فان ذكر غيره بينه بنحو قل أو ندر اهـ ومنشأ الاختلاف فى فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنص على اطراده فى العمدة وشرحها والتسهيل وعلى عدمه فى شرح الكافية (قوله من فعل) أى بضم فسكون والثانى بفتحتين وقوله نحو عود وحوت تمثيل للاول وكذا نون وكوز وقاع للثانى وكذا تاج ودار وجار فاصلها قوع وتوج ودور وجور (قوله فى غير ماذكر) أى فى غير حوت وقاع كما هو مفاد المتن لكنه غير مخصوص بما عدا نحو غراب وصرد بدليل قوله وللفعال فعلان وغالبا أغناهم فعلان الخ كما أشار له الشرح وقد ذكر ابن جنى مما يقبل فيه فعلان تسعة ألفاظ جمعها المصنف بقوله

للحسل والخرص فى التكسير فعلان ❊ وهكذا قل خشفان وخيطان
رئد وشقذ وشيح هكذا جمعت ❊ ومثل ذلك صنوان وقنوان

فالحسل بكسر الحاء المهملة ولد الضب ويجمع أيضا على حسول والخرص بضم وكسر الخاء المعجمة وسكون الراء فصاد مهملة سنان الرمح كما فى الصحاح والخشف الغزال والخيط بالخاء المعجمة والتحتية قطيع النعام والرئد المثل وأيضا فرخ الشجرة وقيل ما لان من أغصانها والشقذ ولد الحرباء والشيح نبت والصنو والقنو مثلان تصريع (قوله نحو أخ) تبع شرح الكافية فى عدم اطراده فى فعل بفتحتين صحيح العين وان ورد منه نحو أخ واخوان وفتى وفتيان وخرب بفتح المعجمة والراء وهو ذكر الحبارى وخربان لكن فى شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه وأصل أخ أخو حذفت لامه اعتباطا ولا يجمع على اخوان الا أخ الصداقة اما أخ النسب فجمعه اخوة كما نقل عن بعضهم ولا يرد انما المؤمنون اخوة لان معناه كاخوة النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال اخوة واخوان فى كل منهما (قوله وفعلا اسما) بفتح فسكون وفعل الثانى بفتحتين وفعلان بضم فسكون وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول فخرج نحو ضخم وجبل وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان وفى التسهيل قياسه أيضا فى فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح فى شرح الكافية بعدم اطراده (قوله فى اسم صحيح العين الخ) صريحه ان قول المتن غير معل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط نحو قوى وعويل ونحو قود وقاع وخصه الاشمونى بالاخير فقط وقال مقتضاه قياسه فى نحو سيف وقوى فتأمل (قوله ومضعف) عطف على المعل أى وفى مضعف (قوله فى فعيل الخ) جملة الشروط ثمانية تعلم منه صريحا وتلويحا كون المفرد بوزن فعيل وشبهه مما سيأتى وكونه صفة لمذكر عاقل بمعنى اسم الفاعل غير مضاعف ولا معتل دالا على سجية مدح أو ذم فخرج بالوصف الاسم كقضيب ونصيب وبالمذكر المؤنث كشريفة واما خليفة وخلفاء وسفيهة وسفهاء فبالحمل على المذكر وبالعاقل نحو مكان فسيح وبمعنى فاعل نحو قتيل وجريح وشذ أسير وأسراء ونحوه وسيأتى المعتل والمضاعف

في كونه الاولى ومنى هو كالغريزة يجمع على فعلاء نحو عاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء و ينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل
أفعلاء نحو شديد وأشداء وولي وأولياء وقل مجيء أفعلاء جمعا لغير ماذكر نحو نصيب وأنصباء وهين وأهو =

والقياس نصباء وهوناء

(ص)

فواعل لفوعل وفاعل
وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله
وشذ في الفارس مع ماماثله

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو لاسم على فوعل نحو جوهر وجواهر أو على فاعل نحو طابع وطوابع أو على فاعلاء نحو قاصعاء وقواصع أو على فاعل نحو كاهل وكواهل وفواعل أيضا جمع لوصف على فاعل ان كان لمؤنث عاقل نحو حائض وحوائض أو لمذكر مالا يعقل نحو صاهل وصواهل فان كان الوصف الذي على فاعل لمذكر عاقل لم يجمع على فواعل وشذ فارس وفوارس وسابق وسوابق وفواعل أيضا جمع لفاعلة نحو صاحبة وصواحب وفاطمة وفواطم (ص)

وبفعائل اجمعن فعاله
وشبهه ذا تاء أو مزاله

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل اسم رباعي بمدة قبل آخره مؤنثا بالتاء نحو سحابة وسحائب ورسالة ورسائل وكناسة وكنائس وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب أو مجردا منها نحو شمال وشمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز (ص)

وبالفعالي والفعالى جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتبعا

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالي وفعالى ويشتركان فيما كان على فعلاء اسما كصحراء وصحار وصحارى أو صفة كعذراء وعذار وعذارى (ص)

(قوله في كونه دالا الخ) أشار بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهي دلالته على مذكر أعم من كونها في اللفظ أيضا كخبيث ولئيم أولا سواء كان على فاعل كامثلة أو فعال بالضم كشجاع وشجعاء وسواء دلا على المدح كما ذكر أو الذم كفاسق وفسقاء وخفاف أي خفيف وخففاء كما في التسهيل وان اقتصر في شرح الكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشارح في التمثيل نخرج المشابهة في اللفظ فقط كقتيل (قوله في المضاعف الخ) أي من فعيل المتقدم ذكره كما في الاشموني والتصريح (قوله لغير ماذكر) أي لغير المضاعف والمعتل من فعيل بمعنى فاعل فدخل في النادر نحو ظنين وأظناء بمعنى متهوم وصديق وأصدقاء لانه ليس مضاعفا ولا معتلا (قوله والقياس نصباء وهوناء) كذا في نسخ وهو لا يصح لان نصيبا اسم فلا يجمع على فعلاء كما مر قريبا بل قياسه نصب بضمتين أو أنصبة كما مر سابقا وأما هين فقد استكمل الشروط الثمانية المارة الا ان أصله هيون فعل به كسيد مع ان فعلاء لا ينقاس الا في فعيل وشبهه من فاعل أو فعال كما مر فتأمل (قوله لفوعل وفاعل) أي بفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أي من كل اسم على فاعل بالكسر غير صفة علما كان كجابر وجوابر أو لا ككاهل وهو أعلى الظهر مما يلي العنق (قوله قاصعاء) هو جحر اليربوع الذي يقصع فيه أي يدخل زكريا (قوله وشذ فارس وفوارس) مثله هالك وهوالك وشاهد وشواهد لكن تأولها بعضهم بأن قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو قياسي لانه جمع فاعلة لا فاعل (قوله لفاعلة) أي صفة كانت أو علما كامثلة أو اسما غير علم كناصية ونواصي (قوله وبفعائل) بفتح الفاء اجمعن فعالة مثلث الفاء (قوله أو مزاله) الهاء اما ضمير التاء على تأويلها بالحرف فزال عطف على ذا فهو حال من فعالة أو هي هاء التأنيث فهو عطف على محذوف صفة لتاء أي ذا تاء ثابتة أو مزالة (قوله لكل اسم) الحاصل ان فعائل ينقاس في عشرة أوزان يشملها المتن لان فعالة مثلث الفاء بتاء كسحابة ورسالة وكناسة و بدونها كشمال بالفتح للريح وبالكسر اليد وعقاب بالضم فتلك ستة والمراد بشبهها فعول وفعيل بتاء كحلوبة وحلائب وظريفة وظرائف وبدونها كعجوز وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد وشرط الخمسة المجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى وشذ دليل ودلائل وجزور للبعير المذكر المذبوح وجزائر ووصيد للباب ووصائد وسماء بمعنى المطر وسمائي بكسر الهمزة منونة لان أصلها سمائي أعل كجوار وتقييد الشرح بالاسم يقتضي انه شرط في الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في ذوات التاء سوى فعيلة فانها ينقاس فيها فعائل ولو كان صفة كظريفة وظرائف كما في التسهيل ولم يقيد الموضح بذلك في ذي التاء ولا غيره وصرح شارحه بالتعميم ومثل بحلوبة وحلائب (قوله وبالفعالي) بفتح الفاء وكسر اللام والفعالى بفتحهما ولا تثبت ياء الاول الا اذا كان بأل أو مضافا أما المجرد فكجوار (قوله كصحراء وصحار الخ) وجاء أيضا صحاري وعذاري بشد الياء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء تقلب ياء لانكسار ماقبلها في الجمع وتقلب الهمزة أيضا ياء ثم يدغم لكنهم خففوه بحذف احدى الياءين فان حذفت الثانية المتحركة قيل صحار بالكسر أو الاولى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة ألفا وتسلم من الحذف فيقال صحارى (قوله أو صفة كعذراء) هو صفة للبكر سميت بذلك لتعذر زوال بكارتها وصريح الشرح كالمصنف اطرادهما في الصفة كالاسم أيضا وهو ما في شرح الكافية وخالفه في التسهيل وقيد الموضح فعلاء بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثالي المتن

واجعل فعالى لغير ذى نسب * جدد كالكرسى تتبع العرب (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالى وهو جمع لكل اسم ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب نحو كرسى وكراسى وبردى وبرادى ولا يقال بصرى وبصارى (ص)

وبفعالل وشبهه انطقا * فى جمع مافوق الثلاثة ارتقى
من غير مامضى ومن خماسى * جرد الآخر انف بالقياس
والرابع الشبيه بالمزيد قد * يحذف دون ما به تم العدد
وزائد العادى الرباعى احذفهما * لم يك لينا اثره اللذ ختما

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان فيجمع بفعالل كل اسم رباعى غير مزيد فيه نحو جعفر وجعافر وزبرج وزبارج وبرثن وبراثن ويجمع بشبهه كل رباعى مزيد فيه كجوهر وجواهر وصيرف وصيارف ومسجد ومساجد واحترز بقوله من غير مامضى من الرباعى الذى سبق ذكر جمعه كأحمر وحمراء ونحوهما مما سبق ذكره وأشار بقوله ومن خماسى * جرد الآخر انف بالقياس * الى أن الخماسى المجرد عن الزيادة يجمع على فعالل قياسا ويحذف خامسه نحو سفارج فى سفرجل وفرازد

(قوله واجعل فعالى) بفتح الفاء وكسر اللام وشد التحتية (قوله لغير ذى نسب * جدد) بان لا يكون فيه نسب أصلا ككرسى أو فيه نسب غير مجدد بان صار منسيا فالتحق بما لا نسب فيه كمهرى فان أصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر فصار اسما للنجيب من الابل فيجمع على مهارى وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسيا فيه نسب غير مجدد مع أنه لا نسب فيه أصلا وذلك لان توجه النفى الى مقيد بقيد يصدق بنفيهما معا بنفى القيد وحده والكرسى مثال للاول وترك مثال الثانى فلا حاجة الى جعل جدد صفة كاشفة ولا يرد أن غير ذى النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لان قوله كالكرسى حال من غير فيقيده بذلك وعلامة ياء النسب المجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل وهو المنسوب اليه وأما غيرها فيختل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له (قوله وبفعالل الخ) اعلم ان الجموع المتقدمة كلها للثلاثى المجرد والمزيد وهى خمسة وعشرون بناء منها أربعة للقلة والباقى للكثرة ومثلها فى كونه للثلاثى شبه فعالل وبقى منها فعالى بضم الفاء وفتح اللام وقد أخل به المصنف وهو يترجح فى نحو سكران وسكرى على فعالى بفتح الفاء ويستغنى به عنه فى نحو أسير وقديم مالم يكن أوله ياء كيتيم فيقال أسارى وقدامى بالضم لا غير وفى غير ذلك مستغنى عنه بالمفتوح وأما فعالل فللرباعى الاصول فما فوقه فالجملة ثمانية وعشرون هى أبنية التكسير المشهورة وبقى أبنية أخرى مختلف فيها وبهذا يعلم ان قوله من غير مامضى خاص بشبه فعالل أى فى المرتقى على الثلاثة غير مامضى جمعه على غير ذلك ولم يمض ذكر الا للثلاثى المزيد ككباب أحمر وحمراء وكبرى وسكرى ورام وكاهل وذراع وقضيب أما فعالل فلم يمض لمفرده وهو مازادت أصوله على ثلاثة جمع أصلا كما قيل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير مامضى يصدق بالثلاثى المزيد المغاير للاوزان المتقدمة منه وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير مامضى فيصح رجوعه لفعالل وشبهه لكن على التوزيع فتدبر (قوله ومن خماسى) متعلق بانف وجملة جرد صفة لخماسى والآخر مفعول انف أى احذف الآخر من كل خماسى مجرد (قوله والرابع الخ) أى والحرف الرابع من الخماسى المجرد قد يحذف الخ (قوله وزائد العادى) اسم فاعل من عدا كذا اذا جاوزه والرباعى مفعوله وسكنت ياؤه للضرورة كقوله

* دع القتال وأعط القوس باريها * أو على لغة من يقدر النصب على الياء أو مضاف اليه أى احذف زائد الاسم المجاوز للرباعى (قوله مالم يك) أى الزائد لينا بفتح اللام كما هو الرواية مخففا لين بالتشديد فان كسرت قدر مضاف أى ذا لين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختما بالبناء للفاعل صلته والجملة صفة لينا أى احذف زائد مجاوز الرباعى مالم يكن حرفا لينا وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أى مالم يكن لينا قبل الآخر (قوله وهو كل جمع الخ) أى فالمراد شبهه فى العدد والهيئة وان خالفه فى الوزن التصريفى كمساجد وصيارف وسلالم فان وزنها التصريفى مفاعل وفياعل وفعاعل ومنه ما مر من نحو كواهل وكراسى وصحارى (قوله جعفر) هو فى الاصل النهر الصغير (قوله وزبرج) بكسر الزاى والراء بينهما موحدة ساكنة وبالجيم هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة والحلى من ذهب وغيره (قوله وبرثن) بضم الموحدة والمثلثة لا المثناة كما قيل وسكون الراء آخره نون يطلق على الكف مع الاصابع كما فى القاموس وعلى مخلب الاسد والطير وهو الذى كالاصبع للانسان (قوله كل رباعى مزيد فيه) فى التوضيح ان فعالل ينقاس فى أربعة أنواع الرباعى المجرد كجعفر والمزيد كيدحرج ومتدحرج والخماسى المجرد كسفرجل والمزيد كخندريس وشبه فعالل ينقاس فى مزيد الثلاثى غير مامر سواء كان بحرف كمسجد أو حرفين كمنطلق أو ثلاثة كمستخرج وسواء كانت زيادته للالحاق كجوهر وصيرف أم لا كما مر اذا علمت ذلك تعلم مافى كلام الشارح لانه يوهم ان المراد رباعى الاصول المزيد فيه وليس كذلك الا أن يقال مثاله يدل على ان المراد ما صار

فى فرزدق وخدران فى
خدرنق وأشار بقوله والرابع
الشبيه بالمزيد البيت الى
انه يجوز حذف رابع
الخماسى المجرد عن الزيادة
وابقاء خامسه اذا كان
رابعه مشبها للحرف الزائد
بأن كان من حروف الزيادة
كنون خدرنق أو كان
من مخرج حروف الزيادة
كدال فرزدق فيجوز أن
يقال خدارق وفرازق
والكثير الاول وهو حذف
الخامس وابقاء الرابع نحو
خدارن وفرازد فان كان
الرابع غير مشبه للزائد لم يجز
حذفه بل يتعين حذف
الخامس فتقول فى
سفرجل سفارج ولا يجوز
سفارل وأشار بقوله وزائد
العادى الرباعى البيت الى
انه اذا كان الخماسى مزيدا
فيه حرف حذفت ذلك
الحرف ان لم يكن حرف
مد قبل الآخر فتقول فى
سبطرى سباطر وفى
فدوكس فداكس وفى
مدحرج دحارج فان كان
الحرف الزائد حرف مد قبل
الآخر لم يحذف بل يجمع
الاسم على فعاليل نحو
قرطاس وقراطيس
وقنديل وقناديل وعصفور
وعصافير (ص)
والسين والتاء من كمستدع
أزل
اذ ببنا الجمع بقاهما مخل

رباعيا بالزيادة لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل (قوله فى فرزدق) اسم جنس جمعى لفرزدقة وهى القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة تسامح أو مرادهم الجمع اللغوى وبه سمى الشاعر المشهور (قوله فى خدرنق) بخاء معجمة فدال مهملة فراء فنون هو العنكبوت كما فى الصحاح اما خورنق بالواو بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام فى الخماسى المجرد والواو فى هذا زائدة لالحاقه بسفرجل فيجمع على خرانق بحذفها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أى المجموعة فى أمان وتسهيل والمراد أنه منها صورة لا أنه مزيد حقيقة والا لم يكن الاسم خماسيا مجردا وسيأتى ان لكل واحد من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم بزيادته فيها دون غيرها كالنون لا تزاد الا فى آخر نحو سكران ووسط غضنفر بشرط سكونها فنون خدرنق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق) أى فانها من مخرج التاء الفوقية وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا (قوله فى سفرجل) هو ثمر معروف مقو مدر مشه مسكن للعطش واذا أكل بعد الطعام أطلق وأنفعه ما قور وأخرج حبه وجعل مكانه عسل وطيب وشوى (قوله وأشار بقوله وزائد الخ) اعلم ان كلام المصنف يشمل ما كان رباعى الاصول زيد فيه حرف كمدحرج أو حرفان كمتدحرج فيقال دحارج أو ثلاثة كاحرنجام فيقال حراجيم بقلب الالف الاخيرة ياء وحذف غيرها ويشمل أيضا الخماسى المزيد فيه حرف كقرطبوس للداهية وخندريس للخمر لان العادى الرباعى يشمل ما جاوزه بزائد فقط أو بزائد وأصلى فيحذف منه حرفان الزائد لما ذكره هنا وخامس الاصول لقوله فيما مر ومن خماسى الخ فتقول قراطب وخنادر لكن الشارح اقتصر على الاول فقط وقوله اذا كان الخماسى مزيدا فيه حرف المراد به ما صار خماسيا بالزيادة لا أنه خماسى الاصول فتأمل (قوله سبطرى) بكسر السين مشية بتبختر (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الاسد والرجل الشديد كما فى القاموس والعدد الكثير كما فى زكريا (قوله حرف مد) المراد به حرف العلة الساكن أعم من أن يكون قبله حركة مجانسة له وهو حرف المد اصطلاحا أولا وهو المسمى باللين كفرنيق وفردوس فيقال فيهما فرانيق وفراديس نخرج بالساكن المتحرك فيجب حذفه نحو كنهاهر فى كنهور كسفرجل للسحاب المتراكم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الاصلى كمختار ومنقاد فانه لا يقلب بل يحذف و يقال مخاتر ومناقد كذا فى الاشمونى وفيه نظر ظاهر اذ القياس ان يقال مخاير ومقايد بحذف النون والتاء لزيادتهما دون الالف بل ترد لاصلها وهو الياء وقد اعترض عليه ابن سم بان الصواب حذفهما لانهما ليسا من افراد الرباعى المزيد الذى الكلام فيه بل من الثلاثى المزيد الآتى فى قوله والسين والتاء الخ ونقل الفارضى عن المصنف فى العمدة انهما لا يكسران بل يقال مختارون ومنقادون وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم وشذ ملاعين فى ملعون و يستثنى مفعل للمؤنث كمرضع ومراضع ذكره ابن هشام فى شرح بانت سعاد (قوله قنديل) قال الشمنى فى حواشى الشفاء بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف فى القنديل المعروف لحن كما نص عليه (قوله والسين والتاء الخ) اعلم أن قول المصنف و بفعالل الخ يشمل الرباعى فأكثر مزيدا وغيره ولكن الرباعى لا يحتاج فى جمعه على ذلك الى حذف شئ منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما احتاج الخماسى المجرد الى الحذف بينه بقوله ومن خماسى الى آخر البيتين ثم ذكر حكم رباعى الاصول وخماسيها المزيد فيهما بقوله وزائد العادى الخ ثم ذكر حكم الحذف فى الثلاثى المزيد بقوله والسين والتاء الخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفى غيره بقوله اذ ببنا الجمع الخ فأفاد انه يحذف كل ما أخل بصيغة الجمع من الثلاثى المزيد وغيره ثم بين ما هو الاولى بالحذف بقوله والميم أولى الخ أفاده سم

والميم أولى من سواه بالبقا * والهمز واليا مثله ان سبقا (ش) اذا اشتمل الاسم على زيادة لو أبقيت لاختل بناء الجمع الذى هو نهاية ماترقى اليه الجموع وهو فعالل وفعاليل حذفت الزيادة فان أمكن جمعه على احدى الصيغتين بحذف بعض الزائد وابقاء البعض فله حالتان احداهما أن يكون للبعض مزية على الآخر والثانيـة أن لا يكون كذلك والاولى هى المرادة هنا والثانية ستأتى فى البيت فى آخر الباب ومثال الاولى مستدع فتقول فى جمعه مداع فتحذف السين والتاء وتبقى الميم لانها مصدرة ومجردة للدلالة على معنى وتقول فى ألندد ويلندد ألادو يلاد فتحذف النون وتبقى الهمزة من ألندد والياء من يلندد لتصدرهما ولانهما فى موضع يقعان فيـه دالين على معنى نحو أقوم ويقوم بخلاف النون فانها فى موضع لاتدل فيه على معنى أصلا والالندد واليلندد الخصم يقال رجـل ألندد ويلندد أى خصم مثل الالد (ص)

والياء لا الواو احـذف ان جمعت ما * كحيزبون فهو حكم حتما

(ش) أى اذا اشتمل الاسم على زيادتين وكان حذف احداهما يتأتى معـه صيغة الجمع وحـذف الاخرى لا يتأتى معـه ذلك حذف ما يتأتى معـه صيغة الجمع وأبقى الآخر فتقول فى حيزبون حزابين فتحذف الياء وتبقى الواو فتقلب ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وأوثرت الواو بالبقاء لانها لو حذفت لم يغن حذفها عن حذف الياء لان بقاء الياء مفوت لصيغة منتهى الجموع والحيزبون العجوز (ص)

وخير وافى زائدى سرندى * وكل ماضاهاه كالعلندى (ش) يعنى انه اذا لم يكن لاحدى الزائدين مزية على الآخر كنت بالخيار فتقول فى سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحـذف النون وابقاء الالف وكذلك علندى فتقول علاند وعلاد ومثلهما حبنطى فتقول حبانط وحباط لانهما زائدتان زيدتا معا للالحاق بسفرجل ولا مزية لاحداهما على الاخرى وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للالحاق والسرندى الشديد والانثى سرنداة والعلندى بالفتح الغليظ من كل شئ ورب ماقيل جمل علندى بالضم والحبنطى القصير البطين يقال رجل حبنطى بالتنوين وامرأة حبنطاة (ص)

﴿التصغير﴾

فعيلا اجعـل الثلاثى اذا * صغرته نحو قذى فى قذى
فعيعل مـع فعيعيل لما * فاق كجعل درهم دريهما

(قوله والميم أولى من سواه) أى من باقى حروف الزيادة لترجحها عليها بما سيأتى ولعله حذف منها قيد السبق لعلمه مما بعده أو لان زيادتها فى غير الصدر ممتنعة أو نادرة والمراد بقوله أولى وجوب ابقائها (قوله والهمز) أى همزة القطع أما همزة الوصـل فتحذف أبدا للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المتناهى (قوله مزية) أى من جهة المعنى واللفظ معا كامثله أو اللفظ فقط كان يغنى حذفه عن حذف غيره كما يأتى فى حيزبون وكان لايخرج الاسم بابقائه الى عدم النظير كاستخراج جمعه تخاريج بابقاء التاء لا سخاريج لان وزن سفاعيل ليس موجودا فى الـكلام بخلاف تفاعيل كتماثيل وانظر نحو انطلاق واحتفاظ هل يقال فيهما انطاليق وحتافيظ بابقاء النون والتاء لعدم اخلالهما بالجمع أو لا يكسران أصلا لصيرورة وزنهما انفاعيل بالنون وفتاعيل بالتاء ولا نظير لهما فيما يظهر فتأمـل (قوله مداع) بفتح الميم وجو بالانها أول الجمع المتناهى (قوله وتبقى الميم) مثله نحو منطلق فيقال مطالق بحذف النون لا الميم قال سم وهل يقال فى نحو محتفظ ومصطفى محافظ ومصاف أى بحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم ان المعتل من هذه الجموع كمداع ومصاف حكمه كجوار فى لفظه واعلاله الا ان عوضت من المحذوف ياء قبـل الطرف كما سيأتى فى التصغير فيجوز مصافى ومداعى وأصله مصافى ومداعى بشد الياء لادغام ياء العوض فى لام الـكلمة ثم تحذف احداهما تخفيفا فان حذفت الثانية المتحركة أجريته كجوار أو الاولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ماقبلها هذا هو مقتضى القياس وقدمر نظيره فتأمل (قوله على معنى) أى مختص بالاسماء لانها تدل على اسم فاعل أو مفعول (قوله ألادو يلاد) بشد الدال المهملة وأصله الادد فادغم (قوله مفوت الخ) أى لانه لايقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف الا وأوسطها ساكن معتل كمصابيح (قوله وابقاء الالف) أى فتقلب ياء وتعل الـكلمة كجوار فتقول سراد وعلاد بالكسر مع التنوين والله أعلم

﴿ التصغير ﴾

ذكره عقب التكسير لاشتراكهما فى مسائل كثيرة ولان كلا منهما يغير اللفظ والمعنى ولم يعكس لان التكسير أكثر وقوعا ولانه تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع تصغير مايتوهم كبره كجبيل وتحقير مايتوهم عظمه كسبيع وتقليل مايتوهم كثرته كدريهمات وتقريب مايتوهم بعد زمنه كقبيل العصر أو محله كفويق هـذا أو رتبته كاصيغر منك زاد الكوفيون خامسة وهى التعظيم كقول لبيد

وكل أناس سوف يدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل

فصغر الداهيـة لتعظيمها لان المقام للتهويل بدليـل وصفها بما بعدها ورده البصريون الى التحقير بتأويله بانه اشارة الى أن حتف النفوس الذى يترتب عليـه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهى

(ش) اذا صغر الاسم المتمكن ضم أوله وفتح ثانيه وزيد بعد ثانيه ياء ساكنة ويقتصر على ذلك ان كان الاسم ثلاثيا فتقول في فلس فليس وفي قذى قذى فان كان رباعيا فأكثر فعل به ذلك وكسر ما بعد الياء فتقول في درهم دريهم وفي عصفور عصيفير فأمثلة التصغير ثلاثة فعيل وفعيعل وفعيعيل (ص)

وما به لمنتهى الجمع وصل * به الى أمثلة التصغير صل

(ش) أي اذا كان الاسم مما يصغر على فعيعل أو على فعيعيل توصل الى تصغيره بما سبق أنه يتوصل به الى تكسيره على فعالل أو فعاليل من حذف حرف أصلي أو زائد فتقول في سفرجل سفيرج كما تقول سفارج وفي مستدع مديع كما تقول مداع فتحذف في التصغير ما حذفت في الجمع وتقول في علندى عليند وان شئت قلت عليد كما تقول في الجمع علاند وعلاد (ص)

وجائز تعويض يا قبل الطرف * ان كان بعض الاسم فيهما انحذف

(ش) أي يجوز أن يعوض عما حذف في التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر فتقول في سفرجل سفيريج وسفاريج وفي حبنطى حبينيط وحبانيط (ص)

وحائد عن القياس كل ما * خالف في البابين حكما رسما

(ش) أي قد يجيء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحده فيحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تصغير مغرب المغيربان وفي عشية عشيشية وقولهم في جمع رهط أراهط وفي باطل أباطيل (ص)

لتلو يا التصغير من قبل علم * تأنيث او مدته الفتح انحتم

كذاك ما مدة أفعال سبق * ومد سكران وما به التحق

(ش) أي يجب فتح ما ولي ياء التصغير نحو

(قوله اذا صغر الاسم المتمكن) أي فلا يصغر غير الاسم وشذ تصغير فعل التعجب ولا غير المتمكن أي المعرب وشذ تصغير بعض أسماء الاشارة والموصولات لكن يرد عليه جواز تصغير خمسة عشر وسيبويه كما سيأتي مع أنه مبني فالاولى ابدال المتمكن بغير المتوغل في شبه الحرف ليشمل ما ذكر فانه لعروض شبهه بالتركيب لم يتوغل فيه ويشترط أيضا قبول الاسم للتصغير وخلوه من صيغته فلا يصغر نحو كميت ومبيطر ولا الاسماء المعظمة شرعا مرادا بها مسمياتها الاصلية ولا يرد مهيمن لوضعه هكذا فالشروط أربعة (قوله ضم أوله وفتح ثانيه) أي ولو تقديرا في نحو غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو برج فيقدر زوال الحركة الاصلية واتيان غيرها كما جزم به ابن اياز (قوله وفي قذى قذى) أي بقلب ألفه ياء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وادغام ياء التصغير فيها (قوله وفي عصفور الخ) كان عليه أن يبدله بدينار ودنينير ليستوفي الامثلة الثلاثة التي بنى عليها الخليل باب التصغير وهي فليس ودريهم ودنينير قيل له لم بنيته على ذلك فقال ما معناه لاني وجدت مبنى الدنيا الحقيرة عليها وانما تركه الشارح لاحتياجه الى زيادة عمل برد الياء الى أصلها وهو النون اذ أصل دينار دنار بشد النون بدليل جمعه على دنانير كما يأتي (قوله فأمثلة التصغير) أي أوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الاوزان وليس جاريا على مصطلح الصرفيين ألا ترى ان وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل وفي التصريف أفيعل ومفيعل وفعيلل (قوله من حذف حرف الخ) أي الا ما سيأتي في قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله وان شئت قلت عليد) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعل كقاض ولم تصحح الالف ويفتح ما قبلها لانها للالحاق بسفرجل وألف الالحاق لا تبقى في التصغير اهـ صبان (قوله عما حذف في التصغير) أي سواء كان المحذوف أصليا كسفرجل أو زائدا كحبنطى ومثله منطلق فتقول فيه مطيليق ومطاليق ومحل تعويض الياء أن لم يستحقها الاسم بدونه بأن وجدت في المفرد والمكبر كما في لغيزى واحرنجام فان جمعه حراجيم ولغاغيز وتصغيره حريجيم ولغيغيز بفك الادغام وحذف النون وألف التأنيث لاخلالهما بالصيغة ولا يعوض عنهما لاشتغال محله بالياء الموجودة في لغيزى والمنقلبة عن ألف احرنجام (قوله المغيربان الخ) والقياس مغيرب وعشية بحذف احدى الياءين اللتين في المكبر لتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كما يأتي في تصغير نحو علي (قوله أراهط الخ) القياس رهط كفلوس أو أرهط كأكلب أو رهاط ككلاب أو رهطان بالضم كظهران كما علم مما مر وقياس باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله لتلو يا التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي الذي اقتضاه قوله فعيعل مع فعيعيل الخ (قوله أو مدته) أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هي الهمزة لا المدة على الاصح عند البصريين كما مر وأراد بقوله علم تأنيث التاء والالف المقصورة وبمدته المدة التي قبل الهمزة في الممدودة (قوله مدة أفعال) مفعول سبق مقدم ومد سكران عطف عليه والجملة صلة ما (قوله وما به التحق) أي مما فيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثه فعلانة ولم يجمعوه على فعالين فخرج بالاول ما نونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسين بشد الياء مكسورة وحذف احدى السينين كما قاله الدماميني والقياس حسيسين بفك الادغام كما في لغيغيز مم وبالثاني

نحو سيفان وسيفانة فيقال فيه سييفين و بالثالث ماجمعوه على فعالين كسرحان وسلطان فيصغر على سريحين سليطين لقولهم سراحين وسلاطين فلا يغير فى كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب ألفه ياء لكسر ما قبلها سوى زعفران كما سيأتى (قوله ان وليته تاء التأنيث) أى مع اتصالها به ومثلها الالف الممدودة والالف والنون كما مثله فان فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الاصل كما سيأتى فى حنيظلة وجخيدباء وزعيفران وعجز المركب بمنزلة التاء فيفتح ما قبله فى بعيلبك لعدم فصله من الياء و يبقى على سكونه وما بعد الياء بل كسره فى معيديكرب (قوله أو ألفه) خرج بها ألف الالحاق مقصورة كعزهى أو ممدودة كعلباء فيقلبان ياء لاجل الكسرة وتعل الكلمة كقاض وتحذف الهمزة من الممدودة فيقال عزيه وعليب بالكسر مع التنوين والاصل عزيهى وعليبى والعزهى بكسر المهملة الرجل الذى لا يلهو (قوله أو ألف أفعال) أى بفتح الهمزة وقوله جمعا بيان الواقع لانه لم يثبت فى المفردات عند الاكثرين وأما قولهم برمة اعشار اذا انكسرت قطعا وثوب أخلاق واسمال أى بال فمن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفردا اذا سمى به وتصغيره حينئذ كما قبل التسمية فيفتح ما قبل ألفه كما قاله سيبويه فرقا بينه و بين افعال بالكسر لانه لا يكون الا مفردا الا انه مصدر (قوله من غير باب سكران) تقدم محترزه (قوله وألف التأنيث الخ) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله وما به لمنتهى الجمع الخ وكان حقها ان تذكر بعده لتتصل بالمستثنى منه والمعنى انه يتوصل بالحذف فى هذه الاشياء الى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان عجز المضاف لا يحذف فى الجمع أيضا بل يثنى و يجمع صدره الاول مضافا للعجز فلا يليق عده من المستثنيات أفاده فى التوضيح وأجاب سم بانه ليس المراد الاستثناء بل بيان انه اكتفى فى هذه الاشياء بحصول صورة التصغير تقديرا مع وجودها لتقدير انفصالها فلا تخل بالصيغة أعم من أن يفعل مثل ذلك فى الجمع أولا ومعلوم ان السبعة التى هى ماعدا المضاف مخالفة للجمع فيم استثناؤها اه صبان والحكم على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظر لان عجز المركب المزجى وزيادة المثنى والمجموع لا تحذف فى الجمع أيضا كالتصغير وان تخالفا فى أن التصغير يرد على ماقبل العجز كما مثله الشارح والجمع لا يغيرها أصلا بل يضاف اليها ذو فيقال جاءنى ذوو بعلبك وذوو يدين ومسلمين فلم يبق لما يصح استثناؤه من الحذف سوى أربعة تاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والالف والنون بعد أربعة فتحذف فى الجمع دون التصغير فيقال حناظل وجخادب وعباقر وزعافر فى حنظلة وجخدباء وعبقرى وزعفران فتأمل (قوله حيث مدا) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال النطق بها ولذلك تحذف خامسة فأكثر كما سيأتى لا خلالها بالصيغة وتبقى رابعة كحبلى لعدم اخلالها حينئذ و يفتح ما بعد الياء لاجلها ولا تكرار فى هذا مع قوله السابق تلو يا التصغير الخ لان ذكر الالف والتاء فيما مر من حيث انه يفتح لهما ما بعد الياء وهنا من حيث عدهما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير خلوه عنهما (قوله آخر اللنسب) لعله احترز به عن الالف المتوسطة عوضا عن احدى ياءى النسب فى نحو يمان وشآم مما صار كصحار فى تصغيره على يمين وشؤيم بحذف الالف (قوله والمركب) أى المزجى ولو عدديا أو مختوما بويه فيصغر صدره فقط فيقال سيبويه وخميسة عشر سواء سمى به أو أريد العدد فيكون مستثنى من المبنى أما المركب الاسنادى فلا يصغر (قوله جلا) اما بمعنى أظهر عطف على دل وجمع مفعوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة لجمع المعطوف على تثنية أى جمع ظاهر واحترز به عن نحو سنين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى فى التصغير بل يصغر على سنيات لان اعرابها بالياء والواو وانما كان عوضا عن اللام المحذوفة والتصغير يردها فيلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه ومن أعرب سنين كحين صغره على سنين كسر يهم فادغام ياء التصغير فى يائه و يجوز حذفها فيقال سنين

ان وليته تاء التأنيث أو ألفه المقصورة أو الممدودة أو ألف افعال جمعا أو ألف فعلان الذى مؤنثه فعلى فتقول فى تمرة تميرة وفى حبلى حبيلى وفى حمراء حميراء وفى أجمال أجيمال وفى سكران سكيران فان كان فعلان من غير باب سكران لم يفتح ما قبل ألفه بل يكسر فتقلب الالف ياء فتقول فى سرحان سريحين كما تقول فى الجمع سراحين و يكسر ما بعد ياء التصغير فى غير ما ذكر ان لم يكن حرف اعراب فتقول فى درهم دريهم وفى عصفور عصيفير فان كان حرف اعراب حرك بحركة الاعراب نحو هذا فليس ورأيت فليسا ومررت بفليس (ص)

وألف التأنيث حيث مدا
وتاؤه منفصلين عدا
كذا المزيد آخرا للنسب
* وعجز المضاف والمركب
وهكذا زيادتا فعلانا
من بعد أربع كزعفرانا
وقدر انفصال مادل على
تثنية أوجمع تصحيح جلا

(ش) لا يعتد فى التصغير بألف التأنيث الممدودة ولا بتاء التأنيث ولا بزيادة ياء النسب ولا بعجز المضاف ولا بعجز المركب ولا بالالف والنون المزيدتين

بعدأر بعةأحرف فصاعدا ولا بعلامة التثنية ولا بعلامة جمع التصحيح ومعنى كون هذه لا يعتدبها انه لا يضر بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين فيقال فى جخدباء جخيدباء وفى حنظلة حنيظلة وفى عبقرى عبيقرى وفى عبدالله عبيدالله وفى بعلبك بعيلبك وفى زعفران زعيفران وفى مسلمين مسيلمين

وفى مسلمين مسيلمين وفى مسلمات مسيلمات (ص)

وألف التأنيث ذو القصر

متى

زاد على أربعة لن يثبتا.

وعند تصغير حبارى خير

بين الحبيرى فادر و الحبير

(ش) أى اذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا وجب حذفها فى التصغير لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل أو فعيعيل فتقول فى قرقرى قريقر وفى لغيزى لغيغيز فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة المزيدة وابقاء ألف التأنيث فتقول فى حبارى حبيرى وجاز أيضا حذف ألف التأنيث وابقاء المدة فتقول حبير (ص)

واردد لاصل ثانيا لينا قلب

فقيمة صير قويمة تصب

وشذ فى عيد عييد وحتم * للجمع من ذا ما لتصغير علم

والالف الثانى المزيد يجعل

واوا كذا ما الاصل فيه يجهل

(ش) أى اذا كان ثانى الاسم المصغر من حروف اللين وجب رده الى أصله فان كان أصله الواو قلب واوا فتقول فى قيمة قويمة وفى باب بويب وان كان أصله الياء قلب ياء فتقول فى موقن مييقن وفى ناب نييب وشذ قولهم فى عيد عييد والقياس عويد بقلب الياء واوا لانها أصلها لانه من عاد يعود فان كان ثانى الاسم المصغر ألفا مزيدة أو مجهولة الاصل وجب قلبها واوا فتقول فى ضارب ضويرب وفى عاج عويج والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير فتقول فى باب أبواب وفى ناب أنياب وفى ضاربة ضوارب (ص) وكمل المنقوص فى التصغير ما *

كفلس (قوله بعد أربعة) لم يقيد بذلك فى الالف الممدودة والتاء مع انه قيد فيهما كما فى التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتى بحرفين أصليين فخرج به نحو سكران وحمراء وثمرة فلا تعد منفصلة لان الفاصل بينها وبين الياء حرف واحد فلذلك يفتح ما قبلها محافظة على بقائها (قوله لا يضر بقاؤها) أى لكونها فى نية الانفصال فتنزل منزلة كلمة مستقلة و يصغر ما قبلها كأنه غير متمم بها فلم تخرج معها أبنية التصغير عن صيغها الاصلية بل هى موجودة تقديرا وهذه الزيادة كالعدم (قوله جخدباء) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة كما يؤخذ من صنيع الصحاح أو المهملة كما فى السجاعى وضم الدال المهملة فوحدة وهو ضرب من الجنادب أى الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين (قوله عبقرى) نسبة الى عبقر كعنبر تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شئ تعجبوا من حسن صنعته وفى الحديث كان صلى الله عليه وسلم يسجد على عبقرى أى بساط فيه صبغ ونقوش (قوله وعند تصغير حبارى الخ) استثناء من قوله لن يثبتا كما بينه الشارح (قوله وجب حذفها) ولا تعد منفصلة كالممدودة لانها لا تستقل فى النطق (قوله لان بقاءها يخرج الخ) قال فى التصريح فان قلت فحبيلى فعيلى وليست من الابنية الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التى منع منها مانع الالف اهـ (قوله قرقرى) بقافين وراءين مهملتين موضع (قوله لغيزى) بضم اللام وفتح الغين المعجمة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاى اسم للغز من ألغز فى كلامه اذا عمى وأصله جحر اليربوع لانه يحفره أولا مستقيما ثم يعدل عن يمينه وشماله ليخفى مكانه فتلك الالغاز وقوله لغيغيز أى بفك الادغام و بياء قبل الزاى لوجودها فى المكبر وحذفها فى نسخ لعله تحريف (قوله حبير) أى بادغام ياء التصغير فى المنقلبة عن الالف قبل الراء (قوله ثانيا) مفعول أول لاردد ولاصل فى محل المفعول الثانى ولينا نعت لثانيا كما أشار له الشارح فى الحل وكذا قلب و يصح كون لينا مفعولا ثانيا لقلب لانه يتعدى لاثنين أى اردد ثانيا حول لينا أى صار الآن لينا الاصله الذى حول عنه (قوله وحتم الخ) لا يقال كيف أحال الجمع على التصغير مع ان الحوالة انما تكون على المتقدم لان الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأخر بعض المحال عليه وهو قوله والالف الثانى الخ كما أشار له الشارح لان هذا البيت مرتبط بالاول ومكمل لاقسام الحرف الثانى فهو فى قوة المتقدم فكأنه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثانى بأقسامه فتدبر (قوله وجب رده الى أصله) شمل ذلك ستة أشياء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة أو عن همزة كذيب بالياء فيقال ذؤيب بالهمزة أو واوا عن ياء كموقن أو ألفا عن واو كباب بموحدتين أو عن ياء كناب بالنون أو معتلا عن صحيح كدينار وقيراط اذ أصلهما دنار وقراط بشد النون والراء فابدل من أول المثلين ياء ساكنة فتقول فيهما دنينير وقريريط فان كان الثانى غير لين فلا يرد لاصله كمتعد أصله موتعد قلبت الواو تاء وأدغمت فى تاء الافتعال فتقول فيه متيعد بحذف تاء الافتعال لانها زائدة مخلة بالصيغة (قوله أو مجهولة الخ) مثلهما المنقلبة عن همزة تلى همزة كالف آدم فيقال أويدم بالواو فهذا موضع رابع تقلب فيه الالف الثانية واوا وتقلب ياء فى واحد وهو ما أصلها الياء (قوله والتكسير فيما ذكرناه) أى من قلب الحرف الثانى بأقسامه ومحل ذلك ان تغير فيه شكل الاول والا بقى الثانى على ما هو عليه كقيمة وقيم وديعة وديم (قوله

(قوله مالم يحو الخ) غير حال من ثالثا لانه نعت نكرة قدم عليها أى ما دام لم يحو حرفا ثالثا غير التاء بأن لم يحو ثالثا أصلا كيد أو يحو ثالثا هو تاء كسنة اما ما فيه ثالث غير التاء فلا يرد اليه المحذوف كشاك الآتى الا أن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فانه يرد منه المحذوف ولم يذكره هنا لانها تحذف فى التصغير للاستغناء عنها بضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه انه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بنية وأخية برد المحذوف والاصل بنيوة وأخيوة قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله كما) مثال للمنقوص المكمل فى التصغير ان جعل بمعنى المشروب ويكون قصره للضرورة فيقال فيه مويه برد الهاء المنقلبة همزة فالمراد بالمنقوص حينئذ ما حذف منه حرف أصلى ولو مع ابداله بآخر فان جعل ما الموصولة مثلا كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة لفرضها فى المحذوف منه حرف وهذا ثنائى الوضع فذكره للتنظير فى وجوب مطلق التكميل توصلا الى بناء فعيل نعم ان أريد بالمنقوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائى وضعا (قوله وعيدة) أى برد الواو التى هى فاؤها ويجوز ابدالها همزة فيقال أعيدة وتاؤها الآن هى التى تزاد فى تصغير المؤنث الثلاثى كسن لا التى كانت عوضا عن الفاء لذهابها برد الفاء لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه وكذا يقال فى أخية و بنية تصغير أخت و بنت (قوله وفى ماء مسمى به) أى لانه لا يصغر الا الاسماء المعربة بخلاف الافعال والحروف والمبنيات وقوله موى أى بقلب ألفها واوا لانها ثانية مجهولة و بزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير * واعلم ان الثنائى وضعا لم يعلم له ثالث يرد اليه اختلف فى تكميله فقيل يضعف ثانيه ثم يصغر فيقال فى من وهل وكى أعلاما منين وهليل وكيى وفى لو وما لوى وموى والاصل لويو بالواو فتقلب ياء وجوبا وموىء بالهمز لان تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فيقال ماء ثم تقلب الهمزة ياء لاجل ياء التصغير جوازا كما فى الفارضى ويجوز موىء بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبى والياء أولى لعدم احتياجها الى زيادة عمل بل تدغم فى ياء التصغير من أول الامر فيقال منى وهلى وكيى ولوى وموى بشد الياء من أول الامر وجزم بهذا بعضهم وأجاز فى الكافية والتسهيل الوجهين لكن الثانى لا يتأتى فى نحو ما ولو لان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر فولا واحدا فيقال لو وكى بالتشديد وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يزاد فيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر (قوله شويك) اعلم ان أصل شاك شاوك لانه من الشوكة فقياسه شائك بقلب الواو همزة كقائم وقد يرد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شاك فقيل حذفت واوه على غير قياس فوزنه فال و يعرب على الكاف قبل التصغير و بعده ويصغر على شويك بسكون الياء وواوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التى هى عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا محمل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهى الواو موضع اللام ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها وأعل كقاض فوزنه على هذا فالع وحكمه فى الاعراب والتصغير كقاض فيقال فى الرفع والجر شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة لالتقاء الساكنين فهى كالثابتة وفى النصب شويكيا (قوله من الزوائد) أى وان كانت للالحاق كقعيس فى مقعنسس (قوله ألحق تاء التأنيث) أى لأنه من الثلاثى ما لا كما سيأتى ومحل ذلك ما لم يختص بالمؤنث وضعا كحائض وطالق والا لم تلحقه التاء فيقال حييض وطليق بحذف ألفهما و بلا تاء لانه فى الاصل صفة لمذكر أى شخص طالق واذا صغرتهما لغير ترخيم قلت حويض بشد الياء وطويلق بقلب ألفهما واوا لانها ثانية زائدة (قوله فيقال فى المعطف عطيف) يشير الى أن التصغير لا يختص بالاعلام خلافا للفراء وثعلب والمعطف بكسر الميم الرداء وكذا العطاف وقد تعطفت بالعطاف أى ارتديت بالرداء كذا فى المصباح وقال الشاطبى المعطف العطف وهو الجانب من كل شئ وعطفا الرجل جانباه من رأسه الى وركيه ﴿تنبيه﴾ حكى سيبويه

لم يحو غير التاء ثالثا كما

(ش) المراد بالمنقوص هنا ما نقص منه حرف فاذا صغر هذا النوع من الاسماء فلا يخلو اما أن يكون ثنائيا مجردا عن التاء أو ثنائيا ملتبسا بها أو ثلاثيا مجردا عنها فان كان ثنائيا مجردا عن التاء أو ملتبسا بها رد اليه فى التصغير ما نقص منه فيقال فى دم دمى وفى شفة شفيهة وفى عدة وعيدة وفى ماء مسمى به موى وان كان على ثلاثة أحرف وثالثه غير تاء التأنيث صغر على لفظه ولم يرد اليه شئ فتقول فى شاك السلاح شويك

(ص)

ومن بترخيم يصغر اكتفى * بالاصل كالعطيف يعنى المعطفا

(ش) من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التى هى فيه فان كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل ثم ان كان المسمى به مذكرا جرد عن التاء وان كان مؤنثا ألحق تاء التأنيث فيقال فى المعطف عطيف

وفى حامد حميد وفى حبلى حبيلة وفى سوداء سويدة وان كانت أصوله أربعة صغر على فعيل فتقول فى قرطاس قريطس وفى عصفور عصيفر (ص)

واختم بتا التأنيث ما صغرت من
مؤنث عار ثلاثى كسن
مالم يكن بالتا يرى ذا لبس
كشجر وبقر وخمس
وشذ ترك دون لبس وندر
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

(ش) اذا صغر الثلاثى المؤنث الخالى من علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس وشذ حذفها حينئذ فتقول فى سن سنينة وفى دار دويرة وفى يد يدية فان خيف اللبس لم تلحقه التاء فتقول فى شجر وبقر وخمس شجير وبقير وخميس بلا تاء اذ لو قلت شجيرة وبقيرة وخميسة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة المعدود به مذكر ومما شذ فيه الحذف عند أمن اللبس قولهم فى ذود وحرب وقوس ونعل ذويد وحريب وقويس ونعيل وشذ أيضا لحاق التاء فيما زاد على ثلاثة أحرف كقولهم فى قدام قديديمة (ص)

وصغروا شذوذا الذى التى
وذا مع الفروع منها تا وتى

(ش) التصغير من خواص الاسماء المتمكنة فلا تصغر المبنيات وشذ تصغير الذى وفروعه وذا وفروعه قالوا فى الذى اللذيا وفى التى اللتيا وفى

فى تصغير ابراهيم واسمعيل للترخيم بريها وسميعا وهو شاذ لان فيه حذف أصلين وزائدين وقياسه عند سيبويه بريهم وسميعل بحذف الزوائد فقط وهى الهمزة والالف والياء وعند المبرد أبيره وأسيمع لان الهمزة عنده أصلية لان بعدها أربعة أصول ولا تزاد الهمزة أولا فى بنات الأربعة فيحذف الالف والياء الزائدين وخامس الاصول لاخلاله بالصيغة وينبنى على ذلك تصغيره لغير الترخيم وتكسيره فقياسهما عند سيبويه بريهيم وسميعيل وبراهيم وسماعيل بحذف زوائدهم المخلة بالصيغة وهى الهمزة والألف دون الياء لانها لين قبل الآخر وعند المبرد أبيريه وأسيميع وأباريه وأساميع بحذف خامس الاصول لاخلاله بالصيغة والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء لصيرورتها لينا قبل الآخر والصحيح مذهب سيبويه لانه المسموع وحكى الكوفيون براهم وسماعل بلا ياء وبراهمة وسماعلة بتعويض الهاء عن الياء والوجه جمعهما تصحيحا فيقال ابراهيمون واسماعيلون (قوله وشذ ترك) أى للتاء (قوله كثر) بفتح المثلثة أى زاد على الثلاثى من قولهم كاثرته فكثرته أى غلبته وزدت عليه (قوله اذا صغر الثلاثى) أى الثلاثى حالا كامثلته أو مآلا بأن صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر ترخيما من نحو حبلى وسوداء كامر الثانى ما كان رباعيا بمدة قبل لامه المعتلة كسماء فتصغيره سمية لان أصله سمى بثلاث ياآت الأولى للتصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لان أصل سماء سماو من سما يسمو فاذا حذفت الثالثة لتوالى الامثال بقى ثلاثيا فتلحقه التاء وخرج بذلك نحو سعاد وزينب فيقال سعيد بشد الياء وزيينب بلا تاء واختص الثلاثى بذلك لخفته (قوله فى ذود الخ) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بلا تاء مع انها مؤنثة شذوذا جمعها بعضهم بقوله

ذود وقوس وحرب درعها فرس * ناب كذا نصف عرس ضحى عرب

وكذا نعل وشول بفتح المعجمة وسكون الواو جمع شائلة وهى الناقة التى أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها وأما شائل بلا تاء فالناقة التى تشول بذنبها أى ترفعه للقاح وجمعها شول كركع وركع والذود بفتح المعجمة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة الى عشرة والمراد بالدرع درع الحديد اما بمعنى القميص فمذكر والناب الناقة المسنة والنصف بفتحتين المرأة المتوسطة فى العمر والعرس بالكسر امرأة الرجل وهو المراد هنا اما بالضم فيطلق على طعام الوليمة وعلى النكاح كما فى القاموس (قوله وحرب) قد يقال هو من النوع الاول لان تصغيره بالتاء يلبس بحربة الحديد سم (قوله قديديمة) أى بفك ادغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الالف ياء لانها مدة قبل الآخر والقياس حذف التاء (قوله منها تا وتى) مخالف لنصهم على انه لا يصغر من ألفاظ المؤنث الا تا وهو المفهوم من التسهيل الا أن يريد بقوله منها أى من الفروع لا بقيد التصغير (قوله وشذ تصغير الذى الخ) لكن سوغه ان فى الذى وذا وفروعهما شبها بالاسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف بها وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك أولها على حاله من فتح كالذى وذا أو ضم كأولى وعوض من الضم المجتلب للتصغير ألف مزيدة فى آخر غير المثنى ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة فقيل اللذيا واللتيا بفتح اللام وادغام ياء التصغير فى يائهما ثم ألف التعويض وضم لامهما لغة كما فى التسهيل خلافا لمن أنكرها كالحريرى فى درة الغواص وفى تثنيتهما اللذيان واللتيان بلا تعويض عن الضم لطولهما بالزيادة وفى الجمع على لغة من بناه اللذيين فى الرفع وغيره بفتح الذال وكسر الياء المدغم فيها عند سيبويه وكذا على لغة الاعراب فى غير الرفع ويقال فى الرفع اللذيون بفتح الذال وضم الياء وقالوا فى جمع التى اللتيات بالفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع وفى

تصغير اللاتي اللويتا بقلب الالف واوا وحذف الياء الاخيرة لانه لو قيل اللويتيا لزم كونه سداسيا بالف التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفى اللائى اللويا بادغام ياء التصغير فى الياء الاخيرة بعد حذف الهمزة كما فى الفارضى (قوله ذياوتيا) أى بفتح الذال وشد الياء وأصله ذيياوتييا بثلاث ياآت الاولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فخفف بحذف الاولى لا الثالثة لئلا يلزم فتح ياء التصغير لمناسبة الالف وهى لا تحرك لشبهها بالف التكسير واغتفر وقوع ياء التصغير ثانية بكونه معضدا لما قصدوا من مخالفته للتمكين وقالوا فى تثنية ذيان وتيان وفى أولى بالقصر أليا بضم الهمزة على أصلها وفتح اللام وادغام ياء التصغير فى الياء المنقلبة عن الالف والالف الاخيرة عوض عن ضم التصغير وفى أولاء بالمد أليئا بهمزة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الالف التى كانت قبل الهمزة حذفت لما قيل فى اللويتا ولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله أعلم

﴿النسب﴾

سماه سيبويه باب الاضافة أيضا وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظى وهو ثلاثة زيادة ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ماقبلها ونقل اعرابه اليها وأفاده المصنف بقوله ياء كيا الكرسى الى آخر البيت والثانى معنوى وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وهو المنسوب بعد أن كان اسما للمنسوب اليه والثالث حكمى وهى معاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه الظاهر والمضمر باطراد (قوله كيا الكرسى) أفاد أن ياءه ليست للنسب لان المشبه به غير المشبه والفرق بينهما ان سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم لبقاء دلالته على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء الكرسى يصير اللفظ لا معنى له ولما كان النسب معنى حادثا افتقر الى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت من حروف اللين لخفتها ولم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وشدت الياء لئلا تلتبس بياء المتكلم ولتجرى عليها وجوه الاعراب (قوله أو مدته) بالنصب عطفا على تا لانه مفعول مقدم لتثبتا بضم أوله مضارع أثبت وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا ناهية والمراد بمدته أى التأنيث الالف المقصورة فقط وسيذكر حكم الممدودة بقوله وهمز ذى مد الخ (قوله وان تكن) أى مدة التأنيث فقط وتربع مضارع ربعت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة وهذا استثناء من قوله أو مدته المفيد وجوب حذفها مطلقا سواء كانت خامسة أو لا حرك ثانى ماهى فيه أو لا فأفاد ان الوجوب فى غير الرابعة بقيدها (قوله حسن) الارجح كونه خبرا عن حذفها وخبر قلبها محذوف للاشعار به أى جائز ليكون منبها على رجحان الحذف قال سم ويشعر به أيضا مفهوم قوله وللاصلى قلب يعتمى لانه بيان لمخالفة الاصلى لها اه وفيه ان المخالفة تصدق بالمساواة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد حرف كحى أو حرفين كعدى فسيأتى حكمهما (قوله وجب حذفها) أى كراهة توالى أربع ياآت ويظهر أثر ذلك فيما اذا سمى بنحو بخاتى وكراسى بشد الياء جمع بختى وكرسى ثم نسب اليه فانه قبل النسب غير مصروف لمنتهى الجمع تبعا لما قبل التسمية لكون الياء من بنية الكلمة وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء النسب قال ابن هشام فان قلت من قال فى يمنى يمان بتعويض الالف عن احدى ياءى النسب اذا نسب اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء الاخيرة لانهما بمنزلة الياءين قلت لا كما نص عليه أبو على لانفصالهما والثقل انما هو فى اجتماع الياآت لا فى وجودها منفصلة نكت (قوله مكى) بحذف التاء لئلا تقع حشوا ولئلا يجتمع علامتا تأنيث لو قيل فى المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفتى وقياسه خلفى كما سيأتى وقول المتكلمين فى النسبة الى الذات ذاتى اصطلاح لهم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات بمعنى الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة فى الاصطلاح تصريح وقياسه ذووى بحذف

ذاوتا ذياوتيا (ص)

﴿النسب﴾

ياء كيا الكرسى زادوا للنسب
وكل ماتليه كسره وجب

(ش) اذا أريد اضافة شئ الى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياء مشددة مكسورا ماقبلها فيقال فى النسب الى دمشق دمشقى والى تميم تميمى والى أحمد أحمدى (ص)

ومثله مما حواه احذف وتا
تأنيث او مدته لا تثبتا
وان تكن تربع ذا ثان
سكن فقلبها واوا وحذفها
حسن

(ش) يعنى انه اذا كان فى آخر الاسم ياء كياء الكرسى فى كونها مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وجب حذفها وجعل ياء النسب موضعها فيقال فى النسب الى الشافعى شافعى وفى النسب الى مرمى مرمى وكذلك اذا كان آخر الاسم تاء التأنيث وجب حذفها للنسب فيقال فى النسب الى مكة مكى ومثل تاء التأنيث فى وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث المقصورة اذا كانت خامسة فصاعدا كحبارى وحبارى أو رابعة

محركاثاني ماهي فيه كجمزى وجزى وان كانت رابعة سا كنا ثاني ماهي فيه كحبلى جاز فيه وجهان أحدهما الحذف وهو المختار فتقول حبلى والثاني قلبها واوافتقول حبلاوى (ص) اشبهها الملحق والاصلي ما * لها وللاصلي قلب يعتمي

والالف الجائز أربعا أزل
كذاك يا المنقوص خامسا عزل
والحذف في اليا رابعا أحق من
قلب وحتم قلب ثالث يعن

(ش) يعني ان ألف الالحاق المقصورة كالف التأنيث في وجوب الحذف ان كانت خامسة كحبركى وحبركى وجواز الحذف والقلب ان كانت رابعة كعلقى وعلقى وعلقوى لكن المختار هنا القلب عكس ألف التأنيث واما الالف الاصلية فان كانت ثالثة قلبت واوا كعصا وعصوى وفتى وفتوى وان كانت رابعة قلبت أيضا واوا كملهوى ورعى حذفت كملهى والاول هو المختار واليه أشار بقوله

* وللاصلي قلب يعتمي *

أي يختار يقال اعتميت الشيء أي اخترته وان كانت خامسة فصاعدا وجب الحذف كمصطفى في مصطفى والى ذلك أشار بقوله

* والالف الجائز أربعا أزل *

وأشار بقوله كذاك يا المنقوص الى آخره الى انه اذا نسب الى المنقوص فان كانت ياؤه ثالثة قلبت واوا وفتح ماقبلها نحو شجوى في شج وان كانت رابعة حذفت نحو قاضي في قاض وقد تقلب واوا نحو قاضوى وان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها كمعتدى في معتد ومستعلى في مستعل والحبركى القراد والانثى حبركاة والعلقى نبت واحده علقاة (ص) وأول ذا القلب انفتاحا وفعل

تاخر

التاء وقلب ألفه واوا ورد لامه المحذوفة (قوله محركا ثاني ماهي فيه) أي لان الحركة كحرف خامس في الثقل فيخفف بحذف الالف (قوله كجمزى) بفتح الجيم والميم والزاي وصف بمعنى سريع يقال حمار جمزى (قوله والثاني قلبها) ويجوز حينئذ زيادة ألف قبل الواو تشبيها بالممدودة كحبلاوى (قوله لشبهها) أي في كونها رابعة ذي ثان سكن لانه لا تقع رابعة ذي ثان محرك الا ألف التأنيث كما في التوضيح (قوله الملحق) بكسر الحاء أي الملحق كلمة بأخرى (قوله ما لها) أي حيث كانت رابعة ذي ثان سكن أما ما لها خامسة في البيت بعد هذا فقول الشارح يعني الخ ليس مراعيا فيه ترتيب الابيات (قوله والالف الجائز الخ) بالجيم أي الذي جاوز أربعة فصار خامسا أو سادسا سواء كانت للالحاق أو بدل أصل أما ألف التأنيث فتقدمت في عموم قوله أو مدته لا تثبتا (قوله وحتم) خبر مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث أي يعترض ويوجد أي يجب قلب كل ثالث معتل ألف مقصور كان أو ياء منقوص أما ألف التأنيث والالحاق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح (قوله حبركى) بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراد وألفه للالحاق بسفرجل (قوله علقى) بفتح فسكون اسم نبت ملحق بجعفر (قوله الاصلية) أي المنقلبة عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه (قوله فان كانت ثالثة الخ) هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قلبت واوا) أي وان كان أصلها الياء لوجوب كسر ماقبل ياء النسب واجتماع الكسر والياآت ثقيل والالف لا تقبل الحركة (قوله يقال اعتميت الشيء) أي كاصطفيته وزنا ومعنى ويقال أيضا اعتامه يعتامه كاختاره يختاره كذلك قال طرفة

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفى * عقيلة مال الفاحش المتشدد

(قوله كمصطفى) أي فقول العامة مصطفوى ومصطفاوى لحن (قوله وأشار بقوله كذاك) أي الى آخر البيت بعده فحكم الياء الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والحذف في اليا الخ والخامسة من كذاك الخ فلم يرتب في شرح الابيات مراعاة لسهولة العبارة (قوله وفتح ماقبلها) هذا مأخوذ من البيت الآتي (قوله في شج) أي بحذف الياء أصله شجي كفرح أعل كقاض فان جعلته بوزن فعيل من شجاه الحزن فهو مشجو قلت شجي بشد الياء كعلي وسيأتي في قوله وألحقوا معل لام الخ (قوله قاضوى) ظاهره كالمصنف اطراده وذكر غيرهما انه من شواذ النسب عند سيبويه قيل ولم يسمع الا في قوله

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

فجعل اسم مكان الحرحانيه ونسب اليه بقلب الياء واوا من قولهم حنوت عليه أي عطفت فكانها تحنو على ذويها كالام والمعروف ان اسمها حانة بلا ياء (قوله وان كانت خامسة وجب حذفها) شمل نحو محي بثلاث ياآت كمزكى اسم فاعل من حيي كزكى فتحذف ياؤه الاخيرة لاجل ياء النسب ولا يزاد على ذلك عند المبرد فيقال محي بياءين مشددتين كما يقال في النسبة الى أمية أمي وفيه وجه آخر وهو أن تحذف ياؤه الاولى لتوالي الياآت اذ هي تشبه الزائد في السكون فتقلب الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم تحذف الاخيرة للنسب فتقلب الالف واوا فيصير محوى بياء واحدة مشددة كاموى ويرجح هذا عدم توالي الياآت والاول انه ليس فيه الا حذف الياء الاخيرة كما تحذف من قاض (قوله وأول ذا القلب الخ) أي اجعل هذا القلب تاليا الانفتاح بان تفتح ماقبل الحرف ثم تقلبه فذا اسم اشارة مفعول أول لاول والقلب بدل منه وانفتاحا مفعوله الثاني أو ذا بمعنى صاحب أي أول الحرف صاحب القلب أي المقلوب انفتاحا والاول أظهر لنصه على

وفعل عينهما الفتح وفعل (ش) يعنى انه اذا قلبت ياء المنقوص واوا وجب فتح ماقبلها نحو شجوى وقاضوى وأشار بقوله وفعل الى آخره الى أنه اذا نسب الى ماقبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد وجب التخفيف بجعل الكسرة فتحة فيقال فى نمر نمرى وفى دئل دؤلى وفى ابل ابلى (ص) وقيل فى المرمى مرموى * واختير فى استعمالهم مرمى (ش) قد سبق أنه اذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها فى النسب فيقال فى الشافعى شافعى وفى مرمى مرمى

وأشار هنا الى أنه اذا كانت احدى الياءين أصلا والاخرى زائدة فمن العرب من يكتفى بحذف الزائدة منهما ويبقى الاصلية ويقلبها واوا فيقول فى المرمى مرموى وهى لغة قليلة والمختار اللغة الاولى وهى الحذف سواء كانتا زائدتين أم لا فتقول فى الشافعى شافعى وفى مرمى مرمى (ص)

ونحو حى فتح ثانيه يجب * واردده واوا ان يكن عنه قلب

(ش) قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين وأشار هنا الى أنها اذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يحذف من الاسم فى النسب شئ بل يفتح ثانيه ويقلب ثالثه واوا ثم ان كان ثالثه ليس بدلا من واو لم يغير وان كان بدلا من واو قلب واوا فتقول فى حى حيوى لانه من حييت وفى طى طووى لانه من طويت (ص)

وعلم التثنية احذف للنسب * ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب

(ش) يحذف من المنسوب اليه مافيه من علامة تثنية أو جمع تصحيح فاذا سميت رجلا زيدان وأعربته بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا قلت زيدى وتقول فيمن اسمه زيدون اذا أعربته بالحروف زيدى وفيمن اسمه هندات هندى (ص) وثالث من نحو طيب حذف * وشذ طائى مقولا بالالف (ش) قد سبق انه يجب كسر ماقبل ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف الذى يجب كسره فى النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة فتقول فى طيب طيبى وقياس النسب الى طى طيئى لكن تركوا القياس وقالوا طائى بابدال الياء ألفا

تأخر القلب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فكسر والثانى بضم فكسر منونا والثالث بكسرتين (قوله وجب فتح ماقبلها) ظاهره أن الفتح بعد القلب والتحقيق انه قبله كما يفهم من المتن لانه اذا أريد النسب الى نحو شج وعم فتحت عينه كما تفتح فى نمر الآتى فتقلب اللام ألفا فيصير شجى وعمى كفتى فتقلب الالف واوا للنسب وكذا يقال فى قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أى لان الآخر يجب كسره لاجل الياء فلو بقى كسر ماقبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فيثقل فان سبقت الكسرة بأكثر من حرف فلا تغير سواء كانت فى خماسى كجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فمعجمة للعجوز أم رباعى تحرك ثانيه كجندل بضم الجيم أو فتحها وبفتح النون وكسر الدال للمجتمع الحجارة وكذا ان سكن ثانيه على الاوجه كتغلب وقد سمع الكسر والفتح فى تغلبى ويحصبى ويثربى والفتح عند الخليل وسيبويه سماعى وقاسه غيرهما فيقال مغربى ومشرقى بالفتح (قوله دؤلى) بضم المهملة وفتح الهمزة بعد أن كانت مكسورة فى دئل (قوله ابلى) بكسر الهمزة وفتح الموحدة بعد كسرها فى ابل (قوله وقيل فى المرمى الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف ولعله أخره عنه لارتباط الابيات المارة ببعضها (قوله قليلة) فى الارتشاف انه شاذ (قوله بحرف واحد) وستأتى المسبوقة بحرفين فى قوله وألحقوا معل لام (قوله حيوى) أى لانه لما فتحت الياء الاولى فى حى قلبت الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار كفتى فقلبت الالف واوا للنسب وكذا يقال فى طى الا أن ياءه الاولى بعد تحريكها ترد الى أصلها وهو الواو لزوال مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء فى أصله وهو طوى فيصير طووى بلا ادغام لوجوب فتح ثانيه كما فى المتن ولان اجتماع المثلين فيه عارض بخلاف ما ثانيه واو مشددة قبل النسب كدو للفلاة الواسعة فلا يغير بل يقال دوى بالادغام ولم تقلب عين حيوى ونحوه ألفا مع تحركها وانفتاح ماقبلها لان حركتها عارضة ولما فيه من اللبس ولا لامها كذلك لسكون مابعدها كما سيأتى فى قوله

* من واو او ياء بتحريك أصل * الخ كيف وياء النسب تقتضى قلب الالف واوا والوجوب كسر ماقبلها (قوله اتثنية) أى المثنى وما ألحق به كاثنين فيرد الى واحده المقدر ويقال اثنى بابقاء همزة الوصل لانها عوض عن لامه أى المحذوفة ويجوز ثنوى بلا همز لرد اللام اذ أصله ثنو كما سيأتى عند قوله واجبر برد اللام (قوله أو جمع تصحيح) وما ألحق به كعشرين فيقال عشرى (قوله وأعربته بالالف) فان أعربته بحركات النون فلا حذف وكذا فى الجمع وما ألحق بهما (قوله وثالث) مبتدأ سوغه الوصف بالظرف وحذف خبره أو الجار متعلق بحذف والمسوغ للابتداء كونه صفة لمحذوف أى وحرف ثالث (قوله وجب حذف الياء المكسورة) أى أصلية كانت كطيب أو منقلبة عن واو كميت أو زائدة كغزيل تصغير غزال كما نص عليه فتقول ميتى وغزيلى بسكون الياء وكسر مابعدها لكراهة اجتماع الياآت والكسرتين فقول المصنف وثالث بيان للواقع فى طيب لا قيد اذ الرابعة فأكثر كذلك ولو قال ونحو ثالث لطيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طىء) بياء مشددة فهمزة وقوله طيئى بسكون الياء وكسر الهمزة (قوله بابدال الياء) أى الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل الا المتحركة فلو قيل بحذف الساكنة وقلب المتحركة ألفا لكان قياسا

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف نحو هبيخى فى هبيخ والهبيخ الغلام الممتلئ والانثى هبيخة (ص) وفعلى فى فعيلة التزم
وفعلى فى فعيلة حتم (ش) يقال فى النسب الى فعيلة فعلى بفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا كما سيأتى فتقول فى
حنيفة حنفى ويقال فى النسب الى فعيلة فعلى بحذف الياء ان لم يكن مضاعفا فتقول فى جهينة جهنى (ص) وألحقوا معل لام عريا *
من المثالين بما التا أوليا (ش) يعنى أن ما كان على فعيل أو فعيل بلا تاء وكان معتل اللام فحكمه حكم ما فيه
التاء فى وجوب حذف يائه وفتح عينه فتقول فى عدى عدوى وفى قصى قصوى كما تقول فى أمية أموى فان كان فعيل وفعيل صحيحى اللام لم يحذف منهما شئ فتقول فى عقيل عقيلى وفى عقيل عقيلى (ص)

وتمموا ما كان كالطويله * وهكذا ما كان كالجليله

(ش) يعنى أن ما كان على فعيلة وكان معتل العين أو مضاعفا لا تحذف ياؤه فى النسب فتقول فى طويلة طويلى وفى جليلة جليلى وكذلك أيضا ما كان على فعيلة وكان مضاعفا فتقول فى قليلة قليلى (ص)

وهمز ذى مد ينال فى النسب * ما كان فى تثنية له انتسب

(ش) حكم همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية فان كانت زائدة للتأنيث قلبت واوا نحو حمراوى فى حمراء أو زائدة للالحاق كعلباء أو بدلا من أصل نحو كساء فوجهان التصحيح نحو علبائى وكسائى والقلب نحو علباوى وكساوى أو أصلا فالتصحيح لا غير نحو قرائى فى قراء (ص)

وانسب لصدر جملة وصدر ما * ركب مزجا ولثان تمما
اضافة مبدوءة بابن أو أب * أو ماله التعريف بالثانى وجب
فيما سوى هذا انسبن للاول * ما لم يخف لبس كعبد الاشهل

(ش) اذا نسب الى الاسم المركب فان كان مركبا تركيب جملة أو تركيب مزج حذف عجزه وألحق صدره ياء النسب فتقول فى تأبط شرا تأبطى

اسقاطى (قوله فلو كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغما فيها نحو مغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وهو الولد اذا أرضعته أمه وهى توطأ أو حامل فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال مغيلى (قوله هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وشد التحتية المفتوحة آخره معجمة (قوله وفعلى فى فعيلة) بفتح فائهما والثانيين بالضم وفعيلة فيهما غير مصروف للعلمية على الوزن والتأنيث لكنه نون الثانية للضرورة (قوله وحذف يائه) أى فرقا بين المذكر والمؤنث كحنيفى وشريفى فى حنيف وشريف ولم يعكس لان الهاء تحذف للنسب فتقبعها الياء والحذف يأنس بمثله ثم فتحت عينه لئلا يتوالى كسرتان كما مر فى نمر وشذ ابقاء الياء فى ألفاظ نبهوا بها على الاصل المرفوض كقوله

واست بنحوى يلوك لسانه * ولكن سليقى أقول فأعرب

نسبة الى السليقة وهى الطبيعة وحقه سلقى (قوله عريا) أى خاليا من التاء ومن المثالين حال من ضمير عرى (قوله فى وجوب حذف يائه) أى الزائدة وهى الساكنة كراهة توالى الياآت فتقلب الثانية واوا اما رجوعا لاصلها كقصى وعدى وعلى أولا جل ياء النسب كولى فيقال ولوى وتفتح عينه كما مر (قوله لم تحذف منهما شئ) أى قياسا عند سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرته كثقفى وقرشى وهذلى فى ثقيف وقريش وهذيل (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة (قوله قليلة) بالضم تصغير قلة تطلق على الاناء كالجرة وعلى أعلى الشئ كقلة الجبل وقلة الانسان رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام مثله ماء فتقول مائى وماوى لان الهمزة بدل غاية الامر ان المبدل منه فى كساء واو وفى ماء هاء اه ومقتضاه جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن المسموع قبلها القلب كما فى الاشمونى ومثل ماء شاء (قوله فوجهان) أى والاحسن فى ألف الالحاق القلب وفى المنقلبة عن أصل التصحيح كما مر (قوله لصدر جملة) أى مسمى بها ولصدر ما ركب مزجا أى ولو عدديا فتقول خمسى فى خمسة عشر سمى به أولا كما يقتضيه كلام الفارضى ومثل ذلك ما سمى به من نحو حيثما وأينما ولولا ولوما من المركبات فتقول حيثى ولوى بالتخفيف لانه ليس من الثنائى الآتى فى قوله وضاعف الثانى الخ بل ربما حذف عجزه (قوله ولثان) عطف على لصدر وتمما بالبناء للفاعل على صفته واضافة مفعول تمما (قوله أو اب) بنقل فتح الهمزة للواو (قوله أو ماله) عطف على ابن أى أو مبدوأة بماله الخ وعطفه على ثان مفسد قيل هو عطف عام لشموله الابن وغيره من كل ما يتعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبعا لابن الناظم ويرده أن عطف العام لا يكون الا بالواو وأيضا فرادهم بالمضاف الذى ينسب لصدره فقط أو لعجزه فقط ما كان علما بالوضع أو بالغلبة أما غير العلم كغلام زيد فليس مما هنا لانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل ينسب فيه الى غلام وحده والى زيد وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المفرد لا المضاف وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف وبالمصدر بابن أو أب شئ واحد وهو العلم بالغلبة كابن الزبير تكرار بلا فائدة فالاولى أن يراد بالمصدر بابن أو أب ما كان كنية من الاعلام الوضعية كأبى بكر وابن وردان ومثله أم كلثوم وبالمعرف بالثانى العلم الغالب كابن عمر فانه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضافا غير علم فتعرف أوله بثانيه ثم غلب عليه دون

سائر

وفى بعلبك بعلى وان كان مركبا تركيب اضافة فان كان صدره ابنا أو أبا أوكان معرفا بعجزه حذف صدره

سائر اخواته فصار تعريفه بالعلمية وأما غير الكنية من الاعلام الوضعية كامرئ القيس وعبد شمس فهو المراد بقوله فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بابن ان علمية الكنية بالوضع والثانى بالغلبة أفاده الصبان لكن هذا الحل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بابن الزبير لانه علم غلبى كابن عمر لا كنية فالحاصل أن المركب الاضافى ان كان علما بالوضع غير كنية نسب لصدره ان أمن اللبس فان لم يؤمن أو كان كنية أو علما بالغلبة نسب الى عجزه أو ليس علما أصلا فليس مما نحن فيه خلافا لتمثيل الشارح بغلام زيد ولا يصح حمله على المجعول علما لانه حينئذ من الاول قال الاسقاطى الا أن يحمل على ما اذا غلب على واحد من غلمان زيد كما فى ابن عمر اهـ ومقتضاه أن العلم الغلبى لا يشترط تصديره بابن وعلى هذا فالمخلص مما مر أن يراد بقوله بابن أو أب ما يعم الكنية والعلم العلمى المصدر بهما وبالمعرف بالثانى العلم الغلبى غير المصدر بهما كغلام زيد اذا غلب فالتأم كلام الشارح بالمتن و يندفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون العطف مغايرا فتدبر (قوله وفى بعلبك الخ) أى وفى معديكرب معدى ومعدوى لانه بعد حذف الجزء الثانى يصير منقوصا كقاض فيجرى فيه مامر (قوله فان كان صدره ابنا الخ) أى بان كان كنية أو علما غلبيا وقوله أو كان معرفا الخ أى بان كان علما غلبيا غير مصدر كغلام زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أى بان كان علما بالوضع غير كنية أما غير العلم أصلا فخارج كما مر (قوله امرئى) أى بكسر الراء بعدها همزة و يقال مرئى بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المطرد عند سيبويه لانه المسموع تصريح (قوله ما منه حذف) ما بمعنى اسم مفعول اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهاء منه تعود لما أى اجبر الاسم الذى حذفت لامه ردها اليه وقوله جوازا أى جبرا ذا جواز أو جائزا (قوله فى جمعى التصحيح) متعلق بالف ولا فائدة لذكر جمع المذكر مع التثنية لان ما رد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فانها ترد فى التثنية دون الجمع الا أن يدعى ردها فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر فى التسهيل على التثنية وجمع المؤنث (قوله بهذى) أى فى هذه الثلاثة وهى جمعا التصحيح والتثنية توفيه أى جبر فى النسب وجوبا (قوله جاز لك الخ) أى بشرط صحة العين والا وجب الجبر وان لم يجبر فى التثنية كشاة فان أصلها شوهة لجمعه على شياه حذفت لامها وهى الهاء تخفيفا وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بعد سكونها لاجلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فترد لامها فى النسب و يقال شوهى بسكون الواو عند الاخفش لانه يسكن فيه ما أصله السكون وعند سيبويه والجمهور شاهى لان المجبور عندهم تفتح عينه وان سكنت فى الاصل فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول فى ذى وذات بمعنى صاحب ذوى بفتح الذال والواو اتفاقا لان أصله فعل بفتحتين عندهما كما مر فى باب الاعراب فترد لامه وتقلب ألفا ثم الالف واوا لاجل الياء كفتى قاله الدمامينى اهـ صبان ورد اللام فى هذا واجب لشيئين اعتلال عينه وردها فى تثنية ذات نحو ذواتا أفنان لكن ينظر لم تقلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها و يقال ذاوى كشاهى وليس فيه توالى اعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طووى المتقدم لعروض حركة العين فيه وأصالتها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهى العارض الحركة كما مر فتأمل (قوله يدوى) أى بسكون الدال عند الاخفش تبعا لاصلها و بفتحها عند سيبويه لما مر وهو الصحيح و به ورد السماع ومثله نحو دم وغد مما أصل عينه السكون اذا ردت لامه فى النسب وجواز الرد وعدمه فى ذلك انما هو عند من يقول فى تثنيته يدان ودمان اما من يقول يديان بالرد فلا يجوز غيره (قوله بنوى) أى بحذف همزة الوصل لانها عوض اللام فلا يجمع بينهما وابنى باثبات الهمزة وحذف اللام وكذا كل ما حذفت لامه وعوض عنها الهمزة كاسم واست (قوله علما لمذكر) قيد لصحة جمعه بالواو والنون

وألحق عجزه ياء النسب فتقول فى ابن الزبير زبيرى وفى أبى بكر بكرى وفى غلام زيد زيدى فان لم يكن كذلك فان لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب الى صدره فتقول فى امرئ القيس امرئى وان خيف لبس حذف صدره ونسب الى عجزه فتقول فى عبد الاشهل وعبد القيس أشهلى وقيسى (ص)

واجبر برد اللام ما منه حذف

جوازا ان لم يك رده ألف

فى جمعى التصحيح أو فى التثنيه

وحق مجبور بهذى توفيه

(ش) اذا كان المنسوب اليه محذوف اللام فلا يخلو اما أن تكون لامه مستحقة للرد فى جمعى التصحيح أو فى التثنيه أولا فان لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك فى النسب الرد وتركه فتقول فى يد وابن يدوى و بنوى أو يدى وابنى كقولهم فى التثنية يدان وابنان وفى يد علما لمذكر يدون وان كانت مستحقة للرد فى جمعى التصحيح أو فى التثنيـة وجب ردها فى النسب فتقول فى أب وأخ وأخت أبوى وأخوى كقولهم أبوان وأخوان وأخوات (ص)

و بأخ أختا وبابن بنتا * ألحق ويونس أبى حذف التا (ش) مذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله تعالى الحاق أخت و بنت فى النسب
بأخ وابن فيحذف منهما تاء التأنيث و يرد اليهما المحذوف فيقال أخوى و بنوى كما يفعل ذلك بأخ وابن
ومذهب يونس أنه ينسب
اليهما على لفظيهما فتقول
أختى و بنتى (ص)
وضاعف الثانى من ثنائى
ثانيه ذولين كلا ولائى
(ش) اذا نسب الى ثنائى
لا ثالث له فلا يخلو الثانى من
أن يكون حرفا صحيحا أو
حرفا معتلا فان كان حرفا
صحيحا جاز فيه التضعيف
وعدمه فتقول فى كم كمى
وكمى وان كان حرفا معتلا
بالواو وجب تضعيفه فتقول
فى لو لوى وان كان الحرف
الثانى ألفا ضوعفت وأبدلت
الثانية همزة فتقول فى
رجل اسمه لا لائى ويجوز
قلب الهمزة واوا فتقول
لاوى (ص)
وان يكن كشية ما الفا عدم
* فجبره وفتح عينه التزم
(ش) اذا نسب الى اسم
محذوف الفاء فلا يخلو اما
أن يكون صحيح اللام
أو معتلها فان كان صحيحها
لم يرد اليه المحذوف فتقول
فى عدة وصفة عدى وصفى
وان كان معتلها وجب الرد
ويجب أيضا عند سيبويه
فتح عينه فتقول فى شية
وشوى (ص)
والواحد اذكر ناسبا للجمع
* ان لم يشابه واحدا
بالوضع
(ش) اذا نسب الى جمع باق على جمعيته جىء بواحده ونسب اليه كقولك فى
النسب الى الفرائض فرضى هذا ان لم يكن جاريا مجرى العلم

(قوله ألحق) أى فى ثبوت الجبر برد اللام بلا نظر لوجوبه وجوازه فلا ينافى وجوبه فى بنت كأخت دون
ما ألحق به وهو ابن وانما أعاد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيها على خلاف يونس (قوله يونس)
يقرأ غير مصروف على أصله اذ لا حاجة بالوزن الى صرفه (قوله أخت) انما ضمت همزتها لتدل على ان
الذاهب منها واو وخصت بذلك دون أخ لاجل التاء اللازمة لها وصلا ووقفا كالاسم الثلاثى صحاح (قوله
أخوى و بنوى) أى بفتح أولهما وثانيهما لانه أصلهما ولا يضر التباسهما بالمنسوب الى أخ وابن لانهم
لا يبالون به فى النسب صبان (قوله ومذهب يونس الخ) أى لان التاء وان أشعرت بالتأنيث تشبه ما
جبت وسحت فى سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكتابتها مجرورة فكأنها من بنية الكلمة و يرده حذفها
فى الجمع كتاء التأنيث فيقال بنات وأخوات دون بنتات وأختات (قوله كلا ولائى) أى كما يقال لائى
بمدة فهمزة فياء مشددة فى النسب الى لا (قوله الى ثنائى) أى وضعا وقدمر الثنائى لا بالوضع فى قوله واجبر
الخ (قوله فتقول فى لو الخ) أى سواء كانت اسم رجل أردت النسبة اليه أو قصدت نسبة شخص الى لفظها
لا كثاره منها فتقول لوى بالادغام لاجتماع المثلين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كجو ودو وأما نحو كى
وفى فتقول فيه كيوى وفيوى بلا ادغام كحيوى فى حى لعدم اجتماع المثلين اذ الياء المزادة تقلب واوا للنسب
وانما لم يدغم طووى لما مر (قوله ويجوز قلب الهمزة واوا) أى كالمبدلة عن أصل فى نحو كساء كذا فى
التصريح وفيه أن الهمزة بدل عن الالف الزائدة للتضعيف لا عن أصل فالاولى ان تشبه بالمنقلبة عن ألف
الالحاق فى نحو علباء الا أن يقال لما كان التضعيف هنا لتصيير الكلمة ثلاثية كان بمنزلة الاصل فتدبر
(قوله وان يكن كشية الخ) شروع فى بيان محذوف الفاء بعد ان بين محذوف اللام وترك محذوف العين
لقلته جدا انظر الاشمونى (قوله عند سيبويه) أى لانه يفتح عين المجبور وان كان أصلها السكون
وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله فى شية) هى لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره
وأصلها وشى بكسر فسكون كوعد فى عدة نقلت كسرة الواو لما بعدها وحذفت وعوض عنها التاء (قوله
وشوى) أى بفتح الشين عند سيبويه والواو الاولى فاء الكلمة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن
اللام لانه لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لامه وهى الياء ألفا ثم واوا لياء النسب كما فى فتى وأما الاخفش
فيقول وشيى بسكون الشين وكسر ياء الكلمة لاجل ياء النسب وانما صحت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك
دية فسيبويه يقول ودوى والاخفش ودى (قوله ناسبا للجمع) قال الشاطبى أراد الجمع اللغوى ليشمل
التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه أن حكم التثنية والسالمين علم من قوله * وعلم التثنية احذف للنسب *
الخ مع انه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع كقوم والنسب اليه على لفظه كما فى التسهيل واسم الجنس
الجمعى كنمل قال الدمامينى ولا يعلم أينسب اليه أم الى مفرده الا الله تعالى لسقوط التاء فى النسب ألبتة
صبان (قوله جىء بواحده) أى ان لم يتغير المعنى والا نسب الى الجمع نفسه كأعرابى اذ لو قيل عربى ردا
الى مفرده لتبادر الاعم والقصد الاخص لاختصاص الأعراب بسكان البوادى وعموم العرب لهم وغيرهم
قاله أبو حيان (قوله فرضى) أى بفتح الفاء والراء لان واحد الفرائض فريضة
* وفعلى فى فعيلة التزم * وقولهم فرائضى خطأ كقولهم كتبى وآفاقى وقلانسى فى النسب الى كتب وآفاق
وقلانس والقياس كتابى وأفقى وقلنسى بالرد الى الواحد فتحذف الواو من قلنسوة على قاعدة النسب الى
ما فيه واو رابعة فما عداها قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض مما جرى كالعلم كانصار فلا يكون النسب اليه خطأ

(قوله

فان أجرى مجراه كانصار نسب اليه على لفظه فتقول فى أنصار أنصارى وكذا ان كان علما فتقول فى أنمار أنمارى (ص)

ومع فاعل وفعال فعل * فى نسب أغنى عن اليا فقبل (ش) يستغنى غالبا عن يائه النسب ببناء الاسم على فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تامر ولابن أى صاحب تمر وصاحب لبن وببنائه على فعال فى الحرف غالبا كبقال وبزاز وقد يكون فعال بمعنى صاحب كذا وجعل منه قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أى بذى ظلم وقد يستغنى عن ياء النسب أيضا بفعل بمعنى صاحب وكذا نحو رجل طعم ولبس أى صاحب طعام ولباس وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى

لست بليلى ولكنى نهر * لاأدلج الليل ولكن أبتكر

أى ولكنى نهارى أى عامل بالنهار (ص)

وغير ما أسلفته مقررا * على الذى ينقل منه اقتصرا

(ش) أى ما جاء من المنسوب مخالفا لما سبق تقريره فهو من شواذ النسب التى تحفظ ولا يقاس عليها كقولهم فى النسب الى البصرة بصرى والى الدهر دهرى والى مرو مروزى (ص)

﴿ الوقف ﴾

تنوينا اثر فتح اجعل ألفا * وقفا وتلو غير فتح احذفا

(ش) أى اذا وقف على الاسم المنون فان كان التنوين واقعا بعد فتحة أبدل ألفا ويشمل ذلك ما فتحته للاعراب نحو رأيت زيدا وما فتحته لغير الاعراب كقولك فى ايها وويها ايها وويها وان كان التنوين واقعا بعد ضمة أو كسرة حذف وسكن كقولك فى جاء زيد ومررت بزيد جاء زيد ومررت بزيد (ص) واحذف لوقف فى سوى اضطرار * صلة غير الفتح فى الاضمار

وأشبهت اذن منونا نصب * فالفا فى الوقف نونها قلب (ش) اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة نحو رأيته أو مكسورة نحو مررت به

(قوله فان أجرى الخ) شمل العلم بالوضع كانمار وكلاب أو بالغلبة كانصار وفرائض للعلم المخصوص واسم الجمع كصحب واسم الجنس كشجر والجمع الذى لا واحد له من لفظه كعباديد فكلها ينسب الى لفظها (قوله ومع فاعل الخ) فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى ومع حال من فاعله والمعية فى الحكم فقط وهذه الصيغ غير مقيسة عند سيبويه وان كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرار لبياع الدقيق والفاكهة والبر قياسا على ماسمع من نحو عطار وبقال والمبرد يقيسه (قوله على فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل ان الثانى يفيد العلاج ويقبل التاء دون الاول (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) أى لان جعله صيغة مبالغة يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وأجيب أيضا بان النفى منصب على القيد وهو الظلم مع قيده وهو كثرته معا كما فى قوله تعالى ولا شفيع يطاع اذ المقصود نفى الشفيع أصلا فهو حينئذ بمعنى اسم الفاعل وعدل عنه تعريضا بان ثم ظلاما للعبيد من ولاة الجور وبان العبيد جمع كثرة فجىء فى مقابلته بالكثرة (قوله الى البصرة) بفتح الباء بصرى بكسرها والقياس الفتح وهو مسموع أيضا لكن قيل ان بصرة العراق مثلثة الباء فيجوز فى المنسوب اليها الفتح والكسر بلا شذوذ ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالنسب الى بصرى كحبلى بلد بالشام اذا نسب اليها بحذف الالف كذا قيل وفيه انهم لا يبالون باللبس فى هذا الباب كما مر (قوله دهرى) بضم الدال الشيخ الكبير والقياس فتحها والله أعلم

﴿الوقف﴾

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو اما اختيارى بالمثناة بالتحتية بان قصد لذاته أو اضطرارى بان قطع النفس عنده أو اختبارى بالموحدة بان يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم واقتضاء بالوجه الآتى وعلى نحو ألا يسجدوا وأما اشتملت مما يتوهم انه لفظ واحد وهو فى التقدير أكثر فان أما فى الاخير ليست هى الشرطيه بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما الا يسجدوا فعلى قراءة الكسائى بتخفيف ألا فهى حرف استفتاح ويا للتنبيه أو المنادى محذوف واسجدوا فعل أمر فيوقف على يا مفصولة من اسجدوا وكان حقه أن يفصل فى الخط أيضا لكن وصلا فى المصحف العثمانى فصارا بصورة المضارع لفظا وخطا وفى التقدير غيره وعلى قراءة الباقين بالتشديد فهى أن الناصبة مدغمة فى لا الزائدة ولذا سقطت نون المضارع والمصدر المنسبك مفعول يهتدون بحذف الخافض أى لا يهتدون الى السجود فيوقف على أن عند قطع النفس أو على لا دون يا لانها جزء كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الاول وهو يرجع الى ثمانية أنواع من التغيير غالبا مجموعة فى قوله

زيادة حذف اسكان ونقل كذا * التضعيف والنون والاشمام والبدل

وقد لا يغير أصلا كالفتى والقاضى وحبلى (قوله تنوينا اثر) بنقل كسرة الهمزة الى النون الساكنة قبلها (قوله وقفا) أى فى الوقف أو لاجله أو واقفا (قوله أبدل ألفا) أى وجوبا فى غير لغة ربيعة وجوازا فيها كما نقله الصبان (قوله وشمل ذلك الخ) شمل أيضا المقصور كرأيت فتى فالفه فى النصب بدل من التنوين وفى غيره لام الكلمة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور وقيل بدل من التنوين مطلقا فيقدر اعرابه على الالف المحذوفة وقيل لام الكلمة مطلقا فيقدر عليها بدليل امالتها وكتبها بالياء ووقوعها قافية والالف بدل التنوين لا تصلح لذلك (قوله حذف) أى فى الاشهر ولغة الازد قلبه واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أى أشبهت المنون صورة لانها ثلاثية بخلاف لن (قوله على هاء الضمير) أى المتصل بخلاف هو وهى فلا يحذف منهما شئ لتعاصيهما بالحركة

حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة الا فى الضرورة وان كانت مفتوحة نحو هندرأيتها وقف على الالف ولم تحذف وشبهوا اذن بالمنصوب المنون فابدلوا نونها ألفا فى الوقف (ص) وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما وغير ذى التنوين بالعكس وفى * نحو مر لزوم رد اليا اقتفى (ش) اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان لم يكن منصوبا فالمختار الوقف عليه بالحذف الا أن يكون محذوف العين أو الفاء كما سيأتى فتقول هذا قاض ومررت بقاض ويجوز الوقف عليه باثبات الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادى فان كان المنقوص محذوف العين كمر اسم فاعل من أرى أو الفاء كيف علما لم يوقف عليه الا باثبات الياء فتقول هذا مرى وهذا يفى واليه أشار بقوله وفى * نحو مر لزوم رد اليا اقتفى فان كان المنقوص غير منون فان كان منصوبا ثبتت ياؤه ساكنة نحو رأيت القاضى وان كان مرفوعا أو مجرورا جاز اثبات الياء وحذفها والاثبات أجود نحو هذا القاضى ومررت بالقاضى (ص)

وغيرها التأنيث من محرك * سكنه أو قف رائم التحرك
أو اشمم الضمة أو قف مضعفا * ما ليس همزا أو عليلا ان قفا
محركا وحركات انقلا * لساكن تحريكه لن يحظلا

(ش) اذا اريد الوقف على الاسم المتحرك الآخر فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث أو غيرها فان كان هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون كقولك فى هذه فاطمة أقبلت هذه فاطمة وان كان آخره غير هاء التأنيث ففى الوقف عليه خمسة أوجه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الاشارة للحركة بصوت خفى والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخير ولا يكون الا فيما حركته ضمة وشرط الوقف بالتضعيف

(قوله حذفت صلتها) أى حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها (قوله الا فى الضرورة) أى فتثبت صلة الفتح وغيره وانما يكون ذلك فى آخر العروض أو الضرب كقوله

ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه

باثبات الواو بعد الهاء (قوله فابدلوا) أى الجمهور نونها ألفا وغيرهم يقف بالنون كان وان وأما رسمها فقيل بالالف كالمصحف وقيل بالنون وقيل ان ألغيت فبالنون لتتميز عن اذا الشرطية وان أعملت فبالالف كما فى المغنى وينبغى تفريع القولين الاولين على الوقف فمن وقف بالنون أو الالف رسمها بها ولا وجه لرسمها بالنون عند من يقف بالالف ولا عكسه اذ الوقف على مرسوم الخط وأما الثالث فقول مستقل غير مفرع على غيره ومحل الخلاف فى غير القرآن أما فيه فبالالف وقفا وخطا اجماعا كما فى الاتقان وغيره صبان (قوله وغير ذى التنوين بالعكس) أى فاثبات يائه ما لم ينصب أولى وانما قال ما لم ينصب لان الاصل مقيد به فعكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل فى كلامه المنصوب غير المنون مع ان اثبات يائه واجب لا أولى (قوله فالمختار الوقف عليه بالحذف) أى حذف الياء كما تحذف فى الوصل لان الوقف محل راحة فلا يزاد فيه عن الوصل فيحذف التنوين ويسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس اعادة الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أى مضارع وفى أصله يوفى حذفت الواو لوقوعها بين عدويتها الياء والكسرة وانما قال علما لان المنقوص لا يكون الا اسما وتنوينه حينئذ للعوض كجوار لانه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل (قوله هذا مرى) أى باسكان الياء وأصله مرئى بهمزة بعد الراء كمكرم نقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم أعل كقاض (قوله غير منون) يشمل ما حذف تنوينه لأل كما مثله أو لمنع الصرف كرأيت جوارى أو للنداء كيا قاض أو للاضافة كقاضى مكة أما الاول فحكمه ما ذكره ومثله الثانى فتثبت ياء المنصوب منه ويجوز في غيره رجحانا كما فى الهمع وأما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجحه سيبويه لان النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فليحمل عليه كلام المصنف وأما الرابع فكالمنون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فالحق بالمنون الا فى النصب فلا يقلب تنوينه العائد ألفا لضعفه عن الاصلى بل يوقف بالياء كما استظهره سم وهذا المقسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك الا أن يقال لما عاد اليه التنوين كان داخلا فى قوله وحذف يا المنقوص الخ لا فى قوله وغير ذى التنوين الخ أفاده سم (قوله من محرك) أى حركة أصلية قبل الوقف اما عارض الحركة كتاء اقتربت وذال يومئذ فيجب تسكينه كالساكن الأصلى (قوله التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهى بالسكون أبلغ (قوله عن الاشارة للحركة) أى ولو فتحة خلافا لمن منعه فيها كاكثر القراء لكنها تحتاج الى رياضة وتأن لخفتها وسرعة اللسان بها فلم يمكن الروم فى المنصوب المنون لظهور حركته بتمامها لاجل الالف بدل التنوين (قوله الا فيما حركته ضمة) أى سواء كانت اعرابية نحو واياك نستعين أو بنائية نحو من قبل والغرض به الفرق بين الساكن اصالة والمسكن للوقف وكذا الروم الا أن

ان لا يكون الآخر همزة كخطأ ولا معتلا كفتى وأن يلي حركة كالجل فتقول في الوقف عليه الجل بتشديد اللام فان كان ماقبل الاخير ساكنا امتنع التضعيف كالجل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذى قبله وشرطه ان يكون ماقبل الآخر ساكنا قابلا للحركة نحو هذا الضرب ورأيت الضرب ومررت بالضرب فان كان ماقبل الآخر محركا لم يوقف عليه بالنقل كجعفر وكذا ان كان ساكنا لا يقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من سوى المهموز لا * يراه بصري وكوف نقلا (ش) مذهب الكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أوضمة أوكسرة وسواء كان الآخر مهموزا أوغير مهموز فتقول عندهم هذا الضرب ورأيت الضرب ومررت بالضرب في الوقف على الضرب وهذا الردء ورأيت الردء ومررت بالردء في الوقف على الردء ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل اذا كانت الحركة فتحة الا اذا كان الآخر مهموزا فيجوز عندهم رأيت الردء ويمتنع الضرب ومذهب الكوفيين أولى لانهم نقلوه عن العرب (ص)

والنقل ان يعدم نظير ممتنع * وذاك في المهموز ليس يمتنع

(ش) يعني انه متى أدى النقل الى ان تصير الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم امتنع ذلك الا ان كان الآخر همزة فيجوز فعلى هذا يمتنع هذا العلم في الوقف على العلم لان فعلا مفقود في كلامهم ويجوز هذا الردء لان الآخر همزة (ص)

في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل * ان لم يكن بساكن صح وصل
وقل ذا في جمع تصحيح وما * ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى

(ش) اذا وقف على مافيه تاء التأنيث فان كان فعلا وقف عليه بالتاء نحو هند قامت وان كان اسما فان كان مفردا فلا يخلو اما أن يكون ماقبلها ساكنا صحيحا أولا فان كان ماقبلها ساكنا صحيحا وقف عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان كان غير ذلك وقف عليه بالهاء نحو فاطمة وحمزة وفتاة وان كان جمعا أوشبهه وقف عليه بالتاء نحو هندات وهيهات وقل الوقف على المفرد بالتاء نحو فاطمت وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء نحو هنداه وهيهاه (ص) وقف بها السكت على الفعل المعل * بحذف آخر كاعط من سأل * وليس حتما في سوى ما كع أو * كيع مجزوما فراع ما رعوا (ش) يجوز الوقف بهاء السكت على فعل حذف آخره

الفرق به أتم لانه يدركه الاعمى والبصير لما فيه من الصوت الخفي والاشمام لا يدركه الا البصير (قوله أن لا يكون الآخر همزة) أي لثقلها كالمعتل فلا تزاد بالتضعيف ثقلا (قوله كفتى) لا ولى حذفه لان الكلام في متحرك الآخر ويمثل برأيت القاضي وقضى الامر وقضو الرجل بضم الضاد أى صار قاضيا (قوله وان يلي حركة) أي لئلا يجتمع ثلاث سواكن المدغم وهو المزيد للتضعيف وماقبله ومابعده والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محرك في الاصل ولذا يمتنع تضعيف المنون المنصوب لظهور حركته بتمامها فهو شرط آخر (قوله ونقل حركته) أي الاعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وأمس والغرض به بيان الحركة والتخلص من السكونين وانما لم يجب لان التقاء الساكنين جائز في الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غيره ولغة لخم النقل اليه أيضا كقوله من يأتمر بالخير فيما قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده فنقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سلب فتحتها (قوله كالالف) أي وأختيها كقنديل وعصفور وزيد وثوب وكذا المدغم كجد وعم فلا نقل في ذلك كله لتعذر الحركة في الالف والمدغم وتعسرها في الباقي ويشترط أيضا صحة المنقول منه فلا نقل في دلو وظبي وأن لا يؤدى الى عدم النظير كما سيأتي (قوله على الردء) أي بكسر الراء وسكون الدال آخره همزة أي المعين في المهمات ومنه قوله تعالى فأرسله معي ردأ يصدقني أما الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا نقل فيه اتفاقا لان ماقبل الآخر لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أي لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين في المنون وحمل غيره عليه وانما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها واذا سكنت مع سكون ماقبلها ازادت ثقلا فتخلص منه بالنقل وان لزم عليه ماذكر تسهيلا للنطق بها فيجوز رأيت ردأ بالنقل وان لم يمثل الشارح الا لغير المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا فتحة المهموز وأما فتح غيره فعند الكوفيين فقط (قوله لان فعلا) أي بكسر فضم مفقود أي اتفاقا وأما عكسه فنادر في الاسماء وقيل مفقود فلا نقل في أتيت بقفل لخروجه لذلك (قوله ويجوز هذا الردء) أي بنقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدى الى عدم النظير لثقل الهمزة (قوله في الوقف) متعلق بجعل الواقع خبرا عن تاء وهامفعوله الثاني والاول ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) أي بان كان متحركا كفاطمة أوساكنا معتلا وهو خصوص الالف كفتاة كما يفهم من تمثيل الشارح (قوله وقف بها السكت) أي توصلا الى بقاء الحركة وقفا كما توصل بهمزة الوصل الى بقاء السكون ابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبني على حركة لازمة وكلها في المتن (قوله بحذف آخر) أي فقط كاعط أو مع حذف الفاء كلم يع أو العين كلم ير (قوله مجزوما) حال من يع وأصله يوعى حذفت لامه للجازم وفاؤه وهي الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة وأصل ع اوعى حذفت الياء للبناء والواو حملا على المضارع فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلهما فه ولم يفه من الوفاء وره بمعنى عد ولم يأه ونحوهما من كل فعل

للجزم أوالوقف كقولك فى لم يعط لم يعطه وفى أعط أعطه ولا يلزم ذلك الا اذا كان الفعل الذى حذف آخره قد بقى على حرف واحد أوحرفين أحدهما زائد فالاول كقولك فى ع وق عه وقه والثانى كقولك فى لم يع ولم يق لم يعه ولم يقه

(ص)

وما فى الاستفهام ان جرت حذف ألفها وأولها الها ان تقف
وليس حتما فى سوى ما انخفضا باسم كقولك اقتضاء م اقتضى

(ش) اذا دخل على ما الاستفهامية جار وجب حذف ألفها نحو عم تسأل وبم جئت واقتضاء م اقتضى زيد واذا وقف عليها بعد دخول الجار فاما أن يكون الجار لها حرفا أواسما فان كان حرفا جاز الحاق هاء السكت نحو عمه وفيمه وان كان اسما وجب الحاقها نحو اقتضاء مه ومجىء مه

(ص)

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما
ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ فى المدام استحسنا

(ش) يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة اعراب كقولك فى كيف كيفه ولا يوقف بها على ما حركته اعرابية نحو جاء زيد ولا على ما حركته مشبهة للحركة الاعرابية كحركة الفعل الماضى ولا على ما حركته البنائية غير لازمة

حذفت فاؤه ولامه و بقيت عينه وأماره فالباقى منه الفاء فقط وأصله ارأى ولم يرأى كيرعى حذفت الهمزة بعد نقل حركتها للراء فحذفت همزة الوصل للاغتناء عنها والالف الاخيرة للجازم أوالبناء و بقيت الفاء وهى الراء وفى الدمامينى على المغنى ان نحو هذه الافعال مما بقى على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا لكن لا ينطق بها الا فى الوقف فحذفها وصلا انما هو فى اللفظ لا الخط (قوله للجزم أوالوقف) المراد بالوقف هنا البناء فى فعل الامر ولو عبر به لكان أولى (قوله أوحرفين أحدهما زائد) أى فتجب فيه الهاء لبقائه على أصل واحد كذا قال المصنف ورده الموضح باجماع المسلمين على ترك الهاء فى الوقف على لم أك ومن يتق والقراءة الصحيحة وان كانت سنة متبعة لا تخالف العربية ولا تأتى على ما تمنعه لا يقال كلام المصنف فى المعتل وأك صحيح لانه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأك كذلك ثم يرد على الموضح انه وافق المصنف فى باب كان من شرح القطر فيرد عليه ما ذكر ويرد على المصنف أيضا ان الهاء لا تجب فى ما المجرورة بحرف لصيرورته كجزئها كما سيأتى وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فهلا قيل فيه أيضا بالجواز (قوله وليس حتما الخ) أى وليس ايلاؤها الهاء حتما الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من أولها الا المأخوذ من حذف لان الحذف واجب مطلقا كما مثله الشارح أولا وجوز الشاطبى اثبات الالف مع جرها بالاسم ونقله عن سيبويه وحكاه الاخفش لغة فى الحرف أيضا وعليها قراءة عما يتساءلون وقول حسان

على ما قام يشتمنى لئيم * كخنزير تمرغ فى رماد

(قوله اقتضاء) بالمد مع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وجر بالاضافته لواجب التصدر واقتضى الثانى فعل ماض أى اقتضى اى اقتضاء (قوله وجب حذف ألفها) أى فرقا بينها وبين الشرطية والموصولة ولم يعكس لان كلا من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت ألفهما وسطا والحذف بالاواخر أليق وشرط الحذف أن لا تركب مع ذا والا امتنع نحو لماذا تلومنى كما فى الاشمونى أى لصيرورتهما كلمة واحدة للاستفهام فما جزء كلمة لا كلمة تامة فان جعلت ذا زائدة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها حذفت الالف لان ألفها حينئذ آخر كما مر فى الموصول وينبغى أن يكون مثل ذلك جعل ذا اشارية مبتدأ مؤخرا وما خبرا مقدما فتحذف ألفها لما ذكر فتدبر (قوله جاز الحاق الهاء) أى لكون الحرف منها كالجزء فكانها على حرفين فجاز الوقف عليها بدون الهاء وان كان اثباتها أجود قياسا لتكون الهاء عوضا عن ألفها المحذوفة وأكثر استعمالا وانما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعا للرسم فيسكن الميم أما المضاف فمستقل بمعناه فهى معه فى تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله ووصلها بغير الخ) فى نسخ الاقتصار على هذا البيت وعليها شرح الاشمونى وفى أخرى زيادة بيت قبله وهو

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما * حرك تحريك بناء لزما

فقوله ووصلها الخ تفصيل لاجمال هذا (قوله بغير تحريك بنا أديم) يصدق بتحريك البناء غير الدائم كما مثله الشارح و بتحريك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعرابية كجاء زيد أولا اعرابا ولا بناء كنون المثنى والجمع فمقتضاه ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم فى الاول فقط أما الثانى فلا تلحقه أصلا والثالث تلحقه بلا شذوذ كالزيدانه والزيدونه كما فى الهمع ويجاب بان سيبويه حكى أعطنى أبيضه بلحوق الهاء للمعرب شذوذا ولا نسلم ان حركة نون المثنى والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هى بناء لازم فتدبر وان سلط النفى المستفاد من غير على القيد فقط وهو أديم لم يصدق الا بالاول وكانه قال ووصلها بتحريك بناء غير مدام شذ (قوله فى المدام استحسنا) فيه قيد ملحوظ أشار اليه الشارح أى المدام غير الشبيه بالاعراب لتخرج الماضى فلا تلحقه الهاء عند سيبويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته وان كانت بناء لازما تشبه الاعراب من حيث انه يشبه المضارع المعرب فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا كما مر والهاء تمتنع فى المعرب لان عامله يغنى عنها فى الدلالة على الحركة فكذا فى شبهه ولئلا يتوهم كونها ضميرا

فيهما

فيهما (قوله نحو قبل الخ) أى من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها لخمسة عشر (قوله من عله) أى فى قوله

يارب يوم لى لا أظلله * أرمض من تحت وأضحى من عله

أى لا أظلل فيه وأرمض وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله احترقت بحر الرمضاء وهى الارض الحارة من الشمس ومن ضحيت للشمس بالكسر والفتح اذا برزت لها مكشوفا اه ذكريا وفيه ان رمض وضحى بهذا المعنى لازمان فكيف يبنيان للمفعول مع كون النائب ليس ظرفا ولا مصدرا فالظاهر بناؤهما للفاعل صبان ولو بنى الاول للمجهول على معنى يحرقنى حر الشمس لكان له وجه فضمة على بناء عارضة كقبل و بعد كما مر فى الاضافة ولحقته الهاء شذوذا (قوله لم يتسنه) أى بناء على انه من السنة واحدة السنين وان لامها واو فالاصل يتسنو قلبت الواو ألفا وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفا وأجرى الوصل مجراه وكذا على انه من الحمأ المسنون وأصله يتسنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا دفعا لتوالى الامثال كتظنى وتقضى فى تظنن وتقضض أى سقط أما على قول الحجاز بين ان لام السنة هاء فيتسنه مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لانهما كجنس واحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا أو عنبا وشرابه عصيرا أو لبنا ولما انتبه بعد المائة سنة وجده على حاله لم يتغير وأتى الشارح بقوله وانظر اشارة الى أن القلة انما هى فى الوصل أما فى الوقف فكثيرة اتفاقا (قوله مثل الحريق الخ) فى نسخ قبله لقد خشيت ان أرى جدبا بشد الباء للوقف وهو ضرورة فى هذا فقط لما مر ان شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوبا منونا فلا يصلح شاهدا ولذا حذف فى نسخ والجدب ضد الخصب وجملة وافق القصبا حال من الحريق والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم

﴿الامالة﴾

تسمى الكسر والبطح والاضجاع لانها اصطلاحا تميل الفتحة نحو الكسرة والالف نحو الياء كما فى الشرح فكانك بطحتها أى رميتها وأضجعتها اليها والغرض الاصلى منها تناسب الاصوات وتقاربها لان النطق بالياء والكسرة مستفل منحدر و بالفتحة والالف متصعد مستعل وبالامالة تصير من نمط واحد فى التسفل والانحدار وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره وحكمها الجواز فكل ممال يجوز ترك امالته والاسباب الآتية انما هى للجواز ومحلها الاسماء المتمكنة والافعال غالبا كما سيأتى وأصحابها تميم ومن جاورهم وأما الحجازيون فلا يميلون الا فى مواضع قليلة وسببها لفظى ومعنوى فالاول الياء والكسرة الظاهرتان والثانى الدلالة على ياء كباع ورمى أو كسرة كخاف وسيأتى موانعها وموانع موانعها وجملة ما ذكره المتن من أسباب امالة الالف ستة انقلابها عن الياء ورجوعها اليها وكونها بدل عين ما يؤل الى فلت ووقوع ياء قبلها ومثله بعدها وكسر ما قبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع الى الياء والكسرة الظاهرين أو المقدرين (قوله فى طرف) أى طرف اسم كرمى أو فعل كرمى أما الالف المبدلة من الياء فى غير الطرف ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كهدان أميلت أو عين اسم كناب وعاب لم تمل عند سيبويه كما سيأتى وأما المبدلة من الواو فى الطرف فلا تمال مطلقا وفى غيره فيها تفصيل يأتى (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء أو على انه خبر الواقع على تأويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون مزيد) مصدر ميمى بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما الهاء عدما) ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف خبره لما تليه والهاء مفعول لعدم أى حكم ما عدم الهاء فى الامالة ثابت لما تليه (قوله عبارة عن أن ينحى الخ) اعترض بانه لا يشمل ما اذا لم يكن بعد الفتحة ألف كنعمة وشجرة فالاولى قول الاشمونى تبعا لابن هشام هى أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف نحو الياء ان كان بعدها ألف وقد يقال قول الشارح و بالالف نحو الياء ليس من تتمة ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار اليه بقول الاشمونى ان كان بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شئ غاية الامر انه اكتفى فى النوع الثانى بذكر اللازم لان امالة

نحو قبل و بعد والمنادى المفرد نحو يا زيد و يا رجل واسم لا التى لنفى الجنس نحو لا رجل وشذ وصلها بما حركته البنائية غير لازمة كقولهم فى من عل من عله واستحسن الحاقها بما حركته دائما لازمة (ص)

وربما أعطى لفظ الوصل ما … للوقف نثرا وفشا منتظما

(ش) قد يعطى الوصل حكم الوقف وذلك كثير فى النظم قليل فى النثر ومنه فى النثر قوله تعالى لم يتسنه وانظر ومن النظم قوله

مثل الحريق وافق القصبا

فضعف الباء وهى موصولة بحرف الاطلاق وهو الالف (ص)

﴿الامالة﴾

الالف المبدل من يا فى طرف … أمل كذا الواقع منه اليا خلف

دون مزيد أو شذوذ ولما … تليه ها التأنيث ما الها عدما

(ش) الامالة عبارة عن ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة و بالالف نحو الياء وتمال الالف اذا كانت طرفا

بدلا من ياء أو صائرة الى الياء دون زيادة أو شذوذ فالأول كالفى رمى ومرمى والثانى كالف ملهى فانها تصير ياء فى التثنية نحو ملهيان واحترز
بقوله دون مزيد أو شذوذ مما تصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير نحو قفى أو فى لغة شاذة كقول هذيل فى قفا

اذا أضيف الى ياء المتكلم قفى وأشار بقوله * ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما الى ان الألف التى وجد فيها سبب الامالة تمال وان وليتها هاء التأنيث كفتاة (ص) وهكذا بدل عين الفعل ان يؤل الى فلت كماضى خف ودن

(ش) أى كما تمال الألف المتطرفة كما سبق تمال الألف الواقعة بدلا من عين فعل يصير عند اسناده الى تاء الضمير على وزن فلت بكسر الفاء سواء كانت العين واوا كخاف أو ياء كباع ودان فيجوز امالتها كقولك خفت ودنت وبعت فان كان الفعل يصير عند اسناده الى التاء على وزن فلت بضم الفاء امتنعت الامالة نحو قال وجال فلا تملها كقولك قلت وجلت (ص) كذاك تالى الياء والفصل اغتفر
بحرف اومع ها كجيبها أدر

(ش) أى كذاك تمال الألف الواقعة بعد الياء متصلة بها نحو بيان أو منفصلة بحرف نحو يسار أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبها فان لم يكن أحدهما هاء امتنعت الامالة لبعد الألف من الياء نحو بيننا والله أعلم (ص)

كذاك ما يليه كسر أو يلى * تالى كسر أو سكون قد ولى

الالف لازمة لامالة الفتحة (قوله بدلا من ياء) سبب أول وصيرورتها للياء ثان ودون زيادة الخ قيد فى الثانى فقط (قوله كالف ملهى) أى من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيث مقصورة كحبلى وسكرى (قوله فانها تصير ياء الخ) أى فتشبه المنقلبة عن الياء (قوله نحو قفى) بضم ففتح وأصله قفيو اجتمعت الواو والياء الخ ويقال فى تكسيره قفى بكسرتين وأصله قفوو كفلوس قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة توالى واوين فانقلبت الاولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وأدغمت ثم كسرت الفاء للمناسبة والقاف للاتباع تصريح (قوله قفى) بفتحتين مع شد الياء وأصله قفاى بتخفيف الياء وهى اللغة الشهيرة فقلبت الالف ياء وأدغمت كما مر فى قوله * وعن هذيل انقلابها ياء حسن * وعلم بذلك أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى الواوى لا يمال لان ألفه لا تعود للياء الا فى شذوذ أو بزيادة شئ ليس فى تقدير الانفصال بخلاف ألف ملهى فانها وان عادت للياء بسبب زيادة التثنية والجمع لكنها زيادة فى تقدير الانفصال وشذ امالة الكبا بالكسر وهى الكناسة من كبوت البيت أى كنسته ولا يقال هى لأجل الكسر لانه لا يؤثر فى المنقلبة عن واو ولا يرد أن امالة الربا مع انه واوى من ربا يربو أى زاد قياسية لاجل الكسر كما صرح به شيخ الاسلام فى شرح الشافية لان كسر الراء له قوة فى الامالة بخلاف كسر غيرها (قوله وهكذا بدل عين الخ) هذا هو السبب الثالث وهو من المنوى كالثانى (قوله ان يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع مجزوم بان (قوله من عين فعل) خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقا عند سيبويه سواء كانت بدلا عن واو كتاج وقاع وباب ودار وان رجعت للياء فى قيعان وتيجان لان العود للياء الساكنة لا يؤثر بل الى المفتوحة أو عن ياء كناب من العيب وناب بالنون وجمعه أنياب لكن الثانية أميلت شذوذا وقيل قياسا (قوله كقولك خفت) الاصل خوفت نقلت كسرة الواو الى الخاء وحذفت لالتقائها ساكنة مع الفاء المسكنة لاجل تاء الضمير وأصل دنت دينت بالفتح فاما أن يقدر تحويله الى باب فعل بالكسر ويفعل ما مر كما هو مذهب كثير من النحويين واما أن تقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويجتلب كسر الدال ليدل على أن العين المحذوفة ياء (قوله قلت) أصله قولت بالفتح نقل الى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفا وحذفت للساكنين واجتلب ضم الفاء ليدل على ان العين واو ونظير ما مر والحاصل ان الالف التى هى عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهاب أو عن واو مكسورة كخاف أميلت بخلاف ما عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلا تمال ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتى فى التصريف ان باب فعل بالضم لم يات يائى العين الا فى هيؤ أى حسنت هيئته (قوله كذاك تالى الياء) هو السبب الرابع (قوله أومع ها) عطف على مقدر اى بحرف واحد أومع ها (قوله الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته أو مفصولة بحرف فقط كشاهين بفتح الهاء اما بكسرها ففيه سببان الكسر والياء (قوله بيان) أى بتخفيف الياء وأقوى منه امالة كيال وبياع بشدها لتكرر السبب وامالة نحو شيبان أقوى من حيوان لان تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أحدهما هاء) أى سواء تأخرت الهاء كما مثله أو تقدمت كجاء شويهتاك وهو الظاهر لما سيأتى ان فصل الهاء كلا فصل فشويهتاك مسا ولشيبان لعدم اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الامالة كهذا جيبها قال سم والظاهر ان مثله ضم الهاء نفسها المتقدمة كهذا شويهنا تصغير شاه بمعنى سلطان فى لغة العجم فالحاصل انه يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من الالف بأكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمة فتأمل (قوله كذاك ما الخ) أى كالسابق فى جواز الامالة ما أى الالف التى يليها كسرا وتلى هى حرفا الا كسرا فالضمير فى يليه وبلى راجع

كسرا وفصل الها كلا فصل يعد * فدرهماك من يمله لم يصد (ش) أى كذلك تمال الالف اذا وليها كسرة نحو عالم أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أحدهما ساكن نحو شملال أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد أن يضربها وكذا يمال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أولهما ساكن نحو هذان درهماك والله أعلم (ص)

وحرف الاستعلا يكف مظهرا * من كسر او يا وكذا تكف را
ان كان ما يكف بعد متصل * و بعد حرف أو بحرفين فصل
كذا اذا قدم مالم ينكسر * أو يسكن اثر الكسر كالطواع مر

(ش) حروف الاستعلاء سبعة وهى الخاء والصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف وكل واحد منها يمنع الامالة اذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة ووقع بعد الالف متصلا بها كساخط وحاصل أو مفصولا بحرف كنافخ وناعق أو حرفين كناشيط ومواثيق وحكم حرف الاستعلاء فى منع الامالة يعطى للراء التى ليست مكسورة وهى المضمومة نحو هذا عذار والمفتوحة نحو هذان عذاران بخلاف المكسورة على ما سيأتى ان شاء الله تعالى وأشار بقوله كذا اذا قدم البيت الى أن حرف الاستعلاء المتقدم يكف سبب الامالة مالم يكن مكسورا أو ساكنا اثر كسرة فلا يمال نحو صالح وظالم وقاتل و يمال نحو طلاب وغلاب واصلاح (ص)

وكف مستعل ورا ينكف * بكسر را كغارما لا اجفو (ش) يعنى انه اذا اجتمع حرف الاستعلاء أو الراء التى ليست مكسورة مع الراء المكسورة غلبتهما الراء المكسورة وأميلت الالف لاجلها فيمال نحو على أبصارهم ودار القرار وفهم منه جواز امالة نحو حمارك لانه اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التى ليست مكسورة فامالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى وأحرى (ص)

ولا تمل لسبب لم يتصل * والكف قد يوجبه ما ينفصل
(ش) اذا انفصل سبب الامالة لم يؤثر

لما وأما ضمير ولى فلسكون وهذا سبب خامس (قوله كلا فصل) أى لخفائها فلم تعد حاجزا (قوله فدرهماك الخ) ذكر ابن الحاجب ان أمالة مثله شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان ينزلا منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا امالة مع الفصل بمتحركين اهـ تصريح (قوله بعد حرف يلى كسرة) ولا يمكن أن الالف نفسها تلى كسرة لانها تطلب فتح ما قبلها أبدا (قوله شملال) بكسر المعجمة الناقة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما هاء) أى غير مضموم ما قبلها فلا يمال نحو وهو يضربها كما مر مثله فى الياء ويظهر هنا أيضا ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو ينبهنا (قوله وحرف الاستعلا الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب امالة الالف شرع بذكر موانعها وانما أخر ذكر التناسب لندوره ولعل هذه الموانع لا تجرى فيه كما يفهم من صنيعه (قوله يكف مظهرا) فيه حذف مضاف وموصوف أى يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الامالة ومن كسر أو ياء بيان لمظهر نخرج به السبب الخفى من الكسر والياء غير الظاهرين فانه لا يمنعه ما ذكر لئلا ينتفى ما يدل عليه فتجوز الامالة فى نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاص بشد المهملة مما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقف أو الادغام وفى نحو خاف وطاب و بغى مما سبب امالته الدلالة على كسر أو ياء منو يين (قوله وكذا تكف را) تكف مضارع كف ورا بالقصر فاعله أى وكذا تمنع الراء غير المكسورة تأثير سبب الامالة الظاهر عند الجمهور و بعضهم يميل ولا يلتفت اليها كما فى الهمع اما الراء المكسورة فسيأتى أنها تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) بفتح الياء مبنيا للفاعل وقوله بعد بالضم أى بعد الالف الممالة وهو حال من ما ومتصل خبر كان (قوله كذا اذا قدم) أى ما يكف وهو المانع على الالف وقوله كالطواع بكسر الميم بمعنى المطيع أى الطائع مفعول مر بكسر الميم أمر من ماره يميره أى أتاه بالطعام ومنه قوله تعالى ونمير أهلنا أو بمعنى أعطاه مطلقا قال الشاطبى وهو أشهر (قوله أو ياء موجودة) هذا ما ذكره فى التسهيل والكافية ونوزع بانه غير معروف فى الياء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان فالظاهر جواز امالة نحو طغيان وصياد وريان ونحو بياض وهذه ابيارك مما تقدم فيه المانع أو تأخر (قوله يعطى للراء) أى لانها حرف تكرير فاشبهت المستعلية فى استعلاء النطق بها الى الحنك فمنعت امالة الالف للمناسبة (قوله الى أن حرف الاستعلاء المتقدم) أى وكذا الراء المتقدمة تمنع الامالة فى نحو راشد لا فى نحو رجال لكسرها ولا فى ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعل) مبتدأ خبره ينكف ورا بالقصر والتنوين عطف على مستعل وترك تنوينه خطأ عند الشاطبى كما مر وسيأتيك مزيد فى الابدال (قوله غلبتهما الراء المكسورة) لانها حرف تكرير فكانت بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جانب الامالة وانما تغلبهما اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع كمثاله لا فى نحو طارق لتأخر القاف عنها ولا فى رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يمل أحد من رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعلى بعد تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الخ) المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى و باتصالهما ضده فلا تمال الالف للياء فى رأيت يدى سابور لانفصالهما كذلك ولا يرد امالة ألف هاونا فى نحو

أدرجيبها ومر بنا ولم يضربها ونظر الينامع انها في غير كلمة السبب لانها مستثناة كما أشار اليه المصنف بتمثيله فيما مر بادرجيبها وقال ابن غازي لا استثناء لان مثل ذلك يعد متصلا في كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب المنع) أي لان عدم الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب (قوله أتى قاسم) بالمثناة فوق وتبع الشارح في هذا التمثيل المصنف وولده وقد نظر فيه ابن هشام بان سبب الامالة فيه خفي وهو انقلاب ألف أتى عن الياء فلا يؤثر فيه المانع ولو مع اتصاله والمثال الجيد كتاب قاسم (قوله بخلاف أتى أحمد) أي فيمال لا تصال سببه وهو الالف المبدل من ياء في طرف ولا فائدة لذكر أحمد الا بيان فاعل الفعل ولا تتوقف الامالة عليه لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف (قوله لمناسبة ألف قبلها) أي اما في كلمتها كعمادا أو في كلمة أخرى كتلا والاولى أن يقول لمجاورة ألف ممالة لتشمل المتقدمة كعمادا والمتأخرة كيتامى فان ألفه الاولى أميلت لمناسبة الثانية الراجعة الى الياء في التثنية ولان ألف تلا لم تمل الا لمناسبة ما بعدها وهو جلاها ويغشاها لا نقلابهما عن الياء لا لما قبلها وهو ضحاها لانه واوي ومقتضى ذلك ان تلا ليس فيه سبب غير التناسب وهو لا يأتي على قول سيبويه بامالة لام الفعل الثلاثي وان كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلا لرجوعها للياء في البناء للمجهول ففيها سبب آخر بل على مذهب المبرد وجماعة من أن امالة نحو دعا لغير التناسب قبيحة (قوله المتمكنة) أي ولو في الاصل كاسم لا والمنادى وكان عليه أن يزيد والافعال لانه لا اشكال في امالة الماضي وان كان مبنيا لكنه اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما مر (قوله الاسماعا) منه ذا الاشارية ومتى وأنى ومن الحروف بلى ويا في النداء ولا في قولهم امالا وكذا الا الجوابية عن قطرب ولا يمال غير ذلك من الحروف الا اذا سمي به ووجد فيه سبب كحتى لانها تكون ألفها رابعة تعود للياء في التثنية بخلاف الى لصيرورتها بعد التسمية من الواوي لكونه أكثر فتثنى على الوان بالواو واما امالة را ونحوها في فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا با وتا من حروف التهجي فلسبب آخر غير ما سبق زاده بعضهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس ومثله الامالة لكثرة الاستعمال كامالة الناس رفعا ونصبا في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسائي فان جر كانت قياسية للكسر (قوله الاها) أي ضمير الغائبة لا التي للتنبيه (قوله في طرف) صفة لرا وليس قيدا بل غالب فقط ولذا تركه الشارح فان سيبويه ذكر امالة فتح الطاء في رأيت خبط رياح وذكر غيره امالة فتح العين في العرد والراء فيهما ليست طرفا والعرد بفتح فكسر من قولهم عرد النبات اذا طلع (قوله كالأيسر مل) أي مل للامر الايسر (قوله كذا الذي تليه ها الخ) هذا سبب ثان لامالة الفتحة لكنه خاص بالوقف وما قبله عام فالمعنى كذا أمل الفتح الذي تليه ها التأنيث الخ وحينئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان الذي واقع على الفتح لانه هو الذي يمال لا الحرف الذي قبل الهاء حتى تدخل فيه الالف لكنه ارجع ضمير كان الى ما تليه الهاء لا بقيد كونه فتحا لدفع توهم ان من أسباب امالة الالف وقوعها قبل الهاء كالفتحة ولو قال عطفا على ما قبلها

وقبل ها التأنيث أيضا ان تقف * ولا تمل لهذه الهاء الالف

لكان أحسن (قوله تمال الفتحة الخ) أي سواء كانت في مستعمل كمن البقر أو راء كترمى بشرر أو غيرهما كاحدى الكبر وللايسر لكن بشرط أن لا تكون على ياء كمن الغير ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كمن الشرق فان تقدم المستعلي غلبته الراء ولذا أميل أولي الضرر (قوله قبل الراء المكسورة) أي فلا تمال الفتحة بعدها كنحو رم وظاهره انه لا بد من اتصالهما لان القبلية تشعر به وليس على اطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء فتمال فتحة الهمزة والعين في مررت باشر وعمرو بخلاف فتحة الجيم في بجير كما نص عليه سيبويه والله أعلم ﴿ التصريف ﴾

بخلاف سبب المنع فانه قد يؤثر منفصلا فلا يمال أتى قاسم بخلاف أتى أحمد (ص)

وقد أمالوا لتناسب بلا
داع سواه كعمادا وتلا

(ش) قد تمال الالف الخالية من سبب الامالة لمناسبة ألف قبلها مشتملة على سبب الامالة كامالة الالف الثانية من نحو عمادا لمناسبة الالف الممالة قبلها وامالة ألف تلا كذلك (ص)

ولا تمل ما لم ينل تمكنا
دون سماع غير ها وغيرنا

(ش) الامالة من خواص الاسماء المتمكنة فلا يمال غير المتمكن الا سماعا الا ها ونا فانهما يمالان قياسا مطردا نحو يريد أن يضربها ومر بنا (ص)

والفتح قبل كسر راء في طرف
أمل كللأيسر مل تكف الكلف

كذا الذي تليه ها التأنيث في
وقف اذا ما كان غير ألف

(ش) أي تمال الفتحة قبل الراء المكسورة وصلا ووقفا نحو بشرر وللايسر مل وكذا يمال ما وليه هاء التأنيث من قيمة ونعمة (ص)

﴿التصريف﴾

حرف وشبهه من الصرف بري
وما سواهما بتصريف حري

(ش) التصريف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام

بنية الكلمة العربية وما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك ولا يتعلق الا بالأسماء المتمكنة والأفعال فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها (ص)

وليس أدنى من ثلاثى يرى * قابل تصريف سوى ما غيرا

(ش) يعنى انه لا يقبل التصريف من الأسماء والافعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين الا ان كان محذوفا منه فأقل ما تبنى عليه الاسماء المتمكنة والافعال ثلاثة أحرف ثم قد يعرض لبعضها نقص كيد وقل وم الله وق زيدا (ص)

ومنتهى اسم خمس ان تجردا * وان يزد فيه فما سبعا عدا

(ش) الاسم قسمان مزيد فيه ومجرد عن الزيادة فالمزيد فيه هو ما بعض حروفه ساقط فى أصل الوضع وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف نحو احرنجام واشهيباب والمجرد عن الزيادة هو ما بعض حروفه ليس ساقطا فى أصل الوضع وهو اما ثلاثى كفلس واما رباعى كجعفر واما خماسى وهو غايته كسفرجل (ص)

وغير آخر الثلاثى افتح وضم * واكسر وزد تسكين ثانيه تعم

(ش) العبرة فى وزن الكلمة بما عدا الحرف الاخير منها وحينئذ فالاسم الثلاثى اما أن يكون مضموم الاول أو مكسوره أو مفتوحه وعلى كل من هذه التقادير اما أن يكون مضموم الثانى أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنه فيخرج من هذه اثنا عشر بناء حاصلة من ضرب ثلاثة فى أربعة وذلك نحو قفل وعنق ودئل وصرد ونحو علم

أصله تصررف براءين لان فعله صرف بشد الراء ويجب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لان ثقل التكرار انما حصل بها وهكذا كل ما وازنه كتقديس وتكريم وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أى تغييرها واصطلاحا يطلق على شيئين الاول تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لاختلاف المعانى كالتصغير والتكسير واسمى الفاعل والمفعول أو التثنية والجمع وجرت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الاعراب كما فعل الناظم وهو فى الحقيقة من التصريف والآخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعانى كالالحاق والتخلص من السكونين ومن اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون ويسمى هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا وينحصر فى ستة أشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها أنواع تحت الاعلال كما فى الصبان وفى الشافية وشرح الغزى ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالا وقد يطلق التصريف على ما يعم الامرين معا (قوله بنية الكلمة) أى صيغتها التى حقها أن توضع عليها حالة الافراد وخرج به البحث عن أحوال أواخرها حال التركيب فانه علم النحو وخرج بالعربية العجمية فلا يدخلها تصريف (قوله وما لحروفها) عطف تفسير على قوله أحكام بنية الكلمة (قوله وشبه ذلك) قيل كالاخفاء والادغام والاظهار اه وفيه ان الادغام من الاعلال كما مر عن الصبان ومثله الاخفاء والاظهار من الصحة الا أن تخص الصحة والاعلال بغير ذلك أو يجرى على ما مر عن الشافية (قوله والافعال) أى المتصرفة فقط وهو فيها بطريق الاصالة لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الاسماء (قوله وشبهها) هو الاسماء المبنية والافعال الجامدة كعسى وليس فانها تشبه الحرف فى الجمود (قوله فلا تعلق لعلم التصريف بها) أى بمعنييه السابقين وأما تصغير ذا والذى وتثنيتهما والحذف من سوف وان وابدال لعل فشاذ (قوله وليس أدنى الخ) أتى بذلك توضيحا لمن لا يعرف ان الاقل من الثلاثة وضعا خاص بالحرف وشبهه والاولى وليس بالتفريع وأدنى اسم ليس وجملة يرى بالبناء للمجهول خبرها ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثانى (قوله فأقل الخ) الفاء للتعليل (قوله ثلاثة أحرف) أى ليبتدأ بحرف ويوقف على آخر ويفصل بينهما بآخر لكراهتهم توالى المبدأ والنهاية مع تنافيهما حركة وسكونا ولا يكفى الفصل بزائد لان شأنه أن يزول فوجوده كالعدم (قوله م الله) أى عند من يجعله مختصرا من أيمن الله فى القسم (قوله مزيد فيه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه وهو نائب فاعله فان لم يذكر احتمل ذلك بتقدير فى وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السعد فى شرح العزية (قوله احرنجام) مصدر احرنجمت الابل اذا اجتمعت وهذا رباعى الاصول زيد فيه الألفان والنون (قوله واشهيباب) بمعجمة فهاء فتحتية فموحدتين بينهما ألف مصدر اشهاب الفرس بشد الموحدة اذا صار أشهب والشهبة بياض غلب على السواد وهذا ثلاثى الاصول من شهب شهبة زيد فيه الالفان والياء التحتية واحدى الموحدتين (قوله وهو غايته) ولو زاد على خمسة لتوهم أنه كلمتان كل كلمة ثلاثة أحرف (قوله العبرة فى وزن الكلمة) أى فى هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بما عدا الحرف الاخير أى لانه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة (قوله نحو قفل الخ) رتب الامثلة على البدء بسكون الثانى فضمه فكسره ففتحه وكل منها مع ضم الاول ثم مع كسره ثم مع فتحه فبدأ بسكون الثانى ثم فتحه ثم ضمه ثم كسره ولو أخر فرس عن كبد لجرى على نسق واحد (قوله ودئل) بضم المهملة وكسر الهمزة دويبة كابن عرس سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلى قال أحمد بن يحيى

وحبك وابل وعنب ونحو فلس وفرس وعضد وكبد (ص) وفعل أهمل والعكس يقل * لقصدهم تخصيص فعل بفعل (ش) يعني ان من الأبنية الاثني عشر بناءين أحدهما مهمل والآخر قليل فالاول ما كان على وزن فعل بكسر الاول وضم الثاني وهذا ابناء من المصنف على عدم اثبات حبك والثاني ما كان على وزن فعل بضم الأول وكسر الثاني كدئل وانما قل في الاسماء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل مالم يسم فاعله كضرب وقتل (ص) وافتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد نحو ضمن ومنتهاه أربع ان جردا * وان يزد فيه فما ستا عدا (ش) الفعل ينقسم الى مجرد والى مزيد فيه كما انقسم الاسم الى ذلك وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف وأكثر ماينتهي في الزيادة الى ستة وللثلاثي المجرد أربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل وواحدة لفعل المفعول فالتي لفعل الفاعل فعل بفتح العين كضرب وفعل بكسرها كشرب وفعل بضمها كشرف والذي لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضمن ولاتكون الفاء في المبني للفاعل الامفتوحة ولهذا قال المصنف وافتح وضم واكسر الثاني فجعل الثاني مثلثا وسكت عن الاول فعلم أنه يكون على حالة واحدة وتلك الحالة هي الفتح وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان واحد لفعل الفاعل كدحرج وواحد لفعل المفعول كدحرج وواحد لفعل الامر كدحرج وأما المزيد فيه فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب أو على خمسة كانطلق أو على ستة كاستخرج وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة كتدحرج أو على ستة كاحرنجم (ص)

لاسم مجرد رباع فعلل وفعلل وفعلل وفعلل ومع فعل فعلل وان علا * فمع فعلل حوى فعللا كذا فعلل وفعلل وما * غاير للزيد أو النقص انتمى (ش) لاسم الرباعي البناء المجرد له ستة أوزان الأول فعلل بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو جعفر الثاني فعلل بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو زبرج الثالث فعلل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه نحو درهم وهجرع الرابع فعلل بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو برثن الخامس فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو هزبر السادس فعلل بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه نحو جخدب وأشار بقوله وان علا الخ الى أبنية الخماسي وهي أربعة الأول فعلل بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه نحو سفرجل الثاني فعلل بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه نحو

لا نعلم اسما بوزنه غيره واستدرك عليه رئم بضم الراء وكسر الهمزة اسم للاست ووعل لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلي فهذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعمه بل قليل (قوله وحبك) أي بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغة في الحبك بضمتين جمع حباك وهو الطريق في الرمل وتطلق على طرائق النجوم كقوله تعالى والسماء ذات الحبك وعلى درع الحديد (قوله على عدم اثبات حبك) هو الصحيح وأما قراءة أبي السمال به فشاذة جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان أل بينهما حاجز حصين وان كانت ساكنة اذ هي كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو ان الحكم وقل الروح بخلاف قل انظروا وان احكم والقول بأنها من تداخل اللغتين بأن نطق القارئ بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال الى لغة الضمتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ماسمع منه كما في شرح الكافية (قوله الى ستة) أي لان التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله (قوله أربعة أوزان) جرى على مذهب الكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصل ونقل عن سيبويه وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم وهو الاظهر فليس للثلاثي المجرد الاثلاثة أوزان أصول (قوله فعل بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كنصر ينصر فيخير بينهما اذا لم يشتهر أحدهما وشذ الفتح في أبى يأبى وسلى يسلى الا اذا كان حلق العين أو اللام فقياسه الفتح كسأل يسأل ومنع يمنع ويتعين الكسر فيأتي أحدهما كباع يبيع ورمى يرمي والضم في واويه كقال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرها) وحق مضارعه الفتح كشرب يشرب وخاف يخاف وبقي يبقى وجاء الكسر في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يتعدى الا بالتضمين ولم يأت يائي العين الا في هيؤ أي حسنت هيئته اهـ أشموني أي لثقل الضم على الياء وانظر لم تقلب الياء ألفا كما قلبت الواو في طال مع ان أصله طول بالضم (قوله الامفتوحة) أي لوجوب تحريكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبدا لبنائه على الفتح وأما العين فتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة لئلا يلتقي ساكنان في نحو ضربت وأما نحو نعم وشهد بالسكون وقال وباع فغير عن أصله للخفة (قوله ثلاثة أوزان) ليست كلها أصولا بل المبني للفاعل فقط كما مر وانما لم يذكر الامر في الثلاثي المجرد لانه لا يكون الامزيدا فيه كاضرب وانصر واعلم أو ناقصا عنها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله ستة أوزان) أي تبعا للكوفيين والاخفش في زيادة الأخير منها (قوله زبرج) بزاي فوحدة هو السحاب الرقيق أو الاحمر وهو من أسماء الذهب (قوله برثن) بوحدة فراء فمثلثة لامثناة كما صوبه يس فنون وهو اسم لمخلب الاسد (قوله هزبر) بهاء فزاي فوحدة فراء من أسماء الاسد (قوله جخدب بجيم فمعجمة فمهملة الجراد الاخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصريين أن هذا

بجمرش الثالث فعلل بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه نحو قذعمل الرابع فعلل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو قرطعب وأشار بقوله وماغاير الى أنه اذا جاء شئ على خلاف ماذكر فهو اما ناقص واما مزيد فيه فالأول كيد ودم والثانى كاستخراج واقتدار (ص) والحرف ان يلزم فأصل والذى * لا يلزم الزائد مثل تا احتذى (ش) الحرف الذى يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الاصلى والذى يسقط فى بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو ضارب ومضروب (ص) بضمن فعل قابل الأصول فى وزن وزائد بلفظه اكتفى وضاعف اللام اذا أصل بقى كراء جعفر وقاف فستق (ش) اذا أريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بالفاء والعين واللام فيقابل أولها بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فان بقى بعد هذه الثلاثة أصل عبر عنه باللام فاذا قيل ما وزن ضرب فقل فعل وما وزن زيد فقل فعل وما وزن جعفر فقل فعلل وما وزن فستق فقل فعلل وتكرر اللام على حسب الاصول فان كان فى الكلمة زائد عبر عنه بلفظه فاذا قيل ما وزن ضارب فقل فاعل وما وزن جوهر فقل فوعل وما وزن مستخرج فقل مستفعل هذا ان لم يكن الزائد ضعف حرف أصلى فان كان ضعفه عبر عنه بما عبر به عن ذلك الأصلى وهو المراد بقوله (ص)

وان يك الزائد ضعف أصل فاجعل له فى الوزن ما للاصل

(ش) فتقول فى وزن اغدودن افعوعل فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى لان الثانية ضعفها وتقول فى وزن قتل فعل ووزن كرم فعل فتعبر عن الثانى بما عبرت به عن الأول ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه فلا تقول فى وزن اغدودن افعودل ولا فى وزن قتل فعتل ولا فى وزن كرم فعرل (ص)

واحكم بتأصيل حروف سمسم * ونحوه والخلف فى كلم

(ش) المراد بسمسم الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بانها أصول

البناء السادس فرع عن فعلل بالضم فتح تخفيفا أصلى كما عند الكوفيين (قوله جحمرش) بجيم فمهملة فميم فراء فمعجمة هى العجوز المسنة والعظيمة من الافاعى (قوله قذعمل) بقاف فذال معجمة فعين مهملة هو الضخم من الابل والقذعملة من النساء القصيرة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة هو الشئ الحقير (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الاصلى من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد عليه ما يسقط فى بعض التصاريف وهو أصل كواو وعد فى يعد وما لا يسقط أصلا كجود كلته وهو زائد كنون قرنفل لتوسطها بين أربعة أصول وواو كوكب لمصاحبتها أكثر من أصلين فيصير كل من التعريفين ليس جامعا ولا مانعا وأجيب بان الاصلى الساقط لعلة تصريفية كالثابت والزائد اذا لزم لعلة كالجود كان مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما سقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا (قوله احتذى) ماض مجهول من احتذى به أى اقتدى به وحذا حذوه تبعه و يقال احتذى لبس الحذاء وهو النعل (قوله والذى يسقط الخ) أى كأن يسقط من المصدر كالف ضارب فى ضرب أو من فرعه كالف كتاب فى كتب أو من نظير الكلمة كياء ابطل فى اطل بكسرتين اسم للخاصرة وتاء احتذى فى حذاء (قوله هو الزائد) هو نوعان لانه اما تكرير أصل لالحاق كسين اقعنسس لالحاقه باحرنجم أو لغيره كدال قدس ولا يجب فى هذا كونه من أحرف الزيادة المجموعة فى أمان وتسهيل واما زائد بغير تكرير أصل وهذا لا يكون الا منها كتاء احتذى وقد تكون هى أصولا كتاء مات وهمزة أكل وميم مكان (قوله بضمن فعل) أى بما تضمنه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لان المقصود مادته دون هيئته لان الميزان لا يلزم هيئة بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب الحروف بل يقيم ما يستحقه الموزون قبل تغييره فيقال فى رد وقال وزنهما فعل بفتحتين وفى مرد ومقال مفعل واذا وقع فى الموزون قلب أو حذف فعل مثله فى الميزان فتقول فى آدر وآصع جمع دار وصاع وزنه اعفل لان أصله أدور وأصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها ثم قدمت الهمزة على الفاء وقلبت ألفا وتقول فى ناء بالمد وزنه فلع لانه من النأى أى البعد فأصله نأى قدمت لامه وهى الياء على الهمزة ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى قاض وزنه فاع وفى عدة علة نعم اذا أريد بيان الاصل قيل أصله كذا ثم أعل بالقلب أو غيره وانما اختار واللوزن مادة ف ع ل لانها تعم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها (قوله اغدودن) بغين معجمة فدالين مهملتين بينهما واو يقال اغدودن الشعر اذا طال والنبت اذا اخضر حتى يضرب للسواد (قوله ولا يجوز ان يعبر الخ) أى خلافا لمن قال بذلك والحاصل ان الزائد مطلقا يعبر عنه بلفظه الا شيئين المكرر وقد علمته والمبدل من تاء الافتعال فيعبر عنه باصله وهو التاء فوزن اصطبر افتعل ولا ينطق بالطاء لزوال مقتضيها (قوله سمسم) بكسر المهملتين للحب المعروف و بفتحهما للثعلب واسم موضع والحكم فيهما واحد كما فى الفارضى (قوله كلم) بكسر اللام الثانية لانه أمر من لم الشئ ضم بعضه الى بعض وحرك بالكسر للروى ولا يصح كونه ماضيا الا انه واجب البناء على الفتح (قوله يحكم على حروفه كلها الخ) أى لان اصالة أحد المكررين واجبة تكميلا للاصول الثلاثة وليس أحدهما أولى من الآخر وظاهر الشرح كالتن عدم الخلاف فى هذا النوع وليس كذلك بل أشار بعضهم اليه سيوطى

فان صلح أحد المكررين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف وذلك نحو لملم من لم أو كفكف أص

من كفـكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة لم وكف واختلف الناس في ذلك فقيل هما مادتان وليس كفكف من كف ولا لملم من لم فلا تكون الكاف واللام زائدتين وقيل اللام زائدة وكذا الكاف وقيل هما بدلان من حرف مضاعف والأصل لمم وكفف ثم أبدل من أحد المتضاعفين لام في لملم وكاف في كفكف (ص)

فالف أكثر من أصلين صاحب زائد بغير مين (ش) اذا صحبت الالف ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها نحو ضارب وغضبان فان صحبت أصلين فقط فليست زائدة بل هي اما أصل كالى أو بدل من أصل كقال وباع (ص)

واليا كذا والواو ان لم يقعا كما هما في يؤيؤ ووعوعا (ش) أي كذلك اذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول فانه يحكم بزيادتهما الا في الثنائي المكرر فالأول كصيرف ويعمل وجوهر وعجوز والثاني كيؤيؤ لطائر ذي مخلب ووعوعة مصدر وعوع اذا صوت فالياء والواو في الاول زائدتان وفي الثاني أصليتان (ص)

وهكذا همز وميم سبقا * ثلاثة تأصيلها تحققا (ش) أي كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة اذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول كأحمد ومكرم فان سبقتا أصلين حكم بأصالتهما كأبل ومرزجوش

(قوله فان صلح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلا تكون الكاف واللام زائدتين) أي فوزنه فعلل بلامين وهذا مذهب البصريين الا الزجاج (قوله وقيل اللام زائدة) أي الثانية لصلوحها للسقوط وهو مذهب الزجاج فوزنه فعفل بتكرير الفاء بناء على الصحيح من ان الزائد المكرر يقابل بمثل الأصلي اما على انه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقا فوزن كفكف فعكل بكاف فعكل فلام ووزن لملم فعلل بلامين (قوله وقيل هما بدلان الخ) هذا مذهب الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فالأصل لمم وكفف بشد الميم والفاء الاولين فاستثقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطها حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا فعل بشد العين (قوله فألف الخ) شروع في بيان ما اطرد زيادته من الحروف العشرة بعد ان بين ما يعرف به الزائد من الأصلي وما يتبعه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ وجملة صاحب صفته وأكثر مفعول صاحب وزائد خبر والمين الكذب ومراده هنا الألف اللينة وسيذكر الهمزة (قوله حكم بزيادتها) أي وان لم تسقط أصلا بان كانت في اسم جامد لان أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فحمل عليه ماسواه وماذكر انما هو في الأفعال والاسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشتقة أما في المبنيات والحروف فلا يحكم بزيادتها مع أكثر من أصلين كحتى ومهما ولا بابدالها من غيرها مع الأول كالى ومتى بل تكون أصلية غير منقلبة وكذلك في الاسماء الأعجمية كابراهيم لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر (قوله وغضبان) في نسخ بنون بعد الألف من الغضب وفي أخرى بلا نون فيحتمل عليها أنه بالغين المعجمة مع القصر مؤنث غضبان أو بالمهملة مع المد وهي المشقوقة الاذن من ناقة أو شاة والضاد معجمة في الكل وناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى العضباء وليست مشقوقة الاذن والكل صحيح (قوله اما أصل) أي في الحرف وشبهه (قوله أو بدل عن أصل) أي ياء أو واو في فعل كما مثله أو اسم متمكن كرحى وعصا واعلم ان الألف لا تزاد الا في غير الأول لتعذر الابتداء بها ساكنة (قوله والياء كذا والواو الخ) أي يحكم بزيادتهما مع أكثر من أصلين لكن الواو لا تزاد أولا عند الجمهور مطلقا لثقلها والياء تزاد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيلمع أو أربعة في خصوص المضارع كيدحرج اما في غيره كيستعور بفتح الياء وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم المهملة آخره راء اسم مكان بالحجاز وشجر يستاك به فهي أصلية فوزنه فعللول لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله كما اذا صحبتا أصلين فقط كبيت وسوط (قوله كما هما الخ) الجملة حال من فاعل يقعا وما كافة للكاف عن العمل أو نعت لمحذوف وما مصدرية أي وقوعا كوقوعهما في يؤيؤ بضم الياءين وسكون الهمزة الأولى وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه يآيئ كمساجد ووعوع أي صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فانه لم يخفض أو هو فعل قصد لفظه فمنع الصرف للعلمية على لفظه ووزن الفعل والوعوع اسم لابن آوى فان أريد هنا كان مفعولا معه لا عطفا على يؤيؤ الا كان يجب جره بالكسرة لانه غير علم وانما نص على استثناء هذا مع أنه علم مما مر في سمسم ان كل ثنائي مكرر لا يحكم بزيادته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملا باطلاقه هنا (قوله كصيرف) هو المحتال المتصرف في الأمور (قوله ويعمل) هو البعير القوي على العمل (قوله اذا تقدمتا على ثلاثة) خرج ما اذا توسطتا أو تأخرتا فلا يحكم بزيادتهما الا بدليل كسقوطهما في بعض اللغات أو التصاريف كهمزة شمأل واحبنطأ في شمل بفتح الميم وسكونها وفي حبط بطنه حبطا كفرح فرحا اذا انتفخ من أكل الزرق وهو الخندقوق وكميم دلامص في قولهم درع دلامص ودلاص أي براق وميم زرقم لشديد لون الزرقة وكذا كل ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كستهم لكبير الستة أي العجز ودلقم للعجوز والناقة المسنة من الاندلاق وهو الخروج (قوله أصول) خرج به نحو أمان ومعزى (قوله فان سبقتا أصلين حكم باصالتهما) وكذا ان سبقتا أكثر من ثلاثة كاصطبل

ومهد (ص) كذاك همز آخر بعد ألف * أكثر من حرفين لفظها ردف

(ش) أى كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة اذا وقعت آخرا بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين نحو حمراء وعاشوراء وقاصعاء فان تقدم الالف حرفان فالهمزة غير زائدة نحو كساء ورداء فالهمزة فى الاول بدل من واو وفى الثانى بدل من ياء وكذلك اذا تقدم على الالف حرف واحد كماء وداء (ص)

والنون فى الآخر كالهمز وفى * نحو غضنفر أصالة كفى

(ش) النون اذا وقعت آخرا بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين حكم عليها بالزيادة كما حكم على الهمز حين وقعت كذلك وذلك نحو زعفران وسكران فان لم يسبقها ثلاثة فهى أصلية نحو مكان وزمان ويحكم أيضا على النون بالزيادة اذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كغضنفر (ص)

والتاء فى التأنيث والمضارعه * ونحو الاستفعال والمطاوعه

(ش) تزاد التاء اذا كانت للتأنيث كقائمة وللمضارعة نحو أنت تفعل أو مع السين فى الاستفعال وفروعه نحو استخراج ومستخرج واستخرج أو لمطاوعة فعل نحو علمته فتعلم أو فعلال كتدحرج (ص)

والهاء وقفا كلمه ولم تره * واللام فى الاشارة المشتهره

(ش) تزاد الهاء فى الوقف

ومرزجوش لنبت طيب الرائحة ويقال فيه مرزنجوش لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثل ذلك وقياس ابراهيم واسماعيل أصالة همزتهما وان كانا عجميين اه مرادى (قوله ومهد) بفتح فسكون يطلق على مهد الصبى وجمعه مهاد كسهم وسهام وعلى الفرش وجمعه مهود كفلس وفلوس اه مصباح (قوله آخر) نعت لهمز وبعد نعت ثان له وأكثر مفعول لردف الواقع خبرا عن لفظها وجملة المبتدا والخبر نعت لالف ولو قال أكثر من أصلين لكان أجود لان الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدها زائدا حكم باصالة الهمزة كحواء الذى يعانى الحيات لانه من الحواية فتضعيف الواو زائد والهمزة أصلية بدليل صرفه على أحواء من الحوة وهى السواد فهمزته زائدة لمنع صرفه والتضعيف أصلى وهى مؤنث أحوى وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمأل والواقعة آخرا لا بعد ألف كاحبنطأ فلا يحكم بزيادتها الا بدليل عامر (قوله أكثر من حرفين) الأولى أصلين كما مر فى الهمزة ليخرج نحو مهوان فان نونه أصلية لانه من الهوان مع ان قبلها أكثر من حرفين لان بعضها زائد وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أى الا اذا كان قبلها حرف مشدد أولين كحسان وعقيان فتحتمل الزيادة والاصالة على حد سواء كالهمزة فى حواء فلا يلغى احدهما الا بدليل كما فى التسهيل والكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف أصليا (قوله بعد حرفين الخ) أى بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذا سكونها وعدم ادغامها كما هى فى غضنفر واحبنطأ خرجت الواقعة أولا كنهشل للذئب وثانيا كقنطار والمتحركة كغرنيق وخرنوب فانها فى ذلك أصلية الا بدليل وأما المدغمة فى نحو عجنس بشد النون للجمل الضخم فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الاولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزنه فعنل و بقى من مواضع زيادة النون أول المضارع والمطاوع كانكسر وباب الافعنلال كالاحرنجام وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق فهو الدليل الاعظم (قوله والتاء فى التأنيث) أى فى مفرد كما مثله أو جمع كمسلمات (قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة الا التاء مع أنه لا فرق بينها وبين غيرها (قوله ونحو الاستفعال) خصه بالذكر دون الافتعال مثلا للاشارة الى ما تزاد فيه السين فلا يرد عليه اهمالها اذ لا تطرد زيادتها فى غير هذا بل تحفظ فقط كسين قدموس لا لحاقه بعصفور لانه من التقدم وهو ما تقدم من أنف الجبل والسيد المتقدم فى قومه تصريح وادخل بنحو باب التفعل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والاقتدار وفروعها وكذا باب التفعيل والتفعال كالتقديس والترداد دون فروعهما كقدس وردد فانها بلا تاء (قوله كقائمة) أى لا كقامت لان تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعد هنا لان القصد بيان أجزاء الكلمة كتاء قائمة ولذا يحلها الاعراب بخلاف قامت (قوله والهاء وقفا الخ) ليس من ذلك نحو طاحة ومسلمة بل الهاء فيه بدل التاء لا مزيدة استقلالا (قوله كلمه) ألغز فيه بعضهم بقوله

ياقارئا ألفية ابن مالك * وسالكا فى أحسن المسالك * فى أى بيت جاء فى كلامه

لفظ بديع الشكل فى نظامه * حروفه أربعة تضم * وان تشأ فقل ثلاث واسم

وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع

وصار بالتركيب بعد كلمه * وقد ذكرت لفظه لتفهمه

(قوله واللام) اما فاعل بمحذوف على حذف مضاف كما أشار له الشارح بقوله واطرد زيادة اللام أو نائب فاعل بمحذوف أى وتزاد اللام فى الاشارة كما قدره الشارح فى والتاء فى التأنيث والهاء وقفا أو هى مبتدأ وفى الاشارة صفته والخبر محذوف أى واللام الكائنة فى الاشارة من أحرف الزيادة وعلى هذه الاوجه فالمشتهرة اما صفة اللام احترازا من الشاذة فى نحو عبدل وزيدل كما نقله السيوطى عن ابن هشام أو صفة لازمة للاشارة وهو أولى لان تلك اللام خرجت بالاشارة فان جعل فى الاشارة خبرا عن اللام امتنع جعل المشتهرة

نحو لهولم تره وقد سبق فى باب الوقف بيان ما تزاد فيه وهو ما الاستفهامية المجرورة والفعل المحذوف اللام للوقف نحو ره أو المجزوم نحو لم تره وكل مبنى على حركة نحو كيفه الا ما قطع عن الاضافة كقبل و بعد واسم لا التى لنفى الجنس نحو لا رجل والمنادى نحو يا زيد والفعل الماضى نحو ضرب واطرد أيضا زيادة اللام فى أسماء الاشارة نحو ذلك وتالك وهنالك (ص) وامنع زيادة بلا قيد ثبت ان لم تبين حجة كحظلت

(ش) اذا وقع شئ من حروف الزيادة العشرة التى يجمعها قولك سألتمونيها خاليا عما قيدت به زيادته فاحكم بأصالته الا ان قام على زيادته حجة بينة كسقوط همزة شمأل فى قولهم شملت الريح شمولا اذا هبت شمالا وكسقوط نون حنظل فى قولهم حظلت الابل اذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط تاء ملكوت فى الملك (ص)

﴿فصل فى زيادة همزة الوصل﴾

للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدى به كاستثبتوا

(ش) لا يبتدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك فان كان أول الكلمة ساكنا وجب الاتيان بهمزة متحركة توصلا للنطق بالساكن وتسمى همزة وصل وشأنها أنها تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج نحو استثبتوا أمر للجماعة بالاستثبات (ص) وهو لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة نحو انجلى والامر والمصدر منه وكذا * أمر الثلاثى كاخش وامض وانفذا (ش) واورد

لما كان الفعل أصلا فى التصريف اختص بكثرة مجىء أوله ساكنا فاحتاج الى همزة الوصل فكل فعل ماض احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الاتيان فى أوله بهمزة الوصل نحو استخرج وانطلق وكذا الامر منه نحو استخرج وانطلق والمصدر نحو استخراج وانطلاق وكذلك تجب الهمزة فى أمر الثلاثى نحو اخش وامض وانفذ من خشى ومضى ونفذ

صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وجعل الاسقاطى المشتهرة مبتدأ حذف موصوفه وفى الاشارة خبره والجملة خبر اللام أى واللام زيادتها المشتهرة كائنة فى الاشارة فيفيد انها تزاد فى غير الاشارة لكن غير مشهورة (قوله نحو له) فيه أن هاء السكت كلمة برأسها جىء بها لمعنى وهو بيان حركة وألف فى نحو له ويا زيداه وللامكان فى نحو قه وعه فهى كباء الجر مما ليس جزأ وكذا يقال فى اللام والوجه ان ما كان من حروف المعانى لا يعد فى حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كتاء التأنيث أو تخطاه العامل كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء فى فعل الامر (قوله ان لم تبين) اما بفتح التاء أصله تتبين حذفت احدى التاءين فحجة فاعل أو بضمها مضارع مجهول وحجة نائب (قوله كحظلت) بالظاء المشالة من باب فرح (قوله سألتمونيها) وكذا هم يتساءلون وقد جمعها المصنف فى بيت أربع مرات فقال

هناء وتسليم تلا أنس يومه * نهاية مسؤل أمان وتسهيل

(قوله فى قولهم شملت الريح) أى تحولت شمالا وبابه دخل كما فى المختار واعترض بانه يحتمل أن أصله شمألت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذفت فالاولى الاستدلال بسقوطها فى بعض لغاتها الاحدى عشرة وهى شمأل ككوكب بتخفيف اللام و بشدها وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وكقذال وكتاب وجبل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهر والله أعلم

﴿فصل فى زيادة همزة الوصل﴾

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفردها لاختصاصها بالاحكام الآتية (قوله الا اذا ابتدى) أصله بهمزة مفتوحة أبدلت ياء لكسر ما قبلها وذلك قياسى كمية فى مائة ثم سكنت تخفيفا للحركة البنائية كقراءة ما بقى من الربا بسكون الياء (قوله كاستثبتوا) بفتح التاء وكسر الموحدة أمر للجماعة أو بفتحها ماض معلوم أو بضم التاء وكسر الموحدة ماض مجهول (قوله وتسمى همزة وصل) أى مجاز العلاقة الضدية لانها تسقط وصلا فكان حقها أن تسمى همزة ابتداء وقيل لا مجاز بل سميت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لوصول المتكلم بها الى النطق بالساكن وفيه أن اللائق حينئذ أن تسمى همزة الوصول أو التوصل لا الوصل وسماها الخليل سلم اللسان (قوله وتسقط فى الدرج) وقد تثبت للضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنين سر فانه * بنث وتكثير الوشاة قمين

(قوله على أكثر من أربعة) أى اما بها كانجلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضى الثلاثى والرباعى (قوله والامر والمصدر) بالجر عطفا على فعل (قوله فكل فعل ماض الخ) فى هذه الكلية نظر فان من الخماسى ما لا تدخله ولا مصدره كتعلم وتقاتل وتدحرج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كما لا يخفى (قوله فى أمر الثلاثى) أى الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها كما مثله فان تحرك ثانى مضارعه لفظا لم يحتج الى الهمزة لان الأمر هو المضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة فحيث تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همز وان سكن تقديرا كقم من يقوم فاصله أقوم كانصر نقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت للساكنين وكعد ورد من وعد يعد ورد يرد فأصلهما اوعد

واورد حذفت واوهما حملا على حذفها من المضارع المبدوء بالياء لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة فاستغنى عن همزة الوصل فى الجميع بتحرك أولها وهذا الشرط عام فى أمر غير الرباعى مطلقا ليخرج نحو تعلم وتدحرج فلا تدخله الهمزة لتحرك ثانى مضارعه وأما الرباعى فسكت عنه لان ثانى مضارعه لا يكون الا متحركا فيستغنى عن الهمزة كدحرج وقاتل وأما يكرم فأصله يؤكرم كيدحرج فيقال فى أمره أكرم بهمزة قطع مفتوحة لانها هى التى بعد حرف المضارعة وانما حذفت من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة فى أؤكرم وحمل الباقى عليه كما يأتى ولم تحذف من الامر لزوال مقتضيه مع تعاصيها بالحركة بخلاف واو عد فتدبر ويستثنى من أمر الثلاثى خذ وكل ومر فانها يسكن ثانى مضارعها لفظا كيأخذ ويأكل ويأمر مع ان الاكثر فيها الاستغناء عن الهمزة بحذف فائها الساكنة والاصل أأخذ بهمزتين حذفت الثانية لكثرة الاستعمال فحذفت الاولى للاستغناء عنها وفى شرح العزية أن الحذف من كل وخذ واجب ومن مر جائز لانهما أكثر منه ﴿قاعدة﴾ اذا كان أول المضارع مفتوحا كيكتب وينطلق ويستخرج فهمزة أمره وصل أو مضموما كيكرم ويعطى فقطع ولا يضم الا الرباعى لا غير مجردا كان أو مزيدا كيدحرج ويكرم ولا تحذف همزة القطع الا ضرورة (قوله وفى اسم) متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل (قوله وتأنيث) بالجر عطفا على اسم وجملة تبع بالبناء للفاعل صفته أى وسمع الهمز فى تأنيث أى مؤنث تابع لمذكره أو هو مبتدأ خبره تبع أى تبع مذكره فى ذلك (قوله وايمن) عطف على اسم فهو مخفوض لكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء فلا يجر ولا ينصب وهو بوصل الهمزة على القياس وقطعها لحن ويخل بالوزن (قوله همز أل) مبتدأ خبره كذا أى للوصل سماعا لا قياسا ومثلها أم فى لغة حمير ﴿تنبيه﴾ علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل المضارع أصلا ولا الحرف سوى أل ولا ماضى الثلاثى والرباعى ولا اسما غير مصدر الخماسى والسداسى والاسماء العشرة المذكورة وأل الموصولة كما سيأتى فجملة الاسماء اثنا عشر لا غير وأما ايم وأم الآتيان فلغتان فى أيمن ولذا تركهما المصنف وانما ذكر ابنم مع انه لغة فى ابن لانه بزيادة الميم تغير معناه بافادته المبالغة وحكمه باتباع ماقبل الميم لها فى حركات الاعراب ولا كذلك ايم (قوله ويبدل) أى همز أل ومثله همزة أيمن لما سيأتى (قوله لم تحفظ الخ) يعنى أن افتتاح هذه الاسماء بالهمزة طريقه السماع بخلاف المصادر المذكورة لانه لما كان الفعل أصلا فى التصريف استأثر بامور منها سكون أوائل بعضه فيحتاج للهمزة فحمل مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الاسماء فحقه حركة أوله لكن شذت هذه الاسماء العشرة عن القياس لتكون الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف أو حركة (قوله اسم) أصله عند البصريين سمو بكسر السين أو ضمها من السمو وهو العلو حذفت لامه تخفيفا وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل أصله وسم بفتح الواو من السمة وهى العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة (قوله واست) أصله ستة كفرس يقال سته ستها كتعب تعبا اذا كبرت عجيزته ثم سموا العجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية فحذفوا العين تارة وقالوا سه واللام أخرى وقالوا ست بفتح سينهما والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا سين الثانى واجتلبوا همزة الوصل كانها عوض عن اللام فقالوا است كما فى اسم والدليل على أن أصله سته بفتح السين فتحها فى سه وست لغتان فيه وعلى تحرك عينه بعد ثبوت فتح فائه جمعه على استاه لان فعالا لا ينقاس فى فعل بفتح فسكون وعلى انها فتحة خفتها وعلى ان لامه هاء رجوعها فى الجمع والتصغير كاستاه وستيهة (قوله وابن) أصله بنو بفتح الفاء لجمعه سلامة على بنين وبفتح العين لجمعه على أبناء كما ذكر فى است قيل ولامه واو لقولهم بنوة ويرده ان لام الفتى ياء لجمعه على فتيان مع قولهم فتوة فقلبت فيها الياء واوا لمناسبة الضم والواو قبلها اذ أصلها فتوية فكذا يقال فى بنوة وقيل لانه عوض عنها التاء فى بنت وابدال التاء من الواو أكثر من الياء وقيل لامه ياء لانه من قولهم بنى بامرأته يبنى بها اذا دخل عليها (قوله

(ص)
وفى اسم است ابن ابنم سمع
واثنين وامرئ وتأنيث تبع
وايمن همز أل كذا ويبدل
مدا فى الاستفهام أو يسهل
(ش) لم تحفظ همزة الوصل
فى الاسماء التى ليست مصادر
لفعل زائد على أربعة الا فى
عشرة أسماء اسم واست
وابن

وابنم) هو ابن بزيادة الميم للمبالغة كزرقم (قوله واثنين) أصله ثنيين بفتحتين لقولهم في النسب اليه ثنوى كذلك ولامه ياء لانه من ثنيت فسكن أوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة (قوله وامرئ) هو اسم تام لم يحذف منه شئ لان أصله مرء كفلس لكنه يجوز تخفيف لامه بنقل حركتها للراء ثم حذفها مع أل فيقال المر فجعلت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التي تحذف في بعض الاحيان وأما امرأة وابنة واثنتان فكمذكراتها (قوله وايمن في القسم) خرج به نحو بر القوم في أيمنهم فانه جمع يمين وهمزته قطع اتفاقا وأما الاول فهو عند البصريين اسم مفرد من اليمن وهو البركة وهمزته وصل خلافا للكوفيين فيهما والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض لغاته كايم ثم ثبتت مع النون لانها لم تحذف في امرئ وفيه لغات أيمن بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وفتحها وايم وأم بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فيهما وم ومن بتثليث الميم فيهما ويجب اضافة الكل للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر أى أيمن الله قسمى قيل أو خبر المحذوف أى قسمى أيمن الله كما في المغنى (قوله الا في أل) أى معرفة كانت أو زائدة ومثلها أم في لغة حمير وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتعدمع الاسماء العشرة والمصدر تبلغ اثنى عشر (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها في أل ويترجح على الكسر في أيمن وايم ويترجح كسرها على غيره في لفظ اسم ويجب كسرها في باقى الاسماء الاثنى عشر وأما في الفعل فتضم وجوبا ان ضم ثالثه ضما أصليا ظاهرا كاسكن وكانطلق مجهولا أو مقدرا كاغزى يا هند اذ أصله اغزوى بضم الزاى وقال ابن المصنف الضم في هذا راجح لا واجب وتكسر فيما عدا ذلك سواء فتح ثالث الفعل كاعلم أو كسر كاضرب ولو بحسب الاصل كامشوا فان أصله امشيوا بالكسر قال ابن الجزرى

وابدأ بهمز الوصل من فعل بضم * ان كان ثالثا من الفعل يضم

واكسره حال الفتح والكسر وفى * الاسماء غير اللام كسرها وفى

(قوله لم يجز حذف همزة الاستفهام) أى ولا همزة الوصل لما ذكر أيضا ولا يجوز تحقيقهما لانها لا تثبت درجا فوجب الابدال ومثل ذلك يجرى في أيمن لان العلة واحدة (قوله ومنه) أى من التسهيل ولا يجوز في البيت المد لئلا ينكسر (قوله أ الحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره ان قلبك طائر وعكسه على ان الحق ظرف مجازى أى أفى الحق طيران قلبك وان شرطية ودار فاعل بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة وانبت بسكون النون وفتح الموحدة وشد المثناة فوق انقطع والله أعلم

﴿ الابدال ﴾

هو اصطلاحا جعل حرف مكان آخر مطلقا فيشمل القلب لان كلا منهما تغيير في الموضع الا ان القلب خاص بحروف العلة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعويض فانه كما في الاشمونى يكون في غير الموضع كتاء عدة وهمزة ابن ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين اسطاع يسطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فان أصله عند سيبويه اطاع يطيع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لان أصل أطاع أطوع وعبر المصرح بان العوض قد يكون في غير الموضع فافهم أنه قد يكون في الموضع أيضا فيكون أعم منهما لا مباينا ويؤيده ما مر في التصغير في قوله * وجائز تعويض يا قبل الطرف * من ان ياء فريزيق وفرازيق عوض عن دال فرزدق مع انها في محلها فتدبر وأما الاعلال فقد تقدم (قوله آخرا اثر الخ) قيل آخرا ظرف متعلق بمحذوف صفة لواو وياء أى كائنين في آخر وفيه ظرفية الشئ في نفسه اذ هما نفس الآخر الا أن يراد به ما قابل الاول فيكون من ظرفية الجزء في الكل والاولى كونه اسما غير ظرف حالا منهما وان كانا نكرتين أى حال كون كل منهما آخرا وأما اثر فظرف بمعنى عقب حال ثانية أو صفة لا بدل من آخر ولو جعل طرفا لان كلا منهما شرط مستقل (قوله عقده المصنف الخ) أى وضمنه أربعة أحكام من التصريف الابدال والقلب

والنقل

وابنم واثنين وامرئ وامرأة وابنة وابنتين وايمن في القسم ولم تحفظ في الحروف الا في أل ولما كانت الهمزة مع أل مفتوحة وكانت همزة الاستفهام مفتوحة لم يجز حذف همزة الاستفهام لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر بل وجب ابدال همزة الوصل ألفا نحو آلامير قائم أو تسهيلها ومنه قوله

أ الحق ان دار الرباب تباعدت

أو انبت حبل ان قلبك طائر

(ص) ﴿الابدال﴾

أحرف الابدال هدأت موطيا

فأبدل الهمزة من واو ويا

آخرا اثر الف زيد وفى

فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى

(ش) هذا الباب عقده المصنف لبيان الحروف التى تبدل من غيرها

ابدالا شائعا وهى تسعة احرف جمعها المصنف رحمه الله تعالى فى قوله هدأت موطيا ومعنى هدأت سكنت وموطيا اسم فاعل من أوطأت الرحل اذا جعلته وطيئا لكنه خفف همزته بابدالها ياء لانفتاحها وكسر ماقبلها وأما غير هذه الحروف فابدالها من غيرها شاذ أو قليل فلم يتعرض المصنف له وذلك كقولهم فى اضطجع الطجع وفى أصيلان أصيلال فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت ووقعت بعد ألف زائدة نحو دعاء وبناء والاصل دعاو وبناى فلو كانت الالف التى قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل نحو آية وراية وكذلك ان لم تتطرف الياء أوالواو كتباين وتعاون وأشار بقوله وفى * فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى * الى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياسا متبعا اذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل وأعلت فى فعله نحو قائل

والنقل والحذف ثم ذكر الادغام بعده وتقدمت الزيادة (قوله ابدالا شائعا) أى قياسيا يضطر اليه فى التصريف بان يوقع عدمه فى الخطأ كقوله فى مالمول واعلم ان حروف الابدال أربعة أقسام مايبدل للادغام شيوعا وهو جميع الحروف الا الألف اللينة ومايبدل لغيره فاما نادرا وهو كما فى الأشمونى على مايفهم من التسهيل سبعة مجموعة فى أوائل قولك ﴿قد خاب ذو ظلم ضاع حلمه غيا﴾ وذلك كقولهم لحم خراذل بالذال المعجمة فى خرادل بالمهملة أى مقطع وقرأ الاعمش فشرذ بهم بالمعجمة بدل المهملة كما قاله ابن جنى واما شيوعا ويضطر اليه وهو مافى المتن اولا يضطر بأن يشيع عند قوم قاصرا على السماع وهو ماعدا القسمين قبله وذلك كالطجع الآتى فى الشرح ومنه عجعجة قضاعة وهى ابدال الجيم من الياء المشددة وقفا كقوله ﴿خالى عويف وابوعلج﴾ اى على ﴿المطعمان اللحم فى العشج﴾ اى العشى وكذا من المخففة كقوله ﴿لاهم ان كنت قبلت حجتج﴾ اى حجتى ﴿فلا يزال شاحج يأتيك بج﴾ اى بى والشاحج البغل وكذا عنعنة تميم ﴿كظننت عنك قائم﴾ اى انك وكشكشتهم بالمعجمة فى خطاب المؤنث نحو ﴿مالذى جاء بش﴾ وقرئ ﴿قد جعل ربش تحتش سريا﴾ والكسكسة بالمهملة فى لغة بكر كقولهم للمؤنثة ﴿أبوس وأمس﴾ أى أبوك وأمك وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها فى التسهيل فى طويت دائما فاسقط الهاء لان ابدالها انما يطرد من التاء وقفا كرحمة وهو مذكور فى بابه وعدها هنا للحصر وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك وقد تبدل من غير التاء سماعا كقولهم هنك قائم وهردت الشئ وهياك فى لانك وأردت واياك (قوله وطأت الرحل) أى بسكون الحاء المهملة اذا جعلته وطيئا بوزن فعيل أى ممهدا لينا مستويا (قوله الطجع الخ) أى بابدال اللام من الضاد لقربها منها كراهة اجتماع حرفى اطباق عند بعضهم ومن نون أصيلان لقرب مخرجيهما فى قوله

وقفت فيها أصيلالا أسائلها * أعيت جوابا وما بالربع من أحد

وأصيلان اما تصغير أصلان جمع أصيل كبعير وبعران وهو مابعد العصر الى الغروب فصغر الجمع شذوذا كما قاله الجوهرى او تصغير اصيل على غير قياس لزيادته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو اولى لكثرة مثل هذا كمغيربان فى مغرب (قوله من كل واو اوياء) وكذا الالف فان حمراء اصلها كسكرى زيدت قبل الفها ألف للمد ككتاب فأبدلت الثانية الفا فاحسن مما هنا قول الكافية

من حرف لين آخر بعد ألف * مزيد ابدل همزة كاصف

(قوله تطرفت) اى حقيقة كما مثله او حكما بان كان بعدها تاء تأنيث او علامة تثنية عارضان كبناء وبناءة بشد النون من البناء وكرداءين وكساءين وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمنع الابدال لعدم التطرف كهداية وعداوة وكقولهم عقلته بثنايين وهما طرفا العقال فانه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعاو الخ) انما لم يسلم حرف العلة لسكون ماقبله كدلو وظبى لان الساكن هنا غير حصين لكونه حرف علة زائدا فوجوده كالعدم فكأن الواو والياء تليا فتحة فقلبا الفا كباب وعصا ورحى فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ماقاله حذاق الصرفيين وقيل قلبا همزة من أول الأمر (قوله نحو آية وراية) أصلهما عند الخليل أيية وريية كسمكة قلبت الياء الأولى الفا على غير قياس اذ القياس قلب الثانية كما سيأتى وقيل أصل راية رأية بالهمز ترك تخفيفا (قوله وكذلك ان لم تتطرف) مثله مالو تطرفت لا بعد الف كدلو وظبى (قوله عين اسم فاعل) اى ولو مؤنثا او مثنى او مجموعا ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وان لم يكن وصفا كجائز للبستان وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما بجيم وزاى ويجوز تخفيف الهمزة بتسهيلها بينها وبين الياء ولذا تكتب ياء لكن بلا نقط لان ابدالها ياء محضة لحن وكذا همزة نحو قلائد وأوائل مما سيأتى * حكى ان أبا على الفارسى دخل على بعض المتسمين بالعلم فاذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبو على هذا خط من قال خطى فالتفت

وبائع وأصليهما قاول و بايع لكن اعلوا حملا على الفعل فكما قالوا قال و باع فقلبوا العين ألفا قالوا قائل و بائع فقلبوا عين اسم الفاعل همزة فان لم تعل العين فى الفعل صحت فى اسم الفاعل نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين (ص) والمدزيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل كالقلائد

(ش) يبدل الهمز أيضا مما ولى ألف الجمع الذى على مثال مفاعل ان كان مدة مزيدة فى الواحد نحو قلادة وقلائد وصحيفة وصحائف وعجوز وعجائز فلو كان غير مدة لم تبدل نحو قسورة وقساور وهكذا ان كانت مدة غير زائدة نحو مفازة ومفاوز ومعيشة ومعايش الا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه نحو مصيبة ومصائب (ص)

كذاك ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل كجمع نيفا

(ش) أى كذلك تبدل الهمزة من ثانى حرفين لينين توسط بينهما مدة مفاعل كما لو سميت رجلا بنيف ثم كسرته فانك تقول نيائف بابدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة ومثله أول وأوائل فلو توسط بينهما مدة مفاعيل امتنع قلب الثانى منهما همزة كطواويس ولهذا قيد المصنف رحمه الله تعالى ذلك بمد مفاعل (ص)

وافتح ورد الهمز يا فيما أعل لاما وفى مثل هراوة جعل واوا وهمزا أول الواوين رد فى بدء غير شبه ووفى الاشد

(ش) قد سبق انه يجب ابدال المدة الزائدة فى الواحد همزة اذا وقعت بعد الف الجمع نحو صحيفة وصحائف وأنه اذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثانى منهما همزة نحو نيف ونيائف وذكرهنا انه

الى صاحبه وقال قد أضمنا خطوا تنا فى زيارة مثله وخرج من ساعته * ومن لطائف العلامة الأمير أنه كتب له سؤال تعنت ومن جملته لفظ صغاير بنقط الياء فقال فى ضمن جوابه مبكتا * وما نقطكم الياء من الصغائر * وخرج باسم الفاعل فعل الأمر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهن (قوله وأصلهما قاول وبايع) ظاهره كالمصنف ابدالهما همزة من أول الأمر كما قيل به وقال حذاق الصرفيين أبدلا ألفا ثم لألف همزة للمامر فى دعاء وكسرت الهمزة على أصل التخلص من التقاء الساكنين وقال المبرد دخلت ألف فاعل قبل ألف قال وباع فحركت الثانية لالتقاء الساكنين ولان أصلها الحركة والألف المتحركة همزة (قوله والمد) أى حرفه واوا كان أو ألفا أو ياء وجملة زيد حال من ضمير يرى الواقع خبرا عن المد وثالثا حال من ضمير زيد فهى حال متداخلة أو من ضمير يرى فهى مترادفة وقوله فى الواحد لبيان الواقع لا للاحتراز وكاف كالقلائد زائدة (قوله ان كان مدة) أى لاجتماع تلك المدة ساكنة مع ألف الجمع ولا يمكن حذفها لفوات الجمع ولا ألمدة لتغير بناء مفاعل لان شرطه أن يكون بعد ألفه حرفان أولهما مكسور ليكون كفاعل فوجب تحريك المدة فهمزت لانها لا أصل لها فى الحركة كذا قال الخليل وانما اشترط كون المد ثالثا لانه لا يلى ألف الجمع الا حينئذ فخرج نحو حائض ومفتاح وقنديل ومكوك فلا يبدل مده همزة بل واوا فى حوائض وياء فيما بعده وهمزة حوائض هى همزة حائض المنقلبة عن الياء فى الحيض لانه فاعل ما أعل عينا (قوله غير مدة) أى بان تحرك كقسورة للاسد ويقال قسور بلا تاء فلا يهمز لتعاصيه بالحركة (قوله غير زائدة) أى لان حرف المد الأصلى متحرك فى الأصل فيتعاصى بحركته الأصلية عن القلب وأصل مفازة مفوزة كمفعلة من الفوز نقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت ألفا حملا على فعلها ومثلها منارة من النور وأصل معيشة كسر الياء نقل الى العين وأصل مصيبة مصوبة بكسر الواو نقل الى الصاد فقلبت هى ياء لسكونها اثر كسرة وهى اسم فاعل من أصاب يصيب وعينها واو بدليل الصواب والصوب فحق المد فى ذلك تصحيحه فى الجمع فيقال مصاوب ومناور ومعايش كما صح فى مفاوز وقد نطق بها كذلك لكن قلب همزة فى مصائب ومنائر شذوذا وكذا فى معائش فى رواية عن نافع (قوله اكتنفا) أى أحاطا والألف ضمير اللينين فاعله ومد مفعوله والجملة صفة للينين (قوله كجمع نيفا) جمع مصدر منون ونيفا بشد الياء مفعوله وفاعله محذوف أى كجمعك نيفا أى كاللفظ الحاصل من جمعك نيفا وهو نيائف فصح التمثيل به لمفاعل بهذا التقدير والنيف ما زاد على العقد الى العقد الثانى من ناف ينيف اذا زاد فياؤه أصلية وقيل من ناف ينوف فاصله نيوف فعل به كسيد (قوله كما لو سميت رجلا الخ) لا حاجة للتسمية (قوله ومثله أول وأوائل) وأصله أاول بجعل ألف الجمع بين واوى أول أبدلت الثانية همزة لما ذكر وأصله الأصيل ووأول بثلاث واوات كما ان أصل أول وول أبدلت الأولى همزة لما سيأتى قريبا ووزنهم نحو أوائل ونيائف بفعائل انما هو وزن عروضى أما الصرفى فوزن نيائف فياعل بزيادة الياء وأوائل فعاعل ووزن زوايا فواعل وهراوا فعاعل لما سيأتى (قوله وافتح ورد) تنازعا فى الهمز أى افتح الهمز ورده ياء الخ وهذا كالاستدراك على قوله * همزا يرى فى مثل كالقلائد * وقوله كذاك ثانى الخ أى ان المد الزائد وثانى اللينين انما يبدلان همزة فى الجمع وتبقى محالها فى صحيح اللام والا قلبت تلك الهمزة المبدلة ياء أو واوا على ما سيأتى فأل فى الهمزة للعهد الذكرى أى الهمز المبدل كما علمت فخرج به الهمز الأصلى فى المفرد فانه يسلم فى الجمع كمرآة ومراء بكسر الهمزة منونة كجوار لفظا واعلالا وأصل مرآة مرأية بفتح الياء من الرؤية فقلبت ألفا وشذ مرايا كهدايا سلوكا بالأصل مسلك العارض كما شذ عكسه فى قول بعضهم اللهم اغفر لى خطائئى بهمزتين (قوله جعل) أى همز الجمع المبدل من مد المفرد وثانى لينيه (قوله وهمزا) مفعول ثان لرد وأول الواوين مفعوله الأول

والاشدناءب فاعل ووف وهو القوة مابين ثمانى عشرة سنة الى ثلاثين وعن ابن عباس فى قوله تعالى حتى اذا بلغ أشده أنه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسيرله باعتبار غايته وأما قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتى هى أحسن حتى يبلغ أشده فمعناه حتى يحتلم وهو تفسيرله باعتبار ابتدائه لأنه عبارة عن شدة الانسان وقوته واشتعال حرارته وهذا يكون من البلوغ الى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد تضم اسم مفرد كالآنك بمد الهمزة وضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وقيل جمع شدة كنعمة وأنعم أو شد بالكسر كصر وآصر أو شد ككلب وأكلب اهـ من البيضاوى وغيره (قوله اذا اعتلت لام الخ) بان كانت ياء أو واوا أو همزة لان المصنف أدرجها هنا فى حروف العلة اما لشبهها بها أو لكونها منها عند الفارسى فالاممه همزة من النوع الاول كخطيئة وخطايا وكذا بريئة وبرايا لأنه من برأ بمعنى خلق الا ان همزة بريئة أبدلت ياء وأدغمت فى الياء تخفيفا وما لامه ياء كقضية وقضايا وهدية وهدايا وما لامه واو لم تسلم فى المفرد كمطية ومطايا لأنه من المطا وهو الظهر فاصلها مطيوة فعل بها كسيد والسالمة كهراوة وهراوى وأما النوع الثانى فلم يمثلوه الا بما لامه ياء كزاوية وزوايا فاصل خطايا خطايئ بياء مكسورة هى ياء خطيئة ثم همزة هى لامها فابدلت الياء همزة كصحائف فصار خطائئ بهمزتين أبدلت الثانية ياء لتطرفها اثر همزة مكسورة عملا بقوله الآتى مالم يكن لفظا أتم الخ ثم فتحت الاولى تخفيفا فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار خطاءا بهمزة بين ألفين وهى تشبه الالف لقرب مخرجها وهو أقصى الحلق من الجوف مخرج الالف فابدلت الهمزة ياء كراهة توالى ثلاث ألفات والفصل بين الالفين فصار خطايا بعد خمسة أعمال ومثلها سواء برايا وأصل مطايا مطايو بياء هى ياء فعيلة وواو هى لامها قلبت الواو ياء لتطرفها اثر كسرة كما فى الغازى والداعى فصار مطائى بياءين أبدلت الاولى همزة كصحائف الى آخر مامر ففيه خمسة أعمال أيضا وأما فى قضايا وهدايا فاربعة فقط بينها الشرح لان لامه ياء لا تحتاج الا لقلبها ألفا فقط (قوله فابدلوا كسرة الهمزة فتحة) أى تخفيفا لثقل الكلمة بكونها جمعا ومتناهيا واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة (قوله فصار قضاءا) أى بهمزة بين ألفين (قوله وأصله زوائى) أى أصله الثانى كما يفيده قوله بابدال الخ وأصله الاول زواوى بواوين الاولى بدل ألف زاوية لما مر فى قوله * والالف الثانى المزيد يجعل * واوا والثانية هى واو زاوية وبينهما ألف التكسير فقلبت الثانية همزة على حد نيائف فصار كما فى الشرح (قوله فصار زواءا) بهمزة بين ألفين (قوله اذا لم تكن اللام الخ) أى بان كانت ياء أو همزة أو واوا لم تسلم فى المفرد وقد علمت أمثلتها (قوله نحو هراوة) بكسر الهاء هى العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء (قوله وأصلها هرائو الخ) أى بعد قلب ألف هراوة همزة فى الجمع كقلادة وقلائد وظاهر كلامه ان الواو تقلب ألفا من أول الامر لكن مقتضى القياس قلبها أولا ياء لتطرفها اثر كسرة ثم تفتح الهمزة فتقلب الياء ألفا الخ ففيه خمسة أعمال كخطايا كما فى التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواوين الخ) اعلم ان الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا فى أربع مسائل ذكرها المصنف وهى تطرفهما بعد ألف زائدة وفى فاعل ما أعل عينا وفى جمع ما ثالثه مد زائد وجمع ما ثانيه وثالثه لينان وقد علمتها وهذه مسئلة خامسة تختص بها الواو عن الياء وانما لم يقدمها على قوله وافتح ورد الخ الذى هو فى ابدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة وبقى مما تبدل منه الهمزة وجوبا الالف فى نحو حمراء وفى جمع نحو قلادة وتبدل جوازا من الواو المضمومة ضما لازما مصدرة كانت كأجوه فى وجوه أولا كأدؤر بهمزة بعد الدال فى أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط تصدرها كاشاح وافادة واسادة فى وشاح ووفادة ووسادة وقرئ من اعاء أخيه ولا تبدل من المفتوحة الا شذوذا كأسماء علما أصله وسماء من الوسامة وكأحد فى العدد أصله وحد من الوحدة وتبدل من الياء جوازا فى نحو رائى وغائى نسبة الى راية وغاية أصله رايى وغايى بثلاث ياآت خفف بابدال الاولى همزة وأما ابدالها

اذا اعتلت لام أحد هذين النوعين فانه يخفف بابدال كسر الهمزة فتحة ثم ابدالها ياء فمثال الاول قضية وقضايا وأصله قضائى بابدال مدة الواحد همزة كما فعل فى صحيفة وصحائف فابدلوا كسرة الهمزة فتحة فحينئذ تحركت الياء وانفتح ماقبلها فانقلبت ألفا فصارت قضاءا فابدلت الهمزة ياء فصارت قضايا ومثال الثانى زاوية وزوايا وأصله زوائى بابدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة ككنيف وكنائف فقلبوا كسرة الهمزة فتحة فحينئذ قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار زواآ ثم قلبوا الهمزة ياء فصار زوايا وأشار بقوله وفى مثل هراوة جعل واوا الى انه انما تبدل الهمزة ياء اذا لم تكن اللام واوا سلمت فى المفرد كما مثل فان كانت اللام واوا سلمت فى المفرد لم تقلب الهمزة ياء بل تقلب واوا ليشاكل الجمع واحده وذلك حيث وقعت الواو رابعة بعد ألف وذلك نحو قولهم هراوة وهراوى وأصلها هرائو كصحائف فقلبت كسرة الهمزة فتحة وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار هراآ ثم قلبوا الهمزة واوا فصار هراوى وأشار بقوله وهمزا أول الواوين رد الى انه يجب رد أول الواوين

المتصدرين همزة مالم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل نحو أواصل في جمع واصلة والاصل وواصل بواوين الاولى فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة فان كانت الثانية بدلا من ألف فاعل لم يجب الابدال نحو ووفي وووري أصله وافى ووارى فلما بنى للمفعول احتيج الى ضم ماقبل الالف فأبدلت الالف واوا (ص)

ومدا ابدل ثاني الهمزين من

كلمة ان يسكن كآثر وائتمن

ان يفتح اثر ضم ارفتح قلب

واوا وياء اثر كسر ينقلب

ذو الكسر مطلقا كذا ومايضم

واوا أصر مالم يكن لفظا أتم

فذاك ياء مطلقا جا وأؤم

ونحوه وجهين في ثانيه أم

(ش) اذا اجتمع في كلمة همزتان وجب التخفيف ان لم يكونا في موضع العين نحو سآل ورآس ثم ان تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما وجب ابدال الثانية مدة تجانس حركة الاولى فان كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفا نحو آثرت وان كانت ضمة أبدلت واوا نحو أوثرت وان كانت كسرة أبدلت ياء نحو ايثار وهذا هو المراد بقوله ومدا ابدل البيت وان تحركت ثانيتهما فان كانت حركتها فتحة وحركة ماقبلها فتحة أو ضمة قلبت واوا فالاول نحو أوادم جمع آدم

من غير ذلك فشاذ أرقال (قوله المتصدرين) خرج هووى ونووى نسبة الى هوى ونوى (قوله مالم تكن الثانية بدلا الخ) اعلم ان الشرط كون الواو الثانية ليست مدة عارضة بان تكون مدة أصلية أي غير مبدلة من شئ كاولى أنثى الاول أصلها وولى بضم فسكون أولم تكن مدة أصلا بان لم تكن بعد ضم سواء تحركت كأواصل المذكور وكاول بضم ففتح جمع أولى أصله وول بواوين أوسكنت بعد غير ضم كاول بفتح فسكون أصله ووّل بثلاث واوات ففي كل ذلك يجب فيه الابدال أما مع المدة العارضة فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلا من ألف فاعل كووفي ووورى فيجوز أوفي وأورى بالهمز أومن همزة كوولي مخفف الوؤلى بضم الواو وسكون الهمزة وهي أنثى الاوأل من وأل اذا رجع فيجوز أولى أومن غيرهما كما فصله الاشموني اذا علمت ذلك ففي قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة من ألف فاعل تبعا لظاهر المتن قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بانه أراد بشبه ووفي ماثانيه مدة عارضة (قوله من ألف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوافى ووارى (قوله والاصل وواصل) أي بواوين الاولى فاء الكلمة والثانية مبدلة من ألف واصلة كالف حائض في حوائض فهي وان كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الاولى همزة ومثله في ذلك أواق جمع واقية فاصله وواق (قوله لم يجز الابدال) في نسخ لم يجب وهو الصواب الذي في التوضيح وغيره ومفهومه الجواز وبه صرح الاشموني في كل مامدته عارضة ولا يرد أن المتن يوهم عدم الجواز في شبه ووفي لانه لايوهم ذلك الا ان جعل رد في كلامه مجهولا فان جعل أمرا والاصل فيه الوجوب كان مفهومه انه لايجب في شبه ووفي كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم (قوله وائتمن) أي عند الابتداء به لان همزته للوصل فتسقط درجا وهو بفتح الهوقية وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجهولا كما قيل لرسم بالواو لضم همزته وأشار بذكره الى أن همزة الوصل كالقطع (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثاني الهمزين مطلقا وكذا الضمير في قلب و ينقلب لكن بعد تقييده بالفتح وقوله ذو الكسر مبتدأ خبره كذا ومطلقا حال أي سواء كان اثر فتح أوضم أوكسر (قوله ومايضم) مفعول أول لاصر بمعنى اجعل وواوا مفعوله الثاني (قوله مالم يكن) اسمها ضمير يعود لثاني الهمزين في البيت الاول وجملة أتم خبرها ولفظا مفعول أتم (قوله فذاك) أي ثاني الهمزين الذي أتم لفظا جاياء مطلقا أي سواء كان مضموما أومفتوحا أومكسورا وسواء كان بعد ضم أوفتح أوكسر أوسكون وجا بالقصر على لغة (قوله وأؤم) مبتدأ خبره جملة أم بمعنى اقصد ووجهين مفعوله وهذا تقييد لبعض ماتقدم أي انما يجب ابدال ثاني الهمزين المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح اثر ضم الخ في غير نحو أؤم مما أول همزتيه للمضارعة اما هو ففيه الوجهان (قوله اذا اجتمع في كلمة) خرج به نحو أأنت لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الابدال بل يجوز تحقيقهما (قوله ان لم يكونا في موضع العين الخ) اعلم ان للهمزتين في كلمة ثلاثة أحوال أن تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وأن يتحركا معا أما سكونهما معا فمتعذر فان سكنت الثانية فقط أبدلت من جنس ماقبلها كما ذكره بقوله ومدا ابدل الخ وان سكنت الاولى فقط فان كانتا في موضع العين أدغم كسآل صيغة مبالغة من السؤال ورآس نسبة لبيع الرؤس ولم يذكر المصنف هذا لانه لا ابدال فيه أو في موضع اللام أبدلت الثانية ياء وكذا ان تحركتا معا فيه كما ذكره بقوله مالم يكن لفظا أتم الخ فالمتطرفة تبدل ياء مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب أربعة الاولى في ثلاثة الثانية وان تحركتا معا في غير موضع اللام فصورهما تسع من ضرب تثليث الاولى في تثليث الثانية ذكرها بقوله أن يفتح الخ فتبدل واوا في خمسة وهي المفتوحة بعد فتحة أوضمة والمضمومة مطلقا وتبدل ياء في الاربعة الباقية وهي المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك في المتن (قوله أبدلت الثانية ألفا) أي وجوبا ولو كانت الاولى

للمضارعة

والاصل أآدم والثاني نحو أو يمر تصغير آمر وهذا هو المراد بقوله * ان يفتح اثر ضم او فتح قلب * واوا وان كانت حركة ماقبلها كسرة قلبت ياء نحو ايم وهو مثال اصبع من أم وأصله أأمم فنقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة التي قبلها وأدغمت الميم في الميم فصار أئم فقلبت الهمزة الثانية ياء فصار ايم وهذا هو المراد بقوله وياء اثر كسر ينقلب وأشار بقوله ذوالكسر مطلقا كذا الى ان الهمزة الثانية اذا كانت مكسورة تقلب ياء مطلقا أى سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة فالاول نحو أين مضارع أن وأصله أأنن خففت بابدال الثانية من جنس حركتها فصار اين وقد تحقق نحو أئن بهمزتين ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل الا في أئمة فانها جاءت بالابدال والتصحيح والثاني نحو ايم مثال اصبع من أم وأصله ائمم فنقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة الثانية وأدغمت الميم في الميم فصار ائم خففت الهمزة الثانية بابدالها من جنس حركتها فصار ايم والثالث نحو أون والاصل أؤنن لانه مضارع آننته أى جعلته يئن فدخله النقل والادغام ثم خفف بابدال ثاني همزتيه من جنس حركتها فصار اين وأشار بقوله ومايضم واوا أصر الى انه اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واوا سواء انفتحت الاولى أو انكسرت أو انضمت فالاول نحو أوب جمع أب وهو المرعى أصله أأبب

للمضارعة نحو آكل وآمن ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني اذا حضت ان آتزر ثم يباشرني وعوام المحدثين يحرفونه فيشددون التاء بالامد و بعضهم يحقق الهمزتين وكلاهما لحن لانه مضارع من الازار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الأولى للمضارعة والثانية فاء الكلمة ولا يجوز ابدال الثانية تاء ولا تحقيقهما في مثل ذلك لكن حكى الزمخشري عن العرب اتزر بالادغام فيكون سماعيا كما سيأتي في قوله * وشذ في ذي الهمزة نحو ائتكلا * وقد مثل به الشرح هنا (قوله والاصل أآدم) أى أصل الجمع أآدم بهمزتين فالف التكسير ابدلت الثانية واوا لفتحها اثر فتح وليست الواو بدلا من الف المفرد خلافا للمازني لان الفه لم توجد في الجمع اذ المقتضي لقلب همزة المفرد الفا وهو سكونها اثر فتح يزول في الجمع وكذا في التصغير ولو بنيت افعل التفضيل من أن قلت زيد أون من عمرو واصله اأنن كاكرم نقلت فتحة النون للهمزة وادغم ثم قلبت الهمزة واوا عند الجمهور والمازني يقلبها ياء (قوله نحو أو يمر) في نسخة أو يدم تصغير آدم فيراد به الوصف من الأدمة بضم الهمزة وهي لون السمرة لا اسم النبي أبي البشر لان الاسماء المعظمة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه أعجمي كما في الكشاف فلا يعرف له اشتقاق يرد اليه في التصغير لكن قال في المفصل انه عربي على وزن أفعل من الادمة (قوله نحو ايم) بكسر الهمزة وفتح الياء وشد الميم (قوله مثال اصبع) بكسر الهمزة وفتح الباء احدى لغاته العشرة من ضرب تثليث همزته في تثليث بائه والعاشرة كعصفور (قوله من أم) أى صار اماما أو بمعنى قصد (قوله وأصله أأمم) بهمزتين مكسورة فساكنة وفتح الميم الاولى (قوله فنقلت حركة الميم الخ) أى ليتمكن من ادغامها في الثانية (قوله فصار ائم) أى بكسر ففتح فشد الميم (قوله وأصله أأنن) اى بفتح فكسر فشد النون واصله الاول ان كاضرب نقلت كسرة النون الاولى الى الهمزة وادغم وقوله وقد تحقق بقافين اى لانه من نحو اؤم الآتي (قوله الا في ائمة) اى جمع امام واصله أأممة كسلاح واسلحة نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا للادغام فصار ائمة بفتح فكسر فشد الميم فتبدل الثانية ياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل الفا من جنس حركة ماقبلها كما فعل بآنية جمع اناء لوجود المثلين المفتقرين للادغام بعدها هنا فتنقل حركة أولاهما للهمزة توصلا له لاراعتناءهم به أشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من أأنن وأأمم (قوله فانها جاءت بالابدال والتصحيح) عبارة التوضيح وذلك واجب يعني ابدال المكسورة بعد فتح ياء وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فمما يوقف عنده ولا يتجاوز اه فتدبر (قوله والثاني) أى ما كسرت همزته الثانية مع كسر الاولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشد الميم وقوله مثال اصبع أى بكسرتين (قوله والثالث) أى ما كسرت همزته الثانية مع ضم الاولى (قوله والاصل أؤنن) أى بهمزة مضمومة فساكنة فنونين أولاهما مكسورة وأصله الاول أؤأنن بثلاث همزات الأولى للمضارعة مضمومة لان ماضيه رباعي متعد بالهمزة كاكرم والثانية مفتوحة لانها همزة النقل التي دخلت على الماضي كهمزة أكرم والثالثة فاء الكلمة ساكنة فحذف الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كما سيأتي في قوله وحذف همز أفعل استمر الخ فصار أؤنن بالضم كاكرم (قوله مضارع آننته) أى بوزن أكرمته بهمزة مفتوحة فالف منقلبة عن همزة ساكنة فنونين بلا ادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم تنقل فتحة النون الى الهمزة الساكنة بل قلبت الفا فلو لم تتصل به التاء لوجب ان يقال أن والأصل أأنن كاكرم فتنقل فتحة النون الاولى الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام فتقلب الهمزة واوا لفتحها بعد مفتوحة (قوله فدخله) أى المضارع (قوله نحو اوب) بفتح الهمزة وضم الواو وشد الموحدة جمع أب بفتح الهمزة وشد الموحدة وهو المرعى وقيل الفا كهة

لانه أفعل فنقلت حركة عينه الى فائه ثم أدغم فصار أأب ثم خففت ثانية الهمزتين بابدالها من جنس حركتها فصار اوب والثاني نحو اوم مثال اصبع من أم والثالث نحو اوم مثال ابلم من ام واشار بقوله مالم يكن لفظا اتم فذاك ياء مطلقا جا الى ان الهمزة الثانية المضمومة انما تصير واوا اذا لم تكن طرفا فان كانت طرفا صيرت ياء مطلقا سواء انضمت الاولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت فتقول فى مثال جعفر من قرأ قرأأ ثم تقلب الهمزة ياء فيصير قرأى فتحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فيصير قرأا وتقول فى مثال زبرج من قرأ قرئئ ثم تقلب الهمزة ياء فتصير قرئيا كالمنقوص وتقول فى مثال برثن من قرأ قرؤؤ ثم تقلب الضمة التى على الهمزة الاولى كسرة فيصير قرئيا مثل المولى وأشار بقوله وأأم

ونحوه وجهين فى ثانية أم

الى انه اذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ماقبلها وكانت الهمزة الاولى للتكلم جاز لك فى الثانية وجهان الابدال والتحقيق وذلك نحو أؤم مضارع أم فان شئت أبدلت فقلت أوم وان شئت حققت فقلت أؤم وكذا ما كان نحو أؤم فى كونه أولى همزتيه للتكلم وكسرت ثانيتهما يجوز فى الثانية منهما الابدال والتحقيق نحو أئن مضارع أن فان شئت أبدلت فقلت اين وان شئت حققت فقلت أئن (ص)

اليابسة (قوله لانه افعل) أى بوزن افعل كافلس من جموع القلة (قوله والثانى اوم) أى بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال اصبع بكسر ثم ضم فاصله اءمم فعل به مامر (قوله مثال ابلم) أى بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة وهو خوص المقل أى شجر الدوم (قوله الى ان الهمزة الخ) الأولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرفها ولو كانت بعد ضم فمابالك بالمكسورة أو المفتوحة فاسم يكن فى المتن راجع لثانى الهمزين كامر لا لما يضم والأمثلة التى ذكرها الشارح للمضمومة تصلح للمكسورة والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاى وسكون الموحدة وكسر الراء هو الذهب والزينة كامر (قوله كالمنقوص) أى فيعل كقاض (قوله برثن) بضم فسكون فضم (قوله ثم تقلب الضمة الخ) أى لمناسبة الياء فيصير منقوصا كالقاضى وتسكن الياء تخفيفا ثم تحذف لالتقاء الساكنين (قوله مثل المولى) أى بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى بمعنى حلف فالقرئى الذى على مثاله منقوص أيضا كالاول وترك الشارح مثال ما اذا كانت الاولى ساكنة وهو ان تبنى من قرأ مثال قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب كامر فتقول قرأى بكسر ففتح فهمزة ساكنة فياء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأء بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت الثانية ياء وسلمت لسكون ماقبلها فكملت أمثلة الهمزة المتطرفة وهى اثنا عشر كامر باعتبار حركات الاعراب عليها لا لخصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) اى تشبيها لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام فى نحو أانت وأأنذرتهم بجامع الدلالة على معنى زائد على اصل الكلمة وإضافيا فى احرف المضارعة يجوز فى الهمزة بعدها وجهان كما فى يؤمن من الايمان ويؤمن من التأمين فيجوز التحقيق والابدال واوا ساكنة فى الاول مفتوحة فى الثانى فكذا بعد الهمزة (قوله والتحقيق) بقافين وكذا قوله حققت (قوله وكسرت ثانيتهما) سكت الشارح عما اذا فتحت نحو المضارع الت امنانه اذا فسدت ونحو اؤمن مضارع من التأمين ولم ار من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشمونى واؤم ونحوه مما اول همزتيه للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التعليل المتقدم فمقتضى ذلك جواز تحقيقها وابدالها واوا لقوله ان يفتح اثر ضم اوفتح قلب واوا فيقال أول وأومن وقول الشارح وانفتح ماقبلها لم يذكره الموضح والأشمونى فتدبر (قوله وياء) مفعول ثان لاقلب وألفا مفعول أول وكسرا مفعول تلا الواقع صفة لالفا وهذا شروع فى ابدال الياء من أختيها الألف والواو فتبدل من الالف فى مسئلتين ذكرهما المتن ومن الواو فى عشر مسائل كما فى التوضيح منها فى قوله بواو ذا افعلا الى قوله كالمعطيان الخ أربعة وفى قوله بالعكس جاء لام فعلى وصفا واحدة وفى قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفى قوله وصحح المفعول من نحو عدا الى آخر الفصل ثلاث فالجملة تسع وترك واحدة وهى ان تلى كسرة وهى ساكنة غير مدغمة كميزان وميقات أصلهما موزان وموقات لانهما من الوزن والوقت وانما قلبت فى ذلك لثقل الخروج من الكسر الى الواو وأما قلبها ياء فى أجر وادل جمعى جرو ودلو فليس زائدا على ماذكر بل يشمله قوله فى آخر لان أصلهما أجرو وادلو كافلس قلبت الضمة قبلهما كسرة لانه ليس فى العربية اسم معرب بالحركات آخره واو قبلها ضمة فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء فان قلت لم لم تقلب الضمة فتحة توصلا الى قلب الواو الفا قلت والله أعلم لئلا يخرج من باب المنقوص الى المقصور فتدبر (قوله بواو ذا) أى القلب الى الياء لكسر ماقبلها وفى آخر صفة لواو فصل بينهما بالمبتدا للضرورة أو ظرف لغو متعلق بافعلا وقوله أو قبل الخ عطف على محل فى آخر وزيادتى فعلان عطف على تا وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة فى الجميع تطرف الواو حقيقة أو تقديرا

وياء اقلب ألفا كسرا تلا * او ياء تصغير بواو ذا افعلا

فى آخر أو قبل تا التأنيث أو * زيادتى فعلان

ذا أيضارأوا في مصدر المعتل عيناوالفعل * منه صحيح غالبانحو الحول (ش) اذاوقعت الالف بعدكسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع مصباح ودينار مصابيح ودنانير وكذلك اذاوقعت قبلها ياء التصغير كقولك في غزال غزيل وفي قذال قذيل وأشار بقوله بواوذا افعلاف آخر الى آخر البيت الى أن الواو تقلب أيضا ياء اذا تطرفت بعد كسرة أو بعد ياء تصغير أو وقعت قبل تاء التأنيث أو قبل زيادتي فعلان مكسورا ماقبلها فالاول نحو رضى وقوى وأصلهما رضو وقوو لانهما من الرضوان والقوة فقلبت الواو ياء والثاني نحو جرى تصغير جرو وأصله جريو فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء والثالث نحو شجية وهي اسم فاعل للمؤنث وكذا شجية مصغرا وأصله شجيوة من الشجو والرابع نحو غزيان وهو مثال ضريان من الغزو وأشار بقوله ذا أيضارأوا في مصدر المعتل عينا الى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كل فعل اعتلت عينه نحو صام صياما وقام قياما والاصل صوام وقوام فاعلت الواو في المصدر حملا له على فعله فلو صحت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا وكذلك تصح اذا لم يكن بعدها ألف وان اعتلت في الفعل نحو حال حولا (ص) وجمع ذى عين أعل أوسكن * فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن (ش) أى متى وقعت الواو عين جمع

أثر كسرة وقوله في مصدر المعتل مسئلة ثانية وقوله وجمع ذى عين الخ ثالثة وقوله والواو لاما الخ رابعة (قوله ذا أيضا) أى قلب الواو ياء لكسر ماقبلها رأوه في مصدر المعتل أى الفعل المعتل والاولى المعل ليفيد اشتراط تغيير عين الفعل لان المعتل مافيه حرف علة وان لم يغير والمعل هو المغير (قوله والفعل) بكسر ففتح منه أى من مصدر المعتل يعني اذا كان ذلك المصدر على فعل صح غالبا (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثاني دخل في المتن استطرادا والمقصود التنبيه على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه ولا يختص بالآخر فلو قال

باثر يا التصغير اوكسر ألف * تقلب ياالواو ان كسرا ردف

في آخر او قبل الخ لوافق مقصوده أشمونى (قوله أو وقعت قبل تاء التأنيث الخ) أى لان كلا من التاء وزيادتي فعلان كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقديرا لانهما في نية الانفصال وليس المراد بفعلان خصوص هذه الهيئة فان الواو لاتقلب ياء في فعلان ساكن العين بل في مكسورها لتقع اثر كسرة كما مثله الشارح وانما هو تمثيل لموضع الزيادتين ولذا قال الموضح أو قبل الألف والنون الزائدتين (قوله مكسورا ماقبلها) أى أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء أو الالف والنون لا يختص بتلوها كسرة بل يشمل تاليه ياء التصغير كما يشمل كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا شجية مصغرة ومثال الثاني مالو صغر غزيان فيكون حكمه كذلك (قوله فقلبت الواو ياء) أى لان حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كما في ميزان لماض وهي بالتأخير متعرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحركها وصلا لتوقع السكون ومن ثم لم تتأثر بكسر ماقبلها متحركة في غير الآخر كعوض وعوج الا اذا كان مع الكسرة مايعضدها كاعلالها في فعل المصدر أومفرد الجمع كما سيأتي في صيام وديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازى والداعى أو فعل معلوم كما مثله او مجهول كعفى ودعى ولا بين كون الكسرة اصلية كما ذكر أو محولة عن الضمة كما مر في أدل (قوله تصغير جرو) بتثليث الجيم والكسر أفصح ولد الكلب والسبع ويطلق على الصغير مطلقا (قوله والثالث شجية) أى بفتح فكسر فياء مخففة وأصله شجوة من الشجو وهو الهم والحزن (قوله غزيان) أى بفتح فكسر والالف والنون زائدان كما في قطران لا للتثنية اه صبان (قوله مثال ضريان) أى بفتح المعجمة وكسر الراء فتحتية مثنى ضرى وهو العرق الذي لاينقطع دمه يقال ضرا العرق يضر وضروا من باب قعد اذا زل دمه كذا قيل وفيه أنه حينئذ يكون بشد الياء كمفرده وأصله ضريوان بدليل ضروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء سا كنة لا لكسر ماقبلها فالاظهر انه بالموحدة مع الظاء المشالة وهو الحيوان الذي مر ذكره أو مع الضاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أى حملا له على فعله وجملة الشروط أربعة المصدرية وكسر ماقبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها ألف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح فخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو راح رواحا فلا تقلب في ذلك وان أعل الفعل لعدم حمله عليه في الاول وعدم كسر ماقبلها في الثاني ومحترز الباقيين في الشارح (قوله اعتلت) الاولى أعلت لما مر (قوله نحو صام صياما) أى وانقاد انقيادا واعتاد اعتيادا والاصل انقوادا واعتوادا فلا يختص بالمصدر الذي على فعال خلافا لما يوهمه الشارح كشرح الكافية (قوله لواذا) بكسر اللام مصدر لاود القوم ملاوذة ولواذا أى لاذ بعضهم ببعض (قوله وكذلك تصح اذا لم يكن الخ) أى غالبا كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النساء لكم قيما وارزقوهم وابن عامر في المائدة قيما للناس والأصل قوما قلبت الواو ياء لكسر ماقبلها مع اعلالها في الفعل (قوله فاحكم) الفاء في جواب أما مقدرة أى وأما جمع الخ كما في وربك فكبر أو هي زائدة وجمع امامبتدأ خبره جملة احكم الخ أو مفعول

واعتلت في واحده أو سكنت وجب قلبها ياء ان انكسر ماقبلها ووقع بعدها ألف نحو ديار وثياب أصلهما دوار وثواب فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ماقبلها ومجيء الالف بعدها مع كونها في الواحد اما معتلة كدار أو شبيهة بالمعتل في كونها حرف لين ساكنا كثوب (ص)

وصححوا فعلة وفي فعل وجهان والاعلال أولى كالحيل

(ش) اذا وقعت الواو عين جمع مكسورا ماقبلها واعتلت في واحده أو سكنت ولم يقع بعدها ألف وكان على فعلة وجب تصحيحها نحو عود وعودة وكوز وكوزة وشذ ثور وثيرة ومن ههنا يعلم انه انما تعتل في الجمع اذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره لانه حكم على فعلة بوجوب التصحيح وعلى فعل بجواز التصحيح والاعلال فالتصحيح نحو حاجة وحوج والاعلال نحو قامة وقيم وديمة وديم والتصحيح فيها قليل والاعلال غالب (ص)

والواو لاما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان يرضيان ووجب

ابدال واو بعد ضم من ألف ويا كموقن بذا لها اعترف

(ش) اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتحة قلبت ياء نحو أعطيت أصله أعطوت لانه من عطا يعطو اذا تناول فقلبت الواو في الماضي ياء حملا على المضارع نحو يعطي كما حمل اسم المفعول نحو معطيان على اسم الفاعل نحو معطيان وكذلك يرضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان فقلبت واوه بعد الفتحة ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو يرضيان وقوله ووجب * ابدال واو بعد ضم من ألف (قوله معناه أنه يجب ان يبدل من الالف واوا اذا وقعت بعد ضمة كقولك في بايع بويع وفي ضارب ضورب وقوله * ويا كموقن بذا لها اعترف * معناه

لمحذوف يفسره احكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان بهو سفر الا كل (قوله واعتلت في واحده) فيه مامر وخرج به نحو طو يل وطوال وشذ قوله تبين لى ان القماءة ذلة * وان اعزاء الرجال طيالها * والقماءة بالمد القصر قيل ومن الشاذ الصافنات الجياد لسلامتها في مفرده وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسي لاعلال المفرد اذ أصله جيود فعل به كسيد (قوله ان انكسر ماقبلها) خرج أسواط وأحواض وأثواب (قوله ووقع بعدها ألف) جعله الشارح شرطا في كل من المعتلة في المفرد والساكنة أخذا من قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله بذا الاعلال أى الذى في المصدر بشرطه السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعلة في المفرد تقلب في الجمع ياء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر ولانها في الجمع ضعفت باعلالها في المفرد وقربها من الطرف فسلطت الكسرة عليها كحيلة وحيل وديمة وديم وشذ حاجة وحوج خلافا لما سيأتى أما الساكنة في المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها الا بالالف القريبة من الياء لانها ليست في الضعف كالمعتلة كسوط وسياط وحوض وحياض فلو لم توجد الالف صحت نحو كوز وكوزة و يشترط أيضا كما في التسهيل صحة اللام لئلا يتوالى اعلالها مع اعلال العين ولذا صحت الواو في رواء وجواء بوزن عطاش جمعى ريان وجو والاصل رواى وجواو قلبت اللام همزة لتطرفها اثر ألف زائدة فسلمت العين وأصل ريان رويان فتلخص أن الشروط أربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلالها في المفرد مطلقا أو سكونها فيه مع وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله وكان على فعلة) لم يمثل لها الا بالساكنة في المفرد (قوله وجب تصحيحها) أى لانه لما عدمت الالف قل عمل اللسان فخفت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تحصينها ببعدها من الطرف بسبب الهاء وقوتها بعدم اعلالها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه قريبة من الطرف ولم يمثلوه الا بالمعلة في المفرد فكان أولى بالاعلال كما قاله المصنف وظاهره ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما مر فلو قال وفي فعل * قد شذ تصحيح فحتم أن يعل * لوفى بالمراد أشمونى (قوله وثيرة) بكسر المثلثة وفتح التحتية وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الاقط وبمعنى الحيوان حيث جمعوا الاول على ثورة وقيل أصله ثيارة كحجارة فقلب الواو قياسى لاجل الالف ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيها على الاصل (قوله نحو حاجة وحوج) قد علمت أنه شاذ لا قليل والقياس حيج لاعلالها في المفرد (قوله والواو) مبتدأ خبره انقلب و بعد فتح متعلق به و ياء مفعوله ولاما حال من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالمعطيان ليفيد اشتراط كونها رابعة فصاعدا أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كعطوت وزكوت (قوله ووجب الخ) شروع في ابدال الواو من أختيها الالف والياء فتبدل من الالف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل ستأتى كلها (قوله ويا) مبتدأ وكموقن صفته على حذف مضاف وجملة اعترف خبره أى وياء كائنة كياء موقن التى كانت فيه في انها مفردة ساكنة بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بذا الحكم أى قلبها ياء فخرجت الياء المدغمة كحيض والمتحركة كهيام فلا يقلبان لتحصنهما بالادغام والحركة وكذا التى بعد غير ضمة كبيع لخفتها والتى في الجمع كما سيأتى في البيت بعده (قوله حملا على المضارع) أى فان الواو تقلب في مضارع الرباعى ياء لتطرفها اثر كسرة وكذا في اسم فاعله فحمل عليهما غيرهما حملا للفرع على أصله وقال سيبو يه يوما للخليل لم أعل تغازينا وتداعينا وأصله تغازونا وتداعونا مع أن مضارعه وهو نتغازى ونتداعى لا كسر قبل آخره حتى يعل ويحمل عليه الماضى فاجابه بان اعلال المضارع ثبت في أغازى وأداعى المكسور ماقبل آخرهما قبل مجيء تاء التفاعل ثم استصحب معها كاستصحابه مع الهاء في نحو المعطاة فاعل تغازينا حملا عليه

أن الياء اذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها واوا نحو موقن وموسر أصلهما ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فلو تحركت الياء لم تعل نحو هيام (ص)
ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع أهيما

(ش) يجمع فعلاء وأفعل على فعل بضم الفاء وسكون العين كما سبق في التكسير كحمراء وحمر وأحمر وحمر فاذا اعتلت عين هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمة كسرة لتصح الياء نحو هيماء وهيم وبيضاء وبيض ولم تقلب الياء واوا كما فعلوا في المفرد كموقن استثقالا لذلك في الجمع (ص)
وواوا اثر الضم رد اليا متى ألفى لام فعل أو من قبل تا
كتاء بان من رمى كمقدره كذا اذا كسبعان صيره

(ش) اذا وقعت الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلان وانضم ماقبلها في الاصول الثلاثة وجب قلبها واوا فالاول كقضو الرجل والثاني كما اذا بنيت من رمى اسما على وزن مقدرة فانك تقول مرموة والثالث كما اذا بنيت من رمى اسما كسبعان فانك تقول رموان فتقلب الياء واوا في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ماقبلها (ص)
وان تكن عينا الفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى

(ش) اذا وقعت الياء عينا الصفة على وزن فعلى جاز فيها وجهان أحدهما قلب الضمة كسرة لتصح الياء والثاني ابقاء الضمة فتقلب الياء واوا نحو الضيقى والضوقى والكيسى والكوسى وهما تأنيث الاضيق والاكيس (ص)

(قوله اذا سكنت) أي وكانت غير مدغمة كما مر وقوله في مفرد أخذه من البيت بعده (قوله نحو هيماء) بالمد كحمراء أنثى أهيم (قوله استثقالا لذلك في الجمع) كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك التخفيف بالجمع وانها تبدل في المفرد واوا سواء وقعت فاء كموقن وهو اتفاق أو عينا كأن يبنى من البياض اسما مفردا على مثال برد فتقول بوض والاصل بيض بضم فسكون وهو مذهب الاخفش وقال سيبويه في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجمع فتقول بيض بالكسر كما فعل مثله في مبيع فان أصله مبيوع نقلت ضمة الياء للباء وحذفت واو مفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء كما سيأتي ولذلك كان ديك عنده يحتمل ان أصله فعل وان أصل معيشة مفعلة بالضم أو الكسر فيهما وعند الاخفش يتعين فيهما الكسر اذ لو كانا بالضم لقيل دوك ومعوشة (قوله وواوا اثر الضم الخ) هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوا للضم ماقبلها وتقدم واحدة في قوله ويا كموقن وسيأتي واحدة في قوله وان تكن عينا الخ وواحدة في قوله من لام فعلى الخ والسبب في جميعها ضم ماقبلها الا في الاخير كما سيأتي (قوله أو من قبل تاء) أي أو ألفى لام اسم من قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلان وانما اشترط ذلك في الاسم ولم يشترط في الفعل شيء لانه لو أبدلت في الاسم بدون ماذكر لزم كون آخر الاسم المعرب واوا بعد ضمة لازمة وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من رمى اسما كعضد لا تقل فيه رمو لذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول رم كشج لانه منقوص أما مع التاء فالواو غير آخر ولذا يشترط بناء الكلمة عليها التكون لازمة كما يفيده قوله كتاء بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكر فلا تبدل معها الياء واوا لانها في نية الانفصال فما قبلها آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كتواني توانية فان أصله توانيا بضم النون كتكاسلا كسرت النون للياء واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها أفاده في التوضيح ويؤخذ منه تقييد الالف والنون بما بنيت الكلمة عليهما كما يفيده قول المتن كذا اذا كسبعان صيره (قوله كتاء بان) أي كتاء شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال وأضاف التاء للباني لملابسته لها لانه المتكلم بها (قوله كذا اذا الخ) أي كذا ترد الياء اثر الضم واوا اذا صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة اسم موضع ونونه اما مفتوحة على لغة من يجري المثنى المسمى به كسلمان في منعه الصرف للعلمية والزيادة أو مكسورة على لغة من يلزمه الالف ولو سمي به صبان (قوله كقضو الرجل) أي عند التعجب من قضائه فالمعنى ما أقضاه وأصله قضي لانه من قضيت (قوله اسما كسبعان) أي اسما مفردا موازنا لذلك فتقول رموان وأصله رميان فقلبت الياء واوا الضم ماقبلها لان الالف والنون اللازمتين ليسا بأضعف من التاء اللازمة في تحصين الواو من الطرف حتى لا يلحقها الاعلال لكن استشكله الموضح بان ماقبلهما أعطي حكم الآخر المحض في نحو غزيان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كما مر فكان مقتضاه قلب الضمة هنا كسرة لتسلم الياء فتدبر (قوله اذا وقعت الياء) أي المضموم ماقبلها عينا الصفة الخ اعلم ان فعلى بالضم ان كان اسما محضا أو صفة جارية مجرى الاسماء وجب قلب الياء فيها واوا للضمة قبلها فالاول كطوبى مصدرا لطاب أو اسما لشجرة في الجنة وأصلها طيبى لانها من طاب يطيب والثاني كطوبى وكوسى وخورى بالمعجمة والراء أسماء تفضيل مؤنثات أطيب وأكيس وأخير فأصلها طيبى وخيرى وكيسى من الكيس بفتحتين وهو الفطنة والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الاسماء ايلاؤها العوامل وعدم جريانها على موصوف وأن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل كالاسم المحض فيقال أفضل وأفاضل كما يقال في أفكل اسم الرعدة أفاكل فدل على انه جار مجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضة أي جارية على موصوف ولو مقدرا وجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا قسمة ضيزى أي جائرة ومشية حيكى

بالحاء المهملة ثم كاف أي يتحرك فيها المنكبان كالحائك فاصلهما ضيزى وحيكى بالضم اذا علمت ذلك
فكلام الناظم مخالف للنحويين لان مراده بفعلى وصفا ما جرى مجرى الاسماء كالطوبى والكوسى وجوز
فيه القلب وعدمه ونص على انهما مسموعان مع ان النحويين جزموا في هذا النوع بوجوب القلب كالاسماء
المحضة وظاهر كلام سيبويه امتناع غيره ويدخل في قوله وصفا الصفة المحضة فمقتضاه جواز الوجهين فيها مع
أنه يتعين فيها تصحيح الياء فكان الاوفق بمراده أن يقول

وان تكن عينا لفعلى أفعلا * فذاك بالوجهين عنهم يجتلى   والله أعلم

﴿فصل﴾ (قوله من لام فعلى) متعلق بأتى واسما حال من فعلى بالفتح وبدل حال من الواو وياء مضاف اليه
وذا اسم اشارة فاعل جا بالقصر والبدل بدل منه أو بيان له وغالبا متعلق بجا الآتي ليكون لذكره بعده فائدة
التقييد بالغلبة والا كان تكرارا وأشار بذلك الى ان عدم الابدال شاذ كما صرح به في شرح الكافية
وهو ما عليه سيبويه والجمهور وعكس في التسهيل فحكم بشذوذ الابدال في تقوى ونحوها وبأن ريا الآتي
قياسي (قوله تبدل الواو الخ) هذا سادس موضع تبدل فيه الياء واوا وانما أبدلت هنا مع زيادة ثقلها
وعدم ضم ما قبلها فرقا بين الاسم والصفة وخصوه بالاسم لانه لخفته أحمل للثقل وهذا الفرق خاص بذوات
الياء فلو كانت لام فعلى بالفتح واوا سلمت في الاسم كدعوى والصفة كنشوى مؤنث نشوان أي سكران
كما هو مفهوم المتن (قوله وأصله تقيا) أصله الاصيل وقيا لانه من وقيت قلبت واوه تاء كما في تراث ثم ياؤه
واوا كما في الشرح ولا يضر اجتماع الاعلالين فيه لعدم تواليهما وهو غير منصرف لالف التأنيث ومن قرأ
على تقوى بالتنوين جعلها للالحاق بجعفر كالف تترى (قوله نحو صديا وخزيا) مؤنثا صديان كعطشان
وزنا ومعنى وخزيان بوزنه من خزي يخزى بالمعجمة والزاي كفرح يفرح أي ذل (قوله فتوى) بفتح
الفاء اسم لما يجيبك به المفتي وأصلها بالياء لانها من أفتيت وقوله بمعنى الفتيا أي بالضم وكذا البقيا بعده
(قوله بقوى) اسم من أبقى بمعنى دام (قوله كقولهم للرائحة ريا) ومثلها سعيا المكان وطغيا بمهملة
فغين معجمة لولد البقرة الوحشية فهذه الثلاثة من غير الغالب أي شاذة كما صرح به الناظم وولده وخرج
بذلك ريا من الري فعدم قلبه لكونه صفة لكن تعقب بان النحويين قالوا في ريا انها صفة غلبت عليها
الاسمية والاصل رائحة ريا أي مملوءة طيبا وفي الصحاح يقال امرأة ريا لم تبدل ياؤه لانه صفة اه ولو سلمنا
اسميته فعدم القلب لمانع وهو انه لو قيل رويا عملا بهذه القاعدة للزم قلب الواو ياء عملا بما في الفصل الآتي
أو ندعي فيها اجراء القاعدتين وأما سعيا فتحتمل انه نقل من الصفة الى العلمية فاستصحب أصله وأما طغيا
فالا كثر فيه ضم الطاء فلعل من فتح استصحب تصحيحه حال الضم ولا شذوذ أفاده الموضح وغيره (قوله
بالعكس) حال من لام ووصفا حال من فعلى بالضم أي ان لام فعلى هذه ان كانت واوا قلبت ياء في الصفة
تخفيفا لثقلها مع ثقل الواو دون الاسم لانه أخف منها على عكس فعلى بالفتح ومفهومه ان لامها ان كانت
ياء سلمت في الاسم كالفتيا بالضم والصفة كالقضيا مؤنث الاقضى بالضاد المعجمة وهو كذلك لانهم
لم يفرقوا في اليائي من هذا بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا بينهما في الواوي من الاول اه اشموني
(قوله أي تبدل الواو الخ) هذا خامس موضع لابدالها ياء كما مر (قوله نحو الدنيا والعليا) أصلهما الدنوا
والعلوا من الدنو والعلو قلبت الواو ياء والمراد الدنيا الواقعة في قوله تعالى السماء الدنيا الحياة الدنيا الا مقابل
الآخرة فان قياسها عدم القلب لعروض اسميتها لذلك لكن استصحب أصل وصفيتها (قوله وشذ) أي
قياسا لا استعمالا فانه كثير في كلامهم وورد في قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى نبه به على الاصل (قوله أهل
الحجاز) أي دون تميم فانهم يقولون القصيا على القياس (قوله فان كانت فعلى اسما سلمت الواو الخ) قال
المصنف هذا هو المؤيد بالدليل الموافق لنص أئمة اللغة وهو عكس ما عليه أئمة التصريف لانهم يقلبون في

﴿فصل﴾

من لام فعلى اسما أتى
الواو بدل
ياء كتقوى غالبا جاذا
البدل

(ش) تبدل الواو من الياء
الواقعة لام اسم على وزن
فعلى نحو تقوى وأصله
تقيا لانه من تقيت فان كان
فعلى صفة لم تبدل الياء واوا
نحو صديا وخزيا ومثل
تقوى فتوى بمعنى الفتيا
وبقوى بمعنى البقيا واحترز
بقوله غالبا مما لم تبدل الياء
فيه واوا وهي لام اسم على
فعلى كقولهم للرائحة ريا

(ص)
بالعكس جا لام فعلى وصفا
وكون قصوى نادرا لا يخفى

(ش) أي تبدل الواو الواقعة
لاما لفعلى وصفا ياء نحو
الدنيا والعليا وشذ قول
أهل الحجاز القصوى فان
كانت فعلى اسما سلمت الواو

كحزوى (ص) ﴿فصل﴾ ان يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عريا * فياء الواو اقلبن مدغما *

الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا وهذا لادليل عليه (قوله كحزوى) بضم المهملة فزاى موضع بالحجاز عناه ذوالرمة بقوله

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة * فماء الهوى يرفض أو يترقرق

وانما نصب دارا لوصفه بحزوى قبل النداء فاشبه المضاف على حد ياعظيما يرجى لكل عظيم ويرفض بفتح الفاء وشد الضاد المعجمة أى يسيل بعضه فى أثر بعض ويترقرق براءين وقافين أى يبقى فى العين متحيرا يجىء ويذهب والله أعلم

﴿فصل﴾ (قوله واتصلا) أى بان لم يفصل بينهما فاصل وكانا من كلمة واحدة أو فى حكم الواحدة كمسلمى فأفاد شرطين (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من الشرح أولا ارجاع ضمير عرى لسكون السابق ففيه شرط واحد والأولى ارجاعه للسابق نفسه أى وعرى السابق من العروض ذاتا وسكونا ففيه شرطان كما فى التوضيح ويدل عليه كلام الشرح فى المحترزات وعلى كل فالف عريا للاطلاق وقضية ماذكر ان الثانى منهما لايشترط أصالته وهو كذلك حفنى وخامس الشروط فى هذا البيت قوله * ان يسكن الخ (قوله أبدلت الواو ياء) أى تخفيفا وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطى ولى مصدرا طويت ولويت وكمسلمى والأصل طوى ولوى ومسلموى فعل به ماذكر وقلبت ضمة الميم فى مسلمى كسرة لمناسبة الياء (قوله والاصل سيود وميوت) أى من ساد يسود ومات يموت فوزنهما فيعل بكسر العين عند البصريين وبالفتح عند البغداديين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسرها ثم أعل وأدغم لان فيعل بالكسر لم يوجد فى الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قد يأتى فيه ماليس فى الصحيح كفعلة بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورماة دون الصحيح فسماع سيد وميت بالكسر دليل على انه أصلهما ولا حاجة للتحويل على انه يقال ليس المكسور موجودا فى الصحيح حتى ينقل اليه المعتل ولم يجعل وزنهما فعيل بتقديم العين لانه غير موجود فى كلامهم ووجد من الاول ضيغم وصيرف وان كانا بالفتح (قوله لم يؤثر) وكذا فى كلمة مع فاصل كزيتون (قوله وكذا ان عرضت الياء والواو) أى عرض السابق منهما للسكون بان عرضت ذاته كروية أصلها بالهمز أبدلت واوا للضم ماقبلها وكذا نحو بويع واوه بدل من ألف بايع وياء ديوان بدل من الواو الاولى فى دوان بالتشديد أو عرض سكونه فقط كقوى فعل ماض بسكون الواو مخففا من كسرها كما يخفف نحو علم بسكون ثانيه فلا ابدال فى ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل وغيور (قوله يوم أيوم) أى كثير الشدة ومثله ضيون للسنور الذكر وعوى الكلب كرمى عوية فهذه صحت مع استيفائها الشروط شذوذا وقياسها أيم وضين وعية بشد الياء المفتوحة كما شذ الابدال مع فقد بعض الشروط فى قراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بشد الياء وأصلها بالهمز كما مر فابدلت واوا ثم ياء وكما شذ ابدال الياء واوا فى قولهم عوى عوة (قوله أصل) ضبطه المعرب بالبناء للمجهول واختار الصبان ضبطه كـكرم مبنيا للفاعل بمعنى تأصل قال ورأيته منقولا عن خط ابن النحاس تلميذ المصنف وهو وان كان يلزم عليه عيب السناد أولى لانا لم نجد فى القاموس ولا غيره فعلا متعديا من هذا المعنى حتى يبنى للمفعول اه ولك ان تفر من بشاعة القافية حينئذ بجعله اسم فاعل بوزن حذر وأصله فعيل حذفت ياؤه للضرورة أو تجريه على مذهب من يجوز بناء اللازم للمجهول (قوله ألفا ابدل) بنقل حركة همزة أبدل الى تنوين ألفا لانها همزة قطع وهذا شروع فى ابدال الالف من أختيها الواو والياء ولهذا الابدال عشرة شروط كلها فى المتن منها فى هذه الابيات خمسة كما ستعلمه (قوله ان حرك التالى) أى الحرف الذى يتلو الواو أو الياء (قوله كف) أى منع اعلال غير اللام أى اعلال الواو والياء الواقعين غير لام للكلمة أى لام ثانية بان يقعا عينا أو لاما أولى (قوله متحركة بعد فتحة) هذان شرطان خرج بالاول نحو القول والبيع ممالم

وشذ معطى غير ما قد رسما

(ش) اذا اجتمعت الواو والياء فى كلمة وسبقت احداهما بالسكون وكان سكونها أصليا أبدلت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وذلك نحو سيد وميت والاصل سيود وميوت فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار سيد وميت فان كانت الياء والواو فى كلمتين لم يؤثر ذلك نحو يعطى واقد وكذا ان عرضت الياء والواو للسكون كقولك فى رؤية روية وفى قوى قوى وشذ التصحيح فى قولهم يوم أيوم وشذ أيضا ابدال الياء واوا فى قولهم عوى الكلب عوة

(ص)

من ياء او واو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل

ان حرك التالى وان سكن كف * اعلال غير اللام وهى لا يكف

اعلالها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها قد ألف

(ش) اذا وقعت الواو والياء محركة بعد فتحة قلبت ألفا نحو قال وباع أصلهما قول وبيع فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها هذا ان كانت حركتهما أصلية فان كانت عارضة لم يعتد بها

تجيل وتوم وأصلهما جيئل وتوأم فنقلت حركة الهمزة الى الياء والواو فصار جيلا وتوما فلوسكن ما بعد الياء والواو ولم تكن لاماوجب التصحيح نحو بيان وطويل فان كانتا لاماوجب الاعلال مالم يكن الساكن بعدهما ألفا أو ياء مشددة كرمياوعلوى وذلك نحو يخشون أصله يخشيون فقلبت الياء ألفالتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة (ص)

وصحح عين فعل وفعلا ذا أفعل كاغيد وأحولا

(ش) كل فعل كان اسم الفاعل منه على وزن أفعل فانه يلزم عينه التصحيح نحو عور فهو أعور وهيف فهو أهيف وغيد فهو أغيد وحول فهو أحول وحمل المصدر على فعله نحو هيف وعور وحول وغيد (ص)

وان يبن تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل

(ش) اذا كان افتعل معتل العين فحقه ان تبدل عينه ألفا نحو اعتاد وارتاد لتحركها وانفتاح ماقبلها فان أبان افتعل معنى تفاعل وهو الاشتراك فى الفاعلية والمفعولية حمل عليه فى التصحيح ان كان واويا نحو اشتوروا فان كانت العين ياء وجب اعلالها نحو ابتاعوا واستافوا أى تضاربوا بالسيوف (ص)

وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح أول وعكس قد يحق

(ش) اذا كان فى كلمة حرفا علة كل واحد متحرك مفتوح ماقبله لم يجز اعلالهما معا لئلا يتوالى فى كلمة واحدة اعلالان فيجب اعلال أحدهما وتصحيح الآخر والاحق منهما الاعلال بالاعلال الثانى نحو الحيا والهوى والاصل حيي وهوى فوجد فى كل من العين واللام سبب الاعلال فعمل به فى اللام وحدها لكونها طرفا والاطراف محل التغيير وشذ اعلال العين وتصحيح اللام

يتحرك و بالثانى نحو حيل وعوض وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ماقبلها وتأصل الحركة ثالث كما بينه الشرح واتصالهما رابع كما فى المتن ولم يبينه الشرح وذلك بان يكونا فى كلمة واحدة بلافاصل بينهما فخرج نحو ان أجد وجد يزيد ونحو تباين وتهاون لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكون مابعدهما على التفصيل المذكور خامس (قوله تجيل) بفتح الجيم والياء من أسماء الضبع وتوم بفتح المثناة فوق والواو أحد التوأمين وهما الولدان فى بطن وأصلهما جيئل وتوأم كلاهما بوزن جعفر بهمزة بعد الياء والواو ومثلهما فى عدم الابدال لعروض الحركة نحو لتبلون ولا تنسوا الفضل (قوله فلوسكن مابعدهما) مفرع على محذوف أى ومحل ذلك مالم يسكن مابعدهما فلوسكن الخ (قوله وجب التصحيح) أى لئلا يلتقى ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفا كبيان أوغيرها كطويل وغيور وخورنق (قوله كرميا الخ) مثال للمنفى الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفا أو ياء مشددة وانما صحح ذلك لئلا يجتمع ألفان فى رميا وحذف أحدهما يلبس بالمفرد وحمل مالا لبس فيه كفتيان عليه ولان ياء النسب فى علوى تقتضى ابدال الالف واوا كما مر فكيف تبدل الواو معها ألفا (قوله وذلك) أى سكون مابعد اللام الذى لا يمنع اعلالها لكونه ليس ألفا ولا ياء مشددة نحو يخشون الخ (قوله وصحح عين فعل) بفتحتين وفعلا بفتح فكسر وذا أفعل حال من الثانى وأشار بذلك الى شرطين آخرين أن لا تكون الواو والياء عينا الفعل وصفه على أفعل ولا عينا المصدره (قوله كاغيد) من الغيد كالفرح وهو نعومة البدن وأهيف من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعل) هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون أوخلقة أووصف ظاهر فى البدن كسود وعود وحول وغيد فهو أسود وأعور وأحول وأغيد وانما صحت عين هذا الفعل حملا على ماهو بمعناه وهو افعل بشد اللام كاعور واحول لان عينه صحت لسكون ماقبلها ومابعدها فحمل هذا عليه وحمل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذى وصفه على فاعل كخاف فهو خائف فانه يعل كفعل بالفتح والضم (قوله وان يبن) بكسر الموحدة مضارع بان أى ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أى يشترط لاعلال عين افتعل ان كانت واوا أن لا يكون بمعنى التفاعل والاسلمت فان كانت ياء أعلت مطلقا (قوله ارتاد) بالراء والمثناة فوق أى طلب (قوله فان أبان الخ) مقابل لمحذوف أى محل وجوب الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان أبان الخ (قوله حمل عليه) أى لان تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كتشاور وتبايع ولما كان هذا بمعناه حمل عليه واختص التصحيح بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبيهة بها فاعلت (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة الى اللام قبلها واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط تاسع (قوله حرفا علة) أى واوان أو ياآن أو مختلفان (قوله لئلا يتوالى اعلالان) أى بلافصل بينهما وهو ممنوع لاجحافه أما مع الفاصل فجائز نحو يفون اذ أصله يوفيون ولا يرد توالى الاعلالين فى ماء وشاء وترى من الرؤية لانها شاذة عن القياس على انه قيد فى شرح الكافية منع توالى الاعلالين بكونهما من جنس واحد أما اذا اختلفا كهذا فلا يمنع وعليه فلا شذوذ (قوله والاحق منهما بالاعلال الثانى) أى لان الطرف محل التغيير (قوله نحو الحيا) أى بالقصر وهو المطر وكذا الهوى بالقصر وهو ميل النفس الى الشئ وشاع فى المذموم أما الممدود منهما فليس مما نحن فيه لان عينه لا تستحق

الاعلال لمنعه بالالف الساكنة بعدها والحيا مثال لاجتماع ياءين لانه من حييت والهوى للواو والياء لانه من هويت ومثال الواوين الحوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالكسر كقوى اذا اسود فلامه واو كعينه لقولهم فى تثنيته حووان وفى جمع أحوى حو بالضم والتشديد وكذلك قوى أصله بواوين من القوة (قوله نحو غاية) مثلها راية وكذا آية عند الخليل فاصلها غيية ور يية وايية قلبت الياء الأولى ألفا شذوذا اذ القياس قلب الثانية لكن سهله كون الثانية غير طرف قال فى التسهيل وهذا أسهل الوجوه فى آية وقيل أعلت الثانية فصار اياة كنواة ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتحات وقيل أصلها ايية بضم الاولى كسمرة وقيل ايية كنبقة فاعلالها على القياس لان الثانية لا تستحق الاعلال لعدم فتح ماقبلها وقيل آيية كفاعلة أواية بشد الياء وكلها مردودة كما فى التصريح (قوله ما آخره) بالنصب ظرف لزيد وما يخص نائب فاعله والجلة صلة ما الأولى وان يسلما فاعل بواجب الواقع خبرا عن عين أى وعين اللفظ الذى زيد فى آخره ما يخص الاسم واجب سلامتها وهذا عاشر الشروط وحاصله أن لا تكون الياء والواو عينا لما فى آخره زيادة تختص بالاسم (قوله نحو جولان) مصدر جال يجول وهيمان مصدر هام يهيم وانما سلمت عينهما لان زيادة الالف والنون فى آخرهما أبعدتهما عن الفعل الذى هو الأصل فى الاعلال لانهما لا يلحقانه أصلا ومثلهما الألف المقصورة عند سيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صورى بفتحات اسم ماء وحار حيدى بوزنه أى يحيد عن ظله لنشاطه وحكم الأخفش بشذوذ هذين لان الألف وان اختصت بالاسم لا تخرجه عن صورة فعل أسند لالف الاثنين كضربا فلا تمنع الاعلال كما لا تمنعه التاء اتفاقا لانها وان اختصت بالأسماء لكن جنسها يلحق الماضى فلا يثبت بلحاقها للاسم مباينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جمعى قائل وبائع والأصل قولة وبيعة ككملة وشذ تصحيح حوكة وخونة جمعى حائك وخائن (قوله وشذ ماهان وداران) وقياسهما موهان ودوران لان أصلهما تثنية ماء ودار وفى نسخ هامان بتقديم الهاء وقياسه هيمان لكن قيل ان هامان وداران أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ (قوله وقبل بالخ) هذا البيت دخيل فى هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من ابدال حرف العلة فالاولى ذكره مع التاء والطاء والدال لاتفاق الكل فى انها غير علة أو افراده بفصل كما فعله الموضح * والحاصل ان المصنف بين فيما مر ابدال الهمزة وحروف العلة الذى لا يتوقف على نقل حركة وذكر فى الفصل الآتى ابدالها المتوقف على النقل ثم بين باقى حروف الابدال فى فصل ذو اللين الخ فكان الاولى تأخير الميم مع ذلك (قوله ميما) مفعول ثان لاقلب والنون مفعوله الاول واسم كان يعود للنون والأولى التعبير بالابدال لما مر أول الباب الا أن يقال لاحظ اصطلاح القراء فى تسميتهم هذا العمل اقلابا (قوله المنفصلة) أى عن الباء بان كانتا من كلمتين ودخل فى النون الساكنة المنفصلة التنوين نحو مؤمن بالله وتبدل الميم أيضا من الواو فى فم ومن النون المتحركة شذوذا كقولهم فى البنان أى الاصابع البنام والله أعلم

﴿فصل فى النقل﴾ وفيه أربع مسائل ذكر الاولى فى قوله لساكن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ والثالثة وألف الافعال الخ والرابعة وما لافعال الخ وبعد النقل فى المسائل الاربع يجب ابقاء الحرف المعتل ساكنا ان جانس الحركة المنقولة كما مثله الشارح من نحو يبين ويقوم والاوجب قلبه من جنسها كيخاف ويخيف أصلهما يخوف كيذهب ويخوف كيكرم نقلت فتحة الأول وكسرة الثانى الى الخاء ثم قلبت الواو ألفا فى الاول لتجانس الفتحة قبلها وياء فى الثانى لسكونها اثر كسرة (قوله من ذى لين) جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالساكن منها مطلقا وأما المد فهو الساكن بعد حركة تجانسه وأما العلة فعامة ومثل ذى اللين فيما ذكر الهمزة (قوله وجب نقل حركة العين الخ) أى لثقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان سكن ماقبلهما للزومها بخلافها فى دلو وظبى

نحو غاية (ص)
وعين ما آخره قد زيد ما
يخص الاسم واجب أن
يسلما
(ش) اذا كان عين الكلمة واوا متحركة مفتوحا ماقبلها أو ياء متحركة مفتوحا ماقبلها وكان فى آخرها زيادة تخص الاسم لم يجز قلبها ألفا بل يجب تصحيحها وذلك نحو جولان وهيمان وشذ ماهان
وداران (ص)
وقبل با اقلب ميما النون اذا
كان مسكنا كمن بت انبذا
(ش) لما كان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسرا وجب قلب النون ميما ولا فرق فى ذلك بين المتصلة والمنفصلة ويجمعهما قوله من بت انبذا أى من قطعك فألقه عن بالك واطرحه وألف انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة (ص)
﴿فصل﴾ لساكن صح انقل التحريك من
ذى لين آت عين فعل كأبن
(ش) اذا كان عين الفعل ياء أو واوا متحركة وكان ماقبلها ساكنا صحيحا وجب نقل حركة العين الى الساكن قبلها نحو

يبين ويقوم والأصل يبين ويقوم بكسر الياء وضم الواو فنقلت حركتهما الى الساكن قبلهما وهو الباء والقاف وكذلك

فعل فى أبن فان كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو بايع و بين وعوق (ص) مالم يكن فعل تعجب ولا كابيض أو أهوى بلام علا (ش) أى انما تنقل حركة العين الى الساكن الصحيح قبلها اذا لم يكن الفعل للتعجب ومضاعفا أو معتل اللام فان كان كذلك فلا نقل نحو ما أبين الشئ وأبين به وما أقومه وأقوم به ونحو أبيض وأسود ونحو أهوى (ص) ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم ضاها مضارعا وفيه وسم (ش) يعنى انه يثبت للاسم الذى يشبه الفعل المضارع فى زيادته فقط أو فى وزنه فقط من الاعلال بالنقل ما يثبت للفعل فالذى أشبه المضارع فى زيادته فقط تبيع وهو مثال تحلئ بالهمزة من بيع والاصل تبيع بكسر التاء وسكون الباء فنقلت حركة الياء الى الباء فصار تبيع والذى أشبه المضارع فى وزنه فقط مقام والاصل مقوم فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا لمجانسة الفتحة فان أشبهه فى الزيادة والزنة فاما أن يكون منقولا من فعل والا فان كان منقولا منه أعل كيزيد والاصح كابيض واسود (ص) ومفعل صح كالمفعال * وألف الافعال واستفعال
أزل لذا الاعلال والتا الزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض (ش) لما كان مفعال غير مشبه للفعل استحق التصحيح كمسواك

(قوله

لانها حركة اعراب لا تلزم مع ان الاسم أخف من الفعل كما استثقلت الفتحة فى معديكرب دون قاض لازومها مع كون المركب ثقيلا يحتاج للتخفيف (قوله نحو يبين) اما بفتح الياء مضارع بان أى ظهر فاصله كيضرب أو بضمها مضارع أبان فاصله كيكرم وكل صحيح (قوله وكذلك فعل فى أبن) فاصله أبين كاكرم نقلت كسرة الياء الى الباء ثم حذفت للساكنين (قوله غير صحيح) دخل فى الهمزة لان المصنف أدرجها فى حروف العلة فلا نقل فى نحو يأيس كيعلم مضارع أيس لان الهمزة معرضة للاعلال بقلبها ألفا تخفيفا والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها الحركة ولذا لم ينقل فى نحو بايع وقاول وأما عدم النقل فى بين وعوق بشد الياء والواو مع تحرك عينهما بناء على ان أول المضاعفين هو الزائد فلانه يلزم عليه قلب المنقول اليه ألفا لتحركه وانفتاح ماقبله فيلتقى ساكنان فان حذف الاول قلت بين وعوق بالسكون أو الثانى قلت بان وعاق وفى ذلك الباس صيغة باخرى فترك أما على ان الثانى من المضاعفين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصرح ونبه ما الحواشى وفيه أن المنقول اليه لعروض حركته لا يصلح لقلبه ألفا كما علم من قوله بتحريك أصل فالقياس حينئذ قلب الثانى لتحركه فى الاصل وانفتاح ماقبله الآن فيصير بيان وعواق وهو أيضا ملبس بصيغة الاسم فترك (قوله بلام علا) أى حكم بان لامه حرف علة قال ابن غازى وانما زاد ذلك مع علمه من قوله أهوى ليشمل غير افعل كاستهوى (قوله للتعجب) أى لان ما أفعله يشبه أفعل التفضيل فى الوزن والدلالة على المزية وهو لا يعل لما سيأتى فكذا شبهه وحمل أفعل به عليه (قوله ونحو ابيض واسود) بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه لفاته لوجب قلبها ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاغتناء عنها فيصير باض وساد بالتشديد فيلتبس باسم الفاعل من البضاضة وهى نعومة البشرة ومن السد تصريح (قوله ونحو أهوى) أى لئلا يتوالى فيه اعلالان فى اللام والعين (قوله وفيه وسم) أى علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبهه فى الوزن فقط أو الزيادة فقط بخلاف مايشبهه فيهما كأقوم وأسود بوزن أعلم فلا يعل لئلا يتوهم انه فعل وكذا لو باينه فيهما لبعده عن الفعل الذى هو الاصل فى الاعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع أو القول اسما على مثال تضرب قلت تبيع وتقول بكسر الياء والواو لئلا يلبس بالفعل لو نقلته وأما يدعا فنقول بعدم اعلاله كما سيأتى (قوله فى زيادته فقط) أى الزيادة الخاصة به وهى حروف المضارعة (قوله تبيع) بكسر الفوقية والموحدة وسكون التحتية (قوله وهو مثال تحلئ) أى اسم مبنى من البيع على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا فعيل من التبع أى يتبع أمه فى المرعى فتاؤه أصلية ومفتوحة لامكسورة وتحلئ بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهمزة يطلق على قشر الاديم والجلد مما يلى منبت الشعر وعلى وسخه وشعره (قوله من بيع) أى حال كون تبيع مأخوذا من بيع وهو مصدر باع ولو بنيت على مثال تحلئ من القول قلت تقيل بكسرتين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها ثم قلبت ياء لسكونها اثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع فى زيادته الخاصة به فى أوله وفيه وسم امتاز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان تفعلا بكسر التاء والعين لا يكون فى الفعل وكذا تفعل بضمها فيعل ما وازنهما من الاسماء (قوله مقام) أى بفتح الميم فاصله مقوم كيعلم المبنى للفاعل أو بضمها فاصله كالمبنى للمفعول وكذا مقيم ومبين أصلهما كيكرم بالكسر فيعل كل ذلك لامتيازه عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صح نحو مدين ومريم لان ميمه أصلية فوزنه فعلل لا مفعل (قوله أعلا كزيد) أى استصحب اعلاله لانه انما يعل قبل النقل لا بعده (قوله ومفعل) بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعال وهذا محترز قوله ضاهى مضارعا على ما سيأتى (قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله بالنقل) أى السماع متعلق بعرض والباء للملابسة

وحمل مفعل عليه لمشابهته له فى المعنى فصحح كما صحح مفعال كمقول ومقوال واشار بقوله وألف الافعال واستفعال أزل الى آخره الى ان المصدر اذا كان على وزن افعال أو استفعال وكان معتل العين فان ألفه تحذف لالتقائها ساكنة مع الالف المبدلة من عين المصدر وذلك نحو اقامة واستقامة وأصله اقوام واستقوام فنقلت حركة العين الى الفاء وقلبت الواو ألفا لمجانسة الفتحة قبلها فالتقى ألفان فحذفت الثانية منهما ثم عوض عنها تاء التأنيث فصار اقامة واستقامة وقد تحذف هذه التاء كقولهم اجاب اجابا ومنه قوله تعالى واقام الصلاة (ص)

وما الافعال من النقل ومن حذف فمفعول به أيضا قمن نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذى الواو وفى ذى اليا اشتهر

(ش) اذا بنى مفعول من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب فى افعال واستفعال من النقل والحذف فتقول فى مفعول من باع وقال مبيع ومقول والاصل مبيوع ومقوول فنقلت حركة العين الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان العين وواو مفعول فحذفت واو مفعول فصار مبيع ومقول وكان حق مبيع أن يقال فيه مبوع لكن قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء وندر التصحيح فيما عينه واو قالوا ثوب مصوون والقياس مصون ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء فيقولون مبيوع ومخيوط ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وندر تصحيح ذى الواو وفى ذى اليا اشتهر (ص) وصحح المفعول

(قوله وحمل مفعل الخ) أشار بذلك الى ماقاله المصنف وابنه ان مفعلا يستحق الاعلال لشبهه المضارع فى الوزن فقط اذ هو كتعلم عند من يكسر حرف المضارعة لكنه حمل على مفعال فى التصحيح لشبهه به لفظا اذ لا فرق بينهما الا بالالف ومعنى لان كلا اسم آلة كمخيط ومخياط أو صيغة مبالغة كمقول ومقوال ولم يعكس لاصالة التصحيح وتعقبه الموضح بانه لو صح ذلك للزم تصحيح مثال تحلىء من البيع لشبهه بتحسب أو تضرب فى تلك اللغة وزنا وزيادة وهو ممنوع والظاهر ان تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلا اذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت اليه أو لانه مقصور من مفعال كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد حذف الالف فهو هو أو لأنه محمول عليه ثم هو على تسليم ماقاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل فى تلك اللغة فقط (قوله فان ألفه تحذف الخ) أفاد كالمتن ان المحذوف هو الالف الثانية وهو الصحيح لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الثقل بها وهو مذهب الخليل وسيبويه والمصنف ولذا قال وألف الافعال الخ وقيل هى بدل العين لان بدلها يحذف كثيرا فى غير هذا ولان تعويض التاء لم يعهد فى غير الاصول (قوله وقلبت الواو ألفا الخ) لا يرد أن شرط قلب العين ألفا أن لا يسكن مابعدها كما مر فى قوله وان سكن كف الخ لان محل ذلك فيما اعتلاله بالاصالة أما الافعال والاستفعال فبالحمل على الفعل ﴿تنبيه﴾ قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ منها أغول اغوالا وأغيمت السماء اغياما واستحوذ استحواذا واستغيل الصبى استغيالا أى شرب الغيل بفتح المعجمة وهو اللبن الذى ترضعه المرأة وهى تؤتى أو وهى حامل وهذا شاذ عند النحاة وقيل لغة فصيحة يقاس عليها (قوله لمجانسة الفتحة قبلها) أى لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن (قوله من النقل ومن حذف) أى دون التعويض بالتاء (قوله فمفعول) أى فاسم مفعول الفعل الثلاثى وقوله به متعلق بقمن أى حقيق (قوله فحذفت واو مفعول) أى عند سيبويه وقال الاخفش عين الكلمة لان واو مفعول جاءت لمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف ولان المعهود حذف أول الساكنين كقل وبع وقاض لا الثانى وأجيب عن الاول بانها لو كانت علامة اسم المفعول لوجبت فى الزائد على الثلاثة كالمنتظر وانما العلامة الميم وجىء بالواو لرفضهم مفعلا بالضم فى الكلام الا فى مكرم ومعون ومهلك ومألك بسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثانى بان محل ماذكر فيه اذا كان ثانى الساكنين صحيحا كما مثله وهما هنا معتلان تصريح وقد يقال فى الجواب الاول تسليم أنها جىء بها للمعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يليق حذفها لفوات ما جىء بها لاجله تقدير الان وزن نحو مصون يكون عند سيبويه مفعل باثبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرة الخلاف فى نحو مسوء بالهمز اذا خفف فعند الاخفش يقال مسوّ بشد الواو لان الهمزة اذا وقعت اثر واو زائدة لغير الحاق خففت بقلبها واوا وادغامها فيها وعند سيبويه مسو بنقل حركة الهمزة الى الواو لكونها أصلية ثم حذفت الهمزة كما يقال فى تخفيف خبء خب (قوله فصار مبيع ومقول) أى بفتح الاول وضم الثانى وسكون الثالث (قوله وكان حق مبيع الخ) أى لما مر فى قوله ووجب * ابدال واو بعد ضم من ألف * ويا الخ من انه يجب قلب الياء واوا والضم ماقبلها كموقن فى ميقن الا اذا وقعت عين جمع فان الضمة تقلب كسرة لتصح الياء كبيض وهيم فى جمع أبيض وأهيم ومر أيضا ان سيبويه يجعل الياء الواقعة عينا المفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وان الاخفش يقلبها فى المفرد مطلقا سواء كانت فاء أو عينا ويبقى الضمة قبلها فقد جرى سيبويه هنا على مذهبه فبعد أن حذفت واو مفعول قلبت الضمة.

من نحو عدا * وأعلّ ان لم تتحر الاجودا (ش) اذا بنى المفعول من فعل معتل اللام فلا يخلو اما أن يكون معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اعلاله بقلب واو مفعول ياء وادغامها فى لام الكلمة نحو مرمى والاصل مرموى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وانما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو فالاجود التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو معدو من عدا ولهذا قال المصنف من نحو عدا ومنهم من يعل نحو معدى وان كان الواوى على فعل فالفصيح الاعلال نحو مرضى من رضى قال الله تعالى ارجعى الى ربك راضية مرضية والتصحيح قليل نحو مرضو (ص) كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذى الواو لام جمع او فرد يعن (ش) اذا بنى اسم على فعول فان كان جمعا وكانت لامه واوا جاز فيه وجهان التصحيح والاعلال نحو عصى ودلى فى جمع عصا ودلو ونحو أبو ونجو جمع أب ونجو والاعلال أجود من التصحيح فى الجمع فان كان مفرد اجاز فيه وجهان الاعلال والتصحيح والتصحيح أجود نحو علا علوا وعتا عتوا و يقل الاعلال نحو قسا قسيا أى قسوة (ص)

وشاع نحو نيم فى نوم * ونحو نيام شذوذه نمى (ش) اذا كان فعل جمعا لما عينه واو جاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألف كقولك فى جمع

كسرة لتصح الياء لانها عين مفرد أما على رأى الاخفش من أن المحذوف العين فيصير بعد النقل والحذف مبوع فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء لئلا يتوهم انه من ذوات الواو كمقول وليس كسر الفاء لاجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يرد عليه أن مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واوا فاولى ابقاؤه مع المعدومة وانما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار * والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيها سوى الحذف والنقل وأما ذوات الياء كمبيع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء التى هى العين وعلى رأى الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم أصالتها فتدبر (قوله من نحو عدا) هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين فخرج يائى اللام مطلقا وواويها مع كسر العين كرضى وقوى فلا يترجح فيه التصحيح على التفصيل الآتى وأما مضمومها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازما وذكر هذه المسئلة هنا انما هو باعتبار حذف واو مفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله فالاجود التصحيح) أى حملا على فعل لا اعلال لكونه الاصل كعدا ودعا فان واوه لا تقلب ياء وان قلبت ألفا اذ الاصل عدو ودعو (قوله على فعل) أى بفتح فكسر (قوله نحو معدى) أصله معدوو بواوين الاولى واو مفعول والثانية لام الكلمة فقلبت الثانية ياء حملا على فعل المفعول لان واوه تقلب ياء لتطرفها اثر كسرة كدعى ثم الاولى لاجتماعها مع الياء سابقة ثم أدغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء (قوله نحو مرضى) أصله مرضوو بواوين قلبت الثانية ياء حملا على الفعل لانها تقلب فيه لكسر ماقبلها سواء بنى للفاعل أو للمفعول ثم الاولى لاجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال فى ذلك هو الفصيح الوارد فى القرآن لان موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته ومحل ذلك مالم يكن فعل المكسور واوى العين والا تعين الاعلال كقوى فهو مقوى والاصل مقوو وقلبت الواو الاخيرة ياء لثقل ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء الخ * والحاصل ان واوى اللام ان كان مفتوح العين اختير فى مفعوله التصحيح أو مكسور العين غير واويها اختير فيه الاعلال أو واويها وجب الاعلال (قوله كذاك ذا وجهين الخ) كذا اما حال من الفعول بضمتين أو صفة لمصدر محذوف أى جاء الفعول مجيئا مثل ذلك وذا وجهين حال أيضا منه مؤكدة لما يستفاد من التشبيه ومن ذى الواو حال ثالثة أو متعلق بجا بتضمينه معنى أخذ ولام جمع حال من الواو وظاهر المتن التسوية بين فعول الجمع والمفرد فى الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا فى الكافية بقوله ورجح الاعلال فى الجمع وفى * مفرد التصحيح أولى ماقفى وأطلق جواز الوجهين فى فعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والا وجب الاعلال كما فى المفعول (قوله نحو عصى ودلى) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للاعلال والاصل عصوو ودلوو بضمتين ثم واوين قلبت الثانية ياء لثقل الواوين مع الضمة فى الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم أدغم وكسرت العين لمناسبة الياء والفاء اتباعا لها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن فالقوا حبالهم وعصيهم بضم العين وقيل لما كانت واو فعول زائدة ساكنة لم يعتد بها فكأن الواو الاخيرة وليت ضمة فقلبت ياء لما قيل فى أدل جمع دلو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وأدغم الخ وقد قيل بذلك فى المفعول المار (قوله نحو أبو ونجو) مثالان للتصحيح وهو شاذ فى الجمع كما فى التسهيل والتوضيح وكذا اعلال المفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل أبوو ونجوو كفلوس فادغم والنجو اما بالجيم وهو السحاب الذى هراق ماءه أو بالحاء المهملة وهو الجهة حكى سيبويه انكم لتنظرون فى نحو كثيرة (قوله والتصحيح أجود) الذى فى التوضيح وغيره أنه واجب لخفة المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غيره من النحويين على اطراده وان كان التصحيح أكثر على الا[صل] وهذا تاسع موضع لقلب الواو ياء وهى وقوعها عينا لجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله نمى)

أى نسب للعلماء (قوله صائم) أصله صاوم لانه من الصوم أبدلت الواو همزة لما مر وكذا قائم وجائع (قوله وصيم) أصله صوم فاستثقل اجتماع واوين وضمة مع ثقل الجمع فخفف بقلبهما ياءين لانهما أخف تصريح (قوله وجب التصحيح) أى لخفته ولبعد الواو عن الطرف الذى هو محل التغيير بسبب الالف وكذا يجب التصحيح ان اعتلت اللام كشوى وغوى بشد الواو جمعى شاو وغاو لئلا يتوالى اعلالان و يجوز فى نحو نيم بعد اعلاله ضم الفاء وكسرها والضم أولى والله أعلم

﴿فصل فى ابدال فاء الافتعال وتائه﴾ (قوله ذو اللين) مبتدأ خبره جملة أبدلا وفاحال من نائب فاعله العائد لذى اللين وهو مفعوله الاول وتا مفعوله الثانى وكل من فا وتا بالقصر وتقدم للشاطبى أن ما قصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربت ماوصوب ابن غازى عن بعضهم عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها وضع الحروف واختار الصبان جواز التنوين على انه مختصر من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء (قوله فاؤها حرف لين) مرادهم به الياء والواو فقط اذ الالف لا تقع فاء مطلقا ولا عينا ولا لاما بطريق الاصالة (قوله وجب ابداله تاء) أى لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما ومنافاة صفتهما لان حرف اللين مجهور والتاء مهموسة وأيضا لو أقروه لتلاعبت به حركات ما قبله فيكون ياء بعد الكسرة وألفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة فابدلوا منه حرفا يلزم وجها واحدا وخصوا التاء لتدغم فيما بعدها هذه هى اللغة الفصحى و بعض الحجاز يين يجعلون الفاء بحسب الحركات قبلها فيقولون ايتصل ياتصل فهو موتصل وحكى الجرمى ابدالها همزة كأتصل يأتصل فهو مؤتصل وهو غريب (قوله نحو اتصال الى الخ) مثال للواوى ومثال اليائى اتسار واتسر ومتسر والاصل ايتسار وايتسر وميتسر قال فى المصباح الميسر كمسجد قمار العرب يقال يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر اﻫ وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه يورث اليسار (قوله والاصل أوتصال الخ) ظاهر عبارته ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل أولا ياء لكسر ما قبلها فى الماضى والمصدر لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة وحمل الباقى عليهما ثم تقلب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائما فتقلب تاء من أول الامر تقليلا للعمل اذ لا فائدة فيما ذكر وان كان قياسيا وأيضا لو قلبت ياء لامتنع قلب هذه الياء تاء كما فى الياء المنقلبة عن الهمزة فى نحو اتكل بجامع عدم الاصالة الا أن يجاب عن هذا بان التاء لما لم تبدل من الهمزة أصلا امتنع ابدالها من بدلها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فانها تبدل تاء فى غير هذا الباب كتراث ونحوه فجاز هنا ابدالها من بدلها وأيضا كل من المبدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل الهمزة) أى الثانية الساكنة وهى فاء الكلمة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذ قولهم اتزر) اما فعل ماض معلوم أى لبس الازار فيكون بفتح التاء والزاى أو أمر فبكسر الزاى ولا يصح ماضيا مجهولا الا اذا كان أصله أوتزر بالواو لا بالياء كما فى الشارح وأصله الاصيل ائتزر بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هى فاء الكلمة لانه من الازار قلبت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها ثم الياء تاء فصار اتزر بالادغام فهذا الابدال الثانى شاذ يقتصر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال به المصنف وقيل خطأ لكن أجازه البغداديون كما حكاه الزمخشرى وعلى قولهم يتخرج ادغام عوام المحدثين اتزر فى حديث عائشة المتقدم وقول الشارح كالاشمونى وشذ قولهم اتزر صريح فى انه من المسموع وسكت الشارح عن ذكر اتكل الذى فى المتن تبعا لابن المصنف فى انه لم يسمع فمراده بالتمثيل به انه مما سمع الابدال فى جنسه لا فى شخصه ونقل المرادى عن بعضهم سماعه وهو صريح قول التوضيح وشذ قولهم اتكل ومن المسموع أيضا اتمن من الامانة وقياسه أوتمن بالواو ان كان ماضيا مجهولا أو ايتمن بالياء ان كان معلوما واما اتخذ فالصحيح انه من تخذ يتخذ تخذا كتعب يتعب تعبا بمعنى اتخذ كما أن اتبع من تبع فتاؤه الاولى أصلية لا بدل عن همزة أخذ كما وهم

صائم صوم وصيم وفى جمع نائم نوم ونيم فان كان قبل اللام ألف وجب التصحيح والاعلال شاذ نحو صوام ونوام ومن الاعلال قوله فما أرق النيام الا كلامها (ص)

﴿فصل﴾

ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا
وشذ فى ذى الهمز نحو ايتكلا

(ش) اذا بنى افتعال وفروعه من كلمة فاؤها حرف لين وجب ابدال حرف اللين تاء نحو اتصال واتصل ومتصل والاصل فيه اوتصال واوتصل وموتصل فان كان حرف اللين بدلا من همزة لم يجز ابداله تاء فتقول فى افتعل من الاكل ائتكل ثم تبدل الهمزة ياء فتقول ايتكل ولا يجوز ابدال الياء تاء وشذ قوله اتزر بابدال الياء تاء (ص)

طاتا افتعال رداثرمطبق
فى ادّان وازددوادّكرد الا
بقى
(ش) اذاوقعت تاء الافتعال بعد حرف من حروف الاطباق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء وجب ابداله طاء كقولك اصطبر واضطجع واطعنوا واظطلموا والاصل اصتبر واضتجع واطتعنوا واظتلموا فأبدل من تاء الافتعال طاء وان وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاى والذال قلبت دالا نحو ادان وازدد وادكر والاصل ادتان وازتاد واذتكر فاستثقلت التاء بعد هذه الاحرف فابدلت دالا وأدغمت الدال فى الدال (ص)

(فصل) فاأمر اومضارع من كوعد
احذف وفى كعدة ذاك اطرد
وحذف همزأفعل استمر فى
مضارع وبنيتى متصف
(ش) اذا كان الفعل الماضى معتل الفاء كوعد وجب حذف الفاء فى الامر والمضارع والمصدر اذا كان بالتاء وذلك نحو عد ويعد وعدة فان لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء نحو وعد وكذلك

فيه الجوهرى فجعله من الشاذ والثانية تاء الافتعال وقال بعضهم انه وخذ بالواو لغة فى أخذ فأصله اوتخذ ابدلت الواو تاء على القياس وتخريجه على هذه اللغة وان كانت قليلة أولى من قول الجوهرى (قوله طاتا الخ) تامبتدأ خبره رد ماضيا مجهولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تاوطاء مفعوله الثانى فان جعل رد أمرا كان تامفعوله الاول لامبتدأ لاحتياجه الى تقدير الرابط (قوله وجب ابداله طاء الخ) أى لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما وتباين صفتيهما اذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل كما يعسر النطق بها بعد الدال والذال والزاى لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج فى تسهيل النطق الى ابدال التاء حرفا يوافقها فى المخرج ليشعر بها ويوافق ماقبلها فى الصفة وهو الطاء والدال واذا أبدلت طاء بعد الطاء أو دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين كاطهر واطعن وادان أو طاء بعد الصاد والضاد ودالا بعد الزاى جاز الفك كاصطبر واضطجع وازدجر والادغام بقلبها من جنس ماقبلها كاصبر واضجع وازجر ويمتنع العكس كاطبر واطجع وادجر لئلا يفوت صفير الصاد والزاى واستطالة الضاد أما الطاء بعد الظاء المشالة والدال بعد الذال المعجمة فيجوز فيهما الاوجه الثلاثة وقد روى قوله

هو الجواد الذى يعطيك نائله * عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم

هكذا بالفك ويظلم بشد المعجمة وبشد المهملة وقرئ قوله تعالى فهل من مدكر بالفك ومدكر بشد المهملة ومذكر بشد المعجمة وهى شاذة فتدبر والله أعلم

﴿ فصل فى الاعلال بالحذف ﴾ هو نوعان مقيس وشاذ فالمقيس هو الذى تعرض لذكره هنا وهو ثلاثة أنواع مايتعلق بفاء الكلمة ومايتعلق بحرف زائد فيها ومايتعلق بعينها أولامها على الخلاف الآتى وقد ذكرها على هذا الترتيب كل واحد فى بيت (قوله وبنيتى متصف) أى صيغتى شخص متصف أى الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه وهما أسماء الفاعل والمفعول (قوله اذا كان الفعل الماضى) أى المفتوح العين خرج مضمومها فلا تحذف فاء مضارعه كوضؤ يوضؤ ووشم يوشم وفى مكسورها تفصيل يعلم مما سيأتى (قوله معتل الفاء) أى بخصوص الواو كما يفيده تخصيصها بالحذف فى المثال أما الياء فلا تحذف الا ماشذ من قول بعضهم يسر يسر كوعد يعد ويئس يئس والاصل ييسر وييئس (قوله يعد) أصله يوعد فثقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة وهما ضدان لها فحذفت وحمل على المبدوء بالياء أخواته كأعد ونعد وتعد كذا الامر نحو عد فاصله اوعد حذفت الواو حملا على المضارع المبدوء بالياء فاغتنى عن الهمزة بتحرك مابعدها وكذا حمل عليه المصدر الذى على فعل بكسر فسكون وأفهم قوله كوعد ان الحذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تحذف الواو من يوعد بالضم سواء فتحت العين أو كسرت وشذ من ذلك يدع ويذر مجهولين فى لغة وبكسر عين الفعل فلا حذف فى مفتوحها كوجل يوجل ووجع يوجع ولا فى مضمومها كوضؤ يوضؤ وشذ قول بعضهم وجد يجد بالضم وهى لغة عامرية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب مع انها بفتح العين فلكسر المقدر لانها لكون ماضيها فعل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر لكنه فتح تخفيفا لكون عينه أو لامه حرفا حلقيا فكأن الكسر مقدر فيه وأما يسع ففتحه قياسى لكون ماضيه وسع بالكسر فكان حقه اثبات الواو فقيل حذفت شذوذا وقيل لانه قد ورد الكسر فى مضارع فعل المكسور كومق يمق ووثق يثق وورث يرث فحيث حذفت واو يسع دل على ان أصله الكسر لكنه فتح تخفيفا لحرف الحلق (قوله وعدة) أفاد التمثيل به ان لحذف الفاء شرطين كونها فى مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه لغير الهيئة فلا تحذف من اسم غير مصدر وشذ رقة للفضة وحشة للارض الموحشة ولدة صفة بمعنى ترب وهو المساوى فى العمر ولا مما قصد به الهيئة كوعدة الامير ووقعة زيد للالباس وبوجود الشرطين يجب الحذف

كعدة وصلة وثقة ومقة فاصلها وعد ووصل ووثق وومق بكسر فسكون حذفت فاؤها حملا على مضارعها كما مر ونقلت كسرتها للعين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها فى المضارع كسعة وضعة بالفتح ويكسران فى لغة وبها قرئ شاذا ولم يؤت سعة من المال بالكسر وشذ الضم فى صلة ثم أتى بالتاء عوضا عن الفاء فحذفها شاذ خلافا للفراء وأما قوله * وأخلفوك عدا الامر الذى وعدوا * فخرج على ان عدا جمع عدوة بضم فسكون بمعنى ناحية وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة ووجهة لكن قال الفارسى لا شذوذ فى وجهة لانها اسم للمكان المتوجه اليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه وظاهر كلام سيبويه انه مصدر وسوغ عدم الحذف فيه كونه لا فعل له اذ لا موجب للحذف الا الحمل على المضارع ولا يحفظ وجه يجه بل توجه واتجه ومصدره التوجه والاتجاه فحذفت زوائده وقيل وجهة **(قوله يجب حذف الهمزة)** أى الزائد على أصول الثلاثى لتصيره رباعيا كهمزة أكرم وآمن بالمد اذ أصلها كرم كظرف وأمن كفرح أما الهمزة الاصلية فى نحو أكل وأخذ وأمن بشد الميم فلا تحذف بل تقلب ألفا فى نحو آكل وواوا فى نحو أومن أو تحقق كما علم مما مر وأما همزة أفعل فلزيادتها تحذف فى المضارع المبدوء بهمزة التكلم لئلا يجتمع همزتان فى كلمة وحمل على المبدوء بالهمزة أخواته وصيغتا الفاعل والمفعول **(قوله والاصل يؤكرم)** أى بوزن يدحرج لان حرف المضارعة يدخل على حروف الماضى باسرها وكذا مؤكرم بوزن مدحرج فحذفت الهمزة لما مر ويمتنع اثباتها الا فى ضرورة كقوله * فانه أهل لان يؤكرما * أو ندور كقولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أى كثيرة الارانب وكساء مؤرنب اذا خلط صوفه بوبر الارانب والقياس مرنبة كمكرمة بناء على أن همزة أرنب زائدة وهو الاظهر أما على انها أصلية فلا يكون ذلك نادرا **(تنبيه)** لو أبدلت همزة أفعل هاء كهراق فى أراق أو عينا كعنهل الابل فى أنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق بفتح الهاء فى الكل وعنهل يعنهل الخ **(قوله ظلت بالكسر)** مبتدأ والثانى بالفتح عطف عليه واستعملا خبر فألفه للتثنية وقرن بالكسر مبتدأ خبره فى اقررن أى مستعمل فيه فحذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعملا قبله أو هو فاعل بمحذوف يدل عليه استعملا وقرن الثانى بالفتح مبتدأ خبره نقلا فألفه للاطلاق هذا ما يفيده صنيع الشارح كالأشمونى **(قوله اذا أسند الفعل الماضى)** أى الثلاثى أما الزائد عليها فيتعين اتمامه نحو أقررت وشذ أحست فى أحسست وخرج بالماضى المضارع والأمر ففيهما الوجهان الاولان فقط كما سيأتى فى الشارح **(قوله المضاعف)** هو من الثلاثى ما عينه ولامه من جنس واحد **(قوله المكسور العين)** خرج مفتوحها فيتعين اتمامه لعدم نقله نحو حللت وشذ همت فى هممت **(قوله والثانى حذف لامه)** هذا ما فى شرح الكافية وذهب فى التسهيل الى ان المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه وسيجرى عليه الشارح فى اقررن الآتى فجرى فى كل محل على قول من قولى المصنف **(قوله على وزن يفعل)** أى بالكسر **(قوله فى يقررن)** أى بكسر الراء الاولى ويقرن بكسر القاف منقولا لها من الراء وكذا اقرن لانه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلما اجتمع مثلان أولهما مكسور حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضى وقيل هو من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن وقرن محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجح الأول توافق القراءتين **(قوله وأصله اقررن)** أى بفتح الراء فينقل للقاف ثم تحذف وكذا المضارع **(قوله من قولهم قر بالمكان)** أى استقر كعلم يعلم فاصله قرر بالكسر يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية فى قر بالمكان حكاها ابن القطاع من أئمة اللغة ولد سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة **(قوله وهذا نادر)** أى لا يطرد كما أشار له الشارح بقوله نقلا وصرح به فى الكافية وأما قرن بالكسر فطرد كما هو مفاد المتن وصريح الكافية وظاهر التسهيل عدم اطراده بل ذهب ابن عصفور الى ان الحذف فى ظلت كذلك وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد

قولك فى أكرم يكرم والأصل يؤكرم ونحو مكرم ومكرم والأصل مؤكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة فى اسم الفاعل واسم المفعول

(ص)

ظلت وظلت فى ظللت استعملا
وقرن فى اقررن وقرن نقلا

(ش) اذا أسند الفعل الماضى المضاعف المكسور العين الى تاء الضمير أو نونه جاز فيه ثلاثة أوجه أحدها اتمامه نحو ظللت أفعل كذا اذا عملته بالنهار والثانى حذف لامه ونقل حركة العين الى الفاء نحو ظلت والثالث حذف لامه وابقاء فائه على حركتها نحو ظلت وأشار بقوله وقرن فى اقررن الى أن الفعل المضارع المضاعف الذى على وزن يفعل اذا اتصل بنون الاناث جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها الى الفاء وكذا الأمر منه وذلك نحو قولك فى يقررن يقرن وفى اقررن قرن وأشار بقوله وقرن نقلا الى قراءة نافع وعاصم وقرن فى بيوتكن بفتح القاف وأصله اقررن من قولهم قر بالمكان يقر بمعنى يقر حكاه ابن القطاع ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة وهو نادر لأن هذا التخفيف انما هو للمكسور العين

الا فى لفظتين من الثلاثى ظلت ومست وفى لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست والى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى فى التسهيل ان الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور والله أعلم

﴿الادغام﴾

هو بسكون الدال لفظ الكوفيين وبشدها افتعال منه لفظ البصريين وهو لغة الادخال يقال أدغمت اللجام فى فم الفرس ودغمته بالتشديد أى أدخلته واصطلاحا الاتيان بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بان ينطق بهما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك فكأنه داخل فيه وخرج بالمخرج الواحد الاخفاء فان الحرف الخفى ليس من مخرج ما بعده والادغام يكون فى المتماثلين وفى المتقاربين وفى كلمة وفى كلمتين وهو باب متسع ومر أنه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف اللينة واقتصر الناظم على ادغام المثلين فى كلمة لانه اللائق بالتصريف وأما اللائق بالقراء فهو أعم (قوله أول مثلين) مفعول مقدم لادغم بسكون الدال فعل أمر فهمزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها للتنوين كلمة بسكون اللام للوزن (قوله لا كمثل) عطف على محذوف أى فى كلمة بوزن مخصوص لا كمثل الخ (قوله صفف) جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء فى الدار وعلى الظلة كالسقيفة (قوله وذلل) بضمتين جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة (قوله وكلل) بكسر ففتح جمع كلة بكسر فتشديد ستر رقيق يخاط كالبيت ويسمى فى عرفنا بالناموسية تصريح (قوله ولبب) بفتحتين وموحدتين موضع القلادة من الصدر ويطلق على السير الذى يشد فى صدر نحو الحمار ليمنع الرحل بالمهملة من التأخر وعلى ما استدق من الرمل (قوله كجسس) بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جس الشئ اذا مسه بيده أو من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس (قوله كاخصص) فعل أمر أصله بسكون الصاد الثانية وأبى مفعوله مضاف لياء المتكلم لكن نقلت فتحة الهمزة الى الصاد وحذفت تخفيفا كما هو شأنها بعد الساكن نحو قد أفلح فى أوتى (قوله كهيلل) فعل ماض زيدت فيه الياء لالحاقه بدحرج ومصدره هيللة كدحرجة ويقال فيه هلل تهليلا وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كما مر فى البسملة (قوله اذا تحرك المثلان) أى كل منهما فخرج ما اذا سكن ثانيهما فيمتنع الادغام كظللت أقول الحق لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه وكذا ان عرض تحريكه كما سيأتى فى اخصص أبى أما اذا سكن أول المثلين فيجب ادغامه الا اذا كان هاء سكت لان الوقف عليها منوى ولذا ضعف قياسا ادغام ورش ماليه هلك أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة كلم يقرأ أحد فان ادغامه ردىء بخلاف المتصلة بها فيجب ادغامها كسآل ورآس بوزن فعال مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرؤس أو كان مدة فى الآخر فلا يدغم لئلا يذهب المد كيعطى ياسر ويدعو واقد بخلاف اللين غير المد فيدغم كاخشوا واقدا وكذا المد فى غير الآخر كغزو وأصله مغزوو واغتفر زوال مده لقوة الادغام فيه (قوله فى كلمة) خرج ما اذا كانا فى كلمتين كجعل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن لا يكونا همزتين كقرأ آية فان ادغامه ردىء كما مر وان لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان خذ العفو وأمر الشمس سراجا فان ادغام ذلك ممتنع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على غير حده وصلا وقرأ به أبو عمرو فقيل انه اخفاء للحركة بمعنى اختلاسها وهو المسمى بالروم فسمى ادغاما لقربه منه والصحيح أنه يقرأ بالادغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قراءة ولو سلم عدم تواتره فنقل القراء أثبت فهو شاذ قياسا ثابت نقلا (قوله ان لم يتصدرا) اعلم ان شروط وجوب الادغام أحد عشر ذكر المصنف منها عشرة أولها من قوله فى كلمة الى قوله وفك حيث مدغم الخ وترك عدم التصدر فذكره الشارح (قوله على وزن فعل) بضم ففتح والثانى بضمتين والثالث بكسر ففتح والرابع بفتحتين على ترتيب قوله صفف الخ وعلة منع الادغام فى هذه الاربعة ان الثلاثة الاول منها مخالفة لوزن الفعل والادغام لكونه فرع الاظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فوازن

(ص) ﴿الادغام﴾

أول مثلين محركين فى
كلمة ادغم لا كمثل صفف
وذلل وكلل ولبب
ولا كجسس ولا كاخصص
أبى
ولا كهيلل وشذ فى ألل
ونحوه فك بنقل فقبل

(ش) اذا تحرك المثلان فى كلمة أدغم أولهما فى ثانيهما ان لم يتصدرا ولم يكن ما هما فيه اسما على وزن فعل أو على وزن فعل أو فعل أو فعل ولم يتصل أول المثلين بمدغم ولم تكن حركة الثانى منهما عارضة ولا ما هما فيه ملحقا بغيره فان تصدرا فلا ادغام

للفعل

كددن وكذا ان وجد أحد مما سبق ذكره فالاول كصفف ودرر والثانى كذلل وجدد والثالث ككلل ولمم والرابع كطلل ولبب وكجسس جمع جاس والسادس كاخصص ابى فنقلت حركة الهمزة الى الصاد وحذفت الهمزة والسابع والخامس كهلل أى أكثر من قول لا اله الا الله ونحو قردد ومهدد فان لم يكن شئ من ذلك وجب الادغام نحو ردوضن أى بخل ولب والاصل ردد وضنن ولبب وأشار بقوله وشذ فى ألل ونحوه فك بنقل فقبل الى أنه قد جاء الفك فى ألفاظ قياسها وجوب الادغام فجعل شاذا يحفظ ولا يقاس عليه نحو الل السقاء اذا تغيرت رائحته ولحت عينه اذا التصقت بالرمص

(ص) وحيى افكك وادغم دون حذر
كذاك نحو تتجلى واستتر

(ش) أشار فى هذا البيت الى ما يجوز فيه الادغام والفك وفهم منه ان ماذكره قبل ذلك واجب الادغام والمراد بحيى ما كان المثلان فيه ياءين لازما تحريكهما نحو حيى وعيى فيجوز الادغام نحو حى وعى فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الادغام اتفاقا نحو لن يحيى وأشار بقوله كذاك نحو تتجلى واستتر الى ان الفعل المبتدأ بتاءين مثل تتجلى يجوز فيه الفك والادغام عن فك وهو القياس نظرا الى ان المثلين مصدران ومن أدغم أراد التخفيف

الفعل لكن لم يدغم لخفته وللتنبيه على فرعية الادغام فى الاسماء وقوته فى الافعال حيث أدغم موازن لبب من الافعال كردد دون الاسماء ﴿تنبيه﴾ مر ان أوزان الاسم الثلاثى اثنا عشر منها ثلاثة ساكنة العين مع تثليث الفاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو دوودب ودر فلسكون أول المثلين بالاصالة والتسعة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة المتن يمتنع فيها الادغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المصنف لقلته مع انه لم يسمع مضاعفا يبقى ثلاثة وهى مثال كتف وعضد ودئل بضم فكسر فهذه بوزن الفعل وليست فى الخفة كابب فلذا أدغم الجمهور أوليها وأدغم الثالث من يرى أن صيغة المجهول أصل فى الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها قلت رد بالادغام فى الكل لكن بفتح الراء فى الاولين وضمها فى الثالث وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل ان ادغام المثلين المتحركين فى كلمة لا يدخل فى شئ من أوزان الاسم الثلاثى الا فى ثلاثة منها بخلف فتدبر (قوله كددن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال ددا كفتى ودد كدم وانما لم يدغم لاستدعائه تسكين أول المثلين فيتعذر الابتداء به وهمزة الوصل لا تجتلب الا فى أشياء مخصوصة ليس هذا منها الا اذا كان المثلان تاءين ففيه تفصيل سيأتى (قوله ودرر) جمع درة وهى اللؤلؤة العظيمة (قوله وجدد) بضمتين جمع جديد اما جدد كصفف فجمع جدة كصفة وهى الطريق فى الجبل (قوله ولمم) جمع لمة بالكسرة والتشديد وهى الشعر المجاوز شحمة الاذن تصريح وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب أى يقرب (قوله كطلل) هو ما شخص من آثار الديار (قوله كجسس) انما وجب فكه لئلا يلتقى فيه ساكنان (قوله والسادس) أى ما حركة ثانى مثليه عارضة فيفك لعدم الاعتداد بالعارض فكأنه ساكن ولا ادغام عند سكون ثانى المثلين كامر (قوله والسابع) أى الملحق بغيره وهو نوعان ما حصل فيه الالحاق بزائد قبل المثلين كياء هيلل لالحاقه بدحرج أو باحد المثلين كاحد مثلى جلبب لالحاقه بدحرج وقردد للمكان الغليظ ومهدد علم امرأة ملحقان بجعفر وانما وجب فك ذلك لئلا يفوت ماقصد من الالحاق (قوله وضن) بالمعجمة والنون من بابى تعب وضرب (قوله والاصل ردد) أى كضرب وضنن كتعب ولبب كظرف (قوله وأشار بقوله وشذ الخ) هذا ناسخ الشروط وحاصله أن لا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذا فلا يدغم كما لا يفك غيره قياسا عليه (قوله ألل السقاء الخ) بوزن فرح وكذا ألت اسنانه اذا فسد منبتها والاذن اذا رقت والسقاء بالكسر والمد ما يوضع فيه الماء واللبن والذى لخصوص الماء قربة ولخصوص اللبن وطب وللسمن نحى كما فى الصحاح (قوله ولحت) بمهملتين كفرح أما بالخاء المعجمة فسدم كما فى الصحاح والمصباح ١ يقال لخت عينه كثر دمعها وذكره الاشمونى مفكوكا بمعنى ماقبله (قوله اذا التصقت بالرمص) قال الجوهرى الوسخ المجتمع فى الموق ان سال فهو غمص بغين معجمة أو جمد فرمص بفتحتين فيهما وبقى مما سمع فكه قولهم دبب الانسان كضرب وقيل كفرح اذا نبت الشعر فى جبهته وصكك الفرس من باب دخل اذا اصطك عرقوباه وضببت الارض كفرحت اذا كثر ضبابها بالكسر جمع ضب حيوان معروف وقطط الشعر كفرح اذا اشتدت جعودته ويدغم أيضا ومششت الدابة كفرحت اذا برز فى ساقها أو ذراعها شئ دون صلابة العظم وعززت الناقة ككرمت كما فى القاموس اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فهذه الالفاظ شاذ فيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد فى الشعر مفكوكا من غيرها عد من الضرورات كقول أبى النجم * الحمد لله العلى الاجلل * (قوله وادغم) بشد الدال فعل أمر من ادغم مشددا ومعموله محذوف وهو ضمير حى وليس تنازعا لان المصنف لا يراه فى المعمول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افكك وادغم أى لا تخش بأس واحد منهما لورودهما (قوله فيجوز الادغام) أى نظرا الى انهما مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما أصلية

(قوله والمصباح) سبق قلم فانه لا وجود له فيه

فيقول انجلى فيدغم أحد المثلين في الآخر فسكن احدى التاءين فيأتي بهمزة الوصل توصلا للنطق بالساكن وكذلك قياس تاءي استتر يجوز فيه الفك لسكون ماقبل المثلين ويجوز الادغام فيه بعد نقل حركة أول المثلين الى الساكن نحو ستر يستر ستارا (ص)

وما بتاءين ابتدى قد يقتصر
فيه على تا كتبين العبر

(ش) في تتعلم وتتنزل وتتبين ونحوها تعلم ونزل وتبين بحذف احدى التاءين وابقاء الاخرى وهو كثير جدا ومنه قوله تعالى تنزل الملائكة والروح فيها (ص)

وفك حيث مدغم فيه سكن
لكونه بمضمر الرفع اقترن
نحو حللت ما حللته وفي
جزم وشبه الجزم تخيير قفي

(ش) اذا اتصل بالفعل المدغم عينه في لامه ضمير رفع سكن آخره فيجب حينئذ الفك نحو حللت وحللنا والهندات حللن فاذا دخل عليه جازم جاز الفك نحو لم يحلل ومنه قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي ومن يرتدد منكم عن دينه والفك لغة أهل الحجاز وجاز الادغام نحو لم يحل ومنه قوله تعالى ومن يشاق الله في سورة الحشر وهي لغة تميم والمراد بشبه الجزم سكون الآخر في الامر نحو احلل وان شئت قلت حل لان حكم الامر كحكم المضارع المجزوم

لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز الفك نظرا الى ان حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والامر فلا يعتد بها ومن ثم امتنع الادغام في ان يحيي ورأيت محييا لعروض الحركة بالعامل وكل منهما فصيح مقروء به في المتواتر ولكن الفك أجود ولعل المصنف أشار لذلك بتقديمه (قوله فيقول انجلى الخ) تبع الشارح في هذا شرح الكافية وقد تعقب بان تتجلى مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلا والذي ذكره النحاة ان الفعل المفتتح بتاءين ان كان ماضيا كتقبع وتتابع جاز ادغامه واجتلاب همزة الوصل فيه وفي مصدره دون مضارعه فيقال اتبع يتبع اتباعا بشد التاء والباء في الكل واتابع يتابع اتابعا بشد التاء فقط وان كان مضارعا كتتذكر لم يجز ادغامه الا في الوصل بعد لين أو حركة نحو ولا تيمموا تكاد تميز لعدم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابتداء به ولا يصح حمل كلام شرح الكافية على ذلك لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه وقد يقال لا يظن بالمصنف اقدامه على ذلك بمجرد التشهي بلا سند كسماع أو استنباط من اللغة أو قياس لا ينافيها وناهيك بمن قال طالعت صحاح الجوهري كله فلم أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا لانه ثقة لكن قال يس نص ابنه على انه ذكر المسئلة في بعض كتبه على مايوافق الجمهور (قوله نحو ستر) أي بفتح السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل للاغتناء عنها بحركة النقل ومضارعه يستر بفتح الياء والسين وشد التاء مكسورة وأصله يستتر كيفتعل نقلت فتحة التاء الاولى للسين وأدغمت في الثانية المكسورة والمصدر ستارا بكسر السين وشد التاء وأصله استتارا كافتعالا نقلت كسرة التاء الاولى للسين وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذي بوزن فعل مضاعف العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره تستير كتكريم (قوله قد يقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف والا فهو كثير جدا في القرآن وغيره كما في الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر المهملة فيهما كسدرة وسدر بمعنى الاتعاظ والتذكر تصريح (قوله بحذف احدى التاءين) أي لثقل اجتماع المثلين ولا سبيل الى الادغام لاحتياجه للهمزة وهي لا تدخل المضارع فخفف بحذف احداهما وهي الثانية عند سيبويه والبصريين لحصول الثقل بها والاولى عند الكوفيين وهشام لان الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها يخل به ويعارضه ان الاولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به (قوله وفك الخ) هو فعل أمر حذف مفعوله أي أول المثلين أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف وقوله لكونه علة لسكن وقوله بمضمر الرفع أي البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام وحاصله ان لا يعرض سكون لثاني المثلين اما لاتصاله بضمير رفع أو الجزم وشبهه (قوله نحو حللت) بضم التاء والثاني بفتحها واللام الاولى مفتوحة فيهما وأما المضارع فان كان بمعنى مقابل الحركة فبالكسر أو بمعنى نزل البلد مثلا فبالضم وكذا بمعنى فك العقدة أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه فبالوجهين وبهما قرئ فيحل عليكم غضبي ومن يحلل (قوله فيجب حينئذ الفك) أي لتعذر الادغام بسكون ثاني المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي لغة ضعيفة (قوله والفك لغة أهل الحجاز) أي فهو أفصح وبها جاء القرآن غالبا نحو وان يمسسكم واغضض من صوتك ولا تمنن فمراد المتن بالتخيير استواء اللغتين في الجواز لا في الفصاحة واغتفار الادغام مع سكون ثاني المثلين نظرا الى عروض السكون بعامل الجزم وعدم لزومه وحمل عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أي بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي اثباتها عن عبد القيس فيقول اردد واغضض ومحل التخيير اذا لم يتصل بالفعل واو جمع كردوا أو ياء مخاطبة كردي أو نون توكيد كردن والا وجب الادغام عند الكل لا بتناء الفعل على هذه العلامات فثاني مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى يفك (تنبيه) اذا اتصل بآخر الفعل المدغم من المجزوم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كردها ولم يردها أو هاء الغائب وجب ضمه كرده ولم يرده لان الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد وليها الالف والواو وحكى ثعلب التثليث

قبل هاء الغائب وغلطا فى جواز الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش مده وغطه وحكى الكوفيون التثليث قبل كل منهما فان اتصل بآخر الفعل ساكن فأكثرهم يكسره كرد القوم بالكسر لانها حركة لالتقاء الساكنين وبنو أسد تفتحه تخفيفا وحكى ابن جنى ضمه اتباعا وقد روى بهن قول جرير

فغض الطرف انك من نمير ✽ فلا كعبا بلغت ولا كلابا

نعم الضم قليل ولذا أنكره فى التسهيل فان لم يتصل الفعل بشئ من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح للخفة مطلقا أى فى مضموم الفاء كرد ومكسورها كفر ومفتوحها كعض وهو لغة أسد وغيرهم والكسر مطلقا على أصل التخلص وهو لغة كعب والاتباع لحركة الفاء كرد بالضم وفر بالكسر وعض بالفتح وهذا أكثر فى كلامهم (قوله وفك أفعل) أى بكسر العين فى قولك أفعل به بخلاف ما أفعله فيجب ادغامه لدخوله فى الضابط المتقدم نحو ما أحب زيدا لعمرو (قوله لماذكر ان فعل الأمر الخ) أى فهذا البيت استدراك على قوله وفى شبه الجزم تخيير لكن استثناء أفعل انما هو بالنظر لصورته فانه ليس أمرا حقيقة بل ماض على صورة الأمر كما مر واستثناء هلم بالنظر للغة تميم لانها عندهم فعل أمر لا ينصرف فتلحقها ضمائر الرفع البارزة كهلما وهلموا الخ أما على لغة الحجاز فلا استثناء لانها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى أقبل أو احضر فتلزم لفظا واحدا للمفرد المذكر وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا (قوله يجب فكه) قال فى شرح الكافية باجماع وكأنه أراد اجماع العرب فانه لم يسمع غيره والا فقد حكى الكسائى اجازة ادغامه (قوله التزموا ادغامه) أى باجماع أيضا كما فى شرح الكافية فلم يقل فيه هلم بالفك تخفيفا لثقله بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتركيبه عند البصريين من ها التنبيه ولم التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت الالف من ها تخفيفا وقال الخليل ركبت ها مع الم أصله قبل ادغامه فحذفت همزته للوصل وألف ها للساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى للام وأدغم وقال الفراء والكوفيون مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى اقصد فنقلت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار هلم ومذهب البصريين أقرب للصواب وخففوه أيضا بالتزام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو هلمه ولا يضم تبعا لها وكذا ان اتصل به ساكن كهلم الرجل وحكى الجرمى فيها الفتح والكسر عن بعض تميم نعم اذا اتصلت بها ضمائر الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها كهلما وهلموا وهلمى بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسها مع نون النسوة هلممن بالفك وزعم الفراء ان الصواب هلمن بزيادة نون ساكنة تدغم فى نون النسوة حفظا لفتح ميمه وحكى عن أبى عمرو انه سمع هلمين يانسوة بزيادة ياء ساكنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لمناسبتها والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما بجمعه) الواو للاستئناف أو عطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الالفاظ بدليل قوله نظما ولك أن توقعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله وأستعين الله فى ألفيه وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما أولتأويلها بالمتن أو المؤلف مثلا قيل وقوله بجمعه يقتضى ان ما فى هذا المتن كله من كلام النحاة لم يخترع شيأ منه مع انه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندى لازما وأجيب بأن ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للنحاة قبله اختارها ولكن قدمر ان التسمية بالنائب عن الفاعل وبالبدل المطابق من مخترعاته فالاحسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعا أو باعتبار الاغلب ولك منع الاقتضاء أصلا بانه يصدق بجمعه من كلامه وكلام غيره فتدبر (قوله عنيت) هو من الافعال الخمسة اللازم بناؤها للمفعول صورة وهى بمعنى المبنى للفاعل فمرفوعها فاعل لا نائبه على الراجح كما مر فى أبنية المصادر وانما يلزم ذلك فى عنى اذا كان بمعنى اهتم كما هنا وبناؤه حينئذ للفاعل لغة قليلة فيقال عنى بمعنى كرمى يرمى عناية اما عنا يعنو عنوا من باب قعد بمعنى خضع وذل وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ

(ص)
وفك أفعل فى التعجب التزم
والتزم الادغام أيضا فى هلم
(ش) لماذكر ان فعل الامر يجوز فيه وجهان نحو احلل وحل استثنى من ذلك مسئلتين احداهما أفعل فى التعجب فانه يجب فكه نحو أحبب بزيد وأشدد ببياض وجهه والثانية هلم فانهم التزموا ادغامه والله سبحانه وتعالى أعلم (ص)
(وما بجمعه عنيت

الصبان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى بمعنى استلزم وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحققه أى أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان ينشأ عنه و يترتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء كما هنا و بالكسر والمد التغني بالالحان و بالفتح والمد النفع و يصح هذا هنا أيضا كما في الفارضي أى كما اقتضى نفعا (قوله بلا خصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الفاء سببية عاطفة على جملة وما بجمعه الخ أى بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الاتمام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاحراز أجر ذلك و يمنه في البدء والختام (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أومقارنة ما سلف في الخطبة (قوله خير نبي) بدل من محمد لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفا وتنكيرا (قوله وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو في الاصل الابيض الجبهة من الخيل فشبه به الآل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع اما مطلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض في كل فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وتسكن مصدر أو اسم مصدر بمعنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لان المقام للمدح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على انه جمع خير بالتشديد حكى الفراء قوم خيرة بررة * والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادي عشر من ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بلا خصاصه
فأحمد الله مصليا على
محمد خير نبي أرسلا
وآله الغر الكرام البرره
وصحبه المنتخبين الخيره

بلاخصاصه
فأحمد الله مصليا على
محمد خير نبي أرسلا
وآله الغر الكرام البرره
وصحبه المنتخبين الخيره

الصبان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى بمعنى استلزم وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحققه أي أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أي لاجل ان ينشأ عنه ويترتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء كما هنا وبالكسر والمد التغني بالالحان و بالفتح والمد النفع و يصح هنا هنا أيضا كما في الفارضي أي كما اقتضى نفعا (قوله بلاخصاصه) بفتح الخاء المعجمة أي فقر واحتياج دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الفاء سببية عاطفة على جملة وما بجمعه الخ أي بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الاتمام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاحراز أجر ذلك و يمنه في البدء والختام (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ماسلف في الخطبة (قوله خير نبي) بدل من محمد لا نعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفا وتنكيرا (قوله وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو في الاصل الابيض الجبهة من الخيل فشبه به الآل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع اما مطلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض في كل فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أي المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وتسكن مصدر أو اسم مصدر بمعنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده أي المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لان المقام للمدح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على انه جمع خير بالتشديد حكى الفراء قوم خيرة بررة * والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادي عشر من ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرست

﴿ الجزء الثانى من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل ﴾

﴿ تمت ﴾